

باب استقيني

فصول الغرر  
في اصول العقيدة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ارشدنا الى هذا العلم الشريف ومسار الحقين ووزقنا بآياته من العلم  
نبيد قواعد الدين ودفننا لفصل حصول القواني الممهدة لايضاح مدارك  
شرع المبين والاصول والسلام على من اصطفاه واختار بطه العالمين محمد وآله الطيبين  
الطاهرين الى يوم الدين اما بعد فيقول المفسر الى حمزة والكريم محمد بن محمد  
رحيم غفر الله ذنوبهما وحشرهما مع محمد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين انما علمنا  
سواعد التوفيق والاهية والتايد ان ياتى على السالك في المسالك العلمية وحصل  
المعارف والدينية من العقائد والتفاسد بان اكثرها قد اوجلت اخطار ابدانهم الى  
علم الكلام فلم يقدروا على بيان الاحكام الكاشفة عن مصاديق الحلال والحرام و  
وجدت مسائل مستندة من علم الاسول مستندة اليها في القول ولم يجدوا من علمنا  
الصالحين عن المتقدمين والمتأخرين رضوان الله عليهم اجمعين ولا يخرجهم من الغرر والظلال  
صفتا الشيء القليل وروى القليل مع ما اكثر واكثر من الصنف والتأليف والتمسك بها  
من التوجيه والتصنيف فكم من غفيرة قيام وكثرة وتوجيه مرام اهل هذه صوف جدي في تصنيف  
كتاب عجوى على معظم غفيرة وتوكل على جل ما تارة في مغلقاته وروى فيه غفيرة  
بلغ اليها نظري وذكر في تبيينها حشر عليها كما في ما لم يبق اليها احد غري وحوادثها  
بعبادات وفيها نيات شافية من اهل الاطاريق والاختصاص والحق واما ما روي

من الاد

من الادب والادب ما فيه من وجع ضعف او فساد وحش النفس عند اخذ في تصنيف هذا  
الكتاب بعض اصحاب من اخلاء المؤمنين واصدقائي الصالحين ان الغرض من طرح هذه  
لما نشأت في خدي على كتابا القواني وهو مصنف الحق المدقق الفاضل الكامل  
الشيخ القوي من فضلاء المعاصرين اجبت لنفسه بالاجماع مسؤلوا عن هذه المسئلة  
ما هو الغرض من المخطوب الى القواني واددت لما روي في توكي القاص ومعتبر بعض  
المعاصرين وبالفاضل المعاصر ان لا يكلفوا بالادب المعنى هو وادب بعبارة وجيزة او في  
بعض ذلك فالناظر الى مقدم سيدنا لولم لا يتألم عن ان القام فاعندوا ان اكثر من اورد  
الادب او صرح بالضعف والاضافة كما في مواضع ذلك بالشيخ فان الحق اخوان به  
يتبع وتبينه بالفصول الفرعية في اصول العقيدة ومثلت في ترتيبه مثل تلك المتأخرين  
لاننا اقمنا الى طباع الناظرين ورتبنا على مقتضى مقتضى ما في هذا المجلد من اهل الملك  
الوقائين يعنى فيه من الاول وهو شدي الى القواني ويجعل في القواني اهل الكرم فانه على  
من رجاء عطف رحيم اما المقدمة ففي تعريف العلم وبيان موضوعه وكرهه من بيان  
المفهوم وروى بما ذكره بعض من احشوا المقاصد استطادوا اما الكتاب اهله فسيان اننا نشتم  
لاصول الفقهيين ان تركيبي اضافي واخرى على تدجوى وادب القوم بها  
من حله بالاعتبارين وظاهره من اكثر منهم بوزن بدعوى الطالبين بين المعنيين  
بعضهم مع احتمال ان يكون الغرض من ادب المعنى الاول بيان ان اسبيل المعجزة للنقل في الثاني  
فيما هو التركيب في بيان معنى على بيان اجزاءه فيقول الاصول جمع اصل وهو في اللغة  
يتقنى عليه الشيء مع جماعته من علماء الاصول وكان هذا مراد من فسر بالمثل الشيء و  
من فسر بالمقابلة الخ لو توهم من تعذر كارتفع الشيء باقتناعه قد جلت ورواه  
معتا السابق فماخذ تارة باعتبار الحقيقة كقولك اصل الانسان ان لو لم يمتد له اصل  
الطين يعني حقيقة الانسان واخرى باعتبار الاحوال والصفات كقولك هذا في الاصل غدا

القول في



وهذا الاسود في الاصل يعرف في السابق وليس يتبع المعنى السابق اذ لا يفهم منه هنا  
 معنى لتبدا اصلا وان كان عاصلا في فخر الاول وهو اما حقيقة بالاشراك او بحاجز وجود العلا  
 وفي الاصطلاح يطلق غالب على احد المتخالفين الاربع وهو الراجح والاستحباب والقاصد  
 والدليل المناسب من حاشية المقام اما المعنى للتقريب او الاجترار من معانيه الاصطلاحية  
 كما ينبغي ان لا يسمى والتفريق في المعنى الفهم صحيح به الجوهري وغيره وفسره الرازي فيهم  
 الحكم من كلامه واخر من يعنى فام غيره وفيه بعض كلامه وفسره بعضهم بفهمه لاشبهه التخييل  
 واحتوز به من فام غيره فاما المعروف هو الاول ثم فام هو الاول وكان هذا مراد من فسره  
 بانه هيئة للتفريق ما يتحقق معانيه ما يحس وقيل هو وجوده الذي من حيث استعداده لا كشي  
 المطالب والاداء وكان هذا مراد من فسره بغيره لاشغال من المبادئ الى المطالب ثم في  
 بين ظاهر كل واحد من الحدين وظاهر الاخر من حيث ان احدهما ظاهر في الفعل والاخر في الشا  
 وضعف الاول لعدم صدق الفهم على البليد مع صدق المدرك عليه والثاني لشيوع استعمال  
 في مطلق الادراك ويمكن الجواب على الاول عن الاول بالترام التقليل لفظ الفهم اذ بانه  
 مينا لغيره كعلم فلا ينافي في عدم اطلاعه على مطلق المدرك في الاصطلاح فلهذا نرى ان صدق  
 اشهرها ان العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية فالعلم يطلق على ما هو  
 منها الادراك المطلق وهذا الاطلاق وان كان قد اقلص اهل الميزان بل هو حقيقة في تمام  
 الا ان يجاز باعتبار الفرق بين المعنى والصدق في المعنى اعني الاعتقاد سواء اعتقد في الامور الثلاثة من  
 الجزم والنيات والمطابقة او لم يعتد كلا او بعضها والاطلاق العلم على ما يشتمل على الجميع حقيقة لغته  
 وعرفنا كجاء في الاطلاق على ما ينبغي في الاول وفي الاطلاق على البواني وبيان وقد نص كثير  
 منهم على جواز فهمه وهو ظاهر منها الملكة وهي الهيئة التي لا تتغير عن الماسة فيما اختلف  
 اليه الملكة لم يطلت او مطلقا لله وهو الاول لظاهر اطلاعه على ما وان كان مجازا لغيره حقيقة  
 في صطلح ادب ابا العلم بالعلم او التمكن من العلم كما هو لفظه لغيره كذا فيهم ومنها التصور

وقد

علم ادراك تصديق  
 فلهذا تقرر من كل

الاطلاق

اطلاقه على معنى على اختلافه لادراك ومنها المسائل وهي القضايا او المحولات المنسوبة اليه  
 يرجع قولهم فلان يعلم علم الحق الى ما لا يدركه هو بيان من باب التميز ولو بالقوة باسم العلم  
 فكما باصلا لعدم الاشكال او حقيقة غير عامة او خاصة نظر الى شيوع اطلاعه في علمها وشي  
 والاحكام تطلق ايضا على ما كان عليه على خطاها ان الشيء المتعلق بها يقال الحكمين وهذا معنى  
 الصطلح على عند التعمد على التباديل على التصديق فقلت مع او مع المتع من الغرض وان كان هذا  
 المعنى بالاعتبار والاجترار بالحق المتعلق به عرفنا استعماله في ما شاع في العلم لا سيما في  
 الميزان للعلم كثيرا ما يستعمل في التصديق بالمعنى العام وعلى المسائل وعلى النسب الحكم والظان  
 اطلاقا على معنى من المعنى من جاز في الخطا السابق بطلان الجواز في الاول وعلى الاحكام المحكية  
 وعلى مطلق الاحكام ايضا ان اعبر من حيث انشائها الى موضوعها الا ان يستلزم استدراك  
 قبل الشرح على ما هو الظاهر من اختصاصها بهذا المعنى بالشرعية وادراكها من غيرها والظاهر في  
 هذه الصورة ان جعل الطرف متعلقا بالمتعلق المتبادر الى الادراك المتعلق بالنسب والاشا  
 او الاحكام ولا يصح حمل على التصديق بالاشا وليس ادراكها فيها الا ان يراد بها تصديق بغير الاشاع  
 لكن مع بعد الاختصاص بين معنى وظاهر الاصطلاح لا يستلزم عليه ولا على الاحكام المحكية لا  
 بالاحكام الوضعية مع انها داخل في الفرق قطعا ومن التزم بغير وجهها وجعل كرها  
 في علمها لا يشترط ان يكون الى الاحكام الكلية فلهذا في حق تعسف من لا على الخطا بان يواحد  
 او يدبر وجهه كالكلام الحق والظاهر ان العلم بهذا الامر ليس فيهما ولا استفاد من الاول او اريد  
 به نفس الكلام الموجر لوضوح ان مجرد العلم به لا يفي فيهما والزم اتحاد الدليل والمذلول فان من  
 الادلة الكتاب وهو من جهة الخطا بان المذكور في هذا الجواب لا شاع من هذا يجعل الاحكام  
 حيازة عن الكلام التفسيري والادلة على ما ذكره عن الكلام العقلي فلا اتحاد او ود على الفاضل  
 بان الكتاب شلاح كاشع عن المدعى لا مثبت للمدعى فلا يكون الكلام العقلي دليلا على حجة شريعية  
 فان اراد ان الكلام التفسيري مطلوب في الاشياء فلا يكون الكلام العقلي دليلا على حجة شريعية

احكام



ان يكون المطلوب بغير ما يقتضيه ان المراد بالعلم بالاحكام من حيث كونها ثابته متعينة في نفس  
الامر او غير ذلك لا بد من ان المراد بالعلم ما التصديق بالاولاد والالتصديق او ملكتهما  
وذلك التصور او ملكتهما كما ينبغي وجهه ولا يرب انما بهذا الاعتبار من المطلوب تجري وان  
كانت من حيث ذواتها ان شاء وظاهر ان الاولاد لثابتا غير ان دللها بهذا الاعتبار فلا اشكال و  
ان اراد ان الخطايات النسبية هذا بل الخطايات اللفظية فلا تكون دللها لان الاولاد  
لا يثبت معانيها وانما تكتشف عن بعضها لفظا ليا لوضع على سبيل البداهة والقعوده فغير ان  
الخطايات اللفظية لا يثبت دللها الخطايات النسبية من حيث انفسها التصور والاعتقاد  
في نظر الشارع بل من حيث التصديق وثبوتهما عند الحكم وادلهما او ظاهرا في اللفظ دلل  
معناه لهذا الاعتبار بالمعنى المصطلح لتوقف دللها على ما يثبت مقدما على عدلها ثم  
اجاز عن اصل الاشكال بحيل الاحكام عبادته مما علم بشئ من الدين ضروره بالاجمال والاولاد  
عبارة عن الخطايات التفصيلية قال فانما علم اولاد بالبداهة ان شر الخير وكله او بدو نحو  
ذلك حكما من الاحكام ولا يفرق بين التفصيل والامن قوله ثم حرم عليكم الميتة حرم الربا ونحو ذلك  
هذا كلامه وبقية ما لا يخفى فان الخطايات التفصيلية ليست دللها الخطايات الاجمالية ذلك  
وافصح على ان الخطايات الاجمالية لا اعترف بها بغيرها بالضرورة والبداهة ولا تكون حاصلة  
عن الاولاد لان العلم بالخطايات الاجمالية لا يثبت الاصلح ففها قطعاً ما اراد بها الا  
الاجمالية من حيث التفصيل عما دلت ودان الاجمال لهذا الاعتبار عن التفصيل وان حمل  
العلم على التصديق جاز على الاحكام على التنب والمساكن وعلى مطلق الاحكام ايضا ان اعترض  
من حيث انشاؤها الى موضوعاتها الصحيح تعلق التصديق بها وما يقال هنا وفيما مر من ان خبر الاحكام  
بالنسب اوجب خروج العلم مجرد وموضوعات الفرض عن ان يابها من ضعفه لا ان يرد به  
لزم خروج تصور حد ود الموضوعات عند تصور ما مجرد وموضوعات ما لا يثبت فيرل ما يجب  
الحفاظ عليه فلا ينقص طرد الحد بل ان مسائل العلوم على ما يثبت في علمه لا تكون الا تصديقات

وتصور

تصور الموضوع من المبادئ التصورية التي يثبت في العلم اذ ليس لها موضع اخر يثبت فيها  
من وظيفتها العلم بالمرئ على ان ذلك خارج عن اصل الحد بنا على خبر العلم بالتصديق وان  
اريد لزوم خروج التصديق بغير ذلك الحد وموضوعها فلهذا النوع كانه لا يثبت على النسبة  
بالوصف المذكور وهي اجزاء اخرى على الوجهين الاخيرين اما على الاول فلا يثبت بالاعتبار  
تكون من المسائل اما على الثاني فلا يثبت كون من جملة الاحكام الوضعية حيث انها لا تنقسم  
في الخمسة المعروفة ولا يصح تبديل الاحكام بالتصديقات ولا بالاحكام الخمسة ولا بالخطايات السابقة  
وان قل العلم بالملكه جاز ان يرد بالاحكام بالتصديقات والمسائل وطلق الاحكام على حد ما  
سبق ومن شئنا على من فسر الاحكام بالتصديقات بان انفسه ليس جاز من التصديق بالتصديقات  
كما تفعل عن خبر العلم بهذا المعنى لا يخرج ان يرد بها الخطايات ولا الاحكام الخمسة بل هو  
النسب اذ ليس ملكتها فيها الا ان خبر الملكة بكون التصديق الاولاد ان يثبت علم الحكماء  
بجعل الطرفين تعلقا بالحق المقدر على ان يكون صفة العلم وبغير تعلقها بالنسبة على وجهها اول  
تعلقها بالواسطه تعلقها بما يتعلق بها من التصديق والوجه ان ايماننا بصدق خبر العلم بالمسائل  
مطلق الاحكام ايضا الا انه لا تصف فيها الشبه والاطلاق وقرب منها التصديق والتصديق ثم خبر  
ابن القيم بالعلم بالملكه ما اشبهه العباد والاشبه لكن قد يباشر فيه بان الملكات امور بسيطة لا  
تقبل البعض والجزء وتقبل الضعف والشد فالعلم به من حال العلم خلاف ذلك وجوابه ان  
اسماء العلوم كما تطلق على المسائل كن لك تطلق على الملكات وهي تصنف بتلك الصفات بالمعنى  
الثاني دون الاول وكان المعنى من اعتبار التعريف بالملكه للعلم بالمسائل او وعلية بذلك  
فتدري المقام كلام مستفهم عليه ولا يصح ان يرد بالعلم بالتصديق اذ ليس التصديق عندها المسائل  
لعدم استقامتها المعنى من غير تصديق والشرع بما ما اخذ من الشرع بغير الشارع سواء رفسه تعالى  
او بالنبى ثم او من الشرع بغيره لطريقه المتشبهه اليه ونسبه الاحكام الى الشرع بالمعنى الاول من باب  
نسبه الاول الى الموقر ولو تقرر يلو بالمعنى الثاني من باب نسبه الخبر الى الكل لان الاولاد لهم العلم



الأفراد ولا يلزم منه نسبة الشيء إلى نفسه حيث أن المنسوب داخل في المنسوب إليه لثبات  
الاعتبارين ثم على تقدير وتفسيره بأحد الوجهين الآخرين فالمراد به شرعا كما هو الظاهر المتبادر  
دون سائر الشرائع ألا يسمي من علم فروع شرع اليهود والناظر في معتقدها من حيث  
علمها وشكل الحد بناء على تفسيره بالمعنى الأول ولا يخصه عن الاجتهاد الأحكام على الأحكام  
المهوده أي الأور على الأحكام الفعلية كما هو الظاهر من إطلاقها وتوهمه اعتقاد الأول أن جعل  
العهد وكيف كان فالمراد بها هنا ما كان للشرع مدخل فيه سواء اشتغل بآثار العقل والوفا  
والمراد بالاعتبار المسائل المحرقة في هذه الحروف بها في الكتب اليهودية وربما تضمنها بخلق  
بكتيبة العمل بلا واسطه والظاهر أن المراد بالموصل ما العلم الشرعي أو الحكم الشرعي أو العلم  
بالحكم الشرعي بمعنى أنها الخاضعة لاعتبارها في الحد كما يقتضيه ظاهر المقام لا مطلقا أو مطلقا في  
لذلك يتضح فساد طرد على بعض الوجوه الأربعة فإن كل ما يتعلق بكيفية العمل بلا واسطه لا يكون  
فرعا قطعا فيجوز أن يراد بها التصديق الشرعي أو الأولاد الشرعي أو المسائل الشرعية  
أو نسبتها أو مطلق الأحكام أو ملكة هذه الأمور أو التصديق بأحد الثلاثة المتأخوة  
فإنها لا تسب بالمقام أن يراد بها الحكم الشرعي بمعنى أنه اعتبار في الحد فينبغي وقوعها تحت  
وصفه ويجوز أن يراد بكيفية العمل بمعنى خصوصية فتكون في اعتبارها باعتبارها على أن  
الأحكام لا تتعلق بالعمل من حيث كونه محلا لما لا يعتبر به خصوصية بمرادها مطلق الأحكام  
فإنها كقضايا جعلية طارئة عليه فإن ضربت بالمعنى الأول جاز أن يراد بالموصل لجميع المعاني  
المتقدمة من على نصف في بعضها وإن ضربت بالمعنى الثاني يجوز أن يراد بها المسائل لا مطلق  
الأحكام ومع ارادته بقية المعاني طارئة باعتبارهم ولا يقيد الكيفية نظر إلى أن الحد يتم بدونها  
وعلى تقديره يصح أن يراد بالموصل لجميع المعاني المتقدمة من على التصديق بلا واسطه والوفا  
الملكه وينبغي أن يراد بالعمل على المكلف ولو قوه كما هو الظاهر لثباته في بعض الوجوه المتقدمة  
ببعض الأول الحكيم والمكلف بالمتناع صدد والقيح منه ثم وإن يمنع منها ظاهرا بالجموع على يد

الكاذب

الكاذب ولا يتم تخارفا فيضا الحكيم فيصنع كذا أو اعتزاله بالتبديل إلى خصوصيات الأفعال  
بل ينبغي أن يخص بالمكلف الإنسان لثباته في بعض الوجوه المتقدمة من على قوله تعالى لا يفترون  
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون ويجعل الله الملكة والملائكة يخلقون وقال تعالى لا تزد  
يؤدو مثل قوله تعالى لا تزدلنا الملكة العبد وادع ذلك فيجوز على طرد ويجوز قال موسى وقال  
فرعون وقال لشوفا فانهما تشمل على نسب لوائح شرعية متعلقة بفعل المكلف ابتداء ولا تقع  
لها الأمان بغير الوصل أو الكيفية بمعنى مطلق الأحكام أو يراد بالشريعة ما من شأنها أن  
ما حده من الشارع من حيث كونه شاعرا كما هو الظاهر من منع تحقق الكيفية المذكورة أن  
تتدفع الغرض المذكورة وكذا ينبغي دفع النقص بمسئلة الجبر والاختيار في معنى الاستكمال على  
عكس خروج كثير من الأحكام الوضعية لا تتعلق لها ولا بكيفية العمل عند كنهات الخجاسات  
والظواهر والموارث فإن قولهم كذا وكذا يخصوا وطهر يورث كذا من كذا أحكام وضعية لا  
تعلق لها بالعمل ابتداء بل بواسطة أحكام أخرى على طرده بدخول مباحث أصل البراءة موصل  
الأباحت فيه ويمكن دفع الآخر بأن المراد تعلفه يرتفع المسائل بوضوحها وتأويلها للمسلمين  
المذكورين تعلق بالعمل كذا ذلك وفيه نقص ومع ذلك يبقى الإشكال بمثل مسئلة أن  
وينبغي أن يراد بالعمل ما يتناول العمل الوجودي والعدي ليدخل فيه مثل وجوب التزكية  
أو استحبابه أو حرمته أو كونه اعتقادا باحتوائه وان دخلت فيه باعتبار حرمته الفعل أو كونه اعتقادا  
وان دخلت فيه باعتبار حرمته الفعل أو كونه اعتقادا يستلزم أو وجوبه أو استحبابه أو باحتوائه  
كذا مثل شرطه القول أو ما اعتقد وان دخلت باعتبار اللزوم من ما اعتقد الفعل بشرطه ثم  
أن يراد به ما يخص صدد به بالخارج الشفيع كمن الحد بمسئلة البتة وإن اراد به ما يتناول  
عمل القلب الشفيع طرده بالأحكام التكليفية الأصولية والأدلة لجمع دليل وهو في اللغة المراد  
وعرفه الاصطلاح بما يمكن أن يوصل به إلى النظر فيه إلى مجهول خبري باعتبارها لا مكان دخل  
فيه الأدلة المتقدمة والذي لم ينظر فيه فإنها تنصف بما كان الوصول وإن أتبع وينبغي



ان يراى ان الامكان القادى يخرج الادلة السابقة بالضرورة فانها لا تنسج لبل الاصطلاح  
والنظر في طلب امور معلومة للتادى الى مجهول وقد جرب بان ملاحظه المقول للتادى  
الى مجهول وهو وان كان جردنا التعريف بالمفرد كالحاخذ وحدها والمراد بالنظر فيه ما يقع  
النظر في نفسه وصفاته وان لم يدخل المفرد كالعالم والمركب اذا اخذ بدون التعريف فخرج  
عنه المفردات المرشدة اذا اعتبر من غير استحالة النظر فيها والمراد بصحة ما اشتمل على ثبوت  
المادة والصور وقيل بعدم العبرة بالنظر الفاسد وان حصل التوصل به اتفاقا خرج  
بالمجهول الجزى الموصول الى مجهول تصورى فانه لا يسمي لبل ابل معتبر فاهذا التعريف يتناول  
الامان وبعضهم اخبرها بقوله الى العلم بالمجهول وكيف كان فالمراد بها ادلة الادلة لا اعتبر  
من الكتاب والسنة والامعاء والعقل واعتبارها ادلة صحيحة بالاصطلاح لان المراد  
بالمدلول عليه الاحكام في الجملة ظاهرة كانت او انسية وربما امكن تخصيصها بالادلة  
بالثاني لكن يكون الوصف باعتماد الغالب فانها قد لا تفيد الاعتقاد بالواقع اصلا  
ثم هذا الحد او فى بالمقام من حيث يد بعضهم كالملازمة له بما يفيد معرفة العلم بشئ آخر  
ايجابا او سلبا فانه يظهر انما ينطبق على المفردات المرشدة لظهور ان ماعداهما لا يفيد  
العلم وهذا الحق لا ينطبق على هذا موضوع العلم لان اعتبار من نفس المفردات كيف وجملة من  
طريق النظر فيها انما يعرف في هذا العلم فلا يمكن اعتبارها فيه نعم ما ذكره من اخذ الدليل مبين لما  
ذكرناه وهو الحق المتشايخ في غير المقام مع ان قوله ايجابا او سلبا احتراز من المعرفة ولا يلحق  
البحر يخرج ببقيد العلم فان المفهوم منه التصديق هو لا يستفاد الا من التصديق على الحد بالاطلاق  
يتناول الدليل الفاسد فانه قد يفيد العلم بشئ آخر وانما انه لا يسمي لبل في الاصطلاح الا  
بحاروا ايضا لا يتناول الادلة المتعددة الا ان يتعسف بحمل الافادة فيه على ما يتناول شائنة  
الافادة اذا افترق هذا القول العلم جنس ان فسر بالملكة على ما تراه من الملكات كصفات مختلفة  
بالنوع والتحفة لا يخرج النسبة والاضافة وفسر بالادلة والوقلتا بان حقائق العلوم ثابتة حقا

معلوماتها

معلوماتها كما يراى بعضهم ونسبة الجنس ان فسر التصديق مطلقا او بالادراك ان جعلناه نوعا  
للمصروف والتصديق لا يباح نوع لما يندرج تحتها من العلوم والادراكات المختلفة باختلاف  
اقسام المعلومات وتلك العلوم اصناف بالنسبة اليها وان كان جردا بالنسبة الى ما يتخرج  
من المراتب المختلفة بالشدة والضعف على ما هو المقتضى في كل عرض يكون كذلك ويخرج بتقدير  
بالاحكام العلم بالان وان والصفات على ما ذكره وجملة من يظاهرون بغير حمل الاحكام  
على النسب وقد صرح بعضهم بتكون المراد بالعلم الادراك دون الملكة مردود والتصديق  
لان التصديق لا يتعلق بنسبة فتكون فدا الاحكام على تقديره فويجوز ان يراى بالاحكام  
المسائل او مطلق الاحكام بالاعتبار المتقدم امكن توجيه الاحتراز فيمن الصفات باعتبارها  
مجردة من النسبة لكن لا يلازمة لاقتضاء علمها في الاحتراز يخرج العلم بالنسبة على الاول والعلم  
باعتبار مطلق الاحكام على الثاني ومن ارد في الصفات بالانفعال فقد اراد بها انما يتناولها  
ان يحمل الاحكام على التصديقات ايضا فيعين حمل العلم بالملكة كما عرفت ويوقف حمل الاحكام  
المذكور بظاهره على نفسه فاجزى الله به ولا يستفاد ويبنى على ان تؤخذ الصفات منسبة  
كما يشهد اليه بغير بعضهم ويعبر بالاحتراز بالنسبة الى الجزئيين للتحقق الاحتراز عن النسبة ايضا  
حيث انها تخرج بالتصديق بها ايضا والاحتراز في عدم ذكرها مستفاد بالعلم والادراك ثم ان العلم  
بالملكة كان التصديق بالاحكام مع احتراز من ملكة غيرها وان فسر الاحكام بمطلق الاحكام  
كانت تخرج من العلم مع العلم باعتبارها من الاحكام التي ليست شرعية فتكون قبل الشرح  
مستدركا ويخرج بقيد الشهية على قدر حمل الاحكام على غير الاحكام غير ما كالعقبة المحض  
وبقيد الرغبة الاصوات بقولنا من ادلها علم الله سبحانه وعلم الملا تكلوا البنى والائمة بما فيه  
القيود فاذ ليس شئ منها مستفاد من الادلة كما قال اولي وهذا الاحتراز انما يقع اذا  
حمل العلم على غير الملكة من التصديق والادراك وفسر بالحق الامم بعنا المصطلح عليه عند اهل  
الشراف واما اذا حمل على الملكة كما صرحوا به فان فسر بغير الله وهو الاستعداد كان علمه تعالى



خارج عن أصل المدرك إذا حمل التصديق أو كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
لأنهم يفتون بهما ما يخص المحض في ذلك العلم الملائكة على ما رواه الفلاس وقد انزعجوا عن  
يكون ناشئ عن المادة والمزاول كان علم الأنبياء والأئمة والملائكة والعلم بالأحكام الضرورية  
خارجا عن أصله على المنقذين كما يكون هذا القيد احتواء عن الجميع اللهم إلا أن جعل العلم  
على الأعم من النبوة والعلم الفعلي وهو بعيد جدا لا يسلط عليه كلامهم ثم الرجوع في الاحتراز  
هذه القيد من القيد الضرورية بغيره فخرج لأن عدم استيفاء تها من الأدلة كما علموا بها  
بوجوب بظاهرها فسادا لحديثه فيبقى يكون العلم بجميع الأحكام عن كاد لثبته على أصله  
العلوم كما هو الواقع أنه ليس كذلك ولا يخلص منه إلا أن يقال أخذ هذا القيد في الحد فزينة  
على أن المراد بالأحكام خصوص الأحكام النظرية فتكون الضرورية خارجة عنها بقيد الأحكام  
لكنها غير الاحتراز عنها بغيره وفانظرا إلى أن الدلالة المذكورة لما كانت بالقرينة هي  
انما تم عند ذكرها فاستندوا الاحتراز إلى القيد لها فاعتبار ثم إذا قيل العلم بما قبل  
فيه بعض تلك العلوم أو كلها صح الاحتراز عنها بهذا القيد سواء جعل الطرف لقواته فلهذا العلم  
كما هو الظاهر على التصديق أو كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
والمراد به وجوب الاحتراز مع أن تلك العلوم غير متفاد من الدليل ما علمت به فظاهر ما علم  
الملائكة والنبى والأئمة فلا يتم استبعاد الأحكام من الوحي والاهتمام لامن النظر والاجتهاد  
كما يقول به الخالفون في الأئمة ويقول بعضهم في النبي صلى الله عليه وآله وأما ما يستفاد من بعض  
الأخبار من أنهم يستبعدون بعض الأحكام من الكتاب والسنة فغيرها في ذلك لأن استفادتهم  
لها منها ليس على سبيل النظر بل على سبيل القبول والقبول لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
أن يكون العلم بها عن كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل فأن قلت قد  
شاع إطلاق القيد عليهم في الأخبار فكيف صح الاحتراز عنه في الحد قلت كلامنا هنا في القيد  
بحسب معناه المصطلح عليه في عرفنا وإطلاق القيد عليهم إنما هو بحسب عرفهم أو متعلقا

بالأحكام

بالأحكام بحسب أصله التصديق أو كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
بما يكون من المادة لكن الاحتراز فيها إنما يصح على الوجه الأول وهو جميع أن النبي صلى الله عليه وآله  
الملائكة لا يوجد فيهم فهو القيد في من الدليل لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
علمه من غير توسط الاستدلال وكذلك الأحكام الضرورية في القيد متبها للعلم بها عن القيد  
لأن الدليل وجعل متفاد من العلم بالأحكام وما يقال من أن الطرف في حكم التكويد  
فلا يصلح وصف المعارف فليس يرضى على إطلاقه لأن الموصوف إذا لم يكن مدلوله لمرادها كما في  
المقام جاز وصفا للتكويد أن كان معناه القيد على ما صرح به غيره ولعلهم كما صاحب الكشاف  
جعل غير المقصود حصة للوصول معللا بأنه لا يوقف فيهم وجعل جعل حصة للحوار وجعل لا يستطيع  
صفة المستضعفين إلى غير ذلك فوجر الاحتراز في ما علموا بالوحيين الأولين فظاهر أن العلوم  
المذكورة ليست حاصلة عن كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
الأخبار في ذلك فليس الحكم على الوصف بشره بقيد الحجة العقلية فخرج بذلك العلوم  
فانهم وإن صدق عليها العلم بالأحكام من كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
من حيث كونها حاصلة عن كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل  
الأخبار كما سنشير إليه وكذا إذا جعل الطرف مرتبطا بالشريعة على غير ما صرح به سوا جعل متعلقا بها  
أو حصة لها أو كاد لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل فخرج بذلك العلوم  
لأنهم خرج علمهم على القيد بدخولها بالقيد المذكور كأنه لما كان علمه تعالى بالاشياء على الوجه  
الآتم لم أن يعلمها بغيرها إذا كانت معللة أو يقال لما كان علمه تعالى بالاشياء العلم بدائرة الذي  
هو سبيل العلم بغيره لا ينعزل بالحق المصطلح عليه عند أصل المنزل فخرج بذلك العلوم  
المستاعدة على الدعوى في المقامين أن ذلك لا يسمى دليل الحجة الاصطلاح كما مر فإن قلت  
لأن خروج الأحكام الضرورية بهذا القيد فالحق المراد بكونها ضرورية فإن العلم بصورها  
عن الرسول ضروري لأن العلم بكونها أحكاما ما يحسن الحق متعلقا من الوحي ضروري وكيف



وهو مبني على اثبات انما هو متوقف على اثبات المرسى وعدله وحكمته وغير ذلك من الاشياء  
النظرية التي ذكرت في محلها او الفقهية انما هو العلم بالاحكام بهذا الاعتبار فيكون باسرها  
نظريه لا بناء على امور نظرية بل على ما افلا لا نسلم ان العلم بصدق او رسل نظري  
بل من الضرورة بان العلم بما فيها منها كما نعلم بعضها مستند عليه في مسئلة الحسن والنجس انما  
ولقد نراه يحصل للبدن والحياتين ونحوهم من ليس له قوة النظر والاكساب نعم من يتوهمه  
ليشبهه يكون العلم المذكور عند نظريه بالاشكال المذكور ولو لم فاما يخرج بالبناء عليه دون  
غيره واما ثانيا فلان انما انما ان المراتب الاحكام الشرعية الاحكام التي صدرت عن النبوة على  
اسمها على انها شرعية عنده والبناء لا يخرج احكاما لغيره فان الشارع كما يطلق عليه  
نعم كذلك بناء على النبي ايضا وتلقوا به الحديث المستفاد من الوصف فينبغي ان لا يقع للا  
يعود الاشكال او فنقول المراد بالشرعية ما ليس من فاشهره او فنقول نظريه البناء لا يستلزم  
نظر به المقييد وكيف كان فلا يوجب في ان من الاحكام بهذا الاحكام بناء هو ضروري ولا حاجة  
الى اعتبار كونها مستفادة من الوحي لانها من لوازمها اذا اخذت بالحدس والاعتبار بها الاولين  
نعم ليكمل بان العلم بالاحكام بهذا الاعتبار مما يوجب حصوله لمن لا يقول بالاسم لغير العلم بالظواهر  
منها اذا علم من الضرورة حكم الرسول بالاصول وطرقها مع ان مثل هذا لا يبي فيها في الاصطلاح  
العلم الا ان يقال هذا من باب كذا يقع والمحل في قوله في مثل هذا المقام انما يلاحظ عليها  
بحسب الوقوع دون الامكان ان يقال بان المراد بالعلم ما يفيد به في اطلاق اسم العلم على غيرها كما  
نسبنا فخرج العلم المذكور لعدم اطلاق اسم عليه ما ثانيا فلاننا انما نجعل انما اولادنا للعلم في  
الاحتواء بان العلم بذلك الاحكام لا بناء على تقديره بل يكون العلم بها مستفادا عن ذلك  
الاول بل من اوله من هذا او فنقول بالمقام المستفاد عن كس الحديث على تقديره من خروج العلم بالاسم  
الاجماعية على ما رواه المتأخرون في الاجماع من انه لا اتفاق في كاشف بطريق الحديث ومن خرج  
علم بعض رواياتنا الفقهية كونه اكثر من الاحكام بطريق السماع المقييد للعلم بالحكم بطريق الضرورة

غالب

غالب هذا وينبغي ان يراعى بالاول ما يعم الاول والآخر غيرها لا يرد على كسر النقص  
ليعلم البعض لبعض الاحكام عن مثل الشهادة والقياس فانه بعد بالنسبة اليها فبها قطعوا ولا  
ينبغي رجوع حجةها الى احد الاول لان ذلك دليل الدليل والمطهر والدليل والا لا يفتش  
في العقل لوجوه حجة غيره اليه ولا يرد على طرده النقص بعد العلم كثير منهم شيء من الاحكام  
عن بعضها لعدم مسسب وجبته اليه او لكونه من غيره كمن يمنع من وقوع الاجماع او اطلاق عليه  
او يترك حجة كمن يمنع حجة الكتاب والعقل وذلك لتفريق الملكة عنده بناء على تفسير العلم بها  
او بما فيها ويخرج بهذا التفصيل علم المقلد بالاحكام فانه يتوهم من دليل اجالي مركب من  
وحدا يتركه كبري اتفاقية مطر في جميع المسائل وهو هذا ما انفك به المقتضى وكما انفك به المقتضى فهو  
حكم الله في حق من يوجب المطلوب وهذا الاحتواء مبني على ان يكون الطرفين لغوا متعلقا بالعلم  
او بالاحكام او مستفرا للمعلم فلهذا او ما اخرنا به في هذا المبدأ واما اذا قيل  
مستفرا للاحكام او لاحد وصفتها فلا يتم الاحتواء وان اعتبر في الحديث ان يصدق على العلم  
انه علم بالاحكام الشرعية الشرعية الحاصلة او حال حصولها في الاول للعلم المقتضى من حيث كونه  
كذلك الا ان يقال المبدأ وحصوله عند العلم بالعلم في المخرج وفيه نقص لا يقال انما  
الاختلاف في خلاف فتاوى المقتضى كل واحد في حجة اختلاف الدليل وتقدمه عند يكون  
للمقلد ايضا اوله تفصيله واما العلم المقلد ايضا ما خرد من الاول التفصيلية علم المقتضى  
من دون واسطة وعلم المقلد واسطة او يقال هذا الدليل انما يفيد وجوب العمل بتفصيله  
لغيره المقتضى ولا يقتضي عليه بالحكم الشرعي خلافا لغيره الاحتجاج بالهيد المذكور لانا نقول انما  
الاول قد فرغ بان مجرد هذا الاختلاف لا يقتضي ان يصدق عليها انها اوله تفصيلية بل لا  
يغني الدليل الاجمالي الا ان يكون فيه مثل هذا الاختلاف وقد يجاب بان إضافة الاول للمقلد  
والمراد بها الا بغير فخرج علم المقلد اذ ليس منها ويكون في التفصيلية فوجب او اما الثالث فيكون  
بان ظاهر الحدس ان يكون العلم مستفادا من الاول لا بد من واسطة او اما الثالث فيكون بان



الدليل اذا انقضى وجوب العمل انقضى ايضا علم بان ذلك حكم الله في حقهم قطعاً وقد غلب  
الفاضل الخاص وحصل التزم بالاحكام الاخرى وجبر الحد بان قبل التفصيل لا يخرج العلم  
بالاحكام الاجمالية فانها مستند الى الادلة الاجمالية من ضرورة او محتم او انما يستند الى ادلة  
اجمالية لا تفصيلية والعلم الاجمالي المستفاد من الالهي فيها بل لفظ مع غيره تلك الاحكام  
الاجمالية من الادلة التفصيلية ثم يجب من غفلة الخلق عن ذلك وفاداه ظاهر مما عرفنا العلم  
بالاحكام الاجمالية لا يسمي في الاصطلاح فقها قطعاً مع ان العلم الاجمالي كما اعترف به مستند  
الى الضرورة فكيف يستند الى الادلة الاجمالية والتفصيلية وعدا الضرورة من جملة الادلة الضرورية  
تبعاً عما ذكره في معنى الدليل مع انه قد عرفت قبل ذلك بان وجه التزم يخرج الضروريات  
عن حلا لفظ محله بان العلم المستند الى الضرورة لا يبعد في المعرفة على ما استدلنا من الدليل  
وهنا قد التزم به مخالف في ذلك واخرجهما بقوله التفصيلية في كل امير متابع وان هذا فان ذلك  
اذا كان علم المقتضى مستفاد من دليل اجمالي كان خارجاً عن تفصيل الادلة فلا حاجة الى تفصيل التفصيلية  
قلت لما كان الدليل المتكرد كما مر فجل الى لا يبعد بل لم يكن في اخراجه بقوله الادلة بل  
اعبروا عنها بقوله التفصيلية لئلا يخرج الاحتراز عن العلم المقام اشكالاً ان احدهما ان العلم ظاهر في  
اليقين والاحكام ظاهر في الاحكام الواقعية وظاهر ان القضية لا يحصل له في معظم المسائل الا  
الظن بالحكم الواقعي فكيف اطلق لفظ العلم وهذا الاشكال ظاهر او هو على ما هو الصواب  
من القول بالخطئة وقا على القول بالتصويب فان كانا القائلون به قائلين بمذهبهم  
فلا بد من علمهم ولا يخبر عليهم ايضا وقد يجب عليهم ان يبينوا **احدهما** بان كتابنا دليل  
في لفظ العلم فلو طالع على الظن واخرى على العلم من ضرورة من اليقين لكانت الطرفان راجعاً وكلاهما  
مردوداً ما اولا فان اطلاق العلم على كل من اليقين بحاز ولا يفرق بينهما ويجوز ان يرد على  
بعضنا فلا يصح ان يتركب جملة في الحددهما ما ثابنا بان بعض الادلة ربما لا يثبت الظن بالواقع  
ايضا كما قاله لا يثبت ولا يستحيل القول في ثبوت التكليف واثباته مع ان الاحكام المستنبطة باليقين

قطعا

قطعا ما ثابنا بان قد يحصل الظن بالاحكام لمن ظن بصدق الرسول مع انه لا يتم  
فهمها كما عرفت ويمكن وقع هذا بامر على ان استدل لا للغير قد ينشأ الى القطع بالحكم  
فهو علم الاول ان يكون خارجاً عن الضرورة والاشكال كما وقع من البعض لا يثبت له وقد يثبت  
بان المراد العلم بوجوب العمل او العلم بدول الدليل وليس بشي لان ان اردنا ان المراد بالحكم ما  
يجب العمل به او بدول الدليل مرجع الى المعنى لا في الاثبات بل في الحكم الظاهري الا ذلك وقد  
ذكرنا في مقابلة وان اردنا ان ذلك مدلول لفظ العلم كما صرح به الفاضل المعاصر وهو ان  
من كلام غيره فلا بد ان يكون المراد ان لفظ العلم مستعمل في المعنى لا في الجميع لعدم العلم بالغير  
عليه ان هذا الدليل مع ما فيه من النقص في لفظ العلم وفي معنى الظن لا يغير من القيمة  
في الاحكام المتضمنة لهذا النقص فيكون تكلف مستند وكما ان العلاقة على هذا من القدر من  
علامه الاطلاق والتفصيل كما هو الظاهر لا علاقة له بالاشكال كما عرفت في المحاور المذكورة وحسب  
ان العلم مع استعاره للظن بشاؤه وجوب العمل وهو كما ترى لان من علم باحد هذين <sup>الشيئين</sup>  
اراد به ما يقابل الظن لا الظن مع ان وجوب العمل بالحكم المظنون او كونه مدلول الدليل امر  
لا مظنون فلا يستقيم اداه الظن بالعلم والتمثيل لتمام التصديق في الاحكام بجملة العلم الاعم  
من الواقعية والظاهر ان معنى الاحكام الفعلية ولا يثبت ان القضية علم بها بين الاختيارية يثبت ان  
يقين عليه ما اجاب به العلماء من ان ظنية الطريق لا تثبت في علمه بالحكم فلا يرد عليه ما قيل من انه يثبت  
على التصويب لان ذلك انما يجوز اذا اريد به الاحكام الواقعية لا مطلق الاحكام وتوضيح ذلك انه  
قد عرفت عندنا ان الله تعالى في كل واقعة حكماً معيناً لا عروضا للمانع وهو جعل المكلف بالكان عليه ان  
يجعل على حسيبه وهذا هو الحق عنده بالحكم الواقعي ثم الجهد انما عليه ان يعرف حسيبه في طلبه ويدل  
في ادراكه وبعد السعي والكتمان صابراً وان لم يصبه فالذي ادى اليه دليله يبلغ اليه نظره هو حكم  
في حقيقته انما الذي يجب عليه ان يعمل به يبين على حسيبه فينظم عند في كل حكم مقدّم من صحتها  
وعدا بئروهي هذا ما ادى نظري في غيرها الغافية وهي كما ادى الى نظري في حكم الله تعالى في حق



وحيث كانت المقادير قطعتين كانت النتيجة ايضا قطعتين فلو كانت المقادير واحدة لكانت النتيجة واحدة  
فما قد ارد على هذا الجواب ان علم النتيجة على هذا التقدير يكون مأخوذا من دليل اجمالي لا من  
الادلة التفصيلية كما يقتضيه الحد واجبة وجهين ان الظن قد يصدق بضعف الدلائل  
وبسبب الحقيقة يخرج علمنا عن المداكنة والبنى والاعتناء علم المقلد والضرورة بان مقتضى ما فيه  
ان المقلد في قوله هذا ما ادى اليه نظري هو تلك الادلة التفصيلية فلو كان مأخوذا في نفسه  
ان علمه حاصل عنها وفيه نظر لان الادلة التفصيلية انما تلاحظ على وجه التصور ولا تصدق في وقت  
نظر في محل ان التصديق لا يكون حاصل من التصور بل من التصديق فكيف الجواب بان المداكنة  
حاصل عنها مجرد كونها معتبر في حصوله وان لم تكن كاسنة له وفيه ضعف ولا يلحق ان يفتقر  
الدليل الاجمالي ويجعل دليلا على قطعية الادلة عند ذلك بان يقال القطعية مالم يأتها بالاحكام من  
ادلتها المبرورة للاجماع على جهة تلك الادلة في حقها فيستقيم عنده في كل دليل قد ثاب من منتهى  
وعدا بئذ وفي هذا الدليل ما ادى نظري الى كون مجرد كبري انفا فيه وهي كلها يكون كذلك فهو  
جند في حق فينتج ان الدليل المذكور يحج في حق فيستقيم في الاحكام ادلة مستقلة لا كقولهم حكم كذا  
مادون عليه ظاهر الكتاب فهو ثابت لود له ظاهر الكتاب فهو ثابت لود له عليه خبر الصحيح كما  
دلت عليه الخبر الصحيح فهو ثابت وعلى هذا الفاس فتدفع الاشكال لان ملحق مأخوذا من الادلة  
وان رجع اثبات حجة ما او حجة بعضها الى دليل اجمالي فيصدق عليه الحد هذا الاعتبار لكن حجة  
الاشكال لا بد من علم المقلد على هذا البيان بل ان يجعل فتاوى الحق في ادلة تفصيلية وبقر الدليل  
الاجمالي على وجه يكون دليلا على حجة ما او حجة النقص عنه اما بان يقال مثل ذلك لا يفي او لتفصيله  
عرفا لان مرجعها الى دليل اجمالي وان اختلف فيه فصدق في المصنف او باعتبار المصنف في الادلة كما  
او بان يعتبر بعد ما لا دلالة بحسب النوع ويجعل قبل التفصيلية للتوضيح او جعل الجمع على ذلك الظاهر وفيه  
فخرج علم المقلد اذا دلل نوع واحد وهو فتوى الحق وان تعدد لكن لا يستقيم طرد المداكنة  
على نقد ما لمع من التجري ولم يعلم ان غاية ما مر به في المقام وهو عندى بعد من مع الطرد الحد

لان العلم

لان العلم المذكور قد حصل لمن ليس له اهلينا فتوى نظرا الى ضرورة ذلك بنفسه كما تراه في بعض  
اخبار ما تناقوا الناس ما العليمة وتطهر بان له اهلينا فتوى ويجب قطعه بالاحكام ويقتضى  
فيما لا يشاء التكليف بما في العلم الا ان لطيفين على حال من اهل الصلوة لا بعد وفيه  
قطعا الاتري ان الجاهل يعلم الحق العايد في علم مسا لاشكال لا بعد وفيه قطعا العلم على شانه الحق  
وان زعم انه علم بانها شيق بلنا حقا ولا يمنع لهذا الاشكال الا ان جعل العلم المعتد به في العلم  
اسم العلم في الفتح مثل ذلك لعدم صدق الاسم عليه ولا في من قسفت وانما اعتبرنا الاطلاق  
في العلم لئلا يلزم استدراك فلو الحد وهذا الاشكال كما ترى سلم في ما مر من العلم فيفتح  
بالوجه المذكور ونقد في ما ايضا بعض الاشكال ان السابطة والاشكال ثانيا ان المداكنة بالاحكام  
اما كمال الجمل للام فيعلم الاستفراق وبعضها على النفس او هذا الحق دون التمازج لعدم  
احتماله اذ ليس هناك قدر معين مع مودع مشاكلة لاخبر في الاشكال اما الاعم من الكل و  
البعض فراجع الى المقام الاخير فان كان الاول لم يمكن تخرج علم الكثر القها بل كلامه عندنا بـ  
عالمين يحج بالاحكام فانما في حق لا يفتقر على حد وان كان الثاني لم يطرده لدخول علم المقلد فيه  
اذا تمكن من معرف بعض الاحكام عن الادلة ولا يلزم حجب عنه تارة باننا نقول والبعض يطرده الحد  
امثلة القول يخرج الاجتهاد فظاهر لان العلم المذكور داخل فيه وامثلة القول بعد من قوله  
العلم بالبعض حقه فانه من بعض على هذا القول لا يفتقر عن حق الكل وهذا اعتنا  
ببعض اذ فرض العلم على اليقين كما هو الحق اذ على القول بعدم التجري لا يلحق بان مودى في ذلك  
استدعاء في حق فلا يندظم عنده قياس يجب علم بالحكم الظاهري واما اذا جعلنا على الفطن  
او على الاعتقاد المراج فلا يغير الجواب المذكور لفتوى العلم بهذا المستند قطعا وانكار بعضهم  
نظرا الى تخرج حيث لم يخط بالكلية بخبرنا ما وان يوجد دليل يقتضي خلاف الدليل الذي  
عشر عليه كما تراه بئذ ويشاء تفصيل الكلام فيمن جعل انشاء الله تعالى ثم اقول لا بد في ان المقلد قد  
يؤدي اجتهاده الى القطع بالحكم ولا ينبغي ان يرتاب في حجة وان نقل حجة فانه يلزم على الجمل



المذكور ان يكون علمه فيها مقرر والقيام صدق عليه هنا وفيما سبقه او اذا كانت ثلثة عاقل على  
 اقل الجمع كما اشار اليه بعضهم تعسف ظاهر لا سيما اذا كان قولهم بالجرى مبنيا على التقليد واخرى  
 بان اختيار الكل يتبع الحد لان المراد بالعلم الملكة والتميز والفضيلة لملكة العلم جميع المسائل  
 وان لم يكن عالما بها او اما بالفضل واما في بعض الاحكام فانما هو تودد في مقام الاجتهاد  
 لا القنوي والحكم نعم يلزم من هذا التقدير خروج علم الجري على القول بالجري فلو لم يكن العلم  
 على هذا المذهب من غير ان يقول بان علم لا يمتنع العرف فيها وان قلنا بوجوب العلم بالاهمال  
 اذا قلنا ان العلم لا يتبع المسائل بعد تحصيل ملكتها ايضا لان الملكة هي القوة التي هي من الفعل  
 فاذا انتفع الفعل انتفع القوة التي هي من القوة لا فانقول المراد بملكة الكل العلم على تقدير حاجتها  
 على تحصيل كل حكم به عليه وتحصيل الجميع ولو لم يكن على وجه الجمع في الكلام في محذور العلم بالملكة  
 فنقول قد تناقروا في هذا الفن وغيره فيستلزم العلم بالملكات والذى يظهر لنا بالنتيجة  
 في عود استعماله ان تلك الاسماء ليست اسما بازا ملكات العلوم فلو كان العلم على كل علم  
 بل غير مع ذلك من اطلاع صاحبها على كثير من مسائلها الاولى ان الجاهل بعظم مسائل المنطق مثلا  
 ربما يحصل له من بعض العلوم النظرية فربما يتمكن بها من تحصيل جميع مسائله باذنه من اجتهاد  
 الى اكتساب المدونة في جميع ان لا يمتنع ان لا يتطابقا قطعا وكذلك لا يصح ان لا يتطابقا على العالم  
 من مسائل المنطق اذا قصر نظر عن تحصيل البوابة في الفقه واعتبار الامر في الشبهة من الملكة  
 والاطلاع على كثير من المسائل بحيث يتعدى بها فافلت ان نقول بان اسما العلوم موضوعه بازا  
 الملكة الحاصلة للعالم بكثير من مسائل العلم او علم صاحب الملكة بثلث المسائل او اما معانها او بوجه التثنية  
 عطفه لكن فرض حصول الملكة في المقام بدون العلم بكثير من المسائل لا يتبع من بعد لا يقال لا  
 سبيل الى تلك الوجوه لانها لو كانت اذ لا يكون من مسائل العلم وايضا ان كان المعبر فيه  
 العلم بالفعل لا يصلح في القائل لتمامه ونحوها اذ ليسوا على ما ينبغي ان الفعل نعم لم يستعمل في  
 لو تقرر او تاملوا علما وان كان المراد التام والاعتماد يرجع الى المختار الاول لانا نقول انما

اليها لانه من رتبة الود الى العرف ولما المراد من الاحتياط ان يكون العلم الاول ولا ينافيه  
 لتمام التصديق بالنفس وحصوله لها ثم الكلام الذي اوردناه مبنيا على فهم الملكة بالتميز  
 والاستعداد والقوة التي هي من العلم كما نص عليه بعضهم واما اذا فسر بالقوة الناشئة عن الممارسة  
 في العلم الذي حصلت فيه كما هو ظاهر فلا حاجة الى الجهد المذكور ولا ينفك الملكة بهذا المعنى من العلم  
 بكثير من المسائل عادة ثم القائل اشكال اخر وهو ان قوة الشيء تنافي بعلمه فان بينهما نسبة التفاضل  
 على ما مضى في علم النفس وبعض الاحكام بالفعل يجب ان يقال ان القوة مبنية بالنسبة اليها ما دام  
 عالما بها وان غفل فلا يصح ان لا يملك الجميع بل البعض خاصة ويمكن وقدر ان المراد بملكة  
 العلم تحصيلها او ابقاها بملكة تحصيلها ولو لم يكن كذلك لزم ان لا يكون العلم على كل علم  
 من العلوم والادراك بالفعل فيستلزم عكس العمل لحصول احد الامر في الفقه بالنسبة الى جميع  
 لكن بما ان غير مع حرف فيمكن التبع في الحد باعتبار عدم التميز عليه او على المضيق الملكة  
 على ما يتناول قوله التقدير ايضا او يمتنع الاشكال لان الفقه حال تذكره لبعض الحكماء  
 له قوة التقدير لها ولو لم يكن كذلك لزم ان لا يكون فيها باعتبار تذكرها كما يلزم  
 ان لا يكون فقه على الاول باعتبار خصوص احد الامر من كونه في الثمام ذلك وانما انما  
 لك الحاصل في الجزئ من المادتين فليست عن الجزئ لثالثا في الجزئ المسمى في فنون او لاند  
 ذكره وان اضافة اسم المختار على اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار ان المضاف له  
 مظهرها واداء باسم المختار المختار على ما عليه عندنا لتمامه ما على معنى قام به من هذا  
 هو المظهر من الخلافة في مثل المقام فيقال المصنف ايضا ونعم الحق في الشرح ان المراد بهما على  
 شئ باعتبار معنى وحاصل الشق وما في معناه وروى عن من فسر بالمختار الاول بان شئنا  
 ولا بد لاضافة على الاختصاص باعتبار المختار الذي يختص بالمضاف بل باعتبار معنى اخر فان  
 الذي مثلا لا ينفك الاختصاص باعتبار لتمامه بل باعتبار العلق وهو خارج عن مدلول الاختلاف  
 اضافة الكاتب الى المضاف فانها تفتقد الاختصاص باعتبار الكاتب وهو ما دل عليه المضاف

الاول



وفيه نظر انه انما اعتبار الاختصاص من حيث الوجود كما هو الظاهر في إطلاق الاختصاص في قول  
المصادم في الحكم المذكور ولا حاجة الى اعتبار التعلق كما لم يستعمل اعتبار الاختصاص في  
المشتقات ايضا لان اختصاص الكائنية يزيد ما لم تؤخذ باعتبار الوجود وانما اعتبروا  
في اعتبار الكائنية لان اختصاص المشتقات من هذه الاضافة ليس لاجل الصفة المتأثرة  
في المضاف فان قولك هذا مكتوب زيد يدل على اختصاصه من حيث المكتوبية وهذا المسمى  
والمنظور به ونحوهما وخصوا هذا الحكم باسم المضاف لما ذكرنا من ان اضافته اسم العين تدل على  
المضاف بالمضاف ثم اى تشبها وصفه داخل في المضاف وان كان الاختصاص يستلزم ان يكون  
باعتبار صفاته كما في قولك دار زيد فانه بهذا الاختصاص الدار زيد باعتبار الملكة والملك  
لكن هاتان الصفتان خارجتان عن مفهوم الدار ثم هل تشبهان في الدلالة الى الوضع او الى  
ظهور الاضافة عند الإطلاق ومما يظن انهما الثاني والذى يظهر من كلامهم هو الاول اذا  
عرفت هذا فاعلم ان اصول هذا اما من الاصل بحيث المبنى عليه الشيء كما في معناه اللغوي  
او بمعنى الدليل كما في معناه الاصطلاحي وعلى التقديرين فهى من احد المعاني فيقبل اضافتها  
الى الفضا اختصاصها به من حيث كونه دليلا او مبنيا عليها ونحوه في اصول الفقه كدلالة  
بالفقه او الامور التي يبنى عليها الفقه فقط ويجوز الاعتناء بخرج مثل الخواص والصور والمنطق  
كما يبنى عليه الفقه ويعد من دلالته لعدم اختصاصها به في ذلك كذا قالوا في نظر كثير من  
هذا العلم ما يستدل بها في اصول الدين والاعلاق بل قد يستدل به في غير ذلك فكيف يتم  
الاختصاص باللام الا ان يقال لما كان علم الفقه في ذلك خارجا الى هذا العلم بل هو الفرض الذي  
الى تدويره في ذلك من الاختصاص لئلا يخرج عن باب الاضافة الظاهر في الاختصاص  
توسعا وبما يخرج ما عدا هذا العلم عن الحد معللا بان المراد ما يستدل اليه للفقه استنادا  
قريباً لان المبدأ في شخص مسائل الفن ونحوكم ظاهر في ذلك ان نفس اصول معنى القواعد  
وان لم انف على من يذكره فان مسائل هذا الفن قواعد للفقه ثم الكلام في الاضافة والا

ظاهر

فانه عندى ان حملها عليها او في المقام لست من الاشكال ان الالبه وكانهم تركوه  
نظروا الى ظهور الاضافة في الجائز فيدل على خلافه فيصير على المقام اشكالان ينبغي  
التنبه لهما ان اصول ان ضرب بالادلة لم يفتقر الى جميع مسائل الفن كما بحثنا فيها  
وان ضرب بالمبنى عليها دخل فيها علم الرجال لا بناء الفقه عليه ايضا ان صرف في نفسه  
بالفقه الاضافي تبادول موضوع وهذا الفن ايضا لا دلالة له على كل من الفقهين لا بناء الفقه  
عليها وكونها الادلة ومما يفرق بين موضوع كل علم خارج عنه لا يقال في هذا العلم على ذلك  
ليخرج عنها تلك الادلة لكونها تفصيلية لا تافول هذا حمل لاشياء عليه من اللفظ لا بدق  
وما استدل به بعضهم من ان التفصيل ما هو في حد اضافته اليه وليس يستند التفصيل الى  
الادلة الاجمالية فرفع بان تفاصيل الفقه كما يستند الى الادلة الاجمالية كذلك يستند الى  
الادلة التفصيلية بل افرق مع ان من ادلة الادلة ما هي اجمالية فلهذا لم يفرق بين الفقهين  
المذكورين ان معناه الاضافي لا ينطبق على معناه العلمى لان الاول على عامه ينطبق على  
والثاني على ما سيجاء هو العلم بخواص العلم بالشيء بغيره بالشيء وللحجية اعتبار وقد اجاب عنه  
تقديمه مضاف في الاول الى اصول الفقه وفيه نقصان في المقصود مطا بقوله في هذا الكلام  
بالعبارة الاضافة لمعناه بالعبارة والعلمية واعتبار التفصيل في ذلك فلو جاز ان يجاب بان هذا  
الاسم كاسمى بالعلوم موضوع ثارة بالذات نفس المسائل واخرى بازاء العلم بل على ما مرشد  
البرهان مواردا استعمل في معناه الاضافي منطبق على معناه العلمى بالاعتبار الاول ولا حاجة الى  
التقدير المذكور وهذا مما يحل القول في معناه الاضافي واما معناه العلمى فالظاهر لاحق للمضاف  
مقبول بما اضيف اليه كما نقول في بعض الالفاظ المضافة كما والعيب وما الرومان مع احتساب  
ان يكون المجموع المركب كما هو الظاهر في الية ينظر وحققت له بالافرادى في صفة التعريف  
كيف كان فقد ذكرنا له في بيان عدته ان العلم بالافرادى لا يستنبط الاكمام  
الشعيرة الفقهية عن ادلتها التفصيلية فالعلم جنس او غير ذلك على ما مر والمراد به اما الملكة او



اول الادراك او التصديق اليقيني على القواعد على القواعد الظاهرة او الاعراض ومن القواعد  
 مطلقا لا اعتقادا بحالها على الواضحة والكل عمل يعرف مجتمعا بالمفاهيم الى ما مر من الادراك  
 القضايا الكلية فيخرج بالتعبد بها العلم بغيرها من القضايا الشخصية وغير القضايا من التصورات  
 وفسرها بعضهم بالامور الكلية فتشمل القضايا وغيرها وهو بعيد لعدم مساعده الاستعمال عليه  
 فلا يعلم بغير الملكة ينبغي ان يعلم على اللام فيها على الاستغناء عن القواعد في القواعد  
 الاصولي بعض المسائل النادرة ويخرج بهذا الهند العلم بالجزئيات وتكون المبدء الى الغيرة  
 العلم بالقواعد المهمة لغير الاستنباط كالكلام او الاستنباط لغير الاحكام كبحاثة التصورات  
 علم المنطق فانها مهمة لاستنباط التصورات والنظر من التصورات الضوئية وتفسير  
 القواعد بالامور الكلية يخرج منها الحكم والحدود ايضا او الاحكام الغير الشرعية كعلم العلوم القضاية  
 المهمة لاستنباط الاحكام الجزئية او الشرعية لغير الشرعية كعلم القواعد المقررة لاستنباط  
 بعض مباحث اصول الفقه الظاهر المجتزأ على هذا الكاذب وتبع الكذب فانها مبادئ العلم بصدق  
 الرسول وانشاء الخلف موافق تعالى وقوله عز وجل ادلتها القضاية تتعلق بالاستنباط وتعلم  
 ان لا حاجة اليه بعد القضاية طرق الاستنباط فيها وهذا الاحكام الشرعية قد تستنبط من الادلة الاجمالية  
 كما في حق القواعد فلو ترك الهند لدخل في حيز الفيلد وقد صرحوا بخروجها وانما يدرك استنباط ادراك  
 يربك خروجه من معناه الاضافي للام الا ان ينع صدق الاستنباط عليهم على طرق الاحكام  
 ان ينال الخوارزمي وغيرهما ما يستنبط احكام وجوبه ان اللام للاختصاص فيخرج  
 تلك العلوم لانها ليست مهمة لخصيص ذلك ثم يجبر الاشكال على حد من قال ان العلم بالقواعد لا  
 يستنبط عنها الاحكام الشرعية الشرعية ولا اعتداه عن بان الوصف بغير الاختصاص بما لا ينبغي  
 ثم الكلام في الاختصاص مما ان جميع القواعد الفقهية داخل في الحد الاستنباط منها احكام فروع كثيرة  
 لا يقال مفاد الحدان مجموع تلك الاحكام مستنبط عن مجموع تلك القواعد فلا يدخل القواعد المهمة  
 في تلك القواعد المهمة ولا لانها مستنبط بعض تلك الاحكام لاننا نقول غايته ان يكون

تلك

تلك القواعد داخل في مجموعها كما باسوس مع اختلاف اعتبارها وهذا الاشكال ظاهر في الورد  
 على التعريف الثاني ويحتاج في وجهه على التعريف الاول الى رفع نقصان تلك القواعد  
 ليست مهمة في القواعد لاستنباط بل الغرض من بيانها معرفتها لانها واستنباط الفروع منها  
 مما لا يتأخر : الشان الحجة صادق على علم اللانك والانبيا لا يمكن تلك القواعد  
 مع انبثاقها لا يسمي في الغرض لا بد من صدق وصفه لا حول هذا ان يمكن  
 بالشام على العلم على الملكة الناشئة عن الما وشرع ان على نقد حمل على الادراك القضاية العلم  
 الحصول فلا توجد القواعد بالاول ولولا ذلك بالاستنباط استنباط العلم بها ان يقع النقص  
 بجميع موارد <sup>العلم</sup> موضوع كل علم ما يبحث في عرضها من القضايا والماد بالعرض  
 الذاتي ما يبرهن الشيء لذاته او بواسطة في العرض سواء احتج الى واسطة في البرهان والى  
 مبادئ او لا اما الاول فكالحوال الاعرابية الطارئة على الكلمة والكلام بواسطة الوضع وهو  
 مبادئ للفظ وان كان له في تعلقه واعماله في الوجود وتعلقه في التناول وغيره ايضا وكلام  
 الشرعية الطارئة على افعال المكلفين باختيار وعلى الادلة باختيار بواسطة حصول الشايع <sup>خطا</sup>  
 وهو امر مبادئ للافعال والادلة وان كان له في تعلقه بها واعماله من كل منهما تعلقه في اخرى وانما  
 الثاني فكما الحجة للاحق للممكن المجزئ عنها في فن المعقول فانه يصف على من حيث الذات على  
 هو الخفي وكما حوال الطارئة على الاشكال كعادتنا بالذات فاعين المجزئ عنها في علم  
 الهندس فان لم يوف تلك الاحوال لموضوعها مستند الى ذواتها وكذلك الاحوال للاحق  
 للحدود المجزئ عن علم الحساب اما ما يبرهن الشيء بواسطة في العرض يتم ويعينه بالعرض  
 الغريب كالصواعق والاحتمال للجسم بواسطة الحركة والبيان فلا يبحث عنه فيكون  
 موضوعه ذلك بل في علم يكون موضوعه ذلك العرض لان تلك الصفات في الحقيقة لا تكون  
 لاحقة له وان لم تكن غير بواسطة فيكون موضوع العلم عبارة عن هذه امور ثلاث قد ذكر  
 امر واحد لما يبرهن من الادلة والمناسبة من حيث الغاية كوضع هذا العلم في وجهه من حيث

ومنه



بعضه يدون واسطر في العرش وان عرشه لا يرفع الا بالاسطر او بالبرق من تحت  
 لهذا الاعتبار هذا ما ينبغي ان ينظر اليه في العلم والحق الذي يثبت في العلم  
 هو ما يثبت في الشيء لذاته او لا يثبت في ذاته فان ما يثبت في الشيء هو اسطره مباين كما امر الله تعالى  
 لا بواسطه انوار او اعم كالمركب بالاداء ما لا يثبت في الانسان بواسطه جوده الامم وهو جود  
 او اخص كالشيء الاخر الجوان بواسطه كونه ناطقا فهو من الامم الا ان العرش يثبت في العلم  
 ان ارادوا بقولهم العرش الذي ما يثبت في الشيء لذاته او لا يثبت في ذاته فان العرش في العلم  
 لنفسه لذاته او لا يثبت في ذاته اي بلا واسطه غير الذات وغير المساوي فلهذا عدم مساعده العلم  
 عليه كما يظهر من علمهم لا يجب عنده في العلم واسطره لما ورد في معرفته من ان مباحث العلم لا يكون  
 الا من القسم الاول ايضا هو ارضه لا يثبت في الموضوع دون ما يثبت في بواسطه امره  
 فانه ليس حقيقة من موضوع بل موضوع في الشيء والاداء ان يثبت عنده في علم يكون في  
 ذلك المساوي وان ارادوا ان يكون العرش معلقا لذاته او لا يثبت في المساوي كما لو جبر الله  
 فلا يثبت في الشيء الى ان يثبت في الشيء المستند الى قوة التجلي المساوي لاداء الانسان في وقت اسد او لا  
 فلا يثبت في شيء بل يثبت في كل بحث من مباحث العلم متناه لا يجب خبره ان موضوعه متناه مختلف  
 المعلول عن العلم وهذا ما لا يثبت في موضوع على شيء من العلوم واما ثانيا فلان العواض المحررة كثير من  
 العلوم انما تلحق لموضوعاتها بواسطه امور مباينة كما في علم الفقه والخبر في الصوف وتوايهما علم  
 الفقه والاصول الا ترى ان اختصاص كل فقه بالاداء لا يثبت في اختصاص كل فقه من اقسام الفقه  
 يتبع من الاعراب واختصاص كل صفة بما دونه انما يثبت في العلم واسطره وضع الواضع وتخصيصه  
 امر مباين لها وكذلك انما يثبت في الاحكام لفعل المختلف وهو من جهة الكتاب والسنة مثلا بواسطه  
 حكم الشارع ووضعوه هو مباين واما ما سبق الى بعض الامور من ان لا يثبت في الشيء لا يثبت في  
 بياضه وتصف في عرشه على الماء بواسطه انوارها فثبت في الشيء لا يثبت في نفسه الى ما سها  
 وهي من عواض الماثل ليس مما يثبت في الوجود منشأه عدم الفرق بين الفقه والشرع فان ذلك ليس موضوع

الخبر

الخبر مطلق العلم والكلام بل ما من حيث الاعراب والبناء وكذلك ليس من علم الفقه مطلق انصال  
 المكلف بل هو من حيث الانصاف والخبر في الاحكام لا يثبت في العلم بالانوار وعلى هذا  
 الكلام في موضوع سائر العلوم قلنا ان ادعاء الموضوع فصل في خبره فلهذا امر المكلف فكذلك او  
 بشرط الحثية فلا يلزم منه ان يكون الحق مستند الى الشرط او اما ان يثبت في ان تمام الموضوعات  
 وتمايزها في موضوعات تجايز الحثيات فاما ان يثبت في كل موضوع احد العلمين ان يثبت في خبره  
 الاخر فالثاني بين العلمين فاصل بنفس الموضوع ولا حاجة الى اعتبار الحثية وان اشترك فاصبا لها لا  
 بوجبه الثابت الا ترى ان الفقه العربي الذي هو موضوع لعلوم العرب انما يثبت في الخبر  
 والبناء مثلا هو المعروف في الكتب فهو علم بوجبه اختصاصه بمباحثه اذ هذا الفقه هذا الاعتبار  
 به خبره ايضا احوال لا يثبت في الفقه احكام الفضاخه والبلد الفقه وغيره فلهذا ان لا يثبت في خبره  
 ان يقع مقبل هذه الحثية موضوعها ذلك العلوم وكذا اذا اعتبر مقبلها بالاعتبارات وان اختلف  
 الحثية فليعلم ان لا يثبت في الفقه كما لا يثبت في الفقه في المباحث ان يقال تمام العلوم اما ان يثبت في  
 كتابها علم الفقه من علم المنطق وتمايزها عن علم الفقه او تمايزها عن الحثية كما علم الفقه من علم  
 وتمايزها عن علم المنطق فان هذه العلوم هي انما اشتركت في كونها باحثين احوال الفقه العرش  
 الا ان الخبر في الاول من حيث الاعراب والبناء في الثاني من حيث الابلية وفي الثالث من حيث  
 الفضاخه والبلد فلهذا وان اصابوا في اعتبار الحثية للتمايز بين العلوم لكنهم اخطوا في اخذها  
 فيها الموضوع والصواب اخذها من حيث الخبر وهو عند التحقيق عنوان اجمالي للمسايل التي تفرق في  
 العلم ولك ان تحسب في كل ما يثبت في الخبر الى ما ذكرناه اذا افترق هذا فتقول لما كان الخبر  
 في هذا العلم من الادلة الارضية ككتاب والسنة والاحكام دليل العقل وعن الاجتهاد وعن التمايز  
 والتمايز من حيث اعتبار الاحكام الشرعية منها فلهذا يثبت في العلم موضوع هذه  
 الامور الثلاثة وبعضهم ادرك الثالث في اول نظر الى الخبر عن التمايز والتمايز في الخبر  
 في الخبر عن دلائل الادلة ويثبت ما هو الخبر منها عند التمايز وفي بعض الحثيات الى ان يثبت في

العلم بما يثبت

اداء اعتبار



الأول لا يلزم أن سائر المباحث راجعة إلى بيان أحوالها وذلك لأن البحث الأول لا يمتنع من أنها  
في نفسها وهو الأمر الأول أو من حيث دلالتها باعتبارها للعبارة وهو الأمر الثاني أو من حيث  
الاستنباط وهو الأمر الثالث وهذا أولى بالضبط إلا أن ارتجاع مباحث الأجزاء إلى بيان أحوالها  
الأول لا يمتنع من نفسه وأما التقليد فمباحثه خارجة عن مباحث الفن إلا أن المراد بذكرها  
استطراد الكلام لوجوبنا ذكرها فيما نريد بالإحصاء لا يمكن أن راجعاً لأجزاء على التقلب فإن ذلك  
أكثر مما يلزم من مباحثه عن أحوالها وذلك كبحث الأمر الثاني والخاص والمطلق و  
المفيد وكما يباحث البحث فيها من جهة الكتاب وخبر الواحد وكما يباحث البحث فيها من  
عدم جهة الفاسد ولا استحسان أما القسم الأول فلأن مباحثها فائدة كعلم مباحث الخواص والصرف  
واللغة ولا اختصاصها بالأول ولا القسم الثاني فلأن البحث فيها ليس من الأدلة وذكرها الأول  
إنما نعرف تلك المباحث وأما القسم الثالث فلأن البحث فيها ليس من الأدلة بل هو على السبيل  
قلبي أما المباحث الأولى فاعلم بحجتها باعتبارها بوقوعها في الكتاب لا لغيره فمباحثها ليست من  
مباحثهم مطلقاً بل هي من الأدلة والمفيد منها بالوقوع في الكتاب لا لغيره في ذلك  
بيانهم لوضع الغوي والرفق في التصور وبيان مدلول تلك الألفاظ بأى وجه كان لا يمتنع  
أن يكون بحثها في الفن من هذه الأمور من مطلقها ولا يلزم الاشكال لأن مطلقها جزء من الكتاب  
والشأن كما أن المفيد منها جزء منها أو لأن المطلق جزء من المفيد والمفيد جزء من الموضوع فيكون  
المطلق أيضاً جزء من الموضوع لأن الجزء من المفيد والمفيد جزء من الموضوع وسائر الفن قد  
يكون بعض أجزاء الموضوع ذاتاً فنقول إنما يبحث في العلم عن أحوال الموضوع وجزءاً من حيث كونها  
أجزاء وجزئيات ليس بمرجع تلك المباحث إلى البحث في الموضوع ومن هنا ينبغي أن يبحث علماء المباحث  
بحث عن الأمر الثاني المطلقين والأصولي إنما يبحث عنها من حيث كونها مفيدتين وإن أملا التفرع  
بالحقيقة فليعلم الظاهر وعلى هذا القياس يجرى من أدلة العلوم لمفاهيم وما أشبه ذلك  
فإن المطلق إنما هو بصفه إطلاقه بغيرها بالمفيد لما هو بصفه تفيد وإن كان هناك تمازجاً

بلحظة

باعتبار تمازجية البحث فيها وباعتبار البحث في الموضوع في تلك المباحث إلى  
ما ذكرناه ثم كونها أموراً المذكورة جزء من الكتاب لا لغيره فمباحثها ليست من  
مباحثهم مطلقاً بل هي من الأدلة والمفيد منها بالوقوع في الكتاب لا لغيره في ذلك  
بيانهم لوضع الغوي والرفق في التصور وبيان مدلول تلك الألفاظ بأى وجه كان لا يمتنع  
أن يكون بحثها في الفن من هذه الأمور من مطلقها ولا يلزم الاشكال لأن مطلقها جزء من الكتاب  
والشأن كما أن المفيد منها جزء منها أو لأن المطلق جزء من المفيد والمفيد جزء من الموضوع فيكون  
المطلق أيضاً جزء من الموضوع لأن الجزء من المفيد والمفيد جزء من الموضوع وسائر الفن قد  
يكون بعض أجزاء الموضوع ذاتاً فنقول إنما يبحث في العلم عن أحوال الموضوع وجزءاً من حيث كونها  
أجزاء وجزئيات ليس بمرجع تلك المباحث إلى البحث في الموضوع ومن هنا ينبغي أن يبحث علماء المباحث  
بحث عن الأمر الثاني المطلقين والأصولي إنما يبحث عنها من حيث كونها مفيدتين وإن أملا التفرع  
بالحقيقة فليعلم الظاهر وعلى هذا القياس يجرى من أدلة العلوم لمفاهيم وما أشبه ذلك  
فإن المطلق إنما هو بصفه إطلاقه بغيرها بالمفيد لما هو بصفه تفيد وإن كان هناك تمازجاً

باعتبار







لهم عدد واخرها وكن ذلك الاصل في الجوز فيها باعتبار معناها السدس فانها تبيع مراعاة العلة  
بالنسبة الى معانيها المصدرة فيكون الجوز فيها ايضا شبيها في قولك مثل زيد ثم اذا اردت  
بها الضرب بالشد يد واما باعتبار معناها الهشبة في غير الحروف وقس على ذلك بغير الشفا  
وتد توهم بعض اهل البيان ان الجوز في الاصل والحروف في الجوز في معلقاتها كالفعل في قولك  
نطق الحمار بكذا وذلك لان شبيه الحال بالانسان ثبت لها بعض لوازم وهو النطق وكما  
في الاثر انما يشبهه فانه لما شابه لعداؤه والخرن بالحيرة والبنى ثبت لهما بعض لوازمهما من القلة  
للاطلاق ونشأ هذا الوهم لعدم الفرق بين التصرف في معاني الاصل والحروف وبين  
التصرف في متعلقاتها مع ان التصرف فيها لا يوجب الجوز كما سنبين عليه في الاستعانة بالكتبا  
وبالحيلة فنحن لا نحاشي عن جوانبها ذكره لكن نمنع قصوره وجوه التصرف عليه هذا واما ما يقال  
من ان الاعلام الشخصية لا تنصف بحقيقة ولا يحاز من بظاهرة فاسد وقد باول بان المراد لا  
تنصف بالحقبة والحقبة هي التي يراى الشخصين بلغة دون اخرى لئلا يلزم الاشكال في ضمها  
الى لغوي وعرفي وانما يخص الاعلام بلغة لعدم لغوها باختلافها واعلم ان الحروف حيث كانت  
موضوعا بازاو المفاهيم المخرطة بها حال متعلق بها لا يجرى بها معانيها الحقيقية معان خاصية  
بمتعلقاتها الخاصة وتلك المعاني وان كانت في حدها نفسها كلفها ان اعتبارها في حدها بالان  
على الوجه الذي يبين وجهها شخصية منصفة الصدق على الاغراض المتكثرة فان المعنى على غير  
شرط التقييد بالوجود الذي هو المراد بالفاظ او بالوجود الخارج عن حيزه عن كونها كلمة كما  
فانها من صفات الوجود في الوجود وفي الوجود عند تجزئها بالنظامين وجودها فيه ولا يلزم ما ذكره بان  
معاني الحروف باعتبار كل واحد من معانيها من متكثرة المعنى نظر الى تعدد ما يعبر بها من اللفظ لا  
المعنى فكل المعنى وهو لا يختلف في وادعه وان تعدد التقييد المعبر عن الحروف في الوضع لم فانه شرطها  
عن المسمى ليس شرطه داخل في معنى التحقيق موضوعه بازاو المفاهيم المتعددة باختلاف الوجود  
الذهني الاولي من ان يكون المقييد والتقييد داخل فيكون مدلولها جزئيات حقيقة متحدة في

موادها

موادها فانها متعلدة بتعدد اقسامها لو قلنا بان التقييد داخل فيها بغير تقييد كما يلزم من بعض  
لزم ان يكون الحروف باعتبار كل واحد من معانيها من متكثرة المعنى وتعدد المعنى لا يوجب الجوز  
لا يقال على هذا البيان ان التقييد التقييد بالنسبة الى الاسم ايضا اذ لا يصح وصف شيء من الاسماء بغير  
بازاو معانيها بالكلية لانها انما يكون اسما باعتبار كون معانيها مخرطة في الاستقلال باللفظ لا  
الكلية اذ اخذت باعتبار كونها مخرطة ووجوده في اللفظ ان كان في حيزها فان الكلمة انما هي من  
المفاهيم اذ اجردا النظر من وجودها الذي هو المعنى وهي بهذا الاعتبار مخرجة عن كونها اسما كالحرف وان  
عزوت الكلمة لظاها وعزوتها لظاها من وجودها الذي هو المعنى لزم جريان التقييد في الحروف ايضا لانها  
اذ اجردت عن وجودها الذي هو المعنى لزم وصفها بالكلية كما لا نقول الاسماء المستقلة  
في مدلولها موضوعا بازاو معانيها من غير اعتبار وجودها في اللفظ فضلا عن اعتبار وجودها فيه  
على الاستقلال فالمراد بقولنا ان الاسماء مستقلة بالمعنى بغير انما يصح ملاحظتها من حيث هي  
متعلقها على وجه الاستقلال لان تلك الملاحظة مخرجة في حيزها من غير انما يصح ملاحظتها من حيث هي  
على وجه التقييد والافترضا الا ترى ان الوجود والعدم قد يلاحظان من حيث كونها متعديتين و  
موجودتين في اللفظ فيحكم عليهما باشتاء الوجود في اللفظ والخارج مع انهما من نوع الاسم في التقييد  
وعلى هذا فيسقط تقييد ما استقل بها بالمعنى بغير التقييد دون ما استقل بالحروف بالبيان  
الذي سلف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها وضعف من حيث انها كذلك فبقدر الاستعمال  
خارجت الكلمة المخرجة من الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبغير تقييد وضعف من حيث  
الكلمة المستعملة في غير ما وضعف وبغير التقييد خرج مثل لفظ الصاوة اذا استعملها المفسر في اللفظ  
واللقوي في الاو كان فان كان صدق علمها بانها كلمة مستعملة فيها وضعف لم بالوضع المقوي او اللقوي  
لكن الاستعمال ليس من هذا الجنس بل من حيث هو الصاوة في بينها وبين معناها الشئ او اللقوي  
واهل بعض التقييد وبغير تقييد في اصطلاح الخطاب استوانا كما ذكره هو لا يصح طرد التقييد  
الى اللفظ المشرك في اصطلاح واحد اذا كان بين المعنيين ملاحظة الجوز كما اخبرني عن بعض مشركين



















على الثاني ياور المعاني منها عند الاستعمال من حيث كونهما مادة ضكن موضوعها بهذا الاعتبار  
مع ان الغرض من الوضع انما هو اذنا المدلول واستفادتها بهذا الاعتبار فلا بد من اجتناب هذا  
في الوضع فلا يفتق الغرض فيلزم الوضع ويمكن وضع هذين الوجهين بان يبادر كون المعنى ماديا  
الى ما هو لفظ من الغرض الذي لا يستعمل كبناء وانما الواقع بدليل يبادر المعنى وحده عند  
تجريد النظر عن ذلك وجه فلا يلزم من عدم اعتبارها في الوضع عرائضها فانها على ان يترك على قدر  
ان تكون الحقيقة داخل في المعاني يكون كل لفظ شتمنا معنى حريا وهو بعيد عن الاعتبار ثم ان قلنا  
بان موضوع المعاني من حيث كونهما مادة سواء اعتبرنا فيها شطرا او شطرا الجذر ان لا يكون للالفاظ  
معنا حقيقة عند عدم الالتفات ووجه ان كل لفظ قد يجرى مجزئة والمعنى من حيث كونه بعيدا عن  
عدم فدلنا ان ما سمي على الشيخ الرئيس والمحقق الطوسي من صيرها الى ان الالفاظ تتبع الالفاظ  
ناظر الى هذا فانظر في حقيقة ان اختصاص الوضع بالمعنى الذي يخلق به الالفاظ وجب اشتغاله  
عند اشتغاله ففتقن الالفاظ المستند اليها ما يجرى من حيث هو عند العلم بعدم الالفاظ فيمكن  
وضع على هذا التقدير بان قلت اشتغال الى ما يصح له الالفاظ من حيث العلم بالوضع وليس اشتغال الى ما  
وضع له الالفاظ بالاصناف الذي وضع له الفرق بين الاشغالين هو الفرق بين الاشغال الى الاشياء  
والاشغال اليه بوجه الدلالة على ان اشغالها العقل لا الالفاظ المعنى ومن واد  
الجدار على وجود الالفاظ الطبيعية ان كانت بغير الطبع كدلالة على النسخ من هذا الباب ولا كدلالة  
الحجوانا عند ما هو موضوعه ان كانت بغير الوضع وفي اما غير لفظية كدلالة الخط على الالفاظ  
او لفظية كدلالة الالفاظ على سماء وعرفها هذه الدلالة بانها من المعنى من الالفاظ عند اطلاعنا بالنسبة الى  
من هو عام بالوضع وادور عليه ولا بان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى ضرورة ان اهورا ليس  
لا تغفل لا بعد شغل طرفها فلو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور وجواب ان العلم بالوضع  
انما يتوقف على فهم المعنى من غير لفظية وانه من حيث هو على العلم بالوضع فلا بد وادنا بان الفهم صفة  
السامع والدلالة لصفة الالفاظ فلا يصح احدهما تعريفا للآخر واجيب بان المصدر يتبع المعنى لا العنق

المعنى

من الالفاظ اي كون الالفاظ بغير فهم من الالفاظ بان يكون تعريفا بالالفاظ ولا بأس بصدق ذلك  
المراد وفي المقام الجائز تركنا لفظ الجدي في ابراهيمنا لثابتا بانه مشتق من الالفاظ على ما  
بالنسبة الى من كان عالما بوضوح جواب ان هذا الحقيقة بغير فهم المعنى من الالفاظ بالنسبة الى من  
هو عام بالوضع من حيث انعام به فظاهر ان الفهم هناك ليس من هذه الحقيقة بل من حقيقة الدلالة على  
معنى واحد باعتبار ان كدلالة الالفاظ للتكلم ففرق بل بين الالفاظ وبين الالفاظ بان يفسد الفهم بكونه عند  
العام بالوضع وجب فساد ممكن الحد لان الدلالة لا تدغم في علم بالوضع ايضا ولا كدلالة  
لما سمع عند البناء من علمنا ان الوضع والالفاظ دورا وجواب ان المراد بالعلم بالوضع ما يتناول  
العلم الاجمالي والمفصلة وانما ان الفهم في الصوت الذي يفتق عننا وانما العلم الفكاك عن  
وله ذلك لما كان الالفاظ في الحقيقة او في الالفاظ بالوضع هذا الاختصاص دون الخصص ولو  
بالغلبة وان كان الفرق بينهما عند الحقيقة اجنبيا بها فاقول في علم الفهم هو العلم بالاختصاص  
فلا اشكال ويمكن ان تعرف الدلالة المذكورة بانها اذا قلنا لفظ المعنى لاسباب الوضع وهو اول  
من الحد الثاني لاسبابها من حيث كلفه في قسم الى اقسام ثلثة كان دلالته الالفاظ اما ان يكون  
على عام ما وضع له اولها والثاني اما ان يكون على جزئية او ليس الاولي ان كانت من حيث ان  
المدلول تام الموضع مطابقا والثاني ان كانت من حيث انجزه في حقيقة والثالث ان كانت من حيث  
ان خارجا لان المراد من حيث كلفه في الحد الثاني الحقيقة بغير فهم المعنى من الالفاظ بالنسبة الى من  
الحد وصار التفسير قريبا وانما اعتبرنا الحقيقة بغير فهم المعنى من الالفاظ لان العلم بالوضع في اجنبيا وانما  
على الحقيقة بكونها دالة الالفاظ على تمام ما وضع له انما هو بغير فهم المعنى من الالفاظ بالنسبة الى من  
يكون جزئيا اذ لا زاما ايضا لكنها الاستدلال الى الجمع بل الى اصلها هذا الا اذا قلنا بانها معروفة بوجود  
نواردها على محل واحد قلنا من يخرج مثل هذه الدلالة من الحد ودلالة الالفاظ على ما سمع في هذا  
في القسم لان الغرض من هذا الدلالة لا يصح استعمالها في الجبر والحدود والحدود والحدود في القسم  
والتعريف ففهم من اعتبرنا الحقيقة بغير فهم المعنى من الالفاظ بالنسبة الى من

ما يخصه دون غيره



العلامه عن:

وحشیان

وحش كان في كلام الحب ما لا يمد ذلك تعسف في ما يدل على قوله لا يراد معنى النظم على معنى  
لا يراد معناه النظم على معنى لا يراد معناه النظم الحاصل بسبب ذلك الطائفي بأدائه مستغلة  
مطابقة أخرى بالنظر إلى معنى آخر وحمل قوله في يد على معنى واحد لا غير على أن لا يدل <sup>على</sup>  
معنى مطابق واحد ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف مع أن الوجه المذكور لا يجمع الجواب إذا  
على تقدير أنها التحشية في حد المطابقة شققت طرده بغيرها حيث يكون مراد من لا يجرى فيه  
الركون في القول بوقف الدلالة لا يراد إذا التقى بغيرها مثلاً إذا أطلق الشمر وإن يجرى  
النور من حيث كونها أولاً لا يراد معناه المطابقة كانت ولا لها عليه نعمنا أو التزمنا مع أنه  
يصدق عليها أنها لا لفظ على تمام ما وضع له بل يصدق عليها أنها لا لا مطابقة لا يراد <sup>فقط</sup>  
جاء في على قانون الوضع على ما فهمنا بأن يراد بالمطابقة مطلقاً لا في الواقع ولا في الحقيقة  
من حيث عدم ذلك لا في الحقيقة وكذلك ينفصل كل من حد النظم والالتزام بما لا يراد بالآخر  
القبول في اعتبارها ما لا يبعد عليها لفظ الحد ما لا يغير في الحقيقة ومعنى على دعوى عدم  
الحاجة إليها ولا يخص إلا ندفع بالقول المذكور ثم المطابقة لا تستلزم النظم في جانبها  
المعنى ولا الالتزام أن يغير الزم في المعنى الآخر إذ كثر ما ننصو بعض المعاني ولا يخطر  
بالبال من مضموده غيره وإن اعتبر المعنى فيهم استلزمه إذا قلنا من أن يستلزم أنه ليس غيره و  
النظم والالتزام يستلزمان المطابقة لا يستلزمان الفعل في غير ذلك من حيث كونها أو اللزوم من حيث  
كونه لا يتعبدون الفعل الكل والمزوم ضروري أن المتضاف من حيث كونه متضافاً لا يفعل بدون  
فعل ما أصحقت له وعلى المقام أشكال شهيرة وهو أن الفعل موضع للحدث والزمان النسبة  
إلى فاعل معين فإذا ذكر ج فاعله دل على الحدث والزمان وهذا النسبة لا شئ فعل النسبة <sup>تلك</sup>  
بدون فعل طرفيها ففعل النظم بدون المطابقة وهذا الإشكال وإن أوردوه في الفعل  
باعتبار ذلك لئلا يكتفى به بل يجري في مثل الموصولات أيضاً إذا استعملت بدون الفصل  
لأنها موصوفة للمعنى المعين بالصلة من حيث كونها متعينة بما ينشع تفعله بدون فعلها ولا بالبال



يجري في الدلالة الاثرية كذا ذلك لا يخفى بدون الفاعل على الاطلاق واجبة بوجه  
ان الدلالة باعتبارها عن الفاعل النفس المعنوية من حيث كونها دالة على شيء من  
تدكر الوضع لتوقفها عليه وهو متاخر عن تدكر ظرف من اللفظ والمعنوية لكونه نسبة بينهما والناظر  
ينقل الى المعنوية تارة من حيث تدكر الوضع واخرى من حيث كونها مقصودا للاختصاص من حيث انشاء  
الوضع له والدلالة هي الاشغال بالاعتبار الثالث دعونا الى اولها فالناظر عند سماع الفعل ينقل  
الفاعل الى الفعل المعنوية من حيث انه مراد من تحقيق النقص بدون المطابقة بل انما يتدكر الوجود  
فيصور بعض المعنوية من حيث انه مراد من تحقيق النقص بدون المطابقة بل انما يتدكر الوضع فينبغي  
بعض المعنوية وليس ذلك من دلالته لفظية بل هي الاشكال وفيه نظر لان هذا الجيب ان ينعزل ان  
اللفظ موضوع للمعنوية من حيث كونها مراد اكانت جيبية لا ارادة معتبرة في المعنوية الموضوع له وهو واحد  
طريق النسبة فلا بد من الاشغال اليها قبل تدكر الوضع ايضا على ما يقتضيه العقل فيكون الاشغال  
الى المعنوية قبل تدكر الوضع كالاشغال اليه بعد في كونها مأخوذة من حيث الارادة فيكون دلالته  
على ظاهرها القبرية بوجه فمراد بالاشغال الى المعنوية من حيث كونها مراد افعول الاشكال ان  
كان بين الارادة والمثقل اليها التدكر الوضع والارادة المثقل اليها بعده ففرق بينهما عليه وان  
ينعزل على ان موضوع المعنوية من حيث هو كما يلوح من بيانه لم يكن لاخذ الارادة في الدلالة وجها الا ان  
ينزل على اصطلاح مستحدث وهو لا يبعد في لودها كاشكال على صطلحي الدلالة لزم ان ما ادعاه من  
ان الناظر لا يشغل لسماع الفعل بدون الفاعل الى بعض المعنوية من حيث كونها مراد وان كان عالما  
بالوضع مجاز فخر واضحه ضرورة انما اشغل لسماع الفعل الى ارادة الحدث والاشارة  
قبل سماع الفعل على ان دعوى ما خرد كذا لفظه عن تدكر الوضع المتاخر عن تدكر ظرفها بكونه  
الوجه ان في اللفظ المتداد لم ينعزل في الدلالة الوضعية من العلم بالوضع ولو لم يكن كما هو المتعارف  
وهو لا يتصور بوقف على صور طريقه فيصير كاشكاله بانه لو كان الاشغال من اللفظ الى  
المعنوية متوقفا على تدكر الوضع لفصله كادى الى التسلسل في الوضع ٢ اننا نقول الدلالة

التي هي القسم بكون اللفظ متوقفا على اطلاقها فاصح انهم المعنوية والاطلاق الفعل بدون الفاعل  
غير صحيح فلا بد من نقل في المقسم وفيه عدم مساعدا على دفع الاشكال بنما سطر ظهوره وروده على  
الدلالة ان اطلاق الفعل بدون الفاعل انما لا يصح اذا ترك الفاعل في الكلام كالمركبة وانما اذا  
ذكره فلا ريب في تحسره ويجري في كذا اشكال لانه قبل تدكر الفاعل على الحدثان فان دون  
النسبة لمراد ٣ ان النقص لا ينفك المطابقة الفعلية بل يقع فيها المطابقة لغيره فينتقل الى  
وفيها ما عرفت في غير النقص ان الفعل لا يدل على النسبة وانما هي شاردة من الجيبية الزكبية  
كما في الجمل لا سيما الصيغ فانه بعد ان يكون هيئته ضريب زيد عار يلحق الوضع بكون هيئته  
زيد ضارب موضوعا لانه انما النسبة من الجمل الفعلية على التفصيل والموضوع المركب انما يدل  
على اجزائه على الاجمال ولا ينعزل عن الفعل بانه ما دخل معنى في نفسه من غير ان  
النسبة في مفهومه يمكن مشغلا بنما مفهومه كاشكال العيون بجزء المعنوية اذ الدلالة النسبية  
والفعل المشغلة الدلالة على جزئها معناه لا نأقوله فيشقق في طرد الحد بالاسم والفعل في  
الاسم بالاسم الذي جزء معناه بل يشقق طرد الفعل بالحرف ايضا اذ جزء معانيها وهي المفاهيم  
الكلمية كالأيد والمطابق الذي هو جزء من بعض وهو لا يند العار من المشغل بالمعنوية وفيه  
او لا ان الوجه المذكور على تقدير تسليمه لا يجري في غير الفعل كاشكال المورد في المقام لا يخص  
بكمارونا باننا نضع النقص الفعل للنسبة بعد عن الاعتبار والوجه المذكور في بيانه بغيره  
والجواب عنها ان من الاول فبان ان وفاء المبدأ في هذا على الدعوى وانما استبعاد  
المعنى واما عن الثاني فبان النسبة في حرف لا ينفك الاعرابية واحدة وهي محتملة لا لغيره بل لغيره  
في المفهوم فلا يخفى الخيال بكونه مدلوله مطابقتها لفظ او بغيره لاختلافها في المشغلة بالمفهوم  
فانها تصح لان تلاحظ على وجه الاستقلال كالأيد لغيرها بدلالة مطابقتها وان تلاحظ على وجه العبر  
كما لو دلتها بدلالة النسبة فان اجزاء المركب انما تلاحظ على احوال المركب بغير الاستقلال واما  
عن الثالث فبان انما مراد بالدلالة ما هو عام من النقص والمطابقة فالاسم يشغل بغيره المطابقة



اما الضم في الفعل فيستعمل معناه المتضمن فقط والحرف لا يستعمل بشي من هذا اما بالمعنى المطابق فتكون اما  
بالمعنى المتضمن فلان جز معناه ان كان من ذاتنا فلا يوجب في استئلاله بالضمير لان اللفظ اذا كان  
موجودا بوجوده لا يثبت به كانه فاما ان يكون موجودا بذلك الوجود لا يمكن ان يكون من ذاتنا  
فلا بد وان لا يستعمل بالضمير ولا يمكن للمركب من حرفين في اللفظ لا استئلاله فلا يثبت به ان لا يثبت  
الاسم والحرف بطريق المطابقة على ما هو المتبادر منها وفي الفعل بطريق الضم في التفسير الى الحديث  
وهذا مع عدم مساهمة الحد المعروف في غير مستقيم في الاسماء لان منها ما ينضم من حرفها كما في  
الاشارة والظهير والموصولات والاسماء اللازم للاختلاف في افعالها لانها لا تضاف  
لضميرها نسبة الاختلاف **و** ان الفعل من مطايعها ففصلها هو الحديث والزمان والتفسير  
الى فاعل معين في المقصد ومعنى مطايعها اجمالا وهو الذي لاحظ الواضع اعني الحديث والزمان  
والنسبة الى فاعل معين عند استعماله في الفعل لئلا يحتاج الى ذكر الفاعل في تفسيره في اللفظ  
المطابق في التفسير الى اعيان اول دون الاعيان لثانيه قد لا تلتزم على حرفه عند تقدير  
تمام ذكر الفاعل انما هي بالنسبة الى معناه المطايع في الاجمال فلا يحدود وهذا الجواب قريب  
من الحقيقة لانه فيجب ان يكون مدلول الفعل عند عدم ذكر الفاعل اجمالا لا تفصيلا فيكون  
من تعسف فان المفهوم من الفعل على تقدير ذكر الفاعل وعدمه هو معنى واحد لا يختلف  
كما يشهد به نظر الصحيح ولو لا ذلك لزم الاشتغال الى معنى الفعل الذي يغيره ذكر الفاعل في ثانيا  
اخرى واجمالا تفصيلا لوجوب ان السليم يكون بربا الحقيقة عند في الجواب ان هناك تفصيلا  
انما يستند على تصور طريقها ولو بالوجه فيكون في تصور النسبة انما يستند على تصور طريقها ولو بالوجه  
فيكون في تصور النسبة الاستناد بربا الحقيقة تفصيلا الفعل تصور المستند اليه ولو بالوجه فيكون  
يعتوان ان يكون فاعلا معين في نظر السمع ولا يخفى في ان تصور مدلول الفعل لا ينفك عن تصور  
الفاعل ولو بهذا الوجه وظاهر انه لا يحتاج في تصور كذا الى ان يكون كذا فلا يلزم تحقق الضم  
بدون المطابقة على هذا فالفاعل بدون الفاعل بدون المعنى تفصيلا لوجوبه في

الاشكال الذي اوردناه في البراق ايضا فكن لنا يرفع ايضا اشكال يمكن ابراده في الحرف  
فغيره ان الحروف ما يبعد عليه تحقيق شي من هذا بالضمير لان اللفظ لا يثبت به ان لا يثبت به ان لا يثبت به ان لا يثبت به  
في حال غيرهما من متعلقاتها فيخرج هذا في التصور من تصور متعلقاتها مع انما يثبت بها ان لا  
طائف بحرفه وذلك على صيغتها فيكون ان من على الابداء باعتبار كونها لا يثبت بها ان لا يثبت بها  
غيره والى بدل الاشكال ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها  
المذكور وانما في ذلك لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها  
وضعا بان المعاني التفصيلية لا تضاف الى المعاني الاجمالية لانه ان ذلك لا يثبت بها ان لا يثبت بها  
الاجمالية ايضا بالمطابقة فان قلت كيف يدل اللفظ بحسب وضعه واصطلاحه معنيين بالمطابقة  
قلت لانها بين المعنيين بحسب الحقيقة فيخرج باعتبار الاجمال والتفصيل وعلى الوجه الثاني  
ان تصور المعاني انما يستند على تصور متعلقاتها ولو بالوجه وهو لا يثبت على سنو كذا يثبت  
قد اشهر بين اهل العلم ان الضم في المطابقة وحدها على ظاهره من ان لا  
الى الجز بعد الاشتغال الى اكل واحد من عليه بان تمام الجز يثبت على تمام الكمال لا اشتغال الى المعنى  
المطابق بعد الاشتغال الى المعنى لا يثبت به ضعفه فلا يثبت ان تصور الكل انما يستند على  
تصور الاجزاء اذا كان تصور التفصيل او لا فغيره في المطابقة ما سبق تصورهما  
على تصورهما تفصيلا فليس من الدلالة الاضحية لعدم استناده غيرا باعتبار الدلالة الواضحة  
استنادا به باعتبار سنو الاجمال وذهب جماعة من المحققين الى ان الضم في وهم الجز في ضمن الكل  
قاله لانه قد تقرر اننا متفقون ان محال اعتبارنا في الاختلاف وجملة التبعين على التبعين ما هو  
المفهوم من الوضع اعني الدلالة على المجموع من حيث المجموع ويمكن ان محال التبعين في الدلالة بحسب  
الاعتبار في نظر لانه يثبت في حصره وانما يدل الدلالة على الجز بعد ذلك على الكل ولو  
بغيره فغيره فانها اذا خلت في الدلالة لفظية الوضع قطعنا على غيرها بمرجعها اليه لا يثبت باحد  
انما انما التبعين ان محال الضم على اعم الضمين يستعمل التبعين في الدلالة على الوجه الاول لان



النقص بالحق الذي ذكره داخل في المطابقة ولا يلزم حصوله في المقسم في المقسمين بحسب اعتباراته ثم  
المعبر في الثابتين بالزوم وعدم الاتفاق في الجملة وفي كل الجزئ للزوم الذي هو متين على  
نفسه لا لثباتها كذا في اللفظ بحيث كماله عند العالم بالوضع ثم ضد الجواب اشكوا عليه في  
خروج ذلك من معظم اقسام الجواز منها لا شفاء للزوم بالحق المذكور فاجب بان ذلك لها انما  
تعتبر مع القرينة ولا ريب انما لا زمر للفظ مطروحة وادور عليه بان المزموم ان كان الجواز  
مع القرينة فالقرينة قد تكون غير اللفظ فلا تكون هذه الدلالة من الدلالة لا اللفظية وقد  
سجلوها منها وان كان المقاطع من مقاصد القرينة لا وجود للقرينة في المزموم مع تنوع لعدم  
لزم القرينة فانهم صرحوا بان حركات اصابع غير لفظية في الكتابات والاضاع  
بعد هذا نظر الى عدم لزوم الكتابة وان كان اللفظ شرط القرينة او الشرط في القرينة فالزوم  
يسلم لكن المزموم انما هو المجموع المركب من الجواز والقرينة ومقتضاها على حد قولهم في المزموم  
الفاصل المزموم هو المجموع المركب من ذلك الكتاب وصفتها لكتابة يكون لها هو المجموع  
المركب من الجواز والقرينة ومقتضاها المزموم فعوردا اشكالا لا على الجواب بل على الفهم  
الاخر وهو ان الدلالة للفظ شرط القرينة او شرط مقتضاها وان لم يكن من ذلك ان  
يكون الدلالة مجموع اللفظ والقرينة ومقتضاها كيف ونفسه شرط خرج الشرط بل الدال  
ح انما هو المشروط ايضا للفظ والقرينة معبر في ذلك لا في الاخرى ان قولنا كل كاتب متحرر في  
الشرط الكتابات او مادام كاتب انما يقتضي شئ حركات اصابع لاني الكتابي للمجموع المركب من ذلك  
الكتاب وصفتها لكتابة انما ليس للمجموع اصحاب ثبت لها الحركات في الجملة فاشترط ذلك الجواز  
بالقرينة او بمقتضاها من قبل اشتراط اصل الدلالة بالعلم بالوضع فكما لا يجب ذلك كون الدال  
هو المجموع المركب من اللفظ وغيره فكذلك الاشتراط في المضمون وقد يعترض على تقدير اخذ الشرط  
مقتضى القرينة بان يرد في تمام تلك المقارن عند الدلالة لان الوجودان يقتضيان وجوب ان الشرط  
مفهوم المقارن بل يصدق عليه المقارنة ولا ريب ان الدلالة بعد ذلك كذا في قوله ان يخرج

اسد لفظه بحسب اوجبه اشغال الى الجمل الشاع ما لا يحفظ مقارن بعد هذا فاشترطها لثباتها  
لكل اشتراط المطابقة لا يوجب اشتراط العلم بها فاجب حصولها لثباتها لا اشغال ولا ريب في  
اعتبار ذلك فظهر ما ذكرناه ان القولين متقاربان وانما يظهر انهما في كونهما متقاربان في  
القرائن هل هو مدلول الشرائع للفظ مطروحة او بشرط مقارن لثباته ولا في ذلك سهل  
فالطابق لللفظ المذكور لا يتناول الجواز واما المقسمين فان قسمين هما ان يترتب في كل اعتبار له  
ايضا وان قسمين الجزئيين هم الجواز باجم من ذلك داخل في اقسام الجواز فهو داخل في المواقيف  
الا انما حصل من الاشارة اليه فان قلت لا اعتبار ان ياد بالوضع في الحد وثلثا الوضع للوضع  
او لا يمتنع من التوحي فان اردنا اوله في خصوص الاقسام في تلك المخرج الموضوعة بالاضاع  
التي غير كاشفان متبوعان اردنا الثاني في فعل الجواز بالوضع في المطابقة لثباتها فموضوعه  
بالوضع التوحي في خصوص الدلالة فيها فذلك ليس المراد بالوضع خصوص الوضع الشرطي لا مطلق  
الاعم منه ومن التوحي بل المراد به الوضع الحقيقي المتناول للارضاع الشخصي بل هو من الاقسام  
التوحيثية لان المتبادر من الدلالة في الوضع ولا يتناول الجواز فبذلك لا يمتنع في الجواز بل هو انما الدلالة  
بان المراد به الوضع اعم لا يلزم اختصاص الدلالة في المطابقة ولا يصح الجزؤ بالكتب اجمع المتأ  
التي غير ولا لثباتها مع الاعراض عن ذلك فغاية ما في الباب ان يلزم صحة كل منهما في التوحي  
او الاثرام وجد المطابقة للجواز باعتبار وجودها في بعض اختلافات التوحيثية في الدلالة لا في الدلالة  
اللفظية على تمام معناه والضمين بذلك لا يعجز عنه ولا لزوم بدلالة على خارج الدالوم وبغير الجملية  
احتمال ان يمتنع داخل الاقسام وعلى هذا الجواز باجم من المطابقة وثبت في التوحيثية  
ثم نلاحظ الحدود والمذكورة للدلالة اشكال وضعها الاشكال في الدلالة انما هو في  
هذا الحدود ما يخص المزموم من المركب فان كان الوجود في حصره في  
الثبات يخرج وان المركب انما هو الجواز واللام كذا في الزوم واللام في قوله انما هو الجواز  
وقاؤه في غير ذلك فان هذه الدلالة المستقلة في وضع اللفظية في اللفظية وضمينها في



بأحد أرقامه كذلك يخرج كذا المركبات على معانيها التركيبية باعتبار كونها كذلك لكن يمكن  
ادخالها في المطابقة باعتبارها ما خرج منها باعتبارها باعتبارها المذكور في فاصح آخر الغير  
في التقسيم صنفنا المقسم في أقسامه لا حصص فيها جميع باعتبار أن المطابقة عليه وإن كان  
الناحية ثم إن يكون ذلك المركبات على تمام متاع بعض مفرداته بالتضمن لا يخرج من المركب الذي  
دليله للفظ بالمطابقة إن دلالة عليه باعتبار بعض مفرداته لا تجعله بالمطابقة كما  
نلاحظ أن يكون ذلك عليه أيضا بالمطابقة فيكون ذلك له واحد ذواتا باعتبارها مطابقة بعضها  
وهو حال ما لا يقع تفريقه انما انما انما المراد باللفظ ما في المفرد والمركب كما هو الظاهر  
ولأنه يصدق على المفرد المذكور على كل من حده المطابقة والتضمن بل يصدق على كل المطابقة  
دون التضمن أما أنه يصدق عليه جعل المطابقة من أن المركب يدل عليه باعتبار ذلك لبعض  
مفرداته عليه بالمطابقة فيكون ذلك عليه بالمطابقة وأما أنه لا يصدق عليه هذا التضمن فلا في المركب  
لأنه لا يصدق عليه حقيقة وإنما الدال على الجزئية فيكون ذلك عليه بالمطابقة فيكون ذلك عليه بالمطابقة  
التضمن إن يكون ذلك لا يثبت له حقيقة فيكون ذلك لا يثبت له حقيقة فيكون ذلك لا يثبت له حقيقة  
يكون تضمنه أو كان للفظ مفرد وإن كان جزئيا من مركب أو اجازة إن يكون ذلك على الكل بالمطابقة  
وعلى الجزئية أيضا بالمطابقة هذا كله على ما نراه من أن المركبات لا وضع لها متاعا بل الوضع مفرداتها  
وأما على القول بأنها لها وضع متاعا فلا يخفى في صدق التضمن عليها بهذا الاعتبار واعتقاد أن  
لا خلاف في الحقيقة وينقسم للفظ بعض باعتبار أن المفرد مركب وقد شاع في بعض النسخ  
بأنه لا يصدق الجزئية من ذلك الصلح والاعتقاد بما لا يبرأ من الجزئية لفظه لا لا يصدق الجزئية المركب  
وإنما اعتبر في القصد والارادة ثلاث شققت بعد بالاعلام المركبة وهي كالحجر أن الناطق علم  
لأنه فانه وإن صدق عليه عند الإطلاق عليه يجب وضعه العلم أن جزئ لفظه يدل على جزئ معناه العلم  
لكن ذلك لا يغير مقصود ولا مراد في ذلك الاطلاق أو قولنا انما هو التقسيم للفظ معينا  
إلى معناه واحد وفيه الوصول به واعتبر في الحقيقة في أحد ملاحظا جزئيا باعتبار في الآخر المذكور

المذكور بالمعيار قبل القصد والارادة وكذا اللفظ فيكون في المفرد ما لا يدل  
على معناه من حيث أن ذلك والمركب بخلافه يحصل اعتقاد أن المذكور والاولا فانه في اعتبار القصد  
والارادة في ذلك لا يصدق على الحجر أن الناطق المستعمل في معناه العلم أن لفظه يصدق جزئيا منه  
الدلالة على جزئ معناه ولا يجب اعتبارها فيكون يصدق عليه جزئيا لا يصدق عليه التركيب منع  
القصد والارادة لا يدل على أن في اللفظ التركيب فان اللفظ الدال على جزئ على جزئ معناه من حيث  
أنه كذلك مركب حوا تصدق تلك الدلالة لا تصدق على المفرد من غير أن يكون ذلك في حال  
خط قول من جعل الدلالة في الارادة وقد تقدم الكلام فيه وأما أحد المفرد فلا يصدق عليه الجزئية  
اصدا على المركبات التي لا يفصلها معانيها الأصل كالكلام الناطق والسامع ومن هذا المفرد ما وضع  
بعضه ولا جزئ لم يدل فيه في ذلك الوضع والمركب بعبارة كالكلام في نفس علم واحد المتأخر في الحقيقة  
ويمكن أن يكون الثبوت في بعض الوضع لكن جعله على الحد من السامع فيكون أن يكون نحو ضايف  
ويخرج مركبا لأن ذلك على المادة والحقيقة في الجزئية المتضمنة في الجزئية لم يدل في الأمر وهذا  
الاشكال ينبغي أن يكون الحقيقة عبارة عن الحركة والكون والحرف أن يصدق على القول في الكيفية  
الاعتبار بين المطابقة للفظ باقتسام الحركة والكون والحرف أن يصدق على القول في الكيفية  
قطعا ولا يجوز أن يكون الحركة والكون صياحا لا يصدق عليه كغيره ولا يكون الكون مجرد  
علم الحركة بل هو وجودي ليشك في ذلك باعتبار المعنى وذلك لأنها تتسم مع الحروف ابتداء وما يكون  
كذلك يكون صوتا لفظا لا عمادا ولا انقلا وود الاشكال المذكور لأن الحقيقة ما أن يكون  
نفس الحركة والكون والمركب متباين من الحرف أو لا بد فكيف كانت هي لا تكون لفظا أم  
على الأول فلو ما على الثاني فلا أن ما لا يكون بعضه لفظا لا يكون كله لفظا فلا يكون جزئيا  
قد يصدق على تقدير أن لا يكون الحقيقة لفظا أم لا يصدق على كونهما جزئيا من اللفظ فان جزئ الشيء لا يكون  
من جنس كذا في العلم فانه مركب من الواحد وليس منه وقد يجب عن الاشكال المذكور بأن المراد  
من الجزئية الجزئية المترتبة على الجمع ولا ترتب بين المادة والحقيقة في ذلك فلا يثبت ضرورة ذلك لأن











فضل

انواع العلاجات

الاجز

لا يخرج نحوه فانه لا يصح ان معناه المستعمل فيه كان على معناه الاصلي كما انصبت لبعضهم انه قول الابرار  
 كما انصبت لبعضهم وكونه جزءا من الاشياء لا فاعلا وبالعكس كالزئير لا انسان والعين للرؤية لا شئ  
 في هذا النوع ان يكون الجزء من مقومات الكل حتى ان يصح إطلاق العين على الوبيرة من حيث كونها بؤنية  
 ولا يصح إطلاق العين على من حيث كونها انسانا وكونه اعم من كل من للانف واخص من كل الانف  
 ليس اذا اريد من من حيث الخصوص منه وكونه مبيلا عنه كالغيب للنبات او مبيلا له كالنبات للغيب  
 او شرا على ما به إطلاق الايمان على الصلوة في قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم على ما قبله وكونه  
 حاصلا فيه كالزئير لا هلالا وعكسه كعكس وكونه مغلوطا له كانه لها شئ وعكسه كعكس وكونه مغلوطا على  
 كالمحبوس للعلم والمجاودة في الخارج في علمين او جبرين ومثل باطلاق السلطان على الوكيل او في  
 الخيال كالطلاق احدا الضد بين علمي الامور لانها كاللذان يمتنع في المتصور كما في قوله جل شانوه جزاء  
 سنين سنين مثلا فاعلمنا ما عليه بمثل ما اعتدى عليهم اوفى الذكر وبغيره ما بعد الاشارة  
 ايضا وارجعها الى العين من الشئ باللفظ غير ولو وقع في جنبه كماله في الطبع على الخيال في قوله  
 قالوا افترج شيئا نجد لك طعنة فلك الطعنة الى غيره وفيه من حصر العلامة في الاتصال  
 او اعتبارا د بالاتصال هو وعي العلامة في الاتصال المعنوي ليوافي وتام من جعل  
 اطلاق الطبع على الخيال علامة للمجاودة في الخيال لان خباطة الجنب والعين لما كانت مطلوبة عند  
 اولهم ومرتبة في خباطة اكثر من ما نأجى به نفسه فاذا اورد صور الطبع في خباله جاز ان يعبر عنها  
 وروى على من يعمل الاستعمال في العلامة للمجاودة في الذكر بان الاكثر من ذلك هو ان حصولها بعد الاستعمال  
 والعلامة ابدان يكون عاصلة قبله ويمكن دفع الاول بان الاكثر من ايجاد فعله حصره في انواعه فلا  
 يكون في عدم ذكره لها ولا يصح عدم اعتبارها والثاني بان المراد بالمجاودة ما ينشأ من المجاودة  
 الثانية وهي حاصلة قبل الاستعمال ايضا وهذا الضمير الذي في هذه العلامة في ذلك بلها ما لا عبرة  
 بما فان اطلاق احدا الضد بين علمي الامور لا يقطع بانها على طرقة عند استعمالها فانها  
 شأن العلامة المعبر بل اما العلامة المتضادة او غيرها من العلامات فان كونها شئ في المقوم احد



ليقع منزله منزله في مفهوم الضد الآخر واستعان لفظه قصد الى التلويح او التلميح كقولك ان  
 هو اسد فتبين ان ما في الجبين منزله الشجر او منزله احد افراد الشجر قصد الى ما ذكره العلامة  
 هي المتضاد بالاداء بل المذكور قد يطلق عليه اسم الضد لعدم الاضداد بما في من الوصف كقولك  
 العام هو جليل اولئك الجبال وضحاها اطلاق السبب على عباداته السبب حجبها انفع على صورة السبب  
 وان تجرد في عين وضحاها ويجوز ان يكون العلاقة الثابتة لانها من شافها ان يكون سبب وان تجردت  
 عنها بالعرض كما في اطلاق المسكن على الخزانة وان يكون العلاقة التيسير والميسر حجبها ما ميسر  
 عنها وما اطلاق الطبع على الخبثا طبع ليس لعلاقة الجواهر بطلائعها ما من انما غير ملوثة في طلائعها  
 بل للعلاقة الاشارة الى المصلحة وتبين ان السامع يتناول ما هو مطلوب بصفته واقعا من الجبر والقياس  
 منزله ما فرضه الى ابل مطلوب بالثمن الثمن المطعوم الذي واصل على يد له بل السبب الطبع البرقي  
 يدعى اتحادها في تحقق قصد الى اتمامها طبع على حسب ما التزم به وعلى ذلك من الجبر والقياس  
 استعان بالكتابة لعلاقة الاشارة الى وصف المطلوب وهو ان كانت في نفسها متعينة لكنها  
 تعوق بالكتابة المذكورة في رتبة الاوامر بالفعول المطلوب ونسب الطبع الى الجبر والقياس من قبل  
 نسبة الانباء الى المتنبه تكون استعان بغيره ثم اعلم ان الاكتمال بما يتوافق مع انواع العلاقات  
 وضبطها كما تشهد بصدق كنههم وكان ذلك لتبين على ان المعبر في العلاقة انما هو تحقق المناسبة  
 بين الطبع اطلاق اللفظ الموضوع لاحد في لفظ الاخر وان الوجه المذكور من مظاهرها وهذا هو التحقيق  
 الذي ينبغي ان يتبين كمالها عليهم واما ما سبق الى بعض الاقسام من ان الواضع قد تغير في الانواع حسب  
 الخصوص وان اهل اللغة قد اقلوا فلما قلنا انما النعدي عما نقلوه فوق عبارة السقوط للقطع بان ليس  
 هناك نقل انتهى الى الواضع ولا ادعاء احد وانما القوم تصفوا اكلان العرب فوجدوا ولم يطلعوا  
 بعض الاطلاق على ما يناسب معانيها الاصلية فبعدوا الى تلك المناسبة فوجدوا هناك موضع متنا  
 الشاكلة وفي اخرها سبب السبب الى غير ذلك فغيروا عن كل باسم يخصهم انهم اذا رادوا بذلك ما ذكرناه فلا  
 كلام بان الاداء وان الواضع قد تغير في العلاقات فخصوها كما ليس لفتنا ان اهلها مصححها لوقا

فجرة

فجرة استعمال لا يستلزم على ذلك وليس لهم مستند سواء على ان الواضع قد تغير في  
 كان على ايدى ان تزم الاطوار والقيود فالتصديق بعد ما اما عند غيره فغيرهم من انهم لا يورد  
 في بعض الموارد ما يقع خارجي كغيرهم بالمتن فخصه بغيره لعل اهدم اكتفا الى الوضع في مثل الصور المتغيرة  
 بل ان العلاقة تضعف وانما الاول فلان الموارد المتغيرة مع اشتراطها لغيرها موارد متغيرة بل لا يصر  
 لها ان يحد من غيرها بل لا يصر لها لغيرها لغيرها من غير ذلك فاعده كل من يحد من غيرها بالرجوع اليها سوى ما  
 ذكرناه مع ان موارد الرخصة اقل منها في النقص عليها اولى واما الاخر فلان في كل اطلاق الوضع  
 والاختصاص وتأثيره في غير مفعول ودعوى عدم اكتفا الى الوضع اطلاق المدعى وان  
 اعتبره في الاشارة كونه لا يجب قبل الطبع اطلاق لفظ احده على الاخر فاعده قبول الطبع متفق من اعتبار  
 خصوصية الموارد فيلزم اعتبارها وان اعتبرها في اطلاقها في القول بوضع على النقل وقد اشارنا الى  
 فظهر ما حققنا ان المعبر في العلاقة المعبر في التميز في المناسبة بين الطبع سواء وجد في ضمن احد  
 العلاقات المذكورة او غيرها او العلاقات المذكورة انما المعبر في انضمت هذه المناسبة في بعض  
 يلزم الاداء ولا يحتاج الى استعمال في الوقف على غير الواضع ودخوله في الوقف فخصه  
 على استحضار الطبع كان دولا فانقول لا يوقف على ان الطبع على رخصته الى الوضع بل على تحقق  
 ولهذا يمكن الحكم بحسب مجازيع الشك في جواز ثم المدار في الطبع على طبع اهل استعمال وهذا في مختلف  
 باختلاف الطابع ولهذا يرى ان بعض المجازات المعبر في اللغة العربية لا يفسر في مرادها بل في لغة  
 اخرى ثم اعلم ان العلاقات انما تعبر في احوال بين المعاني المجازي وبين الموضوع له فلا تغير اذا كانت بين  
 بين معنى مجازي اخر الا ان كانت مجازية في العلاقات بين وبين المعنى الحقيقي فغير من هذه المعاني فلهذا  
 تراه يتعرف سبب المجاز من المجازات الدالة على عدم صلح الطبع والاختصاص على الاضداد بل كانت  
 العلاقات لغيرها لغيرها لا يحد من ايدى ان لا يحد في المجاز الى الوضع والاختصاص بل يحد من طبع  
 مبنى على المناجزة والاداء في الوضع الاصلية حجبها عن المعبر في العلاقات مع بعض الطبع وان كان  
 وقوع الاستعمال في بعضها ما يجب تأكد العلاقات او تميم موارد هاتان القوتين فاختار ان يضع

سبب  
 تقييد



لفظا باء الشمس جازا فاعلى جبر الشاير الشمس في الحسن اليها بالخط وضع الشمس ان قطع النظر  
عن كل اصطلاح الى مجرد ذلك وهذا في الاستعاره ظاهر وفي غيرها لا يخفى من نوع خفاء ولا يلزم من ذلك  
خروج الجازات عن كونها من قبيل ذلك في النسبة توفيقا على اصطلاحه عريضا وابتداءا من قبلها وكذلك  
نسبة الجازات الى سائر المعاني والاصطلاحات قد مر في الجازات كون علاقتها المشابهة  
قد تكون غير ذاتها فقد اصطلح علماء البيان على التسمية النوع الاول استعارة والثاني مجازا مراد في  
الجازات فاجازات بنسب المقام اليها فها نقول في هذا الجوز الى ان الاستعارة مجاز لغوي بمعنى  
ان التصريح امر لغوي يدل على انها موضوع للتسمية لا المشبه ولا الامم منها وقد استعملت  
في التسمية صيغة ان المراد بكون الاسدي انها هو لاجل الشجاعة لا غير فيكون مجازا لغويا  
خالف في ذلك شذوذا فاعلموا بما عايناهم على ان التصريف في امر عقلا واجتوا بانهم يظنون  
على المشبه لا بعد ادعاء ان من جنس المشبه لا بعد ادعاء ان من جنس المشبه به فهو مستعمل فيها وضعف  
فكانت شبهة لا تحجب عن هذا الجوز ان دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به لا واجب  
فيه حقيقة فلا تكون مستعملة فيها وضعف لا حقيقة فلا تكون حقيقة في قولنا الحقيقة ان اطلق  
الاسد وادعى به لاجل الشجاعة او زيدا مثلا مدعى ان الاسد الجوز فقا لا يجوز ان يكون  
كون الاسد لا يجعل اسدا ولفظ الاسد موضوع للاسدي الحقيقي لا الادعائي وان اطلق هذا اللفظ  
اعضا لطيفه لتسميته وقلنا بخصوص لاجل الشجاعة او زيدا مثلا لا بد من ان لا يثبت له دعوى حصولها  
ضعفها في ضمنه على حد فيقدها بخصوصية الفرد عند ادعاء انها في ضمن الفرد الحقيقي الجوز فقا  
البعض من ان لفظ الاسد مستعمل فيما وقع له ان يكون وجوده في ضمن ذلك الفرد حقيقيا  
على مجرد ادعاء دعوى ذلك لا لوجوب الجوز في لفظ الاسد لانه موضوع للتسمية من حيث هو لا خفا  
في تحمله استعارة على الوجهين وبه ينقح كلام الفريفيين هذا اذا اطلق لفظ المشبه به على المشبه واما  
اذا حمل عليه كما في قولك زيد اسد اعلمنا اسدا ونحو ذلك فلا كثر على انه تشبيه بليغ اما كون  
لشبهها فلا شئما اعلى كمال المشبه وتدا شروا في الاستعارة ان يطوى ذكره بالكلية بحيث لا يكون

استعارة  
ومجاز مرسل

في الكلام لا لفظا ولا تعبيرا واما كونها بليغا فالحذف وكفى التشبيه من انحاء الوم والاداة فيعرف  
من الاستعارة وبلوغ من دلائل الجازات الخ في بين ما ضعف فيه قبل هذا التشبيه كالمثال المذكور  
او يفتح كقول الاسد دم الاسد لغيره بخلافه وبين غيره كقول الاسد لغيره لاجل الشجاعة والثاني  
لشبهها واختار الفريفي ان الاسد في المثال المذكور استعارة لان استعماله الرجل الشجاع المعنى  
زيد رجل شجاع كالاسد واجتبع على ذلك بانه كثير ما يعلو بجوف الجوز كما في قول الاسد على وفي الجوز  
فعا من المعنى الجوز على ان الجوز جوف الجوز كما في قول الاسد على وفي الجوز فعا من المعنى الجوز على  
اخر من عليه بانه مجاز ان يكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي ويعلق به جوف الجوز لاحتفاظه من  
معنى الوصف كما جعل الاستعارة من الرجل الشجاع فان الشجاع في المعاني من معنى اللفظ كالمعروف  
بمعنى مقام اخر فلا يكون في المعاني جوف الجوز بل على كونه استعارة ولا يجعل معنى الشجاع اليك استعارة  
بل جازا مرسل من اطلاق المذموم على اللازم هذا والتحقيق ان كان زيد في المثال المذكور هو  
المشبه به فمعنى المحل في التسمية لا يكون في الكلام من قبل قولنا زيد في المثال فان هذا  
المعنى غير مفهوم منه قطعا واما ما عدا ذلك من ان شرط الاستعارة حذف المشبه من الكلام بالكلية  
فليس بشئ لانه متضمن على قولك صاوت الاسد ويدا او ادعى بالاسد ويدا ليدل على ان  
الشجاع هو جعلت ويدا بانيا لانه فانه استعارة لا غير مع ان المشبه مذكور ولكن ذلك الخطا  
في قولنا حتى يبين لكم الخطا لا بعض من الخطا الاسود من الفريفي ان الحقيقة لا يمكن  
للمجاز الشئ لا بعض المستطيل والفظان الفريفي ان له فريفي على الاستعارة والمحل على التشبيه كما  
بعد لا نه يثبت على كل ما جازا لغيره حتى انهم حذفوا الخط الاسود واضرطوا التشبيه لان بيان المشبه  
في الخط لا بعض بالغير شذوذا الى بيان المشبه في الخط لا بعض هو دليله فيكون التشبيه  
فيه مقدرا وان لم يكن هو المشبه جازا للمحل على التشبيه فقلنا سائر ما كان في الاستعارة والمحل الاسدي على  
معنى رجل شجاع ويجوز الحمل على الحقيقة لانه دليل في الاستعارة لاجل ان على من هو حقيقة اول الوجه  
وهو على بعد تطرق في كثير من اقسام الاستعارة والاخر اقرب سما بالمشبه الى الوضع الى بعض



فيها الباعث على ذلك في دفعه عن حمل الاسد على معناه الحقيقي باني على نفي دفعه عن حمل  
 ذلك ما ينافي الحمل بحسب الحقيقة لا بحسب الدعوى او دعوى ان هذا قد بلغ في الشجاعة  
 الى حد صار من افراد الاسد الحقيقي على الاعتبار عليه واما المعنى الثاني في غير بعيد في نفسه  
 ان كان بعيدا عن مقام الباعث على العلم ان يحفظ على البيان في دعوى الاستعانة على دعوى  
 دخول المشبه في جنس المشبه به فمعنى الاستعانة في الاعلام الشخصية كون العلمين متماثلين في  
 الا ان يثبت على نوع وصفتيه كما تم وجهه في المثالين في ما حصل ان المشبه الاول في وضع  
 اللفظ فيجعله كانه موضوع للعلم لا كانه مشابها لفظ الاسد كانه موضوع للشجاع ويجعل عام  
 كانه موضوع للجواد وهذا التاويل ينافي لفرد المعارف الذي هو الحيوان ان يخصه  
 الرجل المعروف من قبله على وفرد المعارف الذي هو الرجل الشجاع والرجل الجواد لكن  
 استعمال لفرد المعارف استعمال في غير ما وضع له فيكون استعماله هنا محصلا كلاس  
 ويؤيد من كلامهم ما ذكره في تفسير الاستعانة من انها ان كانت اسم جنس فاصليته ولا فيغير  
 فان الاستعانة في العلم اصلية قطعا فيجب ان يكون اسم جنس ولا ثم الا بالتاويل المذكور لكن  
 بشكل هذا بانهم عرفوا اسم الجنس بما دل على ان كونه لا باعتبار صفة فلا بد من العلم قبل التاويل  
 لعدم الكثرة ولا بعدة لا اعتبارا لصغر فيه هذا وتقرى بقول ان ارادوا ان الاستعانة تخص  
 باستعانة لفظ المشبه به على دعوى دخوله في نفس المعنى المذكور من ان الجواز ان كان علافة المشابهة  
 فاستعانة والاشجار من رسل وما ذكره في جعل الاستعانة من انها الجواز الذي يكون علافة  
 المشابهة وانها الكلمة المستعملة في غير ما وضع له بعلافة المشابهة الى غير ذلك وان ارادوا ان  
 هذا النوع من العلافة المشابهة لا غير الاحتمال في دعوى الادعاء المذكور فسادا له لان علافة  
 المشابهة لا تفصح عن ما هو العلافة في حصول المناسبة المحركة للاستعمال بها كما يجب اطلاق المعنى  
 على اهلها والفتى على التباين فلا يما بينهما من المناسبة لنا من الحلول والسمعة من غير ان  
 يقع هذا دعوى دخول احد في جنس الا حركت لك جميع اطلاق اللفظ على مشابهة معناه ظاهرا

الحالات

الى الاقربا الى الحاصل منها من المشابهة من غير ما جرد الى دعوى دخول احد في جنس الا غير بل  
 المشابهة في حصول العلافة وانما ينافي ان ينافي بان يصح التاويل على ما يجرى في المثالين  
 بدل على ذلك القطع بحسب اطلاق الانسان مثلا على الصورة المتشابهة لغير المشابهة وانما  
 الغرض بالادعاء المذكور في كونه كثر اما جعل الغرض بالادعاء المذكور ان المقام مقام مشابهة  
 على ما عرفت في تحقيق القول في هذا اذا كان لفظ الاستعانة باسم جنس واما اذا كان على شخص فالا  
 المذكور ينافي به ايضا وذلك لان قول القائل يا ابن ابيهم خاتمنا جعلنا رجلا ان يكون  
 تشبيها بقدر ما سار له كانه كثر بعد كما مر ان يكون استعانة للمعنى بالاستعانة بالاشبه  
 ان يكون استعانة على دعوى ان الشخص المعروف وهذا هو الذي من مقام المبالغة ان يكون  
 بمعنى الجواد المطلق فيكون مجازا مريلا ان يكون مستعملا في معنى الرجل الجواد المشبه به  
 يكون استعانة والوجه في هذا لا ينافي على المحنة وليس المشبه في شيء من هذه الصور واعلافة المشابهة  
 برام في التثنية الاولى وما في الصورة الواحدة لعدم اعتبار المشابهة واما في التثنية فلان  
 المشبه هو الرجل الجواد وهو غير داخل في عام اذا قصدت عام عليه وعلى غيره واما ما ذكره في المثالين  
 في تحقيق كلامهم فليس شيء لا ينافي في وضع اللفظ بان يجعل الاسد كانه موضوع للشجاع  
 واما كانه موضوع للجواد ان استعماله في هذا المعنى التاويل كان مجازا مريلا لا استعانة كما مر وايضا  
 وجب جعل الرجل الشجاع والرجل الجواد من افراد المعارف بل جعل التاويل من الافراد المتماثلة  
 قطعاً الا ان يوافيها ما ينافي اطلاق اللفظ عليها اسم او صفة عدم الغرض وهو يكلف بين وان اراد  
 انما استعمال بعلافة المشابهة وانما التاويل المذكور فانه هو لدخول المشبه في المشبه به فسادا ظاهرا  
 اذا فاندلج في اعتبار التاويل هذا اذا كان المذكور لفظ المستعار منه هو المعبر عنه بالاستعانة المصغر  
 واما اذا كان المذكور لفظ المستعار له هو المعبر عنه بالاستعانة بالكتايب كما اطلق المشبه على المشبه به على  
 السبعة طراد وعليه بآيات ما هو من خواص السبع لما من الاتساع والاطفان ونحوها فكل من  
 ان من الجواز المطلق لان المشبه في الغرض المذكور لم يطل في الاعمال السبع بادعاء السبعة طراد ونحوها

استعانة







في اطلاق واحد لا يصح ان يقع استعماله في حقيقة على ما سبقت في الكلام فيه سواء كان انفرادا  
 او كان احدهما افراديا او اخر كقوله كانا حقيقين كما لو قيل عبد الله واربعة  
 باعتبار معناه التركيبى وجعل اخر باعتبار معناه الاضافى ويجوز ان يكونا في المعنى على الوجه الثاني  
 او كانا حقيقين او اخر مما فيها كما في المقام على الوجه الاول لان مستندنا على المنع مطرد  
 في الجميع على ان كلامهم لا يثبت على مجرد الجواز بل على نفي الاستعمال او ظهوره كما لا يخفى وهو  
 اظهر فساد من القول بالجواز بل الحقيقة ان مفردا في الجواز المركب مستعمل في شئ من معانيها  
 لا الحقيقة ولا الجواز بل وانما المستعمل هو المجموع وما يثبت في النظر من ان اللفظ المفرد لا  
 يقع في صحيح الاستعمال والمراد به اما معناه الحقيقة او الجازي فانما يتجوز اذا كان اللفظ المفرد  
 مبنى على افرادة اما ان يجعل مركبا لجواز يصح ان يخرجه عنها كما لو جعل مركبا حقيقة مع ان الحقيقة  
 بصورته المحكية كما مر ثم قولهم بان مفردا انما يستعمل في معانيها الحقيقة لا يتجوز بالنسبة الى ما  
 يدل على الاستعمال لا حقيقة فصل الاستناد ونظرا ان محذورنا المركب لا يتحقق بوقوف عليه وقول  
 الحقيقة الشريفة المثال المذكور ولا يتجوز في الحقيقة التركيبية لان اسناد التردد الى المحذور  
 حقيقنا وانما الجواز فيما عدا عن التردد في الاستناد لان الاستناد اللفظي لا يقدم وتاخر موضوع  
 المعنى الذي اراد به من حيث التقديم والتاخر الى الخطاب الى الاستناد جعلنا اخر الابدان من  
 المركب لا مفردا ولا متصفا فان ذلك على تقدير محذور لا يكون الاجازة ولو اعتبر الجواز في تقديم  
 وتاخر فقط خرج عن كوننا متصفا بتمثيله مع انه تكلم على تقديره بها وبشبه ان تكون كلماتهم هذه  
 ناشئة من الخلط بين الجاز والمركب والكتبة المركبة لا تمارجها في المعنى وتزججها في قولنا او  
 تقدم رجلا وتاخر اخرى ليس عمل نارة باعتبار التركيب في معنى قولنا او التردد في الجاز  
 براد به الا هذا المعنى ونظرا ان هذا المعنى غير معناه الاصل فيكون مجازا للمعنى الذي ليس شئ من  
 مفرداتنا مستعملا في معنى وانما لو حططنا بها واستعمل المجموع وليس عمل اخرى وباد به معناه  
 مفردا الحقيقة او مجازا لنقل منها الى لازمها وهو اشتراط التردد الى الخطاب ويكون كذا

وكذلك

كذلك قولك هو كذا لاداد وجازا كالكلمة ومخزول الفصيل فانها انما تطلق وباد كذا  
 جوادا فيكون مجازا مركبا وقد تطلق وباد به معناه لنقل من كذا الى كذا وهو كونه جوادا  
 يصح ان يكون كذا به وذلك ان نقل الجاهل في جانب المحمول فان الجازا المركب على الاستعمال عليه  
 الحقيقة لا يخص بالمركبات لانه قد ذكره من ان التردد في المثال المذكور مستعمل في  
 معانيها انما يتم على التقدير الثاني وما ذكره من ان المجموع ليس عمل في معنى او لا يتم ذلك  
 يتم على التقدير الاول ثم اعلم ان حقيقة علم البيان جعلوا الكناية فيها الحقيقة والجازي فيها  
 بلفظ اريد بها لازم معناه مع جواز ان اراد به معنى اخر جوهرا من حد الحقيقة لكونها مستعملة  
 في غير ما وضع له ومن حد الجازي باعتبارهم فيه لان اثران بالقرينة المانعة عن ارادته ما وضع  
 له وعلم فيها المراد بلفظ الجازي كونه على القادة والجواز مع جواز ارادته معناه  
 الاصل وجعلنا التقادير بان المراد جواز من حيث كونه كناية وان افصح من حيث حقيقة  
 المادة كما في قوله تعالى ليس كمثل شئ اذا جعلناه كناية من قبل قولهم مثل كذا ليس على ما مر  
 صاحب الكشف وايضا كناية اسما في الكناية من اداة الحقيقة كما في قولنا كذا او ما  
 وجازا كالكلمة وان لم يكن له مقادير كالكلمة والعرض بذلك على السكاك حيث جعل المراد في  
 الكناية من اللفظ مع لازم الحقيقة ان الكناية تقع على انحاء ان يستعمل اللفظ  
 في الملة ولم ينقل من الملة الى اللفظ او استعمال اللفظ كذلك فان كان الملة ومقتضى حقيقة اللفظ  
 كان استعمال الحقيقة وان كان معوقا بما كان مجازا فقولنا او كذا او ما جازي وان  
 استعماله معناه الحقيقة ان تصدق بها الاخبار من كذا الى كذا حقيقة لنقل من كذا الى كذا  
 معناه اي كونه جوادا كان اللفظ حقيقة لا محالة لان لم يستعمل في الاشارة بوضع له مقصدا  
 ضد الى ان مر غير عمل بذلك وان استعماله بصورة معناه بان قصد به صورة الاخبار  
 كونه مقادير لنقل من الملة الى اللفظ لان اسناد لا يرد بوضع لصوره الاخبار بل الحقيقة ويكون  
 اللفظ باعتبار مجازا على التقديرين تكون الكناية في المركب يمكن ان يجعل الجواز حقيقة

ليس كمثل شئ

المراد به كذا



فالمثال المذكور هو الجواب المدلول عليه بلفظ ما هو وهو لفظ كثير او ما د وان كان محتملا عليه بحسب اللفظ  
لكن انما جئنا به لنبين ان هذا المحول لا يحتمل اعمى الجواب فيجعل عليه فتكون الكفاية في المفرد اعمى المحول  
وعلى التقادير يكون اللفظ مستعملا في المذموم للشك في ان اللزوم في كل منهما مراد منه لكن احدهما  
بلا واسطر والاخر بواسطه واما الاستعمال كقولنا ما د في الجواب فنظر الى العلامة اللزوم كان بجازا  
من سلاقطها كما مر ان استعمال اللفظ في لازم معناه بغير ضمير خفي معناه ما د من خفي في مراد  
بشاع فيها في الدلالة لا يكفى فيها مجرد الالهاة والا لكان حتى ان المستعمل قد ندعوه المحل الى الالهاة  
فتبطل اذ لا لزوم وينبع الشارع من الشارع وتبطل كلامه ولو قلنا ان هذا الوجه ممكن الفرق  
بينها وبين الجواز بحسب الاصطلاح باسقاط العدم اذ في غيرهما والظاهر والعقد به ويصح ثبوت  
الانقسام بالنسبة الى علم البيان للعقل في قصد فهم بيان مطلق الدلالة وتبينها بالنسبة الى العلم  
البيان اذ لا عبرة في مقام الاستدلال بثلث تلك الدلالات ان استعمال اللفظ في معناه او لا  
مع نصب امان موجبة لثبوت الشارع بينهما لثبوت الدلالة كل منهما مناسب للقيام وهذا في غير  
المشكوك انما يحتمل على القول بان في ثبوت الجواز قد تكافؤ هو الحقيقة بحيث يحصل التردد بينهما كما بينه  
عليه صبر بعضهم الى الموقف في الجواز المثل واما على القول بان عدم ظواهر الجواز موجب لثبوت الحقيقة  
فلا يتم ذلك ان استعمال اللفظ في احد معانيه المشكوك في ظهور حقيقة كاشلوجاز نزاد الحقيقة  
بغير ضمير خفي هو لعلها في مقام الشارع قصد الى التمكن من الاستكشاف بالحجر ان استعمال  
اللفظ مراد به احد معانيه الحقيقة والجواز هو بغيره بغيره جازا ومقابلته على ان المعنى الاخر ايضا  
مناسب للقيام وهذا النوع من الدلالة استعمال هذا او ما ذكره من ان لفظ الكفاية مستعمل  
في اللزوم مع المذموم لو مع جواز او اذ ترمض في قولنا جازا استعماله اللفظ في معناه هو با  
عندنا على ما بان في انشاء اعداء ما الفرق بينهما وبين الجواز بوجود الفرق بينهما لما نعتروا اذ الحقيقة  
فيه دونها في مستقيم لان الفرق بينهما في الجواز انما نالها اعداء على اذ ترمض في اذ الحقيقة  
الاخرى انهم يثلون الجواز فيجوز انسابهم او في الحام مع ان الفرق بينهما كونه لا تاتي اذ

الحمد لله

الحقيقة ايضا بل من عطف قولنا ونفى على الاول وفي الجاهل الثاني الخوان  
النسبة الخبز للفظه موضوعه وازاء النسبة المذكورة من حيث كتمانها عن الواقع وانها  
لرصاصا بقدر ما يعلم بما لا يشهد بالبادر وليست موضوعه نفس النسبة الى الغير ولا ان  
ان لا يكون طائفي الاجناس الكاذبة مع لا شعرا النسبة الى الغير ليس في محله الحب ولا العطف  
ولا نقل النسبة مجردة عن اعتبار المطالب للواقع والاماد لك لغيره وضعا ولا لها من حيث  
الاعتقاد فقط اوج الواقع لما مر من قضية البادر يتم تدل على المطابقة للاعتقاد بالانضمام اذ الله  
هذا فاعلم ان من المصادر ومعناه الاجاد والاياع كالثبات والاثبات ومنها ما معناه النسبة  
ولو بوجه مخصوص كالوادة والبلاد ومنها ما معناه القول والانصاف كالطابع والاصفر  
ومنها ما معناه الامم ولو بسبب بعض الاشياء كالسرور حيث يشترك بين اثنين فيختلف ما يتعلق  
استشاده المصادر وما اشترك منها بسبب اختلافها في هذه المقاييس فان السند اليه الحقيقي في  
العلم الاول هو الفاعل الموجود في الثاني السبب له وفي الثالث المصنف حاشا الي وهكذا  
لعدم فرق بين هذه الاقسام فهو ان اسناد السرور الى الوقتي في قولك سرف في وقتك و  
الطابع الى الشمس في قولك طالع الشمس مجازا نقل اسناد الابنات الى الاربعة مثل تعلم الفرق  
بين الفعل والفاعل باعتبار معناه المقتضي وبينها باعتبار معناه الاصطلاحي فان الفعل  
الاصطلاحي قد لا يكون ملول فعلا لغويا بل غيره كان يكون انما لا يكون فاعله الاصطلاحي  
حقيقة ما يكون قابلا دون فاعله اللغوي وهكذا في العلم ان في مثل قولك انبت الريح البقل جازا  
ان يترك الاربعة منزلة الفعل ويدل عليه بانها بعض اوز من اسناد الابنات اليه فيكون الاربعة  
بالكناية ويكون الابنات لو اسناد اليه استعان بغيره لا يجوز فيه ما في طرف الاسناد فند  
واما في الاسناد فلان المراد به معناه الحقيقة طامرا ولا يلزم الكذب لابتناء على التاديل في احد  
طريقه بل لا في الكذب فانه لا يثبت على التاديل ان يكون اسناد الابنات اليه مبتداه عوي  
كونه فاعلا لا ينظر الى كونه سببا للعدا بالروح يكون المجاز مقبلا احب اعطى باللسان على حكم











فمنها هبة والافاضا هبة لغيرها من حروف منها هبة فاذا وقع الالف على المعاني  
بقي ما زاد على ذلك الالف فاجزأ عن لفظ يكون با ذاها ويح قاما ان تلك الالف اضعفت  
فانها با ذاها فليكن الاخلال بالصفة التي تضمنها الوضع او وضعت فيه فليكن الاشتراك  
انه لم يقع لكان الموجود في القديم والحادث مشترك بمعنى والثاني باطل اما الملا  
فلان هذا اللفظ يطلق عليها اطلاقا حقيقيا فليكن من جهة وضعه مخصوص بها لكان من  
جهة وضعه مشترك بينهما وهو المقصود باللائم واما بطلان الفرقان المعنى من ان كان نفس  
اللفظ فليس مشترك وان كان صفة في القديم والحادث فليكن مشترك فلا يكون  
امرا واحدا ولا لكانا الواحد بل حقيقة مجازا واجبا للزات ويمكن ان يفرق وهو مجاز  
اما عن الاول فبان المعاني وان كانت غير منها هبة لكن وضع الالف با ذاها واحدا هبة  
او ضاعا غير منها هبة وعلى تقدير صحة صدقها من الواضع لا فائدة الا في قدر منها هبة  
لاستماع لفعل او غير منها هبة واستعمال الالف بحسب اوضاع غير منها هبة فليكن  
فيما نراد عليه لكان المعاني انما لا يكون مجزئا هبة واما بالنظر الى كليتها الالف لكانها  
قاربا هبة منها هبة ونظا ان الوضع با ذاها مغزى لبا من الوضع با ذاها الخصوصات والجزئيات  
لحصول المقصود بتركيب بعضها ببعض فليكن اشتراكها في الالف فيكون اشتراكها في الالف  
من وقوع الاشتراك فيها وقد يجاب بمنع نتائج الالف لانها مركبة من الحروف تتركب  
غير منها هبة وان كانت الحروف في تركيبها منها هبة مركبة الاعداد ويمكن دفعه بان  
الفعل الذي يحجب مع الاستماع في استعماله فليكن اشتراكها في الالف فيكون اشتراكها في الالف  
لا يصح ظاهره كلاه ولو شئت المسند بان الفد الذي يحجب الاستماع به من الالف اقل  
من الفد الذي يحتاج الى المعنى من المعاني فالحكم بالاشتراك في الوضع واعتبار الاشتراك  
لكان اقربا الى نتائج السداد ولم يجز الى اخذ تلك المقدمات المتضمنة الفساد لكنها ايضا  
مدفوعة بما عرفت نعم يجزى البيان المذكور في ثبات وجوب الاشتراك في غير الالف اللفظية

الاصيلة

الاصيلة كالمعلم فان الحاشية في وضع اللفظ با ذاها متناهية لكون الالف لا يصح الاستماع  
لها بالنسبة اليها بوجوب وقوع الاشتراك فيها وقد ينشأ عن خروج ذلك عن محل النزاع اما  
عن الثاني فبان اشتراكه في صفة لا يكون ان لا يكون امرا واحدا لان الاختلاف في صفة لا يجاب  
ولا امكان لا ينشأ عن الاختلاف في وجودها كما في سائر الصفات كما يقال مع ان هذا الدليل  
على تقدير تسليمه لا ينشأ عن وجوب الاشتراك بل وقوعه وهو عام في اعمام المستدل من  
احال الاشتراك بان يشمل بالتفصيل المقصود من الوضع لفظا والفرق والبيان يمكن بجواب  
الفرق الواضح مع ان المقصود بتعلق بالبيان لا بما لا يحكمه ولا يثبت له من منع وقوعه  
في الفرقان انه لو كان عينيا لزم التطويل بلا فائدة لا يمكن ان لا يكون له عدم الافادة  
وشيئ منها لا يثبت بجملة مقصود ان المقام يتبع المعنى المقصود من غير اشتراك في الالف  
فلا يلزم التطويل مع ان الفرقين للفظية ربما تكون مقصود في الالف لفظا كما في قوله تعالى  
ونحنها الارض عونا فلان يلزم التطويل غيرنا فليكن اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف  
واو في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف  
قد يتعلق بها علم انه قد اشترى الجواز ليشهد في اثنين احدهما صادف عن المعنى الحقيقي والاخر  
معينة المعنى المراد من المعاني الجواز ليشهد في اثنين احدهما صادف عن المعنى الحقيقي والاخر  
من بين المعاني الحقيقية لغيره وكان هذا الفرق مبني على القول بان الكتابة في الحقيقة الجواز  
وان الجواز استعمال اللفظ في اللازم مع عدم وجوده اذ لا يرد من جهة فليكن الجواز ليشهد في اثنين  
اي ما يدعى الامر وان كان امرا واحدا لكان اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف  
سما خصه من عدم جواز استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد فالفرق بين المعنيين في المقامين هو الفرق  
المعنى المعنى المراد والعصبة في اثنين فليكن اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف  
اللفظية في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف فيكون اشتراك الالف في الالف  
والصفات كالجوان والمشي والاختلاف الصفات كالمشي والصفات كالمشي والصفات كالمشي والصفات كالمشي



كالتكليم الفصيح ونحو ذلك و بامر من ان احد الوضوعين مخرج من الآخر كحصول المقصود  
 الا انهم لم يكونوا يفتنهم صدق وصدق الواضع الحكيم انه لو وقع فاللفظ الثاني تعريف  
 المعرف وتخصيص الحاصل في اما من الحمل المذكور فبان انه مضاف في كثير من المواد بالغير  
 كلما لم فلا وجه لانه تركب من غير ضرورة بل هو ما عني الاحتجاج الاول فبان انما هم اذا كان المقصود  
 من الوضع الثاني مجرد التفسير وليس كذلك ان قد قصد به التوضيح في الجوانب وتفسير الثمن  
 في الكلامين موافقة لوزن الجمع في اللفظ البديع الى غير ذلك واما من الثاني فبان ان الوضع  
 الثاني ليس بمصداق التعريف الحاصل بالاول بل بالثاني في الاستدلال المتعددة ولا يجوز فيه  
 واعلم ان ما ذكرناه انما هو بالنسبة الى مطلق اللفظ العربي او اللغوي كما هو مطلقا واما اذا كان  
 بالنسبة الى اللفظ الذي وضعها الواضع الاول فالذي اوردناه في معرض الاثبات لا يفتن  
 عليه لان نص اللغويين على ان بعض اللفظ لا يقتضي ان يكون ذلك بحسب اصل اللغويين ان  
 تاخر الحادث ومنهم من جعل الحد في الحد من باب التعريف لانه يثبت باللفظ بلفظ اصلي وبغيره  
 ان الحد يدل بغيره فانما هو على الحقيقة بوضع متعده بخلاف الحد ودفعه بغيره على الحقيقة  
 الاجمالي بوضع واحد فلا يكون ذلك من جهة واحدة نعم ان اريد بالحد ما هم التعريف اللغوي وكان  
 الحكم ايجابا بجزءها او ايجابا لحد واحد في المراد في الجمل فذلك ثم هل يجب مخرج احد المخرجين  
 موضع الاخر قبلهم لانه لو امتنع فاما من جهة التركيب ولا يجوز فيه اذ اصح وافاد المقصود ذلك معلوم  
 من اللغة قطعا واما من جهة المعنى فلا يفتن ذلك لانه لا وجه لانه لا يفتن في اللغة وانما لا يفتن  
 من جهة التركيب وذلك لانه لو ان كان الواضع قد اعتبر استعمال احد اللفظين في الاخر كما  
 في الصواب المتصل والمنفصل وقد قيل في ذلك بان اذا اورد في صلبه ولا تقع مكانه عند  
 الاضافه الى بعض المعارف وهذا انما يتم اذا لم يجعل اللفظ الاول لا يفتن للاضافه متضمنة الى الاضافه  
 وقد تقدم الكلام فيه المانع بانه لو صح لغيره بل لفظ البلاء في تركيب الاحكام يترادف  
 الجعي الثاني باطل اما الملازم فلا يفتن فبان ان التعريف مخرج وقع احدهما موضع الاخر وفيه

منع

منع الملازم فلا يفتن فبان ان التعريف مخرج وقع احدهما لان المقصود وقع احدهما موضع الاخر  
 في افادته الفعليه للوضع الذي ترتيب الاحكام عليه بغيره الشرح وربما منع بعض القائلين من  
 بطلان الثاني بانه على محضه في ذاته لا يفتن بان المنع لا يفتن لان القائلين وهو منع لوجه  
 الاشكال عليه بما لو بدل اكثر ايضا بمراد منه يعرف كل من الحقيقة والحجاز ببلدان ودلائل  
 نص اهل اللغة عليه مع سلا من غير المعارض وما يوجب له سبق فظهر ان التمسك ببلدان لا يفتن  
 على دعواه مع الاضافه عليه وكذا الجرح كل اصطلاح اذا جرح كذلك وهذا ما لا يعرف بغير خلاف  
 واما عند التعارض فان امكن الجمع بينهما ولا فاق كان التعارض بين النقي والاثبات فيقول  
 بالاثبات هام ان يفتن الاخر بما يوجب به عليه لان مرجع الاثبات الى الاطلاع و مرجع النقي الى عدم  
 الاطلاع فالبقاء لا لا يفتن على ما كان الظن معه اقوى كالتعريف بالشبهة او بالاثبات بالاطلاع  
 او حذافها او غير ذلك ثم التمسك على التمسك مقصود على اللفظ لا على المعنى فحاشا ان يفتن بها  
 الا بالانقل واما ما يمكن معرفته حقيقة وعجازه بالرجوع الى تعريفه وشرح مواردها سيما حيث علم او  
 بظن عدم التمسك فلا يفتن الى التعريف على التمسك من هذا الباب اكثر مما يفتن لان التمسك المقتضى  
 في هذا الفن كبحث الامر لا في حقه واما في حقه فلهذا يفتن في تلك المباحث التي  
 التمسك والشرع ذلك ان التعريف على التمسك من قبل التمسك وهو مخطوطة لا يمكن من التمسك  
 ولان الظن الحاصل منه اضعف من الظن الحاصل من غيره كالبناء وعدم محض السلب بل الغالب  
 حصول العلم به فالعدول عنه عدول عن اقوى الاما ين الى ضعفها وهو باطل والبناء  
 وبناء لا يفتن في الاول لانه لا يفتن في الثاني لانه لا يفتن في الثالث لانه لا يفتن في الرابع لانه لا يفتن  
 الفير في المعنى فلا يفتن في النقص بالحجاز المحقوف بالقرينة لانه اذا جرح عنها لم يفتن عنها الجواز  
 الى الفهم ولا فرق في القرينة بين ان يكون شرا او غيرها لكن يجرى بها اللفظ عن قرينة لا يمكن  
 حال الاشهاد او كما يجرى بها النظر عنها لكونها لا يفتن في غيرها من غير محقق ان جعله مجرد فرض لا  
 حقيقته لانه نظرنا الى اللفظ اذا بلغ في الاشهاد الى حيث يفتن في المعنى فقطع النظر عن الشبهة

المراد

و



لا يجوز من تبادلته ويمكن جوابه انما قد يتحد من الالفاظ اذا اطلق فيباد منه معناه الحقيقي لكن  
 نصي في غير ما معناه المجازي بلاحظه شدة اطلاقه عليه فان البناء المستند عند السامع  
 الى الشبهة ليست من ملاحظتها عند حصوله ولو اجماعا لا يتبع مع قطع النظر عنها لساننا لمقابل ان  
 يقول لا فرق بين الشبهة في المنقول لا يلزم ملاحظتها وانما يلزم ملاحظتها لا اختصاصا بل ان  
 منها كما في ما لم يقابل فان الوضع بكل من نصيبه بوجوبه من اللفظ بالمعنى وهو يعرف غالبا  
 بمرجع الوجدان عند ملاحظته للفظ والعلم به كاف في الاشغال ولا حاجة الى العلم بسبب من  
 التعيين لولا التلبه بخلاف الشبهة في الجازا المشقة فانها تفرق على الجوز فلا يلزم ملاحظتها ولو اجماعا  
 لمحقق المصطلح ليعرف بغير الاشكال فيما اذا استند العلم باللفظ الى ملاحظته الشبهة وهذا لا يتم  
 لفرق التعيين ان يقابل البناء الذي نصيبه مع علامته الحقيقية والبناء الذي لا يثبت ولا يثبت في المعنى  
 المنقول ليعرف بغير البناء الذي نصيبه مع علامته الحقيقية والبناء الذي لا يثبت ولا يثبت في المعنى  
 كونه متفرقا على معناه وهذا بخلاف الالفاظ المقصودة من الجازا كما لم يقابل البناء الذي نصيبه مع علامته الحقيقية  
 على ملاحظته المعنى الحقيقي ولو اجماعا لا يثبت عليه بخلاف المنقول فانه بعد النقل يخرج عن تلك  
 الاثار كسائر المعاني ولهذا ينبغي الفرق بين المنقول والجازا المشقة ولا يخطوهم من انكار الفرق بينهما  
 وما ذكرنا يظهر ضعف ما ذكرهما فاضل المعاصرين ببعض المتأخرين في الفرق بين المنقول  
 الجازا المشقة من البناء في الجازا المشقة بواسطة الشبهة وفي المنقول من نفس اللفظ وهو الضعيف  
 ان البناء في المنقول ايضا قد يستند الى ملاحظته الشبهة كما عرفت فلا يلزم الفرق ثم عمل المقام اشكال  
 انه لو صح على علامته الحقيقية كان كل لفظ حقيقته في ان لا يلفظ لان هذا المعنى يتبادر منه عند الاطلاق  
 وبطلان الثاني يقتضي بطلان المقدم والجواب ان المراد ببناء المعنى من حيث استاده الى الوضع  
 ولا يلزم الدو لان المراد مطلقا لا استنادا وهو مشترك بين الحقيقة والجازا وان المشترك  
 اذا استعمل في غير ما وضع له لا يثبت في كونه مجازا مع انه لا يبادر منه غيره فلا ينسلك على الجازا  
 فلان قبل تبادلته من مفهوم احد المعاني وهو غيره قلنا لا ثم انه يتبادر في ذلك ولا لزم ان يكون

المعنيين

في المعنيين مجازا البناء دفعه الذي هو مفهوم احد المعاني فيكون متواطفا قد فرغ من مشترك  
 وايضا اطلاق المشترك على مفهوم احد المعاني مجازا قطعنا بغير ان لا يبادر ولا لا ينفقت  
 علامة الحقيقة بغير الجواب ان البناء هناك انما هو كل واحد مما صدق عليه احد المعاني  
 وهو غيره ولا يثبت في ان اللفظ حقيقته في هذا اذا قلنا بان الدلالة لا توقف على الارادة  
 فلا توقف ذلك للمشرك على ذكر التفرقة ولما اذا قلنا بانما توقف على التفرقة الجواب المذكور  
 بل لو جرح ان يلزم بعد امكانها ولا يثبت في الجواب ان يكون علامة لشيء خاص فهو قد علم على ذلك  
 الحال في استعمال المشترك في احد صفاته بالنسبة الى علامته الحقيقية لك ان منع توقفه  
 المشترك على التفرقة على القول المذكور لان الدلالة عليه توقف الدلالة على الارادة لا على  
 موردها ونها ان هذا العلم اشرود وانه لا توقف البناء على العلم بالوضع ضرورة ان الجازا  
 بالوضع لا يثبت من اللفظ الى المعنى الموضوع ليرتد توقف العلم بالوضع على البناء ولزم الدو  
 وايضا ان البناء في المفرد انما يكون علامة للجازا اذا لم يبادر نفس المعنى فالا لودد ان يثبت في المشترك  
 وعدم تبادل المعنى انما يثبت ان كان منشأ العلم بعدم الوضع افعلى تقدير الجهل به فيكون  
 الوضع حقيقته يكون الجهل به ما شاع حصول البناء فلا يمكن الاستناد اليه لانه لا يبادر  
 الاشارة والجازا او لا منه لا نقول فنكون العلامة مخرج خلا فانه لو وقع الجازا في الاصل المذكور  
 مع ان ظاهرهم الاشارة على البناء ان الاصل هو في التفرقة بغير توقف خلا فانه لا يمكن ان يبادر  
 اطلاقها فلا يصح ان يثبت بها ويمكن وضعه بغيرها بغيرها لاجز منها هذا فلو توقف العلم  
 بعدم الوضع على تبادلته ليرتد الدو والجواب ان ما يتوقف عليه البناء بالعلم بالوضع  
 ولو اجماعا لا ما يتوقف على البناء انما هو العلم به بغيره فلا يثبت الجازا على ان ما يتوقف على  
 علمنا بالوضع بل يمكن استفادته من تخصيص اهل اللفظ بالتبع في مواضع اطلاق اللفظ والمصنف  
 في مواضع استعماله اذا استقرنا فوجدنا اهل اللفظ يعرفون اطلاق اللفظ بغيره في مواضع  
 الهم معنى واذا ارادوا منه معناه فوضوا عليه فغيره فاعلم من ذلك انه حقيقة في الجازا







بدلا للفظ العبادات لم يرد بها الا لما هو عليه من انما هو في قوله بالوضع  
 العيني والقول باللفظي فخذ العلم بانها من استعمال في النفل وما قبله  
 بكذا هو الغالب فقد قطع بعض عظمى المتأخرين بعدم الحكم بالآخر باصالة المتأخر كما في ظاهر  
 بعض من استعمل في الجملة تحقفا للعبارة فلا يربط الأمر باللفظي السبق لمحصل العبارة  
 لا ينافي في ثبوت الأمر بل يحتملها الا ان يكون المراد من ثبوتها من حيث الوضع لكن يكون معناه  
 المنع وايضا انما يرفع البقن الاجمالي حكم الاصل على تقدير تسليمه اذ ادى الى عدم حصول  
 الظن به حيث يكون القول عليه من حيث لفادته في المقام وهو ممنوع كما تقرر بين القول بال  
 مع اثنان للنفل في زمانه وبين القول بالاثبات تعينا او تحقفا فقد العلم بالناظر وكرام  
 عدم صراحتنا اصل المتأخر في افعالنا ظاهر بين القول بيقينها بالوضع العيني وبين القول  
 الاخرين والامر بينهما ثم اقول ولما كان في رفع الأمر بطلان في هذه الالفاظ حيثما ورد  
 في كلام الشارع مجردة من التفسير على معانيها الشرعية وان لم يثبت ثبوتها ليستند في ذلك  
 الى امور الاول ان الالفاظ المذكورة استعمال الشارع لما في معانيها الشرعية ليس على ما  
 الوردون معانيها اللغوية فحيثما وردت في كلامه تعين حملها على المعنى الشرعي الحاقا بالام  
 الاغلب لكن هذا لا يطرد في جميع الالفاظ الثاني ان هذه الالفاظ قد اشتهرت في عرف الشارع  
 في معانيها الشرعية كما في حيث لا يعلم تقدم استعمالها من الاشتهار كما هو الغالب في حيث لا  
 تاخره ومعه شيعين حملها على معانيها الشرعية وان لم يثبت الثقل فندم بالجملة ان الم الثالث ان  
 الشارع قد استعمل هذه الالفاظ في معانيها الشرعية باضعا وان قل لينا فطعا لما مر من استعمالها  
 اياها في غير تلكا الشرعية فرائد على القدر المعلوم غير ثابت في الجملة استعمالها في زمان دون  
 فريضة ينعين حملها على القسم الاول لانه المتيقن صدق وغيره دون القسم الثاني للثبوت في صدق  
 عنها الاصل عدمه فان اشكل هذا بان لا ريب في ان الشارع قد استعمل الالفاظ كثيرة  
 في معانيها اللغوية في بعض الاصل بهذا البقن الاجمالي فالجواب عنه فانه فصل اختلافه في

الذي يدعى عدم ثبوت  
 حصول الوضع عند

وما قرنا يتبع لوال  
 في الترتيب بين الالفاظ  
 المختارة وبين سائر الالفاظ

الخ في ان الالفاظ العبادات  
 هي اسماء للصحة او  
 منها والفاسدة

ان الالفاظ العبادات هل هي اسماء للصحة او لا من هنا والفاسدة وهذا النزاع انما ينشعب على  
 القول بثبوت الوضع في هذه الالفاظ سواء قيل بالثبوت او بالعدم في زمان الشارع او  
 واصل ما خفي الى اليافا الذي من انما يافى على معانيها اللغوية كما مر فان اردنا انما يافى ذلك  
 المعاني الى زماننا هذا فالنزع لا يوجب اليقون وجهه من محقق المتأخرين من رفع النزاع على  
 القول بان هذه الالفاظ استعملت عند الشارع في معانيها الشرعية سواء كان بالنفل او لا  
 وانقد بعض المحققين وخصه بظن الا لا ريب في ان الشارع قد استعمل هذه الالفاظ اطلاقا ايضا  
 في غير الصحة كما سبنا فكيف ياتي لاحد انكار ذلك فانهم جعلوا النزاع بين التقي والاثبات الكليني  
 نعم وبما يتصور النزاع في انما هو الاصل استعمال الشارع لما في المعنى الشرعية على تقدير اذ قد  
 الشرعية او لا كما مر منها ومن الفاسدة فلا يوجب ثبوتها في ثبوت النفل لكنه يعيد من الحجة  
 وهل هي اسماء للصحة او لا من ظاهر او صريح في ان النزاع فيجب الوضع لا مطلقا استعماله  
 دون الاول بل في خطوط القناد وبتأويل على ما ذكرنا ظاهره لادلة الاية ثم المراد بالالفاظ  
 العبادات ان يكون مدلولها محتمل في غير معنى الشرع للتعريف بها كالمعروف وان كان في ذلك  
 الصوم دون ما ليس كذلك كالنباذ والعبادة والقرآن والركوع والسجود فان المدان فيها  
 على اوصافها اللغوية والعرفية وما ثبت لها في الشرع من شروط فانما هو شرط الوجاهة ومطلوبها  
 لا حصول محتملها ومما فان القرآنا المتأخر او المرجع في تعريفها وكذا الزمان والبيان  
 وغير ذلك وهذا ظاهر لا ستر عليه انما تقرر هذا فالجواب ما ذهب اليه الاولون لنا وجه  
 بناء على المعاني العينية منها وقد مر ان علامه العرفية وصحة سلب الاسم عن غير الصحة وعدم  
 بناء على المعنى العام منها وقد تقدم انه على الجملة ان يكون حقا في الصحة كما ان في الفاسدة  
 لا ياتي ان يرد بالبناء وما يكون ناشئا من الاطلاق بعد تسليمه لا يثبت المقصود والافتقار  
 وصحة سلب الاسم عن الفاسدة عليها من حيث على الاول بل ينزول الفاسدة من انما مر منها  
 نظر الى عدم ثبوت الفاسدة المقصود منها على انما قد على كونها انما هي الالفاظ العبادات



الفرق في النظر في نظام الحكم انما هو الوجدان ونحن اذا وجدنا وجدنا المقادير  
التي هي مبادىء من تلك الالفاظ مع قطع النظر عن اطلاقها وجدنا انها سبلها عن الالفاظ  
من غير ان يتناول المبادىء بل لا يصح ان يقع الموضع في المقادير لا يجب في التلخيص  
مقتضى ما هو مطلوب في ذلك وان اجزاء بشرط لا تصدى الشارع لبيان اجزائها  
وشرائطها واحكامها وحش في المبادىء على ما يظهر من هذه السبل لا العبادات الصغرى  
كان سبل طرق التفسير والتمثيل في الالفاظ مستلزاما لغيرها في تلك الالفاظ  
اما بالوضع فنفسه الحكمة والعادة مع ان يكون الوضع بانه تلك الالفاظ المطلوبة لا الام  
منها فلا يخلو ان المادى في الموارد التي هم مراد استعماها من الالفاظ على ما  
الحكمة واما بالضرورة فلا يكون المستعمل في كثير من الموارد كما ان الالفاظ والشرائط لا  
وتحذرك ان الالفاظ المبنيان لا الام منها عدم تعلق الطلب بغيرها لا بما عدم تعلق الفصد  
ببيان غيرهما عدم كون الشرط والاحكام ثابتة لغيرها وان هذه الموارد هي معظمها  
استعمال هذه الالفاظ حتى ان يند راسعها في غيرها فقصير تلك الالفاظ حتى في تلك  
المباني بالاعتماد وهو المطلوب لا يتجه ان يكون ذلك في الالفاظ استعمالها في غير الالفاظ  
واطلاقها في المختار الذي اراده من بالاطلاق العام الخاص لا من حيث الخصوصة فلا يلزم  
سبل مجاز من شمله لان قول هذا بعيد فان الظاهر في الالفاظ في مقتضى ما هو المطلوب من  
لا في غيره ولا ينبغي التامل في تحيز مثل هذا الظاهر في صلب الالفاظ ما ورد في  
الاجزاء المستفصنة من الالفاظ لا بطور ولا صاير ولا بغيرها الكتاب ولا حياض لم  
لم يثبت الصياح من السبل في غير ذلك مما يدل بظاهره على ان المبني عند اشتقاق بعض الالفاظ  
والشرائط في الالفاظ لا يكون الالفاظ موضوعا للحاج وتتم المقصود منها عند اشتقاق غير تلك  
الاجزاء والشرائط في غير تلك العبادات فينبغي القول بان الفصل واحد بالامتناع من تعلق الالفاظ  
في تلك الموارد فينبغي المبني بان تعلقها بما هو خارج عنها كالاحكام والالفاظ كما في قوله لا صاير

بجاء المجلد الثاني المجلد ولا عمل الا بغيره نحو ذلك على ان جعل الالفاظ في الالفاظ  
نفي المجلد غير يمكن ان يكون الالفاظ في صورته لبيانها او عدم الالفاظ في صورته لبيانها او كون الالفاظ  
ما هو ما وكذا الروايات في التلخيص في الالفاظ مع عدم يتيقن من السبل والالفاظ ان  
اللفظ انما يفتى نفس المبني لتعلقها بما هو على نفي ما بينها بالنقد بما هو بالجوهر يخرج  
اللفظ ببيان الالفاظ من غير ضرورة تعلق الالفاظ بالحكمة ببعض الظاهر قياس فلا يفتى الالفاظ  
الاطلاق في بعض الالفاظ لا يورد في التلخيص في المجلد المذكور في التلخيص ورجحان على  
سائر انواع الجواز على ان الكلام يتم بالرواية الاولى ايضا ان جميع العبادات المطلوبة  
للشارع متعلقة بامر ولا شيء من الفاسد كذلك فلا شيء من الفاسد بعبادته وهو  
المطلوب اما الصغرى فلا يربط اطلاق الالفاظ بالمتعلقة بها وذلك ان العبادات ليست  
الامارح فعل على تركه وظان الرجحان انما يتحقق في تعلق الامر بالشارع وطالبه كما لا بد في  
كونها عبادات من كونها متعلقة بالطلب للشارع و امره وهو المقصود في الصغرى واما الكبرى  
فتتضمنه ان الالفاظ للشارع لا تعلق بالشارع والآخر من كونها فاسدة ويمكن ان  
يناقش في الوجه الاول بالروايات التي في تلك الاطلاقات وفي الثاني بالامتناع من تفسير  
العبادة بما يرجح فعل على تركه بل في ذلك مقتضى الصغرى منها دون الالفاظ فانه امر من الالفاظ وهو نعم  
يجوز ان يكون نوعها لا يخفى في الجملة لغيرها بالعبادة ولا يخفى في الثاني من المقام من المقام  
لا سيما الاخر لو كانت تلك الالفاظ موضوعا للصغرى كان لها وجوب في الالفاظ  
لكل الصغرى او المبني للالفاظ المطلوبة للشارع وتحت ذلك واما اذا كانت موضوعا للصغرى الالفاظ  
لم يكن لها وجوب في الالفاظ فيمكن حتى يصرح ان تكون تلك الالفاظ موضوعا لغيرها ولا يمكن القول  
بانها موضوعا لغيرها من تلك الالفاظ لعدم صحتها بل قد علم على الجملة انها لا يصح اخذها  
على وجه اعتبار الصغرى من الالفاظ والدور في الصغرى في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ  
عليه كان دورا في الالفاظ من البعض الخاص من هذا الجاهل من الاجزاء في الالفاظ



انها موضوعه اذا اذ كان المصنف مع الطهارة وتبديل في غير هادق قد ثبت على مثل هذه  
الرجوع في كلام الفاضل المتاح حيث ادعى ان الصلوة اسم للتكبير والقيام والركوع و  
الجلوس وان البراءة شرط لطلبها وايد ذلك بقوله الغناء ان تلك الامور اذا كان بخلافها  
وقد اذاع الخطم بان مجرد الايمان بملك الاجزاء يخرج للاطلاق مع انها لو كانت موضوعه  
بانها انما هي عدم الصدق عند اشغال بعضها كالتيكبير والقيام ولو حصلت مع سائر الاجزاء و  
الشرائط والاركان على هذا المذهب نصف واضح وليس في بعضها انكافا اما الشرح بانها انما هي  
كل ما يقع على من وقع على مصطلح في غلط الركن نعم يمكن التفتي عن اصل الاشكال بالقيام كونها  
موضوعه للاسم من الصيغة وما يتعارف بها في الخبر فاعلم انهم الدور انها لو لم تكن موضوعه  
لخصوص الصيغة لزم استكمال التفسير في الاول والمتعلق بها في الثاني لا يتعلق بالقيام والتبديل  
على خلاف الاصل اما اذا كانت موضوعه للصيغة فلا يلزم ذلك وهذا ضعيف في الصيغة بهذا  
الاصل ونظيره في اثبات الاستيعاب القول بانها موضوعه للمعنى لا لوجه التبادر  
وعدم محتملها من الفساد والمنع من ذلك كما مر لا يتأثر ان كانا لطلب التبادر في ذلك غير صحيح  
بعد شهادة العرف عليه فان من خبر بان زيد لا يصح لا ينهم ضد انه متعلق بايمان هذه الامور  
من غير ان لا يعمل كونهما صحيحا فاسد ولهذا لا خير بعد ذلك بان صلواته تلك كانت فاسدة لم بعد  
منافضا لكلامه السابق ولا منافيا لظاهره لا فاقول بعد المسألة على ادعاء المذكور ان الغير  
الحال في مقام الاجزاء قائم على عدم اراة الصيغة خصوصها وهي بعد الاطلاع على السرائر كثر  
ما يكون المقصود بالاجزاء منها بيان حال العمل لها من تلبس تلك الافعال وتشاكله من  
غير تعرض لبيان الفساد فيصير ان يفسد ذلك في غير العمل اذ اذه المعنى لا يتم وان تبادر المعنى  
من اللفظ عند قيام القرينة لا يوجب الوضع لو ان كون هذه الافعال موضوعه للصيغة  
على تقدير تسليمه لا يقتضي ان لا يطل على الفساد فيصير بعد ان لا اعلام موضوعه اذا انما هي  
بشهادة قولهم ولا تروى على يد واصبغ ذلك في فضيلة ومع ذلك يصدر وعليه بالوضع السابق

عند اشغال

عند اشغال بعض اجزائه وزياد لغيرها بل لزم من ذلك ان تكون حقيقته في الاسم وهو العلم  
ان فرض اختصاص الوضع بالصيغة يوجب من صدق الاسم على الفاسد حقيقته لا ان يدعى ان  
الوضع الى الوضع للاسم وان كان على خلاف ما قصد بالوضع بميل هذه الحرف نظر الى ان  
فقد الصيغة وهذا لا يمكن الا بتمامه بل ما التمسك بالعلم قد فرع بانها انما موضع بانها  
نفس الشخص مع ما يصدق من البدن من غير تعيين لهذا الشخص من غير تبديل في حقيقته عند  
نقصان جزء منه وزياد غيره وليس الوضع في جميع الركبان بهذا المتأثر لا يسيل الى الاحتمال  
والاعتدال ان هذه الافعال لو كانت موضوعه للصيغة لزم فمناذرا ان يعمل مصلحا  
حال تشاكله بالصلوة ورهها ان لا يروى منه يعطى لغيره او مصلحا وان كان عنده في العمل  
مراتبه لعدا الزمان بحيث عن كونه صلوة ويطلع على صحتها الواضحة باستكمالها الاجزاء والشرائط  
وذلك مما لا يلزم به احد وكذا الكلام في جواز الانجام اما او لا يقتضي بالانجام  
لكن بان بالصلوة والصيغة وان الاشكال المذكور واراد عليه القول بالانجام ايضا اما ثانيا  
فبالحل وهو ان فضيلة افعال المسلمين على ما افرغ في الشرح وعدم وجوب البحث والتحقيق  
في المقامين ولا كفاية بظاهر الحال عالم انكشاف الخلاف سيما مع ثبوت العمل له ولهذا الحكم بعدم  
البيان اذا انكشف الخلاف ويلزم القائل بالانجام ان يبراهنه في بيان انما هي انما هي  
قبل الاعطاء ولو عند الفاعل ايضا وهو من اوجه المفاضل اللازم في القول بالانجام لان  
ينقص من بيان المناد من الاطلاق خلاف ذلك فيرجع عند التحقيق الى ما ذكرناه وعلى  
الكلام في الانجام واما ما سبق من ان افعال المسلمين انما العمل على الصيغة عند عدم دعوى الواقع فلا  
في المقام فصعيف بل فضيلة الادلة الدالة على ذلك في المقام ونظائرها الصيغة الواضحة ولو كان  
لما حل كل فيما يحل ولا ليس لغيره لثي يوجد في ايديهم الى غير ذلك الا بعد العلم بحصول  
الشبهة وهو خلاف الاجماع وبهذا هذا زيادة بيان في عملنا انتم و ان هذه الافعال  
مستعلة في الصيغة والفساد فلا روى ان تكون موضوعه للاسم ليكون اسمها بالحق المحقق كما



هو الأصل و ان وقعها متعلق في خصوص الحق والارباب فيه ومعه انهم الاول  
 المدعى كما مر راد على اننا قد بينا ما وجب تحريكه عن مقتضاها على تقدير انبعاثها وحده  
 فبما ان الحق لا يفسد ولا يمتد ويضمها بها ولو كان القسم والموصوف عام لم يصح ذلك وان  
 القسم والوصف قد يتغيران انما يستعمل في المعنى العام والاستعمال من الحقيقة كما مر وانما يستعمل في  
 وضعها باعتبار معناها الحقيقي فيمنع و انها لو كانت موضوعا للحقيقة لزم تكررها في الطلب  
 كما لو استعملت في الاول والثاني باطل وكذا المقدم بيان الملازمة لان المخرج يرجع الى الامر بالمطلوب  
 اخذ من حقيقة الحق فيكون الحق مطلب ومطلوب وهو المراد بالثاني واما قساده فمقتضى ايضا لا يخفى  
 الا ما تعلق به الطلب فاذا كان متعلقا بالطلب لم يمتد لزم الدور وتوقف الطلب على الطلب  
 الحق على الطلب انا لا غير الحق غير المدلول اللفظي بل في الحقيقة لا يمتد لغيره فيصير  
 تكرار الماد بالحق فيكون انفس الفعل للطلب الواقع في توقف الطلب الظاهري عليه لا يجب الدور  
 واما الطلب الواقع فتوقف الطلب الظاهري عليه لا يجب الدور واما الطلب الواقع فتوقفه على  
 بالفعل الصحيح انما يكون محتملا لثقل الطلب في توقفه بالفعل من حيث هو والعقد من لوازمه  
 او بما يكون محتملا لان الطلب لا اشكال و ما دونه في الواقع بالمتضمن من الامر بما  
 الصلوات في حصول بعض المتطلبات وهي عبارة عن اثبات بالفعل ثانيا بعد الاثبات به او لا يكون  
 المراد بها المعنى العام ان ليس الامر هناك بعبادة الحق في كلامه في سائر الاقوال ان ذلك  
 لا يقتضي الا مجرد الاستعمال وهو لا يقتضي الحقيقة كما مر غيره وبكفي في صدق الاعاد مع المخرج  
 متبوعا لزم على الفعل والمشاغل بعض اجزاء على ما لا بد عليه الاستعمال في المقام وغيره فليس  
 في شيء منها ما لا لا على المقصود وانما لو كانت اسما للحقيقة لزم ان يبدل الذي عند الاستعمال  
 بغيره فكذا المقدم بيان الملازمة لان الحق انما يتعلق بالحق لان ادواته انما تعلق بها هي موضوع  
 بانها لا على ما هو المفروض فلا بد من مكانها حتى يصح تعلقها بالامر لان كان الذي من امره  
 وهو ينشأ ولما بطلان الثاني فخرج على ما سبب انبعاثه ان هذا الدليل انما يجز اذا كان

الذي

الذي متعلقا بنفس العبادة وهذا مع تعلقه انما ثبت مجرد الاستعمال وهو لا يجب الحقيقة  
 مع انه يمكن ان يكون المراد بها الهيئة الحقيقة فينبغي ان يمتد على الفعل لا المتع من افعالها  
 يكون التي متعلقا بما اريد من الحقيقة حال فكر التي ويكون الفساد طارئا عليها بالتي  
 لكن هذا انما يتم اذا كان العمل مطلوبا على الوجه الذي عنده قبل التي وتصل بالتي عنده انشا  
 عدم مطلوب يتبرر و انها لو كانت موضوعا لاداء الحقيقة لزم ان يكون مورد المدعى  
 فيما لو نذر ان لا يصلي في مكان مخرج في الصلاة والصحة والثاني غير المقدم مثله اما الملازمة  
 فلان التقدير انما موضوعه للحقيقة واما بطلان الثاني فلان تعلق النذر بها يستلزم  
 التي عندها وهو يستلزم فساد فعلها ما سبب فسادها لستلزم عدم تعلق النذر بها اذا  
 التقدير ان تعلق بالحقيقة لا غير وما يقتضي وجوده عدمه في حال مع ان النذر المذكور  
 منعقد و اما لو كان التقضي بما لو نذر ان لا يصلي في مكان مخرج في غير مكان  
 المذكور بعينه بناء على الامر ايضا لو منع جواز فعله في حال لا يجوز لنا منع جواز فعله  
 الاول ايضا الا ان يجعل تخلفه فيها فينبغي ان يمتد لاداء الامر لكن لا يثبت به الا مجرد الاستعمال  
 على ان تخلفه بالامر يستلزم تخلفه بتوقيف من القصد ان تخصيصه بغيره لا يصح  
 فيما في الاشكال المذكور بالنسبة الى تخلفه بالصوم واما ثانيا في الحل وهو ان النذر  
 يتعلق بالحقيقة والفساد انما هو بانها بعد تعلق النذر بها فلا منافاة والمعتبر في تعلق  
 النذر بشيء اما على تقدير عدم تعلق النذر به لا مكانه من ان لا يدل عليه غيره في  
 الباطن يمنع الحث فهو يكون اثر النذر مجرد الفساد ولا يدل على خلافه وقد تعلق  
 النذر بما يكون محتملا لثقل الطلب لزم عدم تعلق النذر به كتحث بفعله وان وقع فسادا ايضا  
 وجعل النذر انما يتعلق بالجميع حال النذر فلا ينافي في الفساد من حيث هو لا يقتضي الحث  
 الا اذا ان يبرر فاصلا بالقرينة وهو لا يكون الامع في عدم قساده بالنذر و ما ذكره  
 بعض المعاصرين من انها لو كانت اسما للحقيقة لزم ان يكون لكل صلوات جهات فكل من يجب



اختلاف احوال المكلفين كالمعاصي والمساخر والمخالفات والناسي والناكس واليهيخ والمريض  
والمضطرب والامتن والتخلفا الى غير ذلك مع احتمال كل واحد من هذه الاقسام اقسام  
صديقه سيما اذا اعتبر بعضها مع بعض واملا القول بانها موضوعه للاعم فلا يلزم ذلك  
لان هذه الاحكام تختلف وتعد على جهة واحدة واجزا لا تدخل كاشرا في شئ بشي في اعتبارها  
في التمييز اما من الاول فبان مجرد كونها الصانع اسماء للصيغة لا يوجب اختلاف  
تلك الاقسام بحسب الجواز ان يكون الاختلاف فيها بحسب المعارض الحاد في جهة  
واحدة وفي جهة الصفة بل ان كان التام بطلان الثاني اذ بان عليه بحجة وبينة واما  
عن الثاني فبان من عدم المدخلية كيف وفرضه لا يشترط اذ وال مشروط عند زوال  
الشرط وهو وجوب افعال الاسم ما ذكره المعاصي المذكور ايضا وهو ان الفقهاء  
قد انفصوا على بطلان الصانع بزيادة اعدادها كالركوع مثلا وظان ان الركوع ان اذ  
فاسد لتعلق الذي يرمع انهم اطلقوا عليه لفظ الركوع وذلك شاهد على انه حقيقي في المعنى  
الاعم ولا يمكن ان يوازيه صورة الركوع اذ لا يخلل الصانع بمجرد الكثرة مقدرا للركوع ومثينا  
لاخذ شئ من الارض وبقا الكلام في البراءة لعدم القول بالفصل انهم اذ اذ  
بزيادة الركوع بزيادة صورته الركوع بخصه كونه ركوعا مجرد الاستعمال لا ينشئ الصيغة  
كما مر غير مرص على اننا نقول ليس الركوع من اسماء العبادات بل هو على حد النيات والافراز  
الاستفاد ونحوها في البقاء على المعنى الاصل وما ثبت في الشريعة من شرط ليس شرط الحقيقة  
بل الصفة ومطلوب منها هذا غاية ما يجنب في ادلة التفرقة بين بقا الكلام في التفرقة فتقول ذكر  
جملتها فان هذه النزاع تظهر في اجزاء اصل البراءة عند الشك في جزئية شئ او شرطية  
للعبادات والشك في المانع من راجع الى الشك في الشرطية من حيث عدم المانع شرط بالمعنى  
الاعم فان على القول بانها موضوع للاعم يمكن اجزاء الاصل المذكور في غيرها بعد تحصيل ما  
يصدق عليه الاسم لان المخرج انما يتعلق بالمفهوم العام وفرضه الاصل اجزا كل ما يصدق

عليه

عليه هذا المفهوم ما لم يثبت اعتبارا من زائد شرطا او جزوا او املا القول بانها موضوعه  
بازا الصيغة فلا تقع ما شك فيه بالاصل المذكور والشك في حصول المنة يدور كما لا يمكن  
الشك في بقا ما شك اعتبارا في صدق الاسم من المذهب الاول بل الذي يقتضيه اصل  
الاشتغال على القول بالحد وجوب الاثبات بجميع الاجزاء والشرائط المعروفة والشك في كونه  
للبراءة البينة لا يوجب ان الاصل المذكور يجعل الاجزاء والشرائط اجزا وشرائط للبراءة  
توحيه البعض فيمن عليه ما ذكره من ظهور التفرقة بين القولين في مسئلة الشك بل المراد  
بجمله توقف العلم بالبراءة على الاثبات بها وظان ذلك لا يقتضي الحكم بالجزئية والشرطية  
اما التوقف بين القولين فليزمر ما يلزم القائل بالصفة اخذ بالمتنوع ووجه واضح هذا  
الحقيقة ضد ما ان اصل البراءة وما في معناه من الاصول الظاهرة كاصل عدم تساوي نسبة  
جوابا في بقا الاجزاء والشرائط المشكوك فيها الى القول بالصفة القول بالاعم لتناول ذلك في  
والاثبات لهما في القرين بينهما في ذلك كما هو المتداول في السنة المتأخرين والمعاصي في غفلة  
بينة ومن هنا ترى ان من يمنع من جوابا ان الاصل المذكور على القول بالصفة يمنع من جوابا على القول  
بالاعم ايضا حيث يكون الشك في الصديق كانهما عليه وفي حكمه والشك في شمول الاطلا  
الخطابا المتعلق بالبراءة الصانع انضماما لبعض الخصوصيات حيث يصدق في ظهور الاطلا في  
ما يصلح للطلاق خبر وان ان ينقض حتى على اثبات الخلاف كالشبهة الاطلا في اخر ما صح الحكم  
ينفي الجزئية والشرطية على القول بالاعم حيث يعلم صدق الاسم مع سلامة الاطلا في من المتأ  
فن جنة يحكم الاطلا في كونه البينة عليه وليس من جهة يحكم الاصل المذكور كما توهم جريانه  
ايضا حيث ينبغي العلم بالصدق او ينفي ظهور الاطلا اذ لا يعتبر ذلك دليل انضمام الى  
دليل اخر ويلزم ان يتساوى الحال بين القول المذكور وبين القول بالصفة كما عرفت فانصح  
مما حققنا ان اثر التفرقة بين القولين في موضوع الاطلا في السامع المعارض محمول  
نفي ما يجمل جزئية او شرطية بعد تحصيل القدر المعتبر صدق الاسم في القول بالاعم



دون القول بالتصريح فظهر ما قررهناه ولا عدم جريان اصل البراءة وما في معناه فبقى  
الجزء الشرطي المشكوك فيه ما حشد لا يقوم دليل على النفي عنه ومن المعاصر من يرى جريان  
الاصل المذكور في ذلك والذي يصحح بحسبنا الوجه - انا لو تركنا اعمال الاصل  
في نفي الاجزاء الشرطية المشكوك في لازم الاجمال في بعض العبادات اذ لا يسلم كلها او بعضها  
مشكوك او شرط مشكوك فليزمن ان لا يتعلق التكليف بها لما ورد من انه لا تكليف الا بالبيان  
وهذا - لا يمكن رفع الاجمال عن المتيقن بالاعمال الباردة وكذلك يمكن رفعه عن الاعمال  
اصل الاشتغال والاثبات بما شك فيه فاللازم من غير هذا اذ اريد رفع الاجمال  
الغوا وما اذا اريد رفعه بحسب الواقع فتبقى من الاصلين لا يسلم على غيره فليست على  
الناس ما يحتاج لتعلق التكليف به هو الذي لا يكون للتكليف سبيل الى الاشتغال بوظائف  
الاجمال الحاصل في المقام لا يوجب ذلك لا مكان الاشتغال بالاثبات بل بحسب  
بالاصل المذكور فها لم يصح التمسك برقمي من الاحكام الشرعية والثاني بان الاتفاق  
فكذلك المقدم بيان الملازمة لانه لا فرق بين ما نعلم باننا مكلفون بالصلوة ولا نعلم ان نجوز  
كذلكها او لا وبين ما نعلم من اننا مكلفون بالاحكام الواردة في الشرع ولا نعلم ان حكم كذا  
او لا لان قبل ذلك قلنا هناك بعض الاحكام فيمكن نفي ما لم نعلم بالاصل قلنا يمثل في المقام فانا  
قد علمنا بعض الاجزاء الشرطية فيمكن نفي ما لم نعلم بالاصل وهذا ايضا صحيح فكما  
في ان بعض اجزاء العبادات منوط بوقوع بعض الاجزاء الشرطية فبعضها لا يشترط اشتغال بها  
عدم البراءة بخلاف الاحكام الشرعية فان بعضها لا يتأثر بغيرها فلا داعي لاصل  
البراءة فيها فانصح الفرق بين المقامين وبطل الملازمة المتوهم في البين ان  
المستعمل بالمهايات الجملية انما هي بحسب ما يثبت فيها المكلفين لهما كما ان الاخرين يخلص لخطاب  
اذا امرهم الشارع بعبادة ثم يبين انهم بان ذكرها اجزاء وشرائط لم يكونوا مكلفين الا  
بما اشتمل على تلك الاجزاء والشرائط المبينة وانما احتل عندهم ان يكون الاجزاء وشرائطها

لم نذكر لك اذ علمنا ان الشارع قد امرنا بعبادته ونصحننا فونفنا له لعلنا اجزاء وشرائط  
ثم لم نعلم على ما تنصني ان زيادة لم تكن مكلفين كما باله لغير المبين وغيره لان الحاجة  
لجلب الخطأ بحسبهم التمسك في حصر الاجزاء لشرائطها لا مود المبينة بعد جوازها  
البيان عن وقت الخطاب والحاجة للبيان وقبح التعويل على البيان على الاحتياط مع  
عدم النصح به واما من عداكم فقد نبهنا ووصولا البيان الهام مع وقوعه فلا يجب  
حكم العقل بوجوب الاحتياط في موارد الشك في حتم فصل الدين المتيقن ونقول  
ظاهره ان نصار في مقام البيان يصح الاختصار فلهما ان يقولوا عليه واما غيرهم فربما لا يسهروا  
لهم بما يقيد ذلك فلا يكون لهم مستند على الحصر - احصا لعدم تعلق الوجوب بشي  
تلك الاجزاء والشرائط استصحابا بالمال لا بالثبوت فانها لم تكن قبل وجود الامر بتلك  
المهايات مطلوبة في الاصل بغيرها عليه وغيره لان ان اريد بهذا الاصل اثبات تعلق  
الوجوب بنفسه لم يثبت الا قبل دون الاكثر من اصول المتيقن لا تعلق بغيرها الا  
عند المحققين والافلاجدوى له في المقام ، وهو شخص بنى المانع احصا لعدم منع  
ما يحتمل ما اعتبر استصحابا بالمال لا بالثبوت لانه لا سيما اذا كان طاريا في اثبات العمل بعبادته  
بحسب استصحاب بقوله الصلوة الخ فبقية عدم الفرق في الاستصحاب بين الشك في دفع العاين  
او عن ومن القاص فكما لو علم ما يقيد بعبادته في عروضا او شك في نجاسة لوعلم  
بغيره فوجبه التمسك بالاستصحاب في غيرها وحصل الاشتغال بالفعل على تقديره فكذلك  
لو علم عروضا بعبادته وشك في ما يقيد بوجبه التمسك بالاستصحاب في غيرها ووجه التعويل عليها  
في الاشتغال وغيره لان الاستصحاب على عدم طوع المانع المحتمل طوعا بانه او منع الطاري  
الاعتمال ما يقيد كافي للمقامين الاولين فان فضاء لظواهره الثانية او لا بها شرعا ما لم يثبت  
واقع فثبت الشك في عروضا او واقع او وقع العارض بوجبه التمسك باصا لثبوتها لعلنا في المقام  
الاجزاء ليس فيها ما يكون فضاء لثبوتها على تقدير عدم طوع المانع او وقع الطاري لا الاشتغال







ان التكليف لا يقتضي تعلقه بالهيات الظنية لا سقوط التكليف بالهيات الواقعية ومعلوم ان  
لزم سقوط التكليف بالاعتقاد عدم متعلق بالطرف في معرفتها فصار الحكم الشرطي وهو  
ان الخطا بالظن لا يقتضي العلم بالمراد مع او غايته في حق المشايخ من غير ان يقتضي  
بفسادها الرجوع الى الجواهر في امر غير ما يبين خطا الاول ان تكون المسائل الشرعية باسرها  
حتى لا يورث فيها ظنية وفسادها مما لا يخفى على ذي مسكة عموم قوله في الموتى ما عي  
الشرع عن العباد من موضوع عنهم وغير ذلك مما يفيد عقاده كالصحيح وقع عن ائمة شريفة  
ما لا يعلمون ومثله قوله من عمل بغير علم كفى ما لم يعلم فان لفظة ما لم يعلم فينبذ حكم الخبر والشرط  
ايضا لا يفي لان علم الحكم بالعلم الدليل وهو اصل الاشتغال على وجوب الايمان بالآثار  
والشرائط المشكوك لاننا نقول المراد بحجب العلم بالعلم الدليل وهو اصل الاشتغال على  
الايمان بالاجزاء والشرائط المشكوك لاننا نقول المراد بحجب العلم بالحكم الواقعي لا الايمان بحجبه  
الحكم الظاهري وفيه سلك لان ما كان لنا البصيرة ولو في لفظ لا يصدق في حق حجب العلم  
فقط كما لا شك في ذلك والواجب عدم حجب الادلة الظاهرة بخبر الواحد وشهادتها لعدلين  
ولا استصحاب وغير ذلك مما يفيد العلم بالظن فقط ولو ان تخصيصها بما دل على حجية ذلك  
الطرفين تخصيصها ايضا بما دل على حجية صانها لبيان الاشتغال في حق ما دل على الاستصحاب  
وجوب مقدّم العلم بل المقصود عندى ان يثبت بالوفايان المذكور باعتماد ذلك لانهما  
على نفي الحكم الوضعي نظرا الى حجب العلم بالاشارة بالنسبة الى خبرين المخبر المشكوك وشرطه  
الشرط المشكوك فيكون يقتضي الموضوعات مرفوعة عن في الظن ويكون ممكنة بل يكون  
تكليفها لان ما ثبت عدم خبرين وعدم شرطية في الظاهر بحجب الايمان به في لفظ قطعا كما  
لوقام عليه بالخصوص واصل الاشتغال وجوب تقدير العلم لا يثبتان الخبرين والشرطين في  
الظن بل بحجبه الاشتغال وعدم البراه في الظاهر وبيان انما يقتضي عدم هذه الوعايا  
ان محبات العباد ان عباد عن الاجزاء المعلومة بشرائطها المعلومة فيبين موارد التكليف

ويرتفع

ويرتفع عنها الاجزاء والاشكال ولا يثبت مانع بضعف عموم الموصول  
ادعى ان المبادر منها بغير خبر في الوضع انما هو الحكم التكليفي فقط لا يمكن دفعه بعد التمسك  
بان ضعفه بخبر الشريعة العظمى الى كاد ان تكون اجماعا على ما حكمه الفاضل المعاصر  
و بما يظهر ايضا بالتخصيص مضافا اليه والنتيجة في طواي كمالهم نعم ينبغي تخصيصه  
بالموارد التي تقتضي فيها بالامارات الموجبة للظن بغيرها وكان كلام الاجتهاد انظر اليه  
لانا نرى انهم قد يتسكن بالاصل الاشتغال بالاحكام ايضا والشرطية على ذلك طريق جمع بينهما  
وما يؤيد ما ذكرناه ان مرجع الى حصول الظن بوضع اللفظ وقدر جري طريقتهم على الايمان  
بنظائره في اثبات الغيرة وقد فهم ان تمسكهم بالاصل المذكور دليل على مصيرهم الى القول  
بانها موضوعه بازاو الايمان ليس بشئ بل هو في ما ذكرناه ما علم انه يمكن ان يستدل على نفي  
ما شك فيه من الاجزاء والشرائط المشكوك بالاجزاء والواو في بيان العبادات فضلا او  
نفيها فان ظا الاقتضاء يقتضي الاختصاص بالاجزاء والاشارة على ذكر الرضا والبيان وكفره  
الرضا ومثلان وصحوا كغيرهما مما لا يشتمل على بيان الصلوة الا انها مستوفية لبيان الآحاد  
دون الشرائط وكذا في حصره في افضله في عشرة او اربعة لان ظاهرهما الحصر بالنسبة الى ما  
يطور في تمام الصلوة الى غير ذلك لكن ذلك لا يجدي عند التعارض والشك في المدة لا و  
اما ما يقال من ان سبيل بيان الهيئة مختص في الاجماع ويوجب مواضع الخلاف بان الخالف انما  
ان دليله لو كان باطلا لكان الهيئة على حسب ما يقتضيه دليل الخصم وان اصرح بذلك كفي ذلك  
في كون الهيئة جلية اذا ظهر للخصم بطلان دليله فغير ان يعلم الخالف ان ما لا يحصل العلم به  
في كل مقام او يثبت ان يكون عنده دليل على صحة الحكم او يكون عنده دليل على كونه  
لوجبه المصير الى قول اخر لا يقال يمكن وضع الاول بخلافه للعلم من مقام الاستدلال ولثاني بان  
القول الاخر ان كان ثابته بين الاولين في الاجماع ليرى ظاهري في عدم كماله في الخوف  
للاجماع المركب فعلم به بطلانه بطلان دليله لاننا نقول اما الاول فقد فقه بان التعريف

صحة



ذلك على الخط بصلح الجميع فليست بفساد من الجبر وما الثاني فالمراد بالفساد من غير مدعي بما لم  
 ونرى الثاني بان المقسم ان كان معلقا على الخط فيصير على تقدير فساد دليله فهو لا يثبت  
 بالبيان المذكور لكونه محققا لا يخلو عنه او انه على تقدير فساد دليله يبرى التوفيق او  
 الاحتمال ولا يثبت على ما يقتضيه دليل الخصم على انه لا يخلو عنه فبان ان الخطا في الشيء على ما يقتضيه  
 دليل الخصم على تقدير بطلان دليله بحسب ظن الخصم فانه في الباب ان الخصم يظن قائله بطلان  
 بحسب الواقع وهذا لا يوجب الا الظن بمسألة الخلاف في الخط بكونه المعبر في الاجماع  
 مع ان بطلان الدليل لا يوجب بطلان المدعي فالخط بكونه لا يوجب الخط بكونه بالثاني كيف ولولم  
 ذلك لكانت جميع المسائل الاجتهادية اجليصة لعين ما ذكره ولا سيرة بفساده وبالجمل فالمراد  
 في الاجماع عندنا ان الخط بكونه لا يوجب الخط بكونه في المقام فانه لا يثبت في الاجزاء والشرائط على كل حال  
 فاحدك بعض متاخرى المتأخرين في المقام فانه لا يثبت في الاجزاء والشرائط على كل حال  
 في صدق الاسم ودون الثاني دفع عليه عند المسك بالاصل في نفي الشرط الاحتمالي دون الجبر  
 الاحتمالي وكان يظن ان الجبر الشئ داخل في محتمل ومقوم محتمل فثبت اعتبارهم في خلاف  
 الشرط فانما يثبت في المطلوبين ولا يدخل في الصدق وانما دللنا القول بالحجة لا تساهل على اعتبار  
 ما نراه على الاجزاء في صدق الاسم ودون القول بالاسم لا يثبت اعتبارهم في الشرط ولا ضعف  
 فانه انما هو في ذلك على البناء الظاهري فلا فرق فيهم في الصدق بين ذوالجبر ان شرطا وان  
 حوله على المحتمل الذي استبقناه فهو يقتضيه بناءا لشرطه كالأجزاء ودعوى ان الاجزاء معتبر  
 في الهبة ان اردت بها الهبة المطلوب في الشرط ايضا كذا او مطلقا للهبة فمقتضى الجبر  
 لها انصاف في الحق ان الفاظ المعاملات انما هي موضوعية وانما هي في الحقيقة  
 بانها انما هي الاقوال المخصوصة فقط او قلنا بانها مشتركة بينهما وبين المصنع المستبعد لها على  
 الاول فظا لا اثر في القائلين سئل عن من لا جبر له بالواقع يخرج عن ذلك ان الفاظ موضوعية  
 للمعاني لو اقيمت على ما هو التحقيق والاصل الثاني فذلك وصف كونه حاصل في الحقيقة

فانما هو

القائل  
 التماسه

معامله

الاسم للخط بان مثل عقدا انما هما السام والها زال ليس عقدا لا بقاء ولا صلحا ولا كمالا الى غير ذلك  
 وبالجمل فالجبر على ما اعتاده بناءا من الصبر فادعى سلب الاسم عن الفاسد هو ان ثبت ذلك  
 ثبت لغرضه بغير ما لا يعدم الثقل وانما ما ثبت في الشرع من شرطه مستحقا فانما هو  
 شرطه المحقق معانيها التوفيق في الاثارة والعقد المستبعد للاثارة فلا يثبت في ما ذكرناه من عدم  
 النقل في فرق بينهما وبين الفاظ العباد ان يعد مساو لها اياها في ذلك من حيث ان المرجع في  
 هذه الفاظ عند الاطلاق الى المعاني المتداولة في المعاني المعهودة بين أهل العرف فبالا  
 الفاظ العبادات ومن ثمة ان العبادات هي في الشريعة ليس كقول أهل العرف في اللغة  
 جبرها فلا يمكن تبصير من الشارع بمبدأ الفاظ المعاملات فان مدالها كما  
 صرح عندنا من متداولة بينهم كغيرها من الفاظ في المصنفات لفاظها انما يصدق في لغة الى  
 تلك المعاني فثبت اخذها بحسب ما نزلت بينهم ما لم يتم دليل على اعتبار امرها بغيرها  
 قال المشهور في القواعد المهيمنة الجملية كالصلوة والصوم وما يلحق بهما من اطلاق  
 على الفاسد الا ان الجبر لوجود المعنى فيه ولو خلف على ترك الصلوة والصوم الكافي بحسب الجبر وهو  
 الدخول فيها فلو انفسد ما بعد ذلك لم يزل الحشمتين على عدمه لا نبالا لشيء صلوة شرعا ولا  
 صوما مع الفساد وما لو خرم في المصاوم او دخل في الصوم مع ما من الدخول لم يثبت قطعا  
 اثره في الاثر بغيره لا بطلان الاطلاق بطريق الحقيقة لا مطلق الاطلاق لان اطلاقه على  
 الفاسد في الجملة ما لا يسيل الى انكاره ولا اطلاق في الاصل الشرعي كما في قوله بعض المعاصرين  
 في الجبر في الفاسد الذي يقع اطلاق اسم الفاسد عليه ما يكون فاسدا على تقدير علم  
 الامر بغيره لا يثبت في جميع الامور المتعلقة بالعبادات المتعلقة بما في فاسد بهذا المعنى ضرورة  
 ان الحكم على ما لا يثبت بعد تعلق الامر بالطريق فلا يكون المتع المذكور معتقدا وان الجبر في  
 الواقع فلما انما يقع لزوم نقد المصطلح الامر بانها انما يبرون ان يكون فاسدا بالقياس  
 الى الامر المتعلق بها فاذكر في غير الجبر مفيد وما ذكره في غير ذلك فان الفاعل في الامر

قوله







الخلق قد مشترك فيما أصبح أخذ التفسير بالخصوص حيث لا يرد به بالعبارة بخلاف  
 المشترك ولا يصح اعتبار التردد فيه ما لم يقم أو يقدر معناه بحد وهو في حق الفسار  
 وقد يتبدل كلام السكاكي على إرادته مفهوم أحد المعاني فيرجع إلى المضمحل السابق وأما  
 نحو حرف يا محمد وبمحمد بالتوفيق فنقول باليسى لأن مدلول العلم حقيقة لا يحمل  
 المكان أن لا يعمل ويراد به مجموع معنييه أو معانيه من حيث المجموع سواء تعلق الحكم  
 به أم لا من حيث المجموع أو تعلق به من حيث الأفراد بان كان كل واحد منها مناطا للحكم متعلقا للنفي  
 فلا يثبت وهذا أيضا كالوجه الأول مما لا نزاع في جواز من جملة نفع شيئا الوضع يكون حقيقة  
 ومع اشتغافه بين العلاقات فيجوز منها عاذا كلفنا الشك في كونها بين الحيز هو التردد إذا استعمل  
 في المجموع حقيقة أو عاذا والفرق بين الوجه الأول وهذا الوجهان شمول المعنى المتعلق به لفظا  
 على الأول من قبل شيئا لأفراد مدلوله من قبل شيئا لكل أجزاء وهو لا يمنع استعمال على  
 الوجه الآخر وهو ما عليه الوفاق فقد سمي هو ابتداء أن لا يعمل في كل واحد من المعنيين  
 أو المتعلق على أن يكون كل واحد من أفراد اللفظ بأفراجه كما إذا كود اللفظ وأريد ذلك  
 وهذا قد يكون بان يطلق المشترك على كل واحد من المعاني بملحظة العلاقات مع الآخر وبلا  
 الوضع في بعض والعلاقات في آخر فيكون استعمال اللفظ في معانيه الجارية أو حقيقة الجارية  
 وسبق الكلام في عدم جوازها قبل مطلق ما في عمل الفرز من اعتبار العلاقات في الاستعمال واللفظ  
 الوضع وجواز غير الصحيح وقد يكون بان يطلق بملحظة جميع أو خلاصه وجعله فيها ويراد بحسب كل وضع  
 معناه وهذا محل النزاع والفرق بين أن يكون كل واحد منها متعلقا للحكم ومعنا للنفي والافتقار  
 أو المجموع كما في صور التكرير ويظهر من صلح المعاني أن النزاع في استعمال اللفظ المشترك  
 في المعنيين أو المعاني على أن يكون كل منها مناطا للحكم ومتعلقا للابتناء والنفي وهو غير متفق  
 وعكس القول في استعمال المشترك في مجموع معنيين أو معاني حقيقة أو عاذا أو ضابطا لشيء يعبر عنه  
 الحكم بكل واحد من المعاني بل ربما يدخل استعماله في معنى متناول لمعانيه إذا اعتبر الحكم متعلقا بكل

مع أن شيئا من ذلك مما لا نزاع فيه ويخرج منه استعمال اللفظ في كل واحد من معانيه على الوجه الذي  
 قررناه في عمل النزاع وإذا اعتبر تعلق الحكم به في النزاع في المقام في جواز استعمال المشترك في معنييه  
 أو معانيه الحقيقية حقيقة ولا يكون ذلك إلا إذا أريد به تمام المعنيين أو المعاني فالقول بجوازه  
 مجازا نظر إلى استلزامه فوائدها المعنى أعني قبل الواحد فيكون من استعماله الوضع لكل في التردد  
 خروج عن عمل الجواز لأن جوازه في استعماله في معنييه أو معانيه الجارية وهو نزاع آخر يخص  
 موده بالقرين المذكور وهذا التحقيق يذهب هذا القائل إلى المنع فيما هو محل النزاع هذا كونه  
 من جملة القائلين بالجواز ليس على ما ينبغي ثم استعمال المشترك في المعنى والمجموع في أكثر من معنى واحد  
 بصورة على وجهين أن يجزى المعدل المقصود بالنسبة للمجموع بالنسبة إلى كل واحد من  
 المعاني المرادة من مفردة بالنسبة إلى لفظ الماخوذ أحاده بمعنيين أو معاني من مدلوله الأول  
 معنى على القول باعتبار كالاتحاد في معنى المراد فإن المراد به أن يكون التعدد المستفاد من التثنية  
 والتجميع ما خوذ بالنسبة إلى المعنى الذي أريد بالقرين وأن تعددا كالاتحاد حقيقة فإن ذلك لا  
 يتم إلا على القول بعدم جواز استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد وعلى هذا فمعنييه فرد  
 الجارية وفردان من الباء من وهكذا ومعنييه من ثلثة أفراد من كل واحد أو أكثر على حسب ما أريد  
 من التثنية والتجميع والثاني يبنى على القول بكفاية الاتحاد في اللفظ في بناءه فيجوز التعدد بالنسبة إليه  
 وعلى هذا فمعنييه من مكر وثلاثا فإذا زاد فمكرر وكل معنيان فضلا عما سبق وأما على خلافه  
 مثل الكلام في التثنية أن يجزى تعدد المراد من المعنى بالنسبة إلى المجموع ويكون المراد في المثال  
 المذكور فردين من معنييه أو أفرادا من معانيها ولا يخفى أن النزاع في هذا الوجه الأول في فهمه  
 إنما يفرع على النزاع في المفرد وجواز حقيقة عاذا ونزاع الفصل بين المفرد وغيره في ذلك معنى  
 على الوجه الثاني كما لا يخفى ثم يفسر إطلاق كل منهم في المقام عدم الفرق بين ما إذا  
 كان اللفظ مشتركاً بين معنيين أفراداً في تركيبه أو في عرفته معاني بعض الباحث  
 السابقين أن القائلين بالوضع في التركيبات يقولون بظهورها في المعنيين مع أنهم بالترتيب في الجواز







الكثرة وادارة الجميع يقتضي عدم الكثرة واذ كان الثاني كان استعمال  
 فيها استعمالا في غير ما وضع له فيكون مجازا فلا يكون استعمالا في معنى من معانيه ولا كلام فيه ولو اراد  
 كل واحد من معانيه لزم التناقض كما مر في نفسه اذ اذاه احدهما الكثرة وبقية اذاه الاخر  
 عدم الكثرة وبالمجيب من العلة ان حيث ذكر هذه الجملة في قولنا فكيف يجوز او عكس بها  
 على جواز الاستعمال مجازا انما هو ان ذلك على تقدير جواز المقدم وبغير نظر لان النزاع على كون  
 في استعمال اللفظ في نفس الجميع اى في كل واحد من المعاني لا الجميع مع فتحنا كل واحد من التفسيرين  
 الاخرين ولا اشكال في ان لا يراه كل واحد يقتضي الكثرة وبغير اريد من اللفظ انما يقتضي  
 لو لم يكن غير من المعاني وان اريد به الكثرة به عجب ان لا يظن ان التناقض يمنع من ما قبل  
 به بعضهم ومصلح بعد تبيينه وتبينه ان جواز ذلك كان بطريق الحقيقة والثالث بما ذكرنا المقدم  
 بيان للملان من ان الفرض كونه اللفظ موضوعا لكل من المعاني وسعلا فيه ولا يتصور الحقيقة الا  
 ذلك وما بطلان الثالث فلان اللفظ موضوع لكل واحد من المعاني مقبل لكونه واحدا في استعمال  
 في الجميع كان المراد به كل معنى من المعاني وحين على ما يقتضي الوضع ولا يعد على ما يقتضي الاستعمال  
 وذلك تناقض وادور عليه بعضهم ان المراد استعماله في معنيتين لا في معنيتين فان وقع في معنيتين  
 في معنيتين فلو كانت بعض المعاني منه وهو مقبل لكونه في جميع المعاني في المعنيتين وهو قبل الحدود وهذا  
 لا يبرر مع اصل الدليل كما ترى معنى على كون اللفظ موضوعا لها بها مقبل لكونه واحدا وهو عندنا ما اسد  
 كما سبقت في التيسير عليه مضانا الى ما في الامور من المرجع عن محل النزاع على ما عرفت و  
 جاز الاستعمال في المقبول جازا مطلقا مضانا الى قول بعض الادلة السابقة لانه استعمال اللفظ  
 في معنيتين الحقيقة لو معنيتين الحقيقة فيكون مستوعلا بهما مع لانه لا يكون مجازا ولو اراد المعنى  
 الحقيقة نفس المعنى ان يخرج عن الوصف فيكون عرفت في غير محل النزاع ان اذاه كل واحد من المعاني  
 من على تقدير الجواز منوطا بالاعتناء وضعها فانها والاستعمال المستند الى الوضع لا يكون مجازا  
 على ان القائل مجازا شيئا انما يقول بغيره معبرها الى ان اللفظ موضوع للمعنى مع قبل الواحد

فيجوز

فيجوز عنها استعمالا في اكثر من معنى واحد فيكون من استعمال الموضوع في الجوز ونحن سنبين  
 فساد ذلك ونحذف ان اللفظ موضوع لنفس المعنى من غير حقيقة الوحدة فيبطل احتمال المجاز  
 مع الاغراض عن ذلك فلما جاز في نفسه على علاقة معينة وهو غير مقتضى في المقام لما عرفت من  
 لثبات استعماله وتقدم في بعض الوجوه السابقة ما يدلل عليه ولنا على عدم جوازه في التبيين  
 والجمع حقيقة ان ما هنا انما يدل على التعدد في افراد مدلول المفرد فاذا لم يكن مدلول المفرد  
 الا احد المعنيتين او المعاني كما بينا لم يكن التعدد المستفاد منها الا بحسب احد المعنيتين (لـ)  
 على عدم جوازه فيهما مجازا اذ ذلك اما بالتصريف في مدلول المادة فبغير المفرد وقد عرفت  
 فساد ادعاء التصريف في الاداء باستعمالها مجازا في اعادة التعدد في لفظ المفرد فيجوز بحسب  
 كل معنى اذ في اعادة التعدد بالنسبة الى ما اريد من المادة وما لم يرد منها وكلاهما ما لا يبعد الطبع  
 والاستعمال على جوازه فان معاني الحروف انما تنويع المعاني الذي اريد من مدلولها دون  
 لفظها او معنى اخر لم يرد من مدلولها الا ترى ان اللام في قولك العين للاشارة الى ما اريد  
 من لفظ العين كالباء من وكما يجب ان يراعى الاشارة الى اللفظ او معنى اخر لم يقصد في استعمال  
 كل واحد من ذلك التوقيف في ذلك معنى على هذا الجان في حقيقة الواضح ولا فرق في ذلك  
 بين ان يعبر التعدد المستفاد من التثنية والجمع بالنسبة الى كل واحد من المعاني بالنسبة الى الجميع  
 فقط تحريم من اجاز مجازا ان اللفظ موضوع لكل واحد من المعاني يقيد الوحدة فاذا جعل  
 في الجميع فلا بد من التثنية هذا المقيد دفعا للتناقض فيكون من استعمال اللفظ موضوع لكل واحد من  
 مجازا وهو غير مقرر بشئ ما اشترط في عكسه ان اللفظ موضوع للمعنى مع قبل الواحد يعطى  
 ضرورة ان دلالة اللفظ على معنى مفهوم مود لا لزوم على نفسه فانه بالمطابقة لا بالتضمن على  
 الوحدة ان اريد بها ما يصف بها المعنى في نفسه واعيانها مفهومها او معادها في كونها حشا اذ  
 كل معنى فله في حد ذاته وجوده غير عيني في ذلك فهو وجوب اذ اذاه جميع الوحدات وذلك لوجوه اللفظ  
 موضوعا للمعنى مع مفهوم وحقه الاستعمال او لا اذاه او معادها وانما غير شئ من غير استعمال



او لا استعمالا او بالارادة وذلك بان يكون لفظ الاشارة شاملا لموضوعها المعروف ولمعنى  
وهو ان معناه وحده لا يعبر عن اداة اللفظ مستعمل فيه وحده او يواد منه وحده على غير الاشجار  
مع ما ذكره من انهم انما يفتقر الى اللفظ لكن لا يفتقر الى ان يكون كل لفظ مفرد شاملا لمعنى مفرد وحده  
خبره تأخر ذلك بما لا يلزم به ضرورة ذلك لا يثبت المنع من حيث الوضع وغاية ترجيح الام  
ان في المراد ان اللفظ موضوع للمعنى الواحد اي المفرد عن غيره في ذلك الارادة او ذلك الاستعمال  
باعتباره وحده وهو لا يعبر عنه باسمها او حرفها بان اخذت له الملاحظة حال المعنى واعتبرت في قوله  
في مدلول اللفظ كافي دخول الاشارة في مدلول اسم الاشارة فيستقيم ما ادعاه المستدل من التنا  
ولا يلزم عليه الاشكال المذكور لكنه انما يعبران باسم الوحد الاول لشهادته بالبادر والاستعمال على خلاف  
كما مر ما ينبغي ان اذنا وجنا وجدا متعلق وضع اللفظ المعنى وجدا متعلق اللفظ الوضع لنفسه  
من غير ان يعبر عنه الامة فضلا عن اعتبار الوحدة معها ونقطع بان هذا هو الاشارة في جميع الامور  
مع ان ما ذكره على تقدير تسليمه لا بد له على مجموع المنع كانه لو وضعنا لفظ المعنى على الاشياء من غير  
امر فلا ريب في جواز الاستعمال في غير ذلك الامور انما استعمل في المعنيين حقيقة لا شفا للمع  
مع ان الواحد انما لا يسميه عليه كما في غيره ثم لا يذهب اليك انهم جعلوا اللفظ موضوعا للمعنى لشرط كونه  
مراد استعماله لا غير وحده على ان يكون الشرط غير ايقظا وجا جعلوا اللفظ موضوعا للمعنى لشرط كونه  
حسب ابداعه غير استعماله بل ايقظا لانه كان اقربا الى السداد واسلم من الغشابة التنبه  
ما التزموا به من جواز الوحدة وقد بسط على القول المذكور بان البادر من استعمال اللفظ استعمالا  
في معنى واحد وان لم يتبادر ذلك من نفس اللفظ فيكون مجازا في التعدد وان استعماله في حيث  
نفسه لا وضع له وانما الوضع اللفظ المستعمل في التوضيح عما هو المشاد على تقدير تسليمه لا بوجوب الجوز  
تخير من اجازة حقيقة ان اللفظ موضوع لكل من المعاني لا بشرط الوحدة ولا علمها فيكون ان يستعمل  
فيما تدل المعنى الواحد ويصدق عليه بالتنبه الى كل واحد من المعاني المرادة استعمالا للفظ  
وضع له فيكون حقيقة في الجمع ويظهر من غير الجحش على المنع واجازة هذا العلم بما يرجع حاصله

المنع

الى منع الدليل في المفرد البادر الواحد منه عند الاطلاق فتكون الوحدة جزءا للمعنى من حيث انما اذ به  
وليس المدعى في التنبه الى الجمع لانها في قوله تكرر بالمفرد باللفظ على معاني مختلفة وجب ساد  
ولم يجرها من ان منع ببادر الوحدة لا يسمي على سبيل التنبه ثم منافاة لارادته واحد من حيث الجمع  
وعدم كون التنبه والجمع في قوله تكرر بالمفرد مع الجمع اعطاء المكون من هذا الكلام على تسليمه لما اظهر  
هذا القائل في التنبه والجمع ان في قوله تعالى القائل المذكور ان يعبر باللفظ المعنى في التنبه والجمع  
كان يجوز به للاستعمال المذكور فيهما مع من يجوز صاحب اللفظ على ما فيه خبرنا ان كان متنازعا  
كما ينبغي ما ينبغي عليه عند تخرجه عن النزاع القائل بظهوره في الجمع عند عدم التنبه بانواع اما  
ان يجعل على احد المعاني لا يعبر عنه بالاجمال او يعبر عنه بلاحرج لم يفتقر الى الجمع ولا يفتقر الى  
والله ليعبر عن في الحيوان في الارض الى قولهم ثمانية وكثير من الناس ثمانية الحيوان في الارض  
لخصوعه وضع الجوز في استعمالها اما في الاول قبله الى اسناده الى الجوز والذواب وما في الثاني  
فدليل اسناده الى كثير من الناس اذ مطلق الخوص لا يخص بالكثير وقوله ثمانية في الارض ولا  
يعبر عن على النبي انما الصلوة من الله الحزم من غير طلبها وهو شوك بينها قد استعمل فيها  
بدليل اسناده الى اول بنا انما يفتقر على تقديره استعماله بل كونه حقيقة وقوله  
وجبر المنع منها ولو سلم على اللفظ استعمال المذكور للاصل من حيث انه مورد على تقديره  
لا يفتقر عن مخالفة الاجمال لان ان يذهب عليه فتعاضدوا لاسلان فيجب الوقف والاعتناء الثاني  
بنا الترام قد يفعله في الاثني بغير تنبيه المذكور فيقول في الاول يصح وفي الثاني لا يصح على حد قوله  
نحن على قصدنا وانث على قصدنا شراش ووبالاشكال بان مجرد المشار كفي اللفظ لا يصح فتنبه  
على الخلف وفرا في غير انما سببه مدلول ومناعة مقامه على الجوز والصلوة على الاعم  
في ابداع الخوص وبها اظهار الشرف وجبر تخصيص الكثيرين خضوعهم لما كان اتم لزمنا في غير  
على غيرهم من حيث لانها على الجواز والجواز نائب ذكرهم بخصوصهم وانما اندرجوا في غيرهم في  
عموم من في لا ريب ثم لو سلم اشكال اللفظين واستعمالها في الاثني في المعنيين فليس خبرنا بان



كونه على الحقيقة ولو سلم فهو ظاهر بان يثبت لفظه عند عددها كما هو المدعى  
من اجازة في المخرج جاز في التثنية والجمع حقيقة اما في المخرج فبما امر في جملتها الذين يلاحظون  
وقد عرفنا الجواب عنها اما في التثنية والجمع فبما امر في جملتها الذين يلاحظون  
التكرير معان متعددة كذا في الجوز فبما امر في جملتها الذين يلاحظون  
ان لا نقا في هذا انما هو في مجرد اللفظ . . . انا لا نسلم انهما في قوله تكرر المخرج مطلق في  
جوانا ما دخل المعاني المختلفة منها وسببها من الاعلام مول بالمسحح او ذلك لان اشارة التثنية  
والجمع كاداه العوم انما هي على التعدد في معنى المخرج لا في لفظه كما يشهد به البناء في جملتها  
باسماء الاجناس فان المفهوم من ذلك وجلان فردان من مفهوم رجل لان لفظه من قولك  
رجل افراد من مفهوم رجل لان لفظه في التثنية والجمع من مظهر اللغات ولا لا شاع جريان  
حكم المسحح عليها من غير تعلق بما يدل على التثنية في الكلام دخول لام التثنية عليها  
مع امتناع دخول المعرف فها ووصفها معها بالمعروف وعند الخبر بالمتكروا واللفظ قد  
دفعوا وهذا من ضمها وجوانا موضوعان بوضع مستقل للاشارة في المثالين الى كل فرد من  
اشارتهما وليس التثنية هنا لامتثالها بدون التناوب ومعرفة عدم اختصاصها بالفردين  
المشار اليهما الكثرة المستحق مع ان البناء قد اقر من كلف في تبارك التثنية والجمع بالحق واللفظ  
فقد ان لم يثبت بان كلاهما موضوعا باثر بوضع واحد كما قررنا ان لفظ المخرج مستعمل في لفظ  
لا داه مستعمله لا فاده تعدد على ان يكونا المعنى مراد من كل واحد فيكون الحكم القلي  
متعلقا باللفظ بالاعتبار بخلق الحكم المعنوي بمعنى معناها وان لفردا المذكور مستعمل في معنا  
والاداه مستعمله لا فاده اعتبار لفظ اخر مثله فاذ على ان يكون معناه مراد او موددا  
الحكم المذكور وذلك لان يمنع جريان حكم المسحح عليها كما يشهد به ضرورة استعمال  
من جوده في التثنية والجمع دون المخرج وانما يدل على التعدد فيكون اشارة المعاني  
المتعلقة بها بخلاف المخرج . . . انما انما يدل على التعدد في المعاني الذي افاده المخرج

الا احدا المعاني فن ان يدل ان على التعدد فبما امر في جملتها الذين يلاحظون  
العوم فيكون ذلك بعد جملتها لا يثبت . . . فاذ ان التثنية انما يقتضي العوم فبما افاده  
الاثبات فاذ كان مقادا لاثبات احدا المعاني لم يكن اثر التثنية الا افاده العوم فبما افاده  
تم التعليل المذكور ان لا يقتضي الجوانا التثنية لان الاثبات قد يقتضي العوم ايضا كما يعلم كل  
نفي اذ قد يكون مشترك من غير ان يعلم ذلك يقتضي وقصر في التثنية التي للعوم فاذ يكون الدليل  
ايم من المدعى من وجوه اخر من وجوه يمكن دفع الثاني بان مقصور المستدل ان لا يكون في  
صلوهر لكل معنى من معانيه على البدل كالتكوة في صلوحها لكل فرد من افرادها على البدل فاذ  
وقع في سبيل التثنية انما العوم فيما يصلح على البدل كالتكوة التثنية فلا بد من عدل التثنية  
ويجب عليه ان يدل على اشتراك احدا المعاني بعينه فبما يقتضي نفي الجمع وحيثما وضع ذلك  
على انشاء ادعاء وان كان القول المذكور صوابا على ما ذكره السكاكي فهو مع فساد في نفسه كما  
اشرنا اليه بوجوب بطلان المخرج عن محل البحث فاعلم ان كذا يجوز استعمال مشترك اللفظ في  
معنيين فصلا على ذلك لا يجوز استعمال مشترك اللفظ في معنيين فصلا على ذلك لا يجوز  
استعمال مشترك اللفظ في لفظين فصلا على ذلك مستعمله فاعرف وكذا الكلام في ابطال  
اللفظ فلا يجوز بطلان في ضرب بل لا بد من اتمام في موارد معناه في معنى جازي  
وربما يتكبر في الكتابين من اللبس **اعمل** اختلاف في جريان استعمال اللفظ في معناه الخفية  
والجازي معا بغير قوم مع وجوده اخرون وهم بين من يجعل مجازا وبين من يجعل حقيقة ومجازا  
بالاعتبار بين وعلى الترتيب ان يطلق اللفظ على كل واحد من معنيهما لو كوراد بذكر ذلك  
وذلك انما يكون بان يطلق ويراد معناه الحقيقي على احظ في الوضع والمجازي على احظ في الملا  
واما استعماله في معنى يتناول المعنيين لما تناول كل اجزاء او تناول كل الافراد فلا بد من  
جوانه مع الوضع بدونه مع الملا والجملي الثاني يجوز ولا فرق في المعنيين بين ان يكون كل  
منهما من اطلاق الحكم ومتعلقا لاثبات التثنية وبين عدمه ومخرج بعضهما للتعاضد في الحكم الاول في مستقيم



طردا وعكسا قد مر البين غير مشترك ثم فضله اطلاق كلامهم عاد لهم عدم الفرق بين  
ما اذا كان المعنى المجازي مجازيا بالمعنى المادى وغيره وهذا ظاهر ولا يبين ما اذا كان المجازي مجازيا  
او كان احدهما افراديا والاخر كقبيبا فيلزم العاقلين بالوضع في المكنان جاز ذلك بل اللزوم  
بمعنى في الجازا المركب وقد مر ان شأنه باله والخوف عدم جواز ذلك مع ان هذا لا  
ليس على الحقيقة قطعا فاما ان يكون بطر الجاز وهو غير مستقيم لان خوف الاستعمال ان كان بالحقا  
الى كل من المعنيين فيلزم الاستعمال بالحقا والوضع مما لا وجه له وان كان بالحقا او الى المعنى فهو  
مركب من غير من المعنيين فلا يكون باحدهما او اما بطر في الحقيقة والجاز وقد مر ان استعمال  
اللفظ في معناه الحقيقي ينافي اذ لا معنى غير من هذا لانه سبق ذكره فلا يمكن الجمع بينهما وهذا الوجه  
بمعنى الوجهين كاد لهما ايضا قد يفسر في ذلك بما ذكره اهل البيان من ان الجاز ملزوم للقرينة  
معانده لا اذ المعنى الحقيقي فيجاءه ضرورة ان ملزوم بمعاند له فيخرج ان يجمع معزول عليه  
بمعنى اهل الشافعي انه يمكن ان في المعنى الجاز نصب القرينة المانعة من اذ المعنى الحقيقي بل يمكن  
اذا اذ المعنى الجازي عام لا يعم كذا القرينة بل انصر من اذ المعنى الحقيقي يا اذ اخرى متضمنة  
الى اذ المعنى الجازي فتعبر بل هو معنى مشترك في غير فلا يلزم الجمع بين المتناقضين ولا يجمع فانه  
لان المستدل انما يثبت على المعنى والقرينة المعر لمعاند في الجاز بما ذكره علماء البيان ولا يثبت في القرين  
من كلامهم كونهما معانده لا اذ المعنى الحقيقي معزول ويا اذ اخرى مستقلة لا بد كلفن ذلك الا ان  
فقط فان ذلك نادر بل يعبد في كلامهم فلا يصح الجمع ان القرينة المعانده بالمعنى المذكور لا يصح  
فرقا بين الجازا لكتنا بطل ما هو المعر في غير هذا البيان في الكتاب من انها مستعمل في الملزوم  
مع اللزوم اومع جواز اذ اذ معرفان قرينة لكتنا بطل ما انصر من اذ الملزوم بل كلفن اذ اذ  
اللازم ما غاصح ان يجمع ذلك فرقا بين المعنيين باله البعض من انها الكلمة المستعمل في اللزوم  
جواز اذ اذ الملزوم بل لم يكن معنى عليهم بوجه المستدل امر ان ان المراد بالجاز المجز  
عنه ههنا ما هو المعر في مصطلح الأصوليين من اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعل القرينة

د التعليل واستعمال كذا لك كما بد عليه حصصهم في القسم ينسبوا للحقيقة وعدم تعرضهم  
لذكر الكتاب لا الجاز المصطلح عليه بين علماء البيان حيث اعتبروا في كون القرينة مانعة من اذ اذ  
الحقيقة وجعلوه فيما للكتنا بطل لا مستدلا له لكونه مانعا من المعنى الجازي بين الاصطلاحين  
ان قول علماء البيان بان الجاز ملزوم للقرينة معانده لا اذ المعنى الحقيقي يجمع بين  
ما انصر من اذ المعنى الحقيقي معزول ويا اذ كونهما معاندا اذ اذ المعنى الجازي لا اذ  
بما قطعا لا شفا خضرا لفظ للوضع للجزا اذا استعمل في الكل جازا كالقرينة في الانسان فان معاندا  
الحقيقي من اذ من الكل جازا قطعا لا يمكن استعماله في كل بل في جزء اخر فلو ان القرينة كانت  
لا اذ تترك ذلك بل يسترها على الثاني لا ينصر المستدل لال المذكور على من جاز استعمال الجاز  
لا يجمع ان يختار الاحتمال الاول ونفخ الاشكال بان اللزوم معاندا ههنا اذ اذ معزول ويا اذ  
وا اذ الجزا في الكل حقيقة فلا يتم التفضيل الا فاضل هذا الاحتمال في كلامهم ليس باولى من  
الاحتمال الثاني في فعل الممثل بما يثبت اذ لا مستدلا لا يتم بوجه الاحتمال الاول الا ان يجعل معاندا  
بالكتنا بطل في غير عليه للمعزول بان لا معاندا في غير اذ المعنى في غير الجاز اذ اذ معاندا  
من جعل جازا بان المعنى الجازي لم يكن داخل في الموضوع له فاذا انصر معزول كان جازا لان اللفظ لم  
يوضع له اذ معاندا من جعل حقيقة جازا بانزمت في المعنى الحقيقي والجازي فكل من المعنيين  
حكم وجوبا لكل يظهر ما في رتبة جازا لعل ان من كلفي في بناء التسمية للقرينة والجمع بغير  
اختار اللفظ كصاحب المعام به يلزم من القول بجواز استعمال المعنى الجازي حقيقة وجازا  
بالاعتناء في فاعلا لال معن صرا بالاعتناء المذكور وليس في محله لا يجوز استعمال اللفظ في  
معنى الجازي بين فاعلا معاندا بان يكون كل منهما مراد لعل الاستقلال كما مر اذ اذ معاندا في اللغة  
ولم يبعد عليه الاستعمال وذلك ان لشيئا صفا ههنا المعر في ما ذكره في المعنيين المنفرد بين  
واما اذا استعمل في معنى جازي شامل المعنيين او معاندا بطل لا اشكال في الجواز ولا يثبت  
عليك ان من قال بان مفرد الجازا لكتنا بطل مستعمل في معاندا الجازي يلزم القول باستعمال اللفظ



في معنى الجازمين الكلام في محل من وما سبق ولا يجوز استعمال اللفظ في اللفظ باعتبار فرد من منه  
على ان يكون كل منهما مراد على الاستقلال لعدم ملحق الطبع والاستعمال عليه واما اذا استعمل  
في اللفظ لكونه واحد فردان منه او ازيد فغيره معنيته فلا اشكال في جواز استعمال الكلام في استعمال  
فرد في معناه الحقيقي والجازي معا وكذا استعماله في المعنى من بعض هذه الاتسام والتحد من  
الاخوات المتعددة منه - قد ورد في كثير من الاجازات ان القرآن سبعة بطون او سبعون طبا  
وورد في بعضها تفسير بعض البطون فيها بظن ان ذلك من باب استعمال اللفظ في معناه  
للتفسير والجازي هو الحقيقي والجازي في تفسيرك على الجواز ايضا لا اشكال على الظن في جواز  
تعدد اللفظ بالقرآن فربما يمكن ان يجهل ان ذلك من استعمال اللفظ في معناه اللفظي حسب تقبيلا  
اللفظ الشكلي ولا يمكن قرانا ما المعنى ما هو المراد من كلاهما متبع اما الاول فيلزم ان يكون  
بطون القرآن بطونا ظاهرا وان لم يسمها فيها متاعا لثبوت ثبوتها فتكون حمراده  
بارادتها ويكون مستعمل في معناه الخاوي ويكون دلالة على ثبوتها الخافي من باب التفسير والجازي  
كما في الكفاية مع احتمال ان يكون الفرقان بينا عن الفاذا المولفة دون استعمالها فيخرج ان  
برادتها بغيرها ما يصح لها في اللفظ الواحد وهو خارج عن محل البحث مع احتمال ان يكون استعمال  
متعددا على حسب تعدد البطون وليس في ذلك الاجازة ولا على ان الكل مراد باستعمال واحد  
وتفسيره واما الثاني فلا شك ان ثبوتها ليس من باب استعمال اللفظ في اللفظ لا لكان مفردا  
ولم يصح السكون عليها من غير تفسير وتبني المعنى فيها بل معنى استعمال اللفظ على انفس اللفظ المطلق  
باطلا في اخرها وما يوجب على اختلاف الاخبار بين جهة شخص ما يكون استعماله على وجه البعثة  
وهذا ليس من استعمال اللفظ في اللفظ ولو سلم انها حكاية بالمعنى الاول لا يمكن التفصيل غير ان  
المعنى يقصد من اللفظ الذي هو المعنى كافي بما لا انما الحذف من جملها هو صورة اللفظ لا اللفظ  
فلا اشكال ايضا قد يجهل ان معنى الاستعمال على استعمال اللفظ في معنيين احدهما المعنى الذي  
يجمع الضمير في اللفظ باعتبار مراد اخر ما استدلال الحكم المتقدم اعلاه عليه بما يوجب المعنى

وهو ضعيف بل المقصود ان اللفظ السجل هناك لا في معنى واحد وان هو الغالب اليه  
باعتبار معنى اخر لا ينفي استعماله فيه بل يكتفي بمراد التعليل ولو بالقرآن ومن هنا كان الاحتياط  
على خلاف الاصل لان الظاهر من الضمير هو ما الى المعنى المراد من اللفظ دون غيره واما التوضيح  
فقد نرى من بعض ان هذا الباب وليس شي اذا فصل الجاهل ليس اللفظ الخايف للفظ واما  
المعنى الظاهر غير مراد منها انما يوجب السامح لئلا يعلل على الظاهر ان ارادته المتكلم ايضا الوقع  
في الكذب ولم تنقص ارادة خلاف الظاهر الشق هو اللفظ المأخوذ من لفظ طبعي  
الاول فربما الثاني اصله لا يدبرها من مناسبتة الحقيقة والاشفاق واقسامه ثلثة  
لان الفرع اما ان يثبت على اصول حروف الاصل وتفسيره الاول هو الثاني بالاشفاق  
الكبرى كما لا يكتفى وحيد وجذب ونحوها لتفسير ايضا والثاني هو المسم بالاشفاق  
الكبرى كالمثلث وحيث يطلقون الشق هنا فالمراد منه القسم الاول وحده لفظا وانما اسم بالاصل  
حروفه ولو حكم مع مناسبتة الحقيقة وموافقا للثبوت فالمراد بالاصل اللفظ المأخوذ من لفظ  
اخر او الموضوع بالوضع لا بد ان يثبت اللفظ فدخل الحلب والحلبيا بالسكون والحربا بنا  
على ان الاول اصل الثاني وهو مشتق منه كالفعل والمقتل معنيهم من تكرار الاشتقاق في ذلك  
واخره منه في الحد باضافة الاصل الى اللفظ فاشكال عليه بل قد ورد حيث ان معرفة الاصل  
موقوف على معرفة الاشتقاق وهو المقصود بمعرفة الاشتقاق في الكلام في معرفة من حيث الاشتقاق  
فكلفت بعضهم في دفعه بان المراد بالاصل انما هو الاصل الجزئي في حكمه قبل ما وان جزئيا من حيث  
الاصل ومعرفة انما توقوف على معرفة الاشتقاق الجزئي وهو غير مقصود بالتحريف واما المقصود  
لثبوت ما هي الاشتقاق وفناء ذلك لان جزئي الاصل انما يعتبر في الحد باعتبار كونه جزئي  
الاصل حيث يتوقف به فتوقف على معرفة من حيث يتوقف الاصل ايضا اذا توقف معرفة الاصل  
الجزئي على معرفة الاشتقاق الجزئي فمعرفة الاشتقاق الجزئي توقوف على معرفة الاشتقاق في الكلام  
موقوف ان معرفة الاصل الجزئي توقوف على معرفة الاشتقاق الجزئي من حيث كونه اشتقا والجزئي



فاذا وقع معرفتنا الاشتقاق على معرفة الأصل الجذري لزم الدوران ايضا الغرض من تعريف معرفة  
 الاشتقاق انما هو الوصول بمعرفة ما هو مشتق منها فاذا وقع معرفتنا جريتنا لا يصلح المأخوذة من  
 تعريفنا على معرفتنا جريتنا الاشتقاق لزم الدوران ويمكن ان يجاب بان هذا الكلام يفتى جريتنا  
 على ان يعرف معنى الاصل والفرع وجعل اول لفظ المشتق والاشتقاق والتعريف ان يجازى بان  
 الماد بالاشتقاق هو المشتق بالاشتقاق الصغرى كما ينشأ عليها وما يتولد عليها معرفتنا  
 الاصل والفرع هو معرفتنا الاشتقاق بالاشتقاق الاصل فلا يلزم الدوران بل هو جريتنا جريتنا  
 عن المشتق بالاشتقاق الاكبر كما لو عرفنا مشتق الاستعمال والاستعمال جريتنا جريتنا  
 للكوم والفرع من خروج مثل الخروج والاستعمال جريتنا جريتنا جريتنا جريتنا  
 او كما لو عرفنا مشتق الاشتقاق بالاشتقاق الاصل والفرع لا يصلح الاصل والفرع من  
 الوجه فان الفاعل الحذف من المذكر وفوق من مناسبتنا لغيره من مثل ضرب بفتح الضرب  
 بالنسبة الى الضرب بعينه المعروف وهو مبتدأ ما اذا اشتد الحذف فيها كالمشتق والمشتق وقد  
 يخرج ذلك من المشتق بغيره كما ينشأ منها في المعنى نظرا الى عدم فائدة الاشتقاق بدونها  
 او اختلف مواد كان بانها اذ كانت كضرب من الضروب وبالنسبة كضرب من ضرب على ما يراه الكونيني  
 وقد ناع مع موافقنا لغيره من المشتق بالاشتقاق الاكبر فانه اذا اشتد على الحروف والاصول  
 لكنه لا يشتمل على ترتيبها والمراد به ما يتولد من الترتيب الحشفي كما هو الحكمي كمال من القول وقد من  
 الوقاية ويدخل في الحد المعدول وهو ما يخرج من صيغة الاصلية والفرق بينهما وبين غيره من انواع  
 المشتق ان صيغة ماخوذة من صيغة اخرى على الاصل بانها لا يخلو ان يثبت المشتقات فانها لا يثبت  
 ماخوذة من مصادرها على ان يكون الاصل بغيرها وانما العلم انه لا بد في الاشتقاق من تعريف  
 اللفظ تحفظا للمعنى الاصلية والفرعية وما يورثه حروفه وكونه نقصان احدهما بالتركيب منها  
 ثنائيا او ثلاثيا او بلبها في الاقسام الخمسة عشر فما ينبغي ان يراى بالنسبة ما بين المعنيين  
 والحكمي لا يدخل في تعريفه فذلك مفرج او مجعنا ثم الجريتنا عن المشتق هنا ليس من حيث الاشتقاق وكيفية

موكول الى فن الصرف ولا من حيث مفاد مبدئية فانه يحال الى كتب اللغة بل الجوش في صدق  
 ومفاده من حيث الاشتقاق والكلام فيه في موارد يوجب عليك تفصيلها ثم اصل انهم ارادوا  
 بالاشتقاق الذي تشاجروا به لا الاشتقاق المقام اسم الفاعل وما بعينه من الصفات المشبهة وما  
 يلحقها على ما استعمله كلاس بالنسبة على مدلوله في المشتقات فمنها الفعل المأخوذة  
 وهو حقيقي في تمام المبدئية فيلحق في الزمان للمأخوذة بالنسبة الى حال النطق وذلك اذا وقع  
 مع كضرب بالنسبة الى غيرها ان اعتبر الحذف بالنسبة الى كافي في قولك جريتنا زيد وقد اكرم ابا  
 وقد قرئ على ذلك الى الحال في الحال والاستقبال وخروج بتعريفه بالمصرف في خصوصه ونتم ويثبت  
 اذا دلالة اللفظ زمانا وان كان قد علمنا في اصل الوضع على الفاعل حيث حانظوا بالاشتقاق  
 على عكس هذا الفعل وطرح هذا الاسم ومنها الفعل المستقبل وهو حقيقي في تمام المبدئية فيعلم  
 في الحال لا الاستقبال كما عرفنا على الاشتقاق اللفظي والمعنوي ولذا في قوله على ما يثبت  
 عليها لاجبنا نحو اكرمك الان او غدا او كان زيد بكوم اباك وقد يفترون لم يثبتوا في المشتق  
 كما ان المأخوذة قد يفترون يادوان الترتيب فيخصص بالاستقبال غالبا في كلامهم ان استعمالها  
 مجاز كان الذي لا يسلط على ذلك واما استعمال كل منهما في المعنى الاخر في غير ذلك فجاز قطعنا  
 لنصهم عليهم مع شهادته الاستعمال يروى منها فعل الامر الذي ويشتق من الكلام فيها ووضعا  
 المفعول وهو حقيقي في الزمان لانه وقع عليها المبدئية في الاستقبال ثم قد يطلق ويبدأ ومنه ما  
 الحال والمأخوذة كقولك هذا مفعول زيد وهو مفعول ممكن وقد يثبتا لخصوص الحال فيكون  
 ماموك زيد وصوتك وقد وده ومنه ما يروى من جريتنا واد فرغ من زوايا منشور في تصف  
 فيه على ضابطا كلية فالجمع فيها الى العرف ويعرف بعض الكلام عنها بالمقابلة الى ما يشبه اسم الفاعل  
 ومنها اسم الزمان وهو حقيقي في الزمان الذي وجد فيه المبدئية في الحال او المأخوذة مجازي في غيره  
 ومنه ما لا يخلو في التسمية من ايام السنة كقولهم فصل الحبيب في يوم العاشور او لا يغير الاستعمال  
 بل يكفي في وجود المبدئية في لفظه بعض اجزائه ومنها اسم المكان وهو حقيقي في المكان الذي حصل







ومن هنا يظهر ان كل ان لا ينسب المنسبة الى المطلق فالله كل من لا ينسب المنسبة الى المعتبر  
الحال لا ينسب ان مفهوم الزمان خارج عن مدلول المشتق وضعا وبذلك يفرق  
الفعل عن المشتق انما وضع ليعطى على الذات المنسوبة اليها من حيث المبدأ المأخوذ  
باعتبار من لا ينسب او ما يعكس وهذا فادنى الفعل من حيث ان الزمان جزء من معناه فان  
باعتبار من اخذوا بعين الزمان في مدلوله كان زمانا من غير فرق في الثاني بين من الحال  
وغيره فاذا ذكره الخا من ان اسم الفاعل جعل على فعله ان كان في الحال والاستقبال وكذا  
يعمل ان كان في الماضي لا يبنى على اخذ الزمان جزء من معناه كما يبنى على بعض الاوقات  
اذا عرف من هذا القول ان المشتق ان كان مأخوذا من المبادئ المنسوبة الى الغير كان حقيقته  
في الحال والمضارع في القدر المشترك بينهما والا كان حقيقته في الحال فقط على  
ذلك الاستطراد فان الضارب والقائل والسالك والكاسر والهادم والقاطع وكذا  
ما اخذ من باب الافعال والتفعيل والاستفعال ككرم ومتصرف وصنّج وهو ما  
اذا اطلق بناءا وضعا ما انصف بالمبدأ حال الانقضاء وما بعدها وان نحو عام وجعل  
وحسن وجمع وظاهر ونجس وطيب وخبث وخالص وطامث وعلى حائل وعلى ميت  
ونائم وقاعد وطارح وساجد وبهظان ونائم ومقل ومنكر ومصحح ومريض وعيت  
مغادري وبعض صاحب وما لك الى غير ذلك يلبس فيها المصنف بالمبدأ حال  
الاتصاف فقط وقد سبق ان البناء من باب المنسبة وهذا الاختلاف هل هو ناشئ  
من تعدد الوضع او من تركيب المصنف مع المواد المنسوبة والغير المنسوبة وجهان واما ان  
قد يطلق المشتق ويراد به المصنف لثباته المبدأ وتوحيده كما في هذا الدوام لكذا او  
مضمر وشجره كذا ثمرة والناظر في ذلك وقد يطلق ويراد به المصنف بمكة المبدأ  
كالكتاب والصانع والشاعر ونحو ذلك ويعبر في المعاني حصصا الى الشائنة والملكه بحسب  
الزمان الذي يطلق المشتق على الذات باعتبار ذلك في خاصه يفرق بين عدم

المشتق

الا عراض ثم اعلم ان الزمان الذي يطلق المشتق على الذات باعتبار ذلك يكون حال النطق  
كما في الحال على الجزيئات فيكون قائم والقاضل المعهود كبريم وكذا النذر نحو قائم وبنا قائم  
قد يكون حال وجود الموضوع كما في الحال على الطبايع والحيوانات نحو الانسان وكل ان كان قد  
وقد يكون حال وقوع الفعل المتعلق به كما في المعطيات وما على فخر او ضا وبادو وجم  
فيعبر في المبادئ الغير المنسوبة حصصا الى ان لا ينسب وفي المنسوبة حصصا الى ان لا ينسب  
وفي المنسوبة حصصا الى ان لا ينسب او ما قبلها القول بان حقيقته في الماضي انما يتصل به في الماضي  
الاستعمال الحقيقي لا يعاد من وقوعه متعلقا في المستقبل ايضا لا يخرج بالاجماع وبان الحال  
الطبيعي على ان اسم فاعل فعل التسمية يعني ان يكون الموصوف فعله حقيقته وبان المشتق  
من حصول المبدأ يخرج من قوة الانصاف الى الفعل وهو يتناول المصنف ايضا وبان كل من  
المؤمن والعالم يصدر على التام والقائل حقيقته ليس الا باعتبار قيام المبدأ به في الزمان  
اذا لو كان مجاز الصدف السلب ومن القائل هو المصنف الاول فبان الاستعمال اعم من الحقيقة  
ان اريد به اثبات الاشتراك اللفظي وان اريد به اثبات الاشتراك المعنوي فانما يتصل حقيقته  
المتقدم في المشتقات المأخوذة من المبادئ المنسوبة حيثما يتصل بها في خصوص الحال  
والمضارع وانما ثبت مجرد اطلاقها عليها اذ اما ان يبعد ذلك فاستعمالها في خصوص الحال ثابت  
ويح فلا يتم التمسك بالاصل المذكور وعلى ما مر حقيقته مع انافذ بينا ما يوجب خروج عن الاصل  
في المشتقات الغير المنسوبة على تقدير التمسك بالاصل الثاني فبان المدار في التسمية عند العمل على مجرد  
الصيغة يابى عن استعمالها كما في المصنف والمضارع واما عن الثالث فبان المراد من المبدأ  
وذا المبدأ والتعبير بفتح واملح ان اربع فبان الايمان بعبارة عن حوزة عليه فائمه بالنفس حال  
النوم والغفلة ايضا فانها لا تملك في سائر الحالات من حصولها وشبه الكلام في العلم  
القول بان معاني المصنف انما يصدر في السلب المطلق لغير السلب الجملة لصدف الاخص منه وهو  
السلب في الحال فلا يكون حقيقته فيكون ثبوته في الحال اخص من ثبوته في غيره وفي الاخص يستلزم



يستلزم على كماله ان يقول ليس الخيال هذا المتعلق بل المتعلق ليس المتعلق ان في المطلق يستلزم في المطلق  
 بل المادان المتعلقين بالمتعلقين المتعلقين المطلق وهذا طبع فان قيل انما يلزم من ذلك التعلق في الجملة  
 وهو لا ينافي التعلق في الجملة قلنا كيف ينافي ويصح العرف والاعتقاد بان الكافي بها فاذن ان  
 ليس حقيقة فيه كان مجازا او العلة انما هي واجب بانه ان اردنا الصديق بحسب الخبر فهو واجب  
 العقل فلا منافاة والتحقق في الجواب ان قيل ان اردنا ان صدق قولنا ليس بضاروب لان يستلزم  
 قولنا ليس بضاروب فمتنع لان ذلك سلب المطلق لا مجرد سلب مطلق لان التعلق كان موضوعا  
 للقول بالمشقة بين المانع والخال فتبين ان صدق عقلا لا محذور فيجب ان يكون فيه تباين فيجب  
 قطعنا وان اردنا ان يكون صدق قولنا الضروب متنى في الجملة وان ينافي قولنا الضروب ثابت في الجملة  
 او انه ضارب فمتنع اذ لا منافاة بين ذلك لا لغز ولا حقد لا القول بانه حقيقة في المانع  
 اذ لم يكن لبقوله انه لو لم يكن كذلك لما كان الحكم والخبر بالماضي والخبر في الحاضر فحققت في الثاني  
 بالاعتقاد فكذلك المقدم بيان للملازمة ان ينادى بها كبر من اخر اذ يقع اجزاء ما في الوجود بان  
 يقول عرف بالاعتقاد على التعلق في مثل ذلك فان الحكم ما دام متشكلا لا كلام بصدق عليه عند  
 ان يصدق الحكم بان يثبت بغيره من حيث هو كذا الكلام في قولنا الصفات التي في هذا القابل ان ارد  
 ان المشتقات المأخوذة من المصادر السبا الحقيقية في المانع ما دام الموضوع متشكلا لا يبيح  
 الاجزاء ككل ما يرجع في العمل الى المانع حيثما يحل بقا محسب العقل فتعاقبوا خبره بغير العرف  
 فاقبله وان اردنا ان حقيقته في المانع سواء في المتشاكل بلك الاجزاء لم يبق كان لا يقع معنويا  
 لكن لا يهتض بل يثبت على صواب القول بانه حقيقة في المانع اذ كان لا يضاف كثيرا انهم  
 يطلبون المشتقات على المعنى المذكور من غير ان يثبت كافي لفظا كافي لفظا والعارى والمعلوم  
 المعلوم بغيرها ان تلك المشتقات انما هي من حيث صبره في مباديها ملكا لها انما  
 بدو في الفرق بينها ما احدهم المتشاكل بالمبادي لا يثبت المدعى بانما هي من حيث مباديها  
 فلا نسلم انها تطلق على من قام بالمبدأ في المانع من غير ان يصرح ان ما ذكره من اظهره لا يضاف على الاشياء

في الامثلة

في الامثلة المذكورة مفهوم المشتق عند بعض المحققين بمعنى بسيط متفرع عن اقسامها  
 قيام المبدأ بها وتحد معها في الوجود والحقا وهي في الشهرة في العبادات والاشياء من انفس المشتق فانه  
 او شئ لم المبدأ فاما ما علمه من في العبادات او او على خلاف التحقيق لان الماد بالذات عاقل  
 ان كان مفهومها لم دخول العرض العام في مفهوم الفصل فيكون الفصل عرضيا للعرض لان مفهوم  
 الذات عاقل عرضي لا فرد هو المركب من الذات في العرض لا يكون ذاتيا بالضرورة وان اردنا  
 صدق عليها الذات والشئ في ان لا ينافي سبب قوله محذور لان ان يغلب مادة الاشياء الحاص في  
 لان ذاتها او شئها لا الكفاية او الضحك هو الانسان لا غير فيصير كل انسان كالباب وضاحك بالضرورة  
 لا غير لان شئ في نفسه قد يوصى ويمكن ان يضاف الى الاول ويصدق الاشكال بان كون  
 مثلا مفصلا متنى على عرف المتطابقين حيثما يبرز مجردا عن مفهوم الذات وذلك لا يوجب ان يكون  
 وضعه لغز كذلك ويمكن ان يضاف اليهم الثاني فيجب ان يكون المحمول ليس صدق في الشئ والذات  
 مطلقا بل يضاف الى وصف وليس يوصى في الموضوع بالضرورة وان لا يكون شئ في الصدق  
 وفيه نظر لان الذات المأخوذة مفيدة بالوصف مفيدة بالوصف فلو افعلنا ان كانت مفيدة بغير  
 وانما احد في الاجاب بالضرورة ولا صدق والسلب بالضرورة مثلا لا يصدق في ذلك كالباب  
 لكن يصدق في زيد الكاتب بالفعل او بالقوة بالضرورة ومع جملة من اهل العقول ان  
 الفرق بين المشتق ومبدأ انه هو الفرق في بين الشئ لا بشرط وبشرط لا في الشئ بالضرورة انما هي  
 بشرط لا كان مدلول لفظا الضرب بضاروب ومع جملة عليها وعلى هذا القياس فجعلوا الفرق بين  
 العرض والعرض هو الفرق بين المبدأ والجنس وبين الصورة والصل هذا اعتقاد غير مستقيم  
 وتحقيق المقام ان جعل شئ على شئ يستلزم ان يكون بينهما معاينة بالاعتقاد والحق بالاعتقاد  
 الطرف الذي يغير المحل بالقياس اليه من ذهن او خارج ثم التباين قد يكون اعتقادا او اعتقادا  
 حقيقة كقولك هذا زيد والناظر حساس او نام وقد يكون التباين حقيقة او اعتقادا اعتقادا  
 وذلك يبين ان الاشياء المتعارضة في شئ واحد مدلولها من حيث المجموع فظهر بذلك لا اعتبارا



وحده اعتبارا فيجمع حمل كل جزء من اجزائه الماخوذة لا بشرط حمل كل واحد منها على الآخر باعتبار  
 البنية نظر الى اتحادها كقولك الانسان جسم او ناطق فان الانسان مركب في الخارج حقيقة  
 من بدن وقدر لكن اللفظ ان وضع باذا المجموع من حيث كونه شيئا واحدا وليس باعتبار ان اخذ  
 الجزء ان بشرط كماله هو مفاد لفظ البدن وانفصل شئ من حمل احدهما على الآخر ومعهما على الانسان  
 لا شقرا الاتحاد بينهما وان اخذ لا بشرط كماله هو مفاد الجسم لناطق من حمل احدهما على الآخر  
 سمى على الانسان لخلق الاتحاد الصحيح للخلقة فحق ما قررنا ان حمل احدهما على الآخر بالوجود على  
 بالقياس الى طرفي الشقرا لا يصح الا بشرط ثلثه احدهما المجموع من حيث كونه شيئا واحدا لا بشرط كون  
 الحمل بالنسبة الى المجموع من حيث المجموع اذ ان يثبت عند اخذ الشقرا لفظا لفظا لا بشرط لا يصح حمل  
 على موصوفا اما لم يعتبر المجموع المركب منهما شيئا واحدا لغير الحمل بالقياس اليه وكذا في  
 انا اذ قلنا ان هذا عالم او متحرك لم يرد ببدن المركب من الذات وصفته او الحركة وانما يرد به الذات  
 وحده فان شئ من حمل العلم او الحركة عليه وان لم يكن لا بشرط بل الحقيقة ان مفاد الشقرا باعتبار  
 مفاد وفلا فرق قولنا ان هذا عالم او متحرك انما ان الما لان لغيره لا بشرط لا يصح حمل على  
 صالحة فكذلك الياس وجرحا استقلال احدهما بالوجود دون الآخر لا يجدى فرقا في الماهية  
 ان الفرق بين الشقرا ومبدئ هو الفرق بين الشقرا وفي الشقرا قد دللنا على اعتبار شقرا  
 من الذات على اعتبار قيام المبدئ بها ولا يخفى ان ذلك يادى الى ان يكون الفعل هو خبر لا عنها  
 لان المراد بها شقرا لا بشرط الفصل تلك الافعال على سبيل التفضل والنجوة والتمسك في اقسام  
 المباحث اللغوية فمفاد هو لشرط في صدق الشقرا على شئ حقيقة قيامه بعد  
 الاشتقاق به من دون واسطة في العرف ان كان صفة كاضا وبها القائل ان ببدنهما القائل  
 والقائل بمعنى الفاعل وهما ثابتان لا قيام له الا بالمتوسط كالفاعل والفاعل فان مباديها  
 اثار وصفات وانما قيامها بانثارها لا تصفها ما اذا كان المبدئ ذا انفراد بغير قيام كما  
 في الفعل الواحد وانما قلنا من دون واسطة في القيام اخر ارضى القائم بواسطة فانه لا يصدق

الاجازة

الاجازة كالشدة والسرعة الفلانيون بالجسم بواسطة الحركة واللون فانه يقال الحركة سرعتها واللون  
 شدة لونه ولا في الجسم سرع او شدة لونه فانه في ذلك جملة فاعلم بغير قيام المبدئ في صدق  
 الشقرا واستدلوا بصدق الضارب والمولود مع قيام الضرب والام بالمضروب وبصدق المولود  
 من هذا الباب لانه ان المتكلم عليه شقرا ان الكلام مخلوق في الوجود وقام به وقتها هذا الوهم  
 عدم الفرق بين المتكلم وبين الفاعل وبين خبره المفعول فان الضرب والام بلا معنى الفاعل تاثير  
 قيامها بالفاعل كما انهما معنى المفعول اثر قيامها بالمفعول وكذا الكلام في الشقرا فان معنى الفاعل  
 جنان عن انشاء الكلام ولا قيام له الا بالمتكلم كما ان معنى المفعول جنان عن فصل كلامه لا قيام له  
 الا بالمتكلم كما ان معنى المفعول جنان عن فصل كلامه لا قيام له الا بالمتكلم كما ان معنى المفعول جنان  
 بصدق العالم والحاد ووجودهما عليه شقرا مع حقيقة صفاته تعالى كما هو الحق وبصدق الخلق  
 عليه شقرا مع عدم قيام الخلق به وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فانه مشترك في وجوده وخالط  
 اطلاق الفرقين على ان المبدئ لابد ان يكون مغايرا لذي المبدئ وانما اختلافه في وجوب قيامه  
 به بعد سره والوجوه الثمانية تقع التعليل في تلك الاقسام بالنسبة اليه تعالى لا بصدق في حق  
 غيره ومن هذا الباب اطلاق الموجود على الشقرا على عينية الوجود وقد يختلف في اقسامه  
 ذلك بان مدلول الشقرا واحد المبدئ ووجدان الشقرا في نفسه ضروري مستندا الى ذاته فيكون  
 من وجدان غيره لم يصدق في الاسم وهو كما ترى اذ ليس شيئا العرف على رعايتي هذه الحقيقة  
 الامور الحقيقية واما الثاني فلان الخلق ان اعتبر بمعنى الفاعل كان يجب جعله بالاشارة  
 لنسب عدم قيامه به ثم كالعقود العطلات والوقف وان اعتبر بمعنى المفعول فليس به الخلق  
 فليس في عدم قيامه به بالخجل بالمقصود في جملة من المباحث المتعلقة بالكتاب  
 والسنن بالامر الخوان لفظ الام مشترك بين الطلب المخصوص كما ان قوله  
 بكذا وبين الشأن كما في شقرا امر كذا الشاير وكل منهما من اللغات عند الاطلاق مع  
 ظاهر بعض كلام اللغويين عليه ويؤيده من الامر بالمعنى الثاني في جميع على الامور وهذا كما

الامر







الاستعمال في تقديمه وبغيره انما لا نرى بالالزام الا طلب الفعل مع عدم الرضا بتركه وهذا لا  
يستلزم الالزام الحقيقي بالتحقق بالعالم الجواز صدق من الحادى والساكن كما ان الالزام  
المولى بانجاح خاتمة بعد ان لم يبعد وبغيره او واحد على وجهه بل هو ان الالزام ان كان الالزام  
تحقق منه شرعا او عرفيا مع انه لا يصدق الا ما شرع ان اراد القائل بان يرد عليه ما معا ان  
فلا مشاخره وان لم يساعد لفظ الاستعمال عليه فان معنا الطلب على نفسه لا اظهار  
متعمل لفظ الامر على من يملكه البهلا لا فند في قوله وقوله من غير الاستعمال لفظ بعد  
عدم الماخذ بهما هذه البادى على خلافه ثم هل يعتبره تعالى ان يكون غالبا حقيقيا  
لوجبه لغيره والفاذه او يكتفى كونها لما في معنى او دعوى من يملكه البهلا لا امر واحدا  
وجوه واما قوله ثم حكما فيكون قوله فيكون ذلك انما امر من فاعله قد رنا المتعمل  
الحساب كونه لفظا على ان كان في كونه حقيقيا وان قد رناه فيكون كان مبتدئا على ان  
مفكرا لما في فني كون الاستعمال حقيقة انما كان لوجه المذكور ثم ما اعتبرناه في  
الحديث من قبل الالزام ما نفاه بعقدهم فادرج المندوب فيه والذي يدل على ما اخبرنا  
بعد مسئلة البادى على قوله صلى الله عليه واله ان اشق على امتي الامور بالسلوك  
حشفي الامور شيئا لا يستحب او ما نقل من ان يبره لما اراد النبي صلى الله عليه واله  
فبعها قال انما رغب بارسول الله فقال له لا بل انما انما اشق نفى الامور التي لا ترضى الله  
وليس على غيره بعض الايات لا يشرح شيئا مختلف على فهمه يدعى اللام وقد يمكن المناقشة  
فيها بان استعمال الامر في هذه الموارد في الاحباب لا يجبان يكون موضوعا لخصر بل يكون طابع  
في عند الاطلاق مع ان مجرما الاستعمال لا يقتضي الحقيقة واستدل بعض المحققين بان دلاله الامر  
على الاستعمال يقتضي الاحباب ولا الالزام اذ لا يمتنع لفظا في المندوب كما ان ارشاد وليس بشي  
اذ لا يقتضي الاستعمال الا طلب العاقل اعلمها باطلاق لفظه موضع العالي على ما عرفت فظاهر ان  
اقاد هذا الحق لا يقتضي ان يكون هناك حكم على الخاطي او غير فضلته كونها اجابا وبالحمل

فالغالب

فالغالب في ادائه الاجابة وفيه انما يخرج من كونها لما اذا ان بلفظ من غير يمكن ذلك  
من استعماله الا ترى ان التعبير في المندوب بلفظ البيع يفيد العظم للتميز بينه وبين البقي  
الى وهم ان يفتضح حكما ان انما هذا ما قام عليه بان المندوب ارشاد من غير المندوب كما  
ان اراد بالارشاد ما يملك بطريق السداد فالاجاب ايضا ان كان اراد ما هو قسم الطلب  
نقد الفساد اجزا بانهم سمو الامر بالاجاب وندب ولا بد ان يكون القسم اسم وغيره القسم في غير  
على ان الامر هنا لا يستعمل في المندوب ولا استعماله لا يوجب الحقيقة مع انهم قد سموه الى ما ليس بغيره  
فيه فطحا كما ارشادوا في الخبرين بانهم لم يمل تان في الاحباب واخرى في المندوب فلو كان  
موضوعا للندوب والمندوب انما هو الامور والاشياء وفيه ان الاستعمال في خصوص الاحباب واقع  
فقد بينا انما انما حصل المذكور ولا يجوز له الا على هذا القدر على انما قد بينا ما وجب تخرج  
عن على القول بالجمود بان فعل المندوب طاعة وكل طاعة وفعل الامر به وندب مع الكبري  
ان اراد بالامر معناه الحقيقي ولا فلا يفيد معنى اخلفوا في ان يصنع الامر على معنى  
الاجاب والى هذا ذهب بعضهم من عنوان البحث في قوله حشفي افضل وما في معناه وكما نرى في  
التعبير بلفظ الامر بما يوجب اذ لا فله لكن في قوله وما في معناه فانه يدل بظاهره على ان  
افعل ولو جاز ان امر خارج عن البحث فطحا الا ان ياد بما في معناه فوضعا وايضا يندل ما كان  
بمعنى الامر من سماء الاتعمال مع اننا نخرج من المعنى التواضع لفظا وان دخلت فيه معنى فالجواب  
ذكرنا انما اردنا في ثم الظاهر كلام الاكثر ان الامر هنا يقتضي مطلق الصنع ويظهر من بعضهم ان الامر  
بالصنع هنا روعى العالي ولا يخلو من بعد التحقيق هي الاول نعم لاننا نرى في هذا لا يتعلق  
بالبحث عن الصنع مطلقا بل من حيث وقوعه في الكتاب والشك في ما يربطه من المصنف بالان  
ذلك يخرج عن كونها سببا للمندوب الفنى فلا يخص من اجزاء صدق وهو ان الشارع لكن لا يمكن ان يكون  
ذلك داخل في مدلول لفظ الامر بان يكون معناه خصوص الصنع الوارد في الكتاب والشك في  
بالفعل والحق بل على ان يكون ذلك مدلول لفظ الامر من حيث الصنع وبغيره في البحث عن الصنع



كما في لفظ العام والخاص والمطلق والمقيد الى غير ذلك مما يدل على عيبا الجنبه المذكوره <sup>مختصا</sup>  
الى ما ذكرناه من ان لفظ المبدأ والنتيجة من لفظ الوجوب والاعجاب والتدبير في  
المفهوم من ان المبدأ والوجوب على كون الفعل بحيث لا يمكن ان يعلو المبدأ والثواب وتادير المبدأ والعقاب  
وعلى قياس التدبير فلهذا يصح ان تكون عاقبة الترتيب للصيغة اذا اجازت بالجنبه المذكوره  
ويحتمل ان يكون رادع بالوجوب بالاعجاب فمما يجزى الا ان اعمد طلب الفعل مع عدم الرضا  
بالترتيب والتدبير بل مع الرضا به فدل عليه الصيغة التي تضمنت ذلك لا يكون ذلك الا على ما ذكرناه  
لكنه تكلف غير جائز على ما اوضحنا من ان الحاجة القائلين بذلك لا اراد على الاعجاب بذا العبد على عاقبة  
امر متبدل فلا ينافي ان يكون المقصود من لفظ الا ان اعمد كما سبق الى بعض الامور فان  
تخصيص البيان انما هو بيان بالنظر الى ان اثر الا ان اعمد لا يظهر الا في مثل ثم اعلم ان الفاضل المعاني  
من ثم ان تارة في صيغة الامر تصبو وعلى ثلاث صور الاولى ان العالي اذا اورد هذه  
الصيغة مجردة عن الترتيب هل يفهم منها الاعجاب الاصطلاحي ام لا فلهذا تادير واعجاب  
عليه او الى الثاني ان هذه الصيغة مجردة من اهل الفيد الا ان اعمد فلهذا ايضا اذا صدر  
عن العالي ان ادرك الاعجاب الاصطلاحي او لا الثاني ان الصيغة مجردة من اهل الفيد للاعجاب  
الاصطلاحي نظرا الى ذلك لانه على الا ان اعمد وعلو الملتفط بما امامه يتكشف الخلاف في ذلك وفي  
بين الصورتين الاولتين بعد ما نفاه اول الجوان كون ذلك الصيغة على الا ان اعمد في الصيغة  
الاولى مستند الى الصلوة والعالي فلا ينفك اذا صدر من غير مجاز في الثاني  
فانه قد صرح فيها بكونه مفادا للصيغة وبانه لا يضر في الاولى يكون الصيغة الصادقة  
عن كون الصيغة الصلوة عن غير العالي حقيقة او مجاز او قد صرح في الثاني بكونها حقيقة  
وبين الصورتين الاخيرتين بان حصول اللزم والعقاب خارج عن مدلول الصيغة او لهما  
داخل في المعنى ثم اخذوا الصور الاخرى وجعل في اعمد منها مع اعراضه بعد مسئلة  
تحرير كبريتهم على ان لا يعلو ذلك هذا الصلوة ولا يصح حصول مرادهم وان قيل بان مدلول

افعل

افعل لا يريد على طلب الفعل فقط ومع المنع من اثره تدعوى ان الصيغة مجردة <sup>تفصيلا</sup>  
ان الملتفط به العالي لا يكاد يلتزم به من اراد في تدبيره بالحد او في اخرى الاكثرين بمركا هو  
قضية كراهية عيب واعجب من ذلك انه استقر بعد ذلك مع انهم لم يوافقوا  
الصيغة وبني عليها متمسكا بحججهم وكان الذي اورد في ذلك ما وجد في كلامهم من لفظ  
الوجوب والاعجاب ولتفهم اباها امر افرعهم يقولون بان مدلول الصيغة حقيقة  
وان يطلقوا لا يقتضي الوجوب والاعجاب الاصطلاحيين لغيره فسادا به في ما مر ثم ذكر  
ان الاحتمال الثاني في صيغة الامر مجردة عن لفظ الامر ايضا جعل الحكم بينهما واحدا  
والثاني ان ما انفاده فقال من توجه الترتيب الى الصيغة الاخرى فلهذا لكن مع تدبيره  
المثل فاعلموا المسند اليه كغيره في تدبيره حتى اذا تقرر هذا فالحق عندنا ان صيغة  
الامر حقيقة في طلب الفعل فقط لكن حيث يطلق الطالب تبادر في الا ان اعمد الرضا  
بالتركيب او بالا في هذا المثل او امر الملتفط على الاعجاب مع اننا جعل استعماله في التدبير  
حقيقة ايضا او اكثر على انها حقيقة في الوجوب ايضا الاعجاب فقط وذهب علم الهدى الى  
انها مشتركة بينهما لفظ الاعجاب للثبوت والاعجاب للشرع هي حقيقة في الوجوب فقط ومخرج  
الى معوى ان الشارع وضع لفظ الامر للوجوب فقط بعد ان كان في التدبير مشتركة بينهما وبين  
التدبير في ذلك كما هو حال على صيغة او انه يتبين استعماله في الشرعية او طلبها بغيره  
للاجوب فقط حتى ان لم يستعمل في التدبير بغيره الا في الشرعية وبين الوجوب وهذا قول اخر  
شاذ لا ينبغي ان يلتفت اليها على ان الامر حقيقة في طلب الطالب منها في البناء  
عليه فاننا لانفهم من نفس الصيغة الا مجرد الطلب في ذلك انه الحقيقة واذ ثبت ذلك عرفنا  
ثبت لغيره شرعا بغيره ايضا لعدم التمثل على ان الطالب المطلق ظاهر في عدم الرضا بالتركيب  
انه حتم ود طلب العالي سواء كان بصيغة فعل او بغيرها تبادر في ذلك عرفنا ولذلك  
يجوز ان العقل لا يذم من العبد على ترك ما طلب منه ولا مع ما لا يصرح بالان اعمد بل



الاستظهار منه الا ان لم يولد ذلك لما دل على الجمل الجزئية المستعملة في الطلب كقوله  
 ونحوه على الوجوب لان الفرض الصادق انما هو من معناه الاصل وهو لازم الكذب  
 على تقدير قصد الاجابة ومعناه ان لم يولد ذلك لا يعينها للوجوب فكان لازم على تقدير  
 عدم ظهور الطلب في الوجوب حمل على التذليل باحصل ودعوى ان الوجوب في وجوب  
 الى معنى الاجابة ولما دل على وقوعه ودلالة الاجابة على لا بد من الوقوع وهي اشبه بالوقوع  
 فيفسر وعند تمام الصادق لا يكتفى لا يسعد على اعتبار الوجوب انما ما في من ان  
 الطلب بعد استيفاء من لفظه او غيره كاجماع او عقل فهو في الوجوب لا يحمل عليه فبعد  
 عن التفتيش اذا شغل على الظواهر في غير الافااد اما التعليل على الكفاية ولا شأن  
 في واسطة التعليل على عدم لولها من الافااد في دعوى بناه الا ان من الطلب هنا  
 ثانيا ما ذكرنا من ان المبادى من الامر طاقى الطلب من غير بناء الا ان لم يولد  
 قد مر الا ان سابقا الى ان البناء على تحقيق قسم يستند الى القطع قطع النظر عن الملا  
 اي ترك شيئا من سائر المراتب بالاحتمال وهذا هو الذي ذكرناه على ان لا يفرق بين  
 قسم يستند الى الاحتياط والمطلوب وهذا لا يقتضي التفتيش في المبادى بل هو كالمبادى  
 الثاني فلا ضار فانه مع القول استعمال الصيغة في اللقب ثابت واستعمال  
 في كل من الوجوب والتذليل من حيث الخصوص في ثابت ثانيا الثابت ملائمتها في الجملة  
 فليكون اللفظ الذي يحمل معناه مستعمل في من بين ما يحتمل ان يكون اللفظ حقيقة في نفسه  
 في المبادى ان يفسر لاصل في مثل ذلك الحقيقة وذلك المعنى المشكوك فيه لا يبعد  
 التخصيص في عدم كما هو الفاعل انهم باصل استعمال في الجملة اذ لو كان مجرد استعمال  
 لفظ المستعمل في فاد حالي امكن الصلح باصل المذكور في وادده وقد استبعد تمام  
 استعمال الامر في اللقب المشكوك من حيث الطلب اذ لم يكن غافله عن تركها ما ان يرد  
 بالمتع منه فيكون وجوبا او لا يرد به فيكون نداء وانما صور اذ ان الطلب مجرد عند

والاشارة على قول العرب  
 كذا التفسير

من المراءى

من المراءى قال وحشيتك المذمومة في بناه لا امر على امر الشايع فخر من الاستعمال في اللقب  
 المشكوك فيه معقول وفيه ما لا يخفى اما ان لا نلنا لا يجاب عنه بسبب وليس المنع من التوك  
 من اجرائه بل من توابعه ولو ان مر فان مرجع الاجابة الى الطلب المتأكد الذي من لوازم المنع  
 من التوك على تقدير التفتيش لولا ان كان كما هو الامر بالمراد الى ولا يخطئ به انهم من المراءى فضلا  
 عن المنع منه ومع ذلك لا يخفى ما يكتم على المراءى لانهم لا يعقاب ولو كان الامر في اللقب  
 المشكوك لما ثبت عليها ذلك هذا ان اريد بالمنع كراهة الفعل وصحة ضيقه وان يفسر  
 طلب المراءى المتأكد كما هو الظاهر من ارجع الى طلب الفعل المتأكد لان التفتيش يرجع الى الاثبات  
 وهذا لا يكون جزء من طلب الفعل بل طلب الفعل جزء منه لم يجعل المنع من التوك اجابا عن  
 فاكذ الطلب كان جزءا من الوجوب وفضلا له لكن لا ينفك تصور من تصور التوك  
 ولا ينفك على تصور التوك اما ثانيا فلان عدم انكسار الطلب عن احدا فيجب  
 في حق غير المتأخر لا يوجب جرمه لفظه في مع انه قد ورد في بعض اجاباتنا المأثورات تعلق  
 امر واحد بامور متعددة بعضها واجبة وبعضها مندوبة وادبنا في واحد تعلق  
 بامور متعددة بعضها مخطئة وبعضها مكرهة ولا بد في مثل ذلك من الحمل على القصد  
 المشكوك في لا يلزم استعمال اللفظ في معناه هذا واسد لبعض من افتنا في المذهب  
 بوجهين آخرين ان الامر قد استعمل تارة في الوجوب واخرى في التذليل فلو كان  
 موضوعا لهما معا كان مشترك او لاحدهما غلط كان مجازا في الاخر وهو على خلاف الاصل  
 فتبين ان يكون موضوعا للقب المشكوك وهذا الوجه يظهر من غير متيقن لانه يمسك  
 بالاحتسان في اثبات اللغز ويمكن توجيهه بحديث يرجع الى ما ذكرناه وقد يعارض بما  
 على تقدير كونه موضوعا للقب المشكوك بل هو احد المراءى من الاشياء لا يلزم ان  
 بالنسبة الى كل من خصوصية بل يجوز ان لا ينفك عن تقدير وضعه للقب المشكوك اكثر  
 لفظ استعماله فهو شبه في كل من التفتيش في الوضع لاول من نحو قولهم اللقب المشكوك







فيها لا نقول لفظ من صافي الابه ان يكون الاستفهام لان كانا للنفية بالمانع وحسب بدو الاربعين  
 الذم واللوم فالبادر من الاطلاق محال لم يحل عليه متفاهم العرف والشرعية انما العرف المتكامل  
 في الاستدلال لا اللوم فيقع على الحمل عليه فتم فان قلت هذا الاستدلال مبني على ان يكون الطلب  
 منه تعالى وانما هذا اللفظ وهو منوع يجوز ان يكون بالهام او حى ولو سلم لتعلمه كان  
 محضوفا بغير ان يدل على اذاه الكسباب ولو سلم فبان ما يوجب عليه ان يكون الامر حقيقيا في  
 عرف الملا تكملة ذلك لا يقتضي ان يكون كذلك في عرفنا فقلت لا يترتب مقتضى صدق وهذا  
 القول او ما يوافقه والتجريح عن محتاج الى مستند ولا يكتفى فيه مجرد الاحتمال واحتمال التفسير  
 مدفوع باصالة الحد ما ديانها لو كانت لا تقتضي الحكم بغير تعللها اللهم الا ان نقول استغنى عن حكايتها  
 بحكايتها لزم على المخالفين في الفقه والاختلاف بين عرفنا صفة الملا تكملة مدفوع باصالة الحد  
 تعدد الوضع بنا على ان الوضع هو انه سبحانه لا يمكن من صفة ان الحكم بغير تظاهر في الواقع  
 للحكم وفيه نظر يظهر مما مر ويمكن الاحتجاج بهذه الابه ايضا باعتبار ما اطلاق الامر في الطلب  
 المستفاد من لفظ السمع والبناء على ما حققناه من انه يقتضي الطلب الكلاوي ويوجب عليه بعض  
 المناشآت المتقدمة فليحذر الذين يخالفون عن امره ان يعذبهم فسيبهم نصه او يعذبهم  
 عذابا لم يمار فانه قال في هذا خلافه من حيث امره بالحد من القسوة لها العذاب وهذا الامر  
 للوجوب قطعا اذ لا يمتنع لئلا يترتب الحد عن العذاب لان المنعني لمر ان كان موجودا حتى  
 الحد فوجب والامر بالبحس فلا يلزم الدور ما ما ياتي من انه لا عموم في الامر ولا يمتنع في  
 جواز مخالفة بعض الامر ولو سلم لتعلم المراد من العموم الا الجماعي المجموعي دون الافرادي  
 فلا يلزم المنع من اذ لا يجوز مخالفة الفقه في جميع المنع بانه قد وقع بان الظاهر ان رتب الحد  
 على مخالفة مطلق الامر دون خصوص المخوف منه بالقرينة كون مطلقا في الوجوب وان  
 الامر صحت مضاف وهو في العموم الا انفرادي كذا قالوا في كل الجزئية بالاشكال على  
 تقديره اذ لا يصح مخالفة كل امر لاعم مخالفة الجميع كما ان يوازيه العموم البدلي وهو بعيد

والخلفين

والخلفين ان المصنف المضاف لا يبعد العموم بتفسيره من الاعباد من فاعلم هو الواجب  
 ويمكن ان يقي ايضا بان الابه بحسب متفاهم العرف في قوله قولنا بالحد واعني مخالفة امره  
 اما بعلين الطرفين المذكورين فليحذر فيكون التقدير فليحذر الذين يخالفون اي يتردد  
 مخالفة امره او اشتروا على مخالفة عن مخالفة امره فليحذر ان يعذبهم منصوصا على التعليل  
 فيدل على وجوب العمل بالحد من مخالفة جنس امره على حد غير من المفردات المضافه فيم الحكم  
 مخالفة كل امر لان الحد من الجنس انما يقتضي بالحد عن جميع افرادهم نعم لئلا يقال يقول  
 لا ثم ان المراد بالامر هنا يقتضي لصغيره بل الطلب الكلاوي كما هو معناه اللغوي في عرفنا  
 ما مر وعلى تقدير ما لا نقول فلا اقل من احتمال ذلك وهو كاف في نفس الاستدلال اللهم الا  
 ان يثبت في نفسه بان مدلول الصيغة المجردة عن القرينة الصادقة عن العالي يسمى في العرف  
 واللفظ امر او اثبات هذا التقدير لا يوقوف على اثبات كون الامر صيغة للوجوب وانما  
 المخالفة انما تعدى بنفسها او تعدتها بعين يقتضي تضمنها معنى الامر من خارج عن مخالفة  
 على وجه الامر من انفسه وعدم المبالات لا يقتضي المنع عن مخالفة بدو ذلك ولا ما ياتي  
 في دفعه من ان اخذ الامر من الاعباد وانما هو مجرد مخالفة على المصداق الفقهية وانما لا يلزم  
 من ذلك اعتباره في مخالفة المراد فليحذر بالامر امره فليحذر ان يتردد في مخالفة الفقهين انما  
 تقتضي تضمنها الامر من المخالف لعم اعني صرفا لنفسه من الاشكال فيتم المنع اذ كل مخالفة  
 تضمن الامر من هذا المنع ثم لا ثم ان القسوة والعذاب لا يترتبان على ترك المنع بل يجوز ان  
 يكون ترك المنع مكره وهذا يترتب عليه فتنه عذاب ديني فيكون الامر بالحد  
 امران مباينان قبل ظاهرا العذاب في مثل المقام هو العذاب في الاخر ولو سلم فتدبر بالامر  
 محضه لئلا يثبت بمر ان الامر للوجوب قلنا سلكا لكن في مخالفة الامر بعد باصالة العذاب فقلت  
 بل ياخذ الامر بمر منه من صاياه القسوة وهي ما يجوز ان يترتب على فعل المكروه لا سيما اذا اردت  
 بها الا بئلا ببعض التكاليف الشائعة ان من عذاب الاخرة والامها يترتب على بعض المكروهات

او يتقدم من مخالفة امره







لقد طلب الفصل من المتك فان اصد عن الشارع ولا على وجوب الفعل الربى له العتاب  
على انما لم يمتنع الشارع ثم يدعى الجواب فيجب الوجوب بالشرع لا بغيره ولا على ما في قوله الا ان  
واجب في المقام بان الفعل المذكور غير ثابت على اهل اللذة بل صرح بغيره بخلافه ولا ينبغي ما فيه  
اذا لم يمتنع وضع الامر بالنسبة الى العالي وغيره مما يوجب هذا القول بل ان  
اهل اللذة اذا ادعوا بالامر في الحال لفظها لا يصح فعل ونظيره صادرة من العالي وغيره اذ ليس في  
اللعوبين الايمان لما ذكره في ما قبلهم من ان يكون الفعل على ما يشاء كما في قوله بين الوجوب  
الندب باسما لما في كل منهما من الاصل في الاستعمال الحقيقي على كون حقيقة في الوجوب نطق  
عرفا الشارع محل الصواب والناهي او امر الكتاب بالشرع عليه من غير تكرير ثم ادعى اجماع الامامية  
على ذلك وجعل زعمهم في المقام في تعيين المعنى اللغوي فقط و اما من الاول فيناحقنا  
سابقا من ان الجمان اولي من الاشياء على ان اذ ينشأ في المقام ما يوجب الخروج عن الاصل المذكور  
على تقدير جزمه و اما من الثاني فيناحل ان انا فعل الوجوب لا يقتضيان تكون موضوعا للوجوب  
بخصوصه على ما عرفت فتشكل بعض من ان يرى ان الحكم بوجوب شيء يخرج من حدود الاشياء  
في احاد ثبنا المردفين الامنة نظرا الى شيوع استعماله في الندب حتى صار من الجواز ان لا  
المساري اعتبارا للاحتمال الحقيقي وهذا الاشكال ضعيف لان الجمان لا تكافؤ الحقيقة مجرد الاشياء  
لا سيما اذا كان الاشياء بالقرينة فان الوضع يوجب الحقيقة والقرينة هي الاشياء وشره استعمال  
الامر في الندب في الاحوال الماثورة على تقدير ثبوتها لا جدوى فيه مما ثبتت الاشياء وجب الجواز  
وهو غير واضح لعدم كونهما فعلين جميعا او امر الجمان لثبوت الاشياء لثبوت الواجبات فيضن  
الامر في ثبوتها اختلاف ما وجد في المدعيان سلنا لكن استعمال الامر في الندب بغير قرينة يوجب  
غير ثابت ولو ثبت فساد وجوبه في الفعل في بعض الموارد لا يقتضي بالعدم في كل الاستغناء عنها  
بغيره وادعوا اجماع او نحوها وما يدعى على ان الشريعة المذكورة ليست بحقيقة في ذلك الامر على  
الوجوب انما تنفرد اصحاب الحديث بخلافه على ما في بعض النسخ في خلاف الامر على الوجوب مع كونهم من

اهل السنة

اهل السنة وقد عرفت ان استعمال الندب في الجملة الذي يحكي عن الشبهة على انما قيل  
ان كانت الشريعة المذكورة عند هذا القائل بحيث يصح ان تكون قرينة صادرة من الامامية الى  
الندب بغير اعتبار ان يثبت على الندب ولا وجه له كما اذا احتال الاحتمال الاحتمال لا يثبت على  
محل على الاحتمال لان لفظ لا يثبت على من معناه الحقيقي ما لم يثبت بغيره معناه الاحتمال ولا وجه له  
بغيره كما في ما ثبت بغيره لانه في الندب بوجوب الندب وعلل الوفاق بالحقيقة والوجوب المنع من  
الاشياء المودى الى ذلك كما تقدم وما ذكرناه من عدم قبح الشبهة المذكورة في  
ظاهر الامر في الوجوب ان التحقيق قد بلغ في الاشياء الى حيث قيل فيه ما من عام الا وقد  
وسع ذلك لا يثبت في القائل المذكور ولا غيره من المحققين في ذلك الشرح العموم عند عدم  
الخصص فانما انجز الاشياء لا يثبت في الندب على الجمان ولا موجب بل كاف في الحقيقة  
ما لم يكن بحيث يبعد عليه طابع اهل الاستعمال وما قرينه به يظهر ضعف الاشكال على القول  
الذي قرينه في الامر ايضا فمما ذكرناه من الطلب والالزام بوقوع الامر  
الطلب عند التحقيق نفس ان هذه الفعل من الغير بالالزام نوع منه هذا هو المعروف في بعض  
وهذه الاشياء الى ان يغيرها لا رادها وقد يفارقتها واما الساعد في بعض المناظر على  
الاول وخالف في الثاني لست ان الضميمة فاضمة بعد الفرق في محصل القضية  
قولنا ان يد منك كذا وبين قولنا اطلب منك كذا او اصل كذا والمنافع في ذلك مكافئة بل ينفذ  
الامر وانما قلنا في محصل القضية لان اردنا طلب يدك لان على مفهوم الالزام كذا الكثرة الملاحظة  
على الاستقلال وصيغة الامر انما تدل على ذلك بل علينا ان نلاحظ لخط حال المادة كما  
هو الثاني في ذلك لان الاعمال على ما عدا ما فيها الحديثة كالزمان والنسبة لكن ذلك لا يوجب  
الفرق في محصل القضية اجوب الاشياء بان الامر قد يربطها بغيره في عدم طاعة الامر  
في امره ولا يربط وقوم من المان فانهم يوجبون قولنا ان يد منك الفعل ولا امر به بغيره  
لثبوت امر الكافر بالامان ولم يرد منه لامتناعه في حقهم واما عن الاول اذ الامر في



ليس امره فينبأ بل امره فينبأ ولا اختيار المقسم يتحقق ما يتحقق ان المامور يعلم الحقيقة  
 كما هو معلوم ان الامر يجب ان يكون على عدم اطلاع المامور على حقيقة الحال فلا يتحقق غير ذلك  
 يصح ان يقول ان فعله كذلك يصح ان يقول ان فعله كذلك من غير فرق هذا والتحقق ان لا  
 هناك امر حقيقي واطلاع المامور على غير الامر لا اثر له فيه ان مدلول الامر ارادة ايقاع  
 اي ارادة ينشأ بها الامر فيحدث شي او مرجعها الى ارادة وقوع الفعل من المكلف وهي انما ارادة  
 وقوعه من غير فرق ان الظرف متعلق في الاول بالارادة وفي الثاني بالوقوع وجواز انفكاك  
 احد الطرفين الاخرى واختلاف صلتهما امر معلوم بالوجود ان كانا كثيرا ما يربطان في القول  
 من شخص لا يربطان في الحال في العكس ثم فان في نوع غرض وخفاء والثاني ان التبع  
 الارادة دليل على ان المادى في الثاني كما هو الظاهر ومنه على ما صنفناه اتفاقا ومن الثالث  
 ان المتبع باختيار المكلف ما يصح ارادته من غير التكليف مع بقائه اختياره فيه كما لو اوجب له اختيارا  
 وانما المتجهل ارادته ما اشنع او جيبه من او ما خرج عن الاختيار ويمكن تقريره بالدليل بوجوه  
 وهو انه تعالى لم يرد ايمان الكافر والامن لا مناعا لاختلاف ارادته من مقتضاها قال الله تعالى  
 ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا ومع ذلك فقد امره بالامان فتكون الامر غير  
 الارادة والحوادث ان الارادة على صحتها ارادة تكون بغير ارادة تكليفه وما يمنع تخلفه  
 عن مقتضاه انما هو ارادة تعالى بالحق الاول وهو المراد بالمشية في الاثر دون الثاني  
 تحقير ذلك ان الارادة التكوينية واجبة الى ايجاد الشيء او ايجاد اسبابه الموجبة لوجوده  
 واسطر اختيار العبد واداة تعالى بهذا المعنى ما يمنع تخلفه عن ارادة ولو بواسطه اختيار  
 العبد والارادة التكوينية واجبة الى الرضا بالفعل ومجوب بغيره كما انشاء الله تعالى بقوله وان  
 تشكروا يرضكم واداة تعالى بهذا المعنى في تخلفها عن المادى ما يمنع بذلك في بحث  
 الفاعل والحسن انتم والحب ان من خالفهم في اثنان الملائكة ومنهم في ثلثي الاثني عشر على الاطلاق  
 بالحق الاول وهي كما ترى لو ثبت له على في الملائكة ايضا ثم ان الاشاعرة نفوا كون مدلول

الامر في

الامر

الامر فينبأ الارادة ولم يبق الا ما مضى فارد صحتهم بلزوم وضع الظاهر باذا المضمر وديما  
 نضره بعض من وانضم بان من المجل وهو غير واضح ثم اعلم ان الفرق بين الوجوب والاحتياط  
 واللزوم والالزام اعتبارا في فان الصادق من الامر امر واحد ان يفسر اليه باعتبار صدق  
 عنه كان ايجابا والامان ان يفسر الى الفعل باعتبار قيامه كان وجوبا ولو فاما مقتضا  
 فانما اعتبار الاعتبار وليس في قوله لا وجبه فوجب ذلك ليعلم المغايرة التي ينبغي ان يوجه  
 الشيء باعتبار على نفسه باعتبار ان وجبه الى اثره بل جعل الاعتبار على الاخر لا يتألف ذلك  
 كون الاحتياط من مقتضى الفعل والوجوب من مقتضى الانفعال وكون المتعلقان متباينين لا  
 لا يربطان الفعل مع الانفعال كيف في الاول قائم بالفعل الفاعل الموجب والثاني قائم بالفعل  
 الفاعل الواجب وتعاين الموضوعين قاض فيهما لوصفين وانما يربطان بالوجود والعدم انما  
 منه الاعتبار ان مقتضا الى غيره وكذلك الحال في الاجاد والوجود والمذاخير والاثار ولهذا  
 قد يعدم الاعتبار الاول فيفي الاضمار الثاني كما في كثير من الاثار انما اعدا في التباين  
 صنفه الامر كما تشق عن مدلولها باعتبار ذلك ليعلم على حد كشف ما من المركبات عن  
 ومقتضى لثبوتها الخفية في الخارج باعتبار ذلك ليعلم على نظر الى امتناع التكليف بدونه  
 والاهتمام وهما متغايران بحسب الزمان والاحتياط لا يثبت في الدلالة لا يثبت في المدلول  
 وهو فلا يثبت في المدلول عليها بل يثبت بها في الخارج وقوله في الخارج بدوها في  
 الدور والتحقيق في دفعه ان في مدلول الامر ارادة والقيام على فعله بالتكليف على غير  
 ان العلم من شرائط التكليف في حصول العلم ولو بعد مضي زمن من شرائط الخطاب تعالى الام  
 على حلسا من شرائط العلم فينبأ في الدلالة لا يثبت في المدلول وجوده لا يثبت في  
 على وجود الدلالة وانما يثبت في فعله في خلو التكليف على العلم بها وهذا وما فرغنا من الصنف  
 كما تكشف عن مدلول الامر في حقيقة ذلك يجوز ان يكشف عنها كالايجاع والمقتضى ان  
 الامر المتكلم لا يصحح ان كما ينشأ في بعض الادعاء حيث نعم ان موضع كانشاء الطلب







في الجملة واما صحة السلب فيجب ان نعبر بالكل الذي فنكون علامته كونه عارضا فيه من حيث  
الخصو صه وان نعبر بالكل المتعارف بالصفة الامم فنكون علامته كونه عارضا مطلقا واما ان  
اعترض بالكل القابل للكل الذي فلا يصح علامته لانه لا انسان يصح سلبه من الحيوان  
الناظر بهذا الشكل وليس عارضا قطعاً . ان هذه العلامة تدور في كاشما للملك الذي  
اما في الجواز فلان العلم يتوقف على صحة سلب جميع المعاني الحقيقية عنه لان سلب البعض غير  
مفيد لجواز الاشتغال بالعلم بصحة سلب الجميع يتوقف على العلم بان المعنى المجو ث عنه ليس منها  
والا يحصل العلم بصحة سلب الجميع والفاضل المتعارف على التوقف هنا فهو لا يخفى ان الاشتغال  
فانه يصح سلب بعض معاني الاشياء عن بعض ولا بد من علم ان التعليق المذكور كان متعلقا له  
بهذه المقدرة بل بالمقدرة الاولى فالاصواب ذكره عند ما كنا قلنا ثم ذلك يتوقف على  
العلم بكونه عارضا فيه والاعجاز ان يكون ايضا من المعاني الحقيقية فلا يحصل العلم بانه ليس منها  
فلو توقف العلم بكونه عارضا لكان العلم بصحة السلب لزم الدور وهذا التقدير فالصدق  
لكن لا يخفى ما فيه بل لو جاز ان يبرر فكل المراد بصحة السلب لزم الدور وعلى هذا التقدير  
فالصدق ومعه لكن لا يخفى ما فيه بل لو جاز ان يبرر فكل المراد بصحة السلب لزم الدور وعلى هذا التقدير  
الجميع يتوقف على امرها العلم بجميع المعاني الحقيقية والعلم بان المعنى المجو ث عنه ليس منها اما  
توقف على الاول فخطا واملا على الثاني فلا بد ان ذلك يمكن الحكم بصحة السلب لانه ان يكون  
ذلك المعنى منها فليزم سلبه عن نفسه والعلم بخروج جميع المعاني الحقيقية هو العلم  
بكونه معنى مجازيا اذ كان في هذه العلامة استعمال ذلك لان الكلام في الاستعمال الصحيح  
الى الوضع فلو توقف الجواز على صحة السلب لزم الدور وانقول يتوقف العلم بخروج ذلك المعنى  
عن المعاني الحقيقية على العلم بصحة السلب فيكون في مرتبة العلم بالاعجاز يتوقف على ما يتوقف عليه  
فلو توقف العلم بصحة السلب عليه لزم الدور فالصدق على هذا التقدير ان ذلك لا ينافي في ذلك  
بين الامر المستعمل وبين العلامة وفي الثاني فنفس العلامة واما في الحقيقة فلان العلم يتوقف

على العلم

على العلم حقيقة فهو دور وظاهر دورها الفاضل المتعارف ان الدور فيه من العلم بان  
الانسان مثلا حقيقة في البليد يتوقف على العلم بصحة سلب المعاني الحقيقية للانسان عنه  
والعلم بهذا يتوقف على العلم بصحة حقيقة الانسان بخروج سلبه من البليد الكامل في الانسان  
والعلم بهذا يتوقف على العلم بان الانسان حقيقة في البليد وذلك ان عدم صحة السلب على تقدير  
ان يكون السلب حجة لا يثبت به الا الحقيقة في الجملة وليس كقولنا ان ذلك هذا الكلام انما يكون  
في الجواز ايضا بالسلب الخريف ويجعلوه علامة للجواز في الجملة وهذا يحصل كما انه اقول لا يخفى ان  
الفرق من هذه العلامة انما هو استعمال حال اللفظ بالنظر الى المعنى المقصود ومن كره حقيقة  
يقوى في الاشياء وغيره لانه لا يعمل في المعنى المقصود ولا حقيقة يتحقق فيه هذا العلامة  
بمجرد مضاء . لتعريف ولا يذهب في ان العلم بان الانسان مثلا حقيقة في البليد في المعنى الذي  
لا يطلق بل اعتبارا وعلى البليد انما يتوقف على العلم بصحة سلب احد معانيه الحقيقية عنه اذا  
كان له حقيقة متعددة فاعلم انه حقيقة في بليد اذ ذلك المعنى لا عدم صحة سلب الجميع ضروره  
ان بعض معاني الاشياء ما يصح سلبه عن بعض وهذا بخلاف الجواز لان العلم يتوقف على العلم  
بصحة سلب الجميع او مجرد سلب البعض لا يقتضي ان يكون عارضا لكان لا يقتضي ان يكون حقيقة واما  
اذا صح سلب الجميع لزم ان يكون عارضا لكان فظا ط الكلام في الاستعمال الصحيح نعم لو اخذ صحة  
السلب الجواز باعتبار المعنى الحقيقي الذي امتثل اللفظ باعتباره وفي المعنى المقصود او هو ذلك فبرر  
جميع المعاني بصحة السلب بالنسبة الى جميع المعاني الحقيقية بل كان اخذها بالنسبة الى المعنى المعبر  
معيان ذلك لكن العلم لما عبروا علامته الحقيقية في اللفظ الجرح ومن الاعتبارات المذكورة فاست  
يعبروا علامته الجواز ايضا في اللفظ الجرح ومن الاعتبارات المذكورة فاست  
في الجواز الى اعتبار صحة السلب بالنسبة الى جميع المعاني الحقيقية مع ان اللفظ في الكلام على المعنى  
ان كان ما خوذ بحسب معنى اخر غير المعنى الحقيقي لم يحصل العلامة فالعلم بجازية ذلك المعنى  
حاصل من حيث اعتبار العلامة فلا يتوقف على اعتبار العلامة ثم اقول نعم الدور على الوجه الذي ذكره



بظاهره مني على ان يكون التعريف من العلامة معرفة حال اللفظ الذي لا يقع مستعمل في الحقيقة <sup>عينة</sup>  
الاحتمالية فحينئذ هو مورد لها باللفظ الذي يخصه من الحقيقة في معنى واحد كلفظ في هذا المعنى فانه  
الجدوى والمخالفة لصريح كلامه في مدعى بان الدور فيه ايضا هو ان العلم يكونا الانسان  
حقيقته في البليد لا غير مثال اي في الحقيقة الذي يطلق باعتبارها على البليد يتوقف على العلم بعدم  
حقيقته للانسان بوجه سلبه والجازان يكون مجازا فيه باعتبار بعض معانيه وهو يتوقف على العلم  
بكونه حقيقته في كونه ما العلم به من سلب المعاني الحقيقة للانسان عن البليد ففي رتبة العلم  
بعدم معنى حقيقته بوجه سلبه عن البليد بل هو غير مستلزم لفهمه في التفصيل والاجمال فلا  
يقتل للترتيب والتوقف بينهما هذا وان اذ ان المعبر في العلامة ان لا يكون اللفظ كالانسان  
باعتبار احد معانيه اذا كانت له معاني متعددة ومورد كالكامل في الانسان فهو بحيث يجمع سلبه  
المعنى المحرر عن كونه الحيوان الناطق لكونه حقيقته في رتبة حيث المحصور فيه من عدم استلزامه  
اعتبار الدور كلفظه في ان اعتبار السلب بالحمل الذاتي لم يتم قطعا ضرورة ان كل وجود من  
الخصوصيات ما يجمع سلبه من المعنى المحرر عن الحمل الذاتي اذا كان اللفظ حقيقته في خصوصية  
ان اعتبره بالحمل على المعنى ليجر لام لم يثبت به كون اللفظ حقيقته في خصوصية ضرورة ان لا يجمع  
سلب الانسان بهذا الحمل من الناطق والضا حاك متلذذ ان ليس حقيقته في خصوصية ضرورة ان لا يجمع  
عن الاشكال بوجه ' ان المارد بوجه السلب بهما ان يكون اطلاق اللفظ عليه باعتبار  
يجمع سلبه عن كونه ما يجمع مثالا اذا اطلق لفظا على البليد فانما هو باعتبار معنى يجمع سلبه عن كونه  
الناطق اذا اطلق الانسان عليه فانما هو باعتبار معنى لا يجمع سلبه عن كونه الحيوان الناطق وهذا  
حاصل ما ذكره بعض المتأخرين ويقتضي فيه نظر لانه ان اراد بالمعنى الذي اعتبره سلبه في  
باعتباره خصوصية المعنى الحقيقي او الغير الناطق على كتاب فحينئذ ان العلامة تخص بامتناع حال اللفظ  
على غير المعنى الموضوع له كما انما عليه في ضرورة ان الانسان انما يطلق على الحيوان الناطق وهو  
نفس المعنى البليد لا باعتبار معنى اخر لو تعسف في التعميم لغيره في اشكال الدور فيه كما ان البليد في معانيه

علامه

على حاله وضرورة التزام هذا الاختصاص من غير تناسب للمفاهيم ان هذا لا يستقيم باعتبار اعتبار البليد  
بالحمل الذاتي كما مر في دفع الاشكال الاول ضرورة ان اللفظ باعتبار معناه الحقيقي بما يجمع سلبه  
عن جميع موارد ما يخصه ولما ذكرنا لفظه بهذا الحمل على ان العلم بوجه السلب بهما في معنى العلم  
بخروجه المورد من المعنى الموضوع له معدوم وهو في رتبة العلم يكون استعماله في مجازا في حقيقته  
او تفسيره على ما مر في اشكال الدور بحال وان اراد به المعنى العام ان معنى علامته الحقيقة في اكثر  
اشياء المجاز مثلا اذا اطلق الكاتب بمعنى الانسان على زيد لم يرد له حيث المحصور فيه صدق عليه ان قد  
اطلق عليه باعتبار معنى لا يجمع سلبه عن كونه الحيوان الناطق فانه ليس حقيقته في كونه الناطق  
بقوله باعتبار معنى مجرد ملاحظه ولا يرب في استعمال اللفظ في معناه المجازي فيكون على ذلك  
معناه الحقيقي باعتبار لفظه في قولوا اجابا لا يستقيم لحيوانا يصدق في المثال المذكور انما يطلق  
الكاتب بمعنى الانسان على زيد باعتبار معنى يجمع سلبه عن كونه حيوانا وهو ان الكاتب في رتبة ان  
الكاتب ليس نفس مفهوم الانسان لانه في قولنا غير الامر ان يصدق عليه علامته المجازا باعتبار المذكور  
كما يصدق عليه علامته الحقيقة باعتبار الذي ذكرناه وليس هنا انما يجمع باعتبار الاول في  
الحدود بحال وان الاشكال المذكور انما يفتش فيما لو اطلق لفظا على معنى لم يعلم ان حقيقته فيه  
او مجازا وما اذا علم معناه الحقيقي والمجازي وشك في المراد فحينئذ في المعنى الحقيقي عن مورد استعماله  
تدل على ان ما المعنى المجازي كما اذا اطلق اللفظ البليد عليه فانما اذا كان مورد استعماله في مقام  
بحث يجمع ان يثبت الحمل هو البليد حقيقته كان المراد به معناه المجازي في رتبة خوجه عن عمل  
البحث لان الكلام في معنى المعنى الحقيقي والمجازي لا في تعيين المراد من هذا اللفظ وانما العلم ان  
هذا الجواب على ما نقلناه مطابقا لنقلنا لعضد الفقيه ان في ذلك على دفع اشكال الدور  
عن علامته المجاز من غير تعرض ليدفع عن علامته الحقيقة والحقق المشهور بوجه بعد هو بانه في علامته  
الحقيقة معلل بان اللفظ الموضوع للعلم اذا استعمل في الخاص كان مجازا مع امتناع سلبه المعنى  
عن المورد واهو من عليه المدعى الشرازي بان ذلك انما يقتضي عدم اطوار الجواب المذكور ولا



عدم دفع الاشكال المذكور وعلوه بطلان عدم اطلاق الجواب المذكور ولا يقتضي القائل ان لا يمكن  
 اجراءه في غير الوجود المذكور ولا بد عليه ما قبل من ان مقصود المحقق الشريف ان الجواب المذكور  
 ان اخرج الدلالة لا انه لا جدوى فيه لوجوده لا بد له من كونه عليه نعم يرد عليه ان ليس للعلم ان  
 فاعلم يمكن اطلاقه في موارد هاتجته بعد ما اذا اخصنا من التخصيص باستعمال العام في الجملة  
 فانه لو فرض وجود جمادى بلبيل في الدلالة فيلحق بجواز الدلالة بلبيل كان الاستعمال  
 مجازا قطعاً مع ان المعنى الحقيقي لا يجمع سلبين من عدم الاستعمال لاحتمال المقام الى غير ذلك هذا  
 واوردنا الفاضل العاصم على الجواب المذكور بما تركنا به من سلب المعنى الحقيقي عن موهبة الاستعمال  
 علامه كاداه المعنى المجازي كذلك يصح سلب المعنى المجازي عن موهبة الاستعمال علامه كاداه  
 المعنى الحقيقي فلا يختص بالعلم المذكور بل يجوز ان يرد على هذا الوجه سواء كان المعنى الحقيقي  
 المجازي بقرينة تعدد فاقى حقيقة منها لا بوجوبه في رادده بعض معاني اللفظ فلا يرجع في رادده  
 المعنى الحقيقي واجاب بان الجواب المذكور قد عجز في جوابه ودان الاحتمال بين معنى حقيقي ومعنى  
 مجازي معني ففرض التعدد خارج عن مقرر وضعه ان لنا ان نجعل العلامة على تقدير تعليم المخرج  
 سلب جميع المعاني المجازية في بطلان الاشكال لان سلب الجميع بوجوبه في رادده المعنى الحقيقي ان كان  
 عندهما هذا يحصل كذا بعد الشك في التوضيح في نظرنا لان العلامة المخرجة من هذا المقام انما  
 هي سلب المعنى في نفس الامر وعدم سلب المعنى كما ذكره العاصم في سلب المعنى الحقيقي في عدم  
 سلب المعنى كما ذكره العاصم او سلب المعنى الحقيقي وعدم سلب المعنى كما اختار الموردين المذكورين  
 في تحرير العنوان ولا ريب ان المعنى المجازي ليس معنى نفس اللفظ ولا حقيقة حقيقي اجتهدي  
 سلب المعنى المجازي لانه لا يمكن ان يكون المعنى المجازي في دفع الوجود على العلمين المخرجين عند  
 كافي احداث علامه اخرى وهذا واضح نعم ما يمكن ان يقال في الجيب هو ان القوم لو اعتبروا سلب  
 سلب المعنى الحقيقي علامه كاداه المعنى المجازي في ذات كونه المعنى المجازي بالكان عليها ان يعتبروا سلب  
 سلب المعنى المجازي علامه كاداه المعنى الحقيقي ايضا فلزم ان لا يما بين في العرض لولا ريب ان التمام

ذلك

ذلك معني بالنسبة الى ما يلزمهم من اشكال الدلالة في العلم المذكور وعلى ما ذكره المحقق  
 الشريف ان العام انما يكون مجازا في الخاص اذا استعمل في حيث الخصوص منه ولا ريب في سلب  
 معناه الحقيقي من حيث وفيه ايضا نظر لان ان سلب السلب بالكل المتعارف كما هو الظاهر في  
 السلب فلا ريب ان العام لا يصح سلبه في الخاص لهذا الجمل كما ان حيث غنى العام في  
 ضمنه ولا من حيث الخصوص منه فمؤداه ان الجوان لا يصح سلبه عن الناطق الذي يقابره بالعام  
 فضلا عن سلب كون معنى حقيقيا للفظ في اشكال الدور بما لم وان سلب الجمل السلب  
 بالجمل الذي يقع من انما لا يكون اطلاقا في غير ارض على المعنى الشريف لان الجواب سلبا بالنسبة  
 الى مقام الخطاب دون المستعمل فيه اذ الفرض قصد تعيينه بالعلامه والوجه المذكور انما  
 يبعد في الثاني دون الاول وانما ان المراد سلب ما انهم من اللفظ المجرد عن القرينة  
 وفيه انما اعلم المعنى المستفاد من اللفظ المجرد كفي ان يقر حقيقة فيه ومجاز في غيره كما مر في  
 العلم المذكور ولا حاجة الى اعتبار السلب المذكور سيما ان معرفتنا بانهم من اللفظ المجرد  
 عن القرينة مؤلف على معرفة الوضع فاقوى معرفتنا الوضع عليه دور ويمكن فهم الجواب المذكور  
 بوجوب رجوع الى التخصيص في الجواب كما لا يخفى وما يجري في الجان فقط وهو معترف  
 على العلم بجملة سلب جميع معانيه الحقيقية في بطلان الاشكال المذكور بل يكفي سلب معانيه الحقيقية  
 عنه لان ان لم يكن مجازا في المعنى المسلوب عنه كان حقيقة لان المخرجة من استعماله في اللفظ  
 وهو خلاف الاصل وبطلان الاشكال المذكور في خلافة وظاهرهم لانفاق عليها ثانيا ان الاصل  
 المذكور وانما يجري حيث يكون بين المعنيين علامه من غير اذ بدو بها المعنيين من ثبوت وضع اخر  
 وح لا يمكن فهمه عن استعماله في الاصل مع ان العلم المذكور لا يختص به وثالثا ان الاصل قد  
 يختلف من موهبه لبيان دليل عليه بطلان العلم المذكور فانما يكون في خلافها من موهبه كما مر في اللفظ  
 جزا منها وما عدا الفاضل من ان المراد بعلامه المجاز سلب المعنى الحقيقي في الجملة وح  
 فان اتحاد المعنى الحقيقي كان مجازا مع ان تعدد كان مجازا بالنسبة الى الحقيقة المسلوقة وكذلك



المراد بعد العلم بالحقبة بعد محض سلب المعنى الحقيقي في الجملة وهو علم لا يكون ما لا يصح السلب عنه  
 معنى جوهريا بالنسبة الى ذلك المعنى لا يجوز سلب عنه وان احتمل ان يكون مجازا بالنسبة الى معناه  
 لا يتوهم ان يكون العلم بكون اللفظ حقيقيا في المعنى على العلم بكونه حقيقيا في ذاته حتى يلزم الدور  
 حاصل كماله بعد التفتيح وهو ما قد استدلنا في الجواز فلان مجرد سلب بعض المعاني الحقيقية عنه  
 لا يلزم ان يكون مجازا بالنسبة اليه ولو كانا قايما بل يتوقف على وجود العلم انما يشهد سلب المعنى  
 بجواز السلب عن المعنى ان لا يقتضي ان يكون المعنى بعض الذي يحل ان لا يعدم العلامة المعجزة والحقبة  
 تفعل لهذا الاشكال فادود على جبر واجاب عنه باننا لو اردنا ان يكون مجازا عنها بالفعل  
 واما اذا كان المراد كون مجازا بالنسبة اليها لم يستعمل فيه فلا يرد ذلك وهو كاف فيما اردنا وهذا  
 لفظ قول لا يخفى ان قوله لا يستعمل فيها بغير السؤال اذا اراد به الاستعمال في الجملة  
 كما هو الظاهر بان يكون هناك عملا في محضه فيكون محضه كماله بعد التفتيح ان محض سلب اللفظ بآثار  
 احد معانيه عن مود الاستعمال فلا يخرجنا من غير مقتضى وجود العلامة اذ وقع الاستعمال  
 بجبرها وبغيرها لا يخفى لان العلامة لا تكون استعمالا في مجازا فانها لا تستعمل في مجزول  
 اذ لم يعمل العلم بالعلامة في العلم بالاشياء وان فرضنا ان العلامة تعين احد المعنيين والافعال  
 الاجمالي كالمحتاج الى اعمال العلامة لا يتوهم اذا صح سلب اللفظ باعتبار معناه الحقيقي عن مود  
 الاستعمال كان ذلك لا يكون مجازا في الجملة ولو كانا قايما لا حاجة الى اعتبار محض استعماله  
 فيه باعتبار ما ولا الى اعتبار ان يكون هناك عملا في الجملة لا يخرجنا اما ان يكون مشترك بينهما امكان  
 كان الثاني كان مجازا في غير مود وان كان الاول فلا ان يبين ان يكون مجازا في ان اول اللفظ بالمعنى  
 حال جبره مشترك في مجموعا او مشترك وان لم يتوهم لعدم العلم ان يكون ذلك لا يتوهم ان لا يتوهم  
 مقاصد العقلاء بالاستعمال خاله بعد ان يستعمل كما لا يخفى فيحتاج الى ان يكون في جملة ما يجرى  
 واما في الحقيقة فلا يتوهم ان ياد بالحقيقة في التوهم فوقف على محض السلب على انها ما جعل محض  
 السلب على انما لا يتوهم الدور ظاهر وان ياد غيرهما فافظ ان لا يتوهم هناك ان العلم ببعض معاني

المشرك

المشرك لا اثر له في العلم ببعض امور بل انزل كلامه على اذنه الكلي اذا اطلق على الفرد كالانسان  
 بمعنى محض ان التاطن على البليد بعد محض سلب عن البليد يتوقف على العلم بان حقيقة ذلك الحيوان  
 التاطن لا يتوقف العلم على العلم بعد محض سلب عن البليد لتوحيده ان اطلاق اللفظ على الفرد  
 وان كان باعتبار الخصوصية فانه قطعنا ان كان باعتبار الكلي المحقق في حقيقة ذلك في الحقيقة  
 اطلاق اللفظ على مضافا الى ان الانسان الذي اطلق على البليد بهذا الاعتبار ليس الا محض  
 التاطن في علم ما التوهم ان يتوقف على العلم بان حقيقة ذلك الحيوان التاطن يتوهم الدور والافعال  
 ان يردح ان المقصود من هذه العلامة استعمال حال الفرد باعتبار وجود الكلي في حقيقة مود  
 فخرج الى الجواب الثاني وقد علم عنه واما امكن الفرق بان المقصود بالعلامة على الجواب الثاني  
 استعمال حال الفرد فقط وعلى هذا الجواب استعمال ما هو مود من ذلك فدخل في مثل المثال  
 ان اطلق على الانسان لكن يتوهم الاشكال لا يثبت فيه ما ذكره هذا المعاصر ايضا  
 وهو ان المقصود بهذه العلامة استعمال الحكم في الافراد المشكوك كالمعلم باننا في الحقيقة  
 ومعجزا بواشككتنا في بعض الافراد انما يتوهم تحت الاخر اول اما الثاني فيخرجنا الى الثالث  
 المذكور اول وفيه خرج عن محل البحث فان الكلام في العلامة لا يعرف بها المعنى الحقيقي و  
 المجازي لا يمايل به الحقيقة المعنى الحقيقي في معنى الفرد وعلم على ما يتوهم ظاهر باننا في الحقيقة  
 من ذلك استعمال حال استعمال الفرد فلا يخرج عن محل البحث لكن خرج عليه مع عدم ملائمة  
 لظاهر المقام اذ علم ان مود يرفع الاشكال تمامه مضافا الى ان العلامة لما في واقع الاشكال السابق  
 من اعتبار السلب بالكل الثاني ان اشكال الدور لا يرفع على ظاهره ايضا لان العلم بمحض السلب  
 اذ علم هاتين الفرق المشكوك فيهما يتوقف على العلم بخروج من الحقيقة المعنى او بدونه فيكون يتوقف  
 العلم على العلم بمحض السلب اذ علم ما كان دورا على اننا لم نخرج او بعد من كماله على  
 ولم يخرج الى اعتبار محض السلب اذ علم ما كان دورا على اننا لم نخرج او بعد من كماله على  
 انما هو محض العلم التفتيح والمجاز وهو لا يتوقف على العلم بالوضع وعلم من فضلنا من ترفعه







على وجه الحقيقة وكان هذا هو السر في عدم اعتبار المنقذ من اياها على الحقيقة وان  
عدم الاطراد على من الجان ثم اقول والاظهر عندي ان يفسر الاطراد بان يكون المعنى الذي  
صح باعتبار استعمال اللفظ على الحقيقة او غير تارة بل في موارد المعلو من حيث الفكر  
المشترك بحيث يصح ان يفسر كذلك في موارد المشكوك فيه يعلم من ذلك ان اللفظ  
موضوع للفكر المشترك بين تلك الموارد وان المعنى الذي صح استعمال اللفظ باعتبار  
مختلف في الجميع كما لو قلنا مدلول اللفظ الماء الحقيقي اجمالا وترد في تفصيله وتعيينه  
بين ان يكون موضوعا للفكر المشترك بين المياه العذبة او الام من ذلك ان  
الفكر المشترك بينها وبين المياه المذكورة فيجعله اطلاقا على المياه المذكورة من غير ان يدل  
باعتباره في ذلك المعنى ليعلم انه حقيقة في الام فان قيل فالعلاشع وهو ان كان حقا اطلاقا  
لفظ الماء مثلا من غير تارة بل على الماء المذكور على العلم بان موضوع الفكر المشترك بينهما  
وبين الماء الصافي فلو لو فصل العلم بذلك على العلم بكون حقيقة في الام المدونة قلنا لا يفتقر  
العلم بكونه متعلقا بالماء المذكور من غير تارة بل على العلم بكونه موضوعا للفكر المشترك  
تفصيلا بل يكفي العلم براجع الاول او براجع الوجدان على ما مر ابيان فلا بد وما اجد  
الاطراد فقد ذكره جماعة علماء المنهج وشيوخنا في مسائل الفقه فان لم يصح استعمال اللفظ  
في اطلاقها على الاول وليس كل الحقيقة هذه العلاقة مع استعمال اللفظ انما هو  
البناء على الجرم نحوها واخرى على طرد بلفظ الام فانما لا يطلو على غيره ثم والشيء القابل  
فانما لا يطلو ان عليه ثم ما القاروة فانها لا تطلو على غير ارجاء من عدم الاطراد حتى لو  
صدق في هذه الصفات هناك مع حصول مباديها ولا يحتاج واجب وجهي ان عدم  
الاطراد انما يعبر ان كان من غير مانع لغز او شرعا وقد منع الشارع من الاولين والآخرين  
الثالث فلا بدح بنا وادور عليه باستلزام الدوح لان عدم الاطراد لا يعلم الا بسببه  
لان يمكن غير محسوس بانه لا يحسب اثاره وصفا له وقد نفي في عمله ان كل ممكن يكون كذلك

لا يعلم

لا يعلم الا بسببه والسبب ليس وجود المانع او النقيض بل عدم المنقذ من اياها  
بوقوف العلم بعدم الاطراد على العلم بعدم الوضع فلو توقف العلم بعدم الوضع عليه كان دورا  
ولما ان يمنع بعض تقدمه ان الرحمن معناه المانع في الوجود فانها تخص به ثم ما القار  
العلم الذي من شأنه ان يجعل الشيء الذي من شأنه ان يجعل الشيء ان يطلو عليه ثم  
والقاروة منقولة عن معناه الاصيل الى ان يجعل الشيء لشيء فيها الشيء فلا يطلو على غيرها  
والوجه في ذلك ان هذه الالفاظ لما كان بين ان تكون موضوعا للمعاني المطلقة والمعادني  
المحددة فعدم اطلاقها على بعض معانيها المطلقة دليل على انها موضوعات للمعاني المطلقة  
هذا ما اصل ما ذكره في المقام والحق ان الجان ايضا بطريقه شيئا قد علم انه مقبوض وفي المبدأ  
المعبر لا ده لفظ احد مما لاخر في مصطلح القاطب فان هذا هو المقام في سبيل الجان  
المدار في الاستعمال واما العلاقات التي ذكرها في هذا العلم على الملا فها لا يفتقر قطعها من غير  
القول بعدم الاطراد باعتبارها غير فادح فلفظ العلم بالامور واساس الاستفاد وهو  
تصريح كثير من الجزيئات لاثبات حكم كلها كحكمها كحكمها فعل بانه يجب على قول وكحكمها  
على كل فعل بان حقه لوقع وعلى كل مغول بان حقه لتصب الى غير ذلك من القواعد  
في عملها فان تلك القواعد وان لم يسمع كلها ارجلها من العرب لكن ما بغاه من محاسن نظام  
في الموارد التي تصحها اعمامها وجب لقطع او الظن بناسيس الوضع تلك القواعد و  
اذا هو ليعلم الحكم المستفاد من عند علماء العرب حكما فاسبا يمكن ارجاع هذا النوع من التوق  
الى علائق الاطراد ويجوز هذا الطريق في ما لا خلاف فيه وهو صحة الاستثناء وعدمها هذه  
العلامات فوجب تميز اللفظ الصالح للعموم وضعه عن غيره كما نقول في الجمع على انه صيد العموم  
عند عدم العهد بنفسه لصحة الاستثناء منرو ان المفرد المحلى لا يبيده ما لم ينضم اليه لاعتبار  
ان يدل على مدلوله لعدم صفة الاستثناء من ذلك لا يفتقر الاستثناء انما يقتضي ان يكون  
المستثنى من متعلقات العموم اما لو نزل على وجه الحقيقة فهو انه ان اللفظ المتعلق بالعموم







شك في كونه ولو نظر في القسمة البعدية لا يخرج من هذا الأصل ولا يخرج منه كماله  
 مفرجه وجمعا وان اخص بالخصوص او لا اشتها وبعدها احد هادونا لا يخرج في الحمل على  
 عرف المتكلم او الخطاب او الوصف جوه هذا ان علم بعلم المتكلم بعرف الخطاب او بعلم  
 بعد علمه على مقتضى عرف المتكلم بلا اشكال كما ان يحمل على عرف الخطاب بعلم المتكلم بعد  
 علمه بعرفه وان كان الثاني فاعلم سبق الشك على الاستعمال او العكس فلا كلام ولا يبع المعنى  
 المنقول منه مع العلم بتأويل الاستعمال كالحالة فانما هو ما لم يقصد خلافا لشيء واحد خارج  
 ومن هنا وقع التناقض في الاقوال التي وردت مستعملة في الشرع مما عارض فيها العرف والفتنة  
 بتقدم القسمة للاصل وقبل بقولهم العرف بعد ذلك الاستعمال وهو قوي ثم للفتنة احوال خسر  
 من جهة القسمة للاصل هو الجواز والاشكال والنقل والتخصيص والاضمار فلا يصادفها الا  
 الدليل فان اقصى الدليل بعضها منها معينا اتبع مقتضاه وان اقصى بعضها منها لا يغيره فمقتضى  
 لغرض الاحوال لا تعارض يقع في مادته واحدة فضلا بين ما بين ما بينهما فاصلا فان داب  
 الامر بين الجواز والاشكال لحد الجواز اكثر من اعادة اقراد واستغناء عن تعدد الوضع <sup>الشرعي</sup>  
 او الوضع الثاني او الثالث على القول بتوقف صحة الجواز عليه فهو امر ثابت لا سبيل الى <sup>الشيء</sup>  
 فلا يبادر من حد وثا الوضع الحمل وقبل يرجح الجواز باستغنائه عن التفتيش والتفتيش والتفتيش  
 والتفتيش بالطبع مع ما بين من التفتيش انواع البديع فبعضها باعديها الاشكال عن الخطا اذ مع  
 عدم التفتيش او خفاها يتوقف على الجواز يحمل على التفتيش فيؤدي الى الخطا في التفتيش ويطراد  
 الاشكال ويحذر الاشكال في صفة المعنيين اذا كان مما يشك في صفة هذا نظر واستغنائه عن  
 التفتيش والعلاقة ليس فيها الخطا هو مع ان المتكلم ايضا قد يكون وفي مقتضى الحال حيث  
 يتعلق القصد بالاجمال ويشير ببعض انواع البديع ولا خفاء في ان هذه الوجوه مع معارضتها  
 بالوجه المنقذ منه لا يصح الاثبات الوضع لان مرجعها الى مجرد الاستحسان واذا دار بين النقل  
 الاشكال يرجح الاشكال لان نقله النقل عن الاشكال بعد مشاكلة كماله في الحاجة الى تعدد الوضع

الثابت وامامه

بالاجتناب

بالاجتناب الى الحمل المعنى الاول مع اصل التعمير وعدم احتياج الاشكال اليه هذا اذا ارد به بالتفصيل  
 المستعمل بالحجج والفتنة كما هو الظاهر لو ارد ما وضع للمعنى الثاني لما شبهه المصنف الاول من غير انما هو  
 او حصوله امكن من حجج الاشكال ايضا بما لا يحد هذه الملاحظة ومنه نظر وجان الاشكال  
 على الاربعين ايضا هذا يقتضي يرج النقل لان الاشكال يقتضي تعدد التفتيش فحمل الفهم دون  
 النقل وهو استحسان السبيل الى اثبات اللغات بمرادها وبين الاضمار والاشكال يرجح الاضمار  
 لان وجوب الاضمار من توافقه مع الاشكال ولو اصررنا للتفسير الى بعض موارد الاستعمال فلا يصح  
 لمعارضته وقد عارض ذلك بان الاشكال اغلب من الاضمار فيرجح عليه وهذا القليل <sup>تصلي</sup>  
 لشيء ما لا يشك في صحة كفاية ما مر واذا دار بين التخصيص والجواز والاضمار يرجح الاضمار لان  
 وجوب الاضمار من توافقه مع الاشكال ولو اصررنا للتفسير الى بعض موارد الاستعمال فلا يصح لمعارضته  
 وقد عارض ذلك بان الاشكال اغلب من الاضمار فيرجح عليه وهذا القليل <sup>تصلي</sup>  
 بحيث تصلح كفاية ما مر واذا دار بين التخصيص والجواز والاضمار يرجح التخصيص اكثر من وجوب  
 بالتفسير الى الجواز لان قلنا بان منه اذا اراد بالجواز هنا ماعدا التخصيص بغيره المقابلة هذا  
 اذا رجع التخصيص والجواز بالنظر الى المقابل ما لا يفتقد متساويا حيث يحذف الجواز فيكون  
 معروفا كالتخصيص والتفتيش فذلك حكم التخصيص بل اولى منه وطنا يرجح عليه حيث يدور <sup>الاشكال</sup>  
 بينهما لان عموم التخصيص وضع في جميع ما عدا محكمي واذا دار بين التخصيص والاشكال يرجح التخصيص  
 لوجانته الجواز والاشكال واذا دار بين الجواز والنقل يرجح الجواز لوجانته على الاشكال  
 الرجح عليه واذا دار بين الجواز والاضمار قبل متساويا لاحتياج كل منهما الى التفتيش ويمكن من حجج <sup>الاشكال</sup>  
 عليه واذا دار بين التخصيص والاضمار فالمرجع للتخصيص لفتنه واعلم ان كلام التخصيص بالجواز  
 والاضمار قد يكون قريبا في نوعه وقد يكون بعيدا فيه فغير ما تقررناه من التفتيش في كل من النوعين  
 او الا انواع بالتفسير الى المماثل وامام القريب من مرجح النوع والبعيد من مرجح فلا يجري فيه  
 اطلاق ما ذكر بل لابد من ملاحظة حيث مع جملة الاخر واعتبار التفتيش فلهذا يرجح بعيد



بعد النوع على بعض الشخص اذا زاد بعد على بعض الآخر وقد يوثق مع الثاني والامر في ان  
مؤكد الى النظر ولا يسهل في الخط وكذا الكلام فيما اذا زاد الامر بين مجازيها وتخصيص  
اذا خما بين في مورد واحد ومورد في يوثق مع الثاني ويرجع مع الاختلاف نعم اذا  
ورمضطبان وقام الدليل على ان الحكم في احدهما بالتخصص خاص فارجح الى انما الشخص  
او الجوز والاضمار فيه وامكن التخصيص بهما في الجوز فالقاصد في مورد على مورد الدليل  
وسبب ان ذلك في بحث الشخص واعلم ان مجتهذا هو الاقفاط موضع وثاق وعليه في التقييم  
والتمام فالخوارات تعد بها وعدتها لا فرق بين الظاهر والمستدل الى نفس اللفظ كالحقيقة او  
الى الغزبان الحائنه والمغالنه ولا بين الاقفاط الملقوظ بها والمكثوره واما ظاهر الكنايه حيث  
يكون المرسوم محملا للفظين او لا لفظا ويكون بعضها اظهر فالجواز ان يقول عليها فيها  
وضع للاناده والاستعاذه لا سيما اذا انقطع طريق النسيب كما في كتب الاخبار والقرائين اذ لو  
اوبد بها ما هو خلاف الظاهر عليه لثالث في لفظه في يوثق بها او يتركها في الجمل وفي  
هذا الباب حديثا يظهر ولا يعلم فان فيه وجوها او يثبتها ان يكون الاول متبنا للفظ  
والثاني للفعول وكذا في حديثه لاني لماس كل خطه فان الظاهر ان الذي يكثر وان احتمل  
بعيد ان يكون الذي يكثر واسم يضم اليه ولا يد السبب بعينه كاساس كل من غرض ان  
واعلم ايضا ان الكتاب قد يطرأ اليها احتمال الاشتراك والتقليل لزيادة والنقصان <sup>سبب</sup> في  
فيصح التمسك في بعضها بالاصل وقد تعارض الاحوال وتعرف وجوه التزج فيهما في القفا  
ولو نظر في انها احتمالا للفظ جازا لتعويل مع ظن الصير على اصل العمل من  
ان الاصل في الاستعمال السبق وان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز وبين هاتين القاعدتين  
بحسب الظاهر نافع لكن كل هذه امور مخصوصه موارد القاعده الاولى ما اعلم المعص  
لكن في وجه المراجع على المعنى الحقيقي عند الجرح من الغزبان لظهوره ودجانه لان معنى الحد  
عليه وهذا كما تراه لاحد فيه وقد حكى الاتفاق فيهما احد منهم ولا فرق في ذلك بين ان يكون السام

علما

علما بالموضوع له ولا يخاطب باللفظ الاول - والى المحل المتعمل فيه وجهل الموضوع له  
والمراد ان يحد منه ويحمل منه ان يكون اللفظ حقيقة فيه وان كان مستعملا في غيره ايضا  
اذا علم يكون مجازا فالاكثر على انه حقيقة في ذلك المعنى ود بما نقل الاتفاق عليه لان  
الاستعمال والمجاورة منه ذلك ولا توافيقا وجعل اللفظ على المعنى الحقيقي عند الجهل  
بالمراد وجب حمل اللفظ على ذلك عند العلم به ايضا اذ لا يعمل للعلم بالمراد وعلمه اثر  
في ذلك ولو يثبت ما قبل من ان الحقيقة ارجح من المجاز لتوثق على الوضع والعلل والنقل  
والفرق بين الحقيقة انما توثق على الوضع فالحمل عليها اولى وعن ان يجي انما جازنا اكثر  
اللفظ جازا ان فان زاد الاكثر بحسب الاستعمال فنوع الشهاده الوحيدان على غزبان  
اما لا اكثر بحسب المعنى فممكنه لا يجزى بلغا فشرعا هو اقوى منه من اكثر في الاستعمال  
في المعنى الحقيقي وبعض اهل المعاشرة يثبتون الحقيقة في البيع الخافه بالخطاب الشرعي حيث  
انه لا يكون دليلا للقبلة لا بعد بذل الجهد والتفحص عن المعارض وفيه نظر لان امره من  
حصول الظن بالموضوع لم يجرى الاستعمال فوردوا المنع عليه طردا وان دعوى عدم جبر الظن  
الحاصل منه ما يحصل الجرح يحصل فاقوى منه بالنسب والتخصيص قد وقع بعد ما قلناه  
لفظ كل القوم بان ما دل على جبره في هذا الظن في مباحث الاقفاط من اجاب او غيره ان  
اقتضى جبره ومقتضى جبره في المقام بهذا الاشتراط والافلا وجبره في المقام  
بالمقام ولعلمهم الاشتراط وان فرض لذكره في خصوص المقام وهو قوى ويمكن تزيل كل ان  
القوم على جبره لا ينافيه وتوقف القائل المعاصر بين الحمل على الحقيقة ونظرا الى ان المجاز  
متداول وشائع ولا يوثق العمل به في ثبوت الوضع كالحقيقة فالمرجع لاحد فيهما وفيه فلو فرض ان  
المتداول والشائع هو سبيل المجاز من الحقيقة انما الذي لا حقيقة له وان المتجاوزة سلمنا  
لكنه نادر جدا فيجعل الاستعمال عليه فالتمام حقيقة فيه يوثق على سبيل الاستعمال وفيه  
الاصل على مره وكان هذا الاصل هو الذي ادعاه الى اعتبار وضع لوثق المجازات في الخطوط والظن ان



لا حاشية له لان القائل يتولى استعماله كونه في هذا الموضع او في غيره فلا يثبت على  
 المتع المذكور فليدبر ان هذا الموضع له والمستعمل فيه ونحوه يكون بعض مواضع  
 بحيث يحتمل ان يكون داخل في الموضع لربان يكون المعبر فيه المفهوم الا ان يكون حقيقة فيه  
 يحتمل عدمه بان يكون المعبر المفهوم الاخص فيكون مجازا فيه فينبغي على الدخول وان المعبر هو  
 المفهوم الاخص لا ان المعبر المجزؤه عن المعاد من اصل الاستعمال ثابتا ككلام في تعيين  
 مورد الوضع فنهض ظاهر الاستعمال دليل على تعيين الاخص ويؤيد بعد ملاحظة التخصيص  
 بتوقف ملاحظة الخاص على ملاحظة كماله وتوابعه ان يكون اداة الاستعمال موضوعا في  
 مطلق الاخراج او اخرج الاصل فاصح الاول لما مر واما اما الموضع فيكون في مورد  
 الشك فلا يصلح معارضا للاصل المذكور ولا يفرق بين جزم عليه ومعدله انما هي على كلام  
 فيه نعم وما يؤخذ من مقالهم في مورد السابق بالحوادث لا ذكرناه و ما لا استعمال للفظ  
 في معنيين لا يكون بينهما علاقة فيكون في محل الاشتراك بينهما وان يكون موضوعا في ثلث  
 او بعينين اخرين فيستعمل فيهما مجازا او متعددا لاول لان ظاهر استعمال بعين الوضع المستعمل  
 فيه ونهض عن غير ذلك فلو تعدد فيهما مادنا للزوم الفاظ وكذا الحال فيما لو تعدد المستعمل فيه  
 ونهضت العلاقة في جانب دون اخر وعلم بالوضع الذي العلاقة كلفظ المستعمل في الكل في  
 الجزاء الذي لا يثنى باشتغال اذ علم بالوضع الجزئي فينبغي على الاشتراك بينهما لما مر  
 جهلنا وضع اللفظ وجدناه تارة مستعمل في غير موضع اخرى وعرفنا انها موجودة ان يكون  
 المراد به في الاستعمال بين معنى واحد فاعلم ان يكون الاستعمال حقيقة في موضعين والمعنى واحد  
 ويجري بينهما لتعاقب المقدم ومصدره القاعدة الثانية ان يستعمل المستعمل في موضعين  
 لمراد بعلم الوضع في البعض ويحمل في الباقي ويكون بحيث يحتمل الاشتراك في المجاز في وجود العلاقة  
 المعبر وهذا القيد لا بد من اعتباره وان لم ينف على من يفسره اذ يدور بين المصطلح  
 الاستعمال الحامل على الفاظ بعد ثبوت الوضع لما ثبت الاستعمال في مورد ذكره في بعض مواضع

المتلوه

القاعدة السابقة السيد يفتي في ذلك على الاشتراك ويجعل استعمال اللفظ في المعاني  
 المتعددة كاستعمال اللفظ الواحد من غير فرق والاشكال ان المجاز اولى من الاشتراك  
 الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز فيجب ان الاستعمال في مثل المقام يخرج من الحقيقة شيئا منها  
 وهذا هو الحق لان الاشتراك يوقف على تعدد الوضع فيجب كادليل عليه في الاصل عدمه و  
 ايضا سبب الجزم معلوم الحاصل بخلاف سبب الاشتراك للثبوت في الوضع واستناد السبب  
 المعاد الى السبب المعلوم اولى من استناده الى سبب غير معلوم والفرق بين تعدد المعنى وتعدد  
 استعماله في المثال فالاصل الوضع ثابت من حيث توقفه على استعماله في موضعين  
 الموضوع لم يصب الاستعمال دليل على تعيينه بخلاف صورة التعدد فان القيد واللازم لتعدد  
 الاستعمال انما هو الوضع للبعض وبقي ان يثبت عليه لا يصلح الاستعمال دليل على اثباته نعم لو  
 ثبت اجمالا لا بدليل اخر صحيح ان يجعل الاستعمال دليل على تعيينه كما في الصورة السابقة فان فخصه  
 الاستعمال على ما يساعد عليه التحقيق لا يؤيد على ذلك ولئن سلم ان الاستعمال بنفسه ظاهر  
 في الحقيقة فيمكن الفرق ايضا بان الظاهر في الصورة ان المعبر مع ضعفه عما وضعه الاصل  
 باظهار المجاز من الاشتراك في الحقيقة على ما في ثبوت به في الصورة السابقة وما يقال  
 من ان اصل التعدد تعدد الوضع على تعدد الاشتراك معارضا لاصالة التعدد ملاحظة التعدد  
 على تعدد المجاز في نفسه انما انما لان ملاحظة التعدد في الموضع من شرايط تعدد الاستعمال اولى منها  
 على تعدد عدم تعدد الوضع فلا يصلح ايضا ليدل بها معارضا لاصالة التعدد وهذا التحقيق ياتي في  
 محله انتم ثم بعد تفصيل في المقام بين ما اذا كان احد المعاني اعم من الباقي غيره فمخا وفي الاول  
 ان معناه الحقيقي هو المعنى الاعم المشترك لانه لو كان حقيقة في غيره فله في الجميع ثم المجاز اولى  
 وكل منهما معارضا للاصل واما اذا كان حقيقة في القيد والمشارك كان حقيقة في الجميع وهذا  
 يجري ايضا فيما اذا استعمل اللفظ في معنيين وكان احدهما اعم من الاخر لم يعلم كونه موضوعا لا  
 بخصوصه والتحقيق في هذا ان يثبت استعمال اللفظ في الخاص من حيث الخصوصية وضعه للمقام و



والفهم المشترك بين رافع الجواز والاشراك ان صحة التعويل على امثال هذه التعليلات في معرفة  
الموضوعات وان لم يعلم الاستعمال كما هو الغالب يرجع الى تعدد المعنى لان اللفظ اذا وجد مستعمل في  
معنى ثم شك في الاستعمال في موضع اخر فربما على اصل النعم النعم وقد عرفنا ان اللفظ اذا كان مستعمل  
تعيين حمله على الحقيقة واعلم انه لو تعدد استعماله في شئ في غنى عن العلة في اللفظ التوفيق لعارضه  
عليه الجواز في غير ما قبله من المعنى في غنى عن العلة في المعنى بين المعاني باصا لعدم الحصر في الجواز  
في خصوص محل البحث وان ثبت الفاعلة الكلية للشك في تعليلها به **فصل الحقيقة الشرعية**  
هي الكلمة المستعملة في معناها الشرعية استعمال في غيره ولو رجع شرعي كما يراههم ويقولون اوضع  
شرعي الكلمة المستعملة في معناها الشرعية يوضع لغوي وعرفي اوضع شرعي لمعنى اخر في اللفظ  
منه ان يكون مقتضاه الاولى ان لا يكون اللفظ من ان يكون اللفظ سببا مستقلا في صحة الاستعمال  
وليس الامر في الجواز كذلك ويطبق ان يعبر في الحقيقة في الوضع الشرعي يخرج مثل لفظ الحسن  
والحسين فان كانا لهما معنى بالشرع حكم الشارع بوجوب اتباعهما في كل ظرف باثبات  
وعصتهما الا ان لم يضع اللفظين باثباتهما من حيث كون شرعا في بعض النكاح فلهما لكونه شرعا  
في الحقيقة بخلاف مثل لفظ الصراط والمنان والجنة والحسب ابناء على الاحتقار في معانيها الشخصية  
او المخصوصة فان جعل الشرع مدخلا لهما كانا لغويين الداعي الى وضعهما انما هو بيان ان اذهابا الشرع  
وبالحكمة فيظهر لك وضع العقيدة والاصول وغيرها اسما لا لاداء فان ذلك لا يصح باحقا  
فقهيرا واصولا لولا ان قد علم ثبوت تلك الصانع بخلافه او صوره ليعمل في غيرهم  
بالاعتناء المذكور ثم ان قلنا الشارع بالثبوت المراد به هنا ثبوت اسم وان لم يثبت ان ثبوت ايات  
واضع اللغات فلهذا الالفاظ الجوز عنها غير نعم فلا اشكال ولا احتياج الى اعتبار الحقيقة  
المدكوكة اجزاء للفرد بين الحقائق الشرعية وغيرها او ينبغي تخصيصها على التقديرين الآخرين بالاثبات  
في غيرها لا يتم وان استعمل لغيره مساعدا على ذلك فهو عليه ثم هذا الحد كما ترى ثبوتها وليا بلا اثر  
ما اذا كانت مفعولات لاصول موضوعات في غير موضوعات وجعلها المعاصرة ولم نلاحظ او لم توجد و

لحقيقة الشرعية

وضع شرعي  
يقولنا في معناها  
الشرعي

النوع

النوع الاخر في الحقيقة التي تميزها المعنى لاحتساب عرفها بانها ما لم يعرف اهل اللغة  
لفظا ومعناه او كمالا او خصوصها باسماء الذوات والصفات كالمؤمن والكافر وما اشبه  
منه دون اسماء الافعال كالصالح والنجس فانهم اراها يقولون او معناه ان لا يعرفون له  
تعليل في الجواز ليعين كونه موضوعات متبدلة فانما اذا تحققت المناسبة فقد عرفوا المعنى  
اجبالا لعلهم يحسن الاستعمال على حسب نوع الجواز وما يشهد به قولهم في الاحتجاج بان اللفظ  
في اللفظة التصدي في وفي الشرع العبادات ولا مناسبة في الجوز من غير انهم وان رددوا  
الدعوى عند الجوز بين انواع التسمية كما قالوا في ثبوت النوع الثاني منها هذا  
لكن لما قلنا ان قولنا لا يلزم من ثبوت المعنى للجوز هنا على تقدير العلم ان تكون موضوعات  
متبدلة اذ لا يتم ان المناسبة المعبرة في الفعل التبعي لا بد ان تكون معبرة للجوز وكيف كان في  
العرض لما لم يكن كثر فانه فلهذا على ما ذكرناه واذ انفق من الحقيقة الشرعية فنقول  
قد اختلف الغوتم في اثباتها ونفيها فذهب الى كل فريق فالظاهر من ثبوتها من اثباتها  
بالوضع التبعي لكن ذكرنا الجاه في رجاها وادرك على بعض المسلمين المتبين ما لا يخفى  
ان اريد بالشارع استعمال هذه الالفاظ في معانيها الشرعية بخلاف اثم اشتهرت فافاد في غير شرعية  
فهم المدعي والظاهر اذ اذ اشتهر في لسان الشارع دون غيره ولو معترفان ذلك لا يثبت  
المدعي فينبغي ان يفهم ان قصود المتبين اثبات الوضع ولو على سبيل التبعي وهذا منه خلا  
ما هو المعروف من مقالهم ومخالفة الحقيقة فينبغي ان يفهم ثم من المناظر في من فصل بين الالفاظ  
العبادات والمعاملات فاثبتها في الاول ونفيها في الثاني ومنهم من فصل بين ما يكثر استعمالها  
وبين غيرها فذهب الى اثباتها بالوضع التبعي في الاول والى النفي في الثاني ثم من النافين  
من ذهب الى حصر هذه الالفاظ احتقار عند المشرع في من الشارع ومن خصصها بالالفاظ  
المنطوية وبظهر من بعضهم نفق ذلك ايضا حيث ذكرنا ان الشارع لم يستعمل هذه الالفاظ في  
معانيها الشرعية الجواز وقد يكون من بعضهم نفيها فيما تقدم على من من الالفاظ في غيرها كما

كما ترى عليه في التفتار  
وهذا هو المسألة  
في الاقوال في المسألة



ومن هذا القولين الاولين قول لا يثبت الحقيقة الشرعية فقد سئل او احدث اصطلاحا او  
 وبما جرى الى المبادى القول بان هذه الالفاظ باقية في معانيها اللغوية وان ابدت  
 شروطا لغوية لها ومحتواها هو غير ثابت ثم اتوا هنا اما في الالفاظ التي هي حقيقة عند الشرع  
 في معانيها الشرعية واستعملوا الشارع ولم يعلم انه من مصطلحاتهم او في الالفاظ التي كانت  
 حقة في زمانهم في اول زمن وقع فيه هذا النزاع اعني الصادق عليه السلام على ما قبل فالوجه  
 متفاد بان لعل الاول اوفى باعتبار ما يظهر من بعض ما ان النزاع في مطلق الالفاظ التي  
 هي حقا في عند الشرع وهو بعيدا عن ما علم انه من مصطلحاتهم فكيف يصور وقوع النزاع  
 فيه اذ عرفت هذا فالذي يفرضه عندى من جملة من تلك الالفاظ قد كانت حقا في زمانهم  
 الشرعية في الشرايع السابقة كالصلوة والصوم والكوه والنجس ما هيها في زمانهم كما يدل  
 عليه قوله تعالى كما ينص عليه فيهم وادعوا بالصلوة والكوه ما من حجة في قولنا ان  
 لابرهم وادعوا في الناس بالنجس وقوله في ان اسمه كتب عليكم كما كتب على الذين من قبلكم  
 الى غير ذلك فاذا ثبت ان هذه المبادئ كانت مفعلة في الشرايع السابقة ثبت كون هذه  
 الالفاظ حقة في زمانهم في زمانهم السابق للحدوث لانها لم يعدم نقل لفظ اخرها  
 بانها لا تقع ولا خلاف في معانيها بحسب اختلاف الشرايع لا سيما في القول بان مستماتها  
 المبادئ الشرعية هي المحتاجات حيث نها هذه الكيفية كانت فاسدة في حال الوضع لاننا نعلم بانها  
 موضوعية بازاو القدر المشترك الصحيح فيكون الاختلاف في المصاديق في نفس المفهوم  
 كالخلاف في مصاديق معانيها العبرية في شعبة بالاختلاف في الاحوال فكما عرفت ان كراونها  
 وغير ذلك فكما لا يوجد هذا الاختلاف في هذا الوضع مع لفظة في البعض كالصلوة فليكن  
 الاختلاف المذكور كذلك ثم على تقدير تحقق هذه الحقايق في الشرايع السابقة فيلزم  
 بوضعها لانها او وضع اول في شعبة تلك المبادئ في غيرها وبغير الاستعمال في  
 لسانه ولسان من بعدهم والجميع وجه يمكن معرفتها بما فيها من المعاني في ما اخبرناه ان يكون

تجديد القول

بيان ما هي  
في المسئلة

لقد فهمت تلك الايات  
وتداولها في الظاهر  
ولو كانت اعمت  
العبادة فيقلدوا  
يقدر

تلك

تلك الالفاظ حقا في لغوية في معانيها الشرعية حيث ان الحقيقة اللغوية هي الحقيقة التي تكون  
 قبل من السمع لا ينافي ذلك كون العبادات في حقيقة كان معانيها الشرعية على هذا البيان بحسب  
 الكثرة والحقيقة لا سبيل الى معرفتها بعد العلم بالاختلاف الا بالثاني من صلاحيات الشرع واما  
 غير ذلك من الالفاظ التي لم يثبت شرعية معانيها في الشرايع السابقة فان كانت مما تشد  
 الحاجز لها فالقول بان نقلها في زمانهم لا استعمال في زمانهم في لسانه ولسان من بعدهم الحكم  
 وليس هذا بالحقيقة الشرعية كما ينبغي عليه ولا يخفى على من يعلم بحصول النقل في زمانهم لان ما في المأخوذة  
 وسبائك توضع لبعض هذه المواضع حجة القول الاول وجوه الاول وهو المعروف  
 من المنقول من القطع بان الصواع على الصوم والنجس اسماء لمعانيها الشرعية لبادرها انما هي التمام  
 عند الاطلاق وان ذلك لا يكون الا بصرف الشارع ونظيره اياها الى تلك المعاني فيقولون ان  
 المبادى المدعى ان كان بالنسبة الى زمانهم لعل الشرع فليكن لكن لا يثبت بها الحقيقة عندى  
 وان كان بالنسبة الى زمانهم الشارع فيقع لا يثبت لاسيما في المتع بعد وقوع النقل في زمانهم  
 المسائل اللغوية يكتفي فيها ولو بنقل الواحد لا تضر في الظاهر المستدل بذلك في سبيل الاستدلال  
 بما اطلعنا عليه في المقام فنقل البادى من على قدر علمه ثم يرضى ان بعد المحض وهو على ان  
 كلامه في دعوى البادى بالنسبة الى زمانهم لان ما في الشارع في الكلام المذكور معناه ان  
 سلمنا لكن لا نسلم ان ذلك لا يكون الا بنقل الشارع لها لاجاز ان يكون بغير الاستعمال بين  
 المشرع في زمانهم الثاني ان هذه المعاني ما تشد الحاجز الى ايرادها والغير عنها فيقتضي  
 الحكم ان يوضع الشارع بانها الالفاظ الباقية من تحلف الفرعية ان في الوضع من السلا  
 من الاختلال بالفهم ما ليس في الفرعية او في الحقيقة فيقولون ان المقصود ثم اذا ثبت الوضع فليس  
 الموضوع الا هذه الالفاظ المتداولة على السنة اهل الشرع وذلك طو الجواب ان مرجع هذا  
 الوجه الى الاستحسان لا لعموم عليه في اثنان الوضع مع انها لا تقتضي خصوص الوضع بل ما  
 يوجب القناعة من كبر الفرعية ولو تصيب في زمانهم قوله كما اطلق في الالفاظ فالمراد منها

في اسم كثر

في القسيتين و  
اجوبتها



الشريعة بما زاد اتمام انصب قربة على الخلافة وفيهم ذلك بقران الاحوال الثالث الاستقراء  
 فانما نلينا استعمالا لشارع هذه الالفاظ فوجدناه يستعملها في معانيها الشرعية عند  
 حتى كان لا يوجد استعمالها في معانيها اللغوية مع ما ترى من كثرة استعمالها في غيرها  
 في كلامهم فان ذلك يثبتنا الظن بان قد بني من اول الامر على نقل هذه الالفاظ الى معانيها  
 الشرعية لا ترى ان الحكم على الالفاظ المندوة في خبرها بالعلوم والصناعات بانها متفقون  
 عندهم محرجة بغير استعمالها اياها في معانيها الشرعية المصطلحة وان انضم الى ذلك النقل في  
 بعض الموارد وذا ان عرفنا الشارع لا يقصر عن مرادهم في ذلك فليحكم بالنقل هنا كما يحكم هنا  
 والجواب ان قلنا الاستعمال لا يوجب البناء على النقل بل ان البناء على الجوز فان وقع الاول بان  
 ادق بالحكم وضع الى اثبات الوضع بالاستحسان وقد مر فساد ذلك بالالفاظ المندوة  
 عند ادبنا بالعلوم والصناعات مدفع بان النقل للغير غير ثابت في كثير من تلك الالفاظ وان  
 ضعف النقل فيها ولو قلنا بغير هذا كما صدق من البعض في على المسخر بها لبعض الاما  
 الضعيفة لا يوجب عليه ثمة ولا يوجب عليك ان هذا الاستقراء الذي ذكرنا ان يحرف في  
 مباحث الالفاظ الرابع نقل جملة من العلماء وقوعها وان هذه المسئلة لغوية يكتفي فيها بنقل  
 الواحد فضلا عن المتعدد لا يوجب نقل البعض وقوعها معارض بنقل غيرهم عدم وقوعها فلا يوجب  
 تعويل عليه لا نقول بالثبوت مقدم على النافي لان مرجع النفي الى عدم الاطلاع غائبا ولا يصلح  
 لمعادضة مدعيه كما لم يثبت عليه على ان القول بالاثبات اظهر فهو بالمرجح على تقدير التكاثر واجد  
 والجواب ان استدلال المثبتين لما كان بعض الوجوه المتقدمة والاثبات بل المعروف تمام الاستناد  
 الى الجدل الاول كما عرفت في التنصير لاثبات الاستناد الى نظام فان نقلهم ليس  
 محجوزا في نفسه بل من حيث افادته الظن لا يوجب على تقدير ضعف الاستناد وقد مر اليقين عليه  
 سابقا فان قلنا ضعف الاستناد المذكور لا يقتضي ضعف النقل لجواز ان يكون لهم مستند اخر  
 تعرضوا لذكره قلنا لا ريب في انه خلاف الحق من مقام الاستدلال ولا يكتفي في الوثوق بحججه

ليس بالاستقراء

الاحتمال

الاحتمال الخامس ان علماء الاعصا والاصحاب كانوا لا يبالون بحملون هذه الالفاظ على معانيها  
 الشرعية وليست دونها في موارد الجواب وواضح الخلاف ولم يكن لهم على ذلك من تكبر  
 ذلك اجماع منهم على ان هذه الالفاظ كانت في عرف الشارع حقا في معانيها الشرعية  
 ان اجماع المدعي على الحمل المذكور ان كان بالنسبة الى المثبتين مسلم لكن لا يثبت به الدعوى  
 كما لا يثبت بمقتضى التمام وان كانت بالنسبة الى المنكرين ايضا فممن سلمنا لكن استعمال الشارع  
 لهذه الالفاظ لا يكاد يوجد مجرد عن القرينة المعينة للمراد فعل منشاء حملها على هذه المعاني  
 وجود تلك القرينة ودون الوضع السادس ان كثيرا من هذه الالفاظ كلفظ الصلوة واليوم  
 ما لوكه والنج والطواف والركوع والجمعة كانت حقا في معانيها الشرعية في الشارع الشرعي  
 كما يشهد اليه تتبع الفصوص الواردة في القرآن وغيره فثبت المقصود فيها بغيرها صلا واليوم  
 المحرور في الباقي بغيره من القول بالفضل ان كانت هنا بين النقيضين الايات الكلية والالتزام  
 لجهة ذهب اليها المناوون فليس بغير الجواز عنها بعد ما انقضى عليها اجماع المتقدمين  
 لا يوجب لا يبرز من كون تلك الماهيات مشروطة في الامساك بغير ان يكون تلك الالفاظ مخرجة  
 باذان الجواز ان يكون قد وضع باذانها الالفاظ اخرى والحكاية بغيرها بهذه الالفاظ لا نقول  
 هذا الاحتمال مدفوع باصالة عدم تعدد الوضع على ان وقوع ذلك نقلها لينا نقلها للغير  
 وان ليس فليس والجواب ان كلام المثبتين ليس صحيحا في الاثبات الكلي وان غريهم ولو سلم فمختر  
 الاستناد في مثل المقام المهدم القول بالفصل فهو غير جاز ما بين الحال وانحصر وجه المقال على  
 ان الذي اراه المشبون كما يظهر من كلامهم وصريح بعضهم هو ان الشارع نقل تلك الالفاظ  
 عن معانيها اللغوية ووضعها باذانها الشرعية لا انها كانت موضوعا لتلك المعاني قبل  
 زمان الشارع بل بما يشعر كلام بعضهم بانكار ذلك في البناء على الدلالة من بعض كلام  
 الفقهاء في احداث قول في البين السابع وهو محقق باثباتها بالوضع المعيني انما افادته قاضية  
 بان هذه الالفاظ قد كانت بكثر الشارع استعمالا في معانيها الشرعية دون معانيها اللغوية

في سائر ما نقلها كما لا يخفى فذكرنا في هذا المقام  
 على الحقيقة لا يخفى من استعمالها في المعاني الشرعية  
 في سائر ما نقلها كما لا يخفى فذكرنا في هذا المقام  
 على الحقيقة لا يخفى من استعمالها في المعاني الشرعية



لظهور توهمه واعلم عليه ومبني حاشية البحث انه قد كان كبراً في بين الناس احكامها  
 ويحكم على المواطن عليها وبارم لم يعلم وظاهراً وادانها فليعلمهم ايها ذلك كلفنا  
 الاكثر والافاض المعنى بانها كل لفظ يقع في معناه المجازي هذه الغاية واستمر على  
 المشابهة ولو اباها فليكن فلا ريب في صحتها حتى في المجازي كما شهد به اصحاب العلم  
 وحاشا ان هذا الدليل لا يساعد على اثبات الحق انفس بعضهم على حسب ما يتبادر من الافاق  
 التي يتبادر ذكرها وتسمى الحاشية الى استعمالها على اصلها لعدم النقل فيما عداها  
 والجواب ان نقله في لسان الشارع مسوق بالنقل في لسان الاخرين فصار حكم الغادة  
 نظراً الى كونهم وتوفر داعيها على استعماله فيكون صريحاً في حاشية عند عدم نقله  
 صريحاً في حاشية عند الشارع وبعد صيرورة اللفظ حقيقة عند من يتبع لسان الشارع  
 لان لسان الواحد في القوم تابع لسان الاخرين فلا يخفى ان اللفظ حقيقة عند المشعر  
 وهذا المعنى يبين وجوب القول الاول بل الثاني ايضا من الناحية المحكية عن الثاني ويمكن  
 مرده بان النقل المذكور انما حصل في لسان الشارع وغيره فخصيصه بغيره ايضا لا وجه  
 لراد كما لا يمكن نسبة النقل المذكور الى الشارع فقط لعدم استقلاله به كذلك لا يمكن  
 نسبة اللفظ حقيقة فقط لعدم استقلاله به وتخرج الثاني بالنقل في موضعين بجملة الاولى  
 بالناسيب مع ما في غير الخرج عن المعنى المتعارف فيه واستدل المفصل بين الفاظ العباد  
 وغيرها بان العباد ان يثبتوا غير الشرع بخلاف المعاملات وتوابعها كالبيع والصلح  
 والطهر والدين والوهن والاجارة والعاقبة والوديع والنصيصة القصاص والديون وغيرها  
 فانها باقية على قواها الاصلية اذ لم يتصور في الشارع غيرها الا بان يجعل لها شرائط واحكاما  
 وذلك لا يقتضي اختلاف معانيها لان الشرط خارج عن حقيقة المشروط ومن هنا قالوا العباد  
 توفيقه دون المعاملات وادوا بدلائل موضوعاتها بخلاف موضوعات العبادات وتوقف  
 على بيان الشارع دون موضوعات المعاملات فان المرجع فيها الى العرف ولم يبدوا احكامها

في الفصل من  
 الفاظ العبادات

فان

فان الامكان كلها توفيقه لا بد منها من الاخذ من الشارع واجيب بمنع الاطراف المتعاقبة  
 اما في العبادات فان مثل لفظ الاحرام والطواف وظاهراً وما ياتي على مضاعفة لا يحصل  
 الشارع لها الاشراف وهو لا يقتضي الاختلاف في المعنى واما في غيرها فلان لفظ العلم و  
 المبادات والنكاح والابدية والعلاء والوصف والطهارة والنجاسة والحديث وغيرها من  
 في الشارع اذ لم يبد معانيها من اهل العقول وليس بالفاضة عبادات وتفسيرها ان  
 مستند هذا التعليل في ثبوت النقل في الفاظ العبادات يرجع الى الوجه المتقدم وقد عرفت  
 ما فيها **حجة** القول بالنسبة الاولى اصالة لعدم وقوع النقل في كلامه كانه حاشية في  
 عدمه عندك بجماعة كصاحبها او غيره وهو انما يقتضي الحقيقة الشرعية في اللفظ دون الواقع كما  
 في تفسير الوجهان الاثنان الثاني ان الشارع لو نقل الى معانيها الشرعية لمهما الخاطئين  
 لباحثين الفهم شرط التكليف ولو فهم اباها نقلوا اليها المشاركتهم في التكليف  
 اشترطوا به ولو نقل فيما بالواثر ولم يقع قطعاً والامام وقع اختلاف فيهما واما بالاحاديث  
 فينبغي ان يقطع على ان الغادة في مثل يقتضي وقوع التواتر لا يقال ان اريد بتفسيرها اياهم  
 المعاني المتقولة من حيث كونها متقولة كما هو المصنع الملائم فاذ لا سلم ان التفسير بهذه  
 الحقيقة بشرط التكليف وان اريد بتفسير المعاني من غير هذا الوجه فليكن ذلك التفسير في  
 ثبوت التفسير كذلك ووقع النقل اليها بالتواتر لا نقول المراد هو الوجه الاول والمقابل على  
 اعتبار الحقيقة انه لو يقع التفسير كذلك لا شئ ينافي الوضع وكانهم تركوا هذا القول  
 على ظهوره والجواب منع الملازمة الثانية ان اريد نقل النقل اليها انما ذكر في التكليف  
 لا يقتضي بيان المراد وهو يمكن بذكر التفسير ولا حاجتنا الى التبعيض بالنقل وان اريد نقل  
 المراد فبطلان الثاني ممنوع لانها لا تافد في منع الملازمة على تقدير عدم نقلها لا يكون  
 لنا سبيل الى اثبات النقل فيهما اذ اده الثاني لاننا نقول غير من الثاني على ما مر في الكلام  
 وانما هذا الدليل على عدم الوقوع لا يبين عدم الدليل على الوقوع في النوع المذكور ونقص المعنى

في الثاني من  
 حاشية



ولا يلزم من منع الملازمة في أحد الطرفين كجواز صدق لا نقا فيزول كجواز لا يرد المذكور على  
 تقديرها المعرف من أن أدلة المثبتين لا تنفصل بالتعليل فنعينه لا يقتضي التعليل في قولهم هذا  
 مع أن الدليل المذكور مبني على تقدير ما لا يخفى عليه من أن مقتضى قول لا يقتضي نفي الملازمة عند  
 آخرين وعدم إعادته نقل الأحكام المقتضية من جهة المعارف من أن المدار في بناء التعليل  
 على الظن بما لا بد قولهم العادة تقتضي في مثلها لا في موضوع ظهور المراد في الباقي لفظا بالاشارة  
 فلا يكون في نقل التعليل على تقدير وقوعه كغيره فائدة الثالثة أن هذا اللفظ لو كان مقتضيا  
 في المشرع لزم خروج الفرق من كونه مبرها لا في مقتضى المقتضى بيان الملازمة من هذه الألفاظ  
 لم يضعها واضع لفظ العرب بانه هذا المقتضى فلا يكون عربيه وقد اشتمل الفرق عليها فلا يكون  
 عربيا لأن ما يعبر عنه في بعضه غير عربي لا يكون كغيرها ما بطلان الثاني فلفظه تعالى  
 أنا أنقناه قرآننا عربيا والجواب أن المراد من ما وضعه واضع لفظ العرب أو وضعه غير السجمل  
 في لغته كون الكلام في صيغة ما في اللغة لا في لغة غيرهم بعدون مقتضى كل لغة العرب منها  
 سلمنا لكن المراد أن لا يبرهن أن جميع الفاظ العرب لا تشمل على الفاظ من غيرهم كجمل ومشكوة  
 وعلى إطلاق ما وضعه واضع لفظ العرب كإبراهيم اسمعيل زيد ويمكن أن يجاب أيضا بجمع الملا  
 اذ على تقدير النقل لا يجب أن يكون استعمالها في القرآن حقيقته بعبارة أو ضاعها الشرعية بل  
 أن يكون مجازا بعبارة أو ضاعها اللغوية فإن المجاز لا ينافي الحقيقة بل هو قطعاً لكن ينبغي مع  
 التراجع بالنسبة إلى استعماله لا في لغة واحدة وأجاب البعض بغيره بأن لا نسلم أنها لا تكون في غير العربية  
 وقد وضعها الشارع حقا في شرعية مجاز في لغته وبالحجاء في السجدة العربية فإن لم يصح  
 العرب بإعادة ما وكلهم هذا لا يقتضي أن تكون استعمال الشارع لها حقا في مجاز بل يقتضي  
 فنزل في العربية باعتبار كونها مجازا في خروجها عن باب العبد كونه حقا في وهو غير المقتضى  
 لأن المجاز على ما مر في حقيقته غير أن استعمال اللفظ في غيرها وضع للملازمة استعمال الشارع لها  
 بعد النقل أن كان باللفظ في حقيقته شرعية لا غير أن كان باللفظ في مجاز لغوي لا غير أن كان

الشارع

بغير فبراهة التي تضر في قصد الاشتغال بجعل الأمر في غير مقتضى من باب الاستعانة بجوابه إن  
 المطلوب في الأمر المطلق حصول الفعل على وجه القيد أي من غير اعتبار شيء منها عدم كونه مجزا  
 عنها في الواقع لا يستلزم أن يكون مجزا في مقتضى الطلب بالفعل وبما التكليف بمقتضى مقتضى  
 الشريعة لا يوجب مجزاة مطلقا فإن وجه التكليف في الأمر المذكور إنما هو من حيث كون التكليف مقتضا  
 لأن من حيث كون الفعل مقتضا فلا استعانة في شأن الفعل لا قصد الاشتغال وإنما يستعمل التكليف  
 أن تم وعما ينظر المقام في قصد مجزاة التكليف بمقتضى جواز مقتضى الأمر الذي يمكن التوصل إليه  
 بمقتضى جازية ومقتضى غير جازية في التكليف بمقتضى جازية ومقتضى التوصل إليه بالمقتضى من غير  
 فيج هذا مع أن دعوى عدم جواز الأمر بالاشارة في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 الواجب في ذلك على ما هو وجهه من المأمور ويمكن من إحداث الدلالة في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 العلة على القول الثاني بقوله تعالى وما أمر إلا بالعبادة لا يخلو عن الدلالة  
 به أن من حيث اشتغال العبادة لا يقتضي لا قصد الاشتغال في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 والأعمال الشرعية لا يخلو من حيث اشتغال العبادة لا يقتضي لا قصد الاشتغال في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 البتة في كل عمل وقدر فعل الواجب في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 أطعموا الله واطعموا الرسول وحسبنا الله لا يقتضي لا قصد الاشتغال في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 فمر ما نرى وهذه الوجوه لو كانت تدل على اشتغال قصد الاشتغال في غير مقتضى التعليل كما بدله وجوب الأمر بالاشارة  
 بالأصالة فيكون مقتضى الأمر المطلق حقا لا بدليل على خلافها لكنها موضع نظر إنما الأول  
 فلأن لا بد من مقتضى أن يكون السبب الداعي إلى الأمر حصول التعليل وتصور ذلك يتم من حيث  
 به أو لا كما في الأمر بالعبادة أو بواسطة كقوله لا أمر بعبادتها للقرآن بين قولنا ما أمر إلا بالعبادة  
 فإن الأول يقتضي حصول المأمور به في العبادة دون الثاني فلا يكون لهاد لا يقتضي وجوب قصد  
 التعليل في كل ما أمر به إلا على تقدير العلم بأن لا يدخل في جرد وتوقف في عبادة ولو دخل في غير هذا  
 على تقدير حصوله ناد وجعل مع أن الظاهر من شأنها أنها مقصود أفراد وودف وداهل الكفاية

لا يقتضي

دليل الأمر لا يقتضي



واری احمد و حم

۱۸۸۵

الامر بان الامر مع التماسك ما دل عليه بحيث يستفاد ذلك من قوله واما القوي فيبقى  
عمل كل اهل عليه ثم يرجع النزاع الى ان يقول الخطر وانه هل يصلح فيه ان يرد الا باشارة او لا بل التحقيق  
عندنا ان حكم الشيء في الخطر ان كان وجوب اذنه باكان الامر الوارد بعد مظهره فيجب عليه  
الحكم السابق وان كان غير ذلك كان ظاهره في الاشارة كاذن عليه الاكثرون وعلى هذا فلا حاجة  
الى تخصيص الدعوى بغير الامر بالعبادة وبذلك القائلين بالاباحة ثم ذلك لان اشارة القبله  
معتلة على ما ذكرناه في المقام من مله العرف والاستعمال عليه كما يظهر بالرجوع الى ما  
ينفي من موارد في العرف من قبل التفسير عليه على معنى اشد من ان ذلك هو الغالب في الامور  
الشبهة الواردة عقب الخطر كما يشهد به النص ولا اختيار فتعين حمل مواضع الثلث من الموارد  
النادر على تقدير ثبوته عليه من موارد الفهم الاول قوله تعالى فاذا اتى الشجر فانه لم يكن  
وامر الجاهل بالصوم بعد ما نهى عن ما من الفهم الثاني قوله تعالى فاذا علمتم فاصطادوا  
فاذا نصبوا الصلوة فانشروا فاذا ظهر من فائده من فائده كذا في بعض احوال احوال الا  
فادجوها الى غير ذلك فتعين حمل مواضع الثلث من الموارد النادر على تقدير ثبوته عليه كما  
لما بالام الغلب مع مله الاصل في صورته اذ اشارة الى التذليل ايضا عليه القولي  
بالاباحة ثم بناء على ان الامر عند حلقه بنحو الخطر عليه فغلبه استعماله في محاورات  
الشع فكل من مواضع الثلث واد عليه النقص في قوله تعالى فاذا اتى الشجر فانه لم يكن  
المشركين واما الجاهل بالصوم والصلوة وجوبه بابعده وانتهى عن ما يجب بانتهى فغلبه  
في ظاهره الا باشارة عليها وضعت بما قلناه و  
بنادره من الامر المبني بالخطر وليس شيء لان الاحكام الخمسة كلها متشابهة في المصداق  
القائلون بالوجوب مع او لا يجوز تعيين الامر مع الوجوب فلو كان وقوع عقبة الخطر هنا في ذلك  
لما جاز ان المصداق هو الامر في غير الوجوب بالنسبة الى موارد بالنظر الى الفرضين (الظاهر)  
وذلك لاننا في جواز النص مع الخلاف وثاننا بان قول المولى بعد اخراج من الجبس الى الكتب



ظاهر في الوجوب مع سبب الخط من التخرج عليه وان الخط من التخرج ان كان الامر بالذات  
 الى المكتبة فلا نزاع لنا في معرفته وان كان يدور فلا نزاع في اننا انما نريد كون سبب الخط في كونه  
 نفسه في سبب ما هو في الامر بالوجوب وذلك لا ينافي قيام قرينة اخرى وجبته فلا فرق انما  
 الظنية في المعارض وفيهم الوجوب هنا لا ينافي في سبب ما هو في العلم به او ما هو ظاهره  
 من كون التخرج اليه مطلوب بل عند عدم ما يمنع منه نظر الى ان العادة جارية بالاهتمام بالذات فيكون  
 ذلك ونظيره او امر الجانيك ومن يقر باليه في الصانع لمن يعمل به من حيث يامر بالذات  
 تارة وبالجانب الاخرى بعد ما يتبين منها ما يامر بالذات تارة وبالاخرى بعد ما يتبين منها  
 فان الامر فيهم لا يجاب من ذلك الامر مع سبب الخط عليها سبب الامر عليه مضاعفا الى كونها  
 مقتضية الطلب للتعامل بالفعل ولو اظهر انما يكون على قدر القصد والاحتياط في اجاب  
 بعض الخاص من كون الامر بالتخرج بان خارج عن عمل الجاني لان الكلام فيما اذا اخل وجوده  
 وان في الملاذات فيشيد او التوفيق في المثال المذكور متعلق بطرف التخرج والامر بالمعقود منه بالذات  
 الى المكتبة فلا ينافي في الوجوب لا ينافي في نفسه هذا ما يظهر من كلامه وضعفه لان في  
 من المطلق يقتضي الامر من المبدأ فيكون الامر بعينه الخط من على ان اشواط اتحاد الموجد من  
 حيث الاطلاق والتمثيل بوجوب خروج اكثر من الباب او كل واحد منهم كما لا يخفى وانما اذا ان  
 التوفيق في المثال المذكور متعلق بالجزء من التخرج والامر متعلق بالجميع المركب منه ومن الزوا  
 الى المكتبة فيما يقع في نفسه الجزئين في جميع جانب التجهيز فيصعق ذلك من مقام العمل العرفي ولا  
 لا يبعد على الفرق الاثر ان المولى اذا قال لبيد لا تأخذ هذه التجهيز ثم قال لبيد الشئ  
 شيئا اليها والى شئ اخرى انه لا يفهم منه الوجوب حيث لا يفهم من قوله اخذ التجهيز وانما اذا قال  
 سائل هل يجوز بيع احد القدين بالآخر فيقبل اربع اصدان بالآخر وايضا في المجلس فانه لا يفهم شيئا  
 الا باخر البيع على الوجه المذكور وعلى قياس الحال في نظيره ومن هنا يتضح ان الحكم المذكور لا يخص  
 بالامر بالشيء بعد الخط عنه بل تناول الامر الواحد في جناس الامر المذكور ايضا ثم يعبر ان يكون

تعلق

تعلق به كما يظهر من المثال المذكور ثم اعلم ان الامر بالوجوب هذا التراجع على القول بان الامر  
 للوجوب ولا يخص به بل يجري على سائر الامور لا في الامر بل على القول بالامر بالاجتناب  
 ومجمل في الحوان هيئته لا امر لا دلالة له على امره ولا تكرار وتفاوت الجماعة من المحققين  
 وقال قوم بانها تفيد التكرار ان امكن وتفاوتها من ان يقولوا انما ابدوا وقال اخرون  
 بانها تفيد المرة وقبلها شيئا كما بين المره والتكرار وتوقف الجماعة في توقف في  
 الاشتراك وعنده وبين توقف في تعيين المره والتكرار وتفاوتها من التراجع في الجنب  
 لنص جملة عليه ولا ان اكثر حدود التراجع في المصنف وفي ظاهره بل صرح فيها ولا كانه  
 الكلام في ان المادة هي المصدر المخرج عن اللام والنون لا يدل على المصنف من حيث هو على ما  
 حكى السكاكي وفاقاهم عليه وخص قواعدهم في ان اسم الجنس هل يدل على الجنس من حيث هو او  
 على الفرد المنفرد بغير المصدر كونه بذلك او يدل عليه علم اجتماع القائل بالمره فيكون  
 المادة عليها ثم هل المراد بالمره الفرد الواحد بالتكرار لا فردا او المراد بها التجمع او  
 وبالتكرار التجمعان الاول استظهر من بعض الخاصين ولم تنصف على ما اخذ  
 المحققون عند هو الثاني لساعة ظاهر اللفظين عليه فانه لا يوجب بوجوب بوجوب في نفسه  
 انه خرب من غير تكرار بل مره واحدة على ان القائل بالتكرار يقول بوجوب مع الامكان على  
 تقديره ان يكون الامر للوجوب ولا تامل ظاهره ايجابا لانما اذا ادعى الفرد الواحد في نفسه  
 اذا تمكن منهما في كلامه تلويحا اليه لقول القائل بالتكرار الى غير ذلك مع انهم لا ارادوا بان  
 الفرد كان لا نسب بل للذم ان يجعل هذا الجنب في الجملة كما في من ان الامر متعلق  
 بالطبيعة او بالفرد فيكون ذلك وعلى تقدير تعلقه بالفرد هل يقتضي المتعلق بالفرد الواحد  
 او المتعدد ما ولا يقتضي شيئا منه فاولم يصح ان افراد كل من بابا بالجملة كقولهم واما على ما  
 فلا يعلق به المستلزم فان القائل بان الامر متعلق بالطبيعة ان يقول بان المره والتكرار  
 يعني انه يقتضي وجوب ايجاد المره واحدة او مرارا بالجملة الذي هو من ان لا يقول بذلك

والظاهر ان زعمهم في الامور  
 كما سير السجدهم وهو في القول  
 بالاشياء في قوله لا امر المتعلق  
 في معنى الزمى ما ركب واجتنب  
 فان التكرار منها ما لا يعلق في

مع من المراد ما ذكر في قوله  
 على ذكره في قوله

هو مدح من العرف والحق  
 حيث ركبهم ورواه في  
 افعال ابداء



وكذا القائل بان شغل الفرد دون الطبيعة ليس المراد الفرد الواحد بل مطلق الفرد  
وهذا يتبع ما اوردته الحاشية الشرائع على الحاجب حتى لا لا الامر على المرة والتكرار  
مع قولهم بان الامر يتعلق بالفرد دون الطبيعة لانها لا توافقان اذا شك ان الجزأ هو الماء  
المفرد بوجه ما ثم ما اجتمع في قوله ان قوله مرادهم من المرة ان لا يكون متكررا ووجوده بان  
ذلك مما لا اشعار به في كلامهم كما استغف على بل او على تقدير نفس المرة بالفرد كاضافات  
بين قول الحاجب ايضا ان المراد بالمرج انما هو الفرد الواحد كما ان المراد بالمرج القدر  
الاخر لا ينفرد الواحد فقولنا بملوك الامر بالفرد دون الطبيعة لا يقتضي القول بتعلقه  
بفرد واحد حتى يلحق في المقام الى ان الامور القول بل ان يقول بهما بالتكرار وان لا يقول  
بشيء منهما بان يجيله لطلب الفرد مجردا عن اعتبار الوصفين كما هو ظاهر من ههنا ذكره  
هذا فلتلخص القول بطار وجه الباد فان المنع من الصيغة عند الاطلاق  
ليس الا لطلب اجاد الفعل فظان المرة والتكرار خارجا عنه واذا ثبت ذلك عرفنا ثبت  
شراؤه لغيره بغيره ايضا لعدم التعلق بهما في ذلك عدم انفكاك المطلوب عن أحدهما  
واقصا وعلل الجواب بالبدلية بناء على ما تقدم من ان المطلوب بالامر اما الوجود والحاجي  
او المبدأ والحاجة لا يجوز ان يكونا شيئا في شيء لا يوجب جوده في وضع اللفظ باذنه  
ان الامر قد يفيد بالمره كما في قوله وقد يفيد بالتكرار كما في قوله مرارا وتكرارا  
المقابل له لا لا لمره على خصوص أحدهما وهذا القدر من البيان ضعيف بل ان يكون المقيد  
على أحد الطرفين كما أكد في حاشية على الاخر بان لا اراد دخلا في الظاهر ولو اعترض ذلك لتساو  
نسبة الى كل من الطرفين بشهادة العرف ثم واستقام وقد يتسلسل في نفي الاول باوليه  
الناس على التاكيد والثاني باضا لعدم مخالفة الظاهر وهو ضعيف جدا ان يقول  
على ذلك في اثبات الوضع غير ثابت استعما لصيغة الامر في القدر المشترك ثابت  
وفي خصوصه كل من المرة والتكرار غير ثابت وانما الثاني انما هو على المقيد بهما

الثالث

فكون

فكون بالنسبة الى القدر المشترك من قبل تعدد المعنى اذا لم يكن المشكوك فيه بغيره لعدم  
نقصه لاحل ان يكون حقيقة فعلية مستوحاة في تعدد المعنى ما ذكره العلامة  
من انها تشمل ثمة في المرة واخرى في التكرار فلو كان حقيقة في احد فالخصوص هو المرة  
او فاما كقولنا ان الاشتراك في المعنى خلاف اصل فحين ان يكون للمفرد المشترك لكون  
الاستعمال فيه لمصلحة الحقيقة وهذا الاستدلال عند غير منقسم كما في قوله ما انما  
البيان للعلم ايضا وهو يفيض على معنى التكرار فقط ونفسه لو كان الامر للتكرار كان كل  
عبارة فاشارة لما قصد بها والى باطلا في قوله بالاشارة بيان الملازمة ان الامر الثاني حسب  
دفع التكرار الذي افاده الامر الاول بحسب ما يخص به من من الاشياء فيكون ناسخا  
له وهو المراد بالثاني وفيه نظر لان القائل بالتكرار انما يقول انما يمكن المكلف عقلا  
او شرعا كما غرأ بعضهم هو الظاهر اطلاقا لا يمكن على ما مر في تحرير العنوان فظان ان لا  
الثاني انما يرفع تمكن المكلف في زمن الماخو ولا يرفع الحكم فيه اذ لا يثبت له مع عدم التمكن  
من قال بالتكرار وجه انها لو لم تكن للتكرار لما تكررت الصوم والصلوة  
وقد تكرروا فان منع الملازمة لئلا ان يكون التكرار ثانيا فاما بدليل اخر واخرى  
بالمعارضة بالحجج بل هو لا تكرار ويمكن ان يعاد من ايضا بالعلو بالنسبة الى كل وقت  
من اوقاتها حسب ما يراه لا تكرار لا يرفع المعارضة نحو ما مر في الوجه الاول من ان  
عدم التكرار هنا لا يحل مستقدا من دليلا اخر لا ناهي قول لا يفهم الاستدلال بحجج مما  
يوجب القبح في خلافه مع بعض مائة فانه يوجب القبح في الاستدلال قطعا ان  
الذي يقتضي التكرار الامر شيئا وكفى للملازمة ان يكون ايضا كذلك واجبة عليه او لا بان  
فما في اللغة وهو يرفع كما مر وثانها بيان الفارق وذلك من جهة ان الذي يقتضي اشتقا  
الحقيقة وذلك لا يكون الا باشتقاقها في جميع الاوقات فالامر يقتضي ايجادها في جميع احوال  
في ضمن المرة ويمكن دفعه بان ذلك لا يقتضي اشتقا الحقيقة في جميع الاوقات ليس من جهة اشتقا







وقوع الاستعمال في كل منهما وقضية الأصل ان يكون حقيقة فيها والجواب ما مر من ان  
 الاستعمال اعم من الحقيقة ولو سلمنا سلمنا بقدر ما يجب الخروج عنه حسن الاستعمال  
 عن اعادة المرة والتكرار وذلك الاشكال والجواب المنع من ذلك فان الاستعمال قد  
 يحصل ان يقع الاحتمال في الحقيقة ايضا المتوفون بان لا يثبت فاما بالاعتقال فلا مثل  
 له فبما لا يثبت وهو اما بالاعتقاد وهو كالمصدق العلم فاما بالتواتر فهو يمنع وقوع التكرار وقد مر  
 هذا الاستدلال بجوابه الحق ان تعليلنا الاشكال الشرط لا يصح فحده لا يفيد التكرار  
 محبة تكرارهما ثم لا يرد ما يستفاد ذلك من اوصافه كقولهم الشرط بانما هو عليه انما  
 من الغالبين بحسب مقتضى المقام وهو شائع بل قد يستفاد منه اذا ما تكرار ما دام الوصف  
 باقيا ويجوز حصول الشرط وان لم يتكرر لكن كل ذلك خارج عن المحرر في هذا الشأن في ذلك بعض  
 من ما مضى في الاصل المتقد على التكرار لئلا ان المبادىء من تعليل في المقام ليس  
 الا التعليل المطلوب التكرار من خارج عنه أصح ما يثبت تكرار الامر في قوله تعالى اذا قمتم  
 الى الصلوة فاعسلوا ايمانكم جيبا فاطهروا فانها في ذاتها فاعيدوا في السائر والصلوة  
 فاعطوا وقد دل الاستدلال على ان منشأ تمام التكرار منها نفس الغالبين والامر ما  
 ان اريد ان الاستدلال على ان الدال نفس تلك الايات والتعليل في الجملة فيبعد  
 التعليل لا يثبت به المقصود لان الغالبين في مثل تلك المواد يفيد العلم بها لئلا يرد  
 وقد يستدل على الحكم الثاني بان الغالبين الحكم على الوصف بشر بالعلمية انما توجب  
 ان يتكرر الحكم حيثما يتكرر الوصف لا يستلزم تخلف المعلول عن العلل وانما ارادوا ان يتكرر  
 بالعلمية لئلا يمتنع لا يستلزم الامكان سلمنا لكن باطراد هذا الاشكال منع كما شفع عليه  
 واعلم ان بعض المقاصد في تعليلها لا يحتاج بالاستدلال وفقره بما حاصله ان يقع المواد  
 المذكورة وغيرها اما اذا الغالبين غير التكرار اكثر ثباتا وتوجب لظن باعادة التكرار من الغالبين  
 حيث يشك فهو واجب بان الغالبين في المواد دلالة استفادتها العلم لا يجب شيوع الحكم

على التكرار هناك التعليل  
 مستوعب وان ارادوا  
 على ان الدال به

بالعلمية في جملة الاستدلال

في غيرها

في غيرها ولم تنفع على هذا التفسير في كلامهم وكان من سبب التفسير السابق - التعليل  
 اذا ثبت ان مدلول الامر انما هو طلب الحقيقة من غير ذلك التكرار ولا تكرارها  
 انما الحكم بالفعل مرة واحدة وتضمن عليها فلا يثبت صدق الاشكال وخروج عن هذا التكليف  
 بها ولو لم يتضمن عليها فبطل صدق الاشكال على الايمان بما اذا علمنا ان لم يوجد الطبيعة  
 المأمور بها فانه الصانع لما كانت القدر المتكبر بين المرة والتكرار وهو طلب الحقيقة  
 فلا يجوز حصول الاشكال لئلا يثبت وجه للاشكال بما اذا علمنا ان الاشكال يعزب الاشكال  
 مع عدل الطلب غير محمول كاد انما في حصول الحاصل على اننا نقول حصول الاشكال بما اذا  
 على المرة من على الطلب كما اما ايجابا او نداء او كمالا فانه راجع الى ما بطلان الحكم المطلوب  
 ايجابا فلا يثبت عدم الخروج عن هذا التكليف بالمره وهو خلاف ما قرئ من انه راجع الى القول  
 بالتكرار وما بطلان تعليل الطلب به ند بانفسه فعمل القول ايجابا استعمال اللفظ فيما قبل  
 على معنى واحد وهو منع فانه في نفسه لا يصح ان يستعمل في المرة الاولى فبطلان هذا  
 انما يثبت على القول بان حقيقة فيهما او في احد هما فقط واما على القول بان حقيقة في القدر المتكبر  
 كما هو المتعارف امكن ايجاد ايجابا بالنسبة الى المرة الاولى فالاستحباب بالنسبة الى المرة الثانية  
 من غير ان يستعمل الامر في شي منهما كما لو تعلل بواجب ومنه في نفسه ثم يعلمه المنع من مصادره  
 على هذا التقدير على هذا التعليل عند الاطلاق والجرم عن القران كما هو على الوجه واحدا اذا كان  
 مدلول الامر عند الاطلاق المطلوب الحقيقة كما يتكرر ايجاز في المرة والتكرار في ان يستفاد من حيث  
 المرة وتليها وما لا يعلمها وهل هذا الاضافه انما ارادنا المرة بالوقوع ولما ارادنا المرة  
 الجمل لفصل ح بين الايمان بما اذا علمنا ان الامر في نفسه وبني الايمان على الغالبين في طلبها فاذكرنا  
 على التقدير الثاني دون الاول لان الطبيعة المأمور بها حقيقة في ضمن الحجج كقوله تعالى في حق  
 فلا يسبيل الى تعيينه ثم هذا كله من على القول بوجوب التعليل الاحكام المطلوبة به بالطباع من حيث هي  
 كما هو في البصر كالفصل المصاحف على ما صرح به في غير المقام فان ذلك على هذا القول يكون

في غيرها ولم تنفع على هذا التفسير في كلامهم وكان من سبب التفسير السابق - التعليل  
 اذا ثبت ان مدلول الامر انما هو طلب الحقيقة من غير ذلك التكرار ولا تكرارها  
 انما الحكم بالفعل مرة واحدة وتضمن عليها فلا يثبت صدق الاشكال وخروج عن هذا التكليف  
 بها ولو لم يتضمن عليها فبطل صدق الاشكال على الايمان بما اذا علمنا ان لم يوجد الطبيعة  
 المأمور بها فانه الصانع لما كانت القدر المتكبر بين المرة والتكرار وهو طلب الحقيقة  
 فلا يجوز حصول الاشكال لئلا يثبت وجه للاشكال بما اذا علمنا ان الاشكال يعزب الاشكال  
 مع عدل الطلب غير محمول كاد انما في حصول الحاصل على اننا نقول حصول الاشكال بما اذا  
 على المرة من على الطلب كما اما ايجابا او نداء او كمالا فانه راجع الى ما بطلان الحكم المطلوب  
 ايجابا فلا يثبت عدم الخروج عن هذا التكليف بالمره وهو خلاف ما قرئ من انه راجع الى القول  
 بالتكرار وما بطلان تعليل الطلب به ند بانفسه فعمل القول ايجابا استعمال اللفظ فيما قبل  
 على معنى واحد وهو منع فانه في نفسه لا يصح ان يستعمل في المرة الاولى فبطلان هذا  
 انما يثبت على القول بان حقيقة فيهما او في احد هما فقط واما على القول بان حقيقة في القدر المتكبر  
 كما هو المتعارف امكن ايجاد ايجابا بالنسبة الى المرة الاولى فالاستحباب بالنسبة الى المرة الثانية  
 من غير ان يستعمل الامر في شي منهما كما لو تعلل بواجب ومنه في نفسه ثم يعلمه المنع من مصادره  
 على هذا التقدير على هذا التعليل عند الاطلاق والجرم عن القران كما هو على الوجه واحدا اذا كان  
 مدلول الامر عند الاطلاق المطلوب الحقيقة كما يتكرر ايجاز في المرة والتكرار في ان يستفاد من حيث  
 المرة وتليها وما لا يعلمها وهل هذا الاضافه انما ارادنا المرة بالوقوع ولما ارادنا المرة  
 الجمل لفصل ح بين الايمان بما اذا علمنا ان الامر في نفسه وبني الايمان على الغالبين في طلبها فاذكرنا  
 على التقدير الثاني دون الاول لان الطبيعة المأمور بها حقيقة في ضمن الحجج كقوله تعالى في حق  
 فلا يسبيل الى تعيينه ثم هذا كله من على القول بوجوب التعليل الاحكام المطلوبة به بالطباع من حيث هي  
 كما هو في البصر كالفصل المصاحف على ما صرح به في غير المقام فان ذلك على هذا القول يكون



ايضا لطبيعتهم الاشكال لا الفرق بالحاصل منه بفعل الماء وان كانا قد مطلوبوا بغير اعتبار هل هذا  
 القول من باب المقتضى لان الكلام في المطلوب لا يصلح قط ان يجرى الاشكال اذا اخذت من  
 حيث هي لم يكن لها مقتضى في صورة التكرار حتى يلزم التعاقب مع ان الاشكال عبارة عن موافقة  
 وموجبه الى الاثنان بالماورد على وجه نوعي امتناع التكرار في راجع الى معنى امتناع  
 في فعل الماورد وهو مصادره فذلك المراد بالاشكال التوزيع عن جهة التكليف بواجب الامر  
 وبب في حصوله بالمرء الاول فلا يفصل حصوله بالثاني فان الامر لا يسيل الى نقل الكلام  
 الى الخرج من حيث ان المطلوب ينقل الى القول المذكور ايضا لطبيعتهم من حيث هي ولا يفسد  
 وان تعدد افرادها لا ينافي كونها على وجه التوزيع لاجل المطلوب من هذا واما على ما عطفه من انها  
 لا تتعلق بالطابع الا باعتبار وجودها في الخارج فيمكن توجيه ذلك بان الطبيعة اذا اخذت  
 بهذا الاعتبار كانت مرده في المرء والتكرار بكل من الغير بحيث لا يمكن اعتبارها في غير هذا  
 حيث لا بد على بعضي احد ما بين الخبير بينهما فذلك للمخرج بلامرجح الان مرجح الخبر في تقدير  
 تفسيرها ما انفردوا الدعا الى وجوب ملزومها لا على وجه الخبر هذا اذا استلزم من الفعل المرفوع  
 والافرجية الى عدم يقين شئ منها في خبر الماورد بينهما في دفع الاشكال في المقتضى اما الاول فلا  
 الاشكال بالمرء المتماثل اذا لم يفتقد التكرار ومعرفة الاشكال بالمرء كما ينبغي ان ينظر في  
 الخبرين الاول والاخر اما الثاني فلا ينافي وان الامر يتعلق بامكان ان كان كالحجاب ولا يلزم منه  
 القول بالتكرار لان القائل بالتكرار يريد به يقين التكرار ويجعل مطلوبه كل واحد على ان يتطاول  
 ونحن اذا نقول على وجه الخبر يكون مطلوبه كل واحد في صورة التكرار على وجه البعير واما  
 الثالث فلان الدلالة المذكورة غير ناشئة عن نفس المصنف بل عن اعتبار خارج فلا ينافي ما ذكره  
 من ان مدلول المصنف ليس الا طلب الحقيقة والخبر ان اطلاق الامر لا يقتضي الا المطلوب به في ذلك  
 لان تعلق الطلب بالطبيعة باعتبار الحاجة على الحقيقة الا في مرجع الى الحقيقة باعتبار كونها في ذلك  
 وببيان اقل المراد باعتبارها في فرد واحد لا على الخبرين دفعا للمخرج بلامرجح فيقولوا ان هذا كما

تفسير ما بالمرء والاول الى  
 وجوب كسر صامت لا يوجب  
 الدخول وعلى تقدير عدم

فيه منبذ عن الحكم بالاصل مع ان اعتبار الخبرين في المرء وما زاد في المرء والتكرار غايتهم اذا  
 اعتزل الفرد والمرء لشيء لا كما مر وليس في اطلاق الامر اشعار به نعم لقائل ان يقول بان المصنف  
 يريد ان يبين ان هذا لا ينافي في المرء وجوبه وانما على المرء بحسب الوضع لكن قد في كلام المصنف  
 على وجوب التكرار ومطلوبه في المرء في الخبرين ان الطبيعة الماورد بها المرء جدا في  
 انصفت بغير الوجوب والمطلوب به في خبره لا استحقاق بقاءها بعد الا ينافي بها في ان يبين في  
 ولا يذهب على ان هذا على القول بان المطلوب بالامر نفس الطبيعة فيكون الوجود لان الاحكام اللا  
 للطابع من حيث هي لا حقه لادراكها بالضرورة ولا يرفع عن البعض الا بطريق التبع والاعتماد  
 من ان المطلوب به الطبيعة باعتبار الحاجة في الخارج المستوطنا يظهر من بياننا المتقدم قوله اذا  
 امرتكم بشئ فاقوا منه ما استطعتم فان المراد ما تم استطعتم لا الذي استطعتم منه سواء  
 بالفرء او بالعدد وبغير الاجزاء وذلك بشهادة ما قبله على ما روي من ان خطب رسول  
 الله فقال ان الله كتب عليكم الحج فحجوا فكما شئتم وروى سائر في ما لك فقال في كل عام يارب  
 الله فاعرض عنه حتى عاد مرثيا وتلك افعال وحجك وما فوضلك ان قول نعم جاهد لو كنت نعم لو  
 حبت ولو وجبت ما استطعتم ولو تركتم للفرء فان تركتم ما تركتم وانما حجتك من كان يتكلم بكثرة  
 سواهم واختلافهم الى ان ياتواهم فان امرتكم بشئ فاقوا منه ما استطعتم واذا اختلفتكم بشئ فاحكموا  
 لا يوافقوا من اذاه الاممال والتكرار في البعض عما لا كلام فيه وايضا يخص الحكم المذكور باوامر الرسول  
 على ما يقتضيه الاستناد والمقتضى اعم من ذلك لاننا نقول اما الاول فمذموم بعد المسئلة على ان  
 بان القاء قوله على اذاه العموم وذلك ظاهره اما الثاني فيمكن دفعه بان الظاهر احد الفرق بين  
 الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك وبين اوامرهم كما شفع عن اوامر الرسول صلى الله عليه وسلم في الحكم بالكنى لا في  
 ان الوفاء انما يقتضي تدبير التكرار لا وجوبه والا لاشق فانه في الحد من السؤال على ما عليه  
 تأكد الوجوب بعد عدم مسألته سند على اثبات الوجوب غايته في الباب ان يفرق بين  
 على الاستحباب في الحاقه في شره الحكم المذكور الى اوامر النبي صلى الله عليه وسلم لا خفاء في

نعم او اني باو اد على الواحد  
 واحده وفي الخبر على وجه  
 المطلوب كما في الواجب  
 المحقق

او شيئا استطعتم



ومن القول ما تكرار القناع بين القول بالمره والقول بالتكرار بالقول بالطبيعته بما لا يحل عدم الاشتغال بالمره  
 مع اول امثال بر على التكرار لا يتجانب مع كون الامر واجب واما اذا كان الامر للتدب وتلقا  
 بتدبير التكرار من حيث الاحاد لا من حيث التكرار فلا يفرق بين القولين واما على القول بالمره والقول  
 بالطبيعته فالمره بينهما ظاهره بانه لا امثال امثال على المره والا فان فسرنا المره بالمره فبما لا يفرق  
 اعتبارا بين من حيث كون المره مطلوبا على القول بالمره من حيث كونها مره على القول بالمره باعتبار  
 تحقق الطبيعه في حينها لا فرق في ذلك بين تفسيري المره ولا بين تفسيري المره واما ما يستلزم ان  
 فسرنا مره بالمره فظاهره ان المره لا يرد دفعة واحدة فانه على القول بالطبيعته فيجب  
 ان تحقق الطبيعه في حينها لا يرد دفعة واحدة فانه على القول بالطبيعته فيجب  
 بالمره فانها لا يثبت باحد هذا لا يخرج بالمره انما خرج الى المعنيين والتحقق في القول بالمره  
 فيجب بالمره ايضا لان عدم الامتثال بالمره لا يثبت بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 اعتبر المره لا يثبت بالمره كما هو الظاهر واما اذا اعتبر المره لا يثبت بالمره كما هو الظاهر فانه لا يرد دفعة  
 مطلوبة لا يرد دفعة فانه لا يثبت بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 على القول بالمره دون الطبيعه واما على التفسير الاخر فلا مره الا اذا التزم القائل بالطبيعته بالاشتغال  
 بالمره فانه لا يثبت بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 فانه لا يثبت بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 وعلى القول بالمره لا يثبت بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 بالمره المعروف في مستند التبع فانه على القول بالطبيعته كونه بدعيه وعلى القول بالمره فانه لا يثبت  
 ولا يخفى ان التبع على التفسير الاخر وان فسرنا المره بالمره وحينئذ لا يرد دفعة واحدة فانه لا يثبت  
 الا على وجه التحقيق لا امثال على القولين كما هي عليه وعلى الاحتمالين لا يثبت على القول بالطبيعته  
 ولا يثبت على الاحتمال الاول في المره لانها لا يثبت على الثاني عند من يمنع من اجتماع الامر والهي  
 لغيره واما على القول بالمره فيجب ان يثبت بالمره واما ما يثبت من ان المطلوب لا يخرج

في ضمن الواحد كتحققها

فان فسرنا المره بالمره

في الامور التي هي على قدر

بالمره

بالمره فواجب الفناء او لا يتعلق لذلك بمسئلة الاجتناب مع ان المره غير انما يصح للمعنيين  
 ما هو معين في الواقع غير معين في الظاهر ان الختام ليس منه اذ لا يثبت في الواقع للزوم التبع  
 بغير مخرج ثم هذا كله اذا فسرنا المره بالمره بالمره بالمره بالمره بالمره بالمره بالمره بالمره بالمره  
 المطلق كما ان هذا القائل التكرار فيمكن فرق بين القولين مع ان الاول اعتبارا واذ الفعل الثاني  
 في الوقت الثاني كما انه قد فسر للطبيعته من حيث هي كذلك فمره للطبيعته بالمعنى بالمره المطلق فانه  
 تملك الحصول لا امثال على الاول لغير القول به على الثاني اعتبارا من حيث هو لا على الاول اعتبارا  
 في الثاني اعتبارا هذا يحصل الكلام في ثمره التبع من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فان كان القائل  
 بالمره والتكرار يجعلونه عيانا في غيرهما كما هو الظاهر فالمره ظاهره وان كانا يجعلون في ذلك  
 فلا يفرق من حيث اللفظ لكن القول بالمره بهذا المعنى يرجع الى القول بالطبيعته على ما يقتضيه  
 الحق انه لا دلالة لغيره لانه لا يثبت بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 خلافا للشيخ وجعله حيث ذهبوا الى انها لا تفي بالقول بالمره بل بالمره على وجه عدم المخرج هذا اذا  
 وبين التبع وتوقف جماعته من من يقول اذا بادوا لم يقطع بكونه فسرنا الجواز ان يكون المعنى  
 هو المتأخر من من يقول اذا بادوا لم يقطع بكونه فسرنا الجواز ان يكون المعنى  
 اما الزمن الثاني من الخطابي الاول او من الثاني كما كان وقد وقع التفسير في هذا الموضع كما انهم  
 الاول اقرى لفظا الثاني اقرى اعتبارا واذ الفرق بينهما ظاهره فان اول التفسير لا يمكن ان يكون  
 هو الزمن الثاني من الخطابي وقد يكون خبره كما في الاول امر المشرط به بالمره بل بالمره بل بالمره بل بالمره  
 المطلق اذا اريد به الفعل بحسب زمن مخرج كل في المستطوع الثاني فان القولين بالمره بل بالمره بل بالمره بل بالمره  
 اعتبارا وهما في الحقيقة لا يثبتان في الثاني نعم لو اريد بالخطابي تعلق بوجوده في التبع والثاني  
 في القسم الثاني وكيف كان فالمراد بها التبع في المره لا الصلة بين الخطابي بالمره بل بالمره بل بالمره بل بالمره  
 انهم المعروف ويعرف الكلام في التراخي بالمعيار ثم التبع اما في الاول لا يثبت في الموضع فانه لا يثبت  
 المعروف المتكرر في انضمام حيث لا يثبت في التبع واما في الثاني لا يثبت في التبع بل بالمره بل بالمره بل بالمره بل بالمره

و اما انما لا يرد من  
 من حيثها في مقام  
 التبع وهو لا يثبت  
 من الاصول مما ح



بان باخذ الفوق والفرع داخلا في مدلول الصيغة بان يكون موضوعه المركب واخرى باخذ  
قبل المدلول لها وجا لها انها تكون دالا عليه بالتمام او في الدلالة من حيث الظهور كما يشهد اليه  
القول بالقرينة فانه بعد جعل التام كونهما جاذبا في الفرع وما يؤيد احراز مجتمعا قبل الاطلاق  
في عنوان النزاع حيث حرد في الامر المطلق فانه اراد باطلا لا يخلو عن القرينة المقيدة للصيغة  
باصلا للوجود والتشبه لا مطلق الاطلاق انما يتعلق به بالمقام امعا اثبات الحكم ولو من حيث دليل خارجي  
كما يشهد اليه استدلالهم باثر المساءة والاشياء ويلزم خروج العاجب عن كونه واجبا في كونه  
عدم لغيره كغيره في الجواب عنها بخروج فضيلة الصفة للمساءلة عليها من عمل النزاع فالمتبين  
لا يخرج بقا الزمان من هذه الوجوه واما المنكسر فالظاهر انهم ينكرون الجمع بالاصل  
اطلا انهم يقولون بعدم الانقضاء الشامل للجمع انه لو انقضاه فاما ان يقتضيه لفظا او معنى  
والثاني يقتضيه باطل اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الاول من الثاني فلا شفا  
بأن اصل التام اما المطابقة والمضمين فلان المتبادر من الصيغة ليس الا طلب الحقيقة  
الفوق والفرع خارجا عنهما واما الاثر فانه لا ملازمة بين طلب الفصل وبين طلب  
ايقاعه فدا او متراجعا لمتفلا ولا عرفا بل بطلان حقيقة بطلان كل منهما من غيرهما فلو في  
القول ولا تكثر ان لو على سبيل التاكيد واما اشفا فبغيره فلا سبيل من بطلان ما  
تمسك به الخصم وعدم ما يجعل له سواه ولنا ايضا ان استعمالا في القدر المشترك ثابت  
فكل من الخصم وجهين غير ثابت وانما الثابت اطلاقا على المقيد لهما وفضيلة الاصل كونه حقيقة  
فيما ثبت استعمالها ايضا لو كان موضوعا للقدر المشترك كان اطلاقا على كل من الفوق والفرع  
على الحقيقة غير اشتراك ولو كان موضوعا لاحدهما لم يجازوا الاشتراك لهما فان الاصل  
وقد مر الاستدلال الاخر عاينه ولعلم ان هذين الوجهين انما بينهما تضاد على بعض المقصود من  
نفي الوضع والوجوه الاول على احداهما ثم ينقض على تمام المقصود لدلالة على انقضاء  
مقتضى الحقيقة في انقضاء اللفظي في انقضاء المعنوي فان المراد ما يعبر عنه العقيدة والشرعي

والمعروف

والمعروف بينهم قوله هذا الخاف والجزم معناه عن افادة المقصود القائلون  
بالفوق بوجه ان المولى اذا نال لغيره استقر فافادته المقصود القائلون  
لدلالة الصيغة على الفوق ان القرينة هناك فاعلم على ارادة الفوق حشا ان المقصود  
بان طلب الشيء لا يكون عند الحاجة اليه والكلام عند هذا الموضع قوله تعالى في محاجبا  
ما منعك الا لتجد اذ امرتك حبسا ثم تعالى في محاجبا ولو لم يكن الامر للفوق لم يوجب  
حبسه اذ كان له ان يقول ان امرين بالدار وسوقا بعد وانه لم يوجب بالحبس بل بقيت  
مخصوصا وهو ان ثمة النسبة بما على ان اذا طرف زمان الحجز كما رواه البصريون ولما رثنا  
متاخر زمان النسبة على ما يقتضيه القاء فانها للتعقيب من غير تأخر ولو سلم انها مجردة لطلبها  
للعقب مقاديرها لا على الايجاب دون انما تدور على حصولها من الشرط وان القاء الحجز لا ينفذ  
التعقيب فلازم ان الفوق قد استغنى عن الامر بجواز ان يكون قد استغنى عن شرطه بانه  
او مقابلة للجمع اننا لم انما استغنى الامر بجواز ان يكون قد استغنى عن شرطه بانه  
الى مقفلة من ويحكم فان المراد بالمقفلة ليس حقيقيا لا متناه صاعدا ولا متناهيا  
وهو غير مقفلة والمقيد بل المراد به هو فعل المأمور به في فعله وجوب الفوق الا ان  
بالمأمور به لما مر من ان الامر يقتضي الوجوب لا بل المراد بالمقفلة الا التوبة وبقدرها من  
الطوائف والالزام ناذها اليه بعض المعتزلة من القول بالحبس والتكفير وانما عندنا اننا نؤيد  
الحبس والتكفير بالحق الذي قال به بعض المعتزلة وقام القول والجمع عندنا على بطلانها  
كل من الحسنة والسيئة على قدر ما لها من المزية ضعفا وقوة لا اخرى مع ذلك بل على قدر ما لها  
وهذا غير المقفلة التي هي عبارة عن تجاوزه لتعاقب ذنوبه لغيره تفصيلا لصلح الجيب اذ لا يعمل المظلمة  
من غير حبس شيء من ثوابه وغير الحبس الذي هو اذهاب بعض الذنوب بالحسنات وبعضها من غير ان يذهب  
بذلك شيء من الذنوب كاللحم والحسد فان هذا مما لا يعتبر به ذلك لانه لا الكتاب والشرع عليه فان قيل  
هذا الدليل يخص من الدين من جهتين انه لا تناول من لا ذنب له الاصل او بالعادة من ذلك



منفردة في حقها انما لا يتبادر كل مراد لا يدل على ان امثال كل امر جيب المنفردة للمقطع المقام  
القول فيها بعد الفاعل مضاف في الثاني الى عموم قوله تعالى ان الحنات يذبحن السبا  
ولو قرر الاستدلال وقوله ثم وجز عرضها السموات والارض كان سالما من الاشكالين فبهم  
وطرف الاستدلال به عرف عام بل وجب في الجواب مع عموم المنفردة وجوبها لبداد في بعض  
كالنوبة مما لا يرب فيه وما قرر ان المنفردة وصف بكنها ان الرب وهي مضافات جنسها  
والنكرة اذا وصف بصفة الجنس اذ في العموم كما في قوله تعالى ومن ذرية من ذرية في الارض ولا  
طائر يطير بجناحين قد وقع بان المنفردة لا يختص بكنها ان الرب بل قد يكون من العباد ايضا  
فلا يكون الصفة للجنس على ان النكرة وصف للنكرة بصفة الجنس لا يختص في افاذه العموم بل  
قد تكون عند كفاذه العظم والتمتع بل عمل المقام منه ولو سلم المراد هنا فلا بد من حمل الامر  
بالسائر على الافضلية لئلا يلزم التخصيص الى الافراد الباقية فان كثير من استبان المنفردة  
وكثيرا ما يجب فيها ما قد ثبت عدم وجوب فبها من الشارع وظاهر ان حمل الامر على الآية  
اولى من انكار هذا التخصيص على هذه الجهة ونسك العبدى منها للجواب في حمل الامر  
بالسائر على الافضلية كما انه لو حمل على الوجوب لوجب الفوق فلم يكن مساويا لانراغا بضم  
في الموضع دون المصنوع لاوى ان العباد امر موكاه بصوم غد فصامه لاوى ان سارع  
الى الامثال ووافقه فيه صاحب المقام الا انه ناسل فيه من حيث ان دفع المناقاة الى اصل بين  
المهنية والمادة كما يحكى بحمل الامر على الاستحباب كذلك يحكى بحمل سائر جمل على معنى باد وعا  
فيكون دليلا على التوقال ولعل الاول ارجح لاحصاء لعدم الفور فيما ذكره نظر للمقطع  
بان الامر اذا امر بالصوم ثم قال اجب السائر اليه كان كلامه صحيحا بجهتها فاما سائر  
تتفق وجوبها وتختص في ذلك ان السائر انما اطلق حيث يكون الفعل عملا لا للتقديم والتأخير  
في نفسه وحيث ان الصوم المفيد يكون في الفعل غير عملي اما ايجع هناك اطلاقا لمساومة  
لجلائق ما فرضناه فان الصوم بحسب امر السائر بحمل التقديم والتأخير فيجب اجاب السائر

اليه

اليه وكن الكلام في تدبير السائر على المندوب وطان موضع النزاع عن القسم الثاني دون  
الاول فلا يتم البيان فيه سيما على القول ببقاء الطلب بعد تلك السائر كما لا يخفى ولو فرض  
المناقاة بان في لفظ السائر لا على ان الفعل المأمور به بحسب ما دل عليه امرها  
للتقديم والتأخير كما يصدر في بعضه لم وقت بعضه وهو بان ما يظهر من القائلين بالفور  
من انها سائر الصفة لوجوبه بان ذلك في صور تعيين الوقت المخصص لا في صور عدم التعيين  
فلا يصح ان يكون الامر بالسائر مقرا كيدا خلا الامر من القول بغيره على ما لا يخلو منها ولو  
قلنا بعدم سقوط المكلف بعد التأخير لعدم الثاني وضعه واما ما قيل بصحة الجواب في كلام  
العصدي وما لا يجب في شيء كان سار حوا وباد ووافقه واحد في التفرقة بينهما غير مقول  
قوله تعالى فاستمعوا لآياتي فان فعل المأمور به من الخراف الاستبان في الجواب عن  
مرفق الاثر السائر من ان جعل الامر على الافضلية اولى من تخصيص العام الى الفراد لما وجب اجاب  
الحاجب فقام به بما مرفق الاثر السائر من ان وجوب الاستبان في باقي الاستبان في تعيين الحمل على  
الاستحباب دفعا للثاني بين المادة والمهنية ووضعه بما يبينه لوجاذا للتأخير كان  
الى وثقت معنى والثاني ضعف نكلا المقدم بيان الملازمة انه لو كان الى وقت معنى لكل الى  
اذ منتهى لا كان القائل وهو غير معلوم المكلف فيلزم التكليف باعلا ارجح فيجيب عليه ان لا يخرج  
الفعل عن وقت لا يعلم ويمكن بانها وجب امر وهو انه اذا اقر المكلف والحال هذه فضاف ما  
يجب الفوق فلا يخفى اما ان يعاقب على ترك الواجب ولا لا يسبيل الى الاول لفتح الخطاب  
على ترك المأمور به في وقت لا يعلم مع الاختص في التأخير ولا الى الثاني للمزوم خروج الواجب  
عن كونها واجبا اذ ما يبايع على فعله ولا يعاقب على تركه هو المندوب لا في الاستمارة لزم خروج  
الواجب عن كونها واجبا لان المكلف اذا علم باخراضا لكان او ظهر عوقب على تركه فبهم لا يقول  
عدم المزوم حال العلم او الظن لا يجزى في الخروج حال عدمها فيبقى الخذوبها الى بعض الحق  
وهو ما اذا حصل العلم والظن باخراضا لكان وهو كان في لزوم الاشكال اذ يكفي في











فبالمنع من وقوع استعمال الرضا أو لا إذا لم يمتدح على المقتضى بالامتناع من ظهور الاستعمال  
 في الحقيقة ثم ثانياً كالمعروف وأما ما يتعلق بالثاني فبان الاستفهام قد يحسن لرفع الاختلاف  
 البصر الظاهر كما مر إليه الإشارة هذا ولقد كان الاستنباط يقتضي التمسك بدعوى اشتراك  
 بين كل من المعنيين والفرد المشترك لشروع إطلاقه عليه أيضاً على القول بأن الأمر  
 للفرد هل يجب على المكلف إذا لم يأت بالفعل في الوقت الأول أن يأتى به في الوقت الثاني  
 وهكذا أم لا وإن كان وبني العلامة وغيره الخلاف على أن قول القائل أفعل هل معناه أفعل في  
 الوقت الثاني من الأمر فإن عصبته في الثالث وهكذا أو معناه أفعل في الزمن الثاني من  
 غير بيان الحال من الثالث وما بعده فإن قلنا بالاول انقضى الأمر بالفعل فجميع الأوقات و  
 ان قلنا بالثاني لم ينقض فالمسئلة لغوية وغيره ليس في المعاني أن هذا الكلام وإن كان  
 صحيحاً إلا أنه قليل الجرد في إذا لا شك أنما هو في معنى الوجوه التي ينبغي عليها التمسك لا  
 فيما كان الواجب أن يتحقق فيه ويمكن دفعه بأن ما ذكره بيان للمعنى الوجوه التي فأن القائلين  
 بالفرد لما تمسكوا في إثباته بالبناء ويرفع عليه لزوم هذا المذكور كان المرجع في التبيين  
 إلى إصاهاهم إذ لا يسيل من تكرارها في القول من الأمر إلى تعيين كونها على أحد الوجوه ولو  
 بعد التناول والتسليم وكان هذا هو الوجه في عدم ترجيح العلامة لأحد الوجوه لا شك  
 بأنهم تمسكوا على الفور بالبناء والمستند إلى الفرق بين الحالين كما مر فيكون تعيين أصل الوجوه  
 بعد التناول والتسليم لكون البناء والحد كونه ناشئاً عن نفس اللفظ أو كونه البناء مع  
 الدليل الأول علامة للحقيقة لا أن يحد من بيان الفرق بين الحالين لما لم يكن منضبطاً  
 لاختلافها باختلاف الموارد فيجب التمسك به على العلامة أن حجج القول بالفرد لا تنجح  
 في البناء فلا وجه لفصل الجرح عليه ويقتضي المقام أن لا يتمسكوا بها إنما بعد البناء على تقدير  
 التسليم باختلاف المقادير فكثير منها بل أكثرها صالحة لكل من الوجهين فإن منها ما لا يترتب  
 انما يدل على عصبته بالبرهان بذكر الجود من كماله بذكر كماله لا يترتب أن يكون ان جعلنا إذ

فإنها

فيها ما ينبغي أن يقع الملائكة كما يدل عليه قوله تعالى في غير آية أخرى أن لا تكون مع الساجدين و  
 لا دلالة في الحقيقة على سقوط التكليف بعينه بعد تركها لبداء ولا على عدمه كما في تخصيصه في القام  
 بترك الجود ونفس الأمر يقع الملائكة يقتضي تعيين الوجه الأول ولا كان المناسب تعيينه  
 ادخل في الشرح عليه لا نأقول بهذا المقام إذا ثبت تأخر وقوع الزم من الحاشية وهو  
 لجواز المنع منها الدليل وهو أنما يساعد على عدم الاختصاص في آخر الوجوه إلى وقت  
 معين وأما بقا التكليف بالفعل بعد التأخير فمعهما لا دلالة له عليه ومنها أنها المسألة  
 والاستبان وهو أنما تدل على وجوب المسألة إلى فعل الواجب مادام باقياً وجوبه  
 من استبان المخبر ومن جملته ولا دلالة له على إثباته بعد التأخير كما سقط في قوله  
 على هذه الوجوه معاً الوجه الأول في إثباته في قوله لم يزل على غير ما كان من الأدلة المقتضى  
 القول بعدم السقوط فلا باطل في الأمر ومن يحسم ما يميل بظاهره البقاء على تقدير  
 التسليم وهو قياسه بالثاني بناء على أن الذي يثبت الدعاء فيجب أن يقاس لا يستعمل في ذلك  
 على الفور وعدم سقوط التكليف به على تقدير التأخير في القول لم يلزم بقاءه على تقدير عدمها  
 نظراً إلى وجود المعارض فيه اشكال بل نشأ من عدم السقوط في الذي إنما كان منقراً على  
 عدمه فيجب بعد التسليم عدم المساواة في الدليل وإنما احتكى عن الشيخ عن  
 إلى منع دلالة الذي على الدعاء مع قوله لا يشر على الفور فالحال المذكور في هذه على القول  
 بعدم البقاء إن التزم في الذي بعدم السقوط كما لا يخفى ولكن المثل الثاني في إيجابها بان الأمر  
 بالشئ يقتضي الذي عن ضده ويعرف بالبناء على ما سبق في تعيين ما يثبت عدم البقاء وهو  
 الحاشية بالأمر الأغلب فإن الأولى أنما تثبت للفرد إذا لم ينضم الأمر إلى التأخر ولا  
 لا احتمال في كون الحكم فيها سبيل العسر فلا يتم التفرع وكذا لا يحتاج بالوجه الثاني إلا أن  
 إليه في كلامهم وأما ما ذكره صاحب المعالم من أن من اعتدل في استدلاله على الفور غير الاستبان لما  
 فيها بالمسألة والاستبان فلا مفر من القول بالسقوط بعد التأخير ومن اعتدل عليها فلا



يقول بعدم السقوط فوضح الضعف والسقوط مما قرناه ثم اعلم ان من قال بان الامر المتكرا  
 يلزم القول بالقوة بغير النسبة الى الفرق الاول قطعاً كذا بالنسبة الى ما قد مر من الاثر  
 ان يبقى صدق القوة بغير فرق ويلزم القول بالترخي بالنسبة الى غيرها ان قرنت القوة بغير  
 بالزمان الثاني من وجود الخطاب واما اذا قرنت بالزمان فثبت الامكان او بالزمان الثاني  
 من وقوع مؤدى الخطا في الفعل وجعل التكليف باللاحق شرطاً لمحتصون بما تحققفت  
 القوة بغير النسبة الى الجميع وبما امكن ان يجبر القوة بغير النسبة الى الجميع  
 ايضاً نظر الى انها تصدق بالتحقق بالنسبة الى الفرق الاول وتختص بغيره كذا في  
 تصدق على العمل المتكثراً لاجزاء اذا اجتمع منه قوتاً او توسع بالاجزاء الاخوات في وقتها  
 من الخطاب هو الزمان الذي وقع فيه الفعل على الوجه الذي امر به فيدخل من التكرار فيه  
 واما على مذهب الآخرين فلا ينبغي عليهم شيء من الاقوال  
 ببعض المعينات انما الى مطلق وشرطاً فالمطلق لا يتوقف وجوبه بعد حصول شرط التكليف  
 من البلوغ والعقل والعلم والقدر على شيء كما لم يفرقوا انما اعتبروا الاطلاق بعد التيقن بذلك  
 الامور كما منعت الاطلاق بالنسبة الى العقل او شرعاً او يقابل الشرط وهو ما يتوقف  
 وجوبه على غيرها كالجواب وقد يطلق الواجب المطلق ويؤيد ما يتوقف عليه التكليف على حصول  
 امر حاصل هو ان يتوقف وحصل كافي الجواب بعد الاستطاعة او لم يتوقف كما مر وهو هذا المعنى  
 على التزام المعنى الاول والنسبة بغيره وبين المعنى الاول عموم من وجه ويقابل المعنى الثاني وهو  
 ما يتوقف عليه التكليف على حصول الامر بغير حاصل وقد يعتبر الاطلاق بالنسبة بالنسبة  
 الى شيء معين فيقال الجواب شرطاً بالنسبة الى الاستطاعة وطلق بالنسبة الى شرع  
 او اذن او احاطة والواجب بالنسبة الى سبب التام اية الجزاء الاخرية لا يكون الا بطلان التام  
 ايجاباً لشيء لشرط وجوبه فانه قطعاً او يتوقف اما بالنسبة الى غيره من المقدمات  
 فيجوز ان يكون شرطاً وان يكون شرطاً اصله في الامر المطلق ان يكون مطلقاً او يتوقف

بما يتوقف عليه

بينهم

بينهم وبين ان يكون شرطاً وان كان الاول على الاكثر وهو المختار وهذا السبب الى الثاني  
 لنا ان الجواب هو الظاهر من الامر المطلق هو الاطلاق بشهادة العرف والاستعمال الا يري  
 ان السبب اذا امر به بامر فذكره نظر الى العمل ان يكون مشروطاً بشيء فمما عطف  
 بخلافه لظن الامر ما لا يراه السبب بان الامر ليس على ان في الاطلاق ما حوى  
 في التيقن تشريك بينهما فلا بد من التيقن من ر ان مجرد الاستعمال لا يوجب تشريك  
 ان اريد به الاشتراك اللغوي كما هو الظاهر من كلامه وقد سبق تحقيقه وان اريد به الاشتراك  
 المعنوي فلام انه يشاوي بالنسبة الى فرد به بل ينصرف عند الاطلاق الى الاطلاق  
 من انواع المطلق على التيقن والاستعمال وينقسم باعتبار ما يعلق عليه وجوبه  
 بالتكليف ولا يتوقف حصوله على امر غير مقتضى كالمعقود ولم يلزم بغيره الى ما يتعلق  
 به من توقف حصوله على امر غير مقتضى كالمعقود ولم يلزم بغيره الى ما يتعلق  
 الاستطاعة وخرج الرتبة يتوقف فعله على معنى وقته وهو غير مقتضى ولم يفرق بين هذا  
 النوع وبين الواجب المشروط هو ان التوقف هنا للوجوب وهذا الفعل لا يتوقف فعل  
 الواجب على شيء غير مقتضى ولم يمنع وجوبه الا ان اصل الامر من عدم توقفه عليه حيث وجب  
 بغيره او التكليف بالحال حيث لازم التكليف بالفعل في من بعد مقتضى حصول ما يتوقف عليه  
 لا نأقول ليس المراد بوجوب الفعل قبل حصول ما يتوقف عليه ان يكون من المتقدم طرفاً للوجوب  
 والفعل مقابل المراد انما يجب على المكلف في الزمان السابق ان ياتي بالفعل في الزمان اللاحق  
 كما يجب على المكلف في المكان المتبع من العبادته مثلاً فانه ياتي بها خارجاً في الزمان السابق  
 للوجوب فقط والزم من اللاحق طرفاً لتمامه فان قلت فاصح الفعل قبل حصول ما يتوقف عليه  
 من الامر لغيره فوجوبه اما ان يكون شرطاً ببلوغ المكلف الى الوقت الذي يجب وقوعه  
 ان لا يكون فان كان الاول لازم ان لا يكون وجوب قبل البلوغ اليه كما هو مقتضى الاشتغال وان كان  
 الثاني لازم التكليف بالحال فان الفعل المشروط يكون في ذلك الوقت على تقدير عدم البلوغ اليه منع

بما يتوقف عليه



تلك ان اردت بالبلوغ نفسا خيرا الشوق الثاني ونعم لزوم التكليف بالحال على قدر الحاجة انما  
يلزم اذا وجب عليه ايجادا فعل المقتضى بالزمن الا انما هو على قدر بلوغه اليه وهو غير لازم من عدم  
الشروط بنفس البلوغ وان اردت بالبلوغ ما يتناول بعض المتبادرات لا يقتصر بالقياس اليه  
عن بلوغ الزمن الا انما يتبعه في الوجوب على سبيل البلوغ او مقتضاها بل يكون مجرد حصوله ولو  
في الزمن الا انما يتبعه في الحاصل الى ان المكلف يجب عليه الفصل قبل البلوغ الى وقت على قدر بلوغه اليه  
فيكون البلوغ كما شقنا من سبيل الوجوب واتقاه من كاشف عن عدمه كذا لك وما أحققنا بين  
لك الفرق بين الواجب المعلق والواجب المشرط وان للوقت في المشرط طرما الوجوب وفي  
المعلق شرط الفعل فلا تكليف في الاول بالفعل ولا وجوب قبله بخلاف الثاني كما انما اشرنا اليه في الفرق  
اذ بين قول القائل اذا دخل وقت كذا فاضل كذا وبين قوله اقبل كذا في وقت كذا فان الاول  
شرط مفادها انما يتعلق الامر بالزمن بالمكلف عند دخول الوقت وهذا قد عرفت وقت الاداء  
لتعلق الوجوب كما في المثال وقد بينا اخره كقولك ان دارك قد بدت في الغداة فزده في العشي الى ان  
جمله طلبية مفادها الزام المكلف بالفعل في الوقت الذي وعده ان يفتي في الاول  
طلبيا مشروطا حصوله في وقت كذا وفي الثاني طلبيا اضليا مطلقا ما لم يفتل منه يكون  
في وقت كذا ومن هذا النوع كل واجب مطلق توصف وجوده على مقتضى ما في مقتضى غير حاصله  
يجب قبل وجوده المقدما ايجاد الفعل بعد من يمكن ايجادها فيه ولا لزوم خروج الواجب المطلق  
عن كونها واجبا على المكلف بما لا يطابق وكلاهما ضروري الفناء والعلم انهما يجب ان يكون  
وجوبا واجبا على مقتضى حصول امر غير مقدور وقد عرفت به انما ذلك لا يصح ان يكون وجوبا على مقتضى  
حصول امر غير مقدور فيكون يجب على مقتضى عدم حصوله وعلى مقتضى حصوله لا يكون ذلك  
بل حصوله في ذلك كما لو فوفى الحج المندوب على ركوب الدابة المقتضية في وجوبه الواجب  
ح تائب على مقتضى حصول ذلك المقدور وليس مشروطا حصولها كما مبني على اكثر من الاطلاق والفرق  
ان الوجوب على المقدور الاول يثبت قبل حصوله على الثاني انما يثبت بعد تحققها الا انما المشروط

بدون

بدون الشرط وببيان اخرى حصول المقدور على الاول كاشف عن سبيل الوجوب وعلى الثاني  
مشتب له كما مر في نظر المتروكي وجوبه على ما شئت ان ياتي بها قبلها اي قبل المقدور المخرج من فعل  
الاول يجب الا ياتي بها على مقتضى ما ياتي بها الاطلاق لا المخرج فيصح قصد المخرج بها واجبا على وجوب  
بخلاف الوجه الثاني ويظهر ايضا انما لو كان المقدور المخرج من غير حصوله في انما انما الشاغل  
بالواجب كالاختلاف من الاشارة المقصودة في الطمانينة مع الاختصاص كترك الواجب المعلق  
الى فعل الفعل فان العباد يجب على الوجه الاول وجوبها وطلبها على مقتضى حصول ذلك  
المقدور وعلى الثاني لا يصح اشتغال الطالب بالوجوب قبلها الذي يدل على المذهب المختار  
ان ما دل على عدم وجوب الواجب عند تحققه من مقتضى عدم التكليف بالحال المنع  
بالفعل والسمع ولا يبيانه انما يلزم ذلك لو كلف بالواجب على مقتضى ما ياتي بها الا انما بالمقدور المخرج من  
وعدم حصوله او كلف به على مقتضى الايمان بها خاسلة فلا ينبغي اطلاق الامر بها المخرج من حال  
التكليفين بل لا حظ في القاطعة المذكورة الى ما يطالب به ذلك الحرام على مقتضى حصوله وطلبه  
الواجب على مقتضى حصوله ولا فرق في ذلك بين ان يكون المقدور المخرج من سبيل او غيره فان كان  
تكم في السبيل لا يخرج من وقوعه فلو لم يغير من اجزاء امره الى سبيل لا يلزم ايجادا على  
تقدير وجوبه فانما السبيل العقل فيجب فوفى الواجب على حصول هذه المقدور الاختيارية  
من قبل او ففعل حصول المقدور المخرج الاختيارية كذا كذا المكلف وقت الفعل وقد عرفت  
خلو وقت تمام الوقت من الموانع الاضطرارية بالسبيل الى من التكليف مع ثبوت الوجوب على  
تقدير حصوله لافان لم يضر او اما المقدور مطلقا فيحصل له ما غير الجواز ان يخرج الفعل مع ثبوت  
التكليف بل كما في المقتضى من الحج فالمورد في علمية المقتضى في هذه الصور هو كون المكلف بحيث  
يأتي بالمقدور ولو في زمن اخر او كونه بحيث يكون وقت الفعل قد كمالا من الموانع وهذا  
اعتباري يخرج من المكلف باعتبار ما يطالب عليه في الزمن المستبعد من هذه الصفات وهو غير متأكد  
عن زمن الوجوب وانما فرق عن الصفات لا يتبعه بل ياتي بالاولى كان نفس العلم والخلق



شرط التأخر من الوجوب عن زمن الفعل فلا يبقى مودع التكليف ومن هذا القبيل كل شيء يكون  
 وقوعه راعى حصول شيء آخر كما هو الحال بالاجاز في الفضول فان شرط التأخر فيه يكون  
 العقد بعينه لاجازة ليست شرطه بقى لاجازة ولا لا استغنى عنها وانما الواجب اعتبارا  
 اخرا في نفس غيره فالواجب في نفس ما تعلق الطلب بنفسه والواجب في غيره ما تعلق الطلب  
 للوصلة الى غيره واللام هنا للتعليل على وجه مخصوص لا لطلب الخليل ولا لا شق في الحدان كغير  
 من الواجبات النفسانية وتبين ذلك ان المطلوب من المكلف في الواجب في غيره انما هو ايجاد التوصل  
 الى غيره على ان يكون التوصل به الى المطلوب باضمانه وان كان حاصله على الطلب ايضا والمطلوب منه  
 في الواجب في غيره ايجاد التوصل به الى امر اخر وحصوله ان كان مطلوباً به امر خارج  
 عن كونه مطلوباً به وانما هو حاصل على الطلب في الواجب في غيره ما يكون المطلب على المكلف في ايجابه  
 نفسه ومن غيره والواجب في غيره ما يكون للتوصل به مطلوباً به الى غيره من غير انما يتقدم في غيره  
 بقوله ان المكلف وما جرح فيه احتراز عن القابلية في المكلف اذا لم يكن مطلوباً به  
 المكلف اذا لم يأت في غيره لان ان قيل المتشبه في الحدان فلا يتفصّل بصورة الاجتماع ما يصح  
 وجوبه خصوصاً في المقامين ثم هل يعتبر في الواجب في غيره ان يتقدم عليه فعل الغير او لا  
 به وان لم يتقدم به ذلك او يعتبر قصد التوصل اليه او لا في الامثال به وان لم يتقدم عليه  
 الامر ان لا يعتبر في غيرها والمقصود من هذه الوجوه هو الاول لان المطلوب في غيره  
 مطلوباً به ما يتقدم به ذلك الغير عليه ومن غيره لما عرفنا ان المطلوب فيها الضد من حيث كونه مقبداً  
 وهذا لا يتحقق بدون الفعل الذي هو فعل الغير اما الفصل فلا يفعل له مدخل في حصول  
 الواجب وان اعتبر في الامثال به نعم ان كان جهاداً كان مطلوباً به من حيث كونهما للغير فقط  
 فيه ذلك كما في الوضوء والفعل به على نفي حجابها الذاتي يظهر التمهيد في الواجب عليه الفعل  
 في غيره من غير ان لا يراه في شوقه عليه فدخل في ذلك قبل ان يات به وكذا الحال  
 فيما لو تقرر ان لا يخلو حيث يتقدم به التذرع والحقف او ما هو عليه فعله ما يقتضيه اليه عليه

واجب نفسي

مقدّم

العصب

العصب والخف وانما عليه معصية العصب والخف وانما عليه معصية غيره بيان ذلك  
 ان النصوص في الفرض المذكور تقع تأوّه واجبا وهو ان الواجب عليه الاضداد والى حراما  
 وهو ما اذا لم يتقدم عليه ذلك فاعلم من نفسه ان الذي يتقدم من نوع الواجب وضاد  
 الاضداد فلا اشكال وان علم ان نوع الواجب عليه الاضداد فان اقدم طحالاً هذا فان لم ينكشف  
 لحدان فان لم يتقدم عليه الاضداد كان ما انى يحول الى غير ذلك هذا انما قلنا بان التجري انما  
 يعصى بغيره المفروض بالعلل ولو قلنا بان يتقدم كما هو الظاهر امكن احسان التمهيد في غيره  
 والتحقق ان الوجوب على هذا البعدية مقصود على تقدير العلم ان الطحال لا تضاد لا تضاد  
 الوجوب بطريقان للجرم ولو من جهة التجري لاضداد الاحكام فمنع المانع من ثبوت تجريمه  
 واما لو انى بالواجب في غيره للاشكال بالغير ولم يتقدم عليه احساناً الى نفس غيره او اضطر  
 كما لو ترى مانع معتق او شرعي لم يشل من حيث كونه واجبا في الواقع ثم يشل في التصور  
 من حيث ان شرطه واجبا وبياناً اخرى يشل التكليف الظاهري ويتقدم عليه تأوّه من الحج  
 والثواب دون الواجب فامثاله في هذا الفرض هو ما في الفرض السابق واما في المصنف  
 الاولى فلا ريب في عدم اعتباره المصلحة والثواب لثبوتها العقل والعادة والى هذا ينظر  
 قولهم بان الاجر على الحج من البدان قطع المسافر فانما هو لو وشبهه استحقاقه الفطر بالثبوت  
 وان تركه تعدا لم يتحقق شيئا وهذا لا يحيط لعل السابق وكاشف عن عدم مطلوبه من حيث  
 ايضا لكونه راعى بعدم ترك ذي المقدّم احساناً واجبا على ما قرره فان تقرر ان الفعل  
 الزيادة فافعل لما ثم بدأ العمل به او منع مانع منها لم يتردد منه وكذا ان يخلو وكغيره من  
 انقلبه نداء الواجب لها لا بشرط الواحد ووجوبه من باب المقدّم ان ياتي بالثبوت الاخرى  
 لتفعّل اكثر راجحاً منها فاذا اتي بالثبوت ثم بدأ العمل به فافعل وقطعها في اخر بعض الفواعل  
 لو بين ذلك من غير ذلك وذلك لان المطلوب في الفعل في الاول ان لا يترك في الفرض الثاني  
 انما هي للغير اعني ان يات في الاول والجرم في الثاني وعلى تقدير عدم حصوله لم ينكشف عدم المطلوب

حقيقة



فلا يقع المفذور وهذا منقضي على ما هو الظاهر لفظا ونفسا والكل من نظامها هو ايضا المصلحة التي تليق  
 به الطلب الواقع ولو اورد بر مطلق الواجب منها ولو في الظاهر ثبت ذلك في المبدأ كونه في غير موضع  
 الجهد ووجه ظاهره وما يقع ايضا على ما حفظناه مسئلة التيم في حق الفرضية لغيرها فانها  
 علم لما ان التضييق ما شقوا رجاءه انما انما في نفسه فانما انما في نفسه فانما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 ان صلاها به ولو في آخره فانها لو لم تكن في نفسه عند ضيق وقتها فانما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 في المقام من غير ان كان في نفسه من وقوعه مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 قصد الغاية بالفضل في غير موضع مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 الفرضية بالفضل في غير موضع مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 من سائر الاحكام في غير موضع مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 المتعلق بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 رجاءه على حد ما انما انما في نفسه فانما انما في نفسه  
 وهذا عند التامل ما لا يخفى فيه ما من رجاءه في الابدان للاكل وفي غير موضع مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه  
 يكون اكل والنوم واجبا في غير موضع مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه  
 والودع من رجاءه في تلك المنقضية والمرجوة وكل ذلك كل فعل واجب في غير موضع مطلقا بالما ايضا مع وجبنا انما انما في نفسه  
 اخر فانما انما في نفسه وانما انما في نفسه  
 الى غير ذلك وبالمجمل انما انما في نفسه وانما انما في نفسه  
 ايضا انما انما في نفسه وانما انما في نفسه  
 فيكون وجوبه من هذه الجهة الى وجوب ذلك الواجب الشرعي على تقدير الايمان بهذا الوجوب  
 الا انما انما في نفسه وانما انما في نفسه  
 اذ في كل واحد من هذه الوجوب لا سناد في انما انما في نفسه  
 المرتبة التي لا يقبل فيها العفو على ما يفرضه الاستناد من الواجبات الشرعية ما هو في نفسه

حال

حال الانداد ولو قلنا بذلك وجوب تعلم الصلوة والحكامها قبل دخولها مع انما انما في نفسه  
 مشروط بدخول وقتها في تلك الحالة وبغير هذا النوع من الواجب نفسا الى الواجب في نفسه  
 المتعلم المساو انما انما في نفسه وانما انما في نفسه  
 عند عدم وجوب الفرضية فيكون من باب انما انما في نفسه  
 وينقسم الواجب باعتبار ما هو في نفسه وانما انما في نفسه  
 والاشكال في نفسه وانما انما في نفسه  
 الرضا في ذلك ومن هذا القبيل وجوب تعلم الفقه في الفقه في نفسه وانما انما في نفسه  
 ووجوبها تابع لوجوبها في الاستقلال في نفسه وانما انما في نفسه  
 بعض المقدمات حتى الشرايط المعينة بها فان وجوبها من حيث كونه ناهيا للوجوب ذي المفذور  
 شيعي ومن حيث كونه موصوفا بخصائصه وانما انما في نفسه  
 انما الواجب ما هو في نفسه وانما انما في نفسه  
 من الاحكام فانها ايضا تنقسم الى مطلوبة وشرطية ونفسية وغيرية ونفسية اصلية ونفسية  
 الكلام فيها بما ينشأ من الامر بالشيء في نفسه ونفسية لاجاب ما لا يرد من المفذور  
 المتأخره ونافيا لاكتفاءه في ما غايبه في الامر يكون من مقتضى مقتضى الامر الشرطي  
 الشرطي في الواجب من حيث كونه مقتضى مقتضى الامر الشرطي  
 على وجوب ذي المفذور في نفسه ونحو الامر في المفذور في ما يكون جائزا ولو حال كونهما  
 مقتضى مقتضى الامر الشرطي في نفسه وانما انما في نفسه  
 عند عدم التمكن منه بدونهما الصلوة في غير هذه القبلة في التوفيق المتخوفا المعقود عند الاشهاد  
 لعدم حتمها من غير جهة التشرع وانما انما في نفسه  
 ثم ولو حال كونهما مقتضى مقتضى الامر الشرطي في نفسه وانما انما في نفسه  
 على تقدير حصول الفقه في نفسه وانما انما في نفسه

مصدر

قصة







من حدوده و هو حصص بعض المعاصر من هذا الشرط والسبب غير مستقيم طاف ان تراهم في القفا  
 بنوعه الى الجحيم كما يشاء اليه بغيرهم على الترتيب بقدره الى الجحيم ما لا يتم الواجب بدونه  
 او ما يتوقف عليه الواجب واما ما نقل عن البعض من نقل الاتفاق على وجوب اجزاء الواجب  
 المركب فان ارادوا وجوب النقص على البان الا في الخارج عن على الترتيب وان ارادوا وجوب العجز  
 فمنع لما عرفت واما الاحتجاج عليه بان وجوب المركب بدله على وجوب اجزائه بالنقص فخطا  
 لان الوجوب النقص لا يتركب من وجوبات غير تامة ذلك الى ارجاعه بالنقص واما ما لا يجوز  
 على وجوبه العجز فيا لا تمام كما لا يلزم من ذلك بالعدم انما هو وجوده وعدمه  
 حصول المطلوب مع بقاء الاجزاء مع على الفعل كقولهم في الوصول الى الجحيم واحذرونا  
 بالبعد الاجزاء عن الاستتار الاعداد في فانها داخل في السبب لا في وجوبه في الجحيم والعدم  
 بالشرط الخارج الذي ينقص عدمه من شرط عدم قيام البدل ولا ينقص وجوده فخرج  
 الجحيم لدخوله في الشرط لعدم انقضاء ما حققه والمعد لا فعله في المفاصل لا ينقص عدمه  
 كيف وقد عرفت في النقص نعم عدمه في النقص ذلك لكونه لفظ الحد الاول وقول بعض المتأخرين  
 بدخول جميع العلل في النقص في الشرط غير واف فيه ان السبب الى السبب الناقص جعله  
 في عقابله الشرط ان الاستتار الناقص على السبب قد يطلق وياد في العلل الناقصة  
 وقد يطلق ويراد به الجزء الاخر منه وحد من الاجزاء بما يجعل انفا كمن الشيء  
 مطرد لدخوله في الشرط لا في السبب في بعضه بالاعتناء الاول بما يلزم من وجوده وجود الشيء  
 ومن عدمه عدمه وهو ايضا مطرد لدخوله في الشرط لان الجزء الاخر منه لا يستلزم من غير ان  
 جعلت من سببه خرجت للوادم لكن بوجوب الدوام لا ان يجعل السبب المطلق لا لظهور ان  
 يحد بالخارج الذي يمنع انفا كمن السبب في وجوبه في الجحيم والعدم في الجحيم والعدم في الجحيم  
 خرجوا لانعدام الدوام لعدم النقص واجزاء السبب في الجحيم والعدم في الجحيم والعدم في الجحيم  
 تصور الاجزالي ونفس السبب باحد هذين المعنيين في هذا الجحيم ونظاره كما وقع عن البعض

معد

شرط

ويراد به السبب

دوامه

سبب

من العلل

غير مستلزم

في الجحيم والعدم في الجحيم والعدم في الجحيم

غير مستلزم اما الاول فلان من قال بالوجوب في السبب سبب ووجه من المقد ما لا  
 به المقد ما لا من حيث المجموع وهو في ذاته اما الثاني فلان الجزء الاخر لا يكون فعلا اجزاء  
 في نفسها القائل بالانقضاء في السبب انما يقول في السبب الاجزالي على ما لا يلزم عليه  
 وكذلك من قال بان الامر بالسبب راجع الى الامر بالسبب لا بد من مجموع المقد ما لا  
 الجزء الاخر لا يجزى اجزاء كما يفصح عنه دله ونسره القاضل المعاصرين بالتقدم وجوده  
 السبب وعدمه من عدمه من ذلك انه في قوله لانه لا ينقص عكس الحد بالسبب الناقص لعدم  
 الشرط اصدار عدمه لوجود سبب آخر يحقق استلزام الوجود في الاول والعدم في الثاني  
 بالنظر الى ذات السبب هذا حاصل كلامه وهو صحيح في ان البعد المذكور غير في المقابض  
 وان المراد بالسبب ما يتناول السبب الناقص ايضا فينقل لانه لفظ ان من قال بالانقضاء  
 في السبب لم يقصد به السبب الناقص ايضا في وجوده بل مع العلم به ظهور ان  
 للامر في فعله كذا من جعل الامر بالسبب راجعا الى الامر بالسبب لم يقصد به السبب الناقص  
 كما يفصح عنه دله مع ان اطلاق السبب على السبب الناقص جائز ولا يترتب عليه في كلامه ولا يترتب عليه  
 عليه ثم اولى في حمله ان اراد بالاستلزام دوام الاستلزام انما يتناول السبب الناقص وكذا ان اراد  
 الاستلزام من حيث الذات لا من حيث ما بالذات من حيث ما يحقق في محله وان اراد الاستلزام  
 في الجملة دخل في الشرط ايضا لانها تستلزم وذلك اذا اخذت بشرط المفارقة لغيرها من ثمة  
 العلل ثم السبب في الحجة اعلم من رتبة الاول فيرسله لا شك في الحود وعلية على ان قوله ويلزم  
 من عدمه عدم مستند ذلك حصول الاحتراز عن المانع كما ذكره بما ذكره من الاستلزام في جانب  
 الوجود وما زعم من ان السبب الاستلزام في جانب عدمه بقوله لانه لا يدخل الاستتار المتعللة  
 غير مستلزم لان عدم كل سبب في ذاته لا يستلزم عدم السبب والا لا يمنع وجوده لسبب اخر لما مر  
 وانما يستلزم من رتبة عدمه بغير الاستتار او يستلزم عدم جميع الاستتار الا ان يعنى بجملة الاستلزام  
 في الجملة كما مر في بعض الوجوه والتحقيق ان المراد بالسبب هنا هو الجزء الاخر من الفعل الاجزالي الخارج

الذي لم يتقدم وجوده في السبب

ولا يجوز ان يخرج سبب قسريا  
 اذا كان مركبا

انما هو من النقص







فصل في بيان ما يجب من العلم

و پینے

ارمانیہ



بريط و حور و اور

عليه لما الذي يجب له حتى انه لو انقلب خبره كشف عن عدم وقوعه على الوجبة الذي يجب  
فلا يصف بالوجوب وقول هذا توضيح لذلك وتوكيد له ان مقتضاها واجب لا يصف  
بالوجوب والمطلوب من حيث كونه مقتضاها اذا ثبت عليها وجوب ذي المقدار لا يمتنع ان  
توجهها مشروط بوجوده بل لازم ان لا يكون خطابا بالمقتضى على تقديره فان ذلك  
متضح لنا ولكن كيف واطلاق وجوبها وعدمه عندنا خارجا لاطلاق وجوبه وعدمه بل يمتنع  
ان وقوعه على الوجبة المطلوب متوطنا بحصول الواجب حتى انها اذا وقعت مجردة عنه تجردت عن  
وصف الوجوب والمطلوب من عدم وقوعه على الوجبة المعبر بها التوصل بها الى الواجب من قبل شرط  
الوجود لها لان قبل شرط الوجوب وهذا معنى هو التحقيق الذي لا مر به عليه وان لم تقع على من  
يشغل له ما الذي يدعى ذلك ان وجوبها مقتضى ما كان من باب الملازمة العقلية في العقل  
لا بد له عليه فالتداعي العقل والذكور ايضا لا يلائم العقل ان يقول الامر الحكم اريد الحج وادب  
المصير الذي يوصل به الى فعل الحج وهذا لا يوصل به اليه وان كان من شأنه ان يوصل به اليه  
فالتصور فاضطررنا الى التصريح بمثل ذلك كما انها فاضطررنا فيها التصريح بعدم مطلوبيتها للمعنى  
اوصلي لمقتضى التوصل بها اليه وذلك انه يعلم الملازمة بين وجوب الفعل وجوب مقتضىه على  
تقدير عدم التوصل بها اليه وايضا احتساب العلم بالمقتضى مجرد التوصل بها الى الواجب حصوله  
فلا يحتمل بكونه توصل اليه وحصوله معبر في مطلوبيتها فلا يكون مطلوبها اذا انفكت عنه وصرح  
الوجدان فاضربان من بعد شيئا مجرد حصول شيء لا يرد اذا وقع مجردا عنه بل لازم منه ان يكون  
وقوعه على الوجبة المطلوب متوطنا بحصوله اذا توكب الواجب في الخارج من اجزا كالصلوات فكل  
جزء من اجزائه واجب بالوجوب تنقضي الغرض باعياد دين فبالعبادة كونه ضمن المركب وان  
نفسى فان المركب عيان عن نفس الاجزاء والام يكن مركبا فوجوبه عبادة من وجوبها لكن نفس  
الوجوب بكل جزء ليس مستغلا بل في ضمن الكل فالله اعلم بالصواب بالماضي والمستقبل  
الخارج بهذا الاعتبار ايضا بالمطابق وان كان الله اعلم من غيره الاول اعني الكل بالمطابقة والاعلى

آخر  
الكتاب



على متعلق الثاني في الجزاء بالضم لا في هذا المقام في جميع الاجزاء في الزمان وفي متعلقها  
 كالصانع والنجاذ لا وجود لكل في الخارج حال وجود الجزاء حتى يغير وجوده في ضمنه وقد نرى في  
 الكتاب ان الاحكام الشرعية انما تعلق بالطابع باعتبار وجودها الخارجيه لا كقولنا قد  
 حققنا في علمنا ان الاحكام الشرعية امور اعتبارية تعلق بالافعال الخارجيه في العلم باعتبار كونها  
 خارجيه لا ريب ان الافعال الخارجيه تعلق في العلم وان اخذت من حيث كونها خارجيه  
 فيصير اعتبار الجزاء في ضمن الكل نظرا في **الكتاب** ومن هنا يصح وصف الكل بالوجوب مع ان شئ  
 الوصف في شئ الوصف لا وجود لكل في الخارج ولما لا يوجد في الخارج لا يوجب شيئا  
 منها صاعدا لا تنصا لعدم استقلاله به هذا باعتبار كونها غير متعلق بالكل واجبه غير متعلقه  
 عليه ضرورة ان وجوده لا يوجب وجود الجزاء فيقول الامر على الامر بالاعتناء بالاعتناء  
 الوجوب في العلم الاستقلال وليس بالضم لان الوجوب التقي لسيطه وان تعلق بركب فلا يركب  
 من وجوب غير جزاء كان من ادعى عدم الخلاف في وجوب الجزاء بوجوبه بالاعتناء بالاعتناء  
 خارج عن محل النزاع المقدر كما تكون مقدره وجوب مقدره وجوده كذلك قد تكون  
 مقدره من فصل جزاء من ان يحصل العلم بتسليم تمام او من غير جزاء بوجوبه من هذه المقدره  
 عند التحقيق الى مقدره من الوجوب حيث يتوقف حصول العلم بالوجوب عليها فوجوبها انما يستفاد  
 من الخطا بوجوب العلم الثاني في عوارده بالعقل لا بالجمع لامن الخطاب بالفعل لا بالتوقف له  
 عليها وهذا ظاهر وقس على ذلك الحال في مقدره من الظن حيثما يغير اذا نهد هذا فنرى من غير ما لا يشبه  
 الواجب بالجامع فلهذا ما حققناه محجبا لانها بما يعلم من الاثبات بالواجب ووجهه انما لا  
 في وجوب مثل هذه المقدره وانكوه بعض المعاصرين في غير ما ورد في نص فعل ما ذكرناه  
 فيما لا يشبهت جهته القبله بغير ان ياتي بصلواته منعه من محجبا انما لا يشبهه لان خارج الصلاه  
 الى جهته القبله لا يجوز ان يخرجها كما يكون من الاشياء الواجب بالجامع بل بالجماع لاننا نقول  
 جواز الصلاه الى غير جهته القبله انما هو من جهته كونها غير متعلقه بوجوب عدم تعلقها بالجامع بها وان

ان هذا

ان هذا يخص غير حال الاشياء او حال الاشياء بغيره بل بالطلب غير بناء على ما نظرنا الى  
 اطلاق الامر واصله لغيره الاشياء فيخرج عن كونها بغيره فالمراد بالجامع ما يكون جائزا  
 مع قطع النظر عن كونها بغيره كما مر المنه في عنوان البحث واما ما سبق كونها بغيره او غير بغيره  
 الفصل في غير الامور او بالطلبين جعل الوجوب التقي لسيطه في العلم بالافعال الخارجيه في العلم  
 ووجهه ان لا فرق فيما ذكرناه بين ان يكون الواجب في العلم او في العلم او في العلم او في العلم  
 مع الاختصاص بوجوب الاجزاء عن كل واحد من بابا المقدره بغيره العلم بترك الحوام الواجب عليه  
 صريح بذلك لاجتماع تمام العلل وانكوه بعض المعاصرين في بناءه مقدره وجوبه بالواجب صلا  
 بان الواجب ترك ما لم يوصف كما كان جوازا لاجب نفس الامر لا لطلبه وهو ضعيف اذ  
 العقل لا يفرق بين المقامين وبين التحقيق الكلام في مقدره انشاء الله ثم ولعل ان هذا ظاهر  
 نقضي جواز الاثبات بالزائد ولوع التمكن من تحصيل العلم بغيره اذ غاية الامر ان يكون وجوبه  
 التقديرية بغيره الا بغيره لكن الطريقه المتفقاه من جملة الشبهات لعل عليها عبارات  
 الموطقة ضد التمكن من الاستعلاء المقطع بعدم جواز الصلاه الى الجهات الاربع او في التمسك  
 المتعدد مع التمكن من تعيين جهته القبله وتحصيل الثوب الطاهر فيسفي تحصيلها فيها بوجوبه  
 عدم التمكن ومنه يظهر ان الصلاه الفاضله للشرط ضد التمكن من غير وجه فاعلم ان الشرع لا يقبل  
 غير المأمور به على انه مأمور به اذ لا يخصه بغيره وجوبه بل هو جواز التحريم على ما يقتضيه الادلة الشرعية  
 فان تضمنها عدم انفكاك مقدره الواجب بغيره في العلم في العنوان من الوجوب بغيره ولو على  
 وجه الجزاء حيث يجد في ظاهره النزاع في موضع في محض قصد الاشياء والمزبذ بغيره امر حيث  
 كونه مقدره فعل الصلاه بالوجوب بوجه قصد ذلك لان تعلق الطلب بفعل ولو الغير بوجوبه  
 قصد الا في تعلق الطلب بما ذكرناه في ذلك فيصير وقوعه على وجه العباده اذا كان مشروعا  
 كذلك كما يصح على القول الاخر لا شفاء الطالب في ثوب الثواب وتدا نكوهه بغيره وتكون  
 انهم ان ارادوا بالثوب ما غير المصح والمزبذ فربما كان الوجوب نظر الى ان العقل لا يقبل



بأنه في جميع موارد ونبوة في بعض المواد وشرقا كالسرا إلى الجهاد ونحوه لا يشك الكل فيه وقوله  
نعم لا يصح عملنا منكم لا دلالة له على تعيين ترتيب غيرهما وان ادوا الاعمال منها فترتيب  
الامور الاول اعني المخرج كما لا ريب فيه لثبوت هذه العقول والعادة به كما ترى ان المولى اذا امر  
عبدا بأمر فالحق سبحانه في محصله قد ما تروى وتكتب في هذا ما يراه للوصل إلى المطلوب  
ان العقل لا يحد من عمله بل من مدبره فلهذا كان اللزوم في طلب مولا ما لم يمتنع منه  
مكروه لا يعصى به وكذا الامور الثاني على ما ثبتها النظر في البنية اذا لا ريب في ان فعل المقد  
على الوجه المذكور واطاعوا انقادوا من البين انما ليس انما ان القرب إلى المطاع مستحب  
عن الموانع الخاطئة وهذا ظاهر عند من استشرع في العبودية هذا اذا ان بالقدرة  
الى المطلوبين من حيث كونه مطلوبيا واما اذا هو ان بها لقبح فلا ريب في عدم ترتيب الترتيب  
عليها من هذه البنية ثم يجوز ان يترتب عليها الترتيب من حيث نفسها ان كانت من جهة كونها  
كافيا لها ان على القول برجحها ان في كمالها ان يترتب عليها العقاب اذا كانت من جهة نقصها  
وجوب فعلها ووصلها الى ما هوام منها كتركها فيفضل المصنفه المرفقة عليه انفاذا للفرق بين  
التي يرفعها وبينها التحسين على ضعف ما تمسك به بعض المتأخرين في تحصيل الثواب والواجب  
الاصلي من ان لا يلبس على ترتيبها الى اجبا للبعث واما تركها فلا يترتب عليها الذم والعقاب  
من حيث كون تركها على ما لا يبعد عليه النظر العيني اما ترتيب الذم والعقاب على تاركه مقدرة  
الواجب وان لم يصدا فبعد من الواجب كما يشهد به العقل والعادة ولقد عليه  
فلا تلتزم انه يترتب عليه من حيث كونه تارك كالمقدور الواجب بل من حيث كونه مجرأ لتركه ان  
فان التحقيق ان المخرج على العصبية معبته ايضا لكنه ان خادها ان خلا وعدا معبته واحة  
وانما نظر المخرج فيما لو تخلف عنها واما ما ورد من ان يتركها لا تكفي على هذه الاشارة فينا  
ذكرناه لان الاستغفار هنا انما هو من جهة المخرج في الثاني من الترك المرفوع بالبناء من  
نفسه ليس مع ان نفس المداخل لا ينافي الاستغفار وترتيب الذم كافي للصغار لا في ترتيب الترتيب

على فعل

على فعل مقدور الواجب كافي للصغار لا في ترتيب الترتيب على من حيث كونه امثل لمولم يترتب  
العقاب على تركها كذا لم يكن واجبه بل يند ويتركان ذلك مع المندوب لاننا نقول جدا الواجب  
عندنا على ما لا يبعد على التحقيق ان احدهما ما يخص بالواجب انفسى هو ما يخص بالعقاب  
على تركه من غير بدل ولا عذر ولذا في ما بيننا والواجب المخرج ايضا هو ما لا ينافي مع  
وفي هذا المندوب ايضا امران احدهما ما يخص بالانفسى منه وهو ما يتعلق بطلب الشايع  
مع جود الترتيب ثم الثاني ما بيننا والواجب ايضا هو الحد المذكور ويجوز قولنا انفسى  
على ذلك الحد المخرج والآخر مخرج فلا يلزم خروج مقدور الواجب عن حد الواجب ولا صدق  
المندوب بطلبها بهذه الحقيقة وان قلنا بعدم ترتيب العقاب على تركها من حيث كونه تاركها بل  
من حيث ما يلزم من المخرج على ذلك الواجب كما هو التحقيق ومنها ما ذكره بعضهم من الاجتماع  
مع الكوام وعدمه فيقول بالواجب لا يجمع مع الكوام وعلى القول بالآخر يجمع في جميع القول  
هذه المنة مستند وكذا لا خلاف ظاهر بين من قال بوجوب الحد منه ومن لم يقل بوجوبه في ان  
المكلف اذا وصل بالحد من الحرمة سقط عنه وجوبه في فروع من ان الواجب قد تم فعله عليه  
كالسرا بالنسبة الى الحج واما ان قال قائل فان يقول على ما تحققت ان الواجب مطلوب على تقدير  
حصول المقدور على القول بغير الحزم وهذا ليس ثمرة التبع بل يخصص له وذكر القائل انما  
ان ثمرة التبع تظهر في التذات ايضا فان اذ ان تذا الشيء على القول بوجوب المقدور في الحد  
مقدور ما تروى خالف في تركه وان تعلقه على حبه فلهذا وجب بالتذات فساد ما لا يخفى  
اذ ليس ذلك كل واجب بالتذات بوجوب للكفارة وانما يوجبها ترك ما وجب به بالاحالة لان  
دلائلها لا تعد الا على ذلك وان اذ ان مقدور الواجب اذا كانت واجبة لم يصح تعلق التذات  
بها بناء على القول بان التذات لا يتعلق بالواجب او يصح تعلقه به حيث لا يكون له في نفسه بانها  
على القول بالآخر انه لو تذا ان ياتي بواجب به بفعل مقدور يتناول وجوب المقدور فلهذا  
مما في كلامه لا يبعد على الاخير نعم بعضهم ان الامر يذى السبب الغير المقدور ونفسه واجبه الى



الى الامر بسببه فان الامر بالقتل الذي هو عيان عن اذنه في الروح مثلاً واجمع الى الامر بقطع  
 او الاقار من شافوا ونحو ذلك وذلك لان الامر لا يتعلق بغير المقدور والقدر لا يتغير به الا  
 وضعفه لان المعنى في صحة التكليف في عقله هو كونه مقدوراً ولو بالواسطة لا يشك ان  
 المستباه مقدور وبواسطة ما ياتى فلا يفتى على جواز الفضايل في ظاهره ذكر الفاضل  
 المعاصي في موضع ان الامر بالفرد من باب المقدور وقد سبقته الى ذلك غيره وهو عند  
 غيره من رضى لان الطبيعة غير الفرد في الخارج ان فعل الفرد بالطبيعة بشرط الشخص كما هو الظاهر  
 فالانسان يهتدى بالانسان بالماورى فيتمتع بالتوقف عليه واما حصول ما الطبيعة  
 الماورد لها في الفعل بحصوله فلا لازم كالتوقف والوصول وان فسر الجميع المركب من الطبيعة  
 والشخص فعدم التوقف اوضح لان وجوده لا يتوقف على وجود الكل بل الامر على العكس  
 هذا بعد التنبه عليه كما لا يخفى فيهم جميعاً ان القول بوجوب المقدور بوجوب القول  
 باشتاء المباح لان ترك الحرام واجب لا يتم الا بفعل من الافعال في ذلك الفعل بما على وجوب  
 مقدور الواجب وحديثك تصعب هذه الشبهة بخلافه فمضى عنها بعضهم بانكار المقدور كالحال  
 حتى ان جعلها الحلال لا يخلو من عدم من اعترف بالتالي واشهر حكماء هذه القول عن الكسبي  
 وربما ذكره الجوزي اخرى ايضا وهي ان ترك الحرام واجب وهو مستند لوجود فعل من الافعال  
 فيجب لا يمتنع ان يختلف حكم الملاذ بين الجواز وبين اول اما اولها ان الشبهة المذكورة على هذا  
 صحتها لا توجب نفى المباح وانما انما المكلف قد لا يتمكن من الحرام فلا يجزى عليه تركه لان النهي عن المنع  
 فيجب كالا مراً لوجوبه عليه مقدور متناه وذلك كالشغل حال العقل من الحرام وتعد  
 منه وهذا ما لا حصوله واما ثانياً فان ترك الحرام انما يتوقف على وجود العناد فقط و لا  
 في وجوبه و غيره من الافعال اذ لا يتوقف عليه بالابتداء فانها لو اذن وجود المكلف قد  
 ظن جماعة ان ذلك يعني على القول بعدم بقائه الا ان اذنها على تقدير البقاء يحتاج الى الموثور  
 الا فلا ملاذ من ايضا يجوز ان المكلف عن كل فعل فلا يخفى من الا ترك وهذا الفصل ينبغي ان

في  
 قوله  
 لا يمتنع  
 ان يختلف  
 حكم الملاذ  
 بين الجواز  
 وبين اول

تكون  
 في  
 قوله  
 لا يمتنع

تكون الا لو ان على تقدير عدم البقاء مستند الى المكلف والبقاء على تقديره الى غير مستند الى عمله  
 الحدوث وان كانت على اعدادته وكلاهما في محل المنع لجواز ان يعدم بقائه الا ان ذلك يتم  
 بخلاف المكلف من جميع الافعال بان يكون الكون الاول صادراً عنه وبغيره الا ان مشقة العمل  
 اخرى كالكون الاول من حيث اعدادته لمحصلها او يكون كل كون لاخو مستند الى الكون السابق  
 من حيث اعدادته لمحصله وهذا هو الظاهر لهذا القول بدليل صدقها حال العقل وعدم  
 الشعور ايضاً او بقاءها واجتماعها الى الموثور ويلزم بالتالي نظراً الى استناد البقاء الى غير الفضايل  
 لحدوثها في المكلف كما في كثير من الاعداد اذ لا بد من ان الشبهة المذكورة مبني على  
 التقديرين الاولين اذ على التقدير الثالث يتم معنى التوقف والاستلزام فلا يتم الترتيب  
 وليس بشئ لان ترك الحرام على هذا التقدير يتوقف على احد الامرين من الشغل بفعل من الافعال  
 والخلو من الجميع او يستلزمه ان جعلنا الحرام ايحساناً فيعلق به التكليف كان احد افراد انما  
 الجوزي لا يتعلق بالوجوب بالافعال الاخرى التي هي وان تستلزم حصول الفاعل كمال الانسان ما فيها  
 لو دارا المقدور بين المقدور ومقتضى العناد وسبباً لهذا زيادة وتوضيح في البحث ان كانت  
 لا يشك في وجود كل فعل من الافعال مانع من حصول الاخر كما هو شأن التضاد فيكون سبباً  
 لعدم كماله هو فضايله المانعة فاذا حرم الفعل وجب القول بوجوب سببه الذي هو فعل المانع  
 بآية المقدور غايتها الامر ان الاستبانه تعدد فيجب لكل على الجوزي فلو وجب تركه انما يقتضي  
 وجوب ما يستند اليه استناداً فعلياً لا ما يستند اليه استناداً شائياً لما عرفت من تحقيقنا  
 السابق من ان مطلوبه المقدور للغير انما يقتضي مطلوبه فلو قلنا قد يترتب عليه اداء  
 اليها الامم وان ترك الحرام انما يستند بالفعل الى وجود العناد دون فعل العناد يستند  
 عليه كلف لا وهو من شرائط حصوله فلا يقتضي اوجوه الصارف ولا كلام فيه نعم لو فرض ان  
 على غير الصارف فيجب كالا مراً لان ترك الحرام الا بالشغل بفعل الجوزي الحكم بوجوبه وكذا لو تمكن  
 منه بدو تركه كان الصارف فيه ضعيفاً فيجب العلم او يخاف وفي غير الحرام اختياراً بدو تركه فما



ما يجزئ في نفسه من الامر الداعي اليه فيجب عليه تقوية الصواب والجاهل هذه او تضعيف الداعي بما  
 من الافعال المحببة بقاوم الصواب والتضعيف يكون الفعل قد تروى به فيجب عليه وعلى غيره التحريم  
 والى هذا ينظر قول القضاة بوجوب النكاح على من يخاف الوقع في الحرام بتركه وعلى هذا فلو اعتذر  
 في حق الفعل بغيره فيلزم الاخر من ثبوتها التصادف والجاهل هذه كاعتدائه في فعل المحرم مع التمكن  
 منه وقد يجاب بان ترك المباح ولا يخص بالمباح بل قد يتم بالواجب ايضا بانه لو صح ذلك لزم ان  
 يكون الحرام واجبا كالقتل لو ثبت تركه الشرع مثله عليه وان يكون الواجب حراما اذا اذنا ذلك به  
 واجبا اخر ولا يخفى ما فيه اذا الواجب على التمسك الاول يكون احدا من الواجبين في الفعل  
 على الثاني برامى فيه لانه انما يدل على ما قبل وهو خطأ بل ينبغي تخصيص الدعوى بغير المحرم على ما عرفت  
 في تحريم العنوان ولا يلزم بصره في الواجب كما انما يجزئ اذا التزم الكلي يكون الفعل سببا للترك  
 وح فلو لم يفرم فعل الواجب اذا اشكال في تحريم سبب الحرام لكن فيما فصل مما لا يشك في تحريمه  
 عليه ان وجود السبب سبب لوجود السبب كذلك وعدمه سبب لعدم سبب كماله عليه  
 حدوده للسبب فاذا كان فعل كل واحد من الضدين سببا للترك الاخر لم ان يكون ترك  
 الاخر سببا لفعله ولا يخفى ما فيه وما اذا جعل الفعل مقدما في سببية للترك فمما لا يشك  
 جلي اذا دل على حرمة فعل الحرام مطلقا لم يخصصه بها التوصل اليه انما المحرم على تقديره مما  
 لا بعد فيه وان كان من الواجب على ان ترك الفعل مقدما لفعله فذلك اذا وجب تقديره  
 لزم تحريم الواجب القرين المذكور في هذا مع ما فيه كما يستنبط عليه في محبت الضدين وادعى الكلي  
 لان لثوابه لو ثبت ترك احد الضدين على فعل الاخر لا وجب لثوابه لو ثبت فعل كل واحد من  
 الثما به لكان انما لم يستلزم للدواعي هذا القدر اولى من انما يحرم فعل الواجب  
 وعنى لو جاز الثاني ان دعوى امتناعه لا خلاف حكم المثلاد من عام الياسد عليه عقل ولا عقل  
 فان نزع ان الاحكام الخمسة متضادة ان اجتماع الاثنين منها في المثلاد من وجب جميع الضدين  
 واشغال فسادا واجبا لان المتع انما هو اجتماع الضدين في عمل واحد لا في عملين وان كانا

مثلا ومنه

مثلا ومنه وان اعتدل تضاد من حيث اجتماعهما في الكلف عند ذلك الكلف تعللوا به ايضا  
 واجبه الفساد لا فرق في ذلك بين المثلاد وبين غيره فان لم يكن ان لا يصدق من مكلف واحد كما  
 في زمان واحد ولا يعلق بكلف واحد كك وهو باطل بالضرورة وان زعم ان الحكم يقتضي  
 من احدا المثلاد من الى الاخر كما قلنا من لانه لو وجب احدهما او الجواب الاخر لكان ذلك كك  
 غير جائز لانه يقتضي الى ترك الواجب ففرع بان ذلك بالنسبة الى الواجب ومقتضى تحريمه  
 واما بالنسبة الى غيره فلا اذا لا توفى للواجب عليه وتصارى ما هناك انه بعد عن المكلف  
 تبعا لعدم الواجب عنه وذلك لا يبعد وجوبه لا في باخر الفعل عند تحريمه لا في سببه اذا لا  
 يترتب عليها فانه تها فلا يقع من الحكم وح فلا بد من القول بتسري حكمه لا في المبدأ او لا في غيره  
 من حيث الاحكام فنقول انما يترتب بالنسبة الى كل من كان متعلقا فلا يصح القول بحكمه لا في القول  
 فعل الحرام والحوام وتكون عند عدمه او ففعله متساويا بالنسبة الى نفسه وهو ذلك بالنسبة  
 الى لا يترتب لا توفى له عليه ولا يفتى بالمباح الا ذلك ويترتب عليه من عدمه سبب مدح ولا دم  
 عليه بالاعتبارين وهو فعل مقدور من الاحكام الخمسة فيقول ودعوى كونه كالتعنى من غير كلف  
 وجواز تعلل الكلف بوجوه اخرى وما عرفت فانه يتبع ايضا ما في بعض المتأخرين من ان اشغال  
 التحريم في المعاملات يستلزم اشغال في العمل المحجج عليه باستبعاد العقل خلاف ذلك مع ان محرم  
 الاستبعاد على تقدير التمسك به من جهة لا ينافي في مثل هذه المسئلة هذا وقد يخطى بالبال للكل  
 شبهة اخرى كما يباس بالنسبة عليها وهي ان فعل المباح عين ترك الحرام في الخارج وانما هو بحسب  
 العقل ولا يرب في ترك الحرام واجبة في المباح من حيث اتحادهم مع فساد المباح المباح مع الآيات  
 واجب كما ان المباح المباح مع الحرام ووجه واضح وانما يتحقق في هذا انما هو على ان ترك الحرام  
 عين فعل الواجب الخارج في معنى التوك السبب لعدم الفعل وهو في الخارج عين السبب لفعل الضد  
 لصدقه عليه مثلا لصدقه على الصدق من حيث الخارج انه لا يكتفى كما يصدق على الانسان انه لا يشرك ولا  
 جرحه فيضطر الى الاتحاد في الوجود فيكون السبب لوجود الصدق عين السبب للتحلل من عدم

في  
 قوله  
 لا يترتب  
 عليه  
 في  
 قوله  
 لا يترتب  
 عليه











۳۔ البیتہ الیہ ما یکون ضلالم و ملاوحتہ ۲

منازل الميراث والميراث

اوپطلب

7







كالعلم والقدرة والمضاد من النعم فيجب ان يتبع كل منهما ضد الاخر لا ان ينفكا كالملازمين  
 او اجتماع الضدين وهذا انما يتحقق اذا التفتوا الى الضد وان كان الضد هو بالنسبة الى جميع الاشياء  
 والمحقق ان التعلق المذكور انما هو بالنسبة الغيبية الى الضد العام بل هو الذي هو الضد  
 في الجملة وضرر ان يذكروا به محض دعواه لما بينا وان قد ثبت بحجته ما ذكره فلا بد ان يثبت دعواه  
 وحجته من قال بالاستلزام وجهاً ان حرمة التفتيز من جهة الوجوب باللفظ  
 الذي عليه يدل على حرمته بالنسبة الى هذا الاجماع اشعار بان المتعارفين لا يمتنع مطلق  
 الاستلزام لكنه تعسف ان الاجماع يطلب فعله بغير تركه انما هو اما ان يترك  
 او فعل ضد غير الكف اذا لم يمتنع فعله لا المقتدوعا بها كان فالنعم عليه يستلزم التوقف  
 اجيب عن الاول بان ان اردت بالتفتيز التعلق بالشيء لا بالامر على التعلق بالشيء وان  
 خالف فيه القائلون بالغيبة وان اردت به احد الضد او الوجوب في ذاته انما جز من الوجوب  
 اذ لا يمتنع فعله على رجحان الفعل مع المنع من التعلق من الثاني بالمنع من الامور على فعله  
 بغير عدم الفعل لما كان القول ليس الذي يحل فعل الضد بل على الكف فلا يمتنع  
 اذا احطت خبراً بما ذكرناه وبما سببنا ذكره انما استدلوا وتفت على ما في الاستحسان من وجوبها  
 من الوهم والضعف . . . الفاضل المتعاضد على كون الامر بالشيء مستلماً للذي هو منه  
 العام استلزاماً ما بينا بالمعنى ان الامر حقيقة في الطلب المحض بغيره اذ صدر من الشارع ريب  
 العقاب على تركه المحض منه وكان يترجم ان المنع من التعلق معارضاً للجم لا الام مع وان الامر في  
 للطلب المقتد بكونه حتمياً ان يكون الضد خارجاً عن مدلول اللفظ كما لا يمتنع بالنسبة الى المعنى قد  
 صرح بهذا في بعض مقدمات بحث المقتد شرعاً على ذلك الامر على الجم والزام من باب التزم اليقين  
 بالمعنى لا يخص بضعفه لان المبادىء من الامر هو الا انما بالقول وهو نفس الجم والجمابج عليه  
 به جميع المنع من التعلق كما عرفت فالحق في هذا الحد لا يمتنع من التعلق بغيره في موضعين  
 وان كانت من لوازم الجمابج الفعل والزام به الا انها خارجة عن عمل الجم لا ان الكلام في الامر من الضد

ومع ذلك

وهذا لا يمتنع  
 في قوله لا يمتنع

ومع ذلك في لا يخص بالامر الشارع بل جميع الامور كما لا يمتنع ان لا يمتنع من استيفاء النعم  
 والعقاب في غير الامر الحالى من نفي الانقضاء في الضد الخاص او الانقضاء كما كان على  
 الاستلزام والى الى ذلك اما الملازم فلا من بطلان الغيبة والنسبة الى الضد وانما انقضاء في  
 التفتيز على ما بطل ان الثاني فلا تعلق له استلزامه كان ما من جهة ان فعل الضد يستلزم ترك  
 الوجوب وهو محرم ففعل الضد لان مستلزم المحرم محرم وما من جهة ان فعل الوجوب يستلزم ترك  
 الضد فيجب من باب المقدور وجوباً لذلك في معنى حرمته الفعل وكلاهما مدفع اما الاول فلما  
 من منع لعدم الملازم في الحكم ما لم يكن بينهما عليه وفي العام فهو من مقتضى الكلام  
 في ذلك واما الثاني فقام في وجوده ان مقتضى الوجوب يجب ما لم يكن شرطاً شرعياً  
 كما بره الحاجب ارباباً يقول بوجوب الجم وان ترك الضد ليس باحد من وجهي الاستحسان  
 بالانقضاء الشرعي مع ان اطلاق كلامه يقتضي منع الانقضاء فيها وبعينها يمكن فهمه بان الكلام هنا  
 في الانقضاء من جهة الضد بوجه مغاير لجهة الشرطية وان استلزامها بغيرها بالانقضاء في الشرع  
 بالاعتقاد الثالث لا وجوباً غير ان في جهة الاعتقاد الاول وفيه تكلف واخرى ما حققناه  
 من وجوب مقتضى الوجوب في فساد التفتيز المذكور فلا حاجة الى ما ذكره  
 بعض الاناضل من ان ترك الضد ليس بمقتضى فعل الوجوب الا ان مقتضى فعله وانما هو يستلزم  
 بل يوم التوقف في حكمه اولى كما ذكره الكعبه قال ومنشأ التوقف عدم اعتكافه او ذلك يوم من الطعن  
 مع استحالة التزم او اذ يقولون ان يوم من الطرفين الوجه الحاجب والاعتدال في التزم  
 بالتوقف في المقامين وقوله انما اشارة الى لزوم الدوام في هذا اليوم وهذا الوجه  
 الورد و قد غريب ان الضد الحاصل من حيث مقتضى قوله مع ان مقتضى فعله بان المقتضى  
 وهو ما يقتضيه عدمه وتوقفه على مقتضيه مع ان ذلك لا يمتنع عليه في غاية الوضوح والظاهر  
 ان مقتضى فعله لا يقال ولا كون ان يكون وجود كل منهما مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 في وجود الضد لا يخرج بل لا يعلم من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى



الوضع على ما أمر الله عليه سابقا فالفرق بين المتماثلين في غايات الظواهر في ذلك فليس فيه ما يقترن  
شيئاً بشئ إن يكن وجوده نسبياً لعدد من الأقسام وجود كل من الضدين ما يتناسل وجود الآخر  
كان سبباً لعدمه وهذا ينافي ما قرئ من أن عدم كل منهما شرط لوجود الآخر لا يستلزمه لا بد من ذلك  
فليس له ما يقترن بما هو المانع في عدم الشيء لو لم يسبقه في التأثير بسبب سبب لا التأثير في الفعل والشيء  
في وجود واحد الضدين عدم الآخر المستلزم لغيره معطى وان استدل بالمراد في وجود واحد الضدين  
إلى السبب المنقضي لوجود الضد هكذا إذا كانت المانع من الجانبين وأما إذا كانت في جانب  
واحد كالضد والاستدلال بالحدث والكلام بالنسبة إلى الضد في ذلك لا موانع  
من فعل الصانع وليس الصانع ما يعرض وجوده في مستلزمه بعد نهائهم في استلزام الشيء  
عدم المانع فالكلام المذكور إنما يجري هناك من جهة المانع ولا يتوقف فيه الاستدلال المذكور وهذا من  
عجائب الأوهام ما سيجي للفاضل المعاصر في المقام حيث يستظهر أن يكون منقاداً فيهم الفاضل  
المذكور هو أنه لما وجد أن ترك أحد الضدين يتخلف غالباً من فعل الآخر لو لم يكن له لا يتخلف له  
في فعله وإنما توهم أن مقتضى فعله عبارة عما يؤول في نظر المكلف عند النظر في  
الأضداد كغير ما مرها الفاضل من غير أن يفتقر بوقفه على تركها لو لم يكن عدم كونها الترك  
مقتضى عدم فعله فطر ذلك الكلام إلى حال الضمن فمن كون مقتضى عدمه وأنه لما وجد التوقف  
عند ترك الضد إذا لا يخفى في حقه في تلك التوقف فيكون التوقف في ثم فعله فطر ذلك الكلام  
إلى حال الاشتغال في توهم عدم توقفه عليه فطر ذلك الكلام إلى حال الضمن فطر ذلك الكلام  
المذكور أجل من أن يخطر ببال هذه التوفيق في الواجب فضلاً أن يعترف بصحتها ويستدل بها  
بل لفظ أن منشأ توهمه على ما يستفاد من بيانه هو أنه ما وجد ترك الضد مقتضى فعله الصانع  
فقط وجد فعل الضد في جملة المقادير التي هي شرط في جانب ولم يتبين الفرق بين المقادير  
هذا وأما ما استدل به المعاصر المذكور في منع توقف أحد الضدين على فعل الآخر من جواز  
المكلف غيرها كما جعل في نظر الأمر إذا دخلوا في معاشغل بغيرها من الأضداد فغيره أن أحد  
لا يقوله

لا يقول بوقف ترك الضد على الاشتغال بغيره على الضدين بل يقول بوقفه على فعل أحد  
الأضداد على البدل كما مر النسخ في معنى الكسبي فلا يفتح حله جواز فعله في التوقف على  
فعل أحد الضدين كما هو مناط الاشكال وإن ادخلوا فيهما وعن سائر الأضداد كما ذكره في ذلك  
في دفع شبهة الكسبي وقد أخذ من صاحب المعام وغيره فغيره أن ذلك مع اقتناء ضميرهم على  
فاسد غير ضدي لأن حاله الخلو في حاله الاشتغال وترك النفس تصرفاً لها أو لا يتركها  
حالة وجوده في غير معضاد جميع الأفعال بالضرورة فيكون كاحد الأضداد الفعلي في توقف  
ترك الفعل الخاص على التماثل ما في البابان لا يجزى من باب التماثل من جهة من تركه  
المكلف لكن قد حققنا سابقاً أن الواجب إذا كان مقتضى بيان ذلك أن مقتضى بيان ذلك أن مقتضى بيان ذلك  
غيره فعلق الوجوب بالمقتضى على الضدين وسقط عن المكلف حصول غيره من أن يقتضى  
أن جواز فعله المكلف عن جميع الأفعال لا الجدي في دفع التوقف البدل على الأفعال مع  
يبقى الاشكال في الجملة في أنه لا خلاف في أن حاله الخلو وان لم يستند وجوده في التوقف على المكلف  
استناداً وأما ما لا يفتقر من فعله في فعله الظاهر أنه مشروط بعدم أدائه في فعله هذا الفعل  
من الاستناد كاف في محله المكلف كما يستدل به في بحثه في الخلو وسائر الأفعال  
في ذلك وقد سبق لهذا من بيان ما ذكره الفاضل المعاصر من أن وجوباً لمقتضى  
لذا أنها كما هو محل البحث مع وجوبها لغيرها باعتبار مقتضى الأمر في الجملة لا وجوبها لغيرها  
نفسه لكنه لا يجمع مع الوجوب لا منقطع وجوباً لغيرها التي هي في واحد مخصوصاً وبينه الاختلاف في  
جهله النفسية والغيرية والأصالة البنية لا وجوباً لغيرها في المعلق حقيقة ولا اعتباراً وسبباً  
لهذا من بيان ثم من قال منهم بأن ذلك العمل الذي هو الضد العام بالضم أن مقتضى  
مركب من أمرين من طلب الفعل والمنع من الترك فيصنع الأمر الذي هو الإيجاب والجملة التي هي  
الترك بالضم من أن مدلول الأمر لا يترك على طلب الفعل كمدلول الصيغة فالمتع  
من الترك أن كان مقتضى الأمر من طلب الفعل مراعياً لغيره مدلوله وأن كان مقتضى تأكد



الطلب فهو من غير ضرورة وان لم يلزمه الطلب وهو اذا فعل  
من المكلف ما يشاء فلهذا كلفوا في السواد والحر والبرق انما كانا  
الشديد منها عن الضعيف انما هو بينهما لا باوجود طاعة عليهما فلا يكون المنع من الترتيب  
لحجب ذلك الامر عليه بالنظر بل ان الامر به على الوجوب لكن الترتيب انما هو طلب ترك  
الترك المتناكس كما هو الظاهر في الحقيقة عن الاجابة على طلب الفعل المتناكس وان غاب في  
المفهوم فلا يكون من مداول الامر بالفعل وان منع بطلب الكلف او ترك الكلف فليس  
مقالا ووجه فان الامر بالشئ لا يقتضي من الكلف فضلا عن طلب عدمه او طلب الكلف عنه كالتشديد  
الاغنيا عن العمل اذا فعل اذا كان الترتيب من الترتيب من الاجابة على الترتيب الترتيب  
طالب عدم الترتيب او طلب الكلف عنه وكيف كان فقد كان لعدم الكلف الذي تعلق به الطلب  
لحقق معناه في كماله انما هو من الاحكام فاذ الترتيب بان الترتيب من الترتيب من  
الوجوب لزم ترك كل وجوب من وجوبات ووافقه من الترتيب وذلك ظاهر الفساد اذا  
نظر هذا فاعلم ان جملة من يقولون ان الترتيب في الفعل كالحال في الترتيب اذا دار الامر بين واجب  
مضيق وعبادة موسعة فانه لو اخرج بالمواعظ من وجوب عبادة بناء على القول بعدم الانقضاء  
اذ لا مانع من العمل بطلب القول بالانقضاء ونظرا الى اشتغال الرعيان الذي هو قوام العبادة  
حيث ان تركه راجع وينتج رجحان الفعل مع الترتيب المتناقص ولا نهى عن الترتيب في  
حيث كان ما هو رايه ايضا لان العمل بالعبادة موافق للامر فيلزم اجتماع الامر الذي في الواحد  
الشخص وهو مجموع من المتأخرين من الترتيب المذكور حيث ثبت بطلان الضد على القول الاول  
ايضا الى ان الامر بالشئ يقتضي عدم الامر بغيره والامر بطلب ما لا يمنع الجمع بين المتضادين  
فيصل اذا كانت عبادة لا يحجبها من فعله على الطلب كما يمكن ان يستدل على ذلك ايضا  
بان فعل الضد يوقف على ترك الواجب وتحقق اصابته عندهما محرمان وينبغي طلب الشئ حال  
تحريم فعله من وجه ان مقتضى بطلان الضد اذا كانت عبادة بغيره الا ان كان نهيا

القول

القول بالانقضاء فقلنا لا حيزان يقتضيان على القولين ثم ان جملة من وضع الترتيب على  
المفهوم المذكور فتقوله في المصنفين لانها ان السواد والحر والبرق لا يمنع الامر  
وهو ضعيف ليس من شأنه ان يمنع عند التحقيق الا لزوم الامر بالشئ ويضد هذا بغيره  
دار في الموضع كما ينبغي ان شاء الله ووجه مقتضى مقتضى الترتيب واحد كما استدل به في الاول  
وتظهر الترتيب في غير الامر بالشرع ايضا من ليس له اهلنا الاجاب كما مر صاحب الدليل ان  
التصديق فيها باثر على القول بالانقضاء الامر بالشئ الذي من اضاده كالتصديق بطلب  
الانقضاء له بطلان الترتيب منها اذ ليس له المنع منه فبطلان كمال عبادة ولكن الحال بالنسبة  
الى الترتيب لا يرد عليه بطلان هذا ولما كان القول يقتضي ذلك لطلب بطلان الضد من بعد  
عن الطريقة السحرية بل مقطوعا بعدم حيث يلزم في مثل ما تترك المكلف دارين مضيق عليه  
ان يقتضيه كل صانع صلاها في الحجة والعلامة تذكره به بل كل عبادة متنافية لا دارا لها  
انها كذلك لو اشعرت تمام فخر هذا المذهب من المذهب خلافة مقتضى غير مقتضى  
الاعلام بان الحكم بالعبادة ان خالف القواعد المقررة لكن لا بد من القول بانها الاجماع  
الشرعية القطعية عليها كان فرضا ان الوجوه المذكورة لا يقتضي بها الترتيب في مقابلتها  
ولا كفاية لطلب العمل لا تقبل التخصيص فيما يقتضيه ما ذكره ان الترتيب لا يقتضيه  
اذ فانهم من الترتيب المذكور لا يرتابون في ان العبادة المأمور بها من مشاركتين في بعض الوقت  
احدهما مضيق والاخر موسع انما يشبه بالمرتبة في مقتضى مقتضى وان حكمه ايضا من حيث  
للامر بالمضيق وكذا في مقتضى فانه كان احدهما في نظر الامر في مقتضى مقتضى مقتضى  
في المتأخرين اشكال منافيان مطلوبين لطلب بطلان الضد بطلان الضد بان الترتيب يقتضي  
الترتيب في اداء وجوب المقتضى بطلان الضد بطلان الضد بطلان الضد بطلان الضد بطلان الضد  
او حال وجوده لا يمكن التوصل الى بطلان مقتضى وجوب المقتضى بطلان الضد بطلان الضد بطلان الضد  
وجوب المقتضى ليس على حد وجوده غيرهما بان يكون المطلوب حصول مقتضى بطلان الضد بطلان الضد



في حصول التوصل ولو بقدر متحرك حصل المقطع وسقط وجوب غيرها كما لو ساء الى غير ذلك  
غصبت فان لم يصح وان وقع على الوجه المحرم ولا يجزئ عليه لغاذه البر على وجعل في كلا  
الوجهين نظرا ما الاول فلان وجوب الصادق لا يمنع تمكن التكليف من الفعل في تلك الحالة  
فتكون مكلفا بقدر متحرك ايضا والاولى ان لا يثبت على وجوب المقدرة من غير دليل على وجوبها  
مع الصادق وبند ونحو هذا لا يسهل عليه بما أمكن ان يجمع الا يحتاج على القول المذكور بتم  
قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوههم فيها الامر بالوضوء الذي هو مقدور الصلوة  
على اركانها على ان المراد بالقيام ارادته القيام كما ذكره اهل التفسير فيدل بالقرين على  
وجوب الوضوء عند عدم ارادته الصلوة وفيه الكلام في بواني المقدرة بعد القول بالصلوة  
وجوابه ان المفهوم من التعليل في لانه مبطل من سبقتها انما هو مجرد اشتراط الصلوة وجوب  
لها لا توقف وجوبها على ارادتها كما يظهر بالرجوع الى العرف فيها وفيما ورد من نظام رفع ان  
القيام فيها مفسر في بعض الاجزاء بالقيام من النوم وعده لا تعلق للانه بالقيام ومع التعليل فلا يبر  
ظاهره في ذلك فلا تنقض في مقابلة ما ذكرناه من ادلة القاطعة وما الثاني فبان انهما يمتنع  
الاشكال على الوجه الذي ذكرناه من اشكال الكلف بالشيء حال التحريم بقدره انما يتجمل  
منه جواز التوصل الى الواجب بالمقدرة المحرمة وهذا الاشكال فيه وانما الاشكال في وجوب  
الواجب على تقدير حرمته مقدرة في سائر ذلك يتجمل بالرجوع الى الدالة المعنوية في قياس القاطع  
لان تلك المقدرة قد تفرق في الحصول الى حصول ذي المقدرة فيصير الامر به بشرط حصولها من  
غير اشكال بخلاف فعل الضد فان مقدرة المحرمين مقارنتان لذي الحصول مستمرتان باستمرار  
فيتمشك الكلف بشرط حصوله او بوجوب مقارنته تمام الشرط تمام المشرط وهو هنا مستحيل  
وقد نفى عن اشكال عدم تواتر الامر في التوق في الضد بان الامر في الضد بان الامر في الضد  
النفسى يوجب ان يجمع مع التوق العزى وانما المنع اجتماع التوق النفسى وهذا ضعيف فبان انما يظهر  
منهم من تفسير التوق المطلق لان المنع من اجتماع التفسير لغاها هو ان لا يثبتها فان

الشي

الشيء الواحد بالشخص من ادع وجوبها كما هو تفسيره التوق وهذا كما ترى لا يتجمل بالتفسير بل يجرى  
فيها وفي غيرها من المقتضى من هذا على ما نقول من انما في التفسير وانما في التفسير وانما في التفسير  
من المتأخرين من جواز ذلك مع تعارض التفسيرين فلا يفتان في المقام الظاهر ان الامر به بالامر  
النفسى هو عين التوق العزى وانما جزمه التفسير والتفسير في التفسير فان التوق في التفسير  
لا يوجب تعارض في تعليلها ولا وجوب الكلف وهذا واضح وايضا جاز ان يجمع الوجوب النفسى  
مع الحرمه العزى بان يجمع الحرمه النفسى مع الوجوب العزى اذ لا يمتنع في ما بين التفسيرين ان  
ظاهرها لا يطابق على المنع في الثاني حيث خصوص وجوب المقدرة في التفسير والامر واستقطبه  
من غير فعل خلاف فيه فهو جاز في الاول ولا يظهر التفسير في الثاني في سبب التحريم وقد  
التي قصد بها التوصل اليه فان جزمه في ما هو مقتضى التفسير فيكون مع ذلك وليجانبها  
او غيرها كما في التفسير بالقرينة فيكون سببا للتفسير وانما جزمه او مؤديا الى فعل شخص محرم واما في  
غيره فلا أثر في فعله استغنى عليه من حقيقة الا لا يمتنع في ذلك لان  
المطلوب بالامر نفس الفعل والمطلوب بالتوق التوصل الى الواجب بالتوق وهذا مقتضى مطلوب  
المقدرة للتوصل خاقا المطلوب ليس فيهما بل التوصل في غاية ما في الابدان يكون التفسير بان  
الضد في سعادته بالامر لا يمتنع لان مقتضى مطلوبية التوصل بوجوب مطلوبية نفس المقدرة لا يمتنع  
له ولا سبيل الى ان يجعل المطلوب التوصل الى التوصل دون نفس المقدرة للزوم التسلسل مع  
ذلك لا يجرى لان التوصل الى التفسير انما هو الذي اخذت بالامر في التفسير في نفس المقدرة  
فبان مطلوبيتها لانه هذا والتحقيق ان مطلوبية الشيء يستلزم مطلوبية ما يتوقف عليه من نفس المقدرة  
واما التوصل الى الواجب فهو مقتضى التحقيق راجع الى فعل الواجب وهو واجب في كل التوصل  
الى المقدرة راجع الى الجاهل بها وهو ضلها وهو واجب في غير غايتها في التفسير وانما لا يمتنع في الجواب  
المذكور على تقدير حرمته لا يمتنع في جميع الاشكال لان التفسير هذا وقد نفى ايضا عن الاشكال المذكور  
بان الامر في التوق العزى في تواتر فعله في شيء واحد اذا كانا في شيئين سواء كانا نفسين او غير نفسين







للطلب انما من التفسير ضرورة ان التكلف بالخرج ولا يذهب على ان التفسير ينشأ على  
 ان يكون مقدما على التفسير ويصدق به وقد بناه سابقا ان يكون الفصل الثاني  
 الخبر فيها ضد ما على التفسير كما يراه بعضهم لكنه يخرج عن ذلك كما يتبين من قوله على قوله  
 يكون الفصل الثاني اما ما انفسه لا يقول في الوجه الاول ان رجاء ترك التفسير لا يصلح  
 فعل ولا وجه له في رجاء فعله نفسه مع ما لا يصلح له عدم التفسير فيفسد على نفسه لا ريب ان  
 التفسير الاول من حيث ان فعل التفسير فلا يقع بحسب الاعيان والاصح ان يحذف المقام ان الرجاء  
 والمرجو فيه من الصفات المتناهية المتضادة فلا يمكن توافدها على موصوف واحد ولا يفتق  
 احدهما بدونه والاخر هما قد يكونان عينين تعينين بفعلان بالنسبة الى الفعل وفقضية قد  
 يكونان تعينين او كفايين تعينان بالنسبة الى الفعل من فقيضة وهو الخبر الذي  
 وقد تعينان بالنسبة الى فعل وفعل اخر فهو هذا ارجح من كون اوله مرجو منه ولا يخفى ان  
 الرجاء والمرجو فيه التعينين في جهة الاحكام المتكيفة التعينين لهما بالاعيان والاصح  
 في الصف فعل مطلق او مقيد بالرجاء المطلق او المقيد بالآخر وهذا الاعتبار لم يحكم  
 التقابل ان يصف تركه بالمرجو حيث يحسب اطلاقا وتقييدا وعلى قاسم رجاء ترك التفسير المطلق  
 المتعلق بالفعل فيفسد مرجو ترك هذا التفسير المتقيد لكانا تانضروا في الفعل لعدم قضيته  
 مع عدم كون تركه المطلق ارجحا ايضا كما لا يخفى في شهر رمضان فيكون لعدم مرجو هذا التفسير  
 كما في القسم الاول وحش ان ترك التفسير كان ارجحا لكونه مقيد بفعل لا وجه له في التفسير  
 مشروطا بحصول التوصل الى فعل الوجوب على ما اسلفنا تحقيقه في بحث المقيد متر وقد عرفت ان  
 قضيه رجاء تركه ارجح من ترك هذا التفسير الخاص دون الفعل فلا ينافي رجاء تركه على بعض  
 الوجوه وقد بينا ان رجاء فعل التفسير ينشأ على عدم التوصل بتركه على فعل الوجوب فيفسد  
 مرجو تركه على هذا التقدير لا مع ما مرجعه الى مرجو فعل التوصل به لان فساد الصفة لا يلزم  
 تفسيد الصفة بل يلزم تفسيد الموصوف من حيث الانصاف فلا ينافي رجاء التفسير للتوصل به بان ينفق

المنافاة

المنافاة لان مبناه على اجتماع وصفين او رجاء والمرجو فيه فعل واحد وعلى ما قررنا فيما مر من كل  
 واحد لو رد الاخر وانما يلزم الاجتماع اذا كان ترك التفسير لا يحل الاطلاق او يلحقه فعله  
 على الاطلاق او على فعل التوصل وقد بينا خلافه ونقول في الوجه الثاني ان المقام ليس من باب  
 اجتماع الامر والنهي الذي يقول بالتفسير فيقول بالتفسير فيقول بالتفسير فيقول بالتفسير  
 بوجه الامر يلزم منه كون الشيء الواحد واجبا وحلما استثنى في التفسير على قوله انما اشياء  
 وهو غير حاصل هنا اذا المعنى الذي الغرض المتعلق بالتفسير ان التفسير لا يوصل به المطلق  
 وقضيته لان تخوم ترك هذا التفسير المتقيد دون الفعل فلا يلزم من وجوبه فعله لعدم التوصل  
 بتركه اجتماع الوجوب والخبر في شيء منهما فان قلت هذا الجواب راجع الى الجواب الثالث من حيث  
 اجتماع الامر والنهي مع النهي الغرضي فلهذا كونه فلت وجبه العدد وانهم يفسرون النهي الغرضي  
 على ما هو ظاهر كلامهم بل هي من باب طلب التفسير المطلق ويؤمن انها يجوز اجتماعها مع الامر والنهي  
 ثم كشي منها اطلاق الامر لنفسه وربما فسد بعض الاصول بما اذا كان شرط مطالبة التفسير في  
 لا نقول شي من ذلك وانما يجوز اجتماع النهي الغرضي بغير طلب التفسير المتقيد بالتوصل به  
 الى فعل التفسير مع الامر لنفسه بشرط يكون التكلف بحيث لا يوصل الى تركه الى فعل التفسير  
 الفرق بين مقالنا ومقالهم من وجوه ثلاثة ونتبع المقام وتخرج المرام ان الطلب الغرضي التعيني  
 بكلا وجهين من الاجاب في الخبر لا يستلزم مبعوضه فقيض هو ذلك كما لا يخفى والمرجو فيه فقيض  
 فعل مطلق او مقيد مع او مقيد التفسير مبعوضه تركه على حسب مطلوبه او تقييده او مطلوبه  
 التفسير المطلق المتعلق بفعل المطلق او مقيد مطلقا لا يستلزم ايضا مبعوضه الفعل على حسب اطلاق  
 وتقييده او مطلوبه تركه التفسير المتعلق بفعل مطلق او مقيد لا يستلزم مبعوضه تركه هذا التفسير  
 المتقيد لكان المناقضه دون الفعل لعدم منافاضه مع حش ان تقيدها في ترك التفسير  
 التفسير لا ينفق ترك التفسير المتقيد من الفعل والترك المجرد وجوه من المقام لا يستلزم حش ان  
 لا نقول ان الغرض محسب الوجوه لا يستلزم ذلك بحسب الصلح في وجوه وقد بينا في وجهه







كما نقول به في المقام فلا بأس به وان كان متعارفاً في الحصول وقد مرّ تحقيق ذلك ما علم  
 انه قد بسط على النفس اجود قوله تعالى انما يقبل الله من المتقين وجوايها ان البناء على ظاهر  
 الامر يقتضي بطلان كل عبادة تصدق من غير المتقين وان كان عدم انقائه من غير جهة العلم  
 وهو خلافه لا يخرج به من الغور وقد ولا الامر بين الشخص وبين حمل الفعل على القول الكافي  
 فان ارجح الاحتمال الثاني فلا اقل من تكافؤ الاحتمالين ومعدلاهم الدلائل ثم اعلم ان القضا  
 عن الواجب قد يكون اذ ما الضد وقد يكون غيرهما وجوباً فاما ذكرنا في الواجب الاخير فهو  
 اما في الواجب الاول فقد يشكك من حيث ان ارادته سبب لترك الواجب تعالى الضد  
 فحرم تحريم احد معلق لها وهو ترك الواجب فيمتنع وجوب معلولها الاخر فيضيق الضد لان  
 لبقاء الشيء حال تحريمه على تركه كما سبيل الى الاعتذار وهذا بان وجوب الضد بعد الصادق  
 عن الواجب كان وجوب الضد بعد تحقق الصادق واجبة فيمتنع ايجاب الفعل بعد وجوب  
 حصول سببه والحواس اما اذا كانا لنفس بالعبادة او التزنية في الفضل اذا كان تركه الاصل  
 منها مستند الى ارادة ما دونها لان تركه المخصوص لا مطلوب بل هو حاصل الى الفضل على المتعين  
 فبنا في مطلوبه فلا يدعى اليان المذكور ان يحصل مطلوبه على تقدير وجوده فصار  
 عن الفضل وهو لا يتقدم فيها اذا استند ترك الفضل الى ارادة الفضل فاذكر من مطلوبه  
 الشيء على تقدير وجوبه على حصول سببه ويعرف الكلام في ذلك تمام في النفس المقدم واما  
 ثانياً في الطلب وهو ان الاحتمال المذكور ان كان متباهاً على ما عرفت من ان حكم المعلوم  
 لا يغير حكم الملتزم اي ان اذ لم يتجوز احد معلق لها لم يلزم معلقها الاخر لكونها متحال  
 وجوبه قد وقع بما في جملته من جواز الاشكال وعدم الملازمة ان كان متباهاً على ما  
 استدل به في دفع الاعتذار من كون ايجاب الشيء بشرط وجوبه وحصول سببه كما في دفع الاعتذار  
 المذكور في دفعه باننا لا نعلم ان وجوب الضد يتوقف على وجود الصادق عن الواجب بل يتوقف  
 نفس عدم حصول الواجب لانه الذي ينافي اشتغاله بالصد يقف بعيد من يمكن من جواز

الصادق

الصادق فان من لازم مروج فلا يلزم له الواجب الشيء بعد وجوبه ويمكن دفعه بان وجوب الضد  
 اذا توقف على ترك الواجب فقد توقف على وجود الصادق الذي هو سببه ايضاً لان ما  
 يتوقف على المعلوم يتوقف على كونه ايضاً بالضرورة فلو لم يخلو هذا ايضاً لان ترك  
 الواجب مستند الى وجود الصادق بل الى عدم الارادة وهو من لوازم وجود الصادق  
 فلا يتم الدفع اذ في كلا السبل على تعيين قسم يرفع قدره المكلف عن سببها حال حصولها ولا  
 في استثناء المكلف بمسببها حال كمالها من الشاهد بالنسبة الى الفعل وقسم يبقى معياراً  
 فان الختان لا يخرج بالاختيار والارادة من كونها اذ لا لفظ المكلف عن حال حصولها  
 وهو ظاهر الفساد ويخرج من كون المكلف بفعل الضد مستنداً الى ارادته لا يتوقف فرق  
 بين بقاء المكلف حال الارادة وبين ثباته فيها لانا نقول اما الاول فقد دفعه بان استثناء  
 ترك الواجب الى عدم الارادة لا ينافي استثناءه الى وجود الصادق ايضاً فان عدم اقامته  
 في الأمر من المذكور مستند الى وجود الصادق واما الثاني فقد دفعه بان الفرق بين الاستثناء  
 الاختيارية في ذلك ضعيف لان المكلف حال الشغل بها فادعى ترك الفعل من غير فرق  
 بين الارادة وهو هو ولا يمكن من تركه فيها اما في غير الارادة فلا يتابع حصول  
 ما هو سبب تام منها فيمتنع تحقق الفعل الذي هو معلق للمعترض والمقدّر بان هذا هو الصادق  
 الذي يستند ترك الواجب اليه حال وقوع الضد في الاشكال بما له ان وجوب الضد يتوقف  
 على ترك الواجب المستند الى ارادة الضد الذي هو سبب حصوله على ما عرفت من ان وجوب  
 الشيء بعد وجوب وجوده بل المتحقق في الجواب ما حقهناه سابقاً ان خلق الواجب  
 بالصد لا يتوقف على ترك الواجب بل يتم الخلو ويحل انما يتعلل على تقدير وقوع الترتيب لا يتوقف  
 بالنسبة اليه مطلقاً لا مشروطاً ووقع الترتيب كاشف عن تعلل الواجب لا مثبت له كما قد اذكر  
 تعلل الواجب على تقدير حصول السبب كان تعلله على تقدير حصول السبب ايضاً لكن التعلل  
 بما اما الملازمة فلهذا في عند بحث المقدّم من ان مرجع ذلك الى اشتغال الواجب يكون



المكلف بحيث يعد منه السبب ولا ريب في استندال كونه محققا عند التبع في نفسه  
على الاول يجب توقفه على الثاني كما بطلان الثاني فلا انه يجب على الثاني  
وحصول سبب من غير اعتبار امره الاول فيحصل في المكلف المتكبر في تلك الاداة  
وفساد ضروري لا نقول وجوب الفعل ثابت على تقدير عدم حصول الواجب  
استند الى اذاته الفعل او لا يعيانه اخرى سواء اذ فعل الفعل او لا يسبب في ان  
التكليف كالتزامه عليه وان صار في حصول الاداة ففقط وان اقام ليس في هذا  
الحجاب كما يدفع الاشكال على الوجه الاول فيكون ما وضع ذلك انه اذا وجب على المكلف فعل  
او شبهه المشتغل بالقرائن اذا ذكر في وقت معين اذا كان متعلقا بغيره فانه اذا استند بحظ  
على الظاهر في ذلك الوقت الى اذاته الفعل القرائن الواجبة وان كان الواجب في الواقع  
فاحتمل ان المكلف بذلك لا يرفع عنده مع ان الشبهة المذكورة جارية في الظاهر وان وجب  
القرائن ان ذكر مستند الى وجود الظاهر او عدم الحدوث المستند الى اذاته تلك القرائن  
او ان ذكر في مستند وجوب القرائن ان ذكر الى وجود علمها الموجبة لها او مثله الكلام فيما  
لا استند في السفر الى اذاته الصوم ووجوبه في كل ما عرفت ان التكليف بالقرائن او  
الذكر المشروط بوجود الظاهر او عدم الحدوث مطلق وليس مقيدا بما اذا كان سبب وقوع  
الشرط الاداة الموجبة للقرائن ان ذكر الواجب فلا استحالة في التكليف على تقدير عدم  
على الوجه المذكور وان تولد الواجب لو كان نفسه شرطا في تحقق التكليف لا لعدم  
في تمام الوقت شرطا كما هو في هذه الاشياء وان لم يتقدم تعلو التكليف بالفعل في  
اثباته فيثبت الشرط المذكور مع ان المقصود منها ان لا يتقدم تحقق الكلام بطلب ما حققنا  
عند بحث المقدّم فاذا بين ان فساد التفصيل بما لا يرد عليه فاعلم ان من فضلنا في المقام  
من فصل في المقام بين ما اذا كان فعل الفعل واقعا لمكان المكلف من فعل الواجب بين عدم  
فالزم بالحجج والبطلان في الاول وضعه في الثاني وخلص ما ذكره في وجهه بمرامه وان

الحجاب

الحجاب الشيء انما يقتضي حكم العقل بالشرع والعرف بالحجاب التبرؤ من التوصل الى تحقيق فعل ما  
يقتضي وجوده كالسبب وترك ما يقتضي تركه فلهذا ترك الحركة المقتضية تحقير السكنى الواجب  
وما يقتضي فعله عدم التمكن منه كالمناقب فالفعل ان كان مما يجب فعله لعدم التمكن من الواجب  
كالسفر الى ما من احوال الحق المقتضية الى صالحة فهو محرم سواء قصد به الغاية المحترمة لا لانا بان  
تقتضي عدم الاتم بما يترتب عليه وان قد اذاد ما الواجب بعد فعله لم يكن الفعل الموجب لعدم  
التمكن منه محرم الزم خروج الواجب عن كونه واجبا لان فضايله احوال الاحكام بالحكم بالمصلحة هو  
خبر ما يقتضي رفع التمكن من فعل الواجب ولما ورد من ان من دخل الجوف لصلوة لم يكن  
من الخروج عنه لاداءه غير ذلك وان لم يرفع تمكنه بل كان في جميع افعال الضد تمكنه من تركه اذا  
الواجب كما لو ترك اداء الحق المقتضى في الصلوة فانه يتمكن في كل حال من احوالها ان  
يتكرر ويتشغل بالواجب ليس في فعل الصلوة ما يقتضي رفع تمكنه من فعله وهو واضح ولا  
شقا بسبق الحق المقتضى على الدخول فيها بخلاف الابطال كالابطال لغيره من الامور المقتضية عليها  
فلا يلزم من احباب الواجب محجور مثل هذا الفعل او ليس في تركه من غلبته في اداء الواجب ولا  
فانه يترتب على تركه ترك الواجب اذا تمكن ما حصل على التقديرين هذا يحصل في الامور  
الى خضار وجوب الشيء بوجوب ما يوجب التبرؤ من التوصل الى تحقيق فعل الفعل الواجب  
غير الواجب اقول وهذا التفصيل مقتضى على نظر لانه ان اذاد ان يتمكن من الفعل شرطا في هذا التكليف  
يجب ان يحافظ على فعله لذلك فانه فاسد قطعا لانا بما التكليف غير واجب بالنظر الى  
نفس التكليف فضلا عن وجوب مقدمته لذلك وقد سبق في بحث المقدّم ان الواجب المشروط  
لا يقتضي وجوب مقدمته في مشروط الوجوب والضرورة فاحتمل بانه كما لا يجب في شرط الواجب  
من حيث كونه شرطا له وان كان لا يجب في شرطه بانه من حيث كونه شرطا لبقائه لان البقاء عند التحقق  
في معنى الحدوث وان اذاد ان يتمكن شرط للتوصل الى فعل الواجب فيجب ان يحافظ عليه للتوصل الى  
المقدّم بانه يتمكن بكونه على حد سائر الاضداد البطلان في الواقع للممكن مشروط ان ترك الكل شرطا في



في التوصل الى الواجب كما هو مقتضى ما بيننا من التضاد في الكلام في المقامين وبطلان الفرق  
النوع في البين وتخصيص المقام وتوضيح ان الامر بالشئ يقتضي ايجابه لنفسه واجبا بطريق  
عليه من المقدّمات للتوصل الى العمل ما سبق ذكره في الفصل المتقدم ولا خفاء في ان من جملة  
مقدّمات الفعل بقاء التمكن منه وهو يتوقف على ازالة المضاد المناهضة فيجب ان للتوصل  
الى الفعل الواجب ان مقدّمه المقدّمه مقدّمه وتوقفنا ان نغتنب وجوب شئ لثبوتها هو  
وجوب مقتضى الاصل لا لا يتوقف بالوجوب على ازالة حصول الامر وتبين عليه وجوبه  
الى مطلوبه الشرطي بكونه بحيث يتوقف عليه الاخر حيث لا ياتي المكلف بالواجب التام لا  
شئ من مقدّماته الخ الا ان هذا في الخارج بالوجوب والمطلوب منه الواقعي باعتبار كونها مقدّمه  
لاستيفاء شرط وقوعها على وجه المطلوب فيجب ان يتوقف غيره من الاحكام حتى لا يتوقف على  
عن الضد لما في فعله المنفصل عنه لا يقدّر الشاغل المكلف بفعل الضد فاما ان يتعلق  
بما المكلف بالواجب بالنسبة الى انما الذي ارتفع تمكنه من فعل الضد اذ كان كان  
الاول اتم المكلف بالوجوب وهو وان كان من قبل المكلف على ما هو المتفق وان كان الثاني  
خرج عن محل الفرق ان الكلام في حيزه كلفه بغير المكلف بغير الواجب بالوجوب لا بعد  
سقوط وجوبه او لا اشكال في جواز ان يتعلق الواجب بشئ وبضده في زمانين وذلك كما لو كان  
سجدتها السجدة الاولى بعد الثانية او لتشاغل بالفرقة عند ركنه فتمت ان التضاد فاعلم  
ان وجوب دفع تمكنه من فعل الجذب شرعا ان يفرغ منها اذ لا يجوز ان يقطع الصلوة ولا  
ايقاعها في اثناهما كما لو ترك اداء الدين المقتضى وساد الى ان يفرغ فان بعد عن صاحب الحق  
بوجوب دفع تمكنه من الاداء عقلا الى ان يجمع اليه مثلا لا ان يقول تخلفا لغيره فيمنع  
خروج الصورة المذكورة عن محل النزاع اذ يجري الكلام فيها بالنسبة الى ما قبل الشاغل  
بفعل الضد فاعلمنا حقيقة بوجوب الخطاب على وجه المتقدم وكذا حال الشاغل به اذا  
تمكن من فعل الواجب من فعل الضد الا ان اثر المكلف بالواجب جاد عليه وان

انقطع

انقطع عنه الخطاب بالنسبة الى من عدم تمكنه لا بد من علم ان عدم جواز تفويض العباد  
غير واقع للتمكن الشرعي من الواجب بل المكلف في اثباتها مأمور بتفويض اداء الواجب الى  
صحة العباد وهو بجائز حتى على تقدير عدم صدق الواجب في من يخل به من فعلها  
فاذا ابدل العبد على الواجب في زمان يخل اتمامها بمقتضى او شرعا كان ذلك كافيا في عدم  
تعلق الامر بها في الواقع فيبطل ليس هذا ابطالا للاحق بطلبه بالحق العجز عن اداء  
اما الوجه في ذلك فيكون ان الفاضل المذكور قد انقضت باثبات وجوبه بوجوبه الضد الواقع  
للممكن من الواجب بمعنى مطلوبه تركه اما الوجه الاول لعجزه ولو خرج الواجب عن كونه  
واجبا فلا تدر الدليل المعروف بين الوجوب على وجوب مقتضى الواجب وقد بينا قسما  
في بحثنا المتقدم وعلى تقدير جرحه فلا تدر الدليل على مطلوبه الضد مقتضى ما انما يقتضي مطلوبه المتقدم  
التي يتوصل بها الى ذلك والمقدّمه الفعلية فيجب بغيره فخرج الواجب عن كونه واجبا اما الثاني  
وهو كون الكلام مسئلة باحكم تلاف ذلك يقتضي مطلوبه ترك الضد فاما انما يقتضي مطلوبه على  
تقدير التوصل بها الى فعل الواجب فلا تدر في فعله المقدم بجزءه عن فعل الواجب لا حكمه في  
ايجابها كذا وهذا ما اشترك في جميع المقدّمات اما الثالث وهو التواهي المتعارفة بالانفعال اثر  
للممكن في خصوص بعض المواد فلهذا وان المفهوم منها يقتضي الاصل بغير تركها للتوصل بها الى فعل  
الواجب وما هذا شأنه لا يكون تركه مطلوب بل على تقدير عدم التوصل الى فعل الواجب في زمان  
ان يتوقف غيره من الاحكام ولو سلم ان المفهوم منها التحريم علم فاما ثبوتها في خصوص المواد  
التي وردت في اثباتها فلا يفسر الى غير ما من الاصل دلالة له في بعضها انتهى ودعوى ان المفهوم منها  
سريان الحكم الى جميع الاضداد لما فيه عدم مدخله في خصوصها تلك المواد وفي ذلك لا يخفى المنع  
كما لا يخفى فيسبغ اطلاقا في الامر وعو ما يتأصل من المعارض ثم اقول في كلامه نظرا لاداس التفسير  
عليها - - - انقربا ولا ان ايجابا الى شئ يقتضي ايجابا اليه ولما التوصل الى تحصيله ثم فرع عليه وجوب  
ترك الضد الواقع للممكن وذلك الضد الغير الواقع وهو لا يفسد بكونه ان اوجب اليه والتوصل



ما هو المقصود بالبيان بقدر ما لا يتصل بهما اليه فذلك كونه خلاف الحقيقة كما كانت به الفرق  
لا يصدق على ترك الفعل الواقع وغير الواقع مع قصد الوصول به ولا يصدق مع عدمه وان اراد  
البيان ما يكون له تأثير في التمكن من الواجب في القدر عليه كما هو مطلقا من هذا مما  
يتبادر في قصد الواقع للتمكن والغير الواقع له لوضوح ان ترك كل منهما لمعبر في وجوبه الى  
وشرطه ليعرف ما عرفنا سابقا احشأ بطلنا القول بانها من باب المقدورات لا انما  
فيكون في ترك كل منهما ما هو المطلوب الواجب والوصول الى تحصيله بالعدل المذكور في بيان محرم  
فعل المصلحة المطلقة وان اراد بالتمسك او التوصل اليها ما يلزم من وجوه وجوده والواجب  
يرجع الى القول بعدم وجوبه غير السبب من المقدورات فهو لا يقول بوجوبه من حيث السبب  
وذكره لترك المناهضة الى افعاله للتمكن من ذلك فقد اضمنا هذا القول في بحث المقتضى  
ولا يفتقر التمسك او التوصل من غيرهما الى جميع ما يتوقف عليه الواجب من قدر ما هو ماضى ترك  
الفعل الغير الواقع للتمكن من الوقوف على القول بعدم توقف الواجب على ترك الفعل ولو بالنسبة  
الى خصوص قصد الغير الواقع للتمكن استقام كلامه لكن قد اضمنا فساد هذا القول بما لا  
عليه وكلامه من عدم الياس عليه والامحج الى التطويل المذكور انه جعل ترك الحركة  
مقتضى للسكون وليس يجب ترك الحركة عن السكون ان اخذنا بالمعنى المصدرية عنهما  
المتفرع عنهما بالقيام ان اخذنا بالتحقق الحاصل من المصنوع فيجعل ترك الحركة بلا اعتبار الاول  
علل السكون بالاعتناء الثاني ولو تصوب من النوع كمنع السكون باب كون تركه شيئا ملة  
شيء بل من باب كون الثاني ملة لا اثره انه جعل فعل الصانع ملة في اداة الحق القبض  
وهو غير واقع لان اداة الحق او الوقوف على المسير كما هو المفروض في كلامه فلا يربطه الى  
التجود واقع للتمكن منه ولو بالنسبة الى من اسير وهو من النوعين فيعمل ما التزم به من جهة  
القصد الواقع للتمكن فيبطل الصانع لان الحق لا يصاحبه مطلقا ان كان ذلك الموضوع في  
وقا ان التمكن في مثل هذا الزمان لا يخلو به وانما يخلو بالنفس العقل خطا الشيء لا يخلو

فان هذا

قلت هذا التمام في التصديق استغناء من الخطا الى الخطا دون التصديق العقل الناشئ من قبل  
المكلف بما جازوا اجبا فيخبرون نظر الى اصل التيقن السابق في حقته فان كل شخص في  
بعد لنا خبر جميع الى التصديق العقل فمضاه من العيشة لا بد من دليل على سقوطه ولا ذلك  
لم يستقم ولم يعدم جواز السفر الى ان من اتصال الحق لان السفر لا يفتقر في الخارج الى العمل التيقن  
فلا يفتقر بخبره ولا الى البيان بالخبر الذي يعلق بالغير ولا به خبره بالنسبة الى حاله لا انما  
بالخبر الذي يلم به من هذا وما يفرغ على هذا النوع من كل عبادة وجب لله من غير عملها  
يجبى بها لعله وبدون ما لم يتقدم شرطه وذلك كما لو كان ان يتقبل قبل الفرض فبها  
حبل ان لا يتركه فان فعل الفرضية او لا واقع للتمكن من تقديم النافذة ومن هذا الباب ما ذهب اليه  
من وجوبه التيقن بين اتصال بين حكمه بالخبر اذا خالف التيقن بوجوبه يظهر من اتصال  
المدكور مساعدته في المقام على التصديق على مقتضى الاصل وهو على مذهبه وجوبه يعلم ان  
حكمنا بهذا القصد على ما حققناه من على ما احطنا به من اطلاق الامر لو قام دليل على ان في  
مقام يفتقر الحكم بتمام الدليل على فساد الصانع الغير المكتوب في وثيقا الموضوع فسادا  
غيره من ضمانه غير موقوف الى تيقن بطلان الامر كذا يتبين على ما اذا اخبرنا القصد عن الواقع  
الخارجية ومنه ما اذا اثير الشك في الواجب والوصول به الى ذكره فانه لا اشكال في الخبر  
والقصد انما هو قاعدة المعتبر من ان كل فعل قصد به محرم فهو محرم وعليك يا هذا النظر  
فيما حققناه واددناه فانه يمكن من القرض والحققا الذي من الشئ من الاضطرار  
العام اعني العزل ان فعل الذي يطل عليه ترك كما هو الموضوع في هذا الامر كما يقتضيه الامر بالكف  
ولا يفتقر لاحصا الا اذا توقف العزل عليه ثم من سألنا في بطلان الكف يتبع عليه القول بان  
بالنسبة اليه ومنهم من اعترض القصد بغير احد الاخذ او الوجود به الى يندرج فيها الكف والاطاق  
القول بالنسبة وبعضهم اطلق القول بالنسبة وعدم الكف انه يفتقر الى امر يجب اخذ اده الحاشي  
وتقدم الكلام في بعض ذلك ويظهر الى ان يفتقر بالمقابلة واعلم ان ما ذكرناه في الاول لا يجاب به



والنواهي المحرمة جازية في الامور المتدبرية والنواهي المنهية ايضا يظهر الكلام فيها ايضا  
 ومنهم من يسمي ان الامر التوجيه لا يقتضي كراهة الفعل الخاص والا كان جميع المباحات مكرهة  
 لاستيقا التدبريات المضادة لها انما العز ليس بشئ لان كراهة الفعل المنهية غير كراهة الفعل  
 لا فساد في الثامنا انما انما انما المباحات بها على تقدير الوصول من كراهة الى التدبر و  
 هذا مما لا اشكال فيه وانما الاشكال في وقوع المباحات مكرهة فظهر ان غير كراهة في  
 غير سبب ترك التدبر كما يظهر اختصافه في معنى الوجوب الذي مع ان العز في الكراهة ليس  
 مجرد المخرج من نفسه بل في فاعله غير كراهة ولا يبان مجرد توفيق الثواب والواجب  
 كما يجب في ذلك ولهذا يظهر الفرق بين مكرهات التولية والاولى اذا قلنا الارشيد  
 او استلحق المحرمة في خصا الكفان فالحق ان كل واحد منهما واجب على المحرمة انه واجب  
 بمجرد تركه الى الاخر وهذا هو المعروف بين اصحابنا وذهب الى ان الواجب على  
 لا يعتبر واستظهر الملامحة وغيره في التفرقة بين هذا القول والقول المقتضى  
 معنى وهو بعيد لان الواجب على القول الاول كل واحد منهما على التبعين او احدهما لا يعتبر  
 كما هو نص القول الثاني على ان العقد بعد ان اخذ هذا القول خرج في انما الاجتناب  
 المراد وجوب مفهوم الواحد الصادق على كل واحد من مصاديقه لا يعتبر اي على البدل لا  
 للمصدق لا يعتبر في ذلك التكليف بالامام الواجب على الاول كلف نفس المصادق و  
 مفهوم واحد كل يمكن التوفيق بين القولين وحكي في الثام اوال اخر ضعفه منها ان يجب  
 الجميع وليست بفعل البعض ومنها انه يجب على الجميع وليست بفعل واحد فعاد لكونها ان  
 الواجب على كل واحد وهو ما يفعله المكلف قال العلامة وجعلنا هذا مذهبنا في كل من  
 المعتزلة والاشاعرة متوليين الى صاحبنا ونحن لا نبحث عن هذه الاشكال لوضع فسادها  
 واستغننا انما نحن تكلف البيان لنا ان معنى قول القائل اعتق رتبة اركان الدين  
 مسكتها الطلب المتق بغيره وطلب الاعطام بغيره على الخير وليس معنى طلب مفهوم خارج

عنها

عنها بغيره على البدل مفهوم احدهما يكون ذلك مطالبا على التبعين لان التبعين الذي لا يعمل  
 الطلب متعلق بكل منهما بغيره يكون هو المطلوب وليس في الكلام ما يكون معناه مفهوم احدهما  
 حتى يصح تعلق الطلب به فقط او بخلافه انما يفيد الخبر بالبدل بينهما معنى جاز في كل منهما  
 الى الاخر لا ان كل منهما مطلوب باعتبار صدق مفهوم احدهما عليه ولا يخبر ان كل واحد منهما  
 يقتضي انما يخفى في الاخر فليعلم ان يجب الجميع يقتضي على الفعل الواحد ان يكون بذلك اذا  
 لعله واجبات يقتضي تخلفا لما يقتضي على كل واحد منهما استقلال بل يخبر ان كل واحد منهما يجب  
 تركه الى الاخر وشمل هذا لا يخفى بحكم العقل في العادة فلهذا اعتبارا با واحد على قول الجميع  
 على الامر بالوجوب المذكور امر واحد لكن مجرد الصدف لا يقتضي التبعين في مفهوم الاخر  
 ان الامر يجب ببدل صدق عليه امر واحد لا يقتضي بالاشارة والاضاح في غيرها من المعاني  
 الصادقة عليه مع انها متغايرة بحسب المفهوم وتعلقا ما جاز في ذلك البعض في الجملة او عدم  
 رئيسا استقلال العقاب عليه كذا فلا ينافي وجوب المفرد من ان الواجب على التبعين  
 هو ما لا يخفى العقاب على تركه من غير بدل ولا عذر ولا يسمي هذا التبعين العقاب على ترك  
 الجميع ويمكن ان يخبر لمن قال بان الواجب مفهوم احدهما انه لو لم تكن ذلك لكان الواجب على  
 هذا المفهوم اذ لا فائلا بالفصل والثاني لا فائلا لان فاصلا عليه احدهما ان اعتبر بهما الفاعل  
 وجوده فخرج وجوب وان يمتنع كلا او بعضا خرج من موضع التبعين او لا لا يخرج على تقديره لا  
 في الممتنع وجوب الماهية في الخارج بشرط الابهام وعدم التبعين لا بشرط التبعين كما في الثام  
 الاثر ان التكرار موضوعا لغيره من معنى من الطبيعة فان التبعين لا بشرط كونها من معنى  
 واسع لتعلق التكليف به وان اعتبر من حيث ذاته على نفس الوصف لا بشرط التبعين كما في الثام  
 من امكن وجوده ووجه تعلق التكليف به لا يمكن بهما بالاعتبارين الا ان يمتنع ايهما على  
 الاول اشراط الابهام فيها على الثاني عدم اعتبار التبعين فيها الفرق في ان على ان  
 الاخر يخرج على تقديره بان يكون الواجب مفهوم احدهما ايضا اذ لا يخرج في نفس الواجب الخبير



فالأفراد لا يجب صيرورتها الواجبية لأنها لا كانت الواجبات الشبيهة المنطقية بالطبائع الكلية  
تجزيها فلا نأخذ بها لا نقول ما الأول قد دفعه بان التجزئة المذكورة إنما تجزئها إذا كان هناك  
امر واحد على أن يصف بالانهايم تارة وبالشبهات أخرى كالنكرة وبدون ذلك لا ينقسم  
قطعا وليس هذا ما يصلح لذلك سوى مفهوم أحدهما فتبين أن يكون هو الموصوف بالواجب  
وهو الملم وأما من الثاني فما المراد بالواجب التجزئة صرح الشارع بالتجزئة أو يكون  
فيه شيء من شواهد التجزئة ويقتضي أن يوازيها يكون كمالها على جهة في نظر الشارع  
كالأطعام والأكلة فانها وإن كانت في البذل لكنها بعدان في الشارع حقيقة فتبين شواهد التجزئة  
بغلات التجزئة بين أطعام زيد وعمر فان الغاير بينهما مجرد الاضافة وهذا لا ينافي في الواجب  
العينية إذا تجزئها من قبل العقل فقط وبها مودة لا تخالف بينها بحسب التجزئة هذه  
المنفردة في مجرد الاصطلاح فلا تجزئها للمشاهدة لا تظهر عندي في الأمر أن الواجب في  
الواجب تجزئها بالاحاد من حيث الخصوصية المفردة الشبهية وفي غيره يتعلق بها لأن هذه  
الخصوصية إنما هي بالاختصاصية بكونها مفردة متحدة من حيث الاختصاصية لوجودها بغير اعتبار ما  
منفردة في شخص مدلول الأمر بالطبيعة فان الأمر بها لا يعد واجبا تجزئها في الاصطلاح مع  
تعلق الواجب بالاحاد وجودها من حيث الخصوصية على البدل في مثل كرم زيد أو عمر أو كرم  
في يوم الخميس أو يوم الجمعة واجبة تجزئها وإن لم يكن هناك تخالف بالحققة ومثل أفضل من ذلك  
أو واجبا ليس واجبة تجزئها وإن كانت الأفراد شواهد بالحققة ولا عبرة بالصور باللفظ  
التجزئة إلى الواجب العقلية كقصد الواجب إذا دارف بينا مودعا تارة فان كل واحد من مقتضى  
من حيث الخصوصية تجزئها كالتفصيل هذه وفردا لفاضل المعاصي بأن لكل فرد تجزئها  
من الأفراد تابع لمخالف لوجودها كالأبداء بخلافه في الشبهات فانه متاصل وعلة للانفراد  
سابق عليها بطبعها وهو كالتجزي والجواب أننا نأخذ أن الواجب هو كالتجزي على الشبهات بل على التجزئة فإن  
الواجب كما يكون تعينها كالتجزي أو وجوبها كالتجزي أو وجوبها كالتجزي لا وجوب خروجه

على

على النزاع بل يجوز دخوله في مقتضى هذا المثال وقد تنبه هذا الأجل أنه لا يجب أن الواجبية باعتبار  
كونه واجبا جازما في ذلك مطلقا لكنه لا ينافي جواز ذلك في الجملة فيصح أن يكون الواجب باعتبار  
كونه واجبا جازما في ذلك كما يصح أن يكون الواجب باعتبار كونه واجبا جازما في ذلك في  
مطلقا وتندرج في مصطلح على الشبهات الواجب الذي يشوبه جواز ذلك باللفظ المذكور بالواجب التجزئها  
نظرا إلى اقتضاء تعين الفعل والشبهات لا يشوبه جواز ذلك كونه واجبا تعينها الشبهات فانه  
في الغصا العنق واجب على الشبهات معناه أن العنق واجب بوجوب لا يقتضيه تعينه في الجملة  
وذلك لما فيه من ثبوت جواز ذلك إلى البواقي وليس معناه أن العنق واجب بوجوب مجرد عن اعتبار  
الشبهات في الجملة فانه على تقدير جوده لا جوده في مقتضى هذه أن العنق مجرد عن اعتبار الشبهات وليس  
عنفا ثم أقول من قال بأن الواجب في صورة التجزئة واحدا لا موراذا راد به مصداقا لا بغيره عليه  
ما من من امتناع وجوده في الخارج وإن راد به المفهوم الحاصل في ضمن الأمر كما نص عليه الحاجب  
العضل التجزئة كالأمر لا يتحقق القول بعدم وجوده الطلوع في الخارج كما يراه الحاجب  
حيث امتناع من تعلق الأمر بالطبيعة وخصه تعلقه بالأفراد في جميع ما امتناع وجوده كالتجزي الطبع  
في الخارج مع أنه قد أخذنا في المقام أن الواجب مفهوم الاحاد الحاصل في ضمن الأفراد بين ما أخذنا  
في المقامين تدافع أن الطلب يتعلق بمفهوم الاحاد غير متعلق به باعتبار كونه مفردا واحدا لا  
لا مثل ما بان غير المذكور بل متعلق به باعتبار كونه مفردا واحدا لا موراذا كونه ولا وجوب الشبهات  
المقتضى بالآخر كقصد العبد أن يقتضيه مباينة القبر ومباينة الشبهات يقتضيه مباينة القيد من  
حيث كونه مقتضى فان تعلق الواجب بواحد من تلك الشبهات لا بغيره كان بينهما وجود وعلمه  
من من امتناع وان تعلق بمفهوم احادها كالكلام البقاع في حقيقته انصرف الواجب في الواجب غير  
إلى مفهوم احادها مودعا في دفع الاشكال وان لم يكن المخلص في ذلك كونه واجبا مقتضى في حقيقته  
الواجب بين أن الكلف الذي لا يجمع فيه واحدة أمثل الطلب التجزئها بالجميع إذا لم يكن بينهما الجمع  
لوقوع الجمع على وجه لا امتناع عدم الامتثال أو الامتثال بالجميع لأن الامتثال امر وجودي ليس



مغلا وجودها بالبرهان لا وجود له وترجح وتوجب البعض كاشفاً للمرجح لا بقضية الوجوب المحترمان  
لا يكون كل واحد مطلوباً حال حصول الآخر فإن ذلك يقتضي بطلان كل واحد من الآخر إذا  
الكلف بما زاد على الواحد فغيره كان حصول كل واحد مقادراً لحصول الآخر بل إن كان  
الكل مطلوباً حال وقوعه بل إن كان لا يحصل إلا بمقتضى الآخر لا فاضل نفع المدة الأولى فإن  
ولم يزد المدعى أخرى وذلك لأننا قلنا يجب التكليف حال الفعل كما راه جازم منعنا كون  
تقضية المحترمان لا يكون كل واحد مطلوباً حال حصول الآخر بل بعد حصوله لا لأن  
واجب محترمان إلى وجوبه فيمنع أن يقع من الكلف واجب محترمان على غيره كونه واجباً محترماً  
وهو متفهم الفساد وإن قلنا بعد بقاء التكليف حال الفعل كما راه اخرون منعنا الاستدلال  
المذكور لأن عدم المطلوب حال الفعل لا ينافي حصول الاشتغال على هذا القول وإنما الخافى له  
عدم مطلوبه قبله ولا سيما أن جميع أفراد الواجب محترمان كخرج في كونه مطلوباً على وجه المحترمان  
قبل حصول البعض فيصير وقوعه على وجه المطلوبين وإن لم يكن مطلوباً حال حصوله فقد انتفع بما  
قررنا أن الواجب على القول المتعدد وعلى القول الآخر لا تعدد فيه فظهر الشرع بين القولين  
لو ندرنا أن الواجب متعدد في زمان أو مكان مخصوص فإن ذلك يترتب على الواجب بالتحصيل  
فيه على الأول دون الثاني وفي محترمان فانه يوجب أن يقرب بالتحصيل على الأول دون الثاني  
وفي مسألة اجتماع الأمر والنهي فانه على ما ذكرنا ينبغي تعليل التامينين بحد أفراد الواجب محترمان  
ما قررناه فينبغي جواز عدمه على كفاية تعدد الجبهة وعددها فنحن نرى في التامين مكانه غفل عن ذلك  
أولاً بعينها إذا كان المحترمان الواجبين الأول والأكثر فالظن من هذا في مقام العرف  
أيادة الأقل بشرط لا أي بشرط عدمه لمحقق الزيادة فيجب أن يكون كل واحد منهما واجباً على المحترمان  
سلم ومن هذا الباب المحترمان في القصص والتمام في مواضعها باعتبار استصحاب التسليم وعدم الاعتناء  
بالشروط المحترمان الواحدة والثلاث في الكون والوجود ونحوه ما يقع على المدبرين والمحترمان  
بين السبع وأربعة والثلاث ونحوه ما يقع بينهما ولا يشك في بلزوم تحصيل الحاصل ولا خروج

الواجب

الواجب المحترمان كونه واجباً محترماً لا لزوم الترجيح من غير مرجح في حين الواجب وذلك لأن الاشتغال به قبل  
مع وقوعه لا أكثر من حاصله على التقدير المذكور وعند التحقيق لا يتبين إلا أكثر على محترمان الأقل على الوجه  
الذي تصنف بالوجوب ومعه لا يوجب شيئاً من الاشتغال وهذا العيب من بطلان الزيادة وتمام  
الفقد ما لا يبد وجهان أظهرهما الثاني لأن الظن المتبادر كون الأقل ما هو ذا بشرط عدم وقوع الآخر  
لا عدم ما زاد عليه ومعه يجب وقوعه على الأقل لا بشرط لا يعبر إلا في غير الأقل بل إن  
يكون الأقل واجباً على البعض والزيادة منه وبرهان اعتدائي الخارج وجوده كما يجب من مطلق المذكور  
ذكرنا من الاستغناء عن اشتراط الحكم بغيره من اجتماع فردين منها في مورد واحد والظاهر لا أكثر  
تحققاً لافضلته وتجدد زمانه مع كون الزيادة من جنس الأقل لما هو ذا بعد الزيادة على البعض كالمحترمان  
بين الحكماء فغيره في التقدير إذا أظهر ما دفعنا من وقوع كل منهما على وجه الوجوب فالوجه أن يكون  
مع التقدير ما لا يشك في اشتراط الاتحاد بالأكثر في الزمان معان قد لا يتحداهما الوجهان محلل  
كما أن الوجه فيها إذا كانت الزيادة من جنس الأقل محلل على الوجوب ولا فرق فيما بين الأقل والوجه  
والزيادة للندب بين بقاها وتعددها كالمحترمان في تحقق عيب واحد إذا اعتداهما معاً وعلى المدبرين  
بين نوع ثلثين وأربعين وذلك لأن اشتغال المحل على الوجوب إما في الصورة الأولى لأن الكلف لا يفي  
بالأكثر فعلى الأقل بطلان الوجبة التي تصنف بالوجوب فإن تصنف أحدهما بالوجوب بالتحصيل  
لزم الترجيح من غير مرجح للساوية في مطالعة الأمر وموافقة أن نصف كل منهما بالوجوب لزم أن يكون  
الكلف أيضاً واجباً وهذا مخالف للقرينة من حيث أن الظاهر كون الأقل اتحاداً لا أحاداً مع أنها إن كانا  
واجبين تعينين وكان أحدهما واجباً تعيناً خرج عن عمل الفرض وإن كانا محترمان في فلس معادل الأقل  
الأكثر لا للمفروض بل للمحترمان الشئ ونفسه لا ينفك فيه وإما في الصورة الثانية فلان وقوع الأقل  
إن قصي ليقوط التكليف كان قضاء الآخر أيضاً محصلاً للحاصل وإن لم يقض بخرج عن كون أحدهما  
الواجب المحترمان في قضية ذلك سقوط التكليف بمطاوله ولا فرق في ذلك بين أن يكون الزيادة من جنس  
الأقل وغيره وكافي الأول بين أن يقع قبل وقوع الأقل وبعد ذلك في الثاني بين أن يقع قبله أو معه



او بعده كذا في الاول بين المعين منه وغيره وجب فيه ان يكون الامر بالاقول الوجوب بالتصديق والاكثير  
 للندب لان المركب من الواجب والمندوب راجح يوجب تركه ولو لم يكن له اول احد بغيره ولا ينافيه ما  
 قبل من ان المركب من الداخل والخارج خارج لان المراد من خبر من شخص ما ذكره من ان لا يفسد ولا بد  
 من الاول في الخبر لا يفسد الخبر بين الواجب نفسه وبين المندوب هذا ما يبعد عليه النظر  
 الصحيح في المقام افعال اخرها ان الخبر بين الاقل والاكثر ثم يقتضي وجوب كل واحد منهما بالنظر الى  
 منها ان الزيادة منه تيسر لانها ما يجوز تركها ومنها ما ينظم بعض المعاصرين بعد نقل القول بين  
 واستظهره وهو ان كان حصوله من غير ما يجب وجب لنا في وقت الزيادة فالواجب الاقل في حصول  
 الامتثال به ولا يترك واحد منهما واجب لان فرد من الواجب وان احطت خبرا باقائه وقت  
 على ما فيه وفي ما قبله من الضعف والسقوط ينقسم الواجب من الاعتبار الى وقت  
 وغيره وقت فالوقت ما بين وقت كالصلوة اليه وغير الوقت بخلافه كالصلوة المقتضية وقد  
 يوقت بعض الواجبات دون بعض كالصلوة من ادرك ركعتين من الوقت فبالا على ان ما الى به خارج الوقت  
 لا وقت له ولا بد من كذا الوقت في شئ من ادراك الوقت فان ساءه ففصله لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد  
 الاول وقوله على ما حكمه بعضهم والمقتضى ان ذلك انما يستقيم فاحمل المسألة على ان في وقتها  
 الدعوى جارية فيصير في وقت الصوم ومن مثل الصلوة فان تحصل المقارنة الحقيقية فيها الجزئية  
 من الوقت كاول اذوال متعدد او متعدد يحصل العلم به اذا قلن به تسع عادي اللهم الا ان  
 يتساع في طرفة عين كان يكتفي فيه بغيره عدم العلم به في لاف واما الثاني ايضا لواجب المدح فالحق  
 جوازه عقلا وقوم شرعا وخالف في ذلك جماعة فاحالوه عقلا ومنعوا من وقوعه شرعا وما  
 تاول لا اذال ان بظاهرها فينبغي التسرع في الوجوب بعضهم باول الوقت واخرون بآخره وهم بين  
 قائل بان الايمان به في اول الوقت يغفل بسببها بالفر من كنفهم الركوة على القول به وبين قائل بان  
 تقديمه يوقع مراع فان في المكلف فيه على صفة التكليف بينهما ما ان كان واجبا ولا كان فعلا  
 وهذا القول بظاهرة لا يتقدم على اصل من اثناء التوسعة في وقت الواجب لا وقوع الواجب

صوره

في صورته التقديم مراعى فانما يتم اذا كان وجوبه في الوقت مشروطا بكونه المكلف بحيث يهتد  
 اخر الوقت بصفات التكليف فيقول ان قول بالثبوت على تقديم حصول الشرط اذ لم يعين  
 للفعل وقتا اخر الا هو وهذا واضح فاعلم جوازه عقلا لعدم ما يقتضيه خلافه فلا ينافيه من  
 بطلان ما مثل به الحزم وعدم ما يصلح له سوا وعلى وقوعه شرعا فالقول ببعض اثار الشرع  
 بالفعل في زمن يفضل خبره كما به باقائه الصلوة من اول الشمس الى غروب الليل اذ ليس  
 المراد استيعابه بالفعل بكونه او يتطابق طرفيه على طرفيه بالالفان بل مجرد ايقاعه فيه  
 جميع الاجزاء متساوية بالنسبة اليه فحين الاول والاخر خروج عن هذا اللفظ من غير دليل  
 اجماعي بان لم يعين وقت الفعل الجواز تركه من وقت الى اخره في وقت الواجب وانما  
 الوجوب فينبغي ان يكون الواجب في وقت لا يجوز تركه فيه هو اما اول الوقت واخوه اخر  
 الا نأخذ بالواسطة ثم اخرج من خصه باول الوقت بانه لو كان الاخر لما برأت منه باذنه في الا  
 فانه بقا لا يجمع فينبغي الاول لكنه اذا قصود ان يترك قبل خروج الوقت اخرج العقول ما دون اول  
 الوقت من زمانه واخوه عقلا لا يفسد ذلك لكان المصلحة في اخر الوقت فاحتمل انه باطل  
 بالاجماع لان قولهم جواز التاخير لا يوجب صراحة الفعل فلهذا كان في صورته نذر التقديم واجبه  
 من خصه باخر الوقت بانه لو كان الاول ليعى بالتاخير وان باطل بالاجماع فينبغي الاخر فان قيل يزم  
 ان لا يصح تقديم الفعل على اخر الوقت كما لا يصح لو قدم على اصل الوقت قلنا انه ثبت الخبر في الجواز  
 بالنسبة وغيره والمثل المذكور مع كونه في سماع الفارق منقوض بما من تقديم الركوة في الجواز الاول  
 ليس ما يستحق العقاب على تركه كما لا يخبر به الجواز الثاني الخبر بانه يستحق العقاب على تركه من غير  
 ولا عدد كما نزل بنا في تركه في تركه كذا في كذا في الغام فان ايقاع الفعل في كل خبر من اجزاء  
 الوقت بذل عن ايقاعه في بعضها الاجزاء واما ما في من ترك الفعل في بعض الوقت ليس تركا للوجوب  
 لان الفعل انما يجب تمام الوقت ولا بد في تحقيق العقاب على تركه فيه فانه قول بوجوب الفعل  
 في كل جزء فيكون تركه تركا للوجوب لا محالة والبيان المذكور ولو لم نأتمم على القول بتعلق الطلب بالتمام



من حيث هي تكون الواجب هنا كمالها وجدانها لا يصدق تركه الا بتركه في تمام الوقت وهو  
عندنا غير ان عن التحقيق كما سنشر اليه واذا انهدم بنا هذا الاصل سقط ما فرعوا اليه عليه  
الفاصل مع ان كلامنا المتماثلين قد تصدى لابطال مذهب لاخرين فيمنه وكما نرى  
اعلم ان بعض من وثقنا في الحكم المذكور كالعلاء وغيره صرح بان الواجب الموصى به في الجملة  
يجوز ثم منهم من جعل التحريم بغيره الزمان فذهب الى ان معنى صل من قال الشئ في جملة  
ان يجزى له الصلوة في الجملة الاول والثاني والثالث الى اخره فيجعل الفرق بينه وبين  
التحريم في اتصال ان التحريم هنا كمن جزمنا فعله وهنا بغيره الزمان ومنهم من جعل الفرق  
بين اشخاص الفعل كالصلوة الموقوفة في الجملة الاول والموقوفة في الجملة الثاني وهكذا وافرقت  
بين التحريم في اتصال بان التحريم فيها بغير اتصالها فذهب الى ان التحريم في اتصالها  
فقط وعند التحقيق لا فرق بين القولين في الحقيقة وان عدهما بعضهم متغايرين لان التحريم كليهما  
فيمنع تعلفه باجزاء الوقت مما يؤخذ باعتبار افعال الفعل فيها فيجمع التحريم في جزئيات الفعل  
وتحقق الكلام في الفرق طلب ما استلزمه في الواجب المحرم قد يفرق ايضا بان الواجب الموصى  
اذا فعل في مجموع الوقت من غير هذا احتراز من خصوصيات الاجزاء كاصلة التحريم بدل  
ان لفظ الامر انما يتعلق بالجمع دون الاجزاء ثم تعلفه بالجمع يقتضي تعلفه بالاجزاء والجزئيات  
على التحريم فيحقق التحريم فيها بهذا الاعتبار وهذا ظاهر انما يتم على القول بان المطلوب في كل  
الطبيعة من حيث هي وان كانا دائما متماثلين من باب القدر ونسأ ذلك وانما ياتي  
ذهب من القائلين بان التحريم انما هو في ذلك الفعل في اول الوقت او طيلة ما يجوز ان يتبع به  
فيه والزم على ادراكه في الجملة الا ان من ادرك اوله فلا يترك لانه لم ينفصل عن المندوب الا سيما  
اذا ما جاءه المانع فاما الثالث فلا يجمع على عدم بدلية غيره على تقدير وجوبه ليدل على ضعفه  
لاننا اذا جمع بينهما فوجدنا ان التارك الى بولي وجوبه كما هو في القول بان من غير ذلك في  
بين متماثلين وقوع البدل ان البدل له وعلوها اذ لا يتصل المتماثلان في البدلية فكيف بدلية

ما لا وقت

في الوقت الملاحق ولا حاشية في بدلية العزم ولا يصدق مناجاة المانع انما الواجب على ما لا يبعد  
عليه التحقيق هو ما لا يجوز تركه من غير بدل ولا من تركه ليدل على ما لا يصدق ان كان في الاذن  
في لنا حاشية فلا بد ان جاز ترك الفعل مع عدم بدلية البدل بان الواجب في الوقت جاز لتركه الا  
كالبدل فلو جاز تركه بعد دخول وقت من غير بدل وهو العزم ايضا لساوى لبدلية الواجب في الوقت  
وما يبدل وضعفه ايضا ظاهر ان الواجب صحيح فله في الوقت ولا يجوز تركه العلم بمناجاة المانع بخلاف  
ما قبل الوقت وادود على القول المذكور وجهين الاول القطع بان فعل الصلوة مثلا ما يتصل  
لكنها صلوة مخصوصة لا تكون احد الامرين كما هو شأن الاشكال بالواجبات بخلافه في غير وقت  
بان فعل البدل لا يغير لان فعله يغيره فان هذه البدلية راجعة الى بدلية التيمم عن الوضوء وقصد  
جهت البدلية لا يغير في شموله فانه ليس المقصود ان يترك قصد جهته ليدل على التقدير المذكور بل المقصود  
انه يلزم ان يكون جهته ليدل على منشا شئ الواقع كونه الصلوة احد الامرين كما هو الشأن في الواجب  
التحريم عند الجواب وانما القطع بخلافه ثم يدعي ان دعوى القطع بالخلاف غير صحيحة عند المضم  
وقد يفتقر بان البدل هنا تابع وصيب عن تركه لبدلية الواجب اما ان يتكفيل الظن بالواجب  
الكفا في فلا يلزم ان يكون الاشكال من جهته انما هو في الواجب اما ان يتكفيل الظن بالواجب  
الكفا في فلا يلزم ان يكون الاشكال من جهته انما هو في الواجب تحريمه ولا ينبغي ان العزم يستلزم  
البان يخرج عن كونها واجبا غير بدلية وحين فعل الواجب اسعلا حاكما سنسب عليه كلام المستدل  
منه على هذا التقدير اذ لا جدوى للمذكور في المقام فان الواجب الحسب عن تركه واجبا غير واجب  
مستقل ولا يصلح البدلية غيره كوجوبه لا تغاير على الملول عند تركه عند الواجب على وجه التحريم فيه  
وبين الصورتين لا يصلح البدلية من العلق ولا اثر له في صحة ما عجز ان تركه مع الوجوب الثاني ان  
تقتضيه لبدلية مساواة البدل للبدل وهو مشتمل هنا للعدد الاول دون البدل فليسوا ايضا وكما  
العزم بدلا لقط الواجب بغيره ولا يلزم لزوم الجمع بين البدل والبدل لانه منزه في معنى البدلية  
وقد يجاب بان العزم بدل قبل الضيق لا يمتنع كما ترى لان الفعل في جميع الوقت واجب مرة واحدة



فقد صرح في كل من الوقت به لا من وقوعه في غير الاجزاء فاذا كان الزعم في اول الوقت فلا بد  
عن اتمام الفعل فيه فلا يتغير ان اتمامه فيه بل عن اتمامه في غيره الوقت كما هو يقوم الزعم  
في اول الوقت مقام الفعل في مجموع الوقت من زمانه لا ليدل كما ليدل في غيره من ماضيه من سقوط  
الواجب بحجبه الزعم ثم يمكن التفسير في ذلك بوجوه اخرى هي ان قال ببدلية الزعم كما يجعله بحجبه  
بدلا من الواجب اما ان يجعل الزعم على اول الفعل في اول وقت الثاني مع ان الزعم بدلا عن غيره  
الوقت الاول ما طرفة الزعم القول ببدلية الزعم من ماضيه فيكون هو المادى مع بعد  
المبدل منه على حسب تعدد المبدل ولا يلزم سقوط الوجوب بحجبه الزعم واما ان يجعله صرحا  
بوجوب الزعم على اداء الواجب من الوقت وغيره فابل دخول الوقت بعده عند التذكر كما  
والحق في انه لا يجعل القول بحجبه الزعم على ترك الواجب لفعل الحرام المقتطع بغير حق ان العقل  
لو علم ان المكلف في ذلك لبادر الى الله بالزعم والاكثار وذلك انه لا يحرم ما عداه من من الله  
تعالى هذه الامور ان ينزلها لا يكتب عليهم فيمكن ان يتركها في غير محرم الله لان نفي وقوعها  
لا يقتضي نفي الاستغفار المستفاد من العقل كما نفي التعذيب قبل البشيرة بل يعاينها من نفي  
ما او كحكم العقل واما الجرح بعدم الزعم عليه بالزعم في الفعل فالقول بان الزعم فيه ممكن في الزعم  
المستفاد ليس فلا هو احد في غيره وعلى تقدير القول به فلو رام الحكم ان يثبت على اثبات  
مطلوبه بان القول اذا دخل الوقت في المكلف بحجبه احد الامور من اول الفعل في الزعم عليه كما  
ان في الفعل سقط عنه وجوب الزعم وان ايات به تعلق بوجوب الزعم بناء على ما في الجواب  
عن ان الواجب بحجبه تعلق الوجوب باعادة تعلقا ابتدا بما لا قربيا ولهذا لا يترك كل من الصوم  
وهو فظا لا يجب على المحرم للصوم واجبة يعني على من لم يدرج في عنوان المسافر لا انطاد  
واجب كالتعليق من اندرج في عنوانه المكلف بالتحاكي في الثوام كل من العوائق لنفسه وبها  
الزعم ان حكمه على السجين وكانت المكلف بحجبه في الغرض السابق ولو علم وجه البشيرة بنهاية الفعل  
في الجزاء الاول من الوقت وبن تركه في اداءه في الجزاء الثاني مشروها هكذا الى ان يفتضح الوقت فاذا

ذكر

ترك في اول الوقت لانه حكم من عليه واجب من وجوب الزعم على اداءه لا من حرجه لا يثبت الفعل  
الزعم عليه ومثل الكلام في جعل العلم بقيام غيره جعل الواجب لكفائي او الظن به حيث  
وما قرره بان يظهر فساد ما في من ان المحرم من الزعم وفعل الواجب ثابت بالنظر الى ما هو الواجب  
من الطاعة والافتقار لمصالح ذلك بكل من له وجوب فساد بعد انما عليه مقداره في غيره  
القول بوجوب الزعم هو ان احدا الواجب ان كان وجوبه مستندا الى ترك الاخر لا يلزم ان يكونا  
لغيره بل يجوز ان يكونا اثنين غائبا الامر ان يكون وجوب احدهما مشروطا بعدم الاخر وذلك  
لا يفتضح المحرم اذا كان مطالبا به احدا ليدل في غيره مطلقا لا في غيره ان اذا الظن  
المكلف بتفسير الالزام في الواجب مع او الواجب الذي في غيره الزعم في اول وقت فغلبه  
الموافقا ما في غيره لم يصر بتركه بانه اما يقتضيه اصول المذهب من جواز التاخير في الحال هذا  
تجيب العقاب على تقدير الجرح بفضل الحاجة في ذلك فذهب الى انه يفتضح ما في غيره الزعم  
ووافقه البعض في ظاهر كلامه وعمل البعض في ذلك الاول بانه لو لم يصر بحجبه الواجب من كونه  
واجبا وعلمه في الثاني بان التاخير جائز فلا يفتضح بالحيث ان قال لا يترك الجواز لسلامة التاخير  
اذا لم يكن العلم بما يفرض الى المكلف بالغ هذا كلامه ولا يخفى ان قضية من كل من عليه فساد  
حكمه الاخر فان لزوم خروج الواجب عن كونه واجبا لو علمه ليدل على العوض في الاول لفتحه في الثاني  
ايضا وجواز التاخير لو علمه ليدل على العوض في الثاني لا يقتضي في الاول ايضا فان لم يفتضح  
الى ما به على ظاهر الاول من ان عدم العوض لا يفتضح في الوجوب وعلى الثاني بان جواز  
التاخير ليس بغيره بل من عليه ما لا يمكن العلم به التكليف بالغ ولو تعلق بان يفتضح الجواز  
على ما لا يمكن العلم به بوجبه يفتضح عدم الجواز ايضا ما لا يمكن العلم به وهو تكليف قطعا لا تخيرا  
ان ذلك انما يوجب التكليف بالغ اذا ثبت عليه التاخير واما اذا لم يثبت عليه التاخير فلا يفتضح بالانكسار  
والتكليف بالغ انما يصدق بحجبه الجرح لا المثال ولو تعلق بغيره الاول على ما به الاشارة من جواز  
التكليف بالحال فانصهر ما اجاب عما اوردوه على تعليله الثاني هذا الكلام مناشرة معرفة الدليل



واما اصل العرف فلا اشكال فيها ذكر في الوقت مكانا ووقعا فتدبر فيه بما ذكرنا اما ما ذكر في  
عراقه في وقتها لا يدل على وقوعه قطعا اما ان كان في غير ذلك من غير ان لا نعلمه واما ما ذكر في  
امضا كما انما في بعض الفروع فتدبر في بعض الفروع فتدبر في بعض الفروع فتدبر في بعض الفروع  
بقوله التمكن واقعا ثم عند جعل المكلف بالشر لا بالاجمال اما ان يجعل له حكم في الوقت وجوب العمل به  
بالاجمال او جواز التأخير ثم فلا يصح به ثم ان لا يجعل له في الوقت حكم فبالا حلاله بالواقع فان صادق  
تركه عدم التمكن يعني بالامام يعني هذا القسم في الحقيقة واسطر بين القسمين الاولين ليس في بعض  
على الاطلاق ولا عدمه في بعض الاطلاق بل في بعضه وانما عدمه في بعضه هو قسمه جواز وقوع  
كل من المطلقين جواز وقوع كل من المقتدين اذا لم يعمل للانضمام من قبل في الجواز ثم حكم العقل بوجوب  
المسارعة في العمل عند قلن الفوات وخوفه وجوبه باظهاره وان اعتنى الفوات واعتاد فعله للضرورة  
المطعون كما انه حكم بعدم وجوبه عند قلن السلامة والعلم بما لا يتم العقل بغيره وجوب الشرع في الاول  
والجواز الشرعي في الثاني عند من يلزمه بالسلامة بين حكم العقل والشرع ثم وذلك واضح ثم اعلم ان  
الوجه المذكور في الاختصاص بالتمام بل يجري في غيره ايضا كما لا يشك في الحرمان بالاجمال فيجوز التكليف في غير ذلك  
تجصيل العلم بترك الحرام في بعضه بالكتاب المجيب والمحقق وان لم يضاوف الحرمان بان تأكد في موضع ضيق  
الحرم وان تكلف به في البعض في تركه في بعض لا يقطع فيه بتركه بالحرمان فلا يصح به وان صار في الحرمان  
وعدمه البعض افضل الحرمان لانه لا ينافي في الحرمان كما في وجوبه وان لا يجعل له في ذلك حكم بل يحال خاله  
الى الواقع في بعضه ان صادف الحرمان فلا يصح ان لم يضاوفه في محل حسب ما مر تبين في الموضع تبين  
وقد اوضح تبين من التمكن منه ونشأ ذكر الفروع في التناهي لكن في المقام تبين في بعضه من  
الفصل الاخير وطريق ذلك العلم ان الظن بل مطلق الخوف في غير فلو غالف وانكشف لثباته  
باجترار في الوقت ان تبين في بعضه فلو غالف الى خروج الوقت وصيرته قضاء وقوعه بعد وقت المعين له  
في الشرع بحسب طائفة قالوا لا يفتقر الى خلاف معنى المعين الا ان يرد وجوبه في القضاء وهو بعد ان ينقل به احد  
وانما التزم في التعمير والتعمير اذ لو لم يرد وجوبه في القضاء بالواجب الموح اذا افره المكلف معقلا صلي

الوقت

الوقت فانما يصح في بعض الفصول ما في الوقت اذ ابا لانها في العلم انه قد يختلف كجهتها الواجب في بعض الفصول  
المكلف فان كان جهته الى خلاف حال الجواز لغيره في بعضه على بعضه تبين من اذ التكليف الواجب  
المعطى بالوقت كما اذا علم عدم تمكنه في اشارة وقت الصلوة الى اخره من اذها بالظن انما تبين في العلم ان  
الحقيقة او الغناء اذ في ذلك فانها متضمنة عليه مقدار اذها بالتكليف الواجب وان تبين من الاداء الى اخره  
مع جواز التمكن كما يظهر في التمكن عند التأخير عدم جواز التأخير عن الوقت وان يجمع في بعضه من كالتصوير  
ولا تمام المستند الى حال السفر في خصوصه لم يبين عليه احد من المفسرين في وقت بل في غير  
حال الفعل جواز اظهرك الخطاب وما في من ان لا يصح ما يجب عليه اول الوقت من عصر او انما وان اشغل  
الى حاله الاخرى فيضعف لقولان الوجوب في الواجب الكفائي يتعلق بكل واحد وليسقط بفعل  
البعض دفعا الى تحقيقه وقبل بل يتعلق ببعضه من قبل بل بالجمع من حيث الجمع انهم اذا تركوا  
ثم كل واحد منهم واستحقوا ذلك والمقار على شهادة العقل ما عادة وهو دليل الوجوب عليهم واما سقوطه  
بفعل البعض فلانه مفاد الخطا الى على الوجوب الكفائي ولا يجمع من قال بان يتعلق ببعضه من  
وجوه مرجعها الى وجهين - اهل التفرقة ذلك بظاهره وجوبه في بعضه خصوص طائفة من غير  
من التفرقة كما ناع من جعله على ذلك الا لا يهاجم هو لا يمنع لنفسه في الواجب الجواز وقد علم جوازه وكذا  
الكلام في قبلة الموار وواجب بالقرينة المقامين فان تكلف واحد من بعضه من غير مقتول بجملة  
معين بشي من بعضه فانه لا بأس به فيجب حمل الاية وتطاولها على خلاف ظاهرها وجوب على  
وليسقط بفعل البعض جواز العمل به في التحقيق ان الوجوب هنا كالجواب في الجواز ان الوجوب هنا  
مشوب بجواز التمسك الى بدل في بعضه من وجوبه في الواجب البقي ثم يبين ان يكون البذل واجبا  
على الاخر ايضا ذلك لا يرد في بعضه وجوبه ان الدين فان بعضه لسقوط باذار البري وان قد وجوبه في  
يندر ويظهر وذلك لان وجوبه على الدين وان كان مشوبا بجواز التمسك الى بدل في بعضه في خلافه  
يجب على البري لو وجب عليه كافي لغيره من المذكور فليس وجوبه مشوبا بجواز التمسك الى بدل هو الا ان  
مثلا بل مشوبا بتمكنه ومنه على الدين وان كان كذلك ومنه على تكليفه عدم الوجوب ان لا يكتف



عدم التمكن لا يمنع الشرائع عند شرط ان تكشف فسادا في بقاءه كان سقوطه عند شرط الجبل لا يكون  
 بانما الترتيب الى فعله كمن كان في سائر الواجبات العينية الموصلة مما حفظنا بيننا اذا السقوط بفعل  
 البعض هو مفاد الخطاب وليس يخرج عن ذلك وانما يكون في جواز ترك الواجب الكفائي العلم بقيام الغرض  
 في زمن يجوزنا فيه ان علم بانتهاء تمكن قبل ذلك الكلام في الواجبات العينية التي يجوز تركها الى ان  
 ان ثبت جواز تركها كانت ثم الطعن في جواز التعلل على الظن في ذلك الاحث ما قام له بل على اعتباره  
 كشهادة العدلين واجبا لو قبل اولا شبهة ذلك وعند التحقيق ليس التعلل على ذلك من حيث انه لا يخلو  
 بل من حيث التعبد او جوب على الجميع لما سقط بفعل البعض والفرق ان السقوط واجب بانه لا مانع  
 من سقوط الواجب بفعل البعض فيحصل بالفرق من منع ذلك جرحا في سبعا كما شاهد عليه مع ثبوت نظيره  
 في الشرع كسقوط ما اتي في زمنه بعبادة غيره والتحقق في الجواب ما عرفت من حال بانه يتعلق بالجميع  
 من حيث الجميع انه لو جوب على كل واحد كان سقوطه بفعل البعض لكان الكون دقعا للطلب بعد تحققه  
 التبع ليس في مدد خطاب جدي وان ليس في ليس فلا يجب على كل واحد اما لوقوع الجميع فلا  
 يتبع الى الاحاد الا بالفرق يكون الام ايضا للجميع ويتبع الى الاحاد بالفرق والجواب ان التبع ليس  
 وضع الطلب مستلزم اذا كان ظاهره في البقاء والاستمرار وليس مفاد الخطاب في الكفائي بقاءه في  
 البعض به حتى يكون وضعه في تمام لولا الجميع فغاب الجميع دون الاحاد غير معتول ومع عقابهم  
 ثبت المطلوب والشرعي ليس في موضوعه ونحن لا ننصو بهنا نحو ما يجب تعلق التكليف به او تركه  
 التعلق به سوى نفس الاحاد لا خفاء في ان الامر على ما افترضه عندكم فيتم على خبر صوتي به  
 على طلب الاجاد والغير وتلك غير مادية به بل على المعنى المأمور به اي المأمور بايجاده وقد اختلفوا  
 في ان المعنى المأمور به اي المأمور بايجاده وقد اختلفوا في ان المعنى المأمور به هو المأمور به او تركه  
 فذهب الى كل فريق في الاختلاف هو الاول لنا بناء على الطبيعة وما قد مر من اننا لا نعرفه وانما المشتق  
 ما خذوه من المصداق المخرج من مادة التعريف والتكثير هي حقيقة في الطبيعة من حيث هي حكم  
 البناء مضافا الى ما عرفت الى السكاكي من حكمه لا اتفاق عليه فيكون اجاده لول الطبيعة من طلب

امر على

الاجاد

الاجاد واذا ثبت ان مولد الامر لا يترتب على طلب اجاد الطبيعة من حيث هي فلا يصح التبع من الحمل  
 على ظاهره الا ما تحمله الحزم ومبني فساد استلزام ان الطبيعة من حيث هي متبع وجودها في  
 لما بين في علمه من امتناع وجودها على الطبيعة في الخارج فتنتج تعلق التكليف بها فثبت ان يكون  
 المطلوب به انه يرد وهو المطلوب والجواب منع المقتضى الاول فان التعلق كان وجودا على  
 الطبيعي في الخارج كاحد عظم الحقيقة من بيان هو كقول الى واجاب لفاضل العام بعد  
 التعلل عن الاصل المذكور بان من يترك وجود الكمال الطبيعي في الخارج لا يترك وجوده في الفعل وان الفعل  
 ينتج من الافراد الخارجة بعينها نفس ذاتها او بانضمام اصولها بعينها مضافا اليها كغيرها  
 نوع الحاد مع الافراد فتعلق لا مانع من تعلق الطلب بذلك المفهوم الكلي وان امتنع وجوده في  
 الخارج لان امتناعه من غير التعلق بالحقبة واهل الفرق يهتدون من تلك الخطا بان ان المظهر  
 ذلك المفهوم الكلي من غير غيره بمخصوصيات الافراد ويؤمن ان مكان وجوده في الخارج في ضمن الفرد  
 ولا سيما ان الخطا بان الشرع يتحمل على حسب ما يتقاضي اهل الفرق لا على ما يتقضي للذات  
 الحكمة هذا عسل كلامه من اخفاء عندنا الى الانظار المستفيدة ان تلكا في الشارع انما يتعلق  
 بما يصح تعلقها به فضلا عما يصح في نعم اهل الفرق فالطبيعة من حيث هي اذا امتنع في الواقع فغفها  
 في الخارج امتنع تعلق التكليف بها لانه تكليف بالمتبع وهو ما يقع صدور من الحكم العام وقد مر  
 اصل الفرق ان كان حصوله في ضمن الفرد لا يترتب في رفع الاستحالة والجمع بعد علم الامر بغيره واهل  
 ذلك الا كطلب للجمع بين المتناقضين او المتضادين حقيقة اذا زعم اهل الفرق انما يمكن ايجاده  
 بالجمع بين الكوادر والحلاوة مثلا مع ما فيه من لزوم تاجر البيان من وقتها انما اذا او بعد ان الحظ  
 خلاف ما يظهر من عند الخاطمين من غير فرق بينه وبين ان يكلف بايجاده ما زعم ان الطبيعة من حيث  
 فيه او زعم انه يجمع بين المتناقضين او المتضادين لكنه يجمع في الحقيقة الى الامر بالفرق لا بالطبيعة  
 بالخلاتين لا بالمتناقضين او المتضادين لا في ما ذكرنا انما يجزى اذا اريد تعلق الطلب بالطبيعة من حيث  
 نفسها او اذا اريد تعلقه بها باعتبار ما تصدق عليه من الافراد فلا نأخذ قول كلام الجيب في على



على الوجه الاول اذ الوجه الثاني يرجع الى حصول الطلب بالقرود دون الطبيعة ومعتبر مقصود التخصيم  
ولعلم انه قد استظهر في اعتبارها الاستدلال احكام الشجر لا ينشئ على التذوق فان الحكماء والعقلية  
بل تنفذ على حساب الانعام العرفية ولهذا الكلام مقتضى هو ان لا يفرق ولا يجر ما يكون في غيره وجوبه  
بحال العقل دون العرف حتى انهم يسمون من القاطنات في احوالها ملعد ذلك الفرد وذلك انما  
في لون الجنس اذ اختلفت جسم طاهر لا تنقل عن اجزاء صنفها مختلفة من ذلك الجسم بناء على افعال  
اشغال العرض وان حصوله ليس بالاعداد اعلم ذلك في خصوص مورد وكما في الغنائ المصطلح  
عن الجنس والحد والحاصل منه فانها لا ينفك عن اجزاء متصاعدة جدا من العين الجسدية عند الخلق و  
الذوق الى غير ذلك مع ان اهل العرف لا يبعدونها اجزاء منها تنشئ في ذلك لا يحل للفظ الاعلان  
ما ينفك اهل العرف وتقس على ذلك الحال في ظاهره كقول المتنوع وتقدمه وتبعا وانفكا  
في جوفه ان الاستحباب وعدمه الى غير ذلك وليس المراد ان اللذوق ينفك عن العقلية اذ انفسه ينفك  
شيء لم ينفك عنها لفظ اهل العرف لما كان ذلك وما يؤدى الى عدم اساس الشريعة انه اورد في  
على القول المذكور اذ يردن احدهما انه يلزمهم كون الفخر خطا بان الشرع عجز ان يحل للفظ  
الموضوع باذنه الطبيعة من حيث هي ولا يدبر الفرد ويمكن دفعه بان الامر على هذا لا يستعمل الا في  
طلبه الا اذا كان يكون موضوعا للفرد ولو سلم فاللزم صبره وتوضو لا اليه بالاستعمال والجهل  
فان قيل يمكن دفعه ايضا بان اطلاق اللفظ على الفرد انما هو جيب الفوق اذا اطلق واريد به الفرد وحده  
الخصوصية واما اذا اطلق وادى بها فرد من حيث هي فمقتضى الطبيعة الكلية فيه واريد به خصوصية الفردين  
فربما غاصر جنة كاستثناء تعلق الحكم بالطبيعة من حيث هي لم يلزم ذلك قلنا هذا انما يتبع القول بوجود  
الطبايع في الخارج كما هو المختار واما على القول بعدمه كما رواه الخصم فلا اذ لا تخفى للطبيعة  
في ضمن الادراك حتى يطلب عليه اللفظ باعتبار ان الدليل المذكور انما يبين ان المطلوب هو  
الفرد في الجملة فان عين كان متكاملا وان اعتبر في احوالها لا شك لا تفرق على اعتبارها ونظر لانها  
ان فردا ما على بل جوف فرد دو توضح ذلك ان المبدء تغيره بان من حيث هي هي بهذا الاعتبار اذا

وبعد

وجدت في العقل كانت صالحة للصدق على كثيرين في كل بلا اشكال فنان من حيث هي فانها في  
ضمن الافراد على التخصيص وهذا ايضا جوف لان المبدء ما هو قد مضى به في التخصيص المانع من  
الشرك والصدق على كثيرين الا ان ينفك بكل شخص فبذلك لا ينفك وذلك لا يصح  
كلها الظاهر ان هذا المفهوم لا ينفك باخذ الشخص من الشخص صاعدا ومعدا بحول الصدق على غيره وان  
كان له التخصيص بكل شخص غير اللزوم على التخصيص ووصف الجنية انما به من الما من حيث هي هذا  
الشخص ولا مدخل لكون التخصيص عينيا في ذلك فبين من مقتضى انما ان الكون من الفرد  
والثنى والجمع جوفان وليس كليات كما سبق الى كثيرين لانها لكن هذا البيان بظاهره كما  
انما يقع على القول بوجود الحكم الطبيعي في الخارج فلا يلزم مقاله التخصيم بل الوجه في توجيه كلامه ان  
يقصد ان التكملة ضد هذا القابل لكل واحد من الافراد على وجهه في تمام الاخر متعارف في كونهما للفظ  
ومتعلقا الحكم اورد في الجمل لا يرد الفرد منهم الفرد باعتبار كون هذا المفهوم بل باعتبار ما هو  
عليه وهو جوف قطعاً في جميع التكليف على هذا الى مطلوبه مستند في فرد من المبدء كلية التخصيص فاما  
بغير المبدء للملاحظة حال افرادها وبموجب كل واحد من تلك المبدء فيكون غير لزم الوجه الجنب  
وان فارق بعض الوجوه للتقدم ككونه الجنب التبعي بين مقتضى التخصيص وفي الجنب بين مختلفها  
او كون الجنب في الجنب وهو حابه لفظا في الجنب مستند من ترتيب العقل والمحل القول بوجود  
الحكم الطبيعي في الخارج فبذلك فرفا من حيث ان الطلب هنا في نفسه غير متشوب بجواز الزلل الى  
واما المطلوب ما هو من حيث التخصيص على المبدء بخلاف الواجب الجنب المبدء ما هو قد مضى به  
تماما المطلوب وفي الواجب الجنب في تمامه الطلب ولو سلم لشاره في الجنب فليس في عدم تحريره  
للنوع الذي يتنوع الواجب الجنب تمامه الطلب ولو سلم لشاره في الجنب فليس في عدم تحريره  
الذي يتنوع الواجب الجنب ما ينافي ذلك كما يعمل له والمذكور في عدم الفعل هنا لا ينفك عن  
لجواز ان يكون حاله الى ذلك الجنب ولو سلم لتعلق اكثر المتكلمين بهذا الحكم متفقون على بعض تلك  
الافراد في خصوص الجنب النوع بعينه ثم اعلم اننا نرى بين ما نقله من احوالهم من هذا اللفظ باعتبار



وبين ما يتعلق به الطلب فالمراد بالطلب لا يتعلق بالطلب من حيث هو على ما عرفت في الحقيقة وذلك  
 بهما نادرا ونحوه ان فرد هذا الطبيعة على ما عرفت في علمه انما يكون بانضمام الوجود اليها اذا لم يكن  
 كليات ولا يحصل بانضمام كل الكليات الا على ما عرفت في علمه لان علمه على الحقيقة يورث الى  
 تحتسب الى اصل وهو ان اول بان المراد ما هو فرد بانضمام الوجود المطلوب اليه فهو انما في  
 الحقيقة بغيره بغير الطبيعة كما لا يخفى فاما الطلب فلا يتعلق الا بانضمام الوجود اليها لا يجاب بان  
 الذي هو عين الوجود الخارج بحسب الفاعل وانما هو بحسب الاعتبار وهو فرد الوجود المطلق  
 لغير مفهوم الكون المصنوعي وليس المراد بهذا المفهوم ان لا يتصل بالطلب بل المراد ان لا يترتب  
 بين احاد الوجود لانها متباينة في العلم والاعتقاف في علمه فلا يحصل مفهوم الوجود اذ لا يوجد  
 الا في الملاحظة انما هو الخارج جنة له في محله لكونه بطلب كل واحد منها على وجه يجوز تركه الى اخره  
 منها على حسب ما يتعلق برقعه ثم هذا كله انما هو على ما هو المطلق عندنا في ردلول الامر  
 ان طلب ايجاد الطبيعة واما اذا قلنا بان المطلوب به الحقيقة الخارجة والحقيقة المقيدة بها  
 بالوجود الخارجي فان فسر المراد بطلب الطبيعة المقيدة بالتحقق كما هو المعتقد في علمه فانما بالانفص  
 الفرد وان لم يشر بالجميع المركب من الطبيعة والاشخاص فالمراد بالامر بان لا يتصل بالطلب من حيث  
 وعرف المراد في الطبيعة المقيدة . . . . . اختلافه في جوان الامر بالشرع مع علم الامر بانما شرط  
 فاجابه اكثر الخالفين حتى ان من تأخرهم من اجاز مع علم المكلف بالاشياء ايضا لكن بما عرفت  
 ضام فقالوا الا انما على عدم الجواز وحسب احكامنا الى عدم جوازه ما لم يكن الاربع اهلا فيخرج  
 عندنا انما الجواز في العلم انهم ان ارادوا بالشرط شرط الامر في شرط وقوعه بارجاع خبره اليه وانما  
 بهذا الاعتبار فلا اشكال في اشفاء الامر عند اشفاء الشرط بل لا اشكال في امتناعه عند امتناع  
 الشرط فكذلك لو اخذ الامر بشرط عدم الشرط ووجهه واضح ضرورة ان الشرط طهر عند عدم الشرط  
 يتكون المراد بالجواز الامكان وبعد من عدمه والمحقق في الصوابين الاخيرين عدم الجواز في  
 الصورة الاولى الجواز مع عدم الوقوع ولا فرق في ذلك بين تفسير الامر بالامر والاشياء لظواهر

اصل

والصور

والصوري ولا بين الامر المطلق والشرط وشي من ذلك مما لا يثبت النزاع او لا يصح ان كان لا يخفى  
 فلا يثبت الى تميز كل ما علم عليهم ولو اعني النزاع بالنسبة الى الامر الظاهري او لقوي  
 الشرط بالنسبة الى الامر الواقعي ولغير النزاع بالنسبة الى الامر المشروط بالشرط بالنسبة الى الامر  
 الواقعي كان بعد من ظاهر المقتضى مع ذلك فهو يرجع الى ما يشاء كما يرجع اليه في الشرط  
 الامر شرط تعلقه وان ارادوا بالشرط شرط الاشياء المأمور به بارجاع خبره اليه وهو انما في العلم  
 في ان ارادوا بالماضي ان علم الامر بانما شرط الامر المأمور به في شرط التمكن منه وجوب ان لا يجوز  
 بالشرط على الاطلاق بالنسبة الى الشرط الذي علم الامر بانما شرط الامر المأمور به بارجاع خبره  
 وانما في شرطه وهو تقييد التكليف بالتحقق في باقي الحكم بجزءه اذ ذلك حيث يستند اشياء الشرط الى  
 المكلف عند من اجاز التكليف بالعلم والالحال هذه بل قد لا يؤمنون بوقوع علم المأمور به ايضا  
 فقالوا بان من ترك العلم بالشرط الى الواجب مأمور به بالتحقق وان لم يقع فمكنته من غير تحقق  
 نزاعهم هذا بغير ذلك بل نقول لا يخص الحكم بصور العلم بانما شرط بل على العلم بالامر بل  
 بوجود الشرط ايضا الجواز الامر بالشرط على الاطلاق بالنسبة اليه بغيره ان يامر به على تقدير  
 ان لا يوجد الشرط المعلوم او المحمول وجوده كانه ايضا التكليف بالتحقق وهو يوجب ان لا يكون  
 على المكلف لقطع العقل بكونه متفهما ولا يفتقر على ان يحمل كليات الخالفين على تحريمه في ذلك  
 بعيد بل غير بعيد كما يشهد به هجوم الابطال كلف والحكم بالجواز على ما عرفت من جواز التكليف  
 بالتحقق وكثير منهم لا يقولون بل على ان الخالفين لا يقولون بوقوعه على ما قبل ولم في المقام فانهم لا يقولون  
 ولو ارادوا بشرط في الفرض المذكور شرطا وجوبه يرجع الى القسم السابق وقريب من ذلك ما لو  
 ارادوا المنع من جوان الامر الفعلي الى ان يتكشف اشياء الشرط للمأمور به او الى غير من اشياء بغيره  
 ان يكون المأمور به في هذه التكليف بالمأمور به حقيقة الى احدي القاضين ويكون المبلغ  
 اليها مستقلا للتكليف الواقعي كما يشاهد من عدمه في الواقع الى ان يبان مثل هذا في جميع الخالفين  
 كما لا يخفى من غير هذا لكن لا يسأل عن علمه ظاهر ما وقعنا عليه من كليات اصحابنا كما يظهر من اجتماع



على المنع واجوبهم عن حجج الخصم وعند التحقيق يفرغ الكلام في ذلك على نهج العمل على الكلام في  
ان معنى الطلب هو لادارة او تمهيدا فلا يستقيم القول بالجواز هنا من كبرى المنع فلهذا  
الفرق فيه بالاستلزام وجميع الشرائع التي شرط بقوله التكليف سببا للتبعية على ذلك في بعض النسخ  
الشماع وان ادوا ان العلم بالشرع لا يوجب عدم جواز الامر بالمشروط ولو تعلقت على  
تقدير وجود الشرط المعلوم عدم جواز كماله من السبب وخرج كصاحب ادبه بل يظهر من المتحالف ان  
الامر بالاستعلام الفاعل ايضا فان ادعى انه في نفسه غير جائز فخرج ان كراهية في ان الفعل قد يكون  
بحيث لو وجب الشرط كان عطايا وبقا ان معاد الامر به على وجه الاشتراط لا يزيل ذلك فلا ينافي  
بالكشف عن ذلك المنع بطريق الامر مع التعليق ولا في ذلك بين التصريح بالاشتراط  
الامر او بعدهما او التعليل على ذلك العقل وان ادعى ان الامر لا يعلم بعدم الشرط ما لا ينافي  
فيه فيكون سببا على اطلاقه فخرج ان قد يوجب عليه في سبب التبعية عليه وليس المنع الى الجواز  
المتكمن من حصول العلم بالشرط على الاطلاق فخرج ضاذا ان يكون الامر بالشرط اسهل من الامور  
فيخرج واما ما تمسك به السيد من ان الشرط انما يحسن ما يعلم العاقل في ان في نفسه ذلك الاجز  
ودعوى ان لا يشترط عليه اعتلا ولا نظرا وقد وردا التعليق على الشرط في الكتاب في موضعين كثير وكثير  
تعالى فان كنتم حبيبا فاطهروا فان كنتم ان يفي احد منكم امره وان ادم استبدل فخرج وان كان في  
عسرة الى غير ذلك وكان السيد يخص الدعوى بما اذا اشترط شرطه واما اذا اشترط بالشرع الى  
البعض اذ في بعض الاحوال فلا مانع من هذا من ذكر الشرط للشخص المكلف فليبين في الحكم فلا يرد  
التنصص بالابان المذكورة واحتجاج الفاضل المصالح على المنع بلزوم التكليف بالحال غير مستقيم  
على هذا التقدير بعد انما لا يلزم ذلك لو كان الامر بغيره ثم لا فرق في ذلك بين ان يكون الشرط متعلقا  
للمكلف ان كان من علم الامر به في انشاء التماس ولا يمكن من الصوم بالصوم واما لزوم الكفاية  
في بعض الصور فلا ينافي في الاشتراط الكاشف عن عدم الامر به او التماسه وان يكون ذلك على الجري  
او على ان الامانة الواجبة في حصول المانع ولا يلبس على الخصم والكفاية في انقطاع الصوم المأمور

بالمع

بالامر الواقع وفي الحال شرط عدم المنع بما مر به هذا كله اذا حمل الامر في عنوانه على الامر المنع  
كما هو الظاهر واما اذا حمل على الامر الصوري كما استظهره بعضهم من كلامه في الحكم بجوازها  
والجواز اقرب على ما ساعد عليه الاعتبار لا ينافي الامر بل ما ذكره في المنع بالقدم بوجوه على شرط  
لا تحقق له فنفى بالشرع فلا يكون امر حقيقيا او معدوما لا حقيقة بل يكون امر صوريا  
فقد ارجح ان لا نقول في كون الامر حقيقيا بل تقدم حصول الشرط انما هو نفس الشرط فخرج  
لان الامر حقيقيا بل في الشرط فان ذلك على غير الاشواط والفرق بين الامر الحقيقي بهذا المعنى  
الامر الصوري ان معناه امر مقصور حقيقة على الاول ولهذا لم يمتنع اعتبار الشرط واما الامر الصوري  
فلا يتعلق المقصد فيه بالطلب شي اتم بل المقصود من التخييل او التماس او شبهة وهذا ما لا يخفى  
فيما لا اعتبار بالاشتراط اذ لو عرف هذا القول تجوز الجوز وجوه ان لو لم يخرج ذلك لما عصى  
احد والى ان لا يبعد بالضرورة اما الملازمة فندان كلاما بوجدها في بعض علمه المانع وانما اراد  
المكلف فيمنع وجع فلا تكليف فلا معصية والجواب ان ذلك خارج عن موضع التماس او التماس في الشرط  
الوجوب فالاداء من شرط الوجود واما منشاء الفعل لعدم الاداء لا يوجب تحوط التكليف  
العصيا لان المنع بالاعتبار لا ينافي الاعتناء به بما يمكن توجيه الدليل المذكور على هذا الشرط  
ان لو لم يخرج العلم احد بانه مكلف والثاني بانه لا يوجب العلم بانه ملازمة ان المكلف حال الفعل  
بعد بقطع عن التكليف وقوله لا يعلم بجواز ان لا يحقق بعض شرائع المنع فلا تكليف به فان قيل يحصل  
العلم بل الفعل كما في الموضع اذا اجتمع الشرط عند دخول الوقت وذلك كان في بعض الملازمة فخرج  
وقت الموضع زمانا فكل جزا ان يقاوم من الفعل او يتأخر عنه او يقدم عليه ولا تكليف على ذلك  
ويحمل على الثالث ان لا يفي بصفة التكليف فلا يعلم به والجواب ان ان رددنا الى عدم العلم بالتكليف الظاهر  
فالملازمة فهو من وجود عدم اليقاع بصفة التكليف لا يفي في استصحاب البناء المقتضى للحكم النظامي  
بل بما يكفي في ثبوت الحكم الظاهري فخرج وان لم ينعده الاستصحاب وان ارد عدم العلم بالتكليف  
الواقع فبطلان منوع ودعوى المقصود فيمكن ان يجابح ايضا بغير الملازمة اذ قد يحصل العلم







والشُّبُهَاتُ

والعلو بنسبنا انشا وعلو

لاں افضل

فیستوم

۱۲۰

اصناف

卷二

فَيْسَا رُؤُوسَ

مع ان



بل لان اليقين بالانضمام يتبع اليقين بثبوت المنضم اليه وهو غير متيقن لما من جواز ان ينقض  
 بالجمع والاستصحاب لا يجلي اليقين فيعارض الاستصحاب بان ينقض ان كان ينقض المودع  
 ثم قال ولعلنا انه اخرى كما ان الاصل بقاها من الوجوب على الجواز ككلا الاصلين قد يتحقق الا با  
 فان الاصل عدم جميع الاحكام الشرعية وهذا كلامه على ما شاعرا ما فيه من الاختلاف في ثبوت  
 العبادتين وفيه ما لا يخفى لان الثبوت لا ينافي عدمه من الامور لوجوبه في الاصل لا في التفسير  
 مثل المقام على ذي مسكن فلا ينافي في نفسه بالاصل استصحاب عدمه وجعل هذا الاستصحاب معارضا  
 لاستصحاب الجواز على انه ان ادبنا المنضم اليه اليقين بالواقع فلا بد وي في نفسه انه في المنضم  
 بعينه وان ادبنا الاصل في نفسه فهو لان الاستصحاب ينفذ على ما يشاء فيصير في ذاته جواز  
 الفعل والترك ثم الا با حرا لا محالة لان في الجواز الفعل والترك لا محالة الى اثبات انضمام  
 احد هما الى الاخر بل يكفي في ثبوتها وهذا لا ينافي في نفسه في الادب الاصل عدمه فيحقق الا با حرا  
 انما الجواز لا ينقل عن ثبوت اصل الاحكام الاخر فلا يمكن في نفسه بالاصل بناء على انه يتحقق  
 باليقين لا بما لا يتحقق استصحاب الجواز سالما عن المعارض ما ما وقع في غير العالم من ان  
 اصلا لعدم تعلق النسخ بالجمع معارض ما صلا لعدم وجوب الفيد في انطوائه في بطلان  
 الفساد لان وجوب الفيد متعلق به بالنسخ فلا سبيل الى نفسه بالاصل فالجواز ان جيل الفيد الذي  
 نقاها اصل الفيد في جميع النسخ عند التحصيل الى الفيد دون مقابلة الفيد في جميع محصله  
 ما ذكرناه من اصل لعدم حصول الفيد وهذا وان كان فاسدا استصحابا فاسدا لان فاسده  
 ليس بذلك الوضع فان قلت كل من الاذن في الفعل والاذن في الترك يشتركان بعد الانضمام  
 احكاما في نفسه فلا يحصل من الانضمام نوع معين بل هو مشترك بين النوعين وهو ايضا يحتاج  
 في التحقق والوجود الى انضمام احد النوعين المنوعين ليجازي ما في الباب ان في الاذن في الفعل  
 المحقق في الوجوب ان يجرى عن عجزنا التام وطلبه فلا ينافي في ذلك الاصل لكن يتبين مع الاستشراك  
 قبل الانضمام بين احكام ثلثة وهي بين حكمين فلا ينعين لاحدهما نفسه بل يتوقف على انضمام رجا

اي يقين

الفعل

الفعل وطلبه في احدهما وعدمه في الاخر ولا ريب ان كلامنا لا يختار بين ما على مفهوم الاذن في  
 الترك فهو نفس جواز الفعل في نفسه قلنا يمكن دفع ذلك بوجهين المنع من جزمه رجا  
 الفعل وطلبه للوجوب عند عدم دليل انهم قد روي في الدليل ان جزمه للوجوب مركب من جواز الفعل  
 مع المنع من الترك ولم يتصوروا ذلك رجاء الفعل وطلبه فيكون الاذن في الفعل المحقق  
 في الواجب مجرد عن الفيد فيحصل بانضمام الاذن في الترك المستفاد من النسخ اليه الا با حرا  
 لا محالة لكن هذا مع فساد في نفسه في الفلاس وجوابه في غير موضع من ان جزمه للوجوب مركب من طلب  
 الفعل مع المنع من الترك بل الوجوب انهم لما حو هذا في بيان فافهموا على بيان بعض اجزاء جزمه  
 او ارادوا بالمنع ما ينافي طلب الفعل وان ارادوا به ما ينافي حجب عنه كرهه من معروما رجا  
 الفعل فالتقوى انما ادراج الطلب للفعل او عن موافقه لولا انه فلا يجرى به الاشكال  
 ان صاحب هذا القول ملزم بان النسخ الجواز يتحقق في طلب الفعل مع المنع من الترك  
 بل في تحقق الاذن في التمسك الجرد عن الفيد في انضمام الاذن في الفعل الجرد عنها لزم تحقيق  
 الا با حرا في كل بان دعوى تعلق النسخ بكل الجزئين مع امكان تعلقه باحدهما على ما يقتضيه  
 الحكم في سبيل او يجرى في جزم القول بالاستحباب وكيف كان فذلك منافسة في جزاء المدعى الباطل  
 لزمنا اصله فان قيل لا يتم ان الوجوب مركب من جواز الفعل والمنع من الترك بل هو معنى بسيط  
 ذاتك المفهوم من لوازمه لعارضه فلهذا قلنا لكن التركيب المذكور متوقف على التدقيق العقلي  
 فان اهل العرف لا ينفون من الوجوب لا معنى بسيط وحشيتا فهو بل في الاستصحاب على الاحتيا  
 الي ذلك على عدم جواز نقض اليقين بعينه في الاستشراك في هذا المورد سلمنا لكن لا خفاء فان  
 النسخ تعلقا او لبا با حرا في الوجوب ونظرا ان العلم الحق بامد ما بعينه وان علم الحق بطلان تعلقه  
 بالمنع من الترك ولو بواسطة تعلقه بالجزء الاخر في نفسه في الاصل باليقين لا محالة قلنا لا يتقبل  
 من الوجوب عند التحليل الاطلاق للفعل مع المنع من الترك ودعوى بساطته ان كانت بالتحليل الى  
 التحليل فمعرفة سلمنا لكن زوال المعلوم لا يوجب زوال اللازم وان استند في وجوده الجواز في

عن رجاء والتقسيم  
 اثبات خبره على ما  
 يجوز ان يكون

مع عدم تدوير  
 بما لا يسلح



۱۲۰

المريض

الفرع في بعض هذه القادري على سبيل آخرى وهي

سید محمد خان اول

[illegible]

و در جواب معنی الیچا

احد الامرين بن الاما حنة  
او الوجب نظر الى تركيه  
من جواز الفعل ووجوبه  
الا ان في التركه وان  
في الاول سببا وناصلا  
الترتيب او الاول في  
عند ذوال قبله او لا لا  
ذوال

أمر وسفقت



الحاق خبر الانج تمامه فیه  
مع الفارق و هم  
مخوف  
و محزون  
لنوت ما یقتضی  
قسط من الامر  
و انتفاء المانع

مع فوائد فيه

المسحوق واذني  
وكفضا.

وان

لا تتقوا ما يقضي بقاها  
ويعجزوا



وہما الرضا لدنا  
صخرت اصل الحكم  
لدي ودر الدر عليه  
كما هو كذا تحت

نفي السقوط في سقوط كلف  
ابن فخر المراء

وعن الناصب

ولا يخفى ما فيها  
من الخطأ المستغنى عنه  
وقد يستدل الله تعالى  
مؤلفه في حقها كما  
فانتهى وفيه ان الظاهر  
لا مطعن الواجب

يتأخر في الخارج او يتقدم فيه واغرض عليه بوجه  
 الحكيم ليس على ما ينبغي فيه ان ذلك انما هو عليه ما لو ادعى ذلك لانه لا يخلو عليه بحسب العرف واللفظ  
 واما لو ادعى ان المحل البقيل ملاذود له عليه ان دعوى تمام الجنس والفصل في الخارج  
 بعيد عن التخصيص على ما سبق في علمه للفقهاء انما هو من لان وبقية من لان ان يكون هو ان  
 لا يرب في ان المطلوب في الامر من المذكور ما هو نفس المصلحة والمصلحة خارج عنه مع غير لكنه يخل  
 ان يكون معبر في المحل فنبقى الوجوب باشتراط في الكمال يبقى الوجوب بقى التام على بيان  
 انما يظهر ان يجوز ان يكون المطلوب على التقدير الاول انما هو ما يجمع بين فئتي النظر  
 باشتراط احدهما او يكونا على التقدير الثاني المصلحة المطلقة ويكون ذكر الخاسر كونه موصلا  
 لها فلا ينبغي التخصيص باشتراط الخصوصية ولو جعل عليه بعض المعاصرين بان الوجوب الاول مدفع بان  
 احتمال اعتبار الاجتماع وان اعتقد باحتمال البرائة من القضاء لكن يحصل الاحتمال الاخر  
 اعتبارا بالاجتماع مع ان الاشتغال بحمل التكليف مستحب لا يحصل البرائة منه الا بالقضاء ولا ينبغي  
 فيه احتمال البرائة وان الوجبة الثانية مدفع بان احتمال اداؤه المطابق من المصلحة لا ينبغي في نفي البرائة  
 الاصلية من المبادى من المصلحة اعتبارا والتشديد فيه ولا ينبغي ما هو مقصود واعتقد بانفسا  
 الغرض كما هو نص كلامه لا يبان التخصيص في المقام على كل من التشديد مع ولا مدفع لغيره من  
 المذكور واما الاصول المذكورة فما لم يثبت قبول كل من الخاصيتين عليه في المقام مع ما في اصطلاحه  
 عدم التقيد بالاجتماع قضاء استثنى الاشتغال بحمل التكليف بحسب البرائة منه بالقضاء من كون  
 الواجب ان القول بتمام الجنس والفصل في الخارج لا يقتضي جواز انكار احداهما من الآخر  
 سمي على القول بعلمية الفصل فلا يلزم مجرد ذلك القول بان القضاء بالامر الاول وايضا لا يرب  
 في ان الجنس لا ينقسم في الخارج الا بالفصل سواء قلنا بانها متباينان فيه ولا ينفوق بقا الجنس  
 زوال فصله على وجود فصل اخر كما ان الاصل بقاء الجنس بعد زوال فصله لان الاصل عدم حصول  
 فصل اخر فلا يلزم القول بالانقضاء وفيه نظر لعدم انقضاء تمام الجنس والفصل في الخارج لجواز

یمنان







ان الترتيب في الوجود الثاني يرجع لفظا لوجوه في التفسير فصار وهو من الاشكال في المقام اما  
 فيشأ من حيث كون الثاني قضا حقيقيا لا من حيث كونه مستقدا من الامر الاول فموجب ذلك  
 الى ثبوت الوضع او العلة في العقل كما يقتضيه كلام الفرضين وحينئذ ثم الكلام هنا في  
 مقامين **اولا** ان موافقة الامر الظاهري هل يوجب سقوط القضا بالتفسير الى الامر الواحي  
**اولا** ان موافقة كل من الامرين هل يقتضي سقوط القضا بالتفسير ليراد ان الظاهر من إطلاق  
 المتبين في ناديه الدعوى ثبات الوجهين معا كما ان الظاهر من إطلاق المتكون الكارها معا لكن  
 مفاد الامر مختلف فان منها ما يبنى على الاول ومنها ما يبنى على الثاني كما يستظهر من كيف  
 كان فالمراد في المقام الاول مع متكرري لا يقتضيه في القضا بل في الاعادة ايضا فثبت الاعادة  
 بنفس الامر القضا بما دل على ثبوتها على تقدير القوا وفي المقام الثاني مع مثبتة ونحن نذكر  
 ادلة الفرضين ونحو البحث في هذا الوجهين وقدم القاضل المعاد وان من قال بان الاثبات با  
 بالماورد به على وجه مستطاع للتعبير معناه انه لا يقتضي ذلك الامر فعله ثانيا فثباته ومن قال بان  
 لا يستطاع يقول لا مانع من انقضاء فعله ثانيا فثباته في الجملة لا مانعا لثباته في ان الامر بالشيء  
 هل يقتضي فعله ثانيا فثباته في الجملة او لا انما هو ان يكون معارضا لغيره فيكون فعله ثانيا او لا  
 ولا بد من جواز ذلك فهو النزاع مع لفظ الامر في التفسير فصار انتهى وقد عرفت بما  
 حقيقته ان هذا الكلام على اساس ما لم يبق في المقام ثم ذهب ان الترتيب على الوجه الذي  
 حمده لا يفرق على النزاع المتقدم من ان الامر بالقضا هل يبيح الامر بالاداء او لا بل يجري على كل  
 من القولين وكذا لا يفرق على النزاع في ان الامر هل يقيد بالامر او لا والتكرار او لا والتميز بين الاول  
 بالاحالة الى الوضع معطى في الثاني بان نفي المنة للامر انما هو بالتصريح واستطاع القضا على  
 القول بالاجزاء من جهة عدم الدليل وثبوت فعله ثانيا على القول بالتكرار انما هو بالاحالة الى  
 على القول بعدم الاجزاء من باب الفصل والاعادة اول من منع ذلك الامر بالاداء على الامر  
 بالقضا على تقدير الاحالة الى بغيره لمنع من ذلك على تقدير عدم الاختلاف بين بطريق الاولين

فان

فان النزاع هناك بين النفي والاثبات كالمعبر كما عرفت فلا ينافي النزاع على القولين وكذا من  
 قال بان الامر للطبيعة فقط او للمزج فقط ليس له ان يقول لا مانع من انقضاء فعله ثانيا فثباته في  
 الجملة ولا يخرج عن كونه قاطعا بل لا يلزم الامر الا ان يجوز ذلك بطريق يجوز لوساها على ثبوت  
 لكن يندم على تقديره ما يوجب عليه ولا يحتاج الى التعميم كما سنده فانه لا يقتضي نفي جوازها بل كما  
 اللاتمم على هذا الوجه ان يجعل هذا القول احد قول تلك المسئلة لا نفوذ بالتكرار لكن  
 المحذور من القائلين به وانما على وجهه فاعمل النزاع فقدم النزاع ظاهر لاستوره عليه وعلم  
 انه ان شربنا الاعادة بمعية الاثبات بالفعل في الوقت ثانيا فثباته في الاول كما نص عليه بعضهم كما  
 يحكم القضا فيما ذكر الا ان التعميم يصح بالجواز فيها وان شربنا بجزء او الفاعل في الوقت ثانيا  
 فعلم ما حذرنا لا يقبل النزاع اذ عرفت هذا فالذي يثبت به المثبتون ان ان الاثبات  
 بالماورد به على وجهه لا يثبتون عدم فوات المصلحة المقصودة باثباتها فاستدلوا بها بالقضا لا يحصل  
 للحاصل مدعى يرجع ذلك الى دليلين لا شتما على القضا من وجهين احدهما خلاف الفرض اذ  
 التقدير انما في بالماورد به على وجهه ولم يثبت منه شيء والاخر في عدم حصول الحاصل كما يدل عليه  
 الاستدلال المعبر في مفهوم القضا واخر في انقضاء او على الدليل المذكور وجهين ان  
 ذلك ينافي ما قلناه من كلام عبد الجبار وشعر بان ليس النزاع في الترتيب عن عهد الواجب بهذا  
 الامر بل في ان هل يصح بحيث لا يجوز له تكليف بذلك الفعل بامر اخر او لا فثباته في الثاني  
 الماني ثانيا لا يكون نفس الماني به او لا بل شمله فلا يكون تحصيل الحاصل **انما** ان  
 القضا هي ان عن استدلاله ما فان من مصلحة الاداء بل عن الاداء بل عن الاثبات بل ما يجب  
 او لا بطريق الترتيب واجاب بعض الناظرين في كلامه عن الوجه الاول بان الواجب في الحقيقة انما هو  
 نفس الطبيعة دون خصوصيات الافراد ولا يجب في ان الطبيعة التي وقعت ادائها في الوقت  
 قضا فاذا ان بها المكلف اداء لم يستطع به القضا فثباته لا ينافي بها بعد احصاء وتحصيل  
 الحاصل اذ ليس الواجب التحصيل الطبيعة في الجملة فبالفاضل المعاصر في دفعه وهذا قريب



من الهند بان ذلك يستلزم ان يكون ذلك الاثنان جميع الانواع المتدخلة في جنس واحد  
 لو احدهما لم يحصل الاصل هذا كلامه وفيه نظر لان غير المحصول الحاصل على تقدير  
 ان يكون المطلوب يحصل الطبيعة في الجملة ونزوم ذلك على تقديره ظاهر وكان لم يستوف كلامه  
 كما اشهر به قصودنا ونرى نفل كلامه من بره على الجواب ان الاثم ان الواجب في الاول والفضاء شي  
 واحد هو نفس الطبيعة المطلقة بل الواجب في الاول الطبيعة المعينة بكونها في الوقت في الفضاء  
 الطبيعة المعينة بكونها خارج الوقت فيحد وكيف ولو كان الواجب يحصل الطبيعة في الجملة فيحقق  
 هنا لا صفه الاول والفضاء تطاير به على اصل الاعتراض ان الماني به ثانيا وان كان غير الماني  
 او لا لكن المصلحة في قصد يحصلها به ماصلة بالماني به اوله فلو لم يحصل الحاصل به كما تضمنه الاستدلال  
 المذكور كما لا يحصى غير هذه المناجزة بالنسبة الى المقام الثاني من المقامين الذين حردناهما في  
 محل النزاع واما بالنسبة الى المقام الاول فمافقد ان الذي فصله يحصل ثانيا بعد الاثنان بان  
 به على وجهه ولو بطريق شرعي لم يتكشف فساد وهو لم يحصل والذي حصل هو موافقة الامر الظاهر  
 بطريق انكشف عدم مطابقة الامر الى الواقع لم يفصل حصوله فلا يلزم ما ذكره المستدل من حصول  
 الحاصل ويمكن الجواب عن الثاني بما مر من ان الاثر من لفظ القضاء ما ذكرناه وفي كلامه ما يزيد  
 ذلك واما في القضاء بالفضاء المذكور فيجيب وعلى تقديره فالكلام مسمى على التقدير الاخر  
 كما اشرنا اليه وقد يجاب عن هذا الاعتراض بما مر في الجواب الذي تضمنناه فيقناه من نزوم يحصل  
 الحاصل وقد عرفت ما فيه انه لو لم يستلزم سقوطه لم يعلم انشال ابدان الثاني بل بالضرورة  
 ولا اتفاقا الملازمة فلان التقدير جواز ان ياتي بالامور به على وجهه ولا يستلزم عن  
 عليه ان ياتي بقضاء وكذلك اذا عمل القضاء وفيه نظر لان الملازمة من مضمونا او لا فلا صحة  
 بحصول الانشال وان لم يفل بسقوط الفضل واما ثانيا فلا نرى ما ادعى عدم النزوم عقلا فلا  
 بنا في العلم بسقوطه في بعض المواضع او استدلال بعض المعاصرين بانهما يتقاربان ان المتبادر  
 من الامر ليس الا طلب المميز من غير اعتبار نزوم ولا تكرار فلا بد على ثبوت القضاء وهو معنى على

السابق

السابق وقد عرفت ما فيه احتج النافون بوجهين لو سقط السقوط قضاء الى المقام فاسده  
 لنقل الامر به وانه لا يتحقق بالاتفاق والجواب بعد تسليم ان الثاني قضاء بالحق الذي هو ان القضاء  
 ليس الماني به بل للذي لم يثبت به وهو الحق الصحيح واما المقام الفاسد فليس الامر بان يكون بل الامر  
 فهو يخرج عن الامر الثاني لوقوعه على وجهه وهذا لا يقتضي فساد او يخرج عن الامر الاول اذ لم يات  
 به على وجهه ولا يذهب عليه ان الدليل المذكور المناجزة بالنسبة الى المقام الثاني اذا الامر بان  
 بان المقام الحق امر ماني ظاهره لو سقط السقوط من الجواب بطلان الظاهر الشرعي اذ انكشف  
 له الخلاف والثاني يتم اما الملازمة فلا اتفاقا على انه ما مودج بالعمل على حسب ظنه واما بطلان  
 الثاني في الاتفاق واجبا ولا يانع من اتفاق الثاني لوقوع الخلاف فيه وهذا الحق ضعيف عندنا  
 وان بطل مستند الحكم عليه من نفل الاتفاق وثانيا بان الثاني واجب مستأنف وليس به  
 قضاء جازا لا مثل الاول ولا يخفى ان هذا الكلام من الاستدلال وجوابه المناجزة بالنسبة  
 الى المقام الاول دون الثاني قال الاتفاق في دفع الجواب الاخر وهذا بعيد اذ لم يبعد  
 للغير مثلا فرض من غير الاول والفضاء ولو سلم فيمكن ان يبدل في كل قضاء فلا يوجد قضاء  
 حقيقة قطعا وهذا ذكره اخيرا نظرا لما منع ان يقع امكان ذلك في كل مقام المقام الذي عليه  
 في بعض المواضع قطعا والخفي في المقام ما اشرنا اليه من ان الامر بالصلوة هناك امر ظاهري  
 لا يقتضي العمل بحسبه الا الاجزاء الظاهري فاذا انكشف خلاف انكشف عدم حصول الاجزاء  
 والانشال للامر الواقع في غير عليه احكامه ويخفى ذلك ان الاحكام الشرعية سواء كانت تكليفية  
 او وضعية تنبع متعلقاتها الواضحة لا الاعتقاد به على ما كان اولنا لان الاقوال التي تختلف  
 تلك الاحكام بها موضوعا ياتوا المعاني الواضحة على ما يشهد به صريح الحرف واللغة واما العلم  
 او ما قام مقامه فانه هو طريق اليها فلا يعبر عن حيث كونه كاشفا عن موصلا اليها فالكلف  
 في فرض المذكور ما مودج بالصلوة المفروضة بالظاهر والوجه وتجعل الشارع له مضافا الى  
 العلم الذي هو طريق عقلا فانا اخرنا ذمولا على معنى تلك الطريقة ثم انكشف لفساده من عدم



فقد مر الطريق  
المنقح لعدم السقوط

لله المنة والحمد  
عليه

المرتب ثم قال نعم لئلا يتعارض ان كل بدل انما يتبع بالبدل ما دام غير متكم من قبله فلا ذكر بعد اني في الثانية  
بل انما الاستقار مقصور على النوع الى اثباته في كل دعوى لان الامر بمقتضى مقتضى القضاء او بعد سقوط  
فصل من قبله فمقتضى لا احول في اثباته اول الامر في ان قضية اطلاق الامر في عدم سقوطه بفصل من  
وان كان ما هو ابر بالامر اخر دعوى سقوطه برتبته للامر في قوله المأمور به بما يؤدى الى البر بغير  
كان مجازا وعلى كل من التعديين كابد من تمام دليل عليه فليس في الامر الثاني ما يقتضى ذلك الامر في  
لغيره كما عرفت والتمسك باصول البر اثنا اصل العدد في مثل المقام فاسد من وجهين الاول الذي  
بحجبه اصل الاشتغال لا اصل البراهة وحصل تعبا الكلف لاصل العدم وذلك للقطع بحصول  
الاشتغال والثاني في البراهة وسقوط مقتضى الثاني ان الاستناد الى اصول الظاهر انما  
يصح حيث لا ينافيها ظاهره فخطابه فقد عرفت ان القام من اطلاق الامر عدم السقوط امام ادعائه  
من ان ما امر به بالامر الظاهرى بدلتها امر به بالامر الواقع فممنوع اذا شاهد عليه انما يقطع بان  
الصلو بالظواهر البينة او الظنية لم يفرق بين حيث كلفا بذكر الصلوة بالظواهر البينة بل  
من حيث كونها كاشفا عنها اماما ثبت به اليقين في غير المبدل كما لم يفرق عن الموضوع كالعود  
ما بعد من المالكات المتضمن الفهم فالدعوى متجربة في الظاهر من البر بغيره فاشارة سقوط الامر  
بالبدل به مقتضى ان اذا كان الامر بالبدل لم ينعقد عدم التمكن من البدل في تمام الوقت فعمل ذلك او ترك  
بغير الظن وانما ثم انكشف التناقض مرجع الى اصل السابق ثم لا يخفى ان الفرق بين الامرين في هذا الوقت  
بيان كقبحه ولا كما مر في دعوى بدل شرعى لا ينافي حال البدل والبدل الذي هو مقتضى الكلف  
اصولية في وجهه اخلفوا في الامر بالامر بالشيء المراد ما لو كان في ذلك التناقض او الامرين  
الامر بالامر ما يعبأه كالايجاب يقتضى الامتناع الا اذا توقف صدق مقتضى من الامر على امر  
غير مقتضى ظاهر الامر بوجاهة الامر الى ما هو في الامور والملازم المخرج عن ظاهر اللفظ او الكلف في  
فلو قال او عليه كذا او انتم عليه كذا اقول ان يكتفى ان كان المأمور الثاني من وجهه ظاهره  
الاول في الفرق من الوجه على رتبة من المأمور الثاني بحيث يصح صدق الامر فانما تختلف عن الوجه







الاشياء ومما في ذلك بعض فيجاء به حقيقته في الكلام ايضا ويعرف في الكلام فيه بما يستلزم الى ما في  
بحث الامر في كل من يثبت فيه صفة لا تفعل نظرا وهذا هو الحق المستطاع عليه عندنا وعند  
المرتبين وقد اختلفوا في مدلوله بهذا الاعتبار كما اختلفوا في مدلول الامر في الاكثر على انها حقيقته في  
البحر وقيل بل في الكراهة وقيل بل في شغلها بينهما والحق انه موضوع للفعل المشترك في طلب علم  
الفعل كما ذهب اليه بعضهم لكن عندنا لا خلاف ظاهر في عدم الرضا بالافعال فينبغي الجرم والخطو  
المستند على ذلك البناء كما في بحث الامر في ذلك بمنزلة انما يتقدم هذا ايضا  
ايح الاكثر من البناء فان المولى اذا قال لعبد لا تفعل كذا تفعل عدا صوابا وقم تفعل ما اريد  
عنه المولى وذلك انه الجرم واقا ثبتت في ثبوت شرعا لاصلا لعدم الفعل وبيان العلماء كما  
لا يزالون يستدلون بالنواهي المطلق على الجرم من غير تكبر وذلك اجماع تمام على انها حقيقته في  
والجواب عن الاول ان البناء المذكور اطلاقا فلا يقتضي الحقيقة كما مر من الثاني باننا لا نحقق  
عن ذلك الصفة الجرمية على الجرم وانما يمنع ذلك لانه لم ينعقد في فعلها فليس فيها تفعل فم  
وقد يستدل بقوله تعالى وما تحبكم عنه فاشوا فان الامر للجواب كما مر وجوبا لانها انشئت جرمية الفعل  
لا في هذا وقد في فاهي الرسول صلى الله عليه واله انما يقولوا في نواهيهم تعالى ولا تهاجروا ولا تهاجروا  
اثبات الدلالة في الجمع ايقن ان وجوبا لانها تقتضي جرمية الفعل بل الامر منها ومن كراهة وبنها  
وجوبا لعل يقتضي كراهة لانها في الاول قد وقع بان المتصور انما في الثاني في الثاني بعد الفعل في  
بالفصل وقد يتسلك في الثاني نواهيهم تعالى كما لو تروى في فعل الجمع لعدم وضوح المناط واما الثاني  
فقد وقع بان المفهوم من الاشياء ما افقده الله تعالى الفعل واما القول بمقتضاه مع الفعل فلا يبين  
انها حقيقته لا لغة وعرفا وفي اصل الجرمية هي ان تفعل ان كان موضوعا لطلب العلم  
وجزا لانها كما اخبرناه فهو لا يتناول مدلول الصفة ما لم يثبت استعمالها في الخطر فاثبات استعمالها  
في الخطر يتناولها ودون كان موضوعا لطلب العلم لتركها الامر بين احد الثاني وبلين من  
تخصيص الموصولة وحمل الامر على المطلب المطلق عند الامر لتركها في نفسه وان كان في نفسه

ايح

ايح الا ان هذا من حيث استلزامه اخراج اكثر الاثر لعل في الامام جرح بالنسبة الى الملام في الا  
او مساو له وكيف كان فلا ينعقد في ذلك المنقح ونظرنا في ذلك في الملوك بالامانة استنادا الى  
العرف والصفة في شبه مدلول الصفة في ذلك من المصلحة الصادق من تعالى علينا وهذا با  
الرجوع الى الحوادث وان كانا جازا في بعض من هذا الامر في الصفة في غير محل العمل لا يحتاج ان لا ينعقد  
تفصيلي مجرد الاستعمال وهو لا يقتضي الوضع كما هو المقصود ونعرف بمحذ الفول بالكرهية لا اشترط  
بالمقابلة الى غيرها الى مرتبة في بحث ما مر من الثانيين بانها الجرم من توقف في ذلك لانه لم ينعقد  
وددت في اختيار المروية من الامثلة نظرا الى شيوع استعمالها في مقام في الكراهة في صلات  
فيما من الجوازات الحساوي احتمالا لاحتال الحقيقة وقد تقدم نظير هذا الكلام من في الامر الجواب  
الجواب الحق ان المطلوب بالثبوت انما هو ترك الفعل في عدا وبهذه وبهذه في جزمنا الى  
امر وجودي هو الكف عنه لاجره ان الذي يقتضيه في طلب المترك يجوز في طلب الكف في  
الاول منه دون الثاني وليس هناك ما يستدعي من غير معنى الحقيق في انما ينعقد في عدمه ولا يصح  
على ما سبق في سادس فبعض من فعل عليه وهو انهم ان القائل لو كان نفس الكف لوجب العمل على  
الفعل والميل الى التوقف صدق في غير ما عليه بالترك او الجرم من الكف لعدم الاثبات بالطلب  
وفساد كل من اللازم من بغيره بفساد الملقوم لا في مقام الذي طلب الكف عند ارادة الفعل بالترك  
عليه كما يقتضيه الحد وان لا نقول هذا التعبد لا لا ينعقد من الصفة عند اطلاقها فلا يوجب  
اليعلى انما قطع بان المكلف عدم ارادة الفعل في غير ذلك اختصاصا ليعلى الى ارادة  
ان لو كان المقام نفس الكف لزم ان لا يكون عقابا على نفس الفعل بل على ترك الكف لان الطلب  
الا يروى بان باطل قطعا وما في في ذلك من ان المقام بانها انما هو المترك لكن لما لم يكن مقدورا  
تعلق الطلب بالكف وبسبب اليه في عقاب لا يوجب عقابا ليعلى في عقابا ليعلى في عقابا ليعلى  
من المكلف دون انما في الفصل من هذا العمل المطلوب اذا لم يعلق لطلب حقيقة  
ان لم ينعقد في المقام المذكور ان لا يستحق عقابا على معصية في الثاني ببيان الملازمة انما في الحقيق

المرتبين



الغائب ما نزل واجب او فعل حرام وشي من هذا لا يصح لزومه عليه اما ان لا يصح لزومه على ترك الواجب  
فلان الزيادة نفسية بقدر وتسمى زعم الخصم لا عقاب على غير المقدور وكل ما يصح لزومه العقاب عليه  
يصح تعلل التكليف بالظن بالبر فطوا اما الكفر تهووان كان مقدور ولكن شره في العقاب  
عليه يقتضي ان يكون متعلقا بالتكليف ولا يتعلق له به اما بتعلقه فقط واما بتركه فلا امره بالالف  
عنه فلو دالكلام اليه وتبطل واما ان لا يصح لزومه على الحرام اما على نفسه وتقدم فساد  
في الوجه الثاني وعلى ترك الكفر عنه وتقدم فساد في الاول واما بيان ان الثاني في النصوص  
والانفاق ولعل الخصم يفسد بكتفي في تركه لانه لا يعاقب على فعل يتعلق بالتكليف عنه وهو  
كما نرى في قوله بان كلامه من حيث الوجوب وان تركه من غير كونه من طاعة بشرية فينبغي فيه شيء وجوب  
الواجب مركب من مطلوبية الفعل ونبوضه الكفر ومرتبة الحرام مركبة من نبوضه الفعل  
مطلوبية الكفر فكما يصح لزومه الواجب على فعل المطلوب كذلك يصح لزومه المتعلق على الفعل  
ولذلك هذا البيان بان المطلوبية والمنبوضه صفتان متعلقتان بالفعل والتكليف  
انصف احدهما باحدهما وجب على القابل ان يصف للاخر بالآخر فاذا انصف الفعل  
بالمطلوبية لزم ان يصف المتكليف بالمنبوضه وحسب مطلوبية الفعل اذا انصف الفعل  
بالمنبوضه وجب ان يصف المتكليف بالمطلوبية على حسب نبوضه واما الكفر فلا نقابا له  
مع الفعل فلا يجدى انضامه بالوصف المقابل ما اودعه في الحرام من ان نازك انتهى  
عنه كما لو انما لا يعد في العرف مثلا او بعد حصر العقلاء على انه لا يفعل من دون نظر الى تحقيق  
الكفر عنه بل لا يكاد يخلو الكفر بالاثوم وذلك دليل على ان متعلق التكليف ليس هو الكفر  
والا لاصدق الا مشال ويجوز ان لا يكون هذا الكلام فيه نظر يظهر ما سببا احتج به الخصم  
بان الزيادة عدم فلا يؤثر في الزيادة في متعلق التكليف فلا يكون مطلوبا بالان في بعض  
الحمل على الكفر اذ لا يخرج عنه انفا فافوا المعطوف لما قبل على ان الزيادة لا تتعلق بالعدم  
ان العدم انما يخص وهو لا يصح اثر الزيادة وانما سابق على الزيادة وتاثيرها في المتأخر في مقتضى

جزءه قول

غيره يقول وانما ستمزك في الفقد في السند في اشراجه في السند اليها الا في العدم قد يكون مسبوقا  
بالوجود كذلك الغائب بعد حصوله فهو متعلق في الفقد في محله بعد ما انقضى من كماله الدعوى  
في الملبين الاخرين لا نأقول الكلام في العدم الخاصة ولا يجب في انها الزيادة عدم قبا  
منه في ذلك خاص من ان لا نأقول اذا ثبت المنقص في العدم الا بالزيادة ثبت في غير هذا  
لعدم الغافر والجواب المنع من عدم كونه العدم مقدور وكيف ولو لم يكن العدم مقدورا  
الوجود ايضا مقدور السناد في نسبة الفقد في طريق الوجود والعدم اذ الفقد في حال  
خاصة انظر اولا قد نرى ودعوى ان العدم المحقق لا يصح اثر الفقد في مصادره كما ان اثره في كل  
اشي مجبى مع ان المطلوب بالان عدم كونه للوجود ولعند بعض اهل المتكليف خطأ من ان  
الاعتبار في اعتبار وجوده منشأ الانتزاع وليس المراد ان العدم السائد على الفقد في السند  
اليها بل العدم الفادى فان عدم الفعل قبل وجود الفاعل يستلزم الى عدمه وعدم علمه وقد نرى  
وارادته وهذا غير مقدور ولا مطلوبية بالان وبعد وجوده وجوده وقد نرى في السند  
العدم اذ لا ينفك وهذا مقدور ولا استناد في الحقيقة الى الفادى من حيث كونه فادى  
او نأقول بكتفي في استناد العدم الى الفقد في نفسه على عدم تعللها برفعه عند حصول شرها  
وهذا الفقد من الاستناد كاف في تحلل التكليف به قطعاً كما يكون في تحلل التكليف بالسبب في الفقد  
على سبب المعد لحصوله على ان المراد بالزيادة العدم ان كان اذ ليس يجب لذات فمخرج كان الفعل  
ممكن والمكانات في حد ذاتها لا يكون وصف الوجود والعدم وان كان اذ ليس يجب لزمان قد  
عدم فاشرا الفقد في نفسه من غير ان هذا المنع المتعلق بالنسبة الى الفقد في الزيادة وعلى الحب  
انما هو الفقد في الحاد ثمة قد يجب بان اثر الفقد في استمرار العدم لا ينقض العدم ولا يتم ان استمرار  
لا يصح اثر الفقد في لان الفادى يمكن ان لا يفعل فيستمر او يفعل فلا يثبت فاشرا الفقد في انما هو  
المفادى لاهو مستند اليها ويثبت بها وفي نظر ان استمرار العدم وبها صفة لم يكون معدوما  
اجتماعا لانه في مقتضى العدم في عدم جواز تعلل الفقد في التكليف به علما ان فاداه دليل الخصم



فان لم يرد عدم جواز تعلق التكليف بغيره لصلح الامتداد من تعلقه بغيره لعدم فالقول في مجموع ان  
الاستمرار غير معقول فيجاء اذا كان عدم مسبوقا بالفعل ودعوى ان الامتداد الخاص به كما يستف  
لا جدوى لها هذا الظهور لا ينافي من ان الذي يطلب استمرار الامتداد الخاص به باعتبار كونها ان يترجم ان  
الخصوصية اعترفت بعدم تفرقات قطع لا شقا في طلبها وانما هي دعوى ان هذا الزمان يتران  
اعترفت بالخصوصية في عدم على ان هذا المضاف لما ذكر في الدعوى من تعلق الطلب بغيره لعدم  
اذ على هذا البيان يلزم ان يكون المطلوب بالذي استمراره لا يتغير وفيه ايضا خروج عن وضع الصيغة  
فان البناء منها طلب ترك الطبيعة كما عرفت لطلب استمرارها فيكون الثاني ويمكن ان يترك في نفسه  
ايضا بعض الوجود لا يمتنع في دفع القول بالكف قد تبدل على القول المذكور بان المطاوع  
لو كان نفسا لعدم ان يكون الكلف ممثلا ومثالا بغير الترتيب والاشكال والاشكال في  
اما الملازمة فلا ينافي بالمطلوب واما بطلان الثاني فيشاهد انه العرف والعقل قد يجعل من الثاني  
حصول الامر في غير الترتيب حال عدم التدرج على الفعل وهو خطأ ان التكليف بغيره لا يتعلق  
بالكلف في غير حال التدرج والجواب لا يتم ان الثاني بالمطلوب بغيره فيجب الاشكال بل انما وجب  
كان الداعي اليه هو افتقار الطلب الى ان يبدون ذلك فان كان التدرج محصورا في سطره  
التكليف بحسب ما ان يترجم في الفرض كان ما ان يترجم بالمطلوب وان كان المقصود حصوله على وجه  
الاشكال في المصوم لا يستطع بغير حصوله على حد ما في الامر من هنا يبين ضعف ما ذكره في  
الدليل الخامس ثم اعلم ان من قال بان الطلب لا يتعلق بعدم بل بغير القول بان الذي عن الشيء بغيره  
بغيره العالم اعني الكلف ان يطلب الكلف امر بغيره انما افتقار بغيره بل هو واحد وعلى في الكلام  
على القول الاخر وهذا ظاهر ثم الفاضل العاصم في المقام اشكالان انه لا فرق بين المقام  
الذي مر الاشارة اليه وهو ان الذي عن الشيء هل يقتضي امر بغيره او لا في نظر لان الكلام هنا في تعيين  
المطلوب بالذي مع قطع النظر عما يلزم من الاعتراف بالحق في تلك الامور بغيره من الاعتراف  
مع قطع النظر عن تعيين المطلوب بغيره اذا ارادوا بالصدق العام اعني بغيره الترتيب او الكلف

اما

اذا ارادوا بطلب الصدق او الصدق الخاص كما يظهر من اقسام القول الثاني بالصدق بوجوب  
الحكم للوصول الى ترك صدق الحكم فالقول في تراخيها في دفع  
هو الكلف بولا الامر الذي عن كلف بطلب القول بان الامر بالشيء يقتضي الذي عن كلف  
الصدق هذا القدر ووجوب الدور لا ينافي وان اردنا كلف نفس الفعل الذي عن كلف بغيره بان  
ان يكون الامر بالكف مقتضيا للذي عن كلف مقتضيا للامر بالكف وهذا لا يكون دورا  
لجوان ان يكون الافتقار على وجه العينية او اللازم وان اردنا كلف عن ترك الكلف فاللائق  
منه على تقدير محتمل التسلسل دون الدور ثم يلزم الدور في التسلسل على الوجه الاول اذا قلنا  
بان الامر بالشيء يقتضي الذي عن الصدق والشيء يقتضي الامر بالصدق كما ذهب اليه بعضهم  
فان ذلك يوجب ترتيب الشيء لنفسه ان جعلنا الامر الثاني بين الاول وهو دورا بغير ترتيب  
لما جعلنا الثاني في غير الاول وهو التسلسل وكذا ان قلنا في الثاني بان كلامها يستلزم  
استلزام السبيل بسبب كما يظهر من ان ثبت ذلك من باب المقتضى فيلزم مع الاعتراف بالدور ومع التمسك  
التسلسل ولا فرق على التعدي بين بيان بغيره الذي يطلب الكلف او طلب الترتيب وان كان الثاني  
بما ان ضرر بطلب الكلف قد يترتب اختلاف في ذلك الذي على الدوام والتكرار فيهما  
قوم دعوى الى الاكثر ونفها اخرون وانما جعنا في غير المقام بين الدوام والتكرار في الاول  
ادفع بالقول بان المطلوب بالذي بغيره عدم الفعل والثاني في النسب بالقول بان كلف وربما  
ناسي القول الاول ايضا ان قلنا بعدم بقرار الا ان مقتضى الصدق بغيره ما لا يمتنع باستنادها  
الى الكلف والتم من مقال المقتضى دعوى كونه موضوعا للتكرار بل هو محصور في ذلك على قطع  
النظر عما سواه حتى من اطلاقه والتم من مقال الثاني في دفع ذلك على التكرار ومع ملاحظة  
الامور ما لم يترتب في خارج بغيره خلافا لما عليه هذا المعنى والحق ان يجب جعل الوضع كابد  
الاعتراف بالترك والتم في بغيره بغيره بكل من الاستمرار وعدمه على الحقيقة واما عند الاطلاق فيقتضيا  
الدوام والتم لا يضر بغيره بغيره اخرى ان اعترفت الذي بغيره من الاعتراف والتشديد كان الطلب في



المهيمن على الدنيا بعد موته ان غير طلقا كان لطلب في الهبة دائما ويمكن ان يكون في غير ذلك  
 على الوجه الاول ومقالة المشتبه في الوجه الثاني فيكون النزاع لفظيا لكنه بعيد كما ينبغي فلنا ان  
 في المقام دعوى بان لطلب او لهما وجه البناء في المقام من الشيء عند تجريد النظر والطلب  
 ونفيل ليس لطلب ترك الهبة مجردا عن الوصفين وقد بين ان البناء من شواهد الحقيقة ويمكن  
 شرب هذا الدليل بوجه آخر وهو ان الذي كالمثل على شيء مادي به على الطبيعة لا يترك  
 وجوه ماضوية وهو اذ النقي الهبة به على طلب التركة والنسبة كذلك لانه في المقام  
 على التكرار او لا منه في ذلك متعينا فيكون القدر المشترك بينهما هو المقام ان استمال الذي  
 في القدر المشترك بين التكرار وعدمه ثابت واستمال الذي كل من الخصوصتين غير ثابت وانما الثاني  
 اطلاقا عليها اخصها اسلفنا من افعال الحقيقة في تجدد الحق ان يكون حقيقة في القدر المشترك  
 والحكم ان يمنع وقوعه في القدر المشترك اذ ليس له وجود ظاهر يمكن التماسه لو كان وضوحا  
 للتكرار بخصوص كونه في المقام لزم ان يكون مجازا في القدر المشترك بغيره وليس كذلك لطلبه بان قلنا  
 لما بين لا تقوى اياهم حيث كانت الحقيقة لا تدخل في المجد ولا تنس خط الكتاب الى ان نفس العمل في  
 عما احصوه حقيقة لا غير دعوى ان القيد وضعا اخر من فروعها لا يعدم الاشتراك ولا يخلط  
 الثاني ايضا وجه البناء في المقام من الذي المطلق في البراء لطلب التركة على الا  
 وذلك ظاهر عند الوقوع الى المحاور ان يملك الاعضاء والمصادر في الولد لكون  
 بالتواهي الوارد في الكتاب والنسبة على دواعي غير تكبر وذلك اجماع منهم على ظهوره في الآيات  
 فبغير وقوع المادة المطلقة في مفادها الهبة في سائر النقي المستفاد من الذي جستان  
 طلب النقي عموم النقي في جميع الاوقات وهو لما احبا لا يترك في قضية عموم النكرة المنقبة  
 الافراد دون الاوقات الا ترى ان قولنا لطلب كل من دخل داري فله كذا بعد عام بالنيابة الى  
 الافراد حتى انه لا يستثنى من بعض الافراد من غير حاجز الى تقديره على النيابة الى الاوقات وهذا  
 لا يصح ان يستثنى من بعض الاوقات لا بعد تقديره لفظا كل زمان وشبهه لو كان دعوى بالنسبة اليها

ايضا

ايضا صح ذلك من غير تقديره لانا نقول ليسا لطلب النقي الا في زمان خاص لا في زمان مشترك  
 لجميع الافراد المحقق في جميع الاوقات كما هو قضية رفع الطبيعة المطلقة اذ بدونه لا يكون النقي  
 هي الهيئة المطلقة بل الهيئة بزمان دون زمان وهو خلاف الفرض وما في ذلك ما نقرر في عمل  
 من ان الزمان من شواهد الفعل فالقيد الحاصل في كل جزء من الزمان لا يكون الامور فيه فلا  
 ينقل عموم الافراد حقيقة عن عموم الاوقات واما عدم صحة استثناء بعض الاوقات في المثال  
 المذكور من غير تأويل فانما هو لعدم الجائز المعين الاستثناء المتصل فلا ينافي في قوله للافراد  
 الحقيقة فيها وانما هم ما ذكرنا او المصحح استثناء بعض الافراد المتصل ببعض تلك الاوقات وهو  
 وما احتجنا به ضعف في بعض المقامات بين شيئين لافراد زمان واحد وشيئين لافراد زمان  
 في جميع الاوقات حيث قطع يدك لطلب على الاول دون الثاني بل منع من ولا لهما بينهما انهما لهما  
 عرف من باب واحد وان شئت زيد بيان المقام زيادة في توضيح المقام فاعلم ان الهبة في الحقيقة  
 حال لا تملكها اما ان تبيع بغيره او لا لا تملكها في الحقيقة لطلبه على الاول اما ان يكون التبدل  
 وجود شيء لوعده فالاول هو الهبة بشرط تسمى والثاني هو الهبة بشرط لا تنقسم المقام الى  
 هذه الاقسام بواسطة انقسام ما بينهما من الاحوال باعتبار تسمى المقام هو الهبة بغيره مجرد  
 عن تلك الاعياد وان لا يقطع لعدم اوضاع التعيين من ثبوت القيد بالاعتبارين و  
 عدم صحتها يجوز بالنسبة الى رتبة الثالث لان مرجعها الى سلب انضمامها الى الاقسام  
 لسلبها عنها ربح فتعبر بالانقسام في الاعياد ويقتابل الاقسام لاعتبار ان القيد بغيره  
 الاقسام بالنسبة الى الواقع من الذهن والحاج ثم الهبة المكنة الماخوذة بشرط شيء كل من الاعياد  
 يقع في الامكان وعدمه ان كان لشرطها لعمد موهنا وانما الهبة الماخوذة بشرط لا  
 باعتبار ان اعتبارها بالاعتبار الى شيء معين جاز وجودها حقيقة وهذا غير جائز في الجملة كما  
 كالا لسان بشرط عدم كونه تحتها بالفعل ولا استثناء ذلك من القيد بها بالوجود ولو ان من  
 للتعلم ان يغيرها بشرطها من جميع ما يغير بها من الواجب من وجودها الذي هو نفس



تصورها لكن وجودها في اعتباري لا يثبت بان اخذت بالاعتبار الاول امكن  
 حقيقة هذا ما عارضا لعدم اعتبار الشرط لا يقتضي عدمه وان اخذت بالاعتبار الثاني اشنع  
 وجودها لا سيما في الموضوع الموجود من غير المحل وفيضه وعند التحقيق الماهية المعتبرة  
 بشرط الاعتبار الاول محبة ما خذت بشرط الاعتبار الثاني في ذلك الاعتبار باعتبار الثاني فاذا  
 ثبت عندك ما حقتضاه ان الماهية بالنظر الى الاعتبار الاول تثبت بها النظر الى الوجود والواقع ما  
 لا سيما في وجودها بالحالة الثانية ثم محبة ما ادعينا في المقامين فانه ان لو حظنا في الماهية بغير  
 عما لها من التميز بشئ وعدمه لم يوجد له ذلك لا سيما في التي لصلو صلا وطرا من ان في الماهية  
 بهذا الاعتبار مردود بين ان يكون فيها الماهية المطلقة والمفيدة الظهور ان التي لها تعلق بالماهية  
 المحوطة على ما تقرر في الخارج عليه واقعا لا بد وهذا الاعتبار وهو عينا الاعتبار غير متكرر  
 اصلا باعتبار ان وجود النظر عنها وان لو حظنا باعتبارها من التميز بعدم شئ منها وهو  
 اعتبارا اطلاقا على عموم التي اذا وجدت رفع الماهية الغير المتغيرة مع وجود مفيد من مقتضاها  
 ويمكن تميزها بالذات بوجه اخر اخرج وهو ان صفتها التي عند الاطلاق لا تعلق بالماهية في الزمن  
 المشترك بين الحال والاستقبال بدليل انها ما خذت من المضارع الموضوع للشرط بين  
 الزمنين كما هو المختار ولا يصدر في الماهية في الزمن المشترك بين الزمنين الا ان جميع افرادها في  
 جميع افرادها كما لا يصدر في قولنا ما خرب زيد الا بان شاع جميع افراد الضمير في جميع افراد الزمن  
 الملتصق بالبيان الذي يتوهم من ذلك ان الماهية الدوام عند الاطلاق وهو المقصود ما وجدنا  
 في كلام بعض المتأخرين في توجيها للتميز وهو ان المطلوب بالماهية المطلقة ان لم يكن دوام التميز  
 لكان المطلوب من التميز في وقت معين في الثاني يتم اذا دلل على التميز فيلزم الاخر بالتميز في وقت  
 بعد ما عد وجها وجها بما حصله منع الملازم فجزا ان يكون المطلوب بغير التميز في اي وقت  
 انشؤ كما نعلم في الامر فلا يثبت الدوام ثم في على هذا الرد والتحقيق ان الملازم في الجملة قائم  
 لان ذلك الفعل في الجملة ما لا يصلح غالبا لان يكون مطلوب بالثبوت ومقصود الهم وتوهم من كل

فانعل

لا عمل فان كل فان يترك الزمان في الجملة وكل صادق يترك السر في الجملة وهكذا يصير  
 التميز بالماهية صلا لان مقتضى عدم الاعتناء بالماهية انما هو ما لا يقتضي في مثل الشك في ان  
 نعم بغيره في الملازم امر ان ان المطلوب بالماهية يكون في التميز بغير الملازم والتميز  
 لازم الحصول على تقدم عدم الماهية ويمكن دفعه بان الكلام في الماهية المطلقة وهو في طلب التميز  
 المطلوب على حد ما عرفت في صحت الامر ان الفعل الماهية غير ممكن مما يمكن يقال و  
 استمراره كالتميز عن البلدان وهما الاخوان والاختلاف بينهما في الاختلاف في غير ان مما لا يلزم فيه  
 وقوع التميز في الجملة ويمكن دفعه بان مقتضى من التزام القول بالاستمرار في غيره فيكون انما  
 الكلام فيه بعدم القول فيه بالفصل وربما استلزم بطلان الثاني بالثبات القول بالانوية  
 دون الاستمرار لكنه ضعيف ولا يخفى ان هذا الوجه لا يصلح مستندا للتميز لانه لا يقتضي ذلك  
 الماهية بالوضع وانما ذكرنا ذكره عند ذكر ادلة استحقاق الاولين بانه في ثبات التميز  
 بدليل ان العبد يتم اذا انما يما فيه غيره مولاة معة بعد كرمه يمكن من ان يما فيه غيرها ان  
 التي يقتضي المنع من ادخال الماهية في الوجود وهو لا يخفى الا بالامتناع من ادخال كل فرد فيه  
 اجيب عن الاول بالتميز من مقتضى التميز في ان كان مقتضى التميز في التميز بالتميز  
 الى ان الماهية المطلقة غير ممكن الا بيبها الماهية وان كانت بالتميز الى مجرد التميز في غيره ولا  
 شاهد في المثال المذكور عليها والجواب عن الثاني ان الذي من ادخال الماهية في الوجود قد  
 مشترك بين الدوام وعدمه بدليل محذور في كل منهما فلا يثبت خصوصية اوجهها الا بدليل  
 استحقاق الاخرين او لا بانه لو كان للدوام ما انفك عنه وقد انفك حشيتان الى ان يما فيه غيرها  
 الصلوة والصوم والادام والجواب عن الملازم لان مقتضى التميز في الدوام وهو  
 انما يقتضي ظهوره فيه فلا ينافي في انكاره لقيام قرينة او بدليل وثانها بان التي قد وردت  
 للتكرار كما في قوله تعالى ولا تفرجوا الزنا واخوه في قوله كقول الطبيب لا تشرب اللبن فيكون  
 للقدرة المشتركة فلا يلزم الاشتراك او المجاز الخالفان للاصل واجيب بان عدم الدوام



في قول الطبيب انما يستفاد للفقيه ولو كانا كانا المباشرين لولا ان الجواز لا يستعمل  
 ان يكون موضوعا للفقيه المشترك ايضا اذا استعمل في احدى الموضوعين فلا يبرح وفي كلا الموضوعين  
 مع اصل الجواز نظر اما في الوجه الاول فلما عرفت ما حققناه من ان الدوام وعدمه انما يستفادان  
 بملاحظة امر خارج عن فعل النهي واما في الوجه الثاني فلما عرفت انما منع بشروط استعماله في شي من الموضوعين  
 كما هو اما في اصل الجواز فلان مجرد كون موضوعا للفقيه المشترك بينهما لا يوجب لنا اياهما بل لا بد  
 مع ان التعليل بقولهم الاشياء انما لا يجرى عليها ما يقع عليها من افعالها انما يبرح بتقديره بالاشياء  
 من غير تكرار وجب ان لا يبرح من غير نقص وهو ان يكون للفقيه المشترك في وجه واحد من الموضوعين  
 فالفقيه على الاول ناكدا وعلى الثاني فربما على الجواز وضعف ظاهره وهو ان الجواز يبرح انما لا  
 دلالة له على ان يكون عند الإطلاق كل من قال بان النهي للدوام والتكرار ولو من جهة  
 الاطلاق يلزم القول بان النهي للفقيه انما لا يجرى على شي لا يمكن من التكرار الامر واحد وان  
 علم به اذا دلل على التوقف وذلك بما في وجوب الدوام والتكرار واما من قال بان لا ينفي الدوام  
 والتكرار فلان يقول بذكر النهي على الفور كما نقل عن الشيخ العدة وان لا يقول بان لا ينفي على  
 في النهي بوجوبه واما ما ادعوه بعضهم من لا يقول بالتكرار بل بوجوبه عدم القول بالفقيه كما  
 هو من العلم بالصواب لا يلزم القول بالفقيه هذا واضح اختلفوا في جواز اجتماع الا  
 والنهي في شي واحد ولا بد من القول في المسئلة من غير عمل التبرع فتقول الوجة قد تكون بالمفسر  
 وهذا ما لا ريب في جواز الاجتماع غيره في الجواز حيث اجتمع فيه الامر والنهي بالبناء في افعاله لاعتنا  
 والمصنوع وما منع منه من نعم الحسن بالبيع من مقتضياتها لا يقتضي فعله ودالته في نظام الصنوع دون  
 الجواز لم يتخلل المخلوع مع شدة هذه الظاهر الفساد وقد تكون الوجة بالشخص مع فانما عرفت  
 الجثمان انما الطبيعة الامور بخلاف الطبيعة التي عنها او تعاقبها واعتقد انما زاد النوع الاول في  
 الثاني ولو انما لا يخلو الجواز في ابتداءه او ما جرى مجرى ذلك فلا ريب في جواز الاجتماع في الاصل  
 قول الاشاعر حيث جاز التكليف بالحال وربما سندهم بما عرفت في الجواز نظر الى كون نفس

اجتماع امرين

التكليف

التكليف بما لا يمتثل ان الوجوب يقتضي جواز الفعل وهو ما يقتضي الجواز لا ينفي عدم الجواز  
 وربما جرح استحالة التكليف بان الطلب جوي بالاداء واجتماع ادائه الفعل مع ارادته التامة  
 محال يعني ان ارادته التامة المتفاداة من النهي لا يمكن كما هو الفعل وهي الجمعية مع ادائه المتفاداة  
 من الامر في غير ذلك ان كراهية شي بمقتضى مقتضى ما في ادائه ويجوز عليه ان هذا لا ينفي  
 على ما هو عليه من الاشعار من انما يجتمع عليه الطلب من اعتبار الاداء مع ارادته معارفا اياهما  
 انما هو بان ان يترك ما بهما يكون هذا يتركه من قرار الامر والنهي على شي اجتماع الا  
 واداءه والتكرار في هذا اذا لم يستل الاجتماع الى اجتماع التكليف والافعال بان من جاز التكليف  
 بالحال حوتها الكلام فيه في الجواز الثاني وانما اختلف الجثمان وكان التكليف ضد مقتضى الاصل  
 فهو موقع التناقض ومن ترك النهي الاخر فقد اخل على الوضع للظهور والاعتبار وبغير اجتماعهما  
 وحده ومنهما فلو تعد جاز تعلقهما بشي واحد عندنا وان الفعل من مقتضى سواء قد ورد  
 جهتها او احدث كما في الخروج من الدوام مقتضى بانه من مقتضى الدخول وما هو بغيره بعد و  
 مستلحقه في الجواز المراد بالذي هنا طلب التكرار المطلوب سواء تعلقت بطلب او مقتضى لانه القاطع  
 من اطلاقه ولم يلزم من اجتماعهما مع الامر اجتماع الوجوب والتحريم في شي واحد كما هو مقتضى الجواز  
 فاجتماع النهي بغير طلب تركه فاصح مع الامر سواء كان مع لغايرهما في شي واحد في الجواز او بدونه مع  
 كونه على وجه التحريم او الوجوب بان يكون تعلقت احدهما بمقتضى فعله في الجواز في احدى جهتيه خارج  
 عن عمل التحريم وذلك كما في الواجب النهي غير تعينها او تحريم التوصل بتركه الى غيره فان المطلوب  
 بالامر النهي بتركه التوصل الى امر اخر كما يفتقر في مقتضى فعله ولا ينافي مطلوبه الفعل على تقدير  
 عدم التوصل والسر في ذلك ان مقتضى تامة الممنوع من لزوم اجتماع المطلوبين والمقتضى في الواجب  
 والامر وجهه في شي واحد غير تعينه عليه فان مقتضى مطلوبه التوصل الى الواجب وجبا  
 بمقتضى تركه هذا التوصل لغير وجهه من الفعل ومقتضى مطلوبه التوصل الى عدم التوصل بتركه  
 وجبا بمقتضى تركه التوصل لغير وجهه من التوصل لتركه مقتضى التوصل الى التوصل بتركه



وقد توضح ذلك في مسئلة القصد وكذا الكلام فيما لو كان الشيء متبعا لغيره في العلم كان  
 عند هذا النوع من باب الامر بالمتناهيين افرق من غيره من باب اجتناب الامر بالمتناهيين على وجه التحريم  
 لانها لو كانت اجزا للغيرين او الاطلاق او المنع تواردها على نحو واحد مستلزما واجتناب الامر بالشيء  
 بمعنى طلب الحركة المطلق المستفاد من الامر المطلق في الزمان والامر اذا كان التام عن الفعل  
 ولا يربط بعض افراد مشروطا ولو بالامر على نحو الفاعل الذي يمتنع اجماعا من المتناهيين بانواع  
 التكليف بما لا يطاق على ان مورد الامر في معنى مورد الامر شخصيا كونه مطلقا بالنوع الاول وقد  
 التفت على ذلك في بعض المناشآت السابقة ثم لا فرق في موضع العلم بين ان يكون بين المتناهيين عموم  
 من وجه كالصانع والخصم وبين ان يكون بينهما عموم مطلق مع عموم المأمور به كالوامر بالركعة وكذا  
 عن الثاني الى موضع مخصوص في الزمان كركعة الصلاة في وقتها او في مكانها وقد وجدتها  
 فردا واحدا لا يفرق بينهما اعم وبعض المعاني ينحصر موضع النزاع بالعلم الاول بجعله فارقا بين  
 هذا النوع والآخر الا في الفصل للاحق حيث يخص العلم الثاني وقد يستعمل في ذلك غيره  
 وانما خبر بان قضية الادلة لا ينبغي في المقام واطلاق عناوين كثير منهم عدم الفرق بين المتناهيين  
 وسنبحث في الفرق بين التامين اذا علمت هذا فنقول ان المعروف بين صاحبنا هو القول بعدم  
 جواز الاجتناب عليه بعض محال الفاعل في ذلك جميع من مناهى في المناهي فاجاز ذلك  
 بتعالج الجمهور في الغيب والحق عند ما ذهب اليه الاولون لما امكن ان الطلب ما يتبع  
 ان يتعلق بالطابع المحذور من اعتبار الوجود والعدم وذلك في لبيانها في العقل والعرض فورد  
 ان الامر بالشيء كان في هذا المقدر لطلب المهيبة فلا يتوان ما لم يغيره طلب المهيبة في حقها  
 من حيث الوجود وفي الاخر من حيث العدم فابعدا المهيبة من حيث هي ليست الا في الاستقبال بلها من  
 المكلف وحده فاما ان يتعلق الطالب بالمأهبة باعتبار وجودها او عدمها او يتعلق بنفس وجودها  
 او عدمها واعتبار الاول راجع الى الثاني عند التحقيق فلا يكون المطلوب في الحقيقة الوجود  
 الطبيعي او عدم وجودها وحشيان المطلوب في الامر وجود الطبيعي وفي الذي عدم وجودها اذا

العلم

الطبيعيان في الخارج بان وجودها وجود واحد كالمطلوب في المكان المقصود مع الغيب ان جميع خبرها  
 الاجتناب لتعلق الامر بالشيء بالوجود الذي هو واحد شخصي على ما ذكر في علمه هو بعبارة اخرى ان الامر  
 والامر ليست عين متعلقين متباينين فان الاختصاص في الفعل الذي هو على الاطلاق ما ينافي نفسه  
 الذي منه قصد الامر بكونه لا يختص في ذاته المأمور به على الاطلاق ما ينافي نفسه الامر بفضلا  
 عن الذي منه خبره لا فرق في ذلك بين ان خبره خبره كونه تعليلية او تعبدية ام على الاول فظاهر انما  
 على الثاني فلان ما توارده عليه الامر الذي يفهمنا هو المعنى وهو على ما ذكرنا امر واحد في الاخر  
 هو عدمه بعد العلم بالمقتضى الذي ان يكون المأمور به والذي منه نفس الطبيعيين  
 المعقدين بالوجود الخارجي على ان يكون المقتضى جازما لا يزم وجوده التعلق وتعالج المهيبة وانما  
 المقتضى لا يبدى في ذلك بعد الاغراض مما جاز لان الطبيعيين مقتضى ان لا يعتد بها باعتبار كونها مقتضى  
 بالوجود الخارجي من عدم الظاهر بها فيكون علمها من ذلك اعتبارا خارجيا كونهما  
 معلولين فلا ينفك التباين كذا في انما ان التعلق بها على التقدير الاول واحد للمقتضى المتناهيين  
 فاذا الوجود المذكور من حيث كونه مقتضى الفصل الطبيعي المأمور به من حيث كونه مقتضى الفصل الطبيعي  
 المتناهيين وانما التباين في الحقيقة فلا يمان ان الضرر في التمسك على اعتبارها سلكا لكن لا يمان ان يفرق  
 حقيقة الوجود الخارجي كيف هي ما يتبع مقتضاها وحصولها في الاذن وانما لا انقلابا خارجيا  
 في علم الطالب انما يتعلق بالامر بمقتضى بل الوجود بالعلم العام الضروري الذي هو عرضي لا فائدة  
 الخارجية من حيث انها لا يجوز ان يكون الوجود بهذا المعنى متعدد للخصب بقدر الطبايع الموجودة فان  
 انما الوجود بهذا المعنى متعدد لاجب تعدد الطبايع الموجودة فان انما الوجود بهذا المعنى من وجود  
 الطبيعيين من حيث كونه وجودا كالمطلوب مثلا ليس نفس التباين من وجود الاخرى كالمقتضى  
 ان الممار في تعدد الامر بالاعتبار على تعدد ما خذها ولو بالاعتبار لا انما في تعدد المتناهيين  
 فيما ذكر اعتبار الاعتبار في الاعتقاد وما توارده عليه فورد ان ذات المضاف لا تستلزم تعدد المضاف  
 ولا يذهب في ان مورد الامر والشيء انما هو نفس الوجود العيني الذي يتحقق الحقيقة في الخارج على ما











الفاضل المعاصرون انهم كما لا يخفى لا يطلبون في الجملة واحال الامر في ذلك الى ما ذكره  
في بحثه الذي ذكره هناك هو ان لو انما يقتضي في جميع الافراد في الجملة واما انها في  
جميع الانفراد فلا وضاه واضح لان المقصود بالثام الاول واما الثاني فيثبت في المقام  
اغنى القصد بظاير معلوم بالنسبة للاجتماع بل انفراد فلا حاجة في اثباته الى التمسك به  
لفظا الذي عليه انك قد عرفت ما حققناه في الفصل السابق ذلك ان الذي عليه ايضا انهم حل  
الدليل غير مطرد كما لا يخفى . الاستفراء وهو اننا نثبتنا الموارد في جميعها احتمال  
الوجوب والحرمة كما لباداه ايام الاستظهار والطهارة بالانوار المشيرة في جداولنا الشارحة  
فعلينا فيها بغير الحرمة على جهة الوجوب وذلك بورد العلم او الظن بتعليق جهتها في سائر القوا  
وهذا الوجه ضعيف لان الاستفراء المذكور قد يكون في الجملة لا في العدم ولا دليل على جهة الظن  
المستفاد من الان يرجع الى الظن في ذلك اللفظ وهو بعيد قبل ويمكن التمسك به بان ترك  
الواجب حرام وترك الحرام واجب فليكن تعليقا بغير الوجوب وبغير نظر في الاستدلال لفتا يستدل  
الى الاستفراء في تعليقا بغير وجهه وجوبه لا بتعليق جهته على جهة الوجوب مع  
وهذا ظاهر واضح القصد بوجه . انه يجوز ان يكون لوجه المكلف اتفاقا والثاني على لان الامور  
انما تتعلق بالطابع وهذا افراد ولا بد بان الطبيعة التي تتعلق بها الامور الصالحة مثلا متغايرة  
للطبيعة التي تتعلق بها التي كالتصديق والاحتياج لا يشترط ان يكون ولو بواسطة العباد  
الفرد فيجب للفرد من باب المقدرة ولا ينافي بتعلق كونه ايضا من باب المقدرة نظر الى كونه  
مقدرة للحرم لان الواجب انما يتوقف في الوجوب على فردا وهو كمال الاعراض ويخصه كماله  
الشخصي الحرام لكن يجب ان يخص من الثام وجوبه لافراد كالحاجة للتوصل بها الى الخير والبدانة  
المقتضية لخص الوجوب بغير الفرد والحرم ولا ينافي المطلق بالامكان التوصل الى الوجوب بالمقدرة  
الحرة بان يكون الاثبات بها مستقلا للمكلف بغير التوصل الى الفرد من التوصل الى الوجوب واعلم  
ان هذا الدليل كما ترى يفرغ على القول بوجود الكمال الطبيعي في الخارج والفاضل المعاصرون يفرغ

عليه

عليه نظر الى ما قلناه من جهة تعلق الامر بالطبيعة وقد بينا اننا لا نحتاج من هنا  
بظهور ايضا ضعف هذا المخرج حيثما كان الاجتماع واجتماعه بان موارد الامر التي هي متغايرة  
مع مصوره الى ان لا ادمر انما يتعلق بالافراد دون الطابع لا متعلق بغيرها في الخارج اللهم الا  
بما نرى بان العقل يحلل الفرد في الخارج الى فردين يتعلق الامر باحدهما والآخر بغيره ما لا يخفى  
والجو ابعين هذا المخرج ظاهر ما عرفنا ان الامر الذي عليه ما بيننا لا يتصلان بالطبيعة من حيث  
في كونه من حيث وجودها في الذهن بل من حيث وجودها في الخارج وهي امتدادان فيكون تعلق  
الامر الذي واحد شخصيا في امرها بغير ان المخرج المذكور يشتمل على التحلل من وجوه اخرى  
يخفى على المتأمل . لو لم يكن تعدد المخرج في اجتماع الامر الذي يلحقه ان يتصف  
شي من العبادات بالكرامة والثاني يتم بالنسبة للاجتماع بيان الملازمة لانه لا ينافي من الاجتماع  
الا التعداد وهو لا يخص بالوجوب مع الحرمة بل ينافي في التدب مع الكرامة ايضا فان  
الاحكام الخمسة كلها تصادف كما يصدق في العبادات المذكورة تبعا بغيرها حيثما كان وجهها من  
حيث ان ذات وجوبها من حيث الخصيصية فليصدق في المقام ايضا الظاهر ان هذا القدر  
من التعارض ثابت في نفسه من القول بانها انما تصادف في وجوبه كونه كرامة او كرامة  
لر والتدب وحب بر وعلى البيان المذكور والشكال وهو ان العبادات المذكورة على هذا التقدير  
لا يجمع اما ان يجمع عليها او يفرق وتكونا او يفرق وتكونا او يفرق وتكونا او يفرق وتكونا  
وعلى التقديرين الآخرين لا يجمع يكون المفروض عبادته لولا الى العبادات التي هي قوام العبادات  
لعدم التمكن من قصد الفرد بغيرها لعدم توبها عليها والامتناع الحكم بربها وان جهتها لان جهتها  
مقتضية للفرد بغيرها حيثما كانا فاما ما عداها من الجاهل مع مشاكسة الثاني منها الاول في  
استلزام عدم الكرامة ايضا عندنا الفاضل المعاصرون انهم انما يتعلق بالعبادة باعتبار ذاتها  
كقوله الخافض فلا اشكال لانا نلزم بوجوبه تعلقا ووجوبها وتكونا ولا حاجة فيها الى خلاف  
ان تعلقها باعتبار وضعها فلنا ان نلزم بوجوبها التعلق بوجوبها وانما ان ذلك للفعل



اعتبار من حيث المظهر ومن حيث الجوهر فهو باعتبار الاول راجح وباعتبار الثاني مرجح  
لكن هذه المراجعة لا بد وان ترتب على رجحان اصل العبادة فلا للشيء الهوى وكان عن امر صالح او راجح  
وهو مرجح فان كان بطلانها لا كالصلوة في الحمام فلا اشكال لان النهي عن التخصيص لا يستلزم طلب  
ترك المظهر فحتما يرتفع في هذه التخصيص وان كان لا بد من كمال الصوف في السفر والنوافل  
المستندة في الاوقات المذكورة فنقول قصصنا التي عندها عليه المراجعة من حيث الجوهر لا تستلزم التخصيص  
على الرجحان الثابت بغير العبادة ونقطة اياه فيكون الفعل مرجحا على المظهر كما يدل عليه  
ودفعهم من انهم يعلمون العلم كما لو انكون تلك العبادات وينهون شيطانها عن غلبتها والمظهر في العبادة  
رجحان المظهر دون التخصيص اذ لا دليل عليه ما قصدنا من ان يرفع على حصولها والا  
لما صح اكثر رجحانها في الاصل لا في قربها ولا في شرفها فاما باطلا ان لم نقل برب العباد عليها  
نظرا الى عدم حضور القلب فلا لها عنها ما انه لا يجوز مع ذلك ترك الواجب فيها فانما هو  
الحاجة الى وجوب سبيل تحويل النفس والشيطان فيما هو العود لفسطاط الدين فان اكثر احكام  
الشرع من هذا القبيل كتنزيح العبد عن لفظ الانسان مع انه لا بد ودمدان ولعله يكفي في قصصنا  
وتجده العبادة كذا لما في بر صوره العبادة اذا تجرد عن المرائع الشرعية مع ان قصد التقرب كما يكون  
بغير طلب الثواب والوصول الى جنة الله تعالى كذا قد يكون بغير موافقة الامر كون الماني من  
افراد الطبيعة المأمورة بها وان لم يكن مأمورا به من حيث الجوهر على اننا نقول ان لا يصح قصد التقرب  
به من حيث الطبيعة والتخصيص يصح قصد من حيث كونه متعبدا او اخلا في تزيين المتعبدين وهذا  
امرنا لا غير الامر من السابقين او نقول لا يتجمل عند العقل ان يقول المولى الحكم لعبده اريد منك  
هذه الطبيعة وادبها لانها في ضمن هذا الفرد ايضا لكن اوعضني واحدتها في غايته كذا  
اي في كنهها لا في افعالها لانك لا توجد مطلوب وهذا معنى مطلوبها الى اصله في ضمن الفرد والعبادة  
اذ الامر الماني عنه خارج عن العبادة فيصح قصد التقرب باعتبار الايمان بالطبيعة لا بشرط الحاصل  
في ضمن الفرد لا بائنا له في هذا الفرد الخاص الذي عنه وسمى هذا الوجه بالشرطي وهذا يحصل كذا

منه

منه من ثقلنا عنه من ثقلنا عنه اعتبارا في اوله ونحوه عليه مقام من قبله عليه من موجه  
العبادة ان المكروه هو ما لا يخفى فساد وعادة مسكرة ضرورية ان العبادة تنفذ على الطلب  
وهو لا يخفى مع المراجعة فان الامر بالمراجعة من غير رجحان الطبيعة من غير رجحان العبادة  
وتوحيها من المكلف على جبر المراجعة لا غير لان التخصيص في الكلام في كماله في الواقع عبادة ولا بد ان  
ينافي كونه مرجحا صورا وايضا العبادة المظهر بالتخصيص المراجعة اما ان يكون المطلوب وجود  
او عدمها او وجودها وعدمها فان كان الاول لم يعدم الكراهة وان كان الثاني لم يزد بها من  
كونها عبادة وان كان الثالث لم يزد بها التكليف بالمال سيما لا بد له لان هذا المستثنى من  
مطلوبه والاخرى كونه مجردا عن المظاهر في الوجود الخارجي لا وجوبه لا يخرج المطلوب عن كونه  
مطلوبا ولا المكروه عن كونه مكروها وهذا لان الاكراه كتاب مكروه حال الشغل راجح فانها  
لا يخرجان من الوصف الذي هو عليه من المراجعة والرجحان لا نقول هذا بل في ما اعرف به القائل  
المدرك من حال الرجحان وعلية جهة المراجعة من هنا لكن في التزم في النوافل المستندة الى راسد في  
بان لكل زمان ليس له لادراكه من وظيفة مطلوبه وهي الكفان ولا ريب في ان وظيفة كل زمان  
لا تستلزم تخصصه ذلك الزمان والآخر غير من كونهما وظيفة لم يكون الامر بالوظيفة والنهي عن  
التخصص من قبل الامر باحد الملازمين والآخر وهو طلب الحال وايضا لا ريب في عدم  
جواز ذلك في الامر بالاجاب والامر بالنهي بالامر بالنهي والامر بالنهي الظهور ان المناط عدم التمكن  
من الاضال وان لم يتركها بغيرها ثم يمكن التخصيص من ذلك بوجه اخر وهو ان لا يتم ان المطلوب في  
الامر من المذكر في الطبيعة المتقدمة بل الطبيعة المتأخرة كراهة افعالها في الامر من التخصيص لا ينافي  
كونها مطلوبة من حيث هي بعد التخصيص مع امكان الاضال بانها في غيرها فيكون من قبل الامر بدلك  
بدون عليه وعلى الوجه السابق ان حود الامر الذي على الامر هو الوجود الخارجي للمظهر الخارجي وهما  
عن الوجود المعين بالتخصيص والمظهر المتقدمة بها فليز من ان يكون على الواحد الشخص وانما على  
ظهر ما قرره فسادا في غير من ماله بدل ولا بد له في كونه الاشكال واما ما عكس من انما عليهم



كما في قوله تعالى تلك العبادات من غير شعيرة منها فبما في الجواهر من شعيرة لا من شعيرة  
في قصد الشعيرة فتقول ما ادعى من ان قصد الشعيرة لا يتوقف على العلم بحصولها بل يتوقف على العلم  
بعدها حصولها من حصول ذلك ليس بقصد من قصد الشعيرة بل لا خطا بالبال والاصح عبادة  
المال في شعيرة بل ما ادعى كما هو محتمل او الخطا بالبال المزدور به ولا يرب في ان من علمه  
توجب ان يتوقف على ان يكون الداعي له الشعيرة في ذلك الا ان من علم ان عبادة شعيرة لا يوجب  
الشعيرة ان يتوقف الداعي لها في العلم بها او ما وقع في العنق من الكفر مع اشتراط قصد  
الشعيرة فيكون على غير الناس من يتصورها حال كونهما في الشارع برهنا على ان الخبر  
في مجرد قصدها سواء حصلت او لم تحصل لا يوجب الا بالاعتقاد والتحقق ولو قلنا ان خبر من  
الاخبار كان الشرح محمداً وادعى ان الشعيرة من شعيرة ما حصلت او لم حصلت خارج عن  
محل الفرض وكذا الكلام في تعيين الكفر المقتضى في المائل والمحل على الفعل في فانه الخبر في  
مجرد الصور وما قرره بانها في فانه ما صح اكثر في عبادة الشعيرة في قوله وفيه يكفي وقوله مع ان  
قصد الشعيرة ان ادعى ان الداعي هو الشعيرة مع العلم بعد حصولها ما يقع بقصدها واصلاً  
صحة العقل في خبره بان الاشتغال وهو اقنع الامر لا يتوقف عن حصوله قريب ولو قلنا ان خبره  
عدم حصوله في البعض اصلاً غير صحيح نعم ورد في جملة من الاخبار المروية عن ائمة الاطهار صلوات  
الله عليهم ان الصلوة تقبل من فاعلها على حسب ما يقبل عليها فربما يوجب ذلك ان الصلوة لا تقبل  
على الاقبال لا يوجب قرباً اصلاً لعدم القبول وجوابه ان القبول فيها على ما يوجب القرباً لو افترق  
فالمعتمد به ان القبول فيها يوجب قرباً مادام على وجهه لا يوجب الاجر والثواب على فعلها من العقل والنقل  
ان ذلك انما هو من رتبة القرب مع احتمال ان لا يوجبها فاعلها انما وان صانته عن البعد المريب  
على تركها فتفصل الشعيرة على هذا التقدير عن قصد المسلم من البعد المريب على تركها ولا يخفى  
بعده وكيف كان فلا يوجب الشعيرة شيئاً من معانيها على مكرهه العبادة وما ذكره فلا ينافي في العا  
به قصد منها ثم ما ادعى من قصد الشعيرة باعتمادها في دخول في شعيرة ما يوجب انما يصح اذا كان الما  
بعبادة

بعبادة وقد بينا فساداً ولو امكن ان يكون شعيرة عبادة نفلنا الكلام اليها فان صورة العبادة ما تكون  
عبادة اذا تعلق بها الطلب عند ادعى ان المطلوب في النوازل المبينة في النوازل المذكورة وهو  
محمداً انما هو صورة العبادة دون حقيقتها بما ذكره في فانه ما اعراه الحكم من قوله امر بهد هذه  
ولا اراد بها في هذا الخبر فحصل ان الحكم هنا لا اراد به ان يحكم احد بهما ارادة نفس الطبيعة  
والعبادة ما اخرى وادعى عدم ايجادها في ضمن الفرد المخصوص والى خبره وانما هي في ايجاد  
الفرد ولا منافاة في هذا الكلام كما لا يوجب بعد ما مر ان نفلنا ارادة ولا يوجب بالبطيعة  
من حيث هو غير مقول وتعلقها بها باعتبار وجودها في ايجاد يوجب قواد الامر الذي على واحد  
عند اخبار ذلك الفرد وقد عرفت فساداً وهذا يظهر من ادعاء من ان ما تعلق به الذي خارج  
عن العبادة ثم ما ذكر من ان يوجب قصد الشعيرة باعتبار نفس الطبيعة الماسة في المنطق على عقل  
لان الطبيعة الماتية بها مقبلة بالخصوصية الموجهة كما هو المتيقن من ادعى عنها فان ارادنا ان يوجب  
لتعلقها بالشعيرة فهو عدم للتصديق من مرجعية العبادة في المكونة في فانه انما يوجب الشعيرة  
البشرية كيف يوصف بالمرجعية وليست شعيرة بل هي شعيرة هذا الخبر فيمكن نسبته للمرجعية اليها  
باعتبارها وان ارادنا ان لا يوجبها اصلاً لما ذكره المرحوم في قوله من ادعى ان شعيرة ما يوجب قصداً قريب  
ح هذا وما يوجب شعيرة كلامه ان يوجب العبادة المكونة باعتبار ان حكمها شعيرة وان لا اعتقاد لها من حيث  
الاعتقاد ومن حيث الجملة فاما من حيث الاجزاء فهي شعيرة على ما بين احد بهما راجعاً بوجهها الشعيرة  
ربنا نفلنا ما اخرى مرجعية بوجهها البعد المريب على المكونة ربنا نفلنا لكن المرجعية المتيقنة  
في الجملة المرجعية على الوجوه الذي في الجملة لا يوجب ذلك البعد المريب على الجملة المرجعية في ذلك  
على الشعيرة المتيقنة في الجملة والوجه كما مر في قوله الله توكلوا لها ونفها عنها واما من حيث الجملة فهو مرجعية  
صحة لا يوجبها الا البعد وذلك لان وصفها راجعاً والمرجعية الاثنتين من الجهتين لما قلنا  
في الجملة لوجود تفاقمها واشتغالها في الوصفين المتنافيين على موضوع واحد سقطت من المرجعية ما  
ما احسن الراجح في قولنا انما هي من غير مفاضة تلك الوفاة مرجعية صفة لا يشوبها شيء



من الوجان في ثابته في الجملة عامه فلهذا لا توصف الجملة الا بالمرحومين وكلت الشريفة والبعيدتين  
على الجنتين لما تارة من البعد ما وازاه من القرب وبقي انما من غير من عارض وهو بعد  
خالص لا بما زير قري وبهذا البيان يرفع الشك في بين كلامه حيث ثبت او لا ان الجنتين به جوفان  
بالواجبة والمرحومين وصح بعد ذلك قول الوجان وغلبة جهل المرحومين بغير كلامه الا على  
اعتبار التفصيل والشافعي على اعتبار الجملة ويصح قصد القربة على هذا البيان باعتبار الجزاء القريب وان  
صادقها من الجنتين الاخرى ما يوجب دفعها بالكلية لان ثوب عليها امر مطلق وكيف لا ولا كان  
البعد المريب على الجنتين الاخرى اكثر ثوبها من المعارض فخرج القرب على هذا الى تفصيل البعد المريب  
على الجنتين المرحومين كما ان عدم البعد يوجب ان يكون مطلوباً كان تفصيله يوجب ان يكون مطلوباً وفساد  
هذا الوجه انما هو واضح لا يظاهراً انما يمتنع حيث يكون هناك طبعان متباينان في الحقيقة  
والجواب الذي هو بعد التفصيل يوجب ان يصف احد بهما بالوجان واذا فاعلم القرب والاخرى بالمرحومين  
واذا فاعلم البعد ومن الواضح ان البعد اذا لم يكن له لساناً فانه لا يملكه لساناً ولا يملكه لساناً  
متباينان بل كقصة من يوجب قواد تلك الصفات لساناً فانه لا يملكه لساناً ولا يملكه لساناً  
في الاخرى او لا يملكه المكونه في نفس جهل الصاوة ولا مفاوذه بينهما في الحقيقة اصلاً وانما  
بينهما مفاوذه في غير الاعيان والمفاوذه لا اعتباراً من غير بعيد في ذلك فلا يتقبل ان يكون من  
الفعل وتجدد لوانها من افاده القرب وعدمها من طر بل اعتباراً من غير بعيد في ذلك فلا يتقبل ان يكون من  
ليشر انصف بالحسن واذا فاعلم القرب وان لم يشر الى شئ انصف بالغير واذا فاعلم البعد المريب  
فان الاحكام اللاحقة للمير لا يشرط لظهورها على شرط قد يقرها او لا لما كانت كالحق للمير لا  
ليشر بل للمير لشرط عدم كونه في ذلك المتناهي لها فان جبه ما ذكرته من ان الصلوة كشرط واجد  
مفترقاً عنها الشك ان تكون الصلوة في الاخرى او لا يملكه المكونه من غير بعيد في ذلك فلا يتقبل ان يكون من  
يكون الوجان والقرب قريبين على الصلوة لا يشرط بل بشرط لا ولو في الجملة لعدم تفصيل الجنتين  
تلك الاخرى او لا يملكه المكونه من غير بعيد في ذلك المتناهي لها فان جبه ما ذكرته من ان الصلوة كشرط واجد

بزمان

بزمان معناه مكان معين شئ غير اول عمل للوجان واذا فاعلم القرب والبعيدتين  
البعد وضعه من ذلك لان تفصيل الصلوة بزمان معين او مكان معين ليس لايجادها في زمان  
معين او مكان معين فاذا كان الاجابة المذكورة لوجاناً متباعدة الشك ان يكون جبه جهل متباعدة  
الذي لو ردنا كل قصد القربة لا يجرى في دفعه التكليف المذكور والظهور ان التكليف لا يعلم بان البعد  
لا يوجب القرباً اصلاً بل يوجب البعد الشك ان يكون دلالة على ما غلب القرب وقصد القرب  
ان البعد ومن غير ذلك انما يصح حيث لا يكون البعد فاشك ان نفس العمل كماله في الصلوة  
المعاصرة عن الاقبال فلو قد وهنا كما ان ما تنقصة تعنى قصد جبه القرب على هذا الوجه  
كان من الذي لا يشرطه القرب كالمير سائر البعد والى الذين اذ انما من يوجب فاني في الجنتين  
على الفعل بعد تلك الغنايم وتوجب رجاء جبه لوجاناً متباعدة الشك ان يكون جبه جهل متباعدة  
من غير اشكال وخرج من على الجنتين لا الشك قصد لوجاناً متباعدة الشك ان يكون جبه جهل متباعدة  
الوام المذكور اثبات الدعوى في قوله في موضع المتباعدة في بعض منوره وتفصيل الكلام في ذلك  
الى من يمتنع من ان الخصاص ادعى الى فعل البعد او لا المذكور فاعلم القرب والبعيدتين  
بالحقيقة ما يكون بوجدان كل من اخره بالشرط وتوقف على الظاهر بالجملة فاعلم القرب والبعيدتين  
الاعتساف في بيان مكره العباد لا سيما في جميع اثار الجنتين منها ما هو لا حائل الى التزاهي ما يمتنع  
الفساد بل المتفق على القول بجواز الاجتماع ان يقر العباد المكونه من غير بعيد في ذلك فلا يتقبل ان يكون من  
الوجود يوجب على فعلها الثواب الاخرى من جبه متباعدة الشك ان يكون جبه جهل متباعدة  
فان كانت العباد ما لا بد لها ان يكون جبه لوجاناً متباعدة الشك ان يكون جبه جهل متباعدة  
وان تكون مساوية وان يرد ما لا بد لها لظهور رجاء جبه لوجاناً متباعدة الشك ان يكون جبه جهل متباعدة  
الثواب والقرب للمؤمنين على التوكل اكثر من الثواب القرب للمؤمنين على الفعل لا ان الفعل فلو علمها  
بالكلية ونحو ذلك كما انهم لها فيها قربة مما ذكرنا ما ذكره بعض من اجاد الاجماع في حاشيتهم  
على العبدى وج قد يرد عليه شئ من الاشكال الذي لم يردناها على ما ذكره في قصد القربة وانما



عليه الاشكال لا يخرج عن ان المانع في ان معنى الكراهة في العبادة طرأ فوجب التحريم في بطلان  
 الثاني بالحق الذي يوجب عليه الدليل ان الكراهة في مثل ذلك لا يخرج عن العبادات في  
 للرئاسة والى واما اذا لا بد في هذه الصلوات في الحمام والطعام ومعاظن الابل الى غير ذلك فالنواهي  
 التي فيها لا تتعلق بالامام خارج عن العبادة فبطلان النواهي التي فيها لا تتعلق بتبطلان الدليل  
 وهذا الوجه ضعيف لا يخرج عن الظاهر من غير ما يخرج من الية وقد ذكرنا الفاضل المعاصي في دفع  
 وجوبها المنع من الاستغفار ويجوز هذا انما يخرج في اريد به الاستغفار الثاني واما اذا اريد  
 الاستغفار الثاني كما هو الظاهر في بطلان المنع من تحمض ان في كراهة العرض للرئاسة  
 كراهة الكون في غير الرئاسة ولو حال الصلوة وهذا الكون معنى الكون الذي هو معنى الصلوة  
 في الخارج فلهذا لا يخرج الامام عن الرئاسة في الكون في الصلوة وهو المحذور في غير نظر اذا لم يكن  
 في معنى الرئاسة معنى الكون الذي هو معنى الصلوة كما سببنا في دفعه وان عرفت في بعض من يحول  
 على الجواب المذكور كالعلاوة ان الفرق بين النواهي التي فيها لا تتعلق بالنواهي التي فيها لا تتعلق  
 ان يقول ليس الله في مثل الصلوة في الداء المنصوص عن نقل الصلوة بل عن العرض المنصوب فيها ايضا  
 نظرنا هو في الفائق فان لا يلزم من صدق الصلوة في الصلوة ان يكون في غير غير بطلان الصلوة  
 في الحمام ان الحمل المذكور يجب في كراهة الكراهة في غير من الرئاسة والى امر بعيد  
 ويمكن دفعه بان المراد بالعرض للرئاسة الكون في مكان بعد للرئاسة فلا يلزم دلال الكراهة في  
 الامام منه ان الوجوب المذكور لا يجري بالنسبة الى الصلوة في مواضع التي فان من الكون  
 فيها من غير ان يكون من الصلوة بالبيان وهو غير موجود فيهم يكون هذا ايضا لا بد على بطلان  
 مدلولهم وفيه ان الوجوب المذكور لا يجعل الله في الرئاسة ايضا عن العرض للرئاسة وهو غير موجود فيهم  
 الاحتمال في غير هذا وجه بان في العرض للرئاسة لا يتوقف على ان يكون في موضع الرئاسة غير الكون  
 الذي هو معنى الصلوة في الرئاسة لا ينافي في الامر بالصلاة المفاد في ما سببنا في دفعه فلا بد في  
 على فساد مدلولهم ان المراد بالكراهة في الثواب ونقصان دال الماد بالنواهي التي فيها لا تتعلق

المقتلعة

المقتلعة بالعبادة في ذلك فلا يلزم منه تور وحق من مضاد في وجود واحد في المقتلعة ان يقتل  
 بالنسبة في عبادة اخرى مع ما يشاهد مضاده لها او بالنسبة الى بعض افراد فيها مع او بالنسبة  
 الى بعض افراد نوعها مع او بالنسبة الى فرد مطلق الطبيعة الى الفرد من عبادة المنصوص فيها ومثله  
 ما لا اعتبار بالنسبة الى الفرد الذي لا يوازي في اريد بها فان المنصوص فيه قد يوجب نقصا في فرد  
 الطبيعة كما قد يوجب الزيادة فيه بالصلوة في المسجد قد لا يوجب شيئا منها كما بالصلوة حيث لا  
 نكوه ويصح هذا الوجه هو الوجه الاخر بان مع بعضهم لا ينافي الاول والثاني في طول الدليل  
 فاقول انهما في الصلوة في مسجد الكوفة فانما اقول انما ينافي في الدليل والصلوة في المسجد انما  
 لا يوصفان بالكراهة بهذا الاعتبار فطردوا شفا في الثاني عكسا بما لا ضد له في الثاني المبتدئ  
 الصوم في السفر على القول بجوازه ووجوبه ان كان نكوه هذا الوجه يصفينا الا ان كان في كراهة  
 الى هذا الثاني بل ما عرفت من عليه المذاهب المذكور بان هذا الوجه غير بعيد لان الرتبة في كراهة  
 الثالث في الثاني ان الامر لا يلزم من بطلان العمل ان لا ينافي في العمل ان العمل لا ينافي في العمل  
 بحيث قلنا في الواجب من طلب التوكيد مع كونه متصفا بالعبادة بالنسبة الى الواجب في المقتلعة  
 فعلم او ترك او انما متاخر في الاول يلزم من كراهة العمل في الثاني من الوجوب في الثالث المقتلعة  
 على ان ذلك الثواب لا يصح سببا لتوجب شيئا من كراهة يكون تلك العبادة في غير شغلها  
 مع ان ذلك النافس في كراهة العمل لا ينافي في العمل في كراهة العمل في كراهة العمل في كراهة العمل  
 بد لا يلزم في الصوم في السفر في كراهة العمل في كراهة العمل في كراهة العمل في كراهة العمل  
 الصوم فيه وكن مقدار من الزمان ليس لاداء العملين في الصوم فيه ولا ينافي في الصوم فيه  
 لان كل واحد منهما في شغل ما يعتد به من الزمان الاحكام واداءه في حصيل العمل في كراهة العمل  
 لشغل في وقتانهم بالنواهي فان اريد بان ما يقع في الوقت الرابع ليس من وظيفة بل من وظيفة  
 الوقت الرابع فهذا ليس باولى من ان يقع في الوقت الرابع وظيفته ولا وظيفة الوقت الرابع  
 وان اريد بان المنصوص في الطبيعة في الوقت الرابع واداءه في الوقت الرابع في كراهة العمل



الراجح وكما في الوقت المجمع من غير بدل فهو كالأشكال مع ان هذا بعيد عما قبل فوجهه وجه قبله  
من بين الامام كصوم يوم النحر في اول يوم من جملة السفرة لا ينعى لغيره الى بدله لا يوجد له  
هذا يحصل كلامه والجواب عنه اما اذا جازنا لم نعزم بما هو ظاهر كلام الصوم من ان الكراهة في العبادة  
تقتضي تارة التوازي وان تلك التوازي ابرشاد بخرجة من معنى طلب المنة ولا يلزم في شيء من المفاسد  
المذكورة اذا التمسك بالامام على تقدير انها هي مخرجة عن الشك في ذلك وهو ما يجب ان يكون محالاً في غير  
حليته ثم الكراهة بهذا المعنى لا ينافي طلب بدله الفعل بل يستلزمها فاختار الشك في اول وهو مطلق في  
الفعل ونفع لزوم عدم الكراهة بهذا المعنى على تقدير انها ليست عليه وما نسب اليهم من انهم كانوا  
يتوكلون تلك العبادة في مقام انهم كانوا لو جازنا لكان الفعل بل لا اشتغال بما هو افضل منها كما  
لست قدس من كراهة صوم يوم عرفة لمن خاف ان يضعفه من الدعاء وعلى مثل هذا يمكن ان يحل ما نسب  
الى الامام موسى بن جعفر من انه كان يترك التواكل اذا اصابهم او عرقان الصلوات اذا اصابهم  
او عرقان الصلوات اذا اصابهم بالعبادة لا ينافي باقية بافعال الصلوات بخلاف ان يترجم عليها ما لا  
يتبرح عليها في غير هذا الا لا ينافي العمل في العبادة في غير هذا الا ينافي في انما يستبعد مثل ذلك في  
الى منسب الامام من الممكن العمل على ان التوازي في العبادة لا ينافي في انما يستبعد مثل ذلك في  
لبعض الامور او اجتزاع مع اخذها لان يكون تركها لها للشك في بدله في اصلاح احواله مما هو مأمور من  
التواكل واما انهم كانوا يفتنون في هذا فاما انهم كانوا يفتنون في طلب المنة في العبادة  
للمصلحة الى البدل لا افضل ولا يمتثل ونفع سائر العبادة عن التواكل في شأنها وتبرئها مما ذكره  
ان ذلك لا يجري فيما لا بد له كاصوم في السفر في تلك المدة في الاثر من الكراهة في غير ان المنة  
بالبدل لما يكون شره في غير هذا ما يعبر فيه به البدل بل المراد ما يكون في الاحتياط  
الغرم وهذا يظهر ضعف قوله بهذا اعتقاف بان الراجح وكما في الوقت المجمع من غير بدل قوله ان  
هذا بعيد عما قبل قوله ان هذا الاستبعاد انما يجري في انما اذا كان المقصود به يوم اخر واما  
اذا كان المقصود به العبادة اخرى ولو في غير الصوم كما في صوم عرفة فلا فرق بين ما قبل وقدره وبين غيره

واما

واما انما جازنا فاختار ان الكراهة منها يجب وجازنا لئلا ينافي التوازي في طلب المنة في العبادة  
وهو الظاهر لكن يقول وجازنا لئلا ينافي في طلب المنة في العبادة مطلوبه لتقصو ذلك  
لان المقصود للراجح انما يكون مطلوباً ولا يخلو في حصوله لئلا ينافي ما سبق في غير  
بجانب المقصود من العبادة المذكورة انما هو انما يكون لا ينافي في حصوله لئلا ينافي ما سبق في غير  
في العبادة المذكورة مطلوبه لئلا ينافي في حصوله لئلا ينافي ما سبق في غير  
المرسل بوجه كما في فعله لا يلزم انما هو الرجا انما هو الرجا على شيء واحد من التوازي في المقصود من  
فلا يحل في انما لا ينافي المذكور ولا ينافي في هذا الوجه بهذا البيان فربما من الوجه الى ارجح  
هذا والظاهر ان يقول في غير هذا البيان ان المقصود من تلك التوازي في كمال الرضا الى ما هو ارجح منها  
وهو فيما لا بد له بعيداً عن مقصود اجتناب التوازي في مقصود لا ينافي في طلب المنة في العبادة الذي يترجم التوازي  
للمصلحة المبرر وهو انه لا يمكن التوازي في غير طرقي النوعين انما يكون ان المقصود منها وجازنا لئلا  
لذلك لوجوب بيان كماله في السام من غير بدل الى بدله ومنها او مثلاً في الفضل والتمام في  
البيان وعدم الفعل بعد ذلك لان المقام به بالبري وطريقه في مثل ذلك جاز في طلب المنة في  
وقدره بان ذلك يجرى استبعاداً لا ينافي ما من الادلة القطعية مع وقوع البيان في الجملة في يوم  
يوم من غير ثم اولها ان لا ينافي في طلب المنة في العبادة ان الكراهة بالمصلحة لا يكون في الواجب  
الا غير في شهادته الاستقلال ووجهها الى المرجح في ذلك لكن لا ينافي في طلب المنة في العبادة  
من الواجب المرجح لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا  
للمصلحة في الصلوات في المسجد الجامع ولا توصف في غيرهم بالكراهة ولا خلاف في ان هذه المرجح  
لا ينافي جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا  
في صوم يوم رمضان لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا  
مرو الا في غير جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا لئلا يكون جازنا  
من الفعل بصلوات الاشغال والصلوات كمال ما يجب اقتضاه يكون التوازي ارجح من الفعل بصلوات الكراهة



لنفسه من جهة الفعل بالنسبة الى التوكيد في نفسه في مثل الصوم في السجدة القول بجواز ان يكون  
 كل من فعله على وجه الاشكال ترك تركه كماله بل ان لا يتركه كماله بل ان لا يتركه كماله بل ان لا يتركه كماله  
 لا بد له الى كماله ويريد دفع الاستبعاد المذكور في نفسه لا شك في ان السجدة هو اقل بظاهر تركه كماله  
 وظهرها عنها فيكون ذلك ان من الافعال ما يخرج فعله على تركه كماله اي سواء وقع على وجه العباد او لا  
 طلب الشارع به كان وهذا كواجبات التي لا يغير في قومها فصل العبد كماله الدين وافتاد الفرق  
 ودفع الموقوف فان فعلها سلا من العباد استحقاق العقاب المترتب على تركه الواجب كماله ومنها  
 ما يخرج فعله على تركه كماله لان تقع على وجه الاشكال في هذا كواجبات التي لا تقع الا بقصد الفرق كالعقود  
 والترك في هذا كماله لان افعالها ما يخرج اذا وقعت بقصد الاشكال لخلق امر الشارع بها كانت وكما التوكيد  
 قد يقع على امر الشارع كماله كترك الزنا والسرقة وقد يقع على امر الشارع كماله كترك الزنا والسرقة وقد  
 تقع على امر الشارع اذا وقعت بقصد الاشكال مطلقا الصوم ثم كل منهما اما ان يخرج فعله مثلا على تركه  
 المطلق فيبقى من جهة تركه كماله وهذا كواجبات العينية قد يخرج بالنسبة الى تركه مخصوص فلا  
 الامر حينئذ من جهة تركه كماله وهذا كواجبات العينية التي لا يبعد الجمع بينها شرعا او فعلا عادة  
 او اتفاقا كما في ضمان الكفارة حيث لا يمكن الجمع بينها فان فعل العقوبة مثلا راجع على تركه المجرى عن  
 فعل سائر النصارى في تركه كماله كماله عليه فلهذا لا يبعد مقتضاها ان يكون مطلوبا على حكمه مطلقا  
 على ما عرفت ببياننا سابقا في الحقيقة كماله واجب على تركه في الجملة يستلزم التحريم في فعله وتركه الخاص  
 اعني تركه الموقوف به في فعل الفرد الاخر وفعله التحريم في العام الا ان التحريم انما هو في نفسه غيري وهذا بين  
 كالتحريم في النصارى في تركه كماله انما راجع الى وجهه من الصفات المتضاربة فلا يفتقر الى احد الجانبين  
 الاخر ويكونا مطلوبا في حد ذاته او في نفسه مستلزم الاطلاق في نفسه وهو اعتبار في محبة الاحكام  
 العينية العينية والنسبة الى طرف في نفسه انما في نفسه راجع الى فعل المطلق او المقتضى او مقتضى  
 وتعيينها من جهة تركه على حصة بالعكس وكذا الكلام في راجع الى التملك المطلق وقضيه راجع الى تركه  
 مقتضى عنها وتعيينها من جهة تركه هذا التملك لكان لما تضمنه من الفعل لا شفاها بالنسبة اليه

يخرج على تركه

عقيب

عقيب في ذلك مسألة التصدق وبغيره في الاحكام الكفائية والتحريم بالنسبة الى الفعل وهو اخص من  
 نفسه فان امره بغيره لا يحسن مطلقا بل تركه كماله بل ان لا يتركه كماله بل ان لا يتركه كماله بل ان لا يتركه كماله  
 لتركها ثم كما يجب ان يجعل البدل الواجب التحريم فضلا عن تركه كماله او تركه كماله او تركه كماله  
 كالتقوى والصوم كماله فيكون ان يجعل تركه كماله في نفسه على وجه مخصوص بدله من فعله مطلقا على وجه مخصوص  
 في التصدق والواجب تركه كماله في الواجب لا يلزم من تركه كماله في الواجب والواجب تركه كماله في الواجب  
 فعله على وجه مخصوص كماله في التصدق والواجب تركه كماله في الواجب لا يلزم من تركه كماله في الواجب  
 على عمل واحد للتقوى والوجود في فان التوكيد المجرى عما هو بدلهما الواجب بيان التوكيد الذي هو بدلهما  
 وانما العبرة في التقاض بين كون التوكيد على وجه مخصوص لان التحريم في الفعل وبين تركه كماله كماله  
 وتوكيد دعوى المسجد في جامع المحرم الفعل المأمور به تركه كماله في الفعل وبين تركه كماله كماله  
 تركه كماله اباخر والتحريم في الفعل على وجه مخصوص وبين تركه كماله كماله كماله كماله كماله كماله  
 تحريم الفعل على غير ذلك الوجه والفرق بين هذا الوجه والاول اعتبارا في ما لا يتركه كماله في نفسه  
 من هذه الصور ايجاب فعل صلا وانما التحريم في هذا التاكيد تكليف واحد وهو تركه كماله كماله  
 اذ انظر هذا الظاهر لانه لا منافاة بين كون الصوم في السجدة كماله القول بجواز ان يصدق الاشكال  
 من اجزاء بعضها ويكون تركه ايضا كماله واجبا لنفسه او راجع بل بين ان الثاني كانا كماله كماله كماله  
 بالنسبة الى التوكيد المجرى عن المقتضى في فعلوا الطلب بهما كماله كماله كماله كماله كماله كماله  
 لا يترك هذا التحريم في الفعل في تركه كماله الى اباخر في نفسه الطلب لا يقول ليس مطلق التحريم في الفعل  
 والتوكيد اباخر بل انما كانا متغايرين بان يمنع فيه التوسط وليس المقام منه كماله كماله كماله كماله كماله  
 فعل وترك فعل اخر اذا تناقضا في الاجتماع غايه الامر ان الثاني هناك من حيث الذات هناك بواسطة راجع  
 بل كالتحريم في الفعل والتوكيد على وجه خاص اذا اشتمل كل من الفعلين على شيء كالحاج الملتزم ان كلاهما  
 راجع اذا قصد بهما ذلك مثلا انما هو الصوم المتعدد في نفسه من الفطر ولا يبعد ان يكونا كماله كماله  
 اطلاقا الذي يقتضي طلبه في التوكيد كماله ونزله على طلبه في التوكيد كماله كماله كماله كماله كماله







والنفس على القولين المذكورين فندفع بان الوجوب الجزئي على القول بالاحتجاب النفي انما ثبت  
بعد الوقت والاحتجاب انما ثبت قبله فلا يلزم اجتماع الحكمين في وقت واحد وامكن القول الا  
فخرج الاحتجاب الجزئي الى احتجاب اداء الفعل حال كونه مفصلا لا انه يلحق بالنفس فيختلف محل  
الحكمين لان وقت وقوع الفعل حال وقوعه لا يغلب على الفعل فيجب ان يباين بالقدرة  
فلا مخصص الا باعبار بعد الجهد وبدون من يمنع الاحتجاب لان الاحتجاب والوجوب متضادان  
فلا بد ان الصلوة المكوبة في المسجد افضل افرادا لوجوب الجزاء والوجوب من حيث كونه فردا من كل  
وقت يجب كونه لخصوصية الشخص وما ادرى ما يقول الجرح فيها لما ذكره في الفرد الجمع  
اللام الا ان يقول الفرد افضل من ارج بالنسبة الى الفرد الاخر وهو فافد لذلك الوجان والمز  
الموجوده في افضل بالنظر الى ان احد فردي الجزاء بالنسبة الى اخر فخرج من المبالغة  
من جملة تلك المواضع تدخل الاغصان الواجبة والمقدرة وقد اعطى في كلامه الاحتجاب  
تسبوا في وجهه في الابواب والوجوب ما ذكرنا في اقسامه من اعتبار بعد الجهد هذا يحصل كلامه من  
مرامد لا ينبغي ما فيه اذ يمكن ان يلتزم بان تلك المرجعية واجب جبهة العباد في ذاتها لا بد  
عليه ما اوردته من عود الحد والجواز ان يبين جبهة الشايل مختلفة كاعرف من سلكنا المتقدم  
او يلتزم بانها لبيان من مجرد كون الجراح كما هو الظاهر من كلام الموجه ولينهم سواء كان ذلك  
الايجح موافقا لاصل الطبيعة في الوجان او لم يكن اذ غاير ما في لباب ان يكون الطبيعة المثبتة  
ببعض الجهات المرجوة من فطرته في الوجان بالنسبة الى الجرح وهذا ما لا اشكال فيه لان مرجع  
عند التحقيق الى ضعف ضعف جبهة الجبهة لخصوصية الجزاء والاحتجاب والوجوب جبهة فيها  
نلتزم بانها مطلوبة في الفعل فقط ولا يلزم من عدم الكراهية بالنسبة الى كراهية المرجعية بالنسبة  
الى الجزاء انما يلزم عدم الكراهية في مطلوبها الترتيب لوسا عدا على الجرح بانها مطلوبة في الفعل  
والترك معا لكن مطلوبة فعلها باعتبار الذات ومطلوبة تركها باعتبار الجزاء لافرادية الجزاء في  
الجهد فبما في مامر بل تعدد التقدير وكذا التكليف في عمل الجرح نلتزم بتسليم الفرض الاول ويرجع

الوجه

الوجه الثاني عند التحقيق الى الوجه الاخر لا بد من طلبك ان عدا في الوجوب المذكور لا يسلط على ذلك فافد  
المدرك فيجب الجواب على ذلك بانها لا يمتد بها ما اوردته في السؤال من جواز ان يسلط على الفعل  
مع مطلوبها الترتيب عند جواز الفعل والترك فافد في ذلك جبهة الجرح في شي واحد من  
جهد عدم التمكن من العمل على هذا ما اوردته في القضية في جرح المثال المذكور فبما في ذلك  
عليه جرحه وود بان الدعي الى الترتيب في الجرح لا يبين كونهما جبهة تحقيق هو عدم معلوم في  
العبادة باعتبار اختلافها فافد انه لا يلزم الى الترتيب واما ما حكاه من جبهة في دفع الغنم  
من الفرح في جرحه ان العبد لا يرضى عن النصب لنفسه او غيرها يرضى على فعله في ذلك لان الصلوة جبهة من  
جملة حركات وسكنات وهي مخدوعة من النصب بخلاف كونها في المكان فانه يتغير بها فافد ان كراهية  
لا ينافي في ذلك انتهى بالافراد كما ان التكليف عند ضيق الاشكال وما نهى من ان كون النصب من الصلوة  
مبنى على ان الاحتجاب الوجوب الجرحي وجب ارتفاع الاشبهة في الحقيقة وهو من وجب ضعف كراهية  
ارادوا ارتفاع الاشبهة في الحقيقة الجرحية باعتبار كونهما جبهة في الاربعة جرحا صريح في ذلك الحكم  
والمتكلمين ومع ذلك فهو في المقام الاول والاحتجاب لا ينافي في ذلك فافد ان الصلوة فضل الفرض الاول لا ينافي  
ذو مسكن في كونها في الصلوة من النصب في الحاج اذا وقعت في الاراء المعتبر بانها لا ينافي  
جبهة الحقيقة في الوجود الذي هو نفس الامر وفي مرتبة الفرض او ما اشبه ذلك من العبادة ان لا ينافي  
عندها بالاعتبار فافد في علمه لكن لا يمان ما ذكر في الدعوى مبنى على ارتفاع الاشبهة بهذا الاعتبار  
بل بالاعتبار الاول لمحققنا سابقا من ان الحكم لا ينافي في البداية بالاعتبار والحاج ولا تعدد بينهما  
في هذا الاعتبار ثم اعلم انه ينبغي ان يعلم في قول القائل بان كراهية العبادة عبارة عن مرجعيتها  
بالنسبة الى الجزاء على الطبيعة الجرحية من جميع الاعتبارات ان كراهية الجزاء الذي في مرتبة الحكم في الجرح  
السايق ان لا يخلو لم يستقم له وادان كل ما يكون مرجعا بالنسبة الى الجزاء لا يبين كونه في الاثر ان لا ينافي  
الترك مكوها لانها مرجعية في اول دعائها بالنسبة الى الصلوة ولا الصلوة مكوها لانها مرجعية بالنسبة  
الى الجزاء في مامر بل تعدد التقدير وكذا التكليف في عمل الجرح نلتزم بتسليم الفرض الاول ويرجع



وحث يكون ترك الفرد المبرج مقدّم للوصل الى امره لا يربح حيث يتوهم عليه كما هو الحال فيكون مبرجاً  
لن من باب المقدّم على المتأخر فيكون تركه كالتجانب مع الوجوب النفسي مع الاستحباب النفسي الى اخره من الاشكال  
الوارد باعتبار اللزوم والوجود فان مبرجاً جبراً به بالنسبة الى اخرى لشدة مرجحان تركها لها اذا توفرت  
اليه ورجوعها الى الوقوع بطريق المعارض فلا يربح عليها او عدمه عليه من ان يبرج عليها بغيرها على الكلام او لا  
واما ما ذكره في وضع الاستشهاد المذكور فضعف ظاهره مما ذكرناه هنا في بحثنا الى سبب الجبر والحق  
ان الوجوب والتدبير ما ان يتخذ جهة بان يكونا نفسين او غيرهم مع اتحاد الفاعل وان كان كذلك  
الجميع اشنع الجبر لما في المنع من تركه الصالح لعدم المنع منه وهذا ظاهر باعتبار تعابر الجبر  
كما فعلنا المعاصم المذكور في دفع الشائض لان التعابر انما هو في الجهة العقلية دون  
الحكمين الظهور ان افعال الصلوة في الجهد وهو الموصوف بالوجوب لتدبيره افعال الصلوة  
الموصوف بالوجوب في الحاج ووجهه ان الاحكام انما تتعلق بالطباع باعتبار  
ووبما سبق الى بعض الاقسام ان مودد الاستحباب اختياراً لا افضل مودد الوجوب فيقول  
الواجب وهو ما في النفس لا ان اراد بالاختيار الامادة في فساد في نفسه كما لا ينبغي وجوب  
الخروج عن عمل التوابع لان الكلام في استحباب الواجب في استحباب ارادته وان اراد شيئاً اخر  
فهو ما لا يبعد النظر الصريح على ادراكه واما حكم بعض الاحتجاب باستحباب بعض افراد الواجب النفسي  
عقلاً او شرعاً لنفسه كالصلوة في المسجد وكالامانة في الموضع كالمسجد او الغرض لغيره كالمسجد  
لا يمكن ان يربح على مخرجه من الافراد المبرجة عن الاعتبارات المتوفرة في رجائها او اكثرها  
منها بقرينة تفسيرهم لكون العبادات بما يقابل التفسير ويمكن ان يجبر الاستحباب باعتباره يحصل  
الرجحان الثابت في الفعل انما يتصل بالوجوب فانه مرجحان يربح تخصيصه على التفسير مع جوار  
تركه لا يدل على ولا يرد ان ذلك يجري اعتباراً لا تحريمه بل بما فيه من الرجحان مع انه لا يغيره  
وذلك لان الاعتبارات المذكورة هنا بما يلة اليه لا يصلح بها الاعتبارات المتفرقة باختلافها  
تجبر فيه لكن يقتصر على الرجحان لا يذهب يحصل الرجحان الوجوب فيبقى الاشكال بحاله

وان كان

وان كان التوافيق والاجتماع اذ لو اشنع كان اما باعتبار الرجحان ولا يجوز من هذه الجهة اذ انضمام  
الوجوب لا يوجب الا ان كان الرجحان لو باعتبار ما تقدم وما يمتنع من المنع من التفسير وعدمه ولا يجوز من هذه  
الجهة ايضا لان الوجوب والتدبير حيث كانا باعتبار جهتين كان المنع من التورك وعدمه ايضا  
باعتبار جهتين لا منافاة بين الفعل لنفسه او لغيره وبين عدم المنع منه لغيره او لغيره فان هذا المنع  
من التفسير باحد الاعتبارات يمتنع خاص فلا يقتضي عدم العام ان المنع سبباً لان مقتضى المنع من  
التفسير بالاعتبار الاخر ويبين ان التفسير في الواجب لنفسه انه ليس بواجب لغيره وذلك بوجوب  
ان لا يكون ممنوع التورك لنفسه فاذا انضم اليه وجبانه لنفسه كان استحباباً بانفسه لا يمكن ان يوجب  
الوجه الاظهر ان اعتبار الصلوة المكتوبة ممنوعة من تركها من حيث ذهابها في جهة هذه الحقيقة  
غير ممنوعة من حيث وقوعها في المسجد لوليس لوقوعها في المسجد تأثر في وجوبها بل هي واجبة في ذاتها  
وقعت في المسجد لا يقع فيه لكنها لا يجوز من هذه الحقيقة على التفسير من هذه الحقيقة لصلتها بغيره  
من الوجوب وعدمه المنع لا ينافي لعدم المنع من تركها من حيث وقوعها في المسجد لا يقتضي عدم المنع  
من التورك الذي هو قوام التدبير باحد الاعتبارات بل على النفس في الغرض لا يثبت المنع بالاعتبار  
الاول على ما هو المخرج بل انما يقتضي عدم استناده الى وقوعها في المسجد وهذا لا يمكن فيحصل  
ههنا المتدبر النفسي من المبرج عدم المنع النفسي لعدم استناده الى امرين هذا بخلاف الواجب  
الغرضي ومثله بغيره فان يجوز ان يختلف باختلاف الاعتبارات المرفقة ان الواجب لنفسه هو ما  
يكون المطلب من المكلف نفسه وهذا مما لا يصلح لاختلاف الاستناد من غير ان يطلب منها بالاعتبار  
البناء المطلوب الغرضي ما كان مطلوباً بينه للوصل الى غيره وهذا يختلف باختلاف الاعتبارات  
مطلب منها بالاعتبار البناء والذات ان يكون مقدّم على غيره ولا يربح في فعلها الواجب  
الغرضي والمندوب على التفسير ولا يربح ذلك في المنع هذا اذا فرغ الاستحباب بمرجحان الفعل مع عدم المنع  
من التورك كما هو المعروف واما اذا فرغ مرجحان الفعل مع الاذن في التورك اي مع كونه ماداً في التورك  
او جازاً في التورك اشنع الاجتماع فتدبره ان الاذن في التورك كما هو المخرج في الاستحباب في فعل الغير

المنع من ترك



في الوجوب مع كونه لا يجدي تعاقبا له فيكون الاول اسد واولي ويختص به ان الوجوب لما كان من  
الصفتان المشتملتين على المراتب المختلفة بالشدة والضعف فالنوع العام من وجوب يمنع من التقييد وهو  
الوجوب الوجوبي والنافع من وجوب لا يقتضي المنع وهو الوجوب الندبي واما كون تركه مافوقا  
فيه فحاج عن جف من الوجوب ومقوماته وانما هو من المقادير ان لا نقا فيه حيث لا يوجد في الفعل  
جف يقتضي المنع من تركه وما حذفتنا فيجب ان لا نقا في اجزاءها مع الحرز والكره واجتماع اسد مع  
الاخرى فان الاول يمنع من ظهور الثاني في اثاره الفعل والترك سواء في الاطلاق والكره  
فيه تعاقبا له وقد بينا عليه سابقا في الثاني فيجب عليه فيجب عليه الكراهة فان ضرب وجوب  
الترك مع عدم المنع من الفعل جاز الاجتماع لا خلاف في الجف وان ضرب وجوب مع الاذن في الفعل لم  
يجتمع واما ما داخل بعض الفاعل ان لا نقا في الاشكال في داخل الواجب منها ولا داخل المتدب  
منها لان جميع هذا التقييد في الجف تعاقبا له في ثباته على عدة معين من قبل على تلك الثبات  
وهو لغاها لكل واحد من تلك الاضال فلا اعتبار عليه من حيث الجف ايضا واما ما داخل الواجب منها  
مع المتدب فلا اشكال في التفرقة بينهما بعد ما التفرقة في التفرقة مع النفس كانه في التفرقة  
منها ان جعلنا الوجوب والندب كجفت للفعل مع التفرقة الخاصة للوجوب في الوجوب في  
المثال المذكور الفصل مع بند دفع الجف وحل الاستحباب الفصل مع بند كونه الجف ولا سبب في  
تباين المكيين فانه ما في الباب ان ليس في جزء وهو ملعد لينة فليكن وجوبه في ضمن احداهما استحبابا  
في ضمن الاخر وجوب واحد هو استحبابه للاخر ولا اشكال في شئ منها اما الاول فلان عدم المنع  
من تركه في ضمن مركب من عدم المنع من تركه لا في ضمن لصدقة على ضلوع ترك ما ينضم اليه فلا ينافي  
عدم جواز تركه في نفسه او في ضمن مركب اخر وان جعلناهما الاثنان للفعل بشرط التفرقة كان حكم الواجب  
المخرج من مرجان احاد فيشع اعتبارا لندب في اعتباره الجف في يصح اعتبارا في غير كونه افضل والكره واما  
ويمكن ان يعتبر الاستحباب بالنسبة لمحصل الوجوب الزايد فان الفاعل ليعمل الجف انما اذا انضم  
الى فعله فصل الجف ولا حصل لفعله من مرجان لا يتبع من تركه صفة كانه لينة وهذه الوفاة

من الوجوب

من الوجوب مما لا يمنع من تركه ولا يلزم منه عدم المنع من تركه لعدم الفعل ايضا لان تركها لم من تركه  
كما لو اذ به واهل قصده ونظائر الغام لا يستلزم الى اس وقدره ما فيه وبالجف فقد انضج ما حلفنا  
ان اجتماع الوجوب مع الاستحباب في هذه الموارد يوجب الجف في الاستحباب الجف على غيره  
الا فليعلم ان الجف لا يحصل للموصوف فيحصل الوجوب الزايد في وجبه يكون دعوى الاجتماع على  
التقديريين قوسا او يبنى على اعتبار التفرقة بين جف الوجوب والندب حيث يقتضي المقادير فيرفع  
التضاد لاعتبار التفرقة في جف الفعل بان يكون الفعل الواحد بطبعه يمنع الترك مع  
باعتبار اخر غير يمنع الترك مع كانه الوجوب المذكور في التفرقة الجف على ما تقررناه انما الجف  
في اجتماع مثل الوجوب والندب واما اجتماعهما مع الكراهة والحزم فلا ظهور في ذلك بين اركان  
الفعل والترك مع الاطلاق وقد بينا على ذلك سابقا ان السبب في الوجود الجف  
توب ونهاه عن الكون في مكان فحاطة فلا سبب في انه بعد في العرف بطبعه عارضا باعتبار  
الجفين واجيب عنه بان الظن في المثال المذكور اذا لم يحصل الجف باى وجبة انفق لهما لكن  
لا تم ان الكون جزء مفهوم الجف فليعلم لعل لهما لكن منع كونه مطبعا والحال هذا هو  
المعصوم المذكور على الوجوب الاول باذنه اطراف بمذهب ففهم لا يقع لادامه جمع قوله اذا حصل  
الجف باى وجبة انفق ان حصول الاشكال بالقرن المحض من انما هو لعل لطلب الجف بطبعه  
والهوى بالمحض مشهور هل هذا الاستحباب الحضم ويكون دفعه بان يرضى الجف في المثال  
على الاشرا الغام بالتوب دون نفس الفعل الذي هو قد حصل في اصل كلامه ان المراد طلب  
الجف بهذا المعنى باى فعل حصل لى سوا حصل في جف جافرة كالجف في غير ذلك المكان  
او بعد من حرمة كالجف لا ينفذ في جمع الامر الجف مع الهوى النفس لان الكون الخاص المحرم مقدر  
لواجب فيجب له وجود الاشكال لانا نقول وجوبا واجبا انما يقتضي وجوب المقدر فانا الجافرة  
دون المحرمه لكن اذا جئنا بها سقط وجوبه لنوصل به فها وجب الاشكال بالواجب فان ينضم  
المقدّم لينا في مطلبه في ذي المقدم ثم يتبعه على الاشكال بان التوجه المذكور انما يستقيم عندنا



حيث لا تكمن المفارقة الحرة سببا كما في بحث المفارقة وانما محل الخطا سبب حصولها  
فلا يمكن الاشتغال بالتوصل بها الى الوجه الثاني بان الخطا طرعا الصلوة فيها عن فعل المحذور  
ودعوى ان الكون جزء منها ودعواكم مانع اقول اذا قلنا بان الكون جزء من الصلوة لم يرد به  
كون الكلف اي وجوده كما قد يلبس الى الوهم فانه ليس جزء من الصلوة ضرورة ان وجوده الموضع  
ليس جزء من العزم الثاني به ولا كونه في المكانا في غيره فمفهوم الخرج خارج عن مفهوم الصلوة  
كما سنبين عليه بل يرد به الا ان كان له يكون المصطلح فيها من مكانا وسكانا كلفا به ودعوة ويجوز  
ولا سيما ان الصلوة في المكان المتصوب عن القصب ويجوز من الصلوة وعلى حد يقين ان كان  
يكون الصلوة في المكان المتصوب بجميع اجزاها الفعلية خصوصا لا يلبس بان عن حرمان وسكانا  
مخصوصة في غيبا اذا وقعت في المكان المتصوب نعم لو قلنا بان الوجود من الصلوة كان ما  
من يقين الاجزاء خصوصا ولما الخطا طرعا في كون الصلوة في كون الكون بالخطا في غيرها انما  
ليس له في الفرض غير بل عن الكون بالخطا الثاني لانه المتبادر من قولنا ان لا يكون في مكان  
كذا وهو خارج عنها فوضح ذلك ان كون الانسان في الدار ليس هو كونه متحركا او ساكنا بل ان  
الحركة او الساكن فيها صفتان متماثلتان احداهما كونه في الدار والآخر فيها وهي صفة لا حصة  
لذات باعينا واشتغال من الفضاء والاخرى كون الحركة او السكون في الدار ولو كان الخرج  
الكون في المكان عين الحركة والسكون للصدف بعض الخرج كذا وسكون كما يصدق في المثال المتعارف  
ان بعض الصلوة يخصص اذا لمناط في الجمل مجرد لا خاد في الخارج وذا ان لا يصدق واما ما  
من ان الحركة في الجسم المكان الثاني بعد كونه في المكان الاول انما مجموع الكون في شئ بل في الحقيقة  
في حد ما ذكره الاخر من ان خروج الجسم من مكان الى مكان يكون امرا متبادرا للكون في المكان  
مضافا اليه لا يفتقر الى كونه في المكانا كونه امرا متبادرا يوقف على الكون الخاص من دون ان يفتقر  
الخاص يوقف على خصوص امرا متبادرا ليس في الكون الخاص من بابا المفارقة في جميع هذه الامور  
التي لا نأمن قول ليس المراد ان الحركة صفة مضافة الى الكون في المكان بل الى نفس المكان والكون

فيه

فيه من ازمه فلا توقف لها عليه اتم مع الاتفاق من ذلك نقول انما الخرج الحركة الخاصة بالوجود  
التي هي نظرا الى كونها احد افراد الواجب اليه في غير حصوله قد تما من كونها لامة و  
وجوبا لواجب على تقدير حصوله قبل متناهية وجوبها فلا يلزم اجتماع الحرة مع غيرها في الكلام في  
الخطا على حد الكلام في المفضل حيث يجب على تقدير حصوله قد تما من كونها الواجب لامة مع ان  
وجوبه وقد عرفت في ذلك فان قلت فحينئذ انما من يلحقه الكون جزء من كل واحد من افراد شئ  
والخروج من مكان سبب للكون في مكان اخر وهو محرم لانه احد افراد الكون المحرم فخرج منه  
لحرفه معلول قلت كان الخروج من مكان سبب للتوصل الى الفرد الثاني فكذلك سبب التوصل من  
الفرد الاول وكما ان الاول سبب لخرجه فكذلك الثاني سبب لوجوبه وهما متساويان في المرتبة اذا لم يفتقر  
لشأى نسبة الخرج الى جميع الاكوان الخاصة فيضاضا وتساوان في السبب بالنظر  
الى ما بين الجهتين خالفا لما في الحكمين فاذا تحقق الخرج في جهة اخرى فحينئذ لوجوبه من جهة تصادف ولو كان  
كون الحركة وانفرد للمكان من الخروج ولو في غير من ليعلم بوضوح ذلك جهته فحينئذ لا بد من وجه  
ما استلزمه في مسألة الصلوة حيث لم يفرق بين الواقع من الممكن بغيره ويظهر ما فهمنا انه لو  
كانت الحركة في جوابا لكان يجب سبب لزال الكون المباح وحدث الكون المحرم كانت  
وتحيزا اشكال الامر في مسألة الخطا طرعا في كونها في جوابا لواجب يكون فخرها اليه فيها  
من خارجها اليه ان اهل الدار لا يفترون في الحكم بالامتنان اليه وبين وقوعها في الدار وجوابا  
ان قلنا بان المفهوم من قولنا القائل لا يكون في الدار الخرج من كون اصل الجثة فيها خاصة كما يشهد  
عدم الاعتداد باو خال شئ بل بخرج الجثة في حصول الخلة ولا باخراجها مع دخول الجثة  
في دفع الخلة لانه صفة بها كان كون اليد في الدار غير متناهية في وجوب كونها اليها وفيها مقرونة  
بشيء وجبر اخر في الجواب عن الاستدلال المذكور بان جعلنا الدار على ما بعد من كونها في  
كما هو الحق في اخذنا في ان ليس لليد فيها الا كون واحد فان كان فيها تمام اعضائها بعد كون الجميع كونها  
واحد اخر ما وان ترك بعض اعضائها كاليدين فاجابا ان كون اليدين كون واحد هو ما فهمنا من



الكون في مرتبة واحدة من الخلق فذلك البدن الذي المذكور من قبيل السبب لا يشك في ان يكون  
الى مثله وقد عرفت فلو شئت من الخلق فذلك ما أثبت علمه فاما ان كانا متغايران كانا متماثلين  
الامر باحد هما الذي بالآخر خرج عن عمل النزاع فلا مطا بقدر المثال المذكور وبين المقام وان  
ايرد المثال المطابق ليمثل بما لم يرد الى صيد بخلافه ثوب ونها من النصف في مكان فخالط  
فتر ولا ريب في انه لا بعد مثلاً ثم يجوز ان يسقط عن التكليف بالخطا طر بان لا يكون خاصاً بكم  
ايضا نظراً الى حصول التفرع اذا عرفت هذا بين لك ان يمكن توجيه كلام الجيب على الكون الذي  
نفي كونه جزء من الخطا طر على الكون بالمتى الثاني لانه مورد الذي في شئهم كلامه وسقط به  
الاستدلال المذكور هذا فاما في تحقيق المقام فلا نقض ان كلام كثير منها لا يساعده على هذا التفسير  
واعلم انه يتفرع على ما حققناه من ان النوع من الكون في مكان لا يقتضي النوع من الصفات فيكون  
كلامه احكام كثيرة متفرقة في ارباب الفقه منها ان من قد وان لا يكون في مكان او انها عترة من  
عليه طاعة شرعاً صلواته وكلت في غير عباد الله انما الكون في غير منها ان من اجروا نفس على الكون  
في مكان كان له ان اجروا نفس على عمل الخطا طر والجان والصلوات فيه اذا صاغ له الصفات فيه  
ومنها ان من كان في مكان بها صلواته وسائر افعاله الواجبة اليه او انها في ان لم يرد فيها ومنها  
صحت الصلوات في مواضع المنة وان بلغ حد الخرم وتقدر المنية عليه ومنها صحة الصلوات ونحوها في  
جدا وخلاف هذه ما اوقف كان يخاف على نفسه مع تمكن من التخلص بالدرجات ومنها ان التكتف  
اذ اخرج في المسجد ركز محمداً وسكن سكناً عراً لم يطل اعتكافاً في ذلك المكان ما لو كان في كونه  
محرماتاً لو كان لا يكون في بعض جانيه ولو في بعض الاحوال فكان في غير فان تضمنه الاصل في البطلان  
الى غير ذلك فان حرمه الكون في هذه المواضع لا ينافي صحة العمل وان لو ثبتت بعض هذه الاثر في غير  
من الامر بالثبوت لا يقتضي فساد الصلوات وعلى الوجه الثالث بان انكاح حصول الامثال با  
بالخطا طر مكابرة لشهاد الصلوات ونحوها وان يمكن دفعه بان الجيب انما انكح الامثال على تقدير  
ان يكون الكون في مكان جزء منها فهو كما انما يحال على تقديره ولا اعتبار عليه اذ الحق في الزوم فيها

او ان يمتنع على عمل الكون على المعنى الثالث وتلا شهاد الصلوات على خلاف ما ارعاه ان لا تشهد عليه  
ومع الاغماض من ذلك كطرفة فلما ان تمتع جيب العرف في مثل هذه المسئلة فانها من الجلبات على النظر  
فيجوز فطر الخطا فيها الى انهاء العوام فانها المنة او اورد من الحرف الى الحكم العارف بالاحوال في مثل  
الخطا طر وجب عليه ان يفي بها العمل في مقام الواجب عليه مورد الخطا طر بيان ان ما لا ينافي بالفعل  
في غير ذلك المكان كما يجب عليه بالنسبة على ما بالشرع في المعنى عند ما لا يمتنع للعقد فيها وام ان  
من نوع المسئلة ما لو صلى في الدار المصنوعة في مطلق المكان المصنوع مع العلم بالخرم وقد قيل  
على القول بعدم جواز اجتماع عقلا في موضع على القول بجوازه ان لم يدل دليل على خلافه ومنها  
لو صلى في مجلس مصنوع وكان خاتماً بل مطلق الجواز في بعض الافعال فيه كما هو الى  
الركوع والجلود والاشهاد فيها او اما لو كان حال السفر فافقنا القاعة فنصفي الصلوات على القولين  
لا سيما اذا كان متسراً بغيره ففعل هذا العمل في ما ينصبو باحوال القيام والثناء عند ركوعه ثم جدد في القيام  
عند الاشهاد ثم والى الى سجوده وهكذا حتى صلواته ومنها ما لو صلى على مصنوع من ارض او  
او شبهة وبغزة البطلان وقع بعض الفعل الى الجيب على الوضع وجب عليه حال القيام الواجب الركوع  
او وضع احد المساجد السبعة عليه في القيام ولو قام على غيره ووضع اصابع جيبه عليه وجعل على  
وضع اصابع يديه عليه او كان الوضع في غير ذلك وجوبه فالوجوب البطلان ومنها ما لو اذن له بالان  
الدار في الصلوة فيها يطمئنه من كل شيء ثم فاعلمه فيها فليما اخذناه يكون انما يفتله على القول  
الاخر لا ثم عليه لتغاير الطبعين وقد مر في ذلك في مسألة ولا الا امر بالثبوت على الذي من ختم  
الخاص ولو ذكر في مكان مصنوب او محسوس وبصدد في غير ذلك فالحق على ان نقل المال الى اخذ او  
مخصصه امر معصوي لا يقع في المكان والقبض بالافاض شرط في وقوع ذلك فالله في هذا من حيث  
كونها مخصصاً لا يقتضي فيها شرط كما في حكم من القاض في مثل من يوسط او يمتنع في القول  
بانه ما مور بالخروج ونحوه وانما من يفتله وتركه في ذلك انما الى جيل من اصحابنا وزعموا  
الى ان ما مور بالخروج وليس فيها غيره ولا معصية عليه بل انما ما مور بالخروج مع ان يفتله المخلص



منها غيره ما يكون ما هو عليه لكنه خاص به بالنظر الى انما هو السابق وكان ما فرغ الى انما هو الذي من  
القول بان ما هو بالخروج وحكم المعصية عليه راجع الى ما ذكرناه ان الكلف في قولنا الذي  
لا يتكلم في الخروج فيما هو لا يمكن تركه النصيب في حكمه فلا يصح ان يخرج من الكلف بالحال  
عندنا وان كان ناشئا من قبل الكلف للقطع بكونه مستقرا ان لم يكن مستقرا وجب  
التجيز في الخروج لكنه خارج من المنافع فاذا كان لا بد من انقطاع الذي من النصيب تلك المدة على معنى  
الوجه لبقاء الفدية بالنسبة الى ذلك وليس الاصول في الخروج اذا فاقل بهز ولا لانه العقل  
والنقل على انه ما هو بالخروج وهو يقتضي عدم الذي عنه والاعاد اخذ من التكليف بالحال  
نعم يجري عليه حكم المعصية في تلك المدة على تقدير الخروج بالنسبة الى انما هو السابق على وقوع السبب  
اغنى الدخول لتكثيره من جهة الحكم على ما جرى في جميع ذوات الاستبالات في التفراد في حصولها  
استبالاتها كالتكليف المستند الى الاكراه من كراهية تركه عند الايمان بما وجبه تركه  
المسبوق بذلك فانما هو في مثل ذلك ان الكلف بالنقل يقع عند انقضاء تمكن الكلف  
منها ويقتضي حكم المعصية من استحقاق الذم والعقاب جازا عليه وكذا الكلام في الامر فان الكلف  
بالمأمور به يرفع عند الايمان بالسبب العجيب لم يرفع حكم الاستحالة والطاعة استحقاق  
المخرج والثناء جازا عليه حال حصوله وهذا ينبغي ان يعلم ان الخروج انما يجزى به من انما هو  
سبيل التخلص من النصيب على الوجه الشرعي حال النصيب فيه كما هو الغالب وعليه يحمل اطلاق كلامنا  
واما لو علم حصول احد الاستبالات للصرف في مدة لا يتعدى من الخروج كما لو علم باشتغال العبد  
او انقضاء له او الى غيره من التصرفات لم يحصل له في المالك ايجاب الخروج الا ان  
عليه المالك في جبره لو تمكن من التخلص به ولو شبهه لم يفتي في الخروج اجماع من قال بان ما هو  
بالخروج ونهى عنه بانها دليلان توارد اقل من اعمالها اذا لم يمنع منها اما العقل فليس الا  
لكونه تكليفا بالحال وهو ليس الاصل ما نال الجوان اذا كان من قبل الكلف واما العرف فمما ذكرنا  
له عليه فان قيل الخروج اخص من النصيب وتوارد الامر بالانها على العام والخاص فينبغي ان

احدهما بالامر اخص من النصيب انتهى بالامر وان قلنا بان لا يستغاد في العام من وجبه قبل الامر  
ان الخروج مورد الامر من حيث كونه خروجا بل من حيث انما هو من النصيب وهو عام منه من وجه  
وان اخصه في الخروج انما فان الظاهر ان العام الذي افاده المخرج في الخارج مخصص في  
الامر بحسب العادة بل في نفس الامر لا يخرج عن كونه عاما في باب التعارض ولو فرض وجود الامر  
بخصوص الخروج فالظاهر من جهة كونه الفرد الغالب وهذا الجواب ليسوا الراد او دعه بعض المجا  
ووجوه فساد غير خفي على المصلين والجواب مام من ان التكليف بالجمع وان كان من قبل الكلف  
فلا يخص من الامور بل هو الذي كونه طلبا مستندا الى مجرى الطاعة من قال بان ما هو بالخروج  
لا معصية عليه بما ذكرناه من استحالة التكليف بالجمع وجوابه ان ذلك انما يقتضي عدم المعصية نهى  
مقارن لاحد منها بل في سابقا كما بينا فان الكلف في مثل ذلك يخرج عن جميع الظواهر النصرف في ذلك  
الامر بغير افعاله بما مله غايته الامران الذي يرفع عنه على بعض الوجوه بالنسبة الى المدة التي لا يمكن  
من التمسك فيها وذلك لا وجبه عدم كونه عاميا لا في الجمع ذلك لزم ان يكون الخروج طاعة وهو  
مع لان الطاعة والمعصية امران متناقضان بالضرورة فيجب استنادهما الى الشيء واحد او دعهما  
على واحد لا نأقول ان اردنا ان الطاعة والمعصية متناقضان من حيث بينهما فمقتضى لان معناها  
موافقا للطلب وبما يقتضيه لا منافاة بينهما مع تعدد الطلب وان اردنا انهما متناقضان من حيث  
اضيقا اليه من الامر الذي يقتضيه ايضا لانها انما يتناقضان اذا اجتمعا في الزمان كما هو شأن النسخ  
وقد بينا ان من الامر غير من الذي ولو ضيق المقام ان ترك النصيب مراد من الكلف بجمع الطاعة  
التي يمكن من تركه او اذنه ضلته مشروطا بقاها بقاءا متمكنة من حيث لا بد من الخول يمكن من ترك  
النصيب بجمع الطاعة او لا وجبه ان تركه بجمع مراد منه بل دخوله فاذا اضطرر ان يرفع تمكن من  
تركه بجمع الطاعة مقدار ما يتوقف التخلص عليه وهو مقدار وجبه مثلا فيجب اجماع اذنه تركه كما  
وقضيه ذلك ان لا يكون بعضا من تركه مطلوبا فيجب ان يرفع بالوجوب نحو من المنافي بالعقل  
والنقل فلو قلنا ان لا يكون ذلك الا الصوف بالخروج بكون الخروج بالعباس الى ما قبل ان



وما بعده مكان متضاد ان احدهما مطلق وهو الذي يخرج ولا يخرج شرط بال دخول وهو الامر بها  
غير متعين فغير ليدل على ان الضدين بل يصف بكونه بان يطلع حكمهما من استحقاق العقاب والتوكيد  
باعتبارهما لهما لئلا يثبت المذهب المتخالف ليعبر فيه المصلو المندوب وما حكمهما موافقا للخروج  
ما الحكم وجهان من ان نفع الخروج من نفع ذلك المندوب ومن انهما كانت طوبى المندوب وقيل القول  
فلا تكون مطلوبا لوجوده ولا لازم ان تكون فاستد بال نسبة الماحل وبمجرد النسبة الى حال  
وهو في لان الصبر والفساد متضادان فيخرج تعلقها بالحل ولو باعتبارها في الغنى والفقير  
ولجواب عن الثاني ان ثابتهما في البطلان مشروط بغيره مع اشتراطه في موجب البطلان  
فيجب موجب الصبر لا معارضه فيما اسكن الاشكال في الصبر باعتبار شرطه في المندوب في الخروج  
ولم ينفذ في مقام آخر لا يذهب عليه ان من من المستند في شرط الامر من المندوب من باب  
المقال والا فالكلام يجري في نظيره كما لا يحصره كقوله التوبى المندوب والخروج الى الله من مزج  
الزائنه ودالما الى المندوب الى ما لا يكون ذلك استلزاما في كماله على ما في التفسير  
الى ان ثابتهما في العبادات دون العبادات وهو خبر العلامة في قوله الى المندوب ايضا  
ثم اختلف المتأولون بالعلم لانه من اثبتا شرعا واعتدوا من اثبتا شرعا ولفظها العند واختاره  
الحاجب وهو الحكم عن السبل المرتضى في فصل بعض الافاضل فاثبتا في العبادات لغيره في الماحل  
شرعا ان تعلق بها لغيرها كبيع المنيعة والصنع لانه كبيع المدا الممنوع والمناذرة وكراهه الشارع ونفيتها  
في غير ذلك فذهبوا الى ان مقتضى الصبر لا بد او لا من خصوص المعنى المتنازع فيه وتخرج على التزم  
فتقول العبادات قد يطلق مرادها بالمهبة المخرجة في الشرع للغير ليجاب بعبارة اخرى ما هو مقتضى  
محمدا على قصد المفسر سواء كان فعلا كالطهارة والصلوة والتوكل والنجس والاعتكاف او تركا كالعدم  
وقد يطلق على كل ما يقع عليه وجوب التعبد به سواء كان امر اخر على هذا في الشرع كما لا يرد ان كان الامر  
والوفاة ودفع الاموات والمعاد ان الواجب اذا قصد بها التوبة وهي بالعبادة الثانية في اعم منها بالعبادة  
الاولى وقد نعت العبادات بما لم يعلم اختصاص المصلي فيها في شيء وهذا غير سديد لا شفاة هكذا بالعبادة

الخ

الاعمال الخاصة المصلي فيها في الاشكال بغيرها في كماله كالطهارة وطهارة الواجبات التي ليست عبادات  
ولا يخص مصالها في شيء كوجوب توجبه المنيعة الى المنيعة والمعاملة قد يطلق مرادها العند  
المفسر الى العبادات وقيل وهي التي لا يقع صحتها الا من شخص ولو بالعبادة كبيع والصلوة الا  
والفلاح وقد يطلق مرادها ما بينها في الاتقاعات ايضا على ان يقع صحتها من شخص واحد كالشوق  
والطلاق والناسب للمقام نعم العبادات هي المنيعة الاول ليست في العبادات الصبر والفساد فيها من غير  
والمعاملة بالعبادة الثانية لعدم اختصاص هذه المباحث بها بالعبادة الاول ثم العند والفساد متضادان  
متقابلان في وصفهما بالعبادات تارة والمعاملة اخرى واختلفوا في تحديد ما بينهما وبين الاول  
فالمستعملون على ان محض العبادات هو انفسها لا امر الشارع وبغيره ان يرد بالامر حفاء الاعمال بينها في  
محض المندوب ومنها ايضا ما لغيرها على انها هي من كونها مستندة للفساد كما ان المراد بالاستقام  
منها من تعلق الخطاب بالفساد بغيره انما تعلق الامر بالفساد والافلا في قوله حال الفعل  
حتى لا يفسد ففساد فعل الاول في الفها الامر الشارع وعلى الثاني عدم استقلالها للفساد وقد استدلوا  
بينهم ان هذا هو الحد بين بقاء فان في صلوة من صلى بطل الطهارة ثم انكشف له الخلاف فانهما يجيز  
على الاول كحصول المعافاة فاستدل على الثاني لعدم استقلالها للفساد وبشكل بان العبد في الاتقاعات  
ان كان بالامر الظاهرى كانت المصلوة في الغرض المذكور صحيحا على الحد بين امارة الاول فقط واما  
على الثاني فلا استقلالها للفساد بالنسبة الى ذلك الامر من دون انها لا تنفك على حصة وان كان  
وان كان العبد بالامر الواقع يصدر وصف الصبر عليها شيء من العبد وهو لا بد وان اردت  
بينها ما بين الفسبين وغاية ما يمكن تخلف في المقام ان جعل الامر في الاول على الاعمال من الامر الظاهري  
والواقع وبغير الاستقامة في الثاني بالنسبة الى الامر الواقع فقط وهذا وكما فاستدلوا باختلافهم في  
ذلك اختلاف على انفسهم فان لا نسب بمقاصد الكلام المحض من الفعل من حيث حصول الاشكال  
به ولو في الجملة وعدم مراد لا نسب بمقاصد الفهم المحض من حيث تعلق الخطاب بفساد وعدم مراد  
واعترض على الحد الثاني الصبر بانه اختصاص من المندوب وتخرج ما لا فسادا لغيره في العبد لان الاستقامة في



الشوق ولو في الجمل وان اردت به المنقوص بعد المتوسط في عدم الشوق ان السند لا يصلح  
 مع عدم مساعده اللفظ على فساد صدقها او عكسها بقا مدبرها واجب فان بان المراد باللفظ  
 ما يتناول الاعادة واخرى بان المراد ما انت على الفضا على تقدير ان يكون لفظنا وكلها ضعيف  
 اما الاول فلا ينع اشغالنا على مخالفة ظاهر الاصطلاح غير صحيح للبداهة الاشكال صحيح العبد في عند  
 ضيق الوقت صحيح الصوم المندوب وصحح التواضع المندوب وما يحكمه ولو عول على الثاني بل المتقدم  
 الجمل الاشكال يقاسه المذكور وانما الثاني فلا نرتفع فسادا لعدم مساعده اللفظ لا يفسد  
 عن فساد اصل الاشكال فالاولى عندنا على طريقهم بما اقتضاه العباد لله للامر الواقع او باشتغالها  
 على ما يقتضي الامر اشغالنا عليه والفساد بما يتبادر اما المعاملات والمراد بها ما يتناول الامور  
 ايضا فصح اعتبارها عن رتبة الاشياء المقصود من جعلها شرعا كمثل العبد في السبع والمقتضى في الاشياء  
 والبضع في الكساح ووقوع البيوت في اللطائف والحر في الشوق الى غيرها ذلك وتبطلها الفساد في  
 عدم رتبة ذلك عليها والحقائق وصحح المحرر والفساد في العبادات عطف في المعاملات شرعي  
 من احكام الوضع وهو ما يبان المتقدم ثم اعلم ان الفرق بين المقام والمقام المتقدم وهو ان لا  
 والى هل يمتنع في شئ واحدا ما اولا في المعاملات فقط وما في العبادات فحوان النزاع هناك  
 فيما اذا شاع الامر الذي بطبعه بين متعارفين بحسب مقتضى وان كان بينهما عموم مطلق وهما فيها  
 اذا اختلف الامر بالمطلق والى المتبذل وما ذكره بعض المعاصرين في بيان الفرق بين النوع  
 هناك فيما اذا كان بين المودعين من غير عموم وهما فيها اذا كان بينهما عموم مطلق فغير متبذل  
 التفسير عليه واعلم ايضا ان من قال بالافساد انه الفساد اما اذا افترقا من جهة التي كما هو ظاهر  
 عنوانهم ونصيحهم ومن قال بالافساد انه الفساد اذ تفرقت بينهما من جهة المادة والمعلوم ان الفعل  
 المهيمن كما ينادى به بغيره لان جهة نقل التي فاودده بعض المعاصرين على هذا القول من ان  
 التي حقت في الجرم وليس ذلك من المصلحة ولا مستلزم لما نشأ من عدم التعلق لذلك  
 ثم قد يجادل ان النزاع في المقام لا يخص بعضه الذي بل يجري بينها وبينها يجري في حفظ الجرم

في قوله

في قوله تعالى حرم عليكم انما انكم لا ترون ذلك الصغر في الخوف عار على سبل التمثل وضعف ان المعنى  
 اسناد الجرم الى المذكور وان يتجوز وجها من الاستدلال به وهو صحيح في سائر المقادير بل لا يمتنع  
 على نفي رتبة الاشياء على عدم عقد من لا يكون من مسئلة الباب ان لا اسناد الجرم الى الفعل فيلزم محرم عقلا  
 وكذا كان من مسئلة الباب لكن ذلك لا يمتنع على الفساد غير صحيح في وجه النوع المعروف بالفساد في هذا  
 فالحق ان الذي في العبادات يقتضي الفساد عطف وفساد في ذاته سواء تعلق التي بها نفسها او غيرها  
 لكن الجرم في الاشياء لا يمتنع على الذي في فعلها او ما في المعاملات فلا يمتنع عطف ولا وضعف مقتضى نفسه  
 بحسب الاطلاق عرفا ان تعلق بها نفسها من حيث كونها معاملة مخصوصة بنفسها فسادا من النوع نفي الاشياء  
 او الجرم بل يعتبر في رتبة الاشياء في صور ما للشرع بقصد شرعيتها على صور تعدد المسائل  
 معها معاملة المعاملة العينية فيجوز محرمات تصدق بها وذلك لان اللفظ المعاملات موضوعه عند المفسر  
 المحرر كلفاظ العبادات فاذا استظهر بان تعلق التي بمعاملة فسادا مما يقتضي ان يراد من لفظها في ذلك  
 الاستعمال فسادها جازا ان لم يكن جعل الفساد بذلك الذي ولا ريب ان فسادها المشابهة عند  
 الالتزام باقائه المعاملة العينية فيها اذ ريب من فسادها الجرم ففسادها من حيث العمل على ان كان جعل الفساد  
 بذلك الذي فالشرع يوجب فسادا في حقه فسادا الذي الى حقه فسادا المعاملة من حيث الشرع نظرا لعدم  
 رتبة الاشياء الشرعية المقصود بها علمها ثم لا يمتنع ان تكون الخصومة ناشئة من حقيقة احد الطرفين  
 كسب الجرم والاشياء بها او منها كسبها فسادا او من جهة احد كسب الجرم او من جهة كسب الجرم بالجهل  
 وان تعلق بها من حيث كونها معاملة بل من حيث انها متعلقة بغيره فسادا لا يمتنع ان كان الذي  
 نفسا فلا يمتنع عطفها ايضا فخص التي للجرم وما نقل عن الابدى من قبل الامام في عدم فساد  
 المعاملة اذا كان الذي منها امر خارج وعبارته في ذلك من النوع الاول المبع في المكان المقصود به  
 مثل زوج الحيوان المقصود به في البيع بالمال المقصود به في المكان المقصود به في البيع المقصود به  
 والفرق ان الذي تعلق بالاشياء بل يعتبر كونه معاملة مخصوصة بغيره المقصود به في البيع بالمال المقصود به في المكان المقصود به في البيع المقصود به  
 بل تعلق به باعتبار كونه معاملة مخصوصة مثلا بل باعتبار كونه غصبا او بغيره او بغيره



عبارت مضی

المشعر

المنفعة باعتبار الإجابة ودفع النفع الزوجية فالطلاق إلى غيره لأن من تركت تركت الآخر لا ينافي  
مبغوضتها الاستفادة من الرزق كذلك الصنفان على الحب والنفقة المثل والبرج الحريم والبرج الحريم  
صود لأننا وغير ذلك ولنحيط انحصار عرفنا بما مران الله يوم من الطلاق الذي هنا كنفى كالأشياء  
بالغري كما يشهد إليه الدين في نظائره كقوله في الطب عند صفة الأروية والمناجيب وقد  
كل ذي حرفة وصناعة فيما يتعلق بحرفته معنائه فانه من تلك النواهي التي لا تترك حصول  
الأمرا منه عنده وبالحاجة فالفساد هنا إنما يستفاد من الطلاق صنفه الذي من منه ظاهره فالحق  
أن الحكمة التي تقتضي عليه هي الفساد وقد تضمن أن خواهره لا ينفك عنه من جهة كونها الحريم الذي  
هو مفاد الذي مستقوما للفساد المعروف من عدم الاستقام ولذا لو ثبت الحريم بدل غير قطعي  
كالإجماع والعقل أحكم بالفساد وأن قدر ظاهره مفسد الفساد إذا كان الطلاق أمرا فالفظة لا  
دليل على اعتبارها فلو استكشف بالإجماع عن وقوعه خطابا على ظاهره فالحكم بوجوبها  
حققتا بغير فساد مما قبل من تخصص ذلك لأن الذي على الفساد قبل الفصل في الحكم الخاص  
العلم أن الذي لا يوجب إلى الجاهل والعاقل أن لا يكون لازم وهو الفساد ومجرب عنه أن لا يثبت  
الفساد لكونه لازما للمحرم بل لأن الاستفادة من الطلاق الذي كونه المفسد هو الفساد فالحق  
بين قولنا الفصل في المحرم وبين قولنا الفصل في المحرم وكان الفصل في فساد الألفاظ والظهور  
والصراحة فكان أن دلالة الثاني على الفساد لا يخص بوجوب العلم بتركه كقولنا من هنا ثم  
بحكمون بطلان المعاملات التي تتعلق التي يلحقه حجب بذكر الله على الطلاق وأن حكمها  
الحكم بالموضوع أو الحكم بترك الأوامر التي تقع في هذا المساق فأن المفهوم منها الصفة بأن الحريم  
أبدا شرطية أخرى وهذا ما لا يباحث على من أراد تبيينه بالخاودان ولنحيط انحصار عرفنا انحصارها  
لو كان الذي لا باعتبار كونها ماملة أو لا نفسها أن المفهوم من الذي إنما هو مجرد الحريم على ما  
الأصل وهو لا يقتضي نفي الأثر لكونه من على الحريم كما سجدنا لأن من المدة لا تدفع لتدويره أنه لا  
ولكان مناصفا للتصريح بالصفة لأننا في صنف أو يجمع أن يقول لغيرك عن البيع والطلاق



كذلك راعينا اننا حصلنا بالملك والجواب المنع من الملازمة بالنسبة الى القسم الاول من  
المعاملات اذا انما قد صرح بخلافه وان منع من بطلان الملازمة بالنسبة الى الجوانب اذا لم يمتنع  
على تقدير ظاهره على واجتراح المصلحون على نفي الدلالة في الجوانب على ان الامور المتعلق  
بالطبايع من حيث هي فلا مانع من اعتبارها بين طلبة الطبيعة من حيث هي كما هو مقتضى الامر بين  
مفروضي المبدأ كما هو مقتضى الذي لتعاليم الموردين وعلى ثبوتها بان اهل الارض يعمون من تلك  
النواهي فيسند مطلوبه لئلا الطبايع المطلقة بصورة عدم تقييد هاتيك النواهي بغير تقييد  
خطاها في الشارع الذي عليها كما هو الشأن في سائر خطاياها في وجوبها في الشارع فلا تقييد باعادة تقييد  
ليسد على جواز عقلا بان مودعا لا مودعا ليس بمتصور في المركب وهو ما ينافي ان وهذا  
اما ان قلنا مودعا لئلا ما هو المقيد وهو ايضا بسبب لان المقيد خارج عنه وان اعتبر فيه من  
الواضح ان الزمان المصلو في المكان المقصوب ليس له ان يجمع المصلو في المكان لان المكان  
ليس من فعل المقيد الكلف بل من المصلو المقيد في المكان المقصوب ولو اعتبر التركيب بالنسبة  
الى المصلو وتقييد هاتيك المكان المقصوب بغير تقييد لان المقيد امر اعتباري يندرج جملة جعل المصلو  
فيتمتع ان يخالف حكم جعل مثل هذا المركب جعل المقيد وهذا الكلام في نفي عن المصلو في التوحيج  
وما اشبه ذلك واما اننا قلنا ان هاتيك المصلو في المركب فلا ريب ان المصلو عن المركب  
نفي عن كل جزء من اجزائه في ضمن الكل كما يبينه في حجة المقيد مرفوض على تقدير وجوبه في الامور  
التي تعين في الجوز وهو واضح الفساد كما في صورة الجحش كمن عجز المبتين لها على سبب الشروع  
اللفظ امر ان علماء الاعضاء والاصنام انما لو السند لوزن الفساد بالتي في ابواب الفقه  
وذلك لاجتماعها على ذلك على الفساد ان الامر يقتضي الصحة لئلا لا يخلو الاجزاء بكلا معنييه  
والتي يقتضيه فلو ان ان يقتضي تقييدها وهو الفساد اذا التقيضان مقتضاها تقييدها والجواب  
عن الاول ان الاجزاء المذكورة في باب ما بالنسبة الى الذي المتعلق بالمعاملات لا باعتبار كونها  
معاملات اوله لنفسها فان لم يكن لها في ظاهره معروف فانها بالفساد في موضعها لا يوجب ان يكون

مستقارا

مستقارا من مجرد الذي يجوز ان يكون لهم عليه مستند اخر من خبره او اجماع او غيرهما من  
الثاني بالنع من لزوم اختلاف احكام المتضادين او قد يتركها في بعض المواضع والمشار الى الجاهل  
في المرحضة واللوثير والوجود وغير ذلك واجاب ان مقتضى المعاصي في المصالحات لعلها لا يبدل  
البحر الذي كونه بان يقتضي في مقتضى الصحة ولا يلزم من ان يقتضي الفساد في غير نظر لان ذلك في مقتضى  
لا اتيان المتناقض في مقتضى كما هو مقتضى لعلها لا يتركها في مقتضى الذي الصحة في مقتضى عدم الانقضاء  
والامر حيث اقتضى الصحة في مقتضى الانقضاء في مقتضى الصحة في مقتضى الصحة في مقتضى الصحة في مقتضى  
للمقتضى في مقتضى معارضة التسلسل والاعتذار بان التسلسل في الامور لا اعتبار في مقتضى كونه من البعض  
في ظاهر المقام غير مرجح في التفصيل في خارج من مقتضى القول على ان ذلك ينافي في مقتضى التمسك في مقتضى  
لا يلزم ان يقتضى مقتضاها بهذا البيان كيف والمقتضى انما اقتضى ان في مقتضى الانقضاء  
المقتضون بين مقتضى الشرع على اثنائها فبان فساد الشيء بغير مقتضى انقضاء الحكم ولا لئلا لا ينفذ  
الشيء عليه والجواب ان ذلك انما يوجب في المعاملات واما في العبادات فلا مانع من جزم القول بغيره على  
ثبوت شرعها بوجهين ان علماء الاعضاء والاصنام انما لو السند لوزن الفساد بالتي في ابواب الفقه  
عنه حمار انه لو لم يفسد كان في تركه حكمه موجب للصحة والثاني بان الحكمين اما ان يبقيا  
فيستعارضوا فيسقطان فيكون فعله على حد تركه ويمنع الذي عندهم حكمه فيروا اما ان يترجح حكمهما  
فامتناع الاخر او في الاشياء حكمه من مقتضى العقل والاول من مقتضى الاخر وهو حكمه في مقتضى  
لها والجواب ان ذلك انما يوجب في العبادات لان مقتضى الشرع يقتضي الامر بمقتضى حكمه الامر في مقتضى حكمه الذي  
يرجع الى احد الوجه المذكور واما في المعاملات فالمحكمه الموجبة لثبوتها على مقتضى العقل والاول من مقتضى  
عنها يجوز ان يثبت على حرم اشرعي هذا ان يثبت بالحكمة التي الموجبة لثبوتها على مقتضى العقل والاول من مقتضى  
الموجب لوجان الفعل باعتبارها في مقتضى التسلسل من اثنائها في مقتضى العقل والاول من مقتضى  
اذا تعلق بينهما لولا انهما يترجح مقتضى وجود الاجماع ويعبر بان ان في الجوانب المتدبرين والتمسك  
على مساو المعاملات لعلها في مقتضى الذي بها باحد الوجهين مستند في ذلك الى وجود الذي منها وليس لهم







وان اعترفهم بالنسبة الى الضيق او الشغل منها ان يكون جميع الاوصاف وكلت لزومها للضعف  
لجاء بل لا يرتب تبديل كل انما على اختلافه من التفصيل وتوضيح ان الذي المتعلق بالشيء ليس  
محركة واعتبر اليه حكمه الفاسد في الحكمة الظاهرة من التوافق المتعلقة بالمعاملات عند خلوهما من  
فرضه بل على غيرهما كذا في الطب على ما يرجع ما اخبرنا من التفصيل فان الظاهر من الذي عن معاملته  
عدم الترتيب في المعنى انفسها من حيث كونه تلك المعاملة ثم قد يظهر من غير ما يقال او شهادة  
حالي ان حكمه الذي لم يزل يفسد كالتقريب من بيع وطلب لانه قد انظر في هذا الصدد ان  
الحكمة الدالة على اليقين لصلوة الجمع وعدم التوافق عنها بالبيع وحق فلا يظهر من الفساد  
اذ يكفي في حسن التوفيق بالحكمة المذكورة على ما ينبغي ظاهره الذي في الفساد ينبغي عدم ما دل على محر  
البيع سلمه من المعارض وان شئت توضيح ذلك فلا خلاف في السيد الطيب لبعده لا يفتق  
اليجوز في وقت كذا فان في قبل اليك في ذلك الوقت اجازة لا يفتق من غير ان بعد صغر في ذلك  
الوقت لم يوجب عليه اثار بخلاف ما لو قال لا تضع في ذلك كذا من غير اشارة بالعلل فانهم من  
عرف ان صغر في ذلك الوقت محل يوجب اثاره عليه دائما اعتبر اسناد ما يطيب على الخاطي لئلا  
يفرض بين نواهي الشارع بان الطبيب ليس له اعتبار الكلفة والحجر في بيعه لو اقبل لاشرا  
والدلالة على الفساد في الشارع ان هذه المسئلة من قبل المسائل المتغيرة في بعضها نقل  
فعلنا عن المتعدد اذ لا فرق في الطريق بين الامضاء الحادثة والقديمة فيكم بفعل جافه كون الذي  
منقول في الشارع الى ما ينضم الفساد او ليس كذلك وان لم يبلغ حد الاجماع لانه قد صغر في ذلك  
لقد اتم الميثاق مضانا الى احكام السيد في المقام من الاجماع وقد مر في جوابنا ان التعويل على النقل  
مقصود على المباحث المتغيرة الى اسبيل لنا الى استعمال الحال فيها بالجمع والحق لا يقطع مدركها  
فما يخصها عند النقل لان ما دل على جواز التعويل على النقل في هذه الاجماع لا يبعد على جواز في  
غير ذلك بل الظاهر ان الاجماع منقول في غير ما جاز التعويل على النقل ولو ذلك لا يفتق  
الاصول في مباحث الاطفا بقول غيرهم فيها لم يتكسر بينهم الاقوال ولم يجزوا الى الجشتم الاستدلال

ولا يخفى

ولا يخفى ان المقام من القسم لا يخفى ان مدركنا انما على ما عرفه انما هو انفسها من الفساد  
وقد عرفنا ان ذلك لا يبعد على مطلوبه ومنه يظهر ضعف ما نقل في المقام من الاجماع ظاهر  
جملة من الاخبار منها ما رواه في الفتح ليعني ان جعفر قال سالت عن يملوك تبيع ليعني ان  
سيدنا فقال ذلك الى سيدنا ان شاء الله وان شاء الله في بقية ما نقلت احكام الله ان الحكم بغيره  
وابراهيم الفخري صاحبها لم يقولوا ان اصل الكساح فاسد فلا يبعد اجازة السيد له نقل الى جعفر  
انه لم يصر الى انما يصح سيدنا فاذا المجازة فهو له جازة في رواية اخرى بعد ان ذكر حكمه في جعفر  
لكساح العبد مع كونه الاجازة فقلت لا يجوز جعفر منها في اصل الكساح كان عاصيا فقال ابو جعفر انما  
ان شئنا لعل الاول ليس بغير الله وانما يصح سيدنا ولم يصر الى ان ذلك ليس كائنا منهما حرم الله  
عليه من كساح فعدن وشبهه وجعل الدلالة ان الواليين في ذلك ان كساح العبد لغير ما دون انما  
لم يفتق مع كونه الاجازة لانه لم يصر الى انما يصح سيدنا فقلت انما يصح سيدنا فقلت انما يصح سيدنا  
من اقسام المعاملة لا يوجب الفساد فان كل كساح ثبت على العبد عصيا السيد ففسدهم الاذن مع  
عدم الاذن من المنع وهو الموجب للعصية فاصحاب السيد يستلزم عصيا فاصحاب  
على العبد طاعته فكيف ثبت احداهما في الاخر قلنا اما الاول فقد وقع بان يمكن عصيا  
يعتبر في المنع من الكساح فالمنع انما يصح سيدنا فقلت من غير ضرورة يمكن تركه على الاثر في غير بل العباد  
من ذلك المنع من حيث ان يجره المولى جازة على عدم الرضا باقدام العبد على مثل هذا الامر دون  
الاذن فاما الثاني فنقل جعفر تارة في غير بل عصيا فقلت من غير ضرورة يمكن تركه على الاثر في غير بل العباد  
السيد وانما مع كونه الاجازة في غير بل عصيا السيد على عصيا في النقل وقوع الاجازة في  
بان المراد بالعصية المتغيرة للعصية الحادثة وهي العصية الموحية للفساد فلا يفتق استلزام معصية  
السيد لعصية ثمة واذا نقل الفاضل المذكور هذا الوجوه واستشهد عليه بقوله في الرواية الثانية  
ان ذلك ليس كائنا منهما حرم الله تعالى عليه من كساح في عدل وشبهه ونهاه بغير تصويره جاز من علي  
الله في يملوك تبيع ليعني ان سيدنا فقلت انما يصح سيدنا فقلت انما يصح سيدنا فقلت انما يصح سيدنا



حرام قل ان لا يفعل الا باذن مولاه ومنها ما ورد في من طلق ثلثا في مجلسه ان لم يفسخ شيء من خلاف  
كتاب الله والى كتاب الله ويضمنه اخبار معتبره في بعضها من خلاف كتاب الله والى  
كتاب الله والى سنة في بعضها كل شيء خلاف كتاب الله فهو مردود على كتاب الله وسننه  
واما ثلثت قلعة كلبه وهي مخرجة كل شيء خلاف كتاب الله والى كتاب الله وسننه  
بعضها الكتاب والى سنة من البطان في المعاملة المحرمة في كل واحد مما في كتاب الله  
لان الله يوجب الفساد لما كان الرد موجبا له والجواب ما بين الروايتين لا دليل بيننا في الظاهر  
من العصبية فيها بغير نظام الايمان بما لم يرض ولم يرض بحجة فالحق ان العبد لم يأت بكتاب  
الله ثم اولى من يحسن على نفسه الاجابة وانما في كتاب الله لم يرض بحجة على نفسه  
عدم الاجابة وجعل اطلاق العصبية على ذلك وقوع التعبد فيها لبايا التي وعاد على ما في كتاب الله  
حكمه بغيرها العبد لم يأت على صوته المنع مع ان اطلاق العصبية على المنع بالكتاب الصحيح وهو  
وهو غير حاصل حال المنع وكذلك قوله فاذا اجازته فهو له جائز فان المراد ارضى بحجة فالحق  
على ان الرواية الثانية ضعيفة ولا يثبت على الترتيل على الزام الخالق فان الحكم بغيره على ما  
صريح بقول الخالق في الايمان ان ابراهيم الخليل في قوله ايضا اشعار بذلك فكيف كان فلا بد  
للرواية على ان التام من المعاملة بوجوب الفساد ومع الترتيل فالحق في التفصيل الذي ذكره  
بأولى من جعله تفصيلا الخاروا ما بين الرواية الثالثة فيها ما لا اشعار لها بالمقصود  
فالحق في الاول وقوع سبوا من العلم وامتن الرواية الاخيرة فان الظاهر في الحق فيها الخلق  
في الحكم الوضعي بغيره ما ذكر فيها من الاستسكان لطلو المطلق ولو سلم ان  
المراد بها مطلق الحق فليس ذلك مع ما في الحكم الكلي في الياسا بوجوب الفساد اذ لم يثبت بعد ذلك  
عليه فتكون ثمرة الرد عند الخلق في الحكم الكلي اجراء حكم المعصية عليه من الفساد والتعبد  
الاوام بالتوبة ودعوى ان المنع رده باطلا اليها في حق المنع اذ لا شاهد عليه هذا والعمل في الجواب  
هو الاول واجه من قال بذلك لعل التعبد بان المنع لم يكن صحيحا اليك شرعا في الثاني بل لا نأمن

ان الله

ان المنع عن قوم يوم النحر والصلوة في الاوقات المذكورة هو الصوم والصلوة والشرع لا الا  
والدعاء ايضا لم يصب لكان منعنا فلا يكون في المنع منعنا من الجواب اما ان لا يفسخ شيء من قوله  
تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابائكم وقوله في الصلوة ايام اذانك فان المنع منه فيما لا يفسخ جميعا اجماعا  
واما ثانيا في الحل بالكتاب لا دليل لما في الرواية من معنى الطلب على شيء في نفسه يكون معنى  
لا تنكحوا الا نكاحا ومعنى في الصلوة لا صلوة لك في تلك الايام وهكذا واما في المنع من الجمل  
والصلوة على الطاعة صورة ما يفصل الشرع بينهما لا تفرق بينهما في الحقيقة من العمل على مطلق القول  
ذلك لان الظاهر عندنا في الفقه للعقل معارضة بما هو اقوى منها في الظهور ثم لا يخفى ان البطلان  
بالمنع عن الصلوة في الاوقات المذكورة مثل ما هو خارج عن عمل البحث وقد عدهم الكلام فيها بما  
لا يرد عليه ويمكن ان يجاب عن الوجه الثاني ايضا بان المنع من غير ان يكون منعنا بهذا المنع  
منع المنع بغيره وقد بينوا الكلام فيه فلهذا فاما احتفاء عدم الفرق بين المنع من نفسه  
او بغيره لوجوه منهم من ذهب الى ان المنع من نفسه لوجوه جميع حكم الذي في الوصف وهذا هو الصحيح  
تحكم في الرواية المنع من لوصف الزيادة انه لو طوع الزيادة على عقول الربا صحح الخراج بان لو دللنا على  
التصحيح بالحدود لكانت الحق والوجوب ان لا يفسخ من ملكه في الجواب عنها يظهر من قوله لا يفسخ في الجواب  
الكلام فيه كما قد فعلوا المنع بفسخ اعيانه وقد مر الكلام فيه ذلك قد يعلق بغيرها باحد لا يفتا  
المقتضى كقراءة الزام في الصلوة ما في الرواية الخيرية في موضع الاختلاف وبما تكسر كدرب  
في اذنه نامة الفساد في الجرح ففلا ففلا في جزاء العباد عبادا لا يخرج في غير ما يجري فيها وتقصير  
فساد المكرب لا فعل مطلوب في الجرح لفساد عدم مطلوب في الكل في الحقيقة نفس الجرح ان لم يمكن حصول  
الامثال بالباقي على تقدير قيام دليل عليه فيستكشف عند التحقيق عن يديه المركب الثاني عن المركب  
الاول ولو علمت ففقد الحق في الجرح وكان لولا لعل لغيرها وكان عبادا وسوا لعل المنع نفسه  
باحد لا يفسد اذ لا يفسد كالمكان بالمال المتصور لا يخرج من ملك كفساد البدن الوضوء سكوتا  
لان ذلك فسادا شرعا بالبيان المقدم وفساده بوجوب فساد المشروط ولم يخلف غيره ولما اذا لم يكن



الشريعة فالتشريع لا يوجب فيها المشروط عقلا ولا يقضي بشرع فاجتبا يقضي في المعاملات  
 لأن الشرطية من الامور الجعلية ما اوضح فيكون على حد المعاملات في ذلك وعلى هذا فلو ورد  
 المسمى من الشرع في الصلوة كالحر وجعل المشرع على الصلوة ان لا يذوق ان لا يتس  
 بشيء فشرع فيها وكذا لو جاءه عن غيره عليه طاعة وقد يتعلق الذي بامر خارج عن العبادة  
 فان لم يكن الذي عنه العبادة كالنظر الى الاجنبية في الصلوة فلا اشكال في عدم انقضاء الصلوة  
 وان كان العبادة كالنظر الى غير الصلوة فهو لا يضيء الصلوة عقلا لعدم المتعلق لكن لا  
 بعد استفاضة الصلوة عند الاطلاق عرفا نظرا الى استفاضة المانعة من مالم يظهر رادية  
 بحجها التحريم كما لو نذر ان لا يفتق فيها بينا او شملا او لا يخرج اصابعه او نحو ذلك فان الذي التنا  
 من النذر في غير محرم لا يغير هذا انقضاء الصلوة ما عرف في انما المتعلق بالمعاملات فكذا لا  
 على ان يربى الاثر المقصود وعددها يجرى في الذي المتعلق بغيرها من الامور الوضعية التي لها  
 اثار شرعية كالنظر الى الذكيرة ونظا بهما فان الذي بالما المتعلق بغيره قد وقع اثر الظاهر  
 والشرع عن الزج بغيره قد حاله الاختيار بغيره عدم وقوع الذكيرة والشرع عن الظاهر بالما  
 المنصوب او الذكيرة بالان المنصوب او ما نذر ان لا يفتق في غير محرم لا ينافي في ذلك انما  
 في الذكيرة عليها في غير ذلك كل ذلك يعرف بالمقابلين الى ما سبق المتعلق  
 ما دل عليها للفظ وكان حكما لم يذكر في الماد بغير ما يتناول المقدر والمتنوى هو ان كان الحكم مذكرا  
 لفظا او لا المفهوم ما دل عليها للفظ وكان حكما لم يذكر في الماد بغير ما يتناول المقدر والمتنوى هو ان كان الحكم مذكرا  
 كالعضدية وغيره والشرعيات ان المتعلق ما دل عليها للفظ على المتعلق المفهوم ما دل عليها لاني  
 محل النطق بالان الظرف في القامتين متعلقين بدل والمراد يكون الدلالة التي على النطق ان  
 تكون ناشئة عن اللفظ ابتداء او بدلا واسطة المعنى المستعمل فهو من كونها لا في محل النطق ان تكون  
 ناشئة بواسطة المعنى المستعمل فانه لو انما انما ذلك زيد فاكبره بدلا على خالف وجوبه الا كثر  
 على الخي على ان يكون عدم الوجوب على عدم الجواز لكن بدلا على السلف الاول بدلا واسطة على النطق

ان

الثاني بواسطه ذلك على المتعلق الاول هذا والعضدية بعد ان ذكر المذلول في قوله فشرع بقوله ان يكون  
 حكما لم يذكر في الامور المذكرة الاخره فشرع بقوله ان يكون حكما لم يذكر في الامور المذكرة الاخره فشرع بقوله ان يكون  
 بظ ان الظرف في القامتين غير المتعلقين بل في القامتين مع اسمها وتعلقها بالكلام ما دل عليها للفظ وكان على من رجع  
 في محل النطق ولا ينبغي في محله ولا ينبغي لغيره ان لا يعنى المتعلقين وفي الحديث لسلح لان الدلالة في الفرق  
 على كون موضوع الحكم مذكرا او مذكرا مذكرا بغيره بل في محل النطق والشرع المفهوم الا ان كان كتاب نوع من  
 الاستخدام ثم قال ولو جعل الموصول كقائمين الموضوع الا ان كان كتاب نوع من الاستخدام ثم قال ولو جعل  
 كقائمين الموضوع بل هو مخرج من المصطلح والكتاب نوع من الاستخدام في المصطلح والكتاب نوع من الاستخدام  
 ويشكل بان الفهم الجور وفي الحد لا يصح بالاستخدام للفرق بين الموصول بل ما دل عليها للفظ في المصطلح  
 بل على انما المتعلق الذي يستعمل فيه وكذا الحال في غيرهما فانما انما يجرى الى الذي له بالاعتبار المعنى الذي  
 استعمال فيه لا يجرى بالجملة فالاستخدام انما ينافي في القامتين بالجمع وضع المجمع موضعها وذلك يستعمل  
 في مثل المذلول وقد مر ذلك في غير موضع الى الوصول او الذي له بالجمع بين الاستخدام والاستخدام  
 امكان لا كفا بالاضمار للفظ المجمع مضافا الى الغير ولو اذ كان الطرف من نفس الموضوع  
 وسما استخداما ما الشبهة او باعتبار المذلول في المصطلح انما هو في المصطلح على انما هو في المصطلح  
 خلو المصطلح عن الدلالة وهو باطل ثم ما ذكر من التخرج عن المصطلح بناء على انما هو في المصطلح  
 خفا فانه لا يخلو المصطلح عن الدلالة وهو باطل ثم ما ذكر من التخرج عن المصطلح بناء على انما هو في المصطلح  
 التقدير بغيره فاجعل بغيره وجع الصبر الى الوصول باعتبار ما في النظم بغيره ثم لو اراد بالموضوع  
 اللفظ انما اعتبار الاستخدام في المصطلح بغيره ولكن مع ما يلزم من كذا لفظ الحد يستعمل بغيره  
 بلا عا لم يجرى في هذه الحالة وظاهره انما انما على قول من يجعله من صفات المذلول او على قول من  
 يجعله من صفات الدلالة كالحاجب فيعين عليه ان يكون في الدلالة لا يصح انما مصدر بغيره والضمير  
 الجور وداعبا الى المذلول المذلول عليه بالدلالة فيكون انما انما الى المصطلح والمفهوم بطريق  
 الاستخدام انما انما بغيره بوجوبه او في الحد واما انما في المصطلح







او اشارة لان ما يدل عليه اللفظ اما ان يكون مقصودا للتحكم في الخطايا وكذا الثاني هو المدلول  
 عليه بدلالة الاشارة كذا لا لا يشي على اقل الحيل فان اريد بها سوسه لياض حتى الى ان لا اخرى لها  
 اكثر من الفضل بل يترجم منها شيئا الى الحيل وان كان الاول هو على فحينئذ لا بد ان يكون مقصود  
 الكلام او محمول عليه وهذا هو المدلول عليه بدلالة الاشارة فالصديق هو من اتى الخطا في الدنيا  
 فان صدق الكلام فهو على تقدير الواحدة ونحوها والعقد يكون عقلا كافي في تعداد اسئل الميزنة  
 فانه لو لم يقدرك لاهل ابيهم الكلام عقلا وهذا ينبغي ان يترجم على عدم التجوز في لفظ الخبر وقد يكون  
 خبره كقولك لعنوا عبد الله على الف فان اختصاصا لعنوا بالمال لا لملك بل هو خبره الملك  
 اي ملكه على الف الثاني ان يترجم بالحكم ما لو لم يكن له لانه لا يستبعد ان يترجم على الفعل  
 وان لم يترجم به وهذا هو المدلول عليه بدلالة الاشارة كما لو قال السائل ما فعلت اهل غداره من خبر  
 فقال له اكثر فان اقران في كثر قولنا السائل فيكون ان يكون في لقاء المسترسل على رجع الكفان  
 واهل ان المراتب التي ترجع من الفاعل من معناه الحقيقي الى المعنى المجازي قد رجع ذلك لتوقف  
 صدق الكلام عليه كما ينبغي في قوله نعم لا يمسد لا المطرف فان يترجم على الذي يجوز ان يترجم عليه في ذلك  
 على تقدير رجوعه الى التخييل كقولك جنتي يا سيد بري فان لا استلحقني لا يمسد استلحقني لا يمسد  
 بما لا يراه كان مستبعدا من شهادة حال او خبره فقال كقولك يا سيد استلحقني فقال التخييل يكون  
 في الجمال بعيد كونه اسدا حقيقيا وكذا اذا كان في الغمام ما يقيد ذلك ولا يخاف في ان يترجم الى كثر  
 احد هذه الاقسام فذلك لا يترجم الى احدى هذه الدلائل ان يكون ذلك العمل لا بد من ذلك لا يقتضاه  
 وعلى الاجرة لا لزاما يترجم بعض المعاصرين كذا لزاما الذي يكون في خبره العقل داخل في المنطوق  
 الصريح او لا بد من ذكرهم فيتم لها وذلك لما استعملوا من الدلائل الا اقتضاه من اقتضاهما  
 اختصاصها بلحان في الاعراب او ما يكون في خبره العقل وهذا لما سئل من وجه اما او لا فلا ادخال  
 المجاز في المنطوق ايصح غير سديد لانه ليس بدلول مطابق على ما هو المعرف فيها في خبره المطالب  
 مع ان القصد يصرح فيها باعتبار الوضع كما فعلناه ولم نقف على ان يكون ذلك من كوننا اسطلاح

جاءنا

جاءنا عليه واما انما فلا بد من جعل التسمية غير شاملة لكل هذا القسم من معناه او انه ما لا يمتد  
 الذي قاله السليم لما يترجم من معنى خفاء مثل هذا الامر اليقين على انظار المحققين واما انما فلا بد من انهم بعض  
 الاقسام المذكورة تشمل باطلا بها الجواز بانفسه فلا وجه لخصه بالخاصة لا لغيرها والجواز الذي في خبره  
 الفصل يجرى ذكرهم مثالا او مثالا من باب هذا ظاهر اختلافنا في ان التخييل بالشرط هل يقتضي  
 نفى الحكم عند اشغاله او لا فلهذا يترجم على ان لا يترجم على الاول بل يترجم على الثاني الشرط ليس هو الخبر  
 فنقول الشرط في الغمام الشئ انما التماس صريح به في واحد منهم ومنه الشرط لا يقع في المفرد وما  
 الشرط بمعنى العلة في الظاهر بالتحريك كما نص عليه بعضهم وقدر اشراط السامع ليس بالكون على ما  
 واما عن فاقطع بطلان وادبه مصطلح اهل القول وقد ترجمه في بحثنا القدر وقد بطلان وادبه  
 السبب صريح به بعضهم وقد بطلان وادبه السبب صريح به بعضهم وقد بطلان وادبه السبب صريح به  
 باحدى ادوات الشرط كما قد علمنا هذا هو المدلول في الغمام وقد جرى عليه مصطلح اهل العربية منهم  
 من غير التعلق في الامر بالشرط ومنهم من يترجمه في حكم القيد ومنهم من جعله في التعليل وادبه  
 كذا في الغمام فان الخبر يترجم بانفسه لا بد من اطلاق في قوله يترجم في خبره في هذا  
 التعليل في الغمام لا يخص بالمتعلق بكونه ان يترجم بجماعة موضع التعليل في المتعلق بها ليس نصا في الخبر  
 كما كان التعليل على التعليل بجملة خبره في قوله يترجم على الشرط في قوله يترجم على الشرط  
 اعني ولو انما استعمل في الشرط او جرى هذا خبرا بضم معنى الشرط في المنه او يجري فيها  
 وفيما يشر به كما قلنا انما يترجم على الموصول اما الموصوف حيث هذا خبره بالشرط معنى الشرط بين المتعلقين  
 على ما هو الظاهر او كالموصول والموصوف حيث يترجم على الفاعل في خبره اياها على ما ذكره اهل العربية من يترجمها  
 ح معنى الشرط بوجه ثم من المتعلقين من يترجم على ان لا بد من المدلول في خبره بالوضع ومنهم من يترجمها بالنظر  
 الى ليل المحرك والمعلق الباقي في الظاهر من خبرها بالوضع بوجه عند سبب بطلانها في بعض الاقسام  
 الى خبرها بالنقص ثم الظاهر ان اكثر المتعلقين القول بولا الشرط على اشغال الخبر عند اشغاله الشرط والظاهر  
 الثاني في ذلك لا على ذلك من المحققين انه يدل بالاشارة على اشغال الخبر عند اشغاله الشرط بالوضع

سطر







فلو قيل ان كل ما لا يحصل له العلم به في الاول وان كان الثاني لان الحصول على تقدير حصول الاول  
 بدلالة استعانة الترتيب مع الدلالة على ان الواقع اشياء ما بدلالة الاختصاص ولا اختصاصا لها وصفا  
 يكون الاول سببا للثاني ولا مسببا عنه وان كان هذا الاطلاق ينصرف الى السببية كما عرفت  
 كما في قولك لو جئتني لآكره لك فان لم يكن هذا العلم في نفسه كان على تقدير حصول سبب الاكرام لكن لم يحصل  
 الحق فيحصل الاكرام او كثر ما يصح بهذا الاستدلال انك لا بد لهذا الظاهر كما تقول لو جئتني زيد  
 لآكره لك لئلا يحجب فآكره وشبهه فلو لم يولد له ذلك لكانوا اكثرهم دعاء وان كان ما بين يديهم  
 اي ما بين دواهم فكونوا دعاء باكثرهم دواهم ولو لم يولدوا فلو لم يولدوا فلو لم يولدوا فلو لم يولدوا  
 انه ليس ما يكون الثاني منه مسببا عن الاول كما عرفت في الثاني فان كان هذا الذي حاشا لا يصح سببا  
 لغيره ان يفسر بل ان بابا الاستدلال حاشا على ان يفسر قد استجمع كل صفة كانه تكون لذي حاشا  
 هذه الدعوى مسلمة وفي غيرها الشرطية المذكورة نظرا الى ان الطرآن على تقدير حصوله من ذلك  
 المصفا فالعنى لم يطرده وحاشا في هذا فطر على حد قلة لو بلغنا موضع كذا بلغنا الكثرة لكن  
 يتلوه فلهذا ليس المقصود من تقدير هذه الدوا ان نتاج نقي لنا على ما سبق الى بعض الاحاد  
 فاستشكل بان استثناء بعض المقدم في القياس الشرطي لا يوجب نقي الثاني على ما عرفت في علم بل ان  
 ما عرفت من الدلالة على ان الشرط لا يحصل فحصل الجزاء لم يوجب حصول الجزاء ووجهه ان نقي  
 الشرط المستطع حصول الجزاء المنفي لا الاستدلال بان شاء الشرط على ان شاء الجزاء او لا لا ان شاء  
 نقي الجزاء منقوع على نقي الشرط خاصة وحينما وقع استدلال نقي المقدم وتفرغ عدم الجزاء عليه فلا بد  
 منه من فاعل كعوى ان شاء السبب الشرطي انما تركب مع كانه في سببية شرط الجزاء  
 بحيث لا يحل غيرهما كما في قوله لو اعلى هلاك عمر فانه يبدل على ان وجوده على سبب لعدم هلاك عمر  
 من هنا يتقوى قول البصريين حيث قالوا لا كلمة وانما سبب لولا الداخلية على كمالها في  
 الكسب فعمل الاسم الواقع بعد فاعل الفعل محذوف هذا ما يساعد عليه التقى والمتم بين الجزاء  
 ان لا مانع الثاني لا مانع الاول واخر من علمه الخبايا بان الاول سبب والثاني سبب

اشياء

اشياء السبب لا بد من على اشياء السبب لكونه قد لا يستلزم ان العكس فكيف امر جعلها  
 لا مانع الاول لا مانع الثاني فان عدم السبب يقتضي عدم جميع اسبابه واستشهاد عليه بقوله  
 ثم لو كان فيها الهلاك لانه لفسدنا حيث هو لفسد لا مانع على ان شاء على ان شاء الهلاك  
 دون العكس وانما على ذلك جملته من اخره لا ان منهم من التزم بدعيه وانما دليله  
 نظرا منه الى ان الشرط الجزائي غير هذا لا يختص بالسبب بل قد يكون مسببا عن الثاني او شاكا  
 له في العلة او رد عليهم ان النفاذ في بان المقدم يتصلوا انها للاستدلال بالمانع الاول على  
 امانع الثاني لغيره عليه ما ذكره بل او ادوا انها للدلالة على ان اشياء الثاني انما هو لسبب اشياء  
 الاول من غير النفاذ الى ان علم العلم بالاشياء الجزاء ما هي هذا يحصل كلامه ونقول المبرور من  
 الخبايا ان الاكثر من يجعلون لو لفسد لا مانع شرط على اشياء جواها وان الامر على العكس كما  
 نرى في النفاذ في بل غرضه انهم يجعلونها الامناع الجزاء الامناع الشرطية ليس كذلك لانه لا مانع  
 بالعكس وليس في توجيه النفاذ في ما يوجب دفع ذلك الاما زاده من اعتبار الحصر وهو ردي  
 اما ان لا يقدم مساعده ظاهر كلامهم عليه واما ثانيا فبان الاشكال المودع على كلام القوم واد  
 على اعتبار هذا التصور اذا لم ان الجزاء انما اشياء الامناع الشرطية كيف وعدم السبب يستلزم  
 جميع اسبابه ووجه عدم سبب خصوصه في غير ذلك اذا كان السبب مخصصا في الشرطية ووجهه  
 ولو شاء لهدمكم اجمعين لكن كثر ما يورد على خلافه بل المفهوم منها ان لعدم الاول مخصصا لعدم  
 الثاني سواء استعمل كما اذا التصور فيه او كما اذا انضم اليه عدم سائر الاسباب الاخرى ان قولك لو كان  
 زيد كراما لآكره لك يقتضي حصول سبب الاكرام في كون كراما وهذا يعجز ان يرد في قولك ولو كان  
 عالما لآكره لك ولو اكرم في كونه ووجهه ان من يوجب في هذا يظهر ضعف القياس المذكور وايضا لان  
 مناه على ان يكون لما ادان لو يقتضي سببية عدم الاول لعدم الثاني سببية فانه وكلامهم غير صحيح  
 في ادائه ذلك هذا كله بعد المسئلة على ما يقتضيه المقدم والافاضة ما اشترط اليه من ان لا يبدل  
 على ان الجزاء المنع كان لان الحصول على تقدير حصول الشرط المنع من غير اختصاصه بل يمكن الاول سببا



الثاني وبالعكس فان المفهوم من قولنا القائل لو جازي زيد لا كثره ان الاكرام المنع كان لا يحصل  
 على تقدير حصول الحق المتبع وظهورها في سببها في قولنا في قولنا ذلك سببها في سببها في قولنا  
 فهو باسطة الاطلاق وخصوصية المورد هذا اما ما استدل به الجاهل من انها لا مشاع الاول  
 لا مشاع الثاني فهو بظاهره واضح الفساد للقطع بان قولنا لو جازي زيد لا كثره ليس كفاية  
 ان الحق المتبع لا مشاع الاكرام والاشد لا بالمشاع الحق على مشاع الاكرام كيف ينبغي بسبب  
 فعله مقدم على عدمه فثبت ان لشد البعد لا مشاع له انما يصح حيث يعلم عدم الاكرام او يوجب  
 عليه وكثيرا ما ياتي بالكلام المذكور مجرد عن البيان حيث لا علم بطرفي التعليق او بالجوابة ولو  
 اكتفى في بيانه بوجه في الجملة الشرطية واضح منها ايضا فلا حاجة الى الاستدلال عليه بما لا يثبت  
 وقد يوجب كلامه فان قوله في مشاع الاول لا مشاع الثاني معناه بعد لا اشفاق الجزاء على اشفاق  
 الشرط وهو مع كونه جازي في كلامه غير صحيح لظهور عدم استيفاء الشرط على اطلاقها بل في  
 انشائها هو ادعاء استعانة بالاشفاق ان ليس المقصود بقولنا لو جازي زيد لا كثره ان يبدل اشفاق  
 الجزاء على اشفاق الشرط او اما ما استشهد به من انه لا يفتل التزام التقادير في ما اودعه فيها واجبة  
 بانها ما ردت على مصطلح او بالاحتمال في ادوات الشرط فانها عند مجزأ التلزم قد لا على  
 لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع باشتائها مادام عند عدم استيفائها من المقدم لا يثبت  
 على الثاني في العمل عند عدم التلزم ان العلم باشتائها الثاني على العلم باشتائها الاول فهو من  
 اشفاق الملوذ عند اشفاق اللاد من غير التقادير الى ان علم اشفاق الجزاء في الخارج حاشي ثم قال لكن  
 الاستعانة على قاعدة التلزم هو لتتابع المستفيض ويصدق ذلك بعض المعاصرين ان اول ليس كذا  
 المعقول في ادوات الشرط من حيثها فادها للتعليل اصطلاح جديد بل استعانة الالهام بالاعتبارها  
 جازي على حسبها وضاعها الاصلية ثم كثر ما ياتون باذا الجزاء الشرط والجزاء المعلومين وبلو الجزاء  
 على الجزاء المنع من وهذا ايضا شائع في عرفهم كالفقهاء وبالجملة ان من حيث التعليق لا يقصدون  
 بها الا لتلبيها الجزاء على الشرط كما هو مدلولها في الاصل انهم يريدون بقولهم لو كانت الشمس في الغد فانهار

موجود ان وجود النهار لا يتم لطول الشمس فيسند لوقوع العلم الثاني على عدم الاول ووجود الاول في  
 وجود الثاني على علم من ان العلم وجود النهار لسند العلم بطول الشمس كما يوجب لوجود ان لا  
 مثلا انه من بين العلمين او كثر اما يعلم وجود القدم او عدم الثاني فيكون وجود الثاني على عدم المقدم  
 لعدم العلم بالقدم ولذا منسوخ الجزاء الى اثبات الملازمة فكيف يستقيم لشد التعليق بين العلمين  
 واما كون الشرط الذي الى ابراهما الاستدلال بها فليس فيه ما يوجب الخروج عن معناه لا يصح  
 لان الواضح لم يخرج في معناه ان لا يكون الشرط من ابراهما ذلك كما في القضية بالجملة التي هي  
 في الاقضية فان المقصود من ابراهما ان الاستدلال لا يخلو من ابراهما ولا يوجب ذلك خروجها من معناه  
 الاصلية والشرطية ان ذلك من الفاعل المتعلق بها من غير ان تستعمل في تعلقها فانها ان كون  
 الاية مسوقة لاثبات اشباع الشرط وهو بعد لا لانه لا مشاع الجزاء وهو الفساد لا ياتي كون  
 مستطرفة معناه الا يصح من الدلالة على ان الجزاء المتبع لان الحصول لوجود الشرط المتبع كونه عليه  
 وعليه من ما ارد ان يثبت بالاشفاق استعانة بالاشفاق او من لوضوحها الاصل في افاضة التعليق لا مشاع  
 استعانة بالاشفاق في مثل هذا المقام شائع لعمدة وقوله في قولنا لو جازي زيد لا كثره في قولنا لو جازي زيد لا كثره  
 كذا في رد من قال بغيره في البدل ان كان في البدل الجزاء الثاني الى غير ذلك فاعلم ان قولنا يخرج عن معنى  
 الاصلية في ان بها ان جازي في مشاع الشرط والجزاء وقد ورد في اخرى حيث لا يمنع الجزاء فقط ذلك من كون  
 الشرط في لفظ مقتضاها لبعض الجزاء في قوله من جزاء بعد واما حصوله فهو بعد حصوله في العلمين ولو لم يثبت  
 الله لم يصح فان عدم المعصية اذا كان لا يخلو لفظه بعد عدم الخوف فعلى تقدير الخوف يكون ثابتا  
 اولى فيلزم منه عدم المعصية واستمراره وليس ذلك مستغادا من استعانة لوقوعه على ما يظهر من  
 التقادير في ان ليس معنى لوقوعه الا التعدي واما ما ياتي من ان لوقوعه اجابة على اصلها وان التقادير الجزاء  
 ليس عدم المعصية المطلق بل المعصية من عدم الخوف فكما ان عدم الخوف منع كل عدم المعصية المقتضى  
 به منع فضعف لا الجزاء المقتضى بالشرط مطلقا وليس في التقادير ما يوجب تعدي معناه من البعد  
 وقد التزم به الجاهل حيث يكون الجزاء متبعا لا منع الاضغاع العموم كما في قولنا لو انشأ في كذا كذا



بخلاف الشيء كما في المثال المذكور ويضعف ان الجواز المنفرد يخرج من التام  
 الجواز المقتضي لظلاله ونفسه يخرج من الظاهر لئلا يفتقد بنفسه التام الذي  
 اشتمل عليه الشرطية والآن قد علم على نفسه بل يفتقد لغيره لغيره ولا يفتقد لغيره  
 في لولامه من التام عن طمان الاستعمال بخلاف الجواز فيها وما في من التام التام  
 من الجواز وليس على الظاهر ان العلم ان الشيء في الماهية يتعلق ببعضه لا بالاشياء في الماهية  
 بالعكس فتفتقد الجواز السلب حيث يفتقد بالاشياء بالجنس او الماهية المنشورة لغيره حيث يفتقد  
 الاثبات بالجمع وكذا اذا التعلق بالجنس باعتبار فرد لا بشرط سواء كان جنسا ام لا ويقتضي عموم الاشياء  
 حيث يفتقد الشيء بالكل وفي غير ذلك لا يفتقد هذا لارجح الى اننا نرى في الماهية في الماهية  
 والذي يصح منها المذكور اورد منها ما عكس به العلامة من ان الشرط ليس له وجود الجواز ولا  
 مستلزم له فلو لم يفتقد عدمه لم يخرج عن كونه شرطا والاحتمال ان يكون كل شيء شرطا لكل شيء  
 هذا كلامه لا يخفى انه خلاف بين الشرط بالمعنى المجرى عنه في الماهية وبين الشرط بالمعنى الذي سبق  
 في بحث الماهية وقد مر في ان الشرط الجواز عنه فافتقد وجوده وجود الجواز لا لاشياء وجود  
 الماهية بدون اللانتم وهذا ظاهر لا يستلزم عليه وجودها ما عكس به في الماهية من ان قلنا ان جازناك زيد  
 فاكبر يجرى في لولامه الشرط في كونه جازيا والمبادر منه انشاء الاكبر عند انشاء الجواز  
 فيكون الاول ايضا كذا وورد عليه بعض المتأخرين بان المبادر من احوال الشرط هو سبب الشرط  
 دون شرطية سواء فرضت بالمعنى المقابل للسبب او بما يتبادر من انشاء الشرط فاشي من الماهية  
 المعين هذا يحصل كلامه وجوابه ان لفظ الشرط كما يطلق على المعين المذكورين كان يطلق على السبب  
 والعلية كما نرى عليه بعضهم فيمكن جعله سببا في كلامه من هذا لفظ المذكورين ثم يجيب على احتقانه ان يقال  
 كان المقصود اثبات الدلالة لبيانها في الماهية باصناف الاعلان في الماهية على ما مر من غير  
 ضعف البناء الذي في الايراد ايضا لكن ينبغي في الدليل المذكور شي وهو انه يجوز ان يكون ما ذكره  
 في قوله الشرط في كونه جازيا مستقلا عن محل الجواز على الشرط حيث يفتقد التصرف لما يشاء من لولاه

لزم

للزم الاحتار بالخاص من العام وقد ان هذا لا يفتقد عند التام باذنا الشرط فلا يلزم ان يبادر  
 في الدلالة لولاه ان يجرى في لولامه شرطا في جوبه كذا في الماهية من غير انشاء ما ذكره  
 على ما يفتقد به الاعتبار الصحيح منها ان لولاه يمكن مفاد التعلق لك لكان لولاه يفتقد على الحكم وورد  
 بعض المتأخرين في دفع وجهه ان ذلك انما يقتضي فائدة ما دون خصوصية هذا القائل  
 واصلا للعدم من غير الاشياء اجماع ان الغالب وجوده ان هذا لا ياسبب لولاه بالجملة  
 بل ان في القول بالدلالة اللفظية على ما هو الماهية من القائلين بالجملة كما يظهر من استنادهم الى الجواز  
 وختم اهل اللسان ذلك مقتضى بعض المواد مع ان الماهية في مثل المقام اثبات التام في الماهية  
 به عند عدم قيام دليل على العكس ولو كان المقصود اثبات الدلالة باصطلاح العقل لم يكن ذلك مقتضا  
 بمفهوم الشرط ولا بالمفهوم ولا يقتضي تاصيل اصل متعلق له ان القائل انما يفتقد اذا لم يظهر  
 للشرط فائدة اخرى ومع ذلك يرجع النزاع الى الجواز في الماهية على الحكم وهذا لو وجد مثل هذا  
 الغرض وهو ما لا قبل النزاع ودعوى ان اللفظ اذا لم يفتقد الا في الماهية فافتقد في الماهية  
 ان يكون موضوعا لافانها موضوعا لغيره ان يكون مراد منه اما كونه موضوعا لافانها او ما قبل  
 من ان مفهوم الشرط انما يكون جازيا اذا لم يظهر لولاه فائدة اخرى فلو راسا او ان يفتقد في بان ذلك  
 لا يثبت الدلالة اللفظية اما العلية الناشئة من القرائن المحاذية لافانها ان احد لا يفتقد ذلك لكنه لا  
 يوجب ثبوت فاعده كل من بعض المقام كما هو شأن فاعده الفاعل في سببها اثباتا لولاه لافانها  
 اذا كانت تظهر كانت محيرة هذا كلامه وموضع النظر عن غيرهم ثم يجيب على الدليل ما اوردته اولا  
 من ان القائل في التعلق لا يقتضي فائدة الماهية فاولا ان يضاف الى ذلك دعوى ظهور القائل  
 المذكور من بين القائلين في التعلق حيث لا شاهد على التام فيم الاحتجاج فان جازيا لولاه  
 الا لفظا لا لافانها وصحة لولاه ولا يفتقد اثر الشك وان التام في الماهية في الماهية في الماهية  
 بالجملة ووافوا الدلالة اللفظية وبيانهم تاصيل قاعدة كلية في العام بغير تميز الحكم وليس يفتقد  
 الى جواز صدق الدلالة اللفظية والحكم وعدمه فانا التام في الحكم لا يستلزم التام في الماهية لولاه



الفاعل عند من لا عليه وقد تجوز في اللفظ على تقدير صحة القول على غير الجواز عند اشفاء الشرط  
 مع ان كان الفاعل الاشياء والحاصل على تقدير هو انفس المسكونة من جميع افرادها المنطوق بكامل  
 على تقدير انما انصرفت في الجملة بالنسبة الى البعض الموانع وضعف ظاهره ان يكون في صورة الاستمرار  
 عن اللفظ انما انفس المسكونة المنطوق في الجملة فان الفاعل المشرع على المبدأ بغير القياس الى  
 الفاعل لا بالقياس الى هذا اخر منها ما رواه عبيد بن نزار قال قلت لابي بصير عن حماد بن عمار عن  
 عن شريك عن شريك عن ابي بصير قال ما ايقن من شريك عن ابي بصير عن حماد بن عمار عن  
 على جوارحه في اشفاء اشفاء الشرط فالجواب بغيره بغيره انتهى ومع وهو في مثل المقام  
 متداول ويكثر الغاية على ظاهره فيكون بغير المضمون مع ملاحظة ما ثبت في الشرع من جوارحه الشرع  
 وايضا عنه في تفسيره لم يفتقر الى قول في قوله فلا اثم عليه ولا يندلج بدله حسن بن قداق قال  
 ما لا يخفى من جوارحه انما في ثلث اقسام فحسبنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا  
 فان طلبها فلا جناح عليها ان يجرها انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا  
 فيما عدا اشياء المضمون الجواز ان يكون المقصود ان ذكر المطلق عقيب الكلام مستندا الى ان في قوله  
 على ان الكلام المطلق هو الدوام وهذا المنع وعلينا في جملة من لا يبعد اسفاله له جوارحه في ذلك  
 ان الله تعالى قال ادعوا الى الله فاستجب لكم وانا ندينهم فلا يخفى انكم لا ترون في هذا فانه تعالى  
 يقول ادعوا الى الله فاستجب لكم وانا ندينهم فلا يخفى انكم لا ترون في هذا فانه تعالى  
 المشفاد منها ان ما وعد الله تعالى من عبادته اجابة دعائهم بغير تصور دعائهم بغير تصور فلا بد  
 الا جائز على تقدير عدم الوفا به وهذا المعنى يستفاد من عدم احد المنطوقين الى الاخر في غير جوارحه  
 اعتبارا بالمفهوم قد يستدل ايضا بما رواه اخر مما لا دلالة له على ذلك تركنا العرض لما عايناه  
 ما خرج من اثر الدلالة المذكورة بطريق النسخ ان لا ملان من قوله ولا من قوله في شيء عند ثبوت  
 شيء اخر كما هو معاد المنطوق وبين اشفاء عند اشفاء كما هو معاد المفهوم وقد ثبت بالبناء  
 وغير ذلك لانه شرط على كل من الامر في شئ من ان يكون موضوعا للدلالة على ان يكون ذلك الله

على كل

على كل منهما بالضم والجواب ان فساد الشرط في المنطوق ليس مجرد ثبوت عند ثبوت شيء اخر  
 بل انفس ثبوت شيء على ثبوت شيء اخر فليس من الاشياء عند الاشياء عند الاشياء عند الاشياء عند الاشياء  
 بالشرط لولا ان على الحكم عند اشفاء الشرط بالضم لكان ذلك الشرط بالضم بالضم بالضم بالضم بالضم بالضم  
 جمع على فساد جوارحه الفاعل ان ادوات الشرط انما هي في شرط الشرط بالضم بالضم بالضم بالضم بالضم بالضم  
 اشفاء الشرط والجواز قيام شرطه فاعلم ان كان اشفاء الشرط مفضيا لاشفاء ما علق  
 لكان قوله تعالى لا تكونوا قسا على البغاة ان اردت محض مفضيا لعدم تحريم الاكراه على  
 تقدير عدم اراة من الشخص وان يقر بالاشقاء واجب على الاول بان يعلم وجود ما يقوم مقامه  
 لم يكن ذلك الشرط بعد شرط بل المشروط هو مفهوم احدهما وهو كاشف في الاشياء وان لم  
 يعلم لربول كما هو مقرر في البحث في الحكم به وان من عدمه مقرر في الشرط على تقدير  
 العلم بما يقوم مقامه هو ما صدق عليه مفهوم احدهما لانفس هذا المفهوم ضرورة ان شرط الصلوة  
 مثلا فصل الوضوء او الغسل وشرط قبول شهادة ما لعدول انصاف شهادته عدل اخر او امرين او غير  
 البعد في ذلك دون مفهوم احدهما الصلوة او الغسل او امرين او غير ذلك من الصلوات المتبادرة  
 وتقدم في بحث الجواز الجواز بانفسه على ذلك بل الجواب ما اشرنا اليه سابقا من ان المتبادر من  
 شيء شرط عند الاطلاق ان يكون شرطه الشخص وهذا الظاهر لا يخفى بالمقام الا ترى ان البناء  
 من قولك هذا واجب او مندوب بانفسه على الشخص مع ان كل حقيقة في البدل انفسه ما هو  
 المضمون عن الثاني بوجه مرجعها الى جهتين ان حقيقة الشرط عدم تحريم الاكراه على تقدير عدم  
 اراة من الشخص وهو لا يستلزم الا باخرا لاشقاء الموضوع الذي هو عمل الحكم لانفسه ان اردت  
 الشخص وهو النصف فتداركها البغاة على تقدير اراة من لا يمنع الاكراه من عليه لاني لا املك  
 الجواز ان يفتل فلا يرد شهادته لاننا نقول الاكراه يستلزم التنبه المتعلق لاحد الامر في  
 المصنوع وهو العلق بالشرط في اشفاء الحكم عند اشفاءه وذلك لاننا في قيام شرطه على عدم اراة  
 كما في المقام شئت قام الامتناع في كل شيء الاكراه متبعا ما التكتل في الجوارحه بل في العلق بعلتها



الحق على الاشارة من الاكراهية انهم اذا ارادوا الصنيع قصودهم فالقول الحق بارادتها وان  
 الالهة تولى فبقوا كونه فبانه على البناء انهم من هذا الحصر او نحو ذلك كلام في ان يثبت  
 الحكم بالوصف انما يثبت شيئا في الحكم في محل الوصف ومنه في غير مقام الاول في حق ان يثبت  
 في نفسه غير بالاصل ان كان في العالم وانما الكلام في ان هل يثبت شيئا عند افتائه وهو المتغير  
 بمفهوم الوصف فثبت في ذاته وفي ذلك الى الشئ وحكي عن الشهيد في القول المذكور ونفاه  
 جاعله وهو المنقول عن السيد الحق في العادة وفصل ثانيا من اهل الخلاف فثبت في ثلث  
 في اذا كان ذكر الوصف للبيان او لتعليم او كان ما ليس له الصفة وادخل في الصفة كما لو قال  
 احكم بشاهد في ما شاهد واحد داخل في قيد لا على عدم الحكم به ونفاه فيمعد لها موضع  
 ضعيف لا ينبغي ان يثبت له في حق او كعمل الحق فيقولوا ان كلامنا في الوصف اختصاصا في  
 المقام بالوصف اصح من كون بعض المقامات من ادرج فيها الصبر وكما ينظر الى ما حكى عن  
 النبي في حديثه من ان لا يظن بالظن بالشرع كالتعبد في قوله لا يظن بالظن بالظن بالظن بالظن  
 في المقام بين ان يكون الموصوف مدكوا كقولك اكرم الرجل العالم اكرم اكرم العالم اكرم  
 اليه انما يجرى بمقتضى الوجدان وان كان في انما يجرى بمقتضى الوجدان انما يجرى بمقتضى الوجدان  
 وبعضهم انصف في ان يجرى بمقتضى الوجدان ان يجرى بمقتضى الوجدان ان يجرى بمقتضى الوجدان  
 لو سواه لم يبق وجود المفهوم وكذا اذا كان علم ما يظهر من اشكاله في الاصل ان لا  
 عليه بعض القائلين بالثبوت في مثل قولك اشهد على العسل الخوانه يدل بمفهومه على عدم اشتباهه  
 الزمان الحاضر كما قال بعضهم ان قولنا في الغنم السائمة كونه يدل على عدم الزكوة في معناه غير الغنم  
 ايضا اذا انظر في هذا القول عند ان يثبت بالوصف لا اشعار في نفسه باثبات الحكم في غير علم  
 كثير اما يثبت ذلك لمعاضد خارجي من فريضة يقال او شهادته حال فيجوز التعبد عليه كما لو وقع  
 التمسيد به في جواب من سئل عن مطلق الموصوف كما لو قال السائل هل في الغنم زكوة واجاب بان في  
 السائمة زكوة واقصر عليه فانه يدل على يقينه في غيرها ونحو ذلك وحشيان في ذلك خارج عن محل

الحق

الحق في الخلق اذ ما ذهب اليه المتأخرون ان الله لا انقضاء لكان باحدى التفسيرين انما لا يثبت في  
 بانفاق المؤمنين بدليل انهم يجادلون من المفهوم الذي هو من انما الدلالة القطعية وهي تقتضي اما  
 بالتمسك في المطابقة والمؤمنين فقطع انهم لو كان كان الدلالة بالخطوة على ما امر لا بالمفهوم و  
 هو منقول على فساده وانما بالنسبة الى الاثام فلم يدم ظهوره في القدم بل في العقل لا في الواقع ولما ايضا  
 القطع بان قول الله ان الله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى بعد روى انهم وقوله في  
 برهانه حاشية لا يدل على عدم امره بان يجرى ما امره ان يجرى في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على  
 عدم امره ان يجرى في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على  
 لعمري التمسيد على المقام وكان يجوز ان يكون الانسان لا يجرى ليعلم القرب والاسود اذا قام  
 لم يجرى وبان بالعبادة او بالعبادة قال في قوله تعالى لو اريد على عقوبته وعرضه ان يجرى ان يجرى  
 في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى  
 من محل الشرف في قوله لن يجرى على الرجل في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى  
 لو كان كذلك لم يكن ذلك امثالا يعني ان يجرى في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى  
 ان الامثلة من الشرف في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى في قوله اشهد عبدك حبسها لا يدل على عدم امره ان يجرى  
 التعبد على قوله مع ان قوله مقتضى ما اقتضيه من العارفين بالالفظة من المسئلة فيكون فيها نقل  
 الى احد فكيف اذا تعدد والحوار اما من الاول فبمع الملازمة في المقامات الاولى فان المقام  
 لا يخص فيما ذكره لا وضعا لا ظهورا بل كما يوفى بالوصف لن لا يمكن يوفى باللافهام ببيان حكم  
 محل الوصف كما في قوله تعالى وما خلقوا على الاصل والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات  
 توهم عدم تناول الحكم لاول علم الشايطي حكم غير محل الوصف اما الوضوح او لبيان السبب بان اول علم  
 المعطوف في بيان حكم غير محل الوصف لا للكشف والنسج حتى ان حكمه من الانقراض وضع الصفة للقول  
 فقط وهذا بظاهر وان لم يكن من حيث هذا الا لا يلزم اخذ السور بالوضوح لعدم مساعده الشرف

في الواحد



عليه مع ما في احتمال النقل من البعد الموجب لعدم الاعتماد على مقدار وجهه سبحانه في موضع الخلاف لا  
انه يشمل على ما هو المقصود من عدم اختصاصه بما وراء الخضم وما في الثاني فلان منشأ استبعاد  
الوصفين في المثالين غير انهما ليسا في المثالين حتى لو قدر انهما كانا في حيز واحد من حيزي الخضم  
امام الخبايا بعض المعاصرين من ان الاستبعاد هنا انما هو لوضوح اصل الحكم فليس على ما ينبغي في  
الحكم المذكور كما انما ينبغي في بعض المواضع بل هو على غير استبعاد تام عن الثاني بناء  
فهو ذلك في الاشكال المذكور لا يوجب ان يكون مستند الى ظهور مطالب التقييد بالوصف فيجب  
ان يكون مستند الى ظهورها في خصوص تلك الموارد فانما لا يخفى عن افاده ذلك في بعض الموارد  
اذا كان ظاهرها بده واجلها سلكا لكن المستلزم اجتهاد به وليس في نظمتنا التعويل عليها اجتهاد  
الغير مع فكتنا من الاجتهاد بل اجتهاد العرف لا دعوى حصول النقل في مع ما فيها من البعد عما يقتضيه  
عن احد على ان النقل المذكور في المثالين لا يخفى من اختصاصه بالوصف فيما مضى و  
يتساوون وما عدا بعض المعاصرين من ان ما نقل عن الاخفش بعد من النقل عن الجعفي ولا  
يخلو من انهما من ظهور في التقييد والاشارة في المثالين وبثب من عدم الدلالة فليس في  
اذ يكون في سقوط قول الاخفش معارضته لقول الجعفي لانه ايضا من امثلة اللغة فيبقى ما يجرد من  
الظهور على تقدير ثبوتها من المعارض في لم يسم ان النقل المذكور عن الاخفش غير ثابت كما  
ادعيه بعضهم فيقول غير من الخطين باللغة والعرف بعد الدلالة ثابت في مع المعارضه ورجحنا  
قولا للثبوت على الثاني في مثل المقام بعد مداد الفطن وليس على الاطلاق ولا ريب ان ما عدا  
على الثاني في بده وهو غير كما لا يصلح ذلك معارضته واعلم انه قد اشترط فيهما ان الخلق الحكم على الوصف  
ليست بغير المبدأ فلو دام الخصم ان يملك به على وهو بعد اوجهه بما ذكرنا في مفهوم الشرط كان  
اذا ثبت ان التعليق عليه في علم المبدأ في ظاهره في العلة التقييد كان اللزوم منه عدم الحكم عند  
الوصف لاشياء المعلول بده وذا العلة لغشاءه او لا بان اشياء التعليق بالعلمية غير محروك بل في بعض

الموارد

الموارد فان قولك اشترط عبد السود او اشترط عبد السود مما لا دلالة له على ان يكون وقوع الشرا او  
الحرير سواده الى غير ذلك وثانها بان الظاهر لظواهر العرفية ليست بحيث يلزم الحوادث في جميع  
الموارد والمقالات بل قد يخلف فالمبدأ المستقلة من التقييد بالوصف على علمه اشعاره بها لا  
ظاهر لها في العلة التقييد بل العلمية في الجملة لو قلنا بمفهوم الوصف في الجملة علمية  
المنطوق في الجملة والخبرين لا وجه له في بعضهم الى الاول حيث قلنا في كل من سائر خبره المذكور  
مفهومه ليس كل من معلومته كانت وهو في قوله السلة الخريف وقولنا بعضنا انما في ذكره مفهوم  
لا شيء من المخلوقه كانت ذهب بعضهم الى التلخيص حيث قال مفهومه في كل من هو انما في كل من هو  
من سوره ويشرب شرابه لا شيء مما هو في كل من كان الا ضرب هو الاول وحسن ابطال اصل  
الدلالة بالخبر في بعض احدهما ليس فيه كثير فائدة اخذوا في ان التقييد بالتأثير هل  
يقصرون على ما وجد في الما قبله او لا فذهبوا الى التمسك بالاول وجعلوا في الثاني والمراد بالقاء  
هنا خبر التاثير في حال الحاجة الى الاشياء القائمه فان المراد بها هنا انما هي في بعضهم  
وهو المعاقب كلامهم في التاثير في حالهم هل يدخل التاثير في المعنى الاول فان المراد بالتاثير هنا  
ما دخل عليه اذا انما كان كالكثرة في قولك سرنا الى الكثرة والبل في قولك صمت الى التلخيص  
غاية كونه تباينه اما بغيره او بغيره في الخلاف المذكور ويمكن ان يجعل التاثير في قولهم الى الاشياء القائمه  
على هذا المعنى بان يكون المعنى الاول افاده كونه القائمه اي مدخلها في القائمه وانما المراد بها هنا التاثير  
وهو عند الفطن امر اعتباري ينتج من المعنى من حيث يطلع استمراره في قولهم انما في التلخيص  
بين الصوم والبل في الخارج ان ليس المبدأ الصوم كان مقصدا فليس ان يفسر الى التلخيص  
شاخرا عند نظره في السطح المشتمل بين فدخل ما بعد الاواني في التلخيص على القول بعدم دخول  
الاواني في المعنى عند خبايا في علمه او بعد علمه انما بعد القائمه في المعنى المذكور ونخرج على القول  
الاخر وانما في خبره على خبره ويدخل فيه ما بعد وحمل القائمه في المقام المعنى الثاني غير مدركه

في الثاني



وجوب خروج ما بعد الاشارة عن محل النزاع مع ان النزاع متوجها اليها ايضا بانها على عدم الدخول ولو لم يعلم  
 قرينة عليها كما يشهد به جزم فانه يظهر من بعض المقاصد من ان النزاع هنا فيما بعد الغاية كما بعد البطل  
 في مثلهم الى البطل ونزاع الغاية نفس الغاية كالبطل في المثال فلو لم يعلم بعد تخرج بعضهم عن قرينة او كما  
 ما يتوهم من ان المراد بما بعد الغاية هنا هو المذكور بعد الاشارة فقط كالبطل في المثال المذكور فيكون  
 المراد بالغاية انما هو ما بعد النزاع على القول بدخول الغاية وكذا ما ذكره المغضد من ان الكلام  
 في الاخر يعني الغاية نفسها بعد نزاعها الى المراد في المرافقة اخرى وبطل النزاع في دخول ما قبله الى  
 فانه ناشئ من الخطا بين المعنيين بل بين التناهي كما يظهر من كلامه فان الغاية مجتوبة عن محل النزاع  
 كما بعد هذا الحد هنا بعد ما لا عن محلها كيف لا يثبت عن محل البسج من ان الغاية في اليوم بل في المظن  
 وتحتوى المقام ولو تضمنها انما هو انما يتبعها بالغاية في مقامها الاول في قول الغاية انما هو  
 عليها اذا الغاية كالى وحصل هي داخل في المعنى يعني في حكم المذكور مطلقا فيكون مفادها انما هي  
 الى البطل وقرائن المراد الى صورته كدخول البطل فيما حكم بصومه والصورة المذكورة فيما حكم بغيره  
 او لا ثم فيكون المراد انما هو وقوع الصوم فيما قبل البطل والظاهر انما قبل تلك الصورة من غير ذلك  
 على ثبوتها فيما لو يتصل بين الغاية المدلول عليها بالى والمدلول عليها بجنى فحما او الاول في الاول  
 والثاني في الثاني او بين ما اذا احتلقت الغاية والمغناحيث كما في المثال الاول وبين ما اذا احتل  
 فيه كما في المثال الثاني فحما والثاني في الاول والاول في الثاني او يتوقف لعمارة استعمال الاول  
 اظهرها القول الثاني من انما لا يقتضى الدخول مع بدليل الباد من صحة السبب فان السبب في الكثرة  
 ليس هو الى الكثرة فلعاد كان الصوم في البطل ليس هو ما الى البطل قطعا وبناد الدخول في مثل  
 قول قرآن الكتاب من اوله الى اخره واشترط في ثوب هذا الطرف الى هذا الطرف بنا على تفسير  
 والطرف فيها بالتوجه الاخر فواسطة القرينة وهي شهادة استعانة في مثل ذلك لافادة الاستيعاب  
 ولو فسرا بالنهاية كما هو الظاهر لا اشكال في ذلك حتى اذا كانت بمعنى الى كما في قوله تعالى حتى يظهر من غير

الى المراه

الى المراه حتى يجمع انما هو حتى انهم نفعونا الى غير ذلك والظاهر ان كل فخر من الفرق الباقية  
 المتوقفين على مثل هذا ما شئت من اشد بظاهرها على صوبه وبقوم بالناو بل فيما على  
 واما مستند المتوقف فواضح وهو ما ذكره الاستعمال وعلى بعضهم من الفخر لراى انما جمل  
 القول بالوقوف باستلزام اشغال اللفظ بين وجود الشيء وعدمه وانما يخرج جازم للمزيد  
 الوضع من الفان في هذا الكلام بظاهره ظاهر القساد لان الوقوف لا يقتضي المصطلح في  
 بل ينافيه واشترط اللفظ بين وجود الشيء وعدمه كما هو في وجوده واشترط الفان في غرضه  
 هذا ثم ان كثير منهم يتكلمون في دخول الى يعرفه وسكنوا من دخول من لا يبدل انما مع انه  
 غير الذي دخوله في الحكم المذكور انما هو وجوده اخرى في مثل قولك قرآن القرآن من اوله  
 الى اخره ظاهر في الدخول في مثل قولك اشرب من دار من دار الى دار وعرف ظاهره في عدم الدخول  
 والحق انما في الاصل لا يقتضي الدخول وقد تسعمل فيه مجازا فيكون السبب البصر ليس  
 من البصر قطعا وانما في فيما هو التناول في كماله من ان التقييد بالغاية اي النهاية هل  
 يقتضي شيئا بعد ما لا قبلها او لا كما ذكر في هذا النزاع بين القول بدخول الغاية في الغاية  
 وعدمه كعرفه ولغوا فلا على النزاع فاعلم ان النزاع بصورته في مقامها الاول والتقييد  
 بالغاية هل يقتضي شيئا بعد ما لا قبلها ام لا فحسب كيف في اليوم من قولنا سم الى البطل انه لا  
 امر به الصيام بعد ما علمه ولو بامر اخر لا يقتضي ذلك الثاني ان التقييد بما هل يقتضي شيئا بعد  
 بالنسبة الى الحكم المذكور بحيث يكون المفهوم في المثال المذكور انقطاع الصوم لما هو يربك  
 الامر عند عجز البطل ولا يقتضي ذلك حتى ان يجوز ان يكون التقييد بما المطلوب من ذلك الخطاب استمر  
 بعد البطل ايضا من غير شهادة في القطة على خلافه ففقدوا الى ان النزاع في الامام الاول كما هو ظاهر  
 كلما انهم بل يجمع بعضهم في المتوقفين مع من انكح الدلالة وان كان في المقام الثاني فالحق فيه من  
 قلنا في المقام اذ دعويان في الدلالة في المقام الاول والثاني في المقام الثاني في الدلالة او لهما  
 ان قول الثاني سم الى البطل انما يقتضي عروا لانه لو طلب به التسميم انما بالبطل في ان هذا لا ينافي



تعلق امره ايضا بصوم الليل الى الجرح مثلا يطلب اخو مستعمل فان مرجع الامر يرجع الى طلب كل من الصوم  
الحديثين بالغاين المذكورين وهذا كما ترى لا يندعي خوجا عما يقتضيه ظاهر الامر كما يقتضيه  
ظاهر الغاية يقتضي حملها على السبب فيبقى الفرق بين مفهوم الغاية ومفهوم الصفة على هذا  
التقدير كما مر شدا ليد ظاهر كلامه ولنا على الثاني ان المفهوم من قول الفاعل هم الى الليل انقطاع  
الصوم المأمور به بذلك الخطا بل يوجب الغاية من اول الليل واخره على الخلاف السابق فلو فرض  
بقائه بعد هذا لم يكن ما فرض من غايته اذ غايته الشئ ما انتهى عنده الشئ وهو خلاف ظاهر المخطوف  
وتحتمل ذلك ان قايح الفعل من متعلقه انه هو لول ما ذكره فحق ضم الى الليل طلب الصاك  
مفيد بكون غايته الليل فلو فرض ان المطلوب انما هو امساك ما زاد عليه لم يكن الامساك  
مطلوبا الى الليل بطريق التفسير وهو خلاف ما يقتضيه ظاهر اللفظ فلا يلزم اما من حمل الا  
على المطلوب الاخرى وهو عندنا وان كان حقيقته انما خلاف الظاهر الاطلاق او عمل الليل على  
الجزء المتأخر منه او حتى اخر شيء او اوركاب الجوف في الحمل على ما يقتضيه فعل المطلوب  
الى الليل سواء اضطلع عنده او لا وكيف كان فهو ليس في مخالفة اصل من تقدم في الجوف زاد خرج  
عن الظرف قول القائل ابر الى البصرة ومنها الى الكوفة ومنها الى مكة ان جعل كل من تلكها بغير  
فلا الشك في ذلك لا يثبت في احد الاحوال المذكورين واما لو ورد في ذلك في الجواز كما لو قيل  
الى البصرة ومنها الى الكوفة ومنها الى مكة فالظاهر ان ذلك اخبار متعده اذ ليس المقصود في كل  
واحد منها الاخبار عطل السبل بل جعله مخصوصا منه لعلو القرين بينا منها متفرقة كما في بين البصرة  
والكوفة والى بين الكوفة ومكة فيكون كل اعتبار من الاستدلال والاشهاد فيها على الحقيقة لا يتبع  
من تقدير الفعل واد كتاب التفسير ولا يلزم الجوز لجزا ان يراد ذلك من غير انقطاع الفعل بل بقوله هذا  
المعنى هو المفهوم في ظاهر الجواز المذكور في كل انقطاع القرين في غير غايته الاخبار عن طريق السبل  
جملة منه ولهذا لا يفهم من قول القائل سرنا الى البصرة وانما غايته ان عدم تجاوزها عنها  
ومن غير ان المفهوم منه ذلك فقد ليس على وجهه ان هذا ما شرع من الوجوه الثاني في مفهوم

الوصف

الوصف مع جوبانه في عدم الجذب في غير زمان اختصاص وجوب ذكره السابق بما عدم تقديره  
الى غيرهما مع وضوحه في نفسه انما لا يثبت عليه ثم لظهوره لا ينافي وجوبها في غير المخطا باخر  
واما في المقام فالتمسنا بالبحث علم عدم تعدد التكليف كما لو ورد امر بالصوم المستعوط  
الفرض وودعه اذ اخرج الى سقوط الحجر فحكم فيها بالاعتراض للمعلم بعدم تعدد التكليف  
التدبير لا امر لا تعد فيه كما كانت الصلوة يحكم بالاعتراض بين ما دل على ان وقت المغرب عند اتي  
ذلك لم يجرى ويمنع ما دل على امتداده الى الثلث الليل ونصفه الى غير ذلك ومن هنا يبين الوجوه  
عدم التفرغ في مفهوم التكليف بظهوره ايضا استحج النافون بمثل ما مر من انه لو دل الكائن با  
الثالث في مشيئة الماطة والنقض فظا واما الاثرام فلا شفاء لعدم هذا الصقل  
بانه مستعمل في مع البقاء واخرى مع الاستقاء فيكون للقدرة على الشك في الاستقاء والجماد في الاشياء  
والجوايم ان التقيان كان بالنسبة الى المقام الاول فخر كما مر والافاق والوجوه من دعوان بما ذكرنا  
انفا واما بقاءهم انهم خصوا الجشت المقام بالى وما بينهما فاسع ان نظيره ان في من الاستدلال  
ايضا من انما اهل يقتضي مخالفة ما قبلها لما قبلها من الاول والحق انها يقتضي ذلك في المقام الثاني  
دون الاول ووجهه ظاهر عام ومن هنا فهم مفهوم الاستثناء وانما هو المحذور ما يقتضي  
الاستثناء فيما اكلام في بؤنة وهو من التقيان اثبات ومن الاستثناء في حقيقة مثل كل شئ مما لا لا  
وجهها كما في مثل لا اله الا الله وجودها على تقدير الجبرياء او الله المربى على عدم الحاجة الى تقدير  
كل عليه كثير من الحقيقة في الجبر بسلام التقيان في حيث جعل المفهوم فيه الله المربى على الحق  
الشراي عليه بيان فيه لا يصح ذلك من كون الجبر فيه عام احد رايه ذلك لا يصح ذلك هو ما ذكرنا من  
القول بعدم الحاجة الى تقدير الجبر في كل بعض المعاصرين من ذكر الاستثناء بذكر ما لا واستثناء  
ان تكون الدلالة فيها بالخطوف لا بالمفهوم وكان ناطق الى انقطاع الحد حيث ان نزل الحكم من كود  
قد عرفنا ان حد ودهم المذكور غير مستبعد وان الحقيقة في ذلك ان يتكلم على العرف ولا سيما ان عرف  
انما لا يعد على التفسير فهو ما لا منطوق فاحق انهم نفاوا الى ان في القصة والمفهوم من انما والمحذور ان















واجب عن الثاني بان ان اردت تغيير المفهوم هذا القدر منه اعني صفة العارض اعني ان يكون صفة  
اعني الثاني الموصوف فلا نسلم بطلان ذلك من اوانم العكس وان اردت تغيير هذا التغيير فلا نسلم لزوم  
اول قوله في ان يجر الاختلاف في العارضين ولو لم يجر في افاده المحصور فغير لازم غير فيها  
غير موصوع بل الوجه في الجواب مع الملا في ان اردت التغيير في العارض بطلان الثاني ان اردت  
التغيير باعتبار المعنى فقط وذلك يكون ان يكون الواسع قد وضع الحصة الحاصلة من التقديم وانما  
لا فاده ذلك ان يكون ذلك في التكتل الظاهر من مجموع الكلام على خلاف مقتضى اصطلاحه وطبعه  
كيف وقد اشتهر في العارضين ان التقديم ما حقه المناظر لا فاده المحصور هذه القاعدة على  
الحالات وان لم تكن ثابتة عندنا لان قولنا التقديم لا يخص في المحصور وهو في الظاهر من بينها  
لا من بعد الا ان يكون في الجملة ما لا ينبغي التامل في على ان الدليل المذكور على تقدير صحة انما يقتضيه  
نفي القول بالفصل وقد عرفنا ان المتأخر قد ناهوا لاثبات المطلق اعلم ان من شئ في ذلك  
اعني ذلك لا يخط المحصور الذي هو معنى زيادة على اثبات الحمول الموضوع من جعلها من باب المنطوق  
وليس شئ لان عرفهم وحدهم لا يشاهد عليه الاول ذكر علماء المعاني ان الفصل  
بين المستند اليه والسند بغير الفصل بين المحصور بخلافه هو القائم وكنت انما الشبه عليهم  
حكمي عن عبد القاهر ان تقديم السند اليه على الجز الفصيل بغير المحصور ان في حرف النفي  
نحو ما انا صرت به فانه ولما ينبغي ما انا صرت به زيد ولا يجرى للتناقض ومن المعاني  
مفهوم اللقب وهو في الحكم عام يتناول الاسم ومفهوم العدد وهو في الحكم عام فاد عليه ان في  
ومفهوم الزمان والمكان وهو في الحكم عام وقع خارجا عنها وقد اختلفوا في ان هذه المقام  
وتغيرها وصحتها في النزاع في كل واحد منها اذ يبين في النفي الجزوي والاثبات الكلي انما عندى  
ذهاب اليها لتأخر لنا اما اجمالا فبناها لولذلك كانت واحدة من تلك على ظاهرة الاشياء  
بشهادة العرف واما تفصيلا فعلى تغيير في اللقب ان لو ثبت كان في الفاضل زيد وجوده  
عمر عام وعيسى رسول الله في الوجود والعلم غير متناهى وعلى نفي لو انما للذين سائر الا

فيلزم

فيلزم به فالله وفساده ضروري وعلى تغيير في العدد ان قولنا الختام ثلثة ايام من كل شهر كذا لا يدل  
على تغيير في العدد بل انما يدل على تغيير في الزمان والمكان ان قولنا المصنف في يوم الجمعة في الجدة  
كذلك من الفضل لا يدل على تغيير في يوم آخر كونه من غير مكان اخر كذا واحد كذا احد احدى المثبتين في مفهوم  
اللقب بان التحصيل بان كذا لا يستلزم تحصيله ليس لان في الحكم من غير المذكور ولو يغير في  
عدمه وان قولنا القائل لست من ابناء ولا اخي لا يغير في الحكم على من له الخلق واخته بالزنا من  
الزوم بعضهم بوجوب الحكم عليه والجواب اما عن الاول فبان التحصيل بان كذا لا يستلزم في  
ثبوت على ذلك المذكور واما عن المذكور فيمكن في تركه عدم اثباته على فانه مقصوده اذ ليس للقب  
قد انزل في الكلام حتى يكون ذكره محويا الى فاده وانما على فاده الكلام اما عن الثاني فيمكن ثبوت  
الدلالة فيه على من يخصص بواو والتقدير يخرج من عمل الجب في الكلام في اثبات الدلالة على  
عن القرآن احتجوا لما يكون بمفهوم العدد بما دعاه من قوله وانه لا يثبت على السبعين عند قوله  
ان السبعين مائة سبعين من قلن بغير الله لا م حشيت انهم ان ما زاد على السبعين حكمه خلاف السبعين  
وذلك مفهوم العدد واما انهم ان حكم ما دون السبعين ايضا فانه لا ينافي حكمي عن الثاني  
بمفهوم العدد من انهم يقولون برفقانية التغيير ايضا لا شقاء شرط وهو عدم الاولوية كما يشاهد الجواب  
اما الاول فانه محتمل عند شئ وان الظاهر ان ذكر السبعين للمباينة والمراعاة في العقران بالاستغفار الكثير  
سما كذا ليس فيما نقلوه عن غيره ولا في لانه لا يثبت حصول النفي ان فيما نقلوه عن غيره ولا لانه  
على تغيير وهو خارج عن عمل النزاع واما مفهوم الزمان والمكان فيعرف في الكلام فيما يتبعها بغير ما  
اعلم ان ما ذكرناه مبني على تقدير ان يكون القول بالنفي جزئيا او مطلقا لاثبات كذا يجب ان يكون  
المفهوم هو الماهية لم يتم في تغييره خلافا لما هو الظاهر من النزاع وقد اشرنا اليه واما الاثبات الجزوي  
بمعنى القرآن او بواو استظهارا لا برب في فاق قولك زيد جاني في جواب من قال لك جاني زيد  
او غير بغير المحصور وكل قوله ان يخرج ثلثين يكون كذا فان المفهوم من ان العدد المذكور تمام القول  
او المحذور ولا سيما اذا وقع في مقام البيان ولذا عظم بانه ينافي ما دل في على ما زاد عليها في بعض



الحكم بعدم وجوبها في كل عدد واحد فليس بالمفهوم بل هو ما لا ينفك عن انما لا ينفك عن ان  
 عدد واحد لا ينفك عن انما في كل عدد واحد في كل عدد واحد في كل عدد واحد في كل عدد واحد  
 جوانا لا كلفا بما دون ذلك من حصول تمام العدد وقس على ذلك الحال في الشهادة ونظايرها  
 تشمل على امثلة كقولنا لا يوجد غير انما الخالق للمفهوم بانما شرط ان لا يكون  
 المسكون غير او في علمكم او مساويا للذكر وفيه اول على ثبوت الحكم فيه من باب مفهوم المكون  
 ان لا يكون محمدا خارجا عن خارج المعاد ونحوه بانكم اللاتي في وجودكم فان المعاد كونه في  
 الجود في غير ذلك او لا ينفك عن غير ذلك او لا ينفك عن غير ذلك او لا ينفك عن غير ذلك  
 ايضا في غير ذلك فان خفي ان لا ينفك عن غير ذلك او لا ينفك عن غير ذلك او لا ينفك عن غير ذلك  
 الا عند الخوف فلا بد على عدم جواز الخلق عند عدم الخوف لثالث ان لا يكون جوابا لسؤال من  
 المذكور كما لو قيل هل في العلم الساعته يكون هو خذ ذلك ان لا يكون هناك ما يوجب السكون  
 عن غير المذكور من جهة لا خوف من غير ذلك ذكر بعضهم ان فائدة المفهوم انما تظهر اذا  
 كان الحكم فيه مخالفا للاصل واما اذا كان موافقا لم يخاف امثلة لا استشهد بها بالحكم انما  
 فيها بالاصل ودعوى الجحيم ايضا انما نشأ من العقل من ذلك لكن حكم المفهوم هو خوف العقل  
 من جهة الاصل ولا يخفى ما فيه ان المفهوم الذي نفى بجحيمه لا فرق بين ان يكون موافقا للاصل  
 او مخالفا له انما ينفك عن نظر في الواقع عند التعارض لا يحصل المفهوم في الواقع والى  
 ذكرنا ما قبله في وجوده في غير ما فيها فقط البعض فان قلت اكلت بعض الرمان يد على  
 عدم اكل الجميع وقلت لا يخل اكل بعض الخمر يد على اكل بعضها وقلت لا يخل اكل بعضها  
 بين صدق الجزئية والكليته مبنى على انهما في كل منهما انما هو على المدايل الاصلية وعدم  
 الاخذ بالظواهر العرفية ومنها ليس كل اذا استعملت السلب الكلي فان قلت ليس كل كلام  
 مفيد وليس كل صدق وفيما يدعى ان بعض الكلام مفيد وبعض الصدق وفي جواز وقوعه  
 مستعمل في خلاف ذلك لانها في الظاهر كما في قوله تعالى واسمها بحيت كل غنم في قوله تعالى

مضى  
 المصنف من غير

الكل

استدل في العام بالاداء

الكل وقس على ذلك ما ينفك عنه المفهوم في العام بالاداء ام ان المفهوم في العام محدودا  
 كثيرة لا ينفك عنها اوجها عن الخافضة والخالل المخرج الى ارتكاب النقص او النقص في العرض  
 لها كثرتها وكثرة ما ينفك عنها اوجها عن الخافضة والخالل المخرج الى ارتكاب النقص او النقص في العرض  
 بما ينفك عنها ثم نشير الى بعض الحدود مع بعض ما ينفك عنها في بعض الكلام في ضمن الحد الخلفي  
 قبل العام هو اللفظ المنفرد في ما يصح له واخر من على كسر او بالمشترك اذا اشترى في جميع افراد  
 احد معاينها اذا لا ينفك عن افراد واحد من افراد ما يصح له انما ثالث وكذا الكلام بالنسبة الى المعنى  
 الخفي والجازي في غير افراد بعضهم قوله باعتبار وضع واحد يحاطة على دخول ذلك فيكون  
 دفعه بانما اذا استقر اجمع ما يصح له على الوجه الذي يصح له وفيه لا يخفى فيما ذكره لا باعتبار  
 احد المعاني على ما هو الخفي في كونه لا يخفى من احد وثالثا بالجمع المعروف فان عمومها باعتبارها وتناول  
 لكل فرد لا يصح له لفظ الجمع ثم يتعكف من جعل عمومها باعتبارها في الجملة لا كونه خلافا  
 وهذا الاعتراض مبنى على اعتبار قبل الحقيقة في الحد لا يكون عمومها باعتبارها لا افرادها في حد  
 الحد عليه باعتبارها كونه مشترقا بالجملة انما ايضا انما وبما يتكفل ذلك فيما لو انحصرت في الافراد في الثلثة  
 واما اذا انحصرت في افرادها ونحوه فيكون ان يغير الصلح بالنسبة الى كل ثلثة وان يتناول الملك  
 الاحاد بوجوب تناول الجملة انما المؤلف منها هذا اذا قلنا بانما في الجمع ثلثة والا فلا شك انما  
 بغيره في الاثنين والتوحيد انما يخرج اليه في الثلثة وقد نفى من اشكال الجمع بوجهين الاول  
 بطل معنى الجمعية في صدق الجمع ليس في جميع جزئيات مفهومه بعد اللام وفيه نفس لا ينفك  
 الجمع لا يصح للمفرد ولا يخل في اللام ولا يخل في لفظ الحد انما نفى ذلك نعم لو تناول بغير ما يصح  
 فهو واما مقام استقام عكسه بهذا التعليل لكن في الكلام في طرده ان المراد جميع جزئيات  
 اللفظ او ما اشتمل عليه اللفظ حقيقة كالوجاهة كما انما في النساء فانما ينفك عن الجمع للفظ مراد في  
 لا ينفك عن مفرد على عشرة حيث انه مشترك في جميع الافراد التي هي جزئيات مفهوم الواحد الذي  
 العشرة لاننا نقول ليس العشرة مفردة الجمع اللفظ المراد في اللفظ الواحد بل هو مجموع الافراد







التي قد صلت به بعد كماله بل قد زيد من كرم غداي في الدار على الثاني بل قد وقول مثل الجمع المجرى  
لنا وجميع مستقامد لوله القيد وقولنا وضعنا اخترا من اللفظ المستقر في جميع جنات فهو مر  
مجازا كالحرف المستقر في العوم عيان عند من يراهم جازا فترانا الفصل لا يتعلق بالجمع في جميع جنات  
المباحث لا يشترط انما ينبغي فهم الغناء على حسب الحاجة اليه مع احتمال وقوعه لا مكان في بعض  
المباحث بالقبول اليه ومن صرح باعتبار القيد المذكور بعض المتأخرين حيث عرفوا باللفظ النوع  
للدلالة على استغراق اجزاء او جوهرا فخر في هذا الموضوع للدلالة على الاستغراق عن الشيء  
الجمع المنكر واسماء العدد فانها لم يوضع للدلالة على ذلك وان ذلك ذكره بعض المتأخرين في كل  
مثال النكرة في جها في النفي فانها قيد الاستغراق ولم يوضع للدلالة على ما هو المتفق اذ كان اللفظ  
الغرض موضوع المستلزم لاستغراق الاحاد لا لاستغراقها كالحرف في النفي موضوع للنفي  
واسم الجنس مثلا موضوع للجنس والاستغراق انما يستفاد من ورود النفي على الجنس نظر الى ان الجنس  
لا يرتفع مع وجود الفرد ولهذا تجد ذلك اللفظ على العوم ثابتا في ما بالصفات بل الوجود ان ياد باللفظ  
في تعريفنا المختار واسم الوضع للعوم نفس لكل رجل ونظائره او بمعنى يستلزمه كالنكرة المنقبة على  
ما زاده من ان وضع اذا النفي للنفي والنكرة للفرد المنشأ في معنى وضع المجموع لنفي الفرد المنشأ  
هو الذي هو سلب كل مقابلة الكلام في الجمع الحرف والمضاف والموصولات ثباتا على ما مضى فان  
وضع اللام للاشارة وتضمن الموصولات لها ووضع الاضافة لافادة العيين المستلزم اذ قد يجمع  
الافراد حيث لا ينبغي البعض واعلم ان الحد الذي ذكرناه ينطبق على العام الافراد في العام المجمل  
لان كليهما يستغرقان جنبا في المفهوم الذي اشتمل عليه وان كان الاستغراق في احدهما من حيث  
الافراد وفي الاخر من حيث المجموع وعلى قياصه الكلام في باقي الكلام لحدوده وكل ينطبق على العام المستلزم  
كالجمع المعرفة الموصولات والعام البدلي كن واي في الاستفهام وقد استشكل بان لفظي الحد على ذلك  
يوجب دخول النكرة فيهما ايضا لانها ايضا تستغرق افرادها في الابدالية ودفعه وان كان النكرة  
لا تستغرق افرادها فيهما وجوبا بل بغير تميز الحكم بخلاف ادوات الاستفهام فانها تستغرق افرادها

وصفا

وصفا بيان ذلك ان النكرة موضوعه المطلق المضاف بالحد في الشخص الذي لا يشترط ان يكون  
للقيد بها باحد من النصوص فيجب فيها استلزام ان توجد في هذه بين الجميع بان لا يميز بينها  
النقص احدا من هذه بان لا يميز بينها نصيبا لبعضها البعض في الجمع مع ما ناسخ لغيره في لفظها فليميز  
لها في نفسها ولا تميز على العوم والشمول بخلاف من دأب فانما لوله لطلب نصيب الفرد الموصوف  
بالوصف المذكور من بين جميع افرادها فيكون مدلولها استغراق الجميع اذ لا يمكن سلب الفرد في  
نصيب الفرد القيد منها بالوصف والنداء في الاستثناء منها من غير تعلق على ما قبل يقول من جاز ان  
انكم جازي لا يربط بفتح زيد عن الافراد لا يربط وبينها في السؤال ويمكن ان يميز بينهما بالنسبة الى  
افرادها القيد بالوصف المذكور حيث يجرها لافرادها لهذا ينبغي الجواب بالجميع على ما تقدم في غير  
اخرينها وبين النكرة واعلم انه قد يطلق العام على اللفظ المستغرق لجميع افراد مفهومه ولو لم يميز حكمه  
كما يقال ان ما في قوله تعالى فانما من الممارا والهمم والهمم الشملي لو ردد في مقام الانسان  
ورجل في قوله جنتي رجل للهمم البدلي فقط للجميع من غير مرجع ثم اعلم ان عموم العام قد يكون حقيقيا  
نحو ان لا شيء يعلم وقد يكون عرفيا في جميع الاصناف فان المراد من صاغته بلفظ لا صاغته الثاني  
كثافتها وجماعتها والحق ان العوم في الثاني ايضا حقيقي لشمول جميع صلتها بلفظها كما لو قيل جميع صلتها  
بلده او الصاغته الموجود في بلد غايه الامر ان تميزه الى ان يفرق عن ذكر القيد والضمير كما لو قيل  
الكرم العاقبة لا يراهم جميع افراد العام من الموجودين حال الخطاب في قوله بعد بل لا يجمع الموجود  
حال الخطاب بل بخصوص الذين يمكن الخطاب عن اكرامهم فان قلت فيجب الامر بالتمكن فيجب فيجب  
مستلزمه فيخرج نفي تميزه على عمومها فيجب فيها الاستلزام في كل فعل في الامر المطلق بما لا يخفى في الشرط بالقبول  
اليه مع علم الامر الماموديه كما في المثال المذكور ونظائره بعد جدي بل يجمع على فساد الامر في ذلك كما  
في علم نصيب القيد المعلق بالافراد التي يمكن المامود من اكرامهم مضافا الى مساعد المرفق في مقام  
الاستعمال عليه ولا ينبغي ذلك في عموم اللفظ لان الجميع في عموم القيد يتناول الجميع لغيره في عموم القيد  
كما ان العوم في عموم المطلق يتناول الجميع افراد مفهومه المطلق نعم لو فرق بين العام بين ان الاول يطلق



او بعد كذا في الثاني قبل باسمهم من فاضل في نية الكمال ويجعل التسمية دائمة صادرة عن ذلك خلافاً  
 الا ان عبادهم قاصرون من انكاد ذلك والاولى ان يصر لجام الخبيث بما يتناول جميع افراده كالمثال المتقدم  
 والثاني بما يتناول اكثر افراده بحيث لا يبعد بالتأخير عن ان يصر لجام الخبيث بما يتناول جميع افراده بل قد  
 يصدق هذا القول على اطلاقه في عند جملة الاكثر وان ترك النادر ونباه عند الخبيث على التسامع  
 في الاطلاق كما انهم يتلحقون في اطلاقه بصفات المساحات والادان الخاصة على انفسهم فيها ان  
 يصر من غير قيد وهذه الساعات غير متحدة في الخطابات الشرعية بل الماد فيها في الواضع الثلاثة وخطاب  
 على المعنى لان الظاهر العرفي من غير قيد فيها كيف هو الاصل الحكم حيث لا يدل على خلاف بل لا  
 تسامع في مثل ذلك مقصود على مواد التسامع وليس الخطابات الشرعية عند من جعلها ولهذا  
 منهم من يقولون تلك الالفاظ على حقاقتها اذا وردت في تلك الخطابات ونظائرهما كالتصايبا  
 والا فادبر على هذا العام العرفي خارج عن العام الاصولي لعدم صدق حله عليه بل على ان  
 العام كما ينقسم باعتبار الدلالة الى الجمعي والافرادي كان ينقسم باعتبار تعلق الحكم به الى قسمين  
 فالعام الجمعي باعتبار الدلالة الى الجمعي والافرادي كان باعتبار تعلق الحكم به الى القسمين فالعام  
 الجمعي باعتبار الدلالة لا يكون افراداً باعتبار الحكم كقولك كل الناس يعرفون هذا الشيء فان لفظ  
 كل مشترك بين القسمين فاذا اضيف الى عرف باللام تعين كونه مجموعاً ومعناه مجموع ما اضيف اليه كما  
 اذا اضيف الى متكرر كان الظاهر منه كونه افراداً ومعناه كل واحد مما يصدق عليه مدخل على المبدئية  
 فيبعد تعلق الحكم بجميع مصداقه المبدئية على وجه التعميل وقد بان ان جميع المجموع نحو حتى بكل شأنا في  
 تمام احد افرادها اختلفوا في ان هل المعوم صيغة مخصوصة ان كان له معنى اخر الى الاول وهو على  
 عن المحقق في الشيخ والعلامة وغيره بعضهم الى الاكثر ذهب قوم الى الثاني وقولهم بعضهم ثم اختلف  
 النافون فهم من جعلها مشتركة بينهما وبين الخصوص وحكى عن السيد واقفهم على ذلك لفرع من مضمون  
 الى انها اطلقت في عرف الشيع الى العوم ومنهم من جعلها حقيقتاً في الخصوص ومجاناً في العوم ثم هل يخص  
 التراجع بالفاظ الخصوصية اعني اسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجمع المعرف والمضاف وفرد بها

والنكرة

والكنى في بيان التي لا يخرج من مطلق الالفاظ حتى انه يدخل في مثل لفظ كل الجمع وقاصره الذي يخص  
 عليه العقد هو الاول والذي صرح به في المعام هي الثاني لنباه عليه كذا في بعض اصحاب  
 العقيد ثم ان كان التراجع بين التقي والكل والاثبات الجزئي كقولنا لا شك ان كان بين التقي والاثبات  
 الكلبي كما نص عليه العقد في شكل بان كثر من الصيغ المتتالية فيها كالفرد والجمع بقسمها بان  
 وهو عند من ليس من العام كما اشنا البواقي ان كثر من الصيغ المتتالية فيها كالفرد والجمع بقسمها بان  
 يقال ليس التراجع على هذا التقدير في تلك الصيغ معقول بل انما يخرج من غير هذا العهد كما صرح به العقد  
 في الجمع المعرف ونص عليه بعض الناطقين في كثر من الصيغ المتتالية فيها كالفرد والجمع بقسمها بان  
 هذه الالفاظ عند عدم العهد هل تخص بالعموم كما هو مذهب الحنفية او لا كما ذهب اليه بعض  
 كما هو قول البعض يخص بالخصوص كما هو قول بعض اخر يخرج فلا ينافي ذلك كونها حقيقتاً للمعنى  
 عند العهد كما عراه بعضهم بالعام هذا لكن كان يعلم ترك ذكر المعرف والعرف والمضاف في هذا التراجع  
 وافراده بالبحث لوقوع التراجع فيه بين الفائلين بان لعدم لفظ المحصور وهذا افراداً لا الجمعي  
 فصل مستقل ثم الخفي ان التراجع ان كان في خصوص هذه الالفاظ بالعموم من حيث وضع الواضع  
 اياها لخصوص العموم فالحق هو القول بالاثبات الجزئي البتة في مثل كل رجل يدلي بالبنادق والنقل  
 على ما سبنا التبيين عليه وان كان في خصوصها بول من حيث الظهور او من حيث وضعه لغيره لبتة  
 عند الجور عن الضام الحاد جنة المناقبة للعموم فالحق هو القول بالاثبات الكل لكن في غير المعرف  
 والمضاف كما سبنا وهذا المذهب بالنسبة بالتراجع الجزئي في المعام وبقية تعزيل كل انهم عليه وحيث ان  
 بالعهود ونحوه لا ينافي عدم اللفظ عند ناسم كالحقناده سابقاً للاحاطة الى اعتبار عدمه كما ان  
 في الحد من بين التبيين بانماذج من ما ينافي العموم كما يخرج مثل اليهود في ذواته من انما هذا  
 قلنا على المذهب الحاد مضافاً الى فعل القومين عليه في بعض الالفاظ بنادى العموم منها عرفاً فان السيد  
 اذا قال لعبد فام منه العموم عرفاً حتى انه لو قرب واحداً من الخافوا وكذا قال اقول اكرم العلماء او طاروا البلد  
 او كل عالم ارا حسن الى من واو في من اكرم مني او مهابا اكرم ونباه اكرم من اكرم من اكرم من اكرم



او الاحسان الى بعضهم ان في جواز شراكم بعد عاصيا واذ اثبت العموم في هذه الالفاظ فثبت  
لغة لا يثبت العلم العقل ما يرد ما ذكرناه ان في كثير من المواضع التي استعملت فيها الصيغ المذكورة  
قد استبدل بها اهل اللسان على العموم فيها بغير ان لا يفرق فانه لما سمع قولكم انكم وما تبدون  
من دون الله حسب ما سمعتم قالوا لا خصم عندنا فقال يا محمد ليس عبيد عيسى موسى ولا ملائكة بل  
انهم ضد العموم لما قالوا لا خصم عندنا من اهل اللسان في ذلك فاعلم ان اية على العموم حسب ما يجب بغير  
باختصاص ما يفرق في العقول ومنها قوله لا اله الا الله وما اتوا الا الله على شئ من شئ يقولون انزل  
الكتاب الذي جاء به موسى منها الا لافاق على ان كلمة التوحيد مفيدة له وهو مني على كونه النكر في  
سبيل النفي لا على العموم على ان قوله تعالى من ربي على ما في قوله لا اله الا الله انما هو كقولهم  
لما استعملوا في التثنية فما اذا حملت لا يخصص احد الا ضرب واحد وكذا اذا نزلت الى غير ذلك  
ما لا يحسن له ولا يستدل به ايضا بوجهين انما لو كانت مشتركة لكان تأكيد الجمع المعرف  
بكل ما يجتمع من كمال الناس والثاني بطلان الملازمة فلو كانت الالفاظ لغيره فان كمال الال  
يجب تأكيد المدلول وكان المدلول كمال الناس تأكيد في الكلام وتقوية بعد موارده  
كان قبل ذلك لا تأكيد في التوكيد فقط بعد فيها فتم الملازمة لان تأكيد الناس في التوكيد فيها  
قبل من ان تأكيد الالام يشبه لا يجب تأكيد الالام بالناس وهذا ظاهر اما بطلان الثاني فلاننا علم  
خروج ان المقصود من التأكيد انما هو تكثير الاضاح واذ لا الاشياء يمكن دفع بيان فترتيب التأكيد  
الناشئة من ارادة العموم عند ذكر التأكيد في موارداستعملت في هذه الالفاظ ارادة العموم فلا يثبت  
ان العموم من ظاهره من الخلق الى غير ذلك في جميع الالفاظ باذنه مراعاة للمعنى وفهنا  
ذلك لاننا في اشياء على اننا لا نسلم وجوب الوضع لكل ما من الخلق الى غير ذلك كما كان البناء  
في القابلة في بعض بطلان الجواز تحت القائلين بالاشتراك لغة امران ان تلك الالفاظ  
في العموم تارة وفي الخصوص اخرى والاصل في استعمال الحقيقة والجواب في الاصل المذكور ان  
من غير بيان الدليل الموجب للخروج عن على ان في الالفاظ ثانيا كلف من فخصه عدم البناء

انما لو كانت العموم علم ابا العقل ولا يدخل فيه ابا العقل والامام ومنه لا يوجب العلم ولو  
كان متواترا لما وقع الخلاف فيه وهذا الدليل مع ظهور فساد من جهات شتى قد بينه في كتابي  
السبل على كونها متواترة في غير الاشياء الى العموم فقط يظهر من بحثي للذين ان علماء الاصطلاح  
لم يزلوا يجهلون ذلك الا لافاق على العموم وليست دون بناء الكلام فيه ما رجع من جعله حقيقة  
نقط امران ان ارادة الخصوص ولو في ضمن العموم معلومة فلا يثبت العموم لاحتمال ان المراد به  
الخصوص فقط وجعل اللفظ حقيقة في الحقيقة اول من جعله حقيقة في الحقيقة - قد اشبهه بالخصوص  
شاع حتى قيل ما علم الا قد خص الخوافا للاميل بالعدم بناء لغيره فلا يثبت كونه حقيقة في الاشياء  
تفليلا للجان واجيب عن الاول او لانه اثبات الحقيقة لا يوجب قلة عتسان وهو بالمل واثباته بانه  
معارض يكون الحمل على العموم احول لاحتمال ان يكون مرادنا بوجه الحمل على الخصوص لاحتمال  
مقصوده وهذا لا يخلو ولا يكون الحمل على الخصوص احول من الثاني بان مجرد التثنية لا يوجب  
الحقيقة سيما اذا كان مبناه على ذكره في التثنية والخصوص ما بعد ما في الدليل على كونها حقيقة  
في العموم فقط مقال في موضع حال الخواص اسم النفس كرجل يجرى من الواض موضع الهيئة  
حشبه على الهيئة من قبل بل موضع للفرق والنشر وهو مرد واثباته البناء على خلافه  
مع ان هذا القائل يخص النزاع على ما حكاها السكاك من المصادم المجرى من اللام والتثنية من الظ  
مصلحة الوجهان على القرى ولا فرق في ذلك بين وقوعه مستحلا مع الواض من اللام او التثنية  
وجوه التثنية وتجمع وبدونها وتجمع الفاضل المعاصر مع الواض موضع باوضه وجهه باذنه  
المعجزة ثم اورد على نفسه سوا ما اصله ان اسم النفس انما يستعمل مع الواض ويخرج موضع باوضه  
لو غير وبدونها لا يقع في جميع الاستعمال فلا حاجة الى القول بانها موضع الهيئة من حيثها  
اذ بان الهيئة من حيثها هي مفهوم مشترك يحتاج الى تقييد في التثنية واثباته بانه يستعمل مجرد الواض في  
الاسماء المفعولة وليس بوجه بل واثباته بان من الواض ما لا يثبت به جد بل في معنى متغير كما في ثبوت  
التمكن كقولك رجل جاني الامر انه هذا يحصل كلامه في الوجود اليه الجواب بانه في الاول فلا



مبطل للمعنى الى ما ذكره لا يوجب جزم الجرم كيف وهو لا يقع في جميع الاستعمال اعني استعمال الذي  
يتعلق بقاصد العقل والمخبر انما هو الى وضع ما يقع فيه وما في الثاني فلان الاسماء المحددة  
ليست باسماء اجناس مع حيث كونها اسما معددة لانها غير مستعملة في معانيها الوضعية بل هي كجاء  
عن اللفظ المستعمل فيها في اسماء الاجناس ولا نسلم ان الاسم ليس اعني اللفظ المستعمل في  
الواحد مع ان الاسماء المحددة لا تقع في جميع الاستعمال بل هي من الواضوح وقد علمنا ان  
المقصود لو اراد مجرد ما فيها من اللفظ فيكون في حيز الوصف في غير اسماء المتكثرة لانها  
تستعمل في جميع اصنافها النوعية باعتبارها كقولهم وهذا شجر فاعلم ان الاسماء  
واما في الثالث فلان اللفظ لا يتناول في جميع الاسماء بل هو في موضع اللفظ من حيث هو  
الجرم منها ومن غير اللفظ ليس موضوعا للمعنى بل هو مدمم محض الاستعمال كذا فلا يثبت اقصد  
الحجيب وبالمجمل فالسؤال المذكور لا يحصى لثاني المذكور مع ان يبين الوضع العمومي بالنسبة  
الى المتون بتبين التمكن وهو ليس بعدل هذا القول كما لا يخفى مع ذلك فلا يجعلها الجواب ان  
واما في القول الثالث فراجع الانفاق فان قولنا في رجل مثلا ان يخرج عن الواضوح اسم جنس فيخرج  
للغير من حيث هو ليس معناه انه يكون ذلك بشرط الخروج عن الواضوح بل معناه ان اللفظ المذكور هو  
اي من غير اعتبار من حيث هو موضوع للغير من حيث هو وان هذا الاعتبار ليس اسم جنس في ذلك لا  
ينافي في طريق الواضوح لا ريب ان اللفظ المذكور بهذا المعنى ما يصح استعماله في ما ذكرناه من دعوى  
البناء وهذا ثم ما في من ان اسم الجنس هو الواضوح موضوع باضمار نوعه فيجوز ان الواضوح وضع وصفا  
اجماليا لكل اسم جنس منون فلهذا منشر ومعرفة بالاسم للغير الخاص في اللفظ ناه والمعمود تارة  
وللاستغناء عن اخرى في مكان من الضعفاء ما لا نفهم بين تركيب اسم الجنس مع حرف التعريف والتشكيك  
تركيب مع تاء الجر في اوله من انشاء اللفظ المذكور في الادوات مع مدلوله فيكون فاعلم واحد  
ويظهر ان ذلك لا يجدي في مقابلتنا لبا ودرنا ثانيا في الكلام على ان الادوات فينبغي المعاني الى ان  
على ما هو في اوله وقد التزم به الفاضل المذكور في الاما حصة مع بانها في اسم الجنس المعروف للاشارة

الى مدلول

الى مدلول مدلولها فان ذلك يقتضي ان يكون لها وضع بانفرادها اجزاء فلا حاجة الى التزم  
من الوضع العمومي وما كان ذلك عينيا على ما ذكره من ان المركبات موضوعات لادعاءات كذا  
كما ان المراد في موضوعها وان معانيها الامثلة وانها حيز الاستعمال في معانيها الامثلة وان  
التركيب بحسب الوضع يقتضي ان يكون في ذلك في مقدمه ان الكتاب بما لا يرد عليه بل الحقيقة  
ان اسم الجنس الجرم عن الواضوح وضع للغير من حيث هو فيكون التبادر كما هو في تلك الواضوح في  
باوضوح صورته باذنه ان لا يفسد كسائر الحروف فلفظ جبل وانسان وجوان وجميع غيرها  
موضوع باذنه في موضوعه وضع اسم في المتن في اللفظ على ما موضوعه باذنه في ذلك  
فبغيره لا باعتبار كونها مفردة مستقلة فتكون مع اسمها بل باعتبار كونها في الملاحة حال مدلولها  
كما هو الشأن في وضع الحروف وكذا في قول الامام موضوعه للاشارة لا باعتبار كونها في الملاحة حال مدلولها  
فيكون معنى اسمها كمدلول لفظ الاشارة بل باعتبار كونها في الملاحة حال مدلولها ما اشبهها اللفظ من المعنى  
المعينة لان الاشارة تقتضي مدلولها المعين بغيره فبغيره وهذا هو الحقيقة المطابقة للقول  
الموافق لما يستعمله الذوق والبادر في فصل المقام وتوضيح المقام ان اسم الجنس في جميع الاستعمال  
احدها ان يخرج عن جميع الواضوح اذا كان في موضوعه كذا وصفا فلفظ جبل وانسان وجوان وجميع غيرها  
الوفاة وقعت على اللفظ فان اريد بغيره ان يفسد كسائر الحروف فلفظ جبل وانسان وجوان وجميع غيرها  
وان اريد بغيره ان يفسد كسائر الحروف فان هذا يظهر ويضعف اخرى في السؤال المذكور الثانية ان يلحقه  
شأن التمكن وهو يفيد تمايز الاسم فقط وهذا في الحقيقة جميع الاسماء المتمايزة في اللفظ يكون ذلك  
اذا كان اسم الجنس محولا كقولهم هذا رجل فاننا في مقام العمل في فصل الجنسية وهذا اللفظ في عدم  
استغناء اعتبارها مع النسابة ولو ذهبا للجل مع اختصاصه الموضوع فبلغوا اعتبارها في الجرم كذا  
او اقبل جائز في الجرم في اصل اللفظ في الثاني ان يفسد كسائر الحروف ليس في ذلك وقد علمنا  
على ما علمنا في الاقسام الثلاثة ومدلولها في الجنس لا يقتضي ان يقتضي في الموضوع صفة بغيره  
على المعين وان اعتبر فيها احد هذا المعين فيصير ان يفسد كسائر الحروف لا يقتضي ان يقتضي في الموضوع صفة بغيره فلا







صدق عليه بالمثل الثاني ان اطلاق الغيب على البناء على نزع خصوص من باب اطلاق الكلام على الفرد  
بالمثل المتعارف في هذا المصطلح كقولنا حقيقته ان الجواز لا بد فيه من الحمل الذي يظهر ان ما قصدوا  
عليه جاز فيه استعمال الاسم في الخاص من ارجع الى ادعاء كون العام مقصورا في الخاص بحقيقته على الحمل الذي  
المعبر في الجواز انما هو كماله اوله والنظر فيه في مواضع فيما ينبغي عليه من اعتبار الحمل الذي  
في حدى الحقيقة والجواز هو غير صحيح لانه ان اعتبار الحمل الذي في الحقيقة والحق في مواضع انفسا في حق  
انها اعتبار بان وان اعتبر من الحقيقة المستعمل فيه ونفسه في نفسه لظهور ان كل شئ يحل على نفسه في هذا  
الحمل ان اعتبر من الحقيقة المستعمل فيه في الموضوع له فان اوان نفس هذا المقوم في نفسه لا كانت  
المقوم من الحقيقة قطعاً وان اردت به معرفه في هذا العنوان فهو ما لا حاجة الى اعتبار في  
جانب الحقيقة وغير مستعمل في الاطلاق في جانب الجواز اما انما لا حاجة الى اعتبار في جانب الحقيقة في  
يكفي في معرفة العلم بانها تصدق على تمام الحق المستعمل في معنى ما اردت به في اللفظ الموضوع له في اللفظ  
بالمثل المتعارف ولا اعتبار عليه اصلاً كما لا يخفى واما ان لا يشترط في اطلاقه في جانب الجواز فلا  
مخرج ما ينبغي عليه الجواز الى دعوى كون معناه تتحد مع الحق الحقيقي بحقيقته وهذا كما ترى انما  
يخرج بعض انواع الاستعانة كما حقيقته في اول الكتاب ما في الجواز المراد مما لا يقبل له وجهاً  
لوضوح ان اطلاق الغيب على البناء ليس من باب دعوى كون الغيب حقيقته في الجواز وكذا اطلاق  
الفرد على العلم بان سبيل دعوى كونهم نفس الفرد فان كما ذكرنا الدعوى في الاول وفي الثاني ما  
لا يخفى على احد في كلامه في صواب الاستدلال قسام بل ينبغي الجواز على وجود العلاقة بين المعنيين  
حتى لا يحد من اطلاق اللفظ الموضوع له لا بد من غير ما جاز الى دعوى ان احدهما هو الآخر  
ومخرج ذلك الحقيقة الى ان يترك احد المعنيين منزلة الآخر في اختصاص اللفظ به باعادة اللفظ الموضوع  
لنظر الى ما بينهما من المناسبة والعلاقة في اختصاص اللفظ به باعادة اللفظ الموضوع  
منه لانه لا يخفى ان دعوى الحقيقة والاغاد في الحقيقة نعم بان في الدعوى المذكورة في اكثر من  
انواع الاستعانة بل اعتبارها بما يوجب من حسناتها ولا يفتقر الى كونها ليس المراد في جميع اشياء

الجواز

الجواز عليه بل الاستعانة فيما ذكره من اطلاق الاسد على البناء بما في اطلاقه من الجواز على زيد  
حقيقته ومعه ان الاستعمال المذكور لاعتبار حقيقته باحد ما يوجب في غيره في غاية السهولة  
والضعف لان استعمال الواحد لا ينفك بالحقيقة والجواز وان اردت ان هناك استعماله في الجواز  
فخصه بغيره ايضا الاسد على البناء ليس موضوعاً لزيد لا بخصوصه ولا من حيث كونه شاعراً فلا  
يستقيم دعوى انه حقيقته بل اعتبار فيما ذكره بكمال المقوم من قولهم اطلاق الاسم على الجواز  
باعتبار الخاص من حيث انهم ارادوا به تصور مدلول الاسم على الخاص وهذا غير مدلول  
الدعوى في نفسه لعدم مساندة كلامهم عليها اما انها فاسدة في نفسها لان الاسم حقيقته استعماله  
في قولك دابة جلا في هذا المعنى بان يدعى هو الرجل لا غير بعد من مطلق الاستعمال وكان  
قاصراً في ذلك قبل زيد الرجل حيث يفصل بين اللفظ وبين البناء لانه هو قاصر مع وفتح القاصر  
لوضوح ما المقام ان اطلاق اللفظ على الفرد او على غيره يكون بقصوره لا بالنبطه ولا يكون بقصوره  
عليه فان من حيث المراد من حيث الوجود وحيث من حيث اللفظ وهذا قد يكون قصراً على اللفظ  
وقد يكون قصراً على اللفظ ومنه في ذلك عدم الفرق بين هذه الاسماء فان ما ذكره من افاده  
التصور انما يتم على المقدر الثالث والآخر فان قصور وجود الجواز على الموضوع لو تصورنا انه على البناء  
المقصود بان ذلك انك قد تقول في هذا البناء وتريد به مجرد حصص وجود حقيقته الشاعرية في زيد وعدم  
جوازها الى غيره وقد قد يدعى ان لا يحد من دعوى حقيقته الشاعرية واللفظ على هذا في التقديرين متعارف وقد  
تريد على ذلك مدعى انه نفس حقيقته الشاعرية والحمل على هذا اذا في غير ولا ينفك ولا لا الاول على المقصود  
واما وجه دلالته الاخر على خلاف حقيقته كون زيد نفس حقيقته الشاعرية ان يكون غير شاعراً لان الشاعرية  
غيره نفسه واما القسم الثاني فلا دلالة له على المقصود فان كونا كلي تمام حقيقته الفرد لا يتقدم اختصاصه  
والا لا يفتقر الى كل نوع في فرد واحد ولا يجوز في القسم الاول من هذه الاسماء ان لا يتم لان الكلام  
فيها على معناه الكلام في الحقيقة لا يخفى ان كانت الدعوى مفقودة على استعمالها كما هو الظاهر بان اطلاق  
الشاعرية مفقودة من اي ان نفس زيد او نفس غيره وان كان استعماله مفقوداً على الدعوى بان



استعمل الشرح في هذا المقام بعد دعوى انما الشرح فلا بد في بيان ذلك ان لا يخلط بين ما هو المتيقن  
 موضوعه باذاعتها بالاشارة الى الاماكن واما اطلاق الكلام على الفرد فيقصد به ان لا يخلط بين  
 الارادة والحكم فلا اشكال في كون حقيقة حبس العمل الكلي اطلاقا في معناه الكلي اذ لم يرد كون  
 ضمن الفرد من لفظه والالكان قصودا لا لرب بل من جهة واما استعماله في بعضه ولا يخلط بين  
 في كون جازا الكون متعلقا في معناه الكلي فيتم الخصوصية لا اشعار في شيء من هذه الاشياء  
 بالخصوص فظهر ان اطلاق الكلام على الفرد جازا عليه ينقسم الى اقسام خمسة لثلاث ثمان منها على افادة  
 دونها البواني واما ان كلامهم لا ينافي مع ما قلنا من قدام اطلاق اللفظ على الخاص باعتباره  
 جازا كما اشعار به بالخصي لما قد قيل من وجهين فاما ذكره وهو ان يطلق العام على الخاص  
 مع هذا الخصوصية فان الخاص يشمل على جميع العام وخصوصية لا تشمل اطلاقا على الخاص باعتبار  
 تحققه في العام فممكن ان حقيقة لا في الحقيقة اطلاقا على جميع العام لا غير كما عرفت وكونه في ضمن  
 خصوصية انما اريد به ان لا يطلق ولا يمد بها الخصوصية كان مجازا لا لفظا في موضع التركيب  
 فان قلت العام والخاص متعلقان في الخارج وان تمايزا بحسب العقل فاطلاق لفظ العام على الخاص المجازي  
 سواء كان باعتبار عمومها او خصوصية او اعم لا يكون حقيقة تعضا بل حكم التسمية فلا يتم ما ذكرت  
 من التفصيل فقلت لفظ اعمى الكلي موضوع التسمية في شئ منها في الذهن من حيث شئها في الخارج كما  
 المتحقق فاطلاقه على التسمية الخارج على الحقيقة لا بد ان يكون لا من حيث كونها خاصا بل من حيث شئها  
 فيها الاعتبار وان كانت من كل خاص لا انها لا اختصاصا لها بعين فخصيصها برفق لا استعمال  
 ارادتها من الموضوع واللفظ غير موضوع لما كانت فيكون مجازا لا معالما لم اعلم ان تنوين النكرة كما  
 بان لا افادة الوحدة التخصيصية ولكن تبقى اعمى المجموع بطريقه فيكون افراد نحو جاني رجل لا جليلان  
 ولا رجالا لكانت اذ افادة الوحدة التخصيصية بطريقه فيكون افراد فيكون كذا في الجمل الاخر نحو جاني  
 رجل لا امراه لكانت اذ افادة التسمية في المفاهيم لا افادة النكرة اعمى احد التسمية بامهات  
 العرفية لفردها هو مفادها في سائر المواضع لكن الحكم المتعلق بدخولها في غير تعلقها لا يشترط

من غير

من غير اعتبارها من ان عليها كما هو الحكم الاطلاق في هذا المقام فلو كان نوع اخر ولا نوع اخر ولا نوع اخر  
 جاني رجل اخر وامر اخر قد يخلط بينهما لا يخلط في ذلك بالقياس الى نفس مدلول الدخول  
 اعمى الجنس قد لا يخلط بينهما من جنس اخر اعمى الجنس بالقياس الى نفس جاني رجل لا امراه وهو ان يكون  
 تنوينه لثمة في قد يخلط بالقياس الى مدلوله من نوع اخر اعمى احد افراد مدلوله من غير تنوينه في اعمى  
 رجل لا جليلان ولا رجالا وقد يخلط بالقياس الى انما يخلط بينهما من جنس اخر ومن انما يخلط  
 جاني رجل لا امراه ولا جليلان ان يخلط كلام التعريف في حروف وضعت للاشارة الى الحقيقة  
 التسمية باعتبارها في الجنس او الشخص وانما احتج الى اعتبار الجنس لان الاشياء لا يقع بدورها  
 للاختلاف مدلول مدلولها باعتبار كونها من جنس واحد او من جنسين او الشخص في الاول اظهر منها في  
 لتعريف في كذا مورد ان يشار بها الى الحقيقة المتعينة بالتميز بالجنس باعتبارها في التسمية  
 وينقسم الى اقسام ثلاثة لان الحقيقة المأخوذة بالاعتبار المذكور اما ان تخرج عن اعتبارها في الحقيقة  
 او ياخذ باعتبارها في الحقيقة فيكون على التمييز الثاني ما ان يميز بينهما جميع الافراد فيكون لا باعتبار الاول  
 هو المعروف بالام الجنس الحقيقة كما في قولنا رجل جاز من المدة فان لا يخلط بالامراة فان الى  
 الحقيقة باعتبارها في التسمية كما قد قيل من هذه الحقيقة المتعينة من هذه الحقيقة المتعينة واللام  
 الدواخل المأخوذة وكقولنا الانسان حيوان فاعرف ان التعريف لا يكون الا بالتميز من حيث شئها  
 الاشياء المستفادة من اللام فتشخص ما حطرت الحقيقة المشابهة بالتميز بالجنس اعمى في حدها  
 وميزت مع غيرها من المجرى منها وان كان المعنى متعينا في نفس على التقدير في بيان ذلك ان المميز جاز  
 عماد لوضوح معنى بالاعتبار كونها من جنس اعمى الجنس اذا خرج عن اللام د على معنى لكن لا باعتبار كونها  
 معينا اذ لم يوضع له كذا وصلة التسمية في اعتبارها من هذا المظهر لان كانت فيكون اذ افرق بينا على  
 معنى باعتبار كونها معينا فيكون معزى على قياس علم الجنس كما انما تفرقها من موضوع التسمية باعتبارها  
 بعينها الجنس او الذهن في هذا المعنى فيكون على قياس علم الجنس كما انما تفرقها من موضوع التسمية باعتبارها  
 المعينة باعتبارها كاسد في كذا في عين علم الجنس لان التعريف في الاول ذال في مظهر في وضع الكلمة







بعض المعاصرين فنع من جوعها اليه لان مدلول الحرف بلام الجنس المعبر عنه من ملاحظة الفرد  
فاستعماله الى الفرد استعماله في غيره فوضع له قانونا اوضح بازاء المظهر لشرط التعريف عن ملاحظة  
الفرد لكنه وضع لها في حال التعريف في الاوضاع في فقيهة فلا يخفى في اراة غيرها انها لم تخار  
كونها اذا فيها وضعت ما فيها فان الحرف بلام الجنس في المصنفين غير مستعمل في الفرد كما ذكره في بيان الشيخ  
بل ان المظهر المعينة من حيثها واضرارها من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين او جميع الازداد  
من غير انظر كما صرح به في الاخر فقل عقلا ان لا يكون مستعملا في معنى وكونه موضوعا للمعرفة  
حال التعريف عن الفرد راجع الى كون موضوعها لا بشرط التعريف فلا ينافي اعتبارا في تقديرها بالان  
اذا اريد من امر اخر ولا ذلك لا يقع تركيبا لا فاعلا بحسب صلا اليها الحقيقة ان اشار بها  
الى مدلول مدخلها المعين بالنعين العبدى باعتبار كونها مركبة من الفرد لشارها الى الحقيقة  
المعينة كانت وفي الحقيقة والجمع اشار بها الى الفرد بن المعينين او الاخراد المعينة كانت وبسبب هذا  
المعنى والحاجج في هذا المعنى قد يكون حضورها في قولك بالان الرجل فان اللام في الرجل  
اشار الى الحقيقة المعينة بالحضور باعتبار كونها كانت وكانت تحيا بها الرجلان وبانها  
الرجال فان اللام فيهما الاشارة الى الفرد بن الخاصين او الافراد الحاضرين باعتبار كونها كانت  
قد يكون ذكرها كما في قوله تعالى ولقد ارسلنا الى قومك نوحا فاحصو فيه وقرى الرسول فاللام في قوله  
اشار الى الحقيقة المعينة بالذكر باعتبار كونها كانت وكانت جانبا جلالا ووجاهة فذكرها كقول  
اذا الرجال وبيانها في علمه قد يكون بغير ذلك كما في قولك جانبا الرجل الذي كان معه اسير الرجل  
الفلان كانا او الرجال الذين كانوا معنا اسرى وبيانها في علمه ما سبق ثم لام العهد كانا في  
النعين الفرد او الافراد كما كانت قد نافي للنعين النوع كما اذا قلت اكرم الفقير العدل ثم قلت  
اعط الفقير مئرا بها الى الفقير العدل وقد نافي للنعين المعنى كما اذا كانا احد معانا اللفظ هو  
بينك وبين محمد عليك فبشر باللام اليه فخرجت بالنعين مئرا بها الى احد معانها المعروفة  
هنا فقد ظهر ما ذكرناه هنا فبما سبق ان الحرف بلام العهد الذي هو الاستغناء عن جملنا الى

المعرف

المعرف بلام الجنس وان اذ ينعى بالاشارة الى اعتبار الاشياء على ان الحرف بلام العهد الخارجي لا ينعى  
اليه وهذا هو المظهر في المصنفين كالتقاريف والحقق الشرع لكن جميع العهد الذي  
الى الحرف بلام الجنس ينعى لان اللام على كل فرد موضوعه لا يشار الى في السند في نعين الحقيقة في اشارة  
وهي انما ينعى في العهد الذي باعتبار الجنس دون الفرد لانها سواء اريد الاستغناء عن جملنا الى العهد بلام الجنس  
فغير معين لانه كما يجوز ان يشار الى الهبة الماخوذة بحسب نعنها بالنعين في ضمن جميع الافراد كانت  
يجوز ان يشار اليها باعتبار حقيقة نعنها في ضمن جميع الافراد بدونه اعتبارا لنعنها بالنعين في ضمن  
كان في صحة الاشارة اليها كما في النسخة ثم ان النسخة المشرقة بين وجه خروج الحرف بلام العهد الخارجي  
عن الحرف بلام الجنس دون العهد الذي ان عرفه بالنعين في كماله في نعين شئ من افراده بل يخرج الى معرفة  
اخرى او رد عليه لفاضل المعاصرين بالنقض بالاستغناء والعهد الذي فان نعين بالنعين في نعين  
نعين جميع الافراد في مقابل ابدان معرف اخرى وفيما لا ينعى فان نعنى بالحرف بالنعين في  
الحصول للنعين بالحرف في العلم او العلم كما هو مبني لافراد ونسب ذلك ان اللام في العهد  
الذي هو في الاستغناء في الفرد على البيان الحرف ليس بالنعين لنعين لاما كون النعين اذ من حيث  
في ضمن فرد ما راجع الى اذ استغناء من امر خارج كما ينسب عليه بطلان العهد الخارجي فان اللام في نعين  
الفرد ولا ينعى فيه النعين المعنى في جملنا يكون نعينا اخر فاعلم ان النعين في العهد بلام الجنس ويرجع الى  
بيننا فنعين ثم استظهر الحرف الشرع ان يكون العهد الخارجي موضوعا بوضع اخر مما اذا حضوره في  
ويظهر من غير ما نضع اللام للاشارة الى الجنس باعتبار نعين في النعين في الاخرة كما كان في حصول هذه  
الاشياء ولا حاجة الى الاشياء بعد الوضع هذا فظهر ما مرنا ان الحرف بلام العهد الذي هو الخارجي في نعين  
الاول ان الحقيقة العهد الذي نعني بغيره نعني في العهد الذي ينعى بغيره نعني في الثاني ان  
نعني الحقيقة العهد الذي ينعى بغيره نعني في العهد الذي ينعى بغيره نعني في الثاني ان  
معنى في العهد الخارجي بغيره نعني في العهد الذي ينعى بغيره نعني في الثاني ان  
جميع افراد الحقيقة ليس بلام الاستغناء كما في قولك اكرم العلماء كالعهد فان اللام في الاشارة الى الاول







صادقاً لأن تصف بالكثرة المتطرفة إذا في النفس وهو بهذا الاعتبار أيضاً نفساً بعد  
عن ظاهر كلامه مدغم بأننا إذا أردنا المعتبر المتعدد بذلك الاعتبار فلا ريب في صدق  
أراد هل المعتبر لا نسلم أن المعتبر بهذا الاعتبار يسمى جنساً جعل الفاضل المعاصر  
باللام المتعلق في هذا المعنى تخفيفاً باعتبار وضع المدخول عبارة باعتبار وضع المرفوع  
على من جعل المرفوع حقيقة غير معد من باب إطلاق الكل على الفرد كما من حيث الحقيقة بان المرفوع  
بلام النفس معناه المعتبر المتعدد في النفس المرفوعة عن ملاحظة الأفراد فإطلاقه على الفرد خروج  
عن معناه لانه في شأن المعتبر معناه عن ملاحظة الأفراد وان لم يستلزم مدلولاً متعدداً في  
الأفراد حتى يتألف في بعضها في الأفراد لكثرة بنيانها وجودها في الملام في ذلك  
انفكاك الكل عن فرد في مفهوم الغالب اللام وبأنه لا يقع وجود الكل في ضمن فرد ما لا وجود له وأما  
الكل موجود في ضمن فرد معين وبأن المرفوع موضوع للمعتبر في حال عدم ملاحظة الأفراد ومثبت  
موضوعه استعماله في ملاحظتها ثم ائتمرت على نفسه بأن ذلك يتجه بالنسبة إلى المدخول أيضاً وأما  
بأن ما ذكره من كونه حقيقة في الفرد ما هو باعتبار الجماع والاطلاق وهو غير مخصوص في  
الذات بل عدم محله على الطبيعة على فرد ما لا وجود له حتى تقوم الطبيعة في ضمنه وأما  
الموجوده صدقاً ونقصاً عن النفس بالاطلاق لنكرة كرجل في معنى رجل بأنها موضوعه بالوضع  
المفرد من حيث التركيب مع التوقف بأن فرد ما هو أيضاً فيكون عليه طلب الكل للفرد  
والكل في ضمن الفرد حتى انزلوا به في المثال المذكور ذلك اعني الطبيعة الموجودة في ضمن  
الفرد كان جازاً لعدم وجودها بالفعل للادام لاعتبار الإطلاق بالفعل وأما رجل في نحو جاني  
رجل تخفيفاً سواء اريد به النكرة أو الجنس لا يترابط على الطبيعة الموجودة ثم يحجب عن القوم  
حيث اخرجوا المبدأ الخارجي عن حقيقة الجنس مع انزاول المدخول قال لعلهم قد فهموا انه لما أطلق  
هنا اريد به الفرد بخصوصه فيجوز ثم انفس هذا الوهم بأن ليس ذلك معنى أراد به الخصوصيات  
المشار إليها ولنا من الرجل هو المبدأ الموجودة في الفرد لا ان المراد المشار إليه هو هذا الكل

ح

حكي يكون مجازاً مدغم ان جعل المبدأ الذي في النفس من انفسه المرفوع بل النفس من نظر إلى ان انفسه  
المتعلقة بالطابع إلى هذا بل المرفوع بما فيها ما يتعلق بالمبدأ من حيث هو من غير جعل المدخل  
الأفراد أصلاً كالمسح والضح والحل والكثرة ونحو ذلك ومنها ما يتعلق بالمبدأ بصلاً لا يعدل على  
بالأفراد بقا كون الشئ المرفوع فانه يدل على طلب طبيعة المبدأ على ما يليه لا بان بالفرق ما  
يحتاج من باب المندرجة فظن في القسم الثاني ان هذا المعنى الذي يدل على القطع مع انه ليس كذلك  
لازم لمدلوله هذا يحصل كلامه ومخلص من مذهب ما لا يخفى فان المرفوع بلام المبدأ الذي في النفس  
في النفس المأخوذ باعتبار نفس الجنس أو النفس في نفسها معناه النفس في نفسها  
الأفراد على البداهة من ذلك ما خرج من لفظة كقولهم المرفوع في ذلك ان فعل السوت في  
بنا في كونه حقيقة وهذا معنى قولهم ان من باب إطلاق الكل على الفرد كما من حيث الحقيقة ولا يقع  
كون المرفوع بلام النفس معناه المعتبر المتعدد المرفوعة عن ملاحظة الأفراد فان المراد كونها معناه  
عن ملاحظة الأفراد على ان تكون الأفراد مرادة من لفظة الانا في ملاحظة الأفراد لا انفراد  
والا لطلب الحقيقة عند طريقتي التركيب لهما من مناهية ضعف فله وبأن المرفوع موضوع للمعتبر  
الحق ولا يلزم الغالب اللام اذا لم يكن له مدخل في ذلك الكل على الفرد اذ ليس الفرد من الأبناء لهما  
على ذلك بل على أخذ الجنس من حيث كونه شيئاً متميزاً والنفس ناظر إلى انضمام الاعتبار  
الحاجية إلى القسم فان اذ لا تقاربه النسبة إلى تلك الاعتبار فيجب عدم ذلك لها طبعاً فلا  
ومعنى وجود الكل في ضمن فرد ما وجوده في ضمن كل فرد اعتباراً بغير البداهة والفرق  
بعبارة أخرى المراد وجوده بوجود الكل المعتبر باحد أفراد هذا البداهة وهذا المعنى ما لم يمتد  
ولو جعلنا فرداً ما كلاً فلا ريب في اشتغالنا على مفهوم الكل وباداهة لصياغة كالقوله المعتبر في  
يوجد فرد ما يوجد الكل في ضمنه معنى وجوده في ضمنه وجوده في ضمنه وجوده واما الأراد ان  
اندد على نفسه فأنواع الوجود ولا يخص بالمدخول بل يحوم في جميع المقالات كما ينبغي عليه واما ما  
اجاب به عن غير منضم المرفوع والظاهر ان المراد بالكل مدلول مدلول اللام بحسب وضعه







اذا كانت موهودة باعتبارها او اخذت من حيث حلولها في جميع الافراد المفردة بها حيث لا يحد  
المصطلح الاول بعين الثاني في المنطق اما بمنزلة العرف بلام العهد او العرف بلام الاستغراق ولا  
عرف بما ذكرناه بين المفرد والموصول ومقتضاه ومجموعه وكذا في قوله لان بين ان يكون الجمع موضوعا  
للشيء المقبول باحدى المراتب كما هو المختار بين ان يكون موضوعا بالجمع كما هو ابعد الوجه  
الجمع اذا تعين له الجمع على التعدي بين كائنا به واما في قوله لان بين ان يكون الجمع موضوعا بالجمع  
او كونه على جنبهما من غير اعتبار لكونه في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي  
المعلقين البعض على الكل على حد ذاته الكتاب في المسئلة المتبادر على استعمال الجمع في مدلول التاميم  
بالعام ومقتضى الجمع على اقسامها اما في قوله لان الجمع فيه باق على معناه وان الاشياء فيه لا يحد  
جنس الافراد لادلائها فان اردت بجنس الافراد جنس مفهومها فغير مدلول لان المفرد في المنطق لا في  
الجمع مع حوفي لا يصح للاشارة اليه وان اردت بجنس معرفتها في مدلول المفرد فكل ذلك باق  
لجنس في مدلول الجمع ما خذت باعتبار تحقير في ضمن الافراد فانما اشياء به بهذا الاعتبار كانت  
الاشياء على الافراد الى الجنس وحده كما هو المختار وانما اشياء به في مدلول المفرد فكل ذلك باق  
الاعتبار ليس بمدلول الجمع فلا يصح لان ثباته باللام لانها مختصة بالاشياء الى مدلول مدلولها  
نعم اذا كان الجمع ما خذت من غير اعتبار العرف باعتبارها الى الجنس فقد مالت على اعتبار الجمع في التاميم  
صح ما ذكرناه فيكون غير لا العهد الذي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي  
لعدم تعلق التعبد بالركوب على الثلاثة او ما زاد في معاداة اطلاقها بالاداء به على ان طرف هذا  
الاحتمال حيث يصح لا ينافي ما قررنا من ان الجمع العرفي لا يستغراق للوجوه الثاني بعد الاحتمال  
المذكور فان لم يدخل اللام على الجمع لا دخول اداة على العرف لانها بالكلية اولى من استسا  
اللام بها <sup>ب</sup> اذ اوضح الجمع العرفي في بيان النفي كما في قول القائل والله لا اخرج الثياب ولا  
اذا و انما كان المفهوم من السلب الكلي والمختار في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي  
على العموم كما هو مقتضى اطلاقهم هناك اشكال اخر في وجه افادته للسلب الكلي هناك ان سلب العموم

لا يتلزم

لا يتلزم الا السلب الجزئي كما في قوله وكل ما يتفق الواجب ان وان حملناه على الجنس على حد قولهم فلا  
سركب الجمل واستظهرنا من ذلك حيث يقع في بيان النفي اوضح الاشكال المذكور لان في الجنس  
نفي جميع الافراد لكنه ينافي اطلاقهم في القول بان الجمع العرفي يقتضي العموم حيث لا يحد من غير تخصيص  
للمسائل في اثبات اللام الا ان يفي ذلك ولا لزم بالضرورة حيث يلزم في المثالين ونظائرهما من الكلام  
عن الفائدة لوجوه على العموم وشروطها فيما لا يلزم ذلك فيرسل استطراد بعينه العرف في كلامه من  
على تقدير الخروج عن التاميم وما يجب كذا والخبر ان يفي على الوجه الاول ويجوز بان السلب يتعلق  
بالعام يمين تارة من حيث المجموع واخرى من حيث الافراد فان اخذت باعتبار الاول كان مفادها سلب  
العموم المجموع الذي هو في قوله السلب الجزئي لان دفع الجموع لا يقتضي الادعاء ببعض الاجزاء وان اخذت  
بالاعتبار الثاني كان مفادها السلب الكلي للعلاقة بالسلب بكل فرد وقد كانت الفعل المنفي تارة بسند  
الى العام او يعلق عليه بالادعاء اعتبارا الاول يقتضي ان يقع من المجموع من حيث المجموع دون كل فرد  
وتارة بسند و يعلق بالاعتبار الثاني يقتضي ان يقع من كل فرد وبما تجل في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي  
المنفي للجموع الافراد من حيث المجموع وبين مظهره في الافراد وان لفظ العام صالح لاخذ مدلوله بكل من  
الاعتبارين في قوله الاول قولك ما اكلت كل مائة بل بعضها حيث يقتضي تعلقه لكل بالجموع فلا ينبغي  
الاعتبارين البعض فلا ينافي ثباته للبعض الثاني قوله تعالى فان الله لا يحب كل مختال فخور فانما يخرج  
المعنى على الجموع بل على كل فرد ولهذا كان مفادها عموم السلب يكون الجمع الخفي في بيان النفي للعموم لا  
ينافي في قوله السلب الكلي في بعض من العرف في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي  
فقتضيه اصل ان يكون الجمع الخفي باللام لا يستغراق للجماعات دون الاحاد لان مدلول الجمع جنس اشياء  
فاذا عرف باللام ما يحد من الاستغراق كان استغراقه ما يحد من قوله من الجماعات يكون على  
قياس الفرد حيث ان استغراقه بيان من تناوله لما يحد من قوله من الافراد لان الانافي  
والبناء راخرجه عن ذلك الى العموم الافراد في سلب من الجمع من قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي في قوله لا ينبغي  
الهيئة التي يكون موضوعه لثلاث بوضع مستقل هذا المصنف من على ما يقتضيه من تعاضد كلامه وقد







لصاحب المعاد بان لا يكون من غير ان لا يكون عموم الجمع افرادا كعموم الفرد وهو خلاف الحقيقة وضربا من  
مدلول الفرد المعرف على تقدير انفراد الفرد كلفرد ومدلول الجمع مجموع الافراد على ما مر به ان كل فرد  
فيتمتع ان يوصف احدهما بالآخر كما في ذلك ما مر به من ان عموم الجمع في الغالب افرادي كعموم كائن  
ذلك بحيث يعلق الحكم بمدلوله بالقبول ونفس مدلوله الوصف لما يكون بالقبول نفس المدلول لا بالقبول  
لعل الحكم به وهذا واضح نعم في الكلام في تعليل الجواب المذكور يدفع الدليل فيمكن ان يرد على من صرى  
الدليل من جواز وصفه بالجمع في جميع الحالات من غير ما عاكس بعلمه من المثالين او وقع ثبوت اطلاقه  
لما مر من المناقشة او يقع كون كونه الموصوف بالجمع عاما افراديا بل عموما لما مر وهو موضع النزاع  
محملا لاستثناه منه كما في المثال ان الانسان في جنس الانسان اجاب عن بعضها بان يجوز عدم اطلاقه  
داود وعليه بعض المتأخرين بانه لا يمكن ان لا يكون اطلاقا للفرد المعرف في جنس المواد حقيقة كونه  
ولا لزوم ان لا يكون على الاستغناء حقيقة كونه احد جانبا لها لا في خلاف بينهم فالكلام في المناقشة  
ولا لعل على العموم مستحسن استعماله في غير مكان جاز لحد ما يصح العموم لانه هذا شأنه من البيئات  
هذه الجارية في وقوع الاستثناء منه فالجواب بان ثبات ذلك لا يثبت المعنى الذي لا يقع فيه كذا  
ومعنى قول قد عرف ما لم يسمه حقيقة سائغا ان مفاد الالام في الفرد وغيره ليس بالاشارة الى مدلول  
مدلولها ما هو ان يبين ان لا ينفادها في الفرد الاشارة الى الحقيقة بل مدلولها لفظي تبينها اليه  
او الشخصي ومفادها في الجمع الاشارة الى الافراد المنعزلة ولو يبعد وشبهه من غير ان الالام مستعمل في  
من مواد في الاستغناء فقد اعطى ان هو بعد الاستغناء في الجمع لا يفي انها لتعمل في الاستغناء بل  
يحيى لها خصصة لاستغناء جميع الاحاد عن عدم ما يتحقق عند تبين ما ورنه لما سبق ذكره واما في  
الفرد في ظاهره في الاشارة الى الحقيقة من حيث تبينها الجنيح حيث يكون تبين مسمى ثم قد باخذ الحقيقة  
المشابهة لها بالاعتبار الاول باعتبار الحقيقة في جميع الافراد لا بد لانه الالام او المعرف بها لعل ان ليس  
مدلولها كغيره في الاشارة الى الحقيقة بل مدلولها امر على كونه في الاستثناء في الاشارة الى حقيقة  
العموم بمعنى ان لا يؤخذ الحقيقة لشارا بها بالمدلول بل باللفظ معرب باعتبار الحقيقة في جميع

الافراد

الافراد ويدل عليه بما مر به ان كل فرد يؤخذ الحقيقة الفردية من الاشارة الى المدلول بل باللفظ منكر بان لا  
المذكور يدل عليه بما مر به ان كل فرد يؤخذ الحقيقة الفردية من الاشارة الى المدلول بل باللفظ منكر بان لا  
فلا فرق في استفادته لاستغناء الفرد من معرفته ومنكره كما ان الالفيد في الثاني غير لفظي كذا  
في الاول وبه لفظا ما ذكره الثغناء في من ان السكون قد شغل في العموم بما هو وسببا في المثالين  
ذلك لان الالام انما مستعمل في تلك المواد ونظايرها في غير معناه الا لعل ان الفرد في اللفظ  
تدليل على اعتبار العموم فيها لا تدل على كونه مقصودا لفظيا فانما هو على تقديره كما مر  
وبجواز جعل الالام في الفرد ايضا الاشارة الى الحقيقة المنعزلة من حيث حقيقة في جميع  
افرادها لعل الاشارة الى اللفظ في الاستغناء من حيث هو او في الاستغناء من حيث هو ان تبين الجنيح من حيث هو  
في جميع افراده تبين ضعيف لثوبه بغيره من الالام لفظي من ظاهر الاشارة في ظاهره ما عطفنا  
كل من استدل بالاجواب الى ايراد وتبع الكلام بما جده المودود من النزاع وبطلان ما لا يكاد ينفى  
او كون الفرد المعرف حقيقة في الجنيح والالفيد كما يتألف في كل ايام معروضة فكيف يجوز وقوع  
النزاع في اختصاصه بالاستغناء بل الذي ياسب ان يجعل الالام بحيث يوافق كل الالام ولا  
ينافي ما عطفناه وهو ان الفرد المعرف اذا استعمل في غير ما عطفنا من عدم صلوح العبارة لعل الجنيح  
هو فعل المعلق المصدق بمدلوله باعتبار الحقيقة في جميع الافراد والالفيد في الاول قال بان يبينها كذا  
ومن قال بالثاني فهو ذلك فالمراد بالالفيد والالفيد في الاول والالفيد في الاول والالفيد في الاول  
بوجهين هو عدم بناء الفرد من حيث الالام كذا ان لا يجوز الاستثناء من فردا وهو مشكوك  
قطعا وانما ان الجنيح كما ترى انما يبين ان ظاهره ان يكون الفرد المعرف بما في العموم اذا استعمل في فردا  
كما لا يبين بان يبين ان الجنيح في المعرف بل الجنيح كذا في المثالين قال بان لا يشار الى رجل كذا  
من واقع على ان لا يبين العموم على غير ما مر به ان مدلول الدليل الاول بان المراد عدم بناء الفرد من حيث  
الجنيح بعينه ولا يكون حقيقة في الجنيح كذا في المثالين الثاني لان عدم الالام في الالفيد  
فانما يصح دليلا على الجاني لعل الاشارة الى ان لا يرد عدم اطلاقه بالنسبة الى كل ما يصح المعرف



حقيقة بغير تصف قد عرفنا ان مدلول المفرد المرفى في الحقيقة المخصوصة باعتبار اثنين  
 لها قد لا يكون في الحقيقة المخصوصة باعتبار اعتبارها بغيرها فاذنا انما يصح ان يكون  
 لها من حيث هو فلا اشكال وهذا الاستعمال مطروح في مواد الحكم على من قبل التصديق في غيرها  
 شاذ وهذا النوع المنطوقين بقولون لا يفرم بالقضايا الطبيعية في العلم ولا كان على الحكم في  
 على اعتبارها من حيث هو وهذا مطروح في الاحكام الشرعية فان شغلها بالاطباع من حيث هو في معقول  
 فان الحقيقة من حيث هو في غير اعتبار الوجود ولا بعد من الاعمال على الامور او الكواثر في اعتبارها  
 بها باعتبار الوجود وتعلقها باعتبار الفرد لان الحقيقة بهذا الاعتبار لا يكون الا بغيره ولا تنفي بالعدم  
 الا ذلك ولا يفرم ان هذا يناقض القول بان الاول يرتبط بالطباع دون الافراد لان المراد هنا ما  
 يتعلق بغيره لا امر ولا يبين ما ينفرد الصيغة انما هو طلب الامور وهو ما يتعلق بالطبيعة من حيث  
 هي لانها اول المادة التي وردت عليها الخبر عند دون الفرد وان كانت الطبيعة بالانسان الى الطلبة  
 جزئية لانه انما يتعلق بها باعتبار وجودها الخارجي وفي هذا الاعتبار شخص كذا وتتم اليقين على هذه  
 واذا اخذت في تلك الاحكام الحقيقة فنفس عليه الاحكام الوضعية فان شرط الحقيقة من حيث هو او سببها  
 او ما فيها او بعضها او بطلانها في معقول بل كل ذلك انما يتعلق بالاعتبار في الحقيقة الخارجية وما استقينا  
 يظهر فساد ما ذكره بعض المتأخرين في حيث قال في القول بان الطباع انما تصير متعلقة للاحكام باعتبار  
 وجودها كالاظهار بل الطباع بنفسها تصير متعلقة للاحكام وتصنفه بالحسن والقيس قال  
 غايته ما يمكن ان يكون له وجودها الا بالافراد وفيه اننا نقول بتعلقها بها لا بشرط شي لا يشرط ان  
 لا يكون معناه شي لا يمكن التكليف عليها قال ولا فرق بين تعلق الامر او تعلق العمل بالجواز والحرمة  
 ونحوها هذا كلامه ونحوه فيقول من الامور الواضحة الجلية ان لا يكون له بغيرها مثل ان يتحقق على او  
 المعقول ان مطالب العقل لا بل بغيرهم لا تتعلق بالطباع الا باعتبار وجودها او بعدتها او  
 لها من حيث هو منع حتى انه لو قد روي قول قائل لا ان يذهب الشر مثلا من حيث وجودها  
 بل يذهبها من حيث هو وكلف لهما كمال الشك احد في كونه سفيها وهذا باق مع ذلك لا

كون

كونها او غيرها لان ارادوا اليه من حيث هو قد شربا بينهما حيث انما ارادوا في الاعتبار  
 الوجود في الذي باعتبار العدد فانما يتوقف عن الاعتبار في بقاء مودة فيها ما اراد عند  
 التام في الحقيقة فيكون انما اجاز ذلك فكل شيء على نفسه وليس او جدا انما يتبين في هذه  
 بعض الشبهات فاختار المبدأ المطلوب بعد الاعتبار في عدم التماثل في اعتبارها وتعداها في  
 ذلك في مباحث النور وكذا الحسن والقيس بالمضامين يستقيم الاحكام واما القس فيكون كمال اليقين  
 والحقيقة والجميع غير نفسه انما يجوز ان يكون المبدأ من حيث هو في النظر قولهم انما يخرج من المبدأ  
 وجبر الخيرة في الحقيقة بالنسبة الى حقيقتها ونقصان حقيقتها بالنسبة الى حقيقتها وكما كان الحال  
 في مقام استعمال بالنسبة الى الطباع التي تقع في وجود المطلب والى تعلق الحكم ولو بواسطة  
 او مساهما في ادخل السوء وان لم يكن عدم اعتبارهم يستتقي من ذلك ما يقع منها في القول  
 او الايجاد من غير واسطة كما في او جدا لا كرام فان المراد هنا نفس الطبيعة وقد مر اليقين في ذلك  
 ما يوافق اذ انما في الحقيقة ان الحقيقة هي تعلقها بحكم شرعي او ما يكون غير ذلك او اعتبارها  
 من حيث هو في الوجود فنقول ان كان الحكم ما يصح تعلقه بالحقيقة باعتبار فرد بل في  
 يكون في الحكم عليه ما ينافي في مقتضى المقام في الحقيقة لان استثناء تعلق الحكم بالحقيقة من حيث هو انما  
 يقتضي اخذها باعتبار الفرد في الجملة وانما اخذها باعتبار فرد ما نأخذ انما يمكن هذا انما يكون  
 اعتبار ما يرتبط عليه فحين لا تضار عليه كما في قولك اعطاه حقير وروي الاجتناب في رجل حيث  
 عند وان كان في اخذ الحقيقة باعتبار فرد لا ينفرد ما ينافي في المقام كعدم الاجمال حيث لا يكون  
 هنا كاشد على المتعين كالمفرد شبهه بغير اخذها باعتبار جميع الافراد كما في قولنا لا ياخذ  
 الله البيع فان العمل على حقه فرد ما من غير معقول لان الحكم لا يوجد له وضع في المقام الصفتي  
 الوجودية وان كانت اعتبارها بغيره هو محتمل في فرد معين عندنا ترجيح من غير وجه وصلى معنى في الواقع  
 بوجوب الاجمال المتأني في المقام كمال حيث انه يستوفى في مقام البيان وعلى فرد لا يثبت على الفرد  
 لا خلا في الكلام انما هو المفرد في المقام فان جميع ذلك الى اشياء المحل كل واحد بعد



الاخر وليس في اللفظ ما يدل على غير شيئين النعم وقد يضار الى النعم نظرا الى كون النسب على مقتضى المقام  
واو في ما سبق الكلام من ان اطلاق الانسان والافانام وصرف قوله تعالى الله المارطورا الحديث وهذه  
الحكمة كما توجد في المفرد المعروف فيوجب حملها على العموم كانت قد توجد في النكوة فيوجب حملها عليه  
وصرف قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا فان النون فيها ما للممكن والمادة بالما والجنس باعتبار  
تحقق في جميع الافراد بغير شيء ما ذكرناه او للشك في معنى لفظ كل كما في قوله تعالى وما الفرق بين  
الحكمين ان الثاني يقتضي النعم بحسب الافراد التي تحقق فيها الانسان والا في يقتضي ذلك  
بحسب الافراد المتساوية في نفع الحكم كما دون المرحوم والى هذا ينظر ما توافر بينهم من حمل  
المطابق على الافراد المتعارفة في الاعراض بحسب مقام الحكم وتخصيص ان نفع الحكم بالتحقق بحسب  
بعض نفعه لبيان حيث يقتضي اخذها باعتبار تحققها في ضمن فرد ما فهم كل فرد لا يجانز  
في ذلك الحكم على فاذ تحقق عيانا لبعض كونه او في الحكم المذكور من غير حيث يوجب  
مقتضى المعرفة صرفا للمادة البعيدة الاطلاق في عين الجملة وهذا ما يختلف باختلاف المقام  
والاحوال فلفظ العبد في مثل هذا لفظا واحدا ولكنه في شرا او بعد شيعة في اللفظ العبد الصالح السلم  
دور المرضي والمحب في الاطلاق يقتضي المقام يقتضي انما يصحح بالبعد بغير ما في نظر ان  
بعض عبادنا الصالحين وغيره في ذلك سواء في اللفظ السلم هو الراجح المتعارف في مقام التوكيد في  
الشراء دون مقام التذرع كالتما في مثل قولك اشترى عبدا وتذرع ان يشتري عبدا مع ان النكوة  
موضوعه لفرده لا بعينه وعاقبنا في نفعك فساد ما من غير بعض المعاصي في المقام من ان انصرف  
المطابق الى الافراد السابقة لم يلزم على ثبوت الحقيقة العرفية في ذلك اللفظ مع فهم معناه اللغوي  
او مع بقائه واشتهار المعنى العرفي او على صوره في فهمها بآثاره وارجح على الحقيقة المجرورة  
فساد هذه الاحتمالات ظاهرة ليس شيء منها من انصرف الى المطلق الى الافراد السابقة لا سيما الا  
اذ لفظ العبد في مثل التوكيد غير مفعول الى الفرد الصالح السلم والافانام ذلك غير منه في مثل التذرع  
ايضا وكان قولك اشترى عبدا صحيحا كان او مريضا سلم كان او مريضا حيا او مريضا معلوم التعلق

ان يكون

ان يكون موضوعه عند الاطلاق في مثل مقام التوكيد لم يخصه باللفظ السلم مما لا يحد في فساد  
بعدها ثاملا في كونه في الدلالة ومنشأها لا لا يمكن سد بابها لجان نفع هذا الباب في الجان  
موضوع لفتاه الجان عند اخفاة بالفرقة فلا ينفق بجان اسم بل الحقيقة في ليس سميلا الا في  
مقتضى ما يقتضيه الصريح السلم انما فهم من فريضة الاطلاق لا من نفس اللفظ الجمع المضاف  
ظاهرا في العموم كغيره باللام وهذا ما لا يخفى فيه بعد ملاحظة موارد الاطلاق وانما الاكسال في  
منشأ هذا الظهور لعل الفرق في ذلك كون الاضافة بحسب الاصل يقتضي ان يكون للمادة با  
بالمضاف الشيء المبرور عند الطلب بالانفاة باعتبار كون مبرور عندك بها لانها موصوفة  
لنفس المضاف الى ما يقتضيه الطلب باعتبار كونه مقتضى هذا الطلب تلك النسبة والى هذا اشار  
بعض عظمى الخا حيث قال في تعريف الاضافة بلعباد الهد فلا يقول جاتي غلاما وبدا الاطلاق  
موجود بملك وبين الطلب في اللفظ الاضافة هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد في جاتي غلاما قد  
من غير انما الى معنى كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام وخرجت  
يكون في فريضة بوجوب بعض بعض الحمل على الجمع لغيره عند الطلب في مادة موزونة مراتب  
لورده بين الجملة كغيره في البحث المندم هذا اذا كان الجمع مضافا الى المعرفة كعلماء البلد  
رجال الدار وما اذا كان مضافا الى النكوة كرجال دار وعلما ببلد فخرج الى مزيد وجوه  
ذلك بان يوافق الاضافة الجمع الى النكوة لاما لوجوب الجمع من حيث ما يقتضيه نظر الابهام بهذا  
الاعتبار وانما وجوب التخصيص في اللفظ المضاف الى الجمع بالاعتبار بالجمع بل بالاعتبار بغير معنى  
ازداد فيه الابهام المنافي لوضع الاضافة ولو اعتبر من حيث الجمع قل نظر الى كون الابهام في من  
حيث ما يقتضيه اللفظ وهو في غير ما يقتضيه بالنسبة الى المصلح فيكون الحكم افرى الجان في وجوب  
الحمل على عند تقدير الحقيقة واما المفرد المضاف الى الحق انه لا يقتضيه العموم بنفسه رغم كانه يظهر بالانصاف  
في مواد استعماله الا فيمكن التمسك في اثبات عمومه بالبيان المتقدم في الجمع ووجوبه ان يوافق المبدأ  
بالمضاف اليه من حيث هو المار بل من حيث الخبر حيث لا فريضة في اذنه البعض بعض الحمل



على الجميع لا يلزم المجمع من مجموع التفرع مما يقتضيه أصل الاضافة لاننا نقول اننا من غير التفرع  
بالاضافة عند عدم العهد تعريفه باعتبار الجنس او الفرض الذي يقع في كلامه من الطبيعة المتأخر  
من الكلام فلا يجري فيه الوجه المذكور في تعريفه ويترجم ان مدلول الجمع الافراد ولا يعين  
لشي من اربابها الذي السامع قد يظن ان العهد لا يمنع خلافه فان مدلوله المهيبة والجنس  
اعتبار التعيين فيه بحسب مدلوله التعييني او حضوره الذي في المفرد المعروف باللام والاع  
لتشكل ذلك باستلزام تعريفه المضاف الى المنكر لان التعيين بالمتكسر لا يبعد كما لا يبعد في الجنس المتعبر  
في التعريف وان افاد الشخص العلم ان بعضه متعلق بصيغة جمع في بعضه بالمتكسر لا يربط بالمتكسر  
المضاف فينبغي ان يكون وان ثبت مجموع الامر في قوله تعالى وللمؤمنين في الجنة من امره واستشهد  
بجمله الاستثناء منه في الآية وان كان المصدر المضاف كونه من التفرع في المضافه كما اشعر له بالجموع  
نفسه فان قولنا انما يعين في غير ما لا دلالة له على المحاب كل من يوجب حصوله وما الامر في الآية  
هو مفضل للجموع لا لما ذكره بل لوقوعه في بيان ما هو في معنى الذي كما امر بالتعريف في عمله  
الاكثر على ان الجمع المنكر لا يبعد لعدم وقيل بل يبعد من الجمع انه يبعد نظر الى المحركة لا في  
موضع التفرع او بين انواع الجمع ولا بين المنون منه وغيره ثم ينبغي ان يراعى ما عدا المصاحف من المصاحف  
الجموع والحق ما ذهب اليه الاكثر من ان الجمع يحكم التبادر من موضوع الهيئة المنوطة بالحوال  
باعتبارها وكذا احتج مع ما زاد على الفرد من الهيئة المنوطة بهذا الاعتبار حيث لم يصدق على كل  
جملة من الافراد في الجمع فاذا دخل عليه التفرع وهو ظاهر في التكرار الى هو مفادها مصداق  
من مصداق ما دخل عليه لا يعتبر كان مدلوله احد تلك المصاديق لا على التعيين فتعريف  
الجمع ومادونه من المراتب فانها لا تعين فالاختصاص بالجمع والظاهر ان التفرع في صلوة مستحب على البدل  
وان كان منونا قال العلامة التفاضل في التفرع في الجمع المتكسر صريح الجمع من حيث انه احد افراد  
الموضوع له للقطع بان جميع الرجال على الحقيقة والظاهر في التفرع في كونهم ظاهرة في الجموع على ما  
الصريح هذا عند من على صريح الجمع المنون في الجمع الافراد اشكالان ينبغي التفرع لانهما انما

للام

للام تنبها لتمام ان تقتصر كون اداة الجمع حرفا والحرف في امره موضوعا بالوضع والتمام لتمام  
خاصة على ما عرفت في اهل الكتاب ان يكون مدلول الجمع موصوفا من المراتب التي هي في الاشياء  
دون العدد انما يكون بينهما لا كل فبما يقع في الحرف فيكون التفرع في وجهه بانما كانا على وجهه  
الذي لا يستلزم الجمع وان هذا لا يقتضي في جميع اقسامه في مصاديقه بل ان التكرار في الجموع  
يكون لاحقا لما عرفت عليه وصف التعيين او الوصف والاول بوجوب ان يكون المراد من الجمع  
دون الجمع لان الجمع لا يقتضي التكرار لانهما في قوله لما سبق للتعريف من ان الجمع المهيبة من  
الجمع معنى الى وانما عرفت في تعريفه بالمتكسر حال ما عرفت به بدل ان ذلك على ما عرفت  
بحكمه بالانفاق وشما الحرف عما يتبع وصفه او وصفه بالمتكسر لان كلاما في الوصف والتعريف  
في قوله الحكم يستلزم كون الموصوف والمفرد متصورا لنفسه ولو كان في ذاته والى هذا نظر ما  
من عدم جواز دخول الحرف في الحرف اذ ليس المراد دخول عليه لفظا فان جازاه من الامور والجملة الى  
لا يعتبر في هذا الا ان كان المراد دخول عليه معنى على مدلوله على الاسم والقول وجهه في الحرف  
حيث كانت موضوعه لتمامه بملفوظها احوال ما دخل عليه وان يخط به فلا يجرى كان في  
مقامه مستقلة بالذات ملفوظا في نفسها فان ما يلاحظ في قوله يستلزم في هذا المعنى ملفوظا لنفسه  
والسرف في وجود معنى الحرف في ذاته من وجود معنى فيمنع قيامه بملفوظه لتمامه في المعنى بالمعنى  
وتعلقه بشيء مما في ذاته من المعاني فلا يعلق عليه ما ما اشهر ما بين علماء النحويين في بيان الفرق  
بين الموصوف والذات السالبة المحصلة من السلب في العدد لا متعلق بالشيء وفي السالبة بالهيئة  
فتسارع لان السلب لا يتعلق بالنسبة المعروفة بل بالتحقق انها مشتركان في كون السلب فيهما متعلقا  
بالحوال وانما الفرق ان تعلق السلب في العدد لا يقتضي قيامه بملفوظه في الحرف في الحرف في الحرف  
عمولا في السالبة متاخره فان تعلق السالبة بالحوال في السلب متعلق بالمتكسر في العدد  
بالحوال الحق هذا ينبغي ان يترك كلامهم هذا ونظا به عليه ووجه دفع الاول كون الجمع موضوعا  
للمعنى المشترك بين المراتب لا في كون اداة موضوعه بوضع الحرف وذلك لان معنى كون الموضوع

للام







بالفرقة لظاهر وان احدا لا يملك عبيدا لغيره فلهذا القيد في وضعه بان يضعه العوم جميع عبيد  
لا غير كافي فلو ان العبد في العبد ولا يفرق على نفي ذلك وهو جسد تحت القول بان العوم وجوه  
ان الجمع حقيقة في كل مرتبة من مراتبها فلو حمل على الجمع فقد حمل على جميع حقايقه فكان اولي  
واجب غيره او لا بالقياس بالفرق المنكر فان حقيقة في كل واحد على البطلان ولا يجب ذلك على  
على الجمع وهذا الجواب ان السبب ان المستدل على جميع مراتب على ان يكون كل مرتبة من مراتبها  
مراده من المطالبه فيكون موضوعا بالوضع العام لموضوعها المراتب وهذا وان كان بظاهر  
كلامه او في الا انه في نفسه بعيد بل بها كان راجعا الى القول بان المنكوك وفاق حكمه عند الاطلاق  
ظاهر في جميع مراتبه واما ان كان المقصود حمل على جميع الافراد المشتملة على جميع حقايقه فمقتضاها  
فالتفصيل المنكوك مضمون بان ينفذها من حيث ان جميع الافراد ليس باحدا لاحاد بل يصدق  
عليها الافراد المنكوك على البطلان لاجل ان الجمع المنكوك فان حقيقة في الجمع ايضا وهو يشتمل على جميع حقايقه  
فيكون الحمل على اولى وعلى هذا فيكون قد حمل على جميع حقايقه معناه فقد حمل على جميع مرتبته  
جميع مراتبه وثانها بان الجمع ليس حقيقة في كل مرتبة من المراتب بل في القدر المشترك بينها فلا يكون  
له دلالة على خصوص شيء منها وهذا الجواب قد اختلفوا في العضد واغرض من هذا القيد ان في بان  
كل مرتبة من المراتب في من افراد القدر المشترك فيكون الجمع حقيقة فيها من حيث كونها من افراد القدر  
او لا حاشا الى الدلالة عليها بخصوصها كما اذا جازك في ذلك فقلت جازي ان هذا الاعراض لا  
يجب من ضعف لان كلام المستدل في ان الجمع حقيقة في كل مرتبة بخصوصها وان حمل على العوم  
نقد حمل على جميع ما هو حقيقة فيه بخصوصه فيدفع بالجواب المنكوك وبني الاعراض على ان المراتب  
كونه حقيقة في كل مرتبة من مراتبها المشتركة وهذا بعيد عن كلام المستدل نعم على تقدير  
لا يبعد الجواب المذكور لكن نظر الجواب على ظاهره يدل على هذا المستدل ان يملك بالاولى المذكور  
على تقدير ان يكون الجمع للقدر المشترك ايضا فبعبارة اخرى على كونها من افراد القدر المشترك

الجمع

الجمع فالحقيقة في الجواب وضع الاول لانه لو لم يكن لانه جميعها الى الاستحسان ذلك هو على ما بين  
واعلم ان ما ذكره المستدل من ان الجمع حقيقة في كل مرتبة من مراتبها بظاهره وحين ان  
الجمع موضوع للحقيقة باعتبار كونها متحد بمرتبة من المراتب كالمرة لا على الحقيقة فيكون حكم الفرد المنكر  
في كون حقيقة في كل مرتبة من المراتب كالمرة لا على الحقيقة لكن بالقياس عن هذا ظاهر في تقديره على جميع حقايقه  
اذ لا يكون الجمع على التقدير المذكور الاحتمال واحد ان لا يزيد مقاده بل يفسر المراتب على مفهوم  
التقدير المتخيل طر حال الطبيعة والمراتب فظاهر مفهوم واحد كمنهم ما ذكره وان تغايرت فبوجه  
المعبر عن على جبر المراتب كمنهم خفي في الحاصل ان المراتب مفهوم من لول وان اعتبر في حقيقة الفرد  
فان ذات الحقيقة هي المراتب المضافة في موارد ههنا فمقتضاها انما هو وجودها في ذاتها  
ذلك جزئها حيث تنافي الى الجواب وشمل الكلام في الجمع على ما اخترناه الا ان الفرض والمقتضى  
فيه عند تامة ما هو المذكور نفس المراتب ومنه يظهر الحال في الفرد المنكر والمثنى ايضا يمكن  
ان يجعل بعد حقايقه باعتبار تعدد موارد اطلاقه وانما في لول المنكوك ان موضوع  
بالوضع العام باذ كل واحد من المراتب بالخصوص كوضع اسم الاشارة بالنسبة الى الحاد  
مفهوم المشار اليه فيكون حكمه في حقيقة في كل مرتبة على الحقيقة فيحقق له حقايقه كاسم الاشارة  
وكل من الوجهين لا وجه له اما الاول فلا لانه لو كان صد لول الجمع ما ذكر فيه ليعا كرم كل مسلمين  
مرتبين بالهدم بحسب المراتب كما في كرم كل مسلم واداهم هو بحسب الافراد مطلقا فان الثاني فاحسن بطلان  
المقدم واما الثاني فلا لانه لو كان ذلك لكان معنى الجمع لما تناول فلو اننا اكرم كل رجلان لافراد ما زاد على  
مرتبة واحد وقضا الثاني فيمنه ايضا بقضا الاول بل الحق انه اما موضوع للقدر المشترك  
بين المراتب كما رواه العضد وغيره اخصصوص مصلاتي من مضاد بل ما نوقد الاشياء بحسب  
ما تفرق بين هذا المعنى والمعنى المذكور في لول الاول مما لا يبعد في ان معنى الجمع على لول الاول  
كل فان مفهوم الرجل المنفرد به مفهوم التثنية فالادب في افراده مشترك بين افراد كثيره صادف  
على موارد كمنهم صرعة المقيدين بمفهوم الواحد والاشياء من يري ذلك معنى الفرد المنكر

المراتب على القول



والمتمثل في العمل والحرارة فان الطبيعة المحركة بالمصادف والمصادف في كونها لا يكون الا في غير علم  
 انه يظن من صاحب الحاشية انه قول ما لا يستدل به في الجمع على اشتراكه في المراتب اشراكا لفظيا ووده  
 بعد المنع من الاشتراك بان استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد يجازي في اللفظ لا في المعنى  
 الفريية ولا خفا في بعد التناول المذكور ولا استدراك القول باشتراك الاصبع في الجمع بين معانيه  
 كونها موضوعا باوضاع غير متناهية هو خارجا عن اعتبارها ولو ثبت مثل هذا القول لادى الى  
 اشتراكه في كل من احد لم يبق عليه واما ما اردد عليه من كونها مجازا في معنى مختلفا من الاستعمال  
 المذكور مجازا في المعنى فان الاشتراك هنا في ذات الجمع وفي معنى من المعاني وقد عرفت في علمه ان  
 الحاشية قد نالت المنع من ذلك معتمرا انه لو لم يكن للجموع كان خصا بالابعض وهو باطل  
 فخصيص من غير خصوص بل هو ايا ما اولنا بالنقض بالمعنى المنكر فانه ليس للجموع قول واحد فيكون  
 خصا بالابعض بل هو الفناء المذكور واما ثانيا فبالكل وهو انه لا يلزم من عدم اعتبارها في الجموع  
 اعتبارها في غيرها وهو الخصوص حتى يلزم الخصيص من غير خصوص بل هو ما للفرد المشترك بين الجموع  
 والخصوص فيكون صلتا الكل منهما من غير اختصاص به باحدهما او للطبيعة المتشعبة باحدهما في  
 على الباعث فلا يبين لاحدهما ان هذه اللفظة عملة للكل والكثرة فاذا ورد في  
 كلام الحكمي مجرد معنى الفريية وجب حملها على الكل اذ لو ادا بعضا لغيره وهذا الاحتجاج حكى عن الشيخ  
 واجب غيره او بالعارضة بانه لو ادا الكل لانه ايضا وهذه العارضة كاصل الجموع على وجهها مع  
 بعضها دون بعض وتوضيح ان قول المستدل لو ادا الفصول ان ادا بعض على النقيض فيجب لكن  
 التعليل بجليل لان عدم ارادة البعض على النقيض لا يوجب ارادة الكل على النقيض بخلاف ارادة كل  
 منهما على النقيض كما هو مفاد الجمع وان ادا ارادة البعض لا على النقيض فان ارادة ابا ان يطلق  
 البيان ان جموعه على المنع من بطلان الثاني لانه قد بين في ذلك بلفظ الجمع المنكر الصانع للكل والبعض وان  
 ادا البيان بغيره ان جموعه على المنع من بطلان الثاني لانه قد بين في ذلك بلفظ الجمع المنكر الصانع للكل والبعض وان  
 على الوجهين الاخيرين ان لا ينحل الفقدان في الجمع بان يكون التواصيا ثانيا با نافع عدم الفريية

كون

كون الكل الجمع مراد انما يصح في غيره من غيره بانه لا يلزم من كون الكل المراتب مراد انما هو ان لا  
 يكون ما زاد عليه مرارا ايضا بل هو في الجواب ان اللفظ حيث كان موضوعا للفقدان المشترك بين  
 الكل والبعض كان محتملا لهما الا ان لكل المراتب مراد قطعا وبعدها في عمل الكل الى ان يقوم عليه  
 دليل وليس فيه ما ينافي الحكمة وفيه ان اللفظ اذا كان محتملا للاكثر والاكثر كان الاكثر معلوما  
 بخلاف الاكثر اذا كان مضافا منه لا يستدعي ما ينافي بكن في هذا النوع بل على ترك البيان بخلاف ارادة  
 الاكثر فيجب ان يغير في ذلك فربما على ارادة الاكثر والابعد بغير كلام الجيب هذا على ما يسلط عليه كلام  
 المختص في جوابه والا فالتفتون ان لفظ الجمع ان كان موضوعا لاحد مصادف في ما فوق الاشياء لا  
 على النقيض كما تقول بزيادة ذلك لا يقتضي شيئا من المصادف في ولا يجازي وان كان للفرد  
 المشترك بين الاكثر والاكثر على علمه الاكثر في ظاهره فان ارادة لا يقتضي ارادة شي من الخصيص  
 او جاز ان ارادة فان صدق على الاكثر في حساب صدق على الاكثر من غير جاز في بطلان واقع في الجواب  
 من ان لكل المراتب قطعا مراد وان غيره غير مراد او مشكوك في ارادته نعم فيجوز ان يقال اذا كان الحكم  
 لاحتماله لا بغير اعتبار النقيض بل باعتبار ان ارادته انما هو في الجواب ان يفصل بين ما اذا تعلق الحكم  
 بالجمع باعتبار المجموع وبين ما اذا تعلق به باعتبار الافراد فيجاب على المتقدم الاول بانه على الذي  
 المتعلق بالجمع امس على القول بجواز تعلق الحكم بالاطبايع من حيث هي فبان ان قصد المتعلق بالافراد  
 اصح حتى يكون عدم بيان البعض في غيره ارادة الكل على القول الاخر فان الحكم على هذا القول  
 يتعلق بدلول الجمع باعتبار ما يصدق عليه من ارادة ولا يوجب في ان نسبة النقيض الى واحد من  
 غير ان يكون هنا في ذلك من غير قيد وبهذا يجاب على المتقدم الثاني في الجمع ايضا بخلاف الجواب على المتقدم  
 الثاني بما ذكره الجيب الاول على النقيض الذي ذكرناه ثم ينبغي ان يستثنى من ذلك صورة وهي اذا  
 كان تعلق الحكم ببعض على النقيض موجبا للاعمال المنافية لمقتضى الحال كما لو قيل خلق الله سبحانه  
 طاهرون او اصله عودا فان طاهرون غير جاز من الماه او جاز من الماه من العود لا على النقيض غير معقول  
 ومعه بدون البيان بوجوب مخالفة الحكمة فيمنع النقيض وقد رتب في المعنى المنكر هذا لكن ذلك







او انها حكم في انفرادها من الفضيلة كما ورد في الخبرين واما ان يكون من سبيل عبود ذلك  
شأن الطبع بيان الاحكام لا بيان الموضوعات المتفرقة بحجاب ايضا بانواع عن عمل النزاع لان الكلام  
في صفة الجمع لا في لفظه وكان في احوال اجماع المتهي او يربطه معناه المصدرى والحق ان لفظ الجمع و  
الجماع عنهما الاسمي حقيقة ايضا فان في الاثنين كالصغير بل لا بد من انهما واحد واما عدم تبادر  
غير ما ذكرناه على ما يظهر من الفرق استجها لثلاثون بالجمع ثم بانها من جنس واحد وان لا يكون لهما  
باخرة وان لم يوجع الاستعمال في الاثنين كما نرى في جملان عالوف ودجال لهما لما اذا اردت ان  
ورجلين واجب عن الاول بان معارض يقول زيد الاخوان اخوه فالوجع ان يجمع بينهما في الكلام الثاني  
على كون حقيقة كل كلام المشتبه على كونه من جنس واحد من التثنية او من التثاني يمنع الملازمة كما نرى في  
دهو في ذلك صور اللفظ واستبعد المصدرى على اصله انه لو كان الوجه مراد من الصور لكان  
جائز في زيد وعمر العالمون نظرا الى اشتغال الصور وورده التثنية في وجهه بان مقصود الجمع  
مرعاة الصور اعم من ان يكون حقيقة كما في التثنية او حكمة كما في العطف والافراد على ما نرى في  
اثبات الجواز في الجملة ان يجاب بان ثبوت الجمع في صور مخصوصة لا يوجب ثبوتهم في جميع  
وتوعد في بعض الموارد الموجب لجواز فيها في السيرة لان جواز بيع العبد في غير موطوءة في جميع  
الموارد قد اشتهر بين الفقهاء ان اقل جميع الفلانة ثلثة عشرة واقبل جميع الكثرة ما فوق العشرة  
الى ما لا يحصى له وبعكسها فانهم عليه وهو ضعيف في جميع الفرق فاقترع في الفرق وبما يظن  
من عدم ثبوتها في الاصول لان اقلها انهم على ثمانية ويمكن الجمع بان كلام الفقهاء ناظر الى اصل التفرقة  
والجمع في هذا التفصيل المذكور في كلام الاصوليين ناظر الى الفرق في عدم ثبوتها في التثام  
غاية الفرق للفرق في مثل ذلك لا يخرج عن بعد ثم اعلم ان اهل الجاهل كثيرا ما يطلقون الجمع ويريدون به  
ما فوق الواحد وهو منقول في عندهم الى ذلك اجماع مشهور وجها ان اظهرهما الاول وهو المردف  
بين اهل العلم لا يربط في ان التكرار في ثبوت النفي يقتضي العموم بمعنى ان النفي الحكم المنفي يخلق  
بكل فرد من احوالها فانها بالضرورة هي ذلك اذا كان النفي بلفظ النفي ليس كما في قولنا لا

رجل

رجل في الدار او كانت مقرونين من ظاهره نحو ومن جاز ان مقدمه نحو ولا طلب ولا بالبرهان شي  
وبدل واحد ونظائرهما اذا وقعت في جناس النفي لشيء كقولنا ما شئ يصدي وليس احد في الدار  
وليس يد من هذا الاختلاف بالظاهر كما ان لفظ التكرار المذكور انما هو ليس وما يشابهها من  
ما ولا المناقض كقولنا ليس رجل او لا رجل او ما رجل في الدار او لا رجل في الدار فانها من باب التثنية  
النصوصية لانها كما في النفي كما هو الظاهر الغالب كل قد تافى في فرد واحد دون ما في عليه  
يقى ما في الدار رجل بل جملان او جملان في القسم الاول فانما لا يجمع ان يقي لا رجل او ما من رجل  
في الدار بل جملان وليس فيها احد بل انان في هذا ما يشبه من ان جاز الاستثناء منها بان يقي  
في العموم فانما لم يزل على كماله في الاستثناء والاختلاف فلا فرق بين جملان في الاستثناء وبين  
بالفصل وجوابه ان ما ذكره في النفي في العموم مخففة بحسب الوضع وان جاز ان يستعمل في غير محال  
عنه جملان المنفي في القسم الثاني فانما يجب الوضع لا يفي هذا للعموم مخففة ما ذكره ونحن نقول  
لا يربط في التكرار في النفي انما يقتضي العموم على حسب اطلاقها في النفي فانما هو في التكرار  
المطلقة بالنسبة الى افرادها المتيقن فكل ما جاز في رجل يقتضي العموم بالنسبة الى جميع افراد  
الرجل وقلت ما جاز في رجلها في الدار يقتضي العموم بالنسبة الى افراد رجل العالم لا لفظ الرجل  
ليس هذا مقتضى من باب التخصيص بل من باب التثنية لان السلب على السلب بعد اخذ  
وعلى هذا اذا قيل ليس في الدار رجل فان اريد به فرد لا بشر كما هو معناه الاصل كان لفظ السلب  
مستلزمه السلب جميع ما يصدق عليه هذا المفهوم وهو جميع الافراد فاشنع في ذلك بل جملان او بل  
رجل لانها لا تشملان على فرد لا بشر فتعني بلا واثنائه بل نافي وان اريد به فرد لا بشر لا في بشر  
عدم الزيادة كان لفظ السلب مستلزمه النفي كل فرد لا بشر كما لا مطلقا لفرده لمعرف من ان عموم  
التكرار المنفي على حسب اطلاقها في النفي فانما اذا كان النفي مقتضى لا بشر لا في اجماع يكون العموم على  
وصحح قولنا بل جملان او بل جملان ولا نافي لانها لا تشملان على فرد لا بشر لعدم الزيادة  
بل بشر لانها لا تشملان التكرار في ثبوت النفي يقتضي العموم من غير فرق بين ادو النعم او ادو النعم بل







الوجهين الآخرين وان احتملها اطلاق معهما لان جماعهما المعروف فكل واحد لهما معنى وجوابهما من  
جملة المشبهين مفصّل من اريد اما كلام المشبهين فمفصّل الوجه الثالث ايضا على تقدير مرجع النوع لفظيا  
وكيف كان فالكلام في المقام من جهة توجيه الخطاب الى المعلوم لان جهة اطلاق لفظ النار او الدين  
اصول عليه فان جواز اطلاق الاول عليه يقتضي ثبوتها في جازا حيث يخرج عن مقتضى المصلي ليس من موضع الزمان  
في شيء وان احتمل في بعض الافاضل اذ لا يراد بالحد في اهل البيت قوله تعالى ملك النار والدين في قوله  
ثانته وعنده الله الذين آمنوا كما لا يراد بالحد في ان تناول المعلوم من جهة حال الخطاب بل يشترط ان لا  
ثم النوع كما ان في شخص بالخطاب لفظي الشخص كما يظهر من غير وجه الجواز لانه عليه طبعه واما  
الخطاب التخصيص الذي هو لا شاعره فقد حكى فيها ما هم يقولون بجواز تعلقه بالحد من وجهين  
قوله ما يقدر ويفصل الكلام فيه بطريق من وجهين واما الخطاب بالكتابة تشخيصا كان او نوعيا و  
بالنوع من اللفظ فلا اشكال في جواز تعلقه بالحد من وجهين ولو شرط اوجودهم واستحسانهم لشرائط خلق  
الخطاب بهم كما سبق وان اذ ان خارج من عمل البحث فان اطلاق الخطاب على ذلك بجواز الخطاب بالمتن  
المذكور من يكون بلفظ حال عليه كالمثال المذكور وقد يكون بمعنى كقولك في الجملك ذير قائم  
وعمره قلعة وغيرهم من عمل النوع بما وضع من خطاب لثانته ونظامه بما مر به من جهة عدمه بالاول و  
المتن من انهما متساويان في وجه المنع والجواز وان اختلفا في اطلاق الجواز من حيث ان الاول مستلزم  
الجواز في لفظ الخطاب على ما استعمله مجازا في الثاني ثم لكل النوع في خطاب بالحد من وجهين ثم او عند  
انضمام الوجودين وجهان ومنهم من فصل عن التخصيص كالنقد ان في خطاب بالحد من وجهين ثم او عند  
خاصة والوجه عندى اشباع تعلق الخطاب باللفظي الشخص بعينه التخصيص بالحد من غير التخصيص ثم  
وجواز تعلقه بهم بجوازهم حيث يثبت على ثبوت تعلق في المقام اذن دعوى ان تعلقها او لها ان الخطاب  
على ما لا يحد عليه الوجهان عن توجيه شخص الكلام في الخارج بخلافه لانها بما به وهذا السبيل في  
مقدار وجوده بالموجوب اليه لوجود الكلام لا اشباع وقوعه التوجيه نحو المعلوم او وقوعه بلفظ  
اما الاول فلان توجيه شيء نحو غيره وانما يفرق بينه وبين غيره ايضا توجيهه بالوجه بالافتقار وقد ثبت في

محله ان الهدوم الخارج لا ينفرد فيه حال عدم رفع النسيب اليه من حيث ان اعتبار بعض ايجاب النسيب  
 وانتاثره وان مرجع النسيب هنا الى الابل اعاده هو ما يمنع عقده في الخارج بدون تحقق المبلغ اليه  
 بالضرورة واما الثاني فلهذا وان النسيب يحصل بحصول القطر وينقطع بانقطاعه ولا يابا له  
 بعد انقضاءه وهذا من الامور البديهية لا يعجز بها اثر كادها باب يمنع وقوعه بقطر معدوم فظهر  
 ان الخطاب بعينه الحقيقي معني ان يقال بالمعتمد حضور النسيب اليه حقيقة كون نسيب بعض شخص  
 الكلام اذ على تقدير عدم مراعاة القوام يرفع من العالم برئدا لانها به ولو اعتبر ناسخ ذلك حصول  
 الاتهام به ايضا كما هو القام من وار واستعمال المانع مع عدم الحضور يتم من غير فرق بين العالم بالتحال  
 وغيره فظهر ان الخطاب بالشيء الحقيقي لا يحل بغير المخاض اضداد على هذا فثبت كذا للفظ موضوعا  
 للخطاب فخص استعمال الخطاب على الحقيقة بما لا اذا كان الخطاب وجودا حاضرا امورا فان الخطاب قائم  
 معناه كالاف المحو في الشيء لانها وانما اوجبه كالكاف لا سيما في جبلت والنا ان حضوره في شيء  
 وانما فانها موضوعه شخص الخطاب والخطاب باعتبار كونها لا تشر في عالم الا ان ذكرها وانما  
 فانها موضوعه شخص الخطاب باعتبار كونها لا تشر في عالم الا ان ذكرها وانما فان  
 معناه الطلب النوع من المخاض الى الخطاب كل ذلك بحكم البناء كما يصح عنه لا الضيق في موارد  
 اطلاقها ولنا على الثانيه وجود العلة في المعجزة للاستعمال من ما قبل المعلوم وهو المحذور في قوله  
 المخاض فان توجيه النفس نحو الشيء وانصرف انما اليه بوجه غير ذلك ضد ما امكن غير محلي يري كانه  
 امر محسوس ماض في فعلها الاشارة اليه والخطاب مع غيره فلا ذلك من الاكل الواضح وضرة فلان  
 عند ذكره لمن تكلمه وشا به اليه اللهم لتثبت صفته كذا وكذا ساد به وتخطا به وسند اليه بما  
 يلبس به عند كليفه الشاهد من غير فرق بين المعلوم وحال خطاب في المخاض وهذا ما ينبغي ان يعرف  
 والمغزى في النظر الذي حصل في الخطاب الى الملقى من المخاض فيظهر بل اوجهه في ظاهره وقوله  
 ثنائين يملك منهم فان جازم جواز وقوعه وان كان الخطاب امر نسبيا انما يشهد به وجود الخطاب  
 وحضور امارة الحقيقة كما في الخطاب الحقيقي على سبيل الفرض والتمثيل كما في الخطاب الجازمي



فان اذا الخطيب متعلق في المقام بين الخطيب والخطيب بالخطيب هو يعتبر الخطيب بالخطيب الجازم  
وانما يختلف بحسب الاعتبار ان الملاحقة على كل من المتدين فانما في الاول ما في خبر وفي الثاني في خبر  
وعلى فاسد التعيين باعتبار العينية واسم الاشياء ونحوها وعند الخطيب انما ياتي في الجوز في هذه الاشياء  
في ظاهرها من حيث معانيها الحقيقية دون الاسمية واما الكتاب في الاستفادة من تلك الخطابات  
فانما يتعلق بالخطيبين بها وعلى تقدير وجودهم بالترابط العيني ومن جعلها بلوغها اليهم فبفتح خلفها  
لام بلوغها الاشياء فيكون الشروط بدو شرط وليس الامر ولو اخرج من باب الاخبار بحصول الطلب  
عند حصول الشرط على ما سبق في بعض الاحكام كيف ولا امر على الوجه المذكور عما اضمحل الفصل  
والكذب ولو كان من باب الاخبار لكانت احوالها في طلب شروطها في خبر ان الامر كما في الاشياء  
طلبها مطلقا غير محدود وقدره في كل فديتها طلبها مشروطا بمبدأ وقدره في كل شيء في كل  
يتعلق الطلب بالامور والاشياء وفي الثاني يتوقف على حصول الشرط عند حصوله في  
يتعلق به بذلك الاشياء بل يمكن جعل الخطابات الشرعية الصلوات للعبادة على مثل هذا المعنى لان في خطابات  
اليوم ولا اتمتع خروج عن الظاهر من مستند ظاهر لان الوجه في استكراهها مدخل واما بالنسبة الى  
خطابات الله فتم في غير ما جعلنا هاهنا من الخطابات الشخصية نظر الى انها انما كانت في كل واحد من باب  
غير بل على ما سبق على انه الذي كان يبلغ اليهم لم يكن نفس تلك الخطابات بل كما بانها في كل  
المعنى من انما يقع ان التزام اختصاص من تلك الخطابات لاهل المجلس مع اختصاصهم بالمجلس اول  
ظاهر في التعميم اليهم على غيرهم من الموجودين فقط ليسوا بالي من التعميم اليهم والى غيرهم لزوم الخروج  
عن ظاهر الخطابات على التقديرين فان خرج الاول بانها في كل واحد من الموجودين مع وجوده في الثاني وفي  
بما هو المنصفي المقام من تعميم الاحكام لا يوجب ان يلزم هذا التقدير استعمال اللفظ في معنى التعميم  
والجازم حيث انه مستعمل في الخاصين او الموجودين الذين هم مدلول التعميم في غيرهم من مدلول الجازم  
وذلك لان الموجودين او الخاصين انما يكونون مدلول التعميم في الاطلاق في غيرهم فاصحوا ما  
اذا اطلق واحد من غيرهم فلا يربط في ان المجموع المركب ليس بالمعنى الذي وضع اللفظ بانها تكون

استعمال

استعمال الجازم اية واما ما ذكره بعض الاما من ان يجب الخطابات الشرعية معطاة بشرائط التكليف  
وهي مختلفة بالنسبة الى افراد المكلفين فمن حصلت له المصلحة في هذه الاشياء فلهذا لا يندرج في التعميم  
استعمال اللفظ في معنى التعميم في الجازم في غير مدلوله لان ما يجب للتعليق انما هو الحكم المستفاد من الخطابات  
وهذا امر متعلق بالاجزاء المتعلقة بالمعنى حال الخطابات لا ياتي في كونها كيف ولو لم يكن في غير مدلول  
المعنى من ذلك المعنى في غير اجزاء تلك الخطابات المعنى بالنسبة الى انما في هذه اللفظة  
او الخاصة الخاصة عند تعميم الخطابات كما سبق ولكن لا يمتنع من بيان كلامه واما ما في بعض النسخ  
من العالم بالعوالم فيكون فيها ما في بحث الوجوه في كل واحد من الخطابات باللفظ في معنى  
بدل عليه من المعطوط والنقوش وكما يجب في كل شخص للفظ في كل شيء فيكون في كل واحد من  
الخطوط ليست موضوعا في المصنفين في المصنفين في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
البدلية لعدم ذلك في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات  
سواء لفظها او لم يلفظ ولا ريب انها امور كلية متطابقة على خيرات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
الاعتدال لجاهل باوضاعها انما ان المصنفين في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
معانيها كالتوازي في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
على معانيها لا فرق في ذلك بين ان يكون المصنفين في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
اشتمل على تعيين اجالي كما في مقالة المصنفين في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
على تلك القوم ولا يخلو في ذلك افراد المصنفين في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
اللفظ في كل واحد من معنى واحد لان مدلول الكذب هو النوع دون الشخص فيصير اعتبارا بغيره بالعدد في  
حسب عدد الحقيقة في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
يجعل الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
وخطوب الخطابات واحد في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من  
اليهم ان لم اهلها نظر فيها وان لم يشر الى خطابات الاما في كل واحد من الخطابات في كل واحد من الخطابات في كل واحد من



نحو ذلك اللهم وشبهه ولذلك لا فرق بينهما بين الخطوط التي قصد التوجه والخطاب باعتبارها كما في الخطاب  
او قصد بانواعها اعني الغرض المشترك بين المرسوم منها وبين غيره من الافراد كما في الكتب المصنفين فان  
المصنفين انما قصدوا توجيه فروع ما سويها الى الناظرين اليها لتحقيق النوع الموجب فيها ثم لا بد من تعيين  
قصد الحكاية او الاختصاص المعرفي لتحقيق التميز لا بد من تعيين ذلك ان الوضع انما يلحق  
الامور الكلية من المقتضى لفظا وشبهه ما دون الشخص لا شفا الفاعل المعند بها في حقها كما ان الراعي  
لم يضع شخصا من المقتضى بعينه بل وضع الامر ككل الذي يصاد به من ذلك لم يضع شخصا من  
اللفظ بل اشارة للفظ بل وضع الفاعل كالمشرك بين مصاديقه في توجيه الخطاب في المقتضى بل في الشخص  
والنوع لا فرق انما يكون الشخص موضوعا فكيف يتحقق التوجيه به اذ لا وجه لتوجيه من الموضوع في غير ذلك  
كما انما لو احبب كان الشخص فيحتاج عين النوع فوجه واحد ليس توجيه اخر فيحتاج وانما في  
العمل والفارق بين التوجيه المذكورين ان المصنف في احدهما توجيه النوع في شخص مخصوص وفي غيره  
في الالفاظ الموضوع للخطاب اذ استعملت معانيها الحقيقية كما يظهر في اخر توجيه بلعيا واداء  
وافراده فاما في المصنفين لغيره وان يظهر ان على توجيه النوع هذا فيكون الموضوع في المصنفين نفس  
الجزئيات بان يكون الواضع قد احاطا بقدر مشترك ووضع كل حرف من جملتها شيئا زاد المعنى كما يلزم من  
ذلك ان يكون جميع الاوضاع توجيه لا كما في الفرق باحد النوع الموضوع وعلى ما ذكره في تعيينه عن المعنى  
وعلى تقديره فانما لو لم يجعل الخطاب في كتب المصنفين بحسب خصوصيات النفوس ومداهاها من خصوصيات  
الالفاظ المنصون والمفوض له وتوجيه ان الخطاب لا يحاط به بالاحاطة نوع الكلام الذي يوجه به ويوجه له  
الى ملاحظة خصوصيات من افراد ملحقه عن الخاص في حكمه كلامه او اقام مقامه وتوجيه الى  
من لغز قصد مخاطبة من فاما كلامه في النفوس ولا يخفى انه لا يستلزم النفوس في مخاطبة من  
تكن من الالفاظ الموضوع للخطاب اذ لتحقيق هذا فنقول خطابا في الكتاب لا كما ان  
تكون من قبل الخطاب بالالفاظ او بالنفوس بل بالالفاظ والنفوس وانما في بين هذا وسائر  
من استلزم للخطاب بالالفاظ ايضا فاما ان الخطاب بالالفاظ هنا في الخطاب بالنفوس

وهنا

بالنفوس وهذا اصل على اعتقادهم في توجيه على النفوس على القادر اما ان يكون الخطاب بالنوع  
او بالشخص او بالنوع من احدهما او بالشخص من الآخر على بعض هذه القادر اما ان يكون  
الخطاب الى من الموجود في حال الخطاب او الماخرون او غير معين منهم ومسلم غيرهم والصواب  
الحكمة لا ترد على هذه الصور ولا يظهر انها من قبل الخطاب فالالفاظ التي هي لا تدعى بالكتابة  
لعدم تعلقها بالكتابة وان كان في بعض الالفاظ دلالة عليه ولا بالكتابة الشخصية لان الشخص  
انما كان يبلغ غير الخطيبين بها فاما من جبريل او النبي صلى الله عليه وسلم كان يبلغ الخطيبين بها فاما من جبريل  
فوجه الخطاب اليهم على هذا الخرج عن الالفاظ بالكتابة لا بد من تعيين من الماخرون ولا سيما  
حمل على النوع اقر باليه ومع ذلك فهو اوفى بما هو المقصود من فهم الاحكام فنقول خطابا في  
يكون من يصح لان الخطاب للمعند وتوفر عليه من المتابعين او المعند ومن كلفها بالوجود في العلم  
من اهل الهند القوي ومفرهم وان توفى بنبا غيرهم في تعيين مراده ولو غلب على تقديره في قبل  
انهم مخاطبة الناس خصوصا او عموما بلسان رهو للتحقق ما خاطبهم به اما ان لا او متعينة انه  
انشاء الخطاب بكلامه فينبذ به من كلام نفسه كما هو قضية كونه خليفته فيكون كلامه من كلامه  
الكلام الذي يخلقه تعالى في الابدان ابتداء كما في مخاطبة اوصى على نبينا عليه السلام وفيه تصف  
والفرق بين وجهنا بين ان المعنى مع المتناهي او اما في جواز تعلق الخطاب بمعناه الحقيقي  
بالمعند ومن في قيام الابدان على ان خطابا بالشرع مستعمل في غير معانيها الحقيقية وقد اشرنا  
الى ذلك في صدر البحث الا جواز استعمال لفظ الخطاب في غير الموجود ايضا في الماخرون في الجملة كما لا  
عنا لانكاره ثم الجذر المعروف للمعنى ان القطع بان لا يكون للمعند من بابها الناس  
وبابها الذين امنوا وانكاد مكابره انه يبين خطابا لبعضي والمخوف ونحوهما مع وجودهم  
واحداهم المقصود من الخطاب بالمعند والمتم اهل لكونه من القام البديا جازا لتفقا في  
من الاول بانهم في ما اذا كان الخطاب للمعند من واما اذا كان الموجود في المعند من وكان  
اطلا لفظا للناس والذين امنوا عليهم بطريق التعقيب فلا فاما في الكلام بغير بيان







اجماع على ان لو لم يكن له وجه من الاول بان لا يتم ان البليغ يخصص في العوم ان لو لم يكن له وجه من الاول بان لا يتم ان البليغ يخصص في العوم ان لو لم يكن له وجه من الاول بان لا يتم ان البليغ يخصص في العوم  
البليغ لا يبين غير المشافهة بل يحصل للمشافهة بالمشافهة كل يحصل لهم نصب الدلائل  
الامارات في الدلائل مشافهة كما في الحكم وعين الثاني بان لا يفتقروا على كون ذلك معلوم بتوجيه  
الخطاب اليهم بل يعلمون بتوجيه حكمهم عليهم من الادلة الدلائل المشافهة الكلي في التوجيه  
وغيرهم وادروا التفتت ان على الجوابين هو الاصل ان الادلة الاخرى ايضا في الخطابات  
او ما يجمع دليل يثبت اليها كالايجاع فلا يجمع الايجاع بها اذا التفتت انها لا تتناول المعدومين  
اجاب بان لا يجوز ان يثبت ذلك بالاجماع او ينصب على ثبوت الحكم او يجبر الادلة في كون الموجودين  
والمعدومين بطريق اخر غير تناول الخطاب لهم كما في قولهم لا يجهل ما هو في يوم القيمة للجميع  
اقى على الفصل الاخرى والادلة في الجوابين ان ثبوت الحكم في كون المعدومين بطريق اجناد  
الموجودين واعلامهم يتعلق الاحكام بهم عند وجودهم واستكمالهم لشرائط التكليف فان تلك  
الاجناد تكشف عن حصول مفاد الخطاب عند الوجود واستكمال الشرائط اذ لا يفتقر الحكم الا الى  
اللازم من الخطاب فيظهر ان المجندين المتكويين لا يفتقران باثبات العوم سواء او يداهم العوم الخطا  
الحقيقي او ادبها اذ ما العوم من الفاظها الواو اذ في الشرع وقد ثبتت على الاثبات في وجودها  
منها فلو كانت عند اذ ما العوم كاد عليه لا ياتي فان خطابها هذا يتعلق بالمعدومين ولا  
لكان محصلا لا يصل وهو يمكن ان من الوهن والضعف اذ ليس المراد به صدق هذه اللفظ ولا  
لتسلسل بل هو بيان في الادلة القوية والمثيرة كما يد عليه العقل والتعل وكفا في ذلك قول  
مولانا الانام من قبل العابد بن سيد الساجد بن في دعائه المعروف ومضت على اذ انك اشأ  
نهي عيشيك دون قولك مؤتمره وبادتلك دون هيك مؤتمره الى غير ذلك ولو سلمنا ان  
به الخطاب لان المعدومين غير قادرين على كون طلبه في حال على ان الامر المذكور يتناول بالتمسك  
البر ذوى العقول وغيرهم من الجماعات والاعراض فيلزم عليهم لتمام جواز خطابهم باللفظ الجمادات  
والاعراض المعدومين منها هم وهو ما يشهد به العقل بغيره فانه ومنها ان المنع على هذا محذور

لا يجري

صحيح

لا يجري في خطابهم لان الموجودين في من الخطاب والمعدومين عند سواد هذا ايضا ضعيف  
لان ان اردنا ان الخطاب في المتكلمين بالمتكلمين في انهم موجودهم مع ما بينهما من الاختلاف فيجب التمسك  
والا فلو انما بين ان ثبوت الخطاب كان على سواد هذا لا ياتي في القسم بل ربما كان غير اذ ان  
اوردنا نسبة الخطاب في الخطا به متساويون ان اختلف في وجودهم فيقولون بالنسبة الى ما  
عمل الجواب من الخطاب للفقلي انهم في غيرهم فيكون في نسبة اليهم الاول في القسم باسماهم لان  
يكون كل فرد من اعداد المتكلمين مخاطبا بالاحكام في كل فرد من افراد الزمان وهذا في غير زمان وجوده فانه  
لما من ان الخطاب امر يسمى بفتح تحقير في الخارج بدون وجود الخطاب على ان هذا غير مقبول بعد  
الامثال او اعداد المتكلمين لا يحصل الاصل على الاول والتكليف على الثاني ويجب ايضا  
بان خطابهم لكان مقررنا ببيان الرسول لان ان غير في وجودها في الجبين وادرك في بيان البليغ  
ايضا كما هو في ان مقصود الجيب بالبليغ ببيان الرسول بنفسه كما هو الظاهر فلا يصور العوم  
غير منها ان تطلب الناس فيلزم خلفهم بقوله الشريك كما هو من لا يفتقر الى ان في الجاد مع وضعه  
ايضا كما هو لان الخطاب عند المعدومين بل الموجودين لانهم في خطابهم في عالم الوجود في خطابهم  
كما يد عليه قولنا في ذلك الذي اذ اخذت بك من بي اوم من طودهم ذبهم وقد نطق بضمونه  
جملة من الاجاد واما ما في قولنا انهم في ذلك في المقام فتقول بان خطابها لتمام الاحكام في عالم  
الذوق فيخرج عن البحث اذ الكلام في جواز تعلق الخطاب بالمعدومين انفسها المذكور واثبت ان يكون  
منه مع ان الكلام في عدم الخطاب في الواو اذ في ظاهر الشرع ودعوى انها موصولة بالموجودين في عالم  
الذوق فيخرج عن البحث بغير الجنب بالحق الذي يجاز في نسبة ونها ما وروى من الامر يقول يقول بيبك بعد  
قول بانها الذين امنوا قول لا يثبت من الاك وبك كذب بعد قول بنى الاردي كما تكذب بان فان ذلك  
يدل على ان القاري مخاطب بها والما حسن قوله ان بعد هو وروى بان المقسم من ذلك الخطاب  
الاعيان لاجواب الخطاب بدليل عدم احتياجهم بحق بانها الناس واحتياجهم بحق بانها الذين امنوا  
لانهم في اصواتهم وفي الاستشهاد بانها لا ياتي الاخر في نظر المكان فيجوز ان يكونوا بالنسبة الى قولهم ولا يجرى



لما قيل لا تظهر في الجواب ان يرد ما دل على استحباب الحكم بنبذك القائلين لا سيما ان في كون اللفظ  
لا يماثل الجواب بنبذك الخطابين على التفسير ما في الثاني فظ كعدم اشتراكه على ما يقتضي ذلك فان معناه  
الاعتراض بعدم كونه يمكن باو ذلك لا يوجب كونه خاطبا او اما في الاول فلو ان يكون المقصود من اللفظ  
ذلك فتمتلك لنفسه من اهل الخطابين به بعبارة المشاكلة له في الحكم مع بيان كونه منهي للمقبول مستعدا  
للافتعال وخصوص ذلك بالخطابين بانها التي انما هي من اهل الخطاب والامان دون بانها الناس على  
هذا ينبغي ان يقول ما قيل من ان قولك بنبذك في الجواب عن نداء ابراهيم ثم حشره اضرعا بان يؤذي  
في الناس بالحق ففعل هذا ومنها قوله تعالى انهم يرد من بلغ سوا جعل جلة الوصوله من فوضه العطف  
على الفاعل او منصوبه بالمطوف على المقبول لا يخصص لا يحتاج على الوجه الاول وهم كقصد الثاني  
اقررب لفظ او في ذلك لا يرد بان لا تبادله لفران لا يندم تعلق خطابه بالمتدبر بل يجب ان  
يكون لبيان مساواة غير الخطابين فيهم وشاكرهم اياه في ذلك في الكلام في ثمة القوام فاعلم ان بعضهم  
ذكر ان الثمة نظره في معاني في الخطابين الشرعيه على تقدير ثباتها للمعدومين لا يجب عليهم  
الخص من مدله بل يجب في الموجودين ولا الجح عاقلوه بل في طاعتهم حمله على ظاهرها فاعندهم  
لان الحكم لا يحتاج بان يظهر من هذا الخطاب ويريد من غير نصيب فربما بالتفسير ليدنا  
على تقدير عدم التناول فليس ويطبقهم التعليل المتوكل على ظهورها فاعندهم بل ينبغي عليهم ان يثبتوا  
في حصيل ما تامل الموجودين حال الخطاب بالبحث عن مصطلحهم ومن وجود الغرض الموجبه لصورتها  
ظاهر فاعندهم وعدم لانهم مشاكونهم في التكليف فبما انه من تلك النظار في العمل بظواهر  
تلك الخطابين فاعندهم فان ما دل على ان هذا المحدث من حلال الى يوم القيمة وحرام الى يوم القيمة  
وان حكم الله في الاولين هو حكم الله في الآخرين فامثال ذلك لنا يقتضي الشك في التكليف لا في تعويل  
كل قوم على ما هو الفاعل عندهم من الخطابين الشرعيه ان الخطابين باللفظ على القول بالثبوت  
تعمل على اطلاقها في حق غير الخطابين عند عدم ثبوت التنبه من خارج فثبت الحكم في شأنهم من غير فرق  
بين ان يجهل في المصنف مع الخطابين وعدمه واما على القول لا خوفنا ثبت الحكم في حقهم اذا

انقروا

انقروا في المصنف كصانع الجبر حيث لم يرد بالشيء منها من غير تنبيه بخبره السلطان العادل او  
نايه الخاص مع تنقصر في حق الخاصين فان جعلنا الخطاب مخصصا بالخاصين لم يكن في اطلاقه ذلك  
في الاشارة الى ان تلك تنقصر في حقها والواجب الشرط مطلقا بالنسبة الى الواجبين للشرط مطلقا وان  
جعلناه مشاكلة لغيرهم ايضا لا اطلاقا على عدم اعتبار الشرط المذكور لان منهم من لا يقتضي الشرط في  
حقه وانما خصصنا الكلام هنا بالخاصين انقضاء على ما ذكره في الثامن فظروا ما في المقام الا  
فلان الفرق في جهة ظهوره لا فاختار في حق السامعين بين الخطابين فقام وبقي الخطابين امرين فالتساوي  
مخرج من مخرج السداد للاجتماع ظاهر على جهة ظاهره لا لاختلاف في حق السامعين لهما مطلقا ولا ذلك  
لم يظهر ظاهره الا فاسم هذا الوصايا المعقود والشهادت وهو ذلك في حق غير الخطابين فلو لم يوجد  
شهادتهم على شيء من ذلك من ثبوت الاختلاف بين لسان الواه كانه اكثر ما هو لو نزل على الخطابين  
الا فاعندهم من السامعين ودعوى انقضاء هي في ذلك على صوره حصول العلم بالمراد بجازة وشرط  
ثم ما في على القول بانك لا تفرق بين ظهور الخطابين في حقهم من غير حاجه الى البحث في الاجتهاد او في  
فسادهم من سابقه فانا بعد ما ثبت لسانهم بان التسوية يخرج من الخصص والتشبه على كثير من ذلك  
الخطابين ان يكونوا ولو فاعندهم من تلك الظواهر قبل الخصص بل يوجب بذلك العلم لا بما في حق  
الظواهر والا فادع الى حله لا بما في عدم الدلالة لفرق الخصص والتبني في الطوارق والتعويل في تعيينها  
الى ادلة المعبره وهذا ايضا ما لا يفرق بين الخطابين وغيرهم واما في الثاني فلان اعتبارها  
في المصنف حتى لا يكون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم انما هو بعبارة الحكم بالكلية كما قيل  
وليس بشيء لان المراد اعتبارا لا فاعندهم حيث لا ينوم دليل على عدم اعتبارها والاعتبار في زمان  
النبي صلى الله عليه وسلم اجماع بل الفروع وحيث لا ينوم دليل على عدم اعتبارها والاعتبار في زمان  
لا ينوم عليه الجبر ما ذكره من الاندفاع لا سيما انهم يورد عليه ان الخلاف في التكليف بين الشرط والكون  
في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بان التكليف الشرط مطلقا بالنسبة الى الواجبين للشرط انما يثبت حشا  
بشرط دون ما ينقطع كالكون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم انما يثبت بالاعتبار الا انما عندهم

منه ذلك



من غير ما حصل ولا يخرج متعلق على ان كل حكم نفاذ بالمشايخ من كان غلبه بغيره اخصاصه صافا  
 الى عموم ما دل على ان حكم الله في الاولين جاري في اخرين فظهر ان الاستدلال بظاهر الاية على  
 وجود مدلوله لا يخرج من ان لا يكون له صوابا في جميعها من ظاهر عدم استدلاله في المعنى  
 في وجودها في مقام الخطاب الى الواحد لا يقتضي التعميم يشمل بعموم الحكم المتفاد منه حيث  
 كما انما قصد التخصيص في لفظ الام لا يخرج من عليه كقولهم على الواحد حكمي على الجماعة في  
 الى الخ ابله القول بان مقتضى التعميم وهو مفعول الفساد كالحق في قوله قبل ان لا يقولوا ايضا  
 بالانهم من اجل المنظر بل ان بابا فيمناس كلاما ظاهرا في الخطاب بصيغة المثنى كما انما  
 المؤنث لا ينادى بالرجال واما العكس كما انما المؤنثون فاللفظ انما ينادى بالرجال ما لم يتم  
 قرينة على خلافه بل لا ينادى بالرجال على ان واحد المذكور وهو لا ينادى بالمؤنث  
 وقبل بالقول لان اهل اللسان يقولون المذكور على المؤنث عند اجتماع كاف في قوله اهل او جوا  
 ان وقع ذلك لا ينافي ظهوره في قوله وما ذكره انما يسمي اذا لم يفرق ولو ما لم يفرق اذ لا يفرق ولا  
 كلاما في قوله الخطاب عن اشوي في هذا ذكره المؤنث لكن اذا كان العمل العابد اليه مؤنثا  
 اخص بالمؤنث واما اذا كان مذكرا اشوك في المذكور المؤنث وقبل بالتخصيص بالمذكر وهو بعيد عن  
 ظاهر الاستعمال وما مثل في التمثيل والاختلاف ابان الكتاب منها ما هو خطاب عنهم اما الى  
 الناس عموما كما انما الناس انما او باعتبار ما يقول ومثله الامر بغير الجمع المذكور حيث لا يقدم عليه  
 لتخصيصه بالنقص كما في قوله الصلوات بنا على استظهار العموم منجى الى نوع منهم خصوصا كما هو  
 واولى الابواب واهل الكتاب كما في الآيات المستدل على ان الخطاب عليهم او الى شخص او اشخاص كما انما  
 الباقى انما هو بالانسان الذي من انما الله تعالى لان الخطاب بها النبي صلى الله عليه وسلم فلو قلنا بغيره او عموما  
 على ما انما الناس او صنفانهم خصوصا فلو انما اهل الكتاب بل انما الذين هادوا مثل الملقين من الانبياء  
 مستل عن صيكن ان يجعل في ذلك من رتبة لهم ويكون الامر بالقول انما يتبين الخطاب في جميع الى  
 الحسين الاولين وان يكون ما هو رتبة انما خطابهم بما يدل على ذلك انما انما انما انما انما انما انما

اولان

ان لان خطاب المسلمين كما في قوله تعالى في الانبياء وبالرسول اليكم ويصلي في الرجل الا انهم  
 لو كان خطابا لهما لوقولهم وقولوا انظروا معنا اولان خطابا بغيره بل انما يتكلمون ما تنزل كما بان  
 صلت وما ساء لا مقام معلوم ويصلي ان يكون الخطاب في انما في جميع الناس لان خطابا لهما  
 فيهم كما بان في الحد وهذا القيل بالانهم لا بد منها لربان الخطاب لهما من الواجب في قوله  
 المراتي المنطوق بالحسين وما لفظ ان التوام المتقدم في خطابا انما يجري فيما هذا الخطاب من غير  
 ايضا وانما انما خطابا بالانهم واعلم ان حكاية الخطاب خطابا الى من خطب بالانهم وليس الحكم  
 خطابا بالانهم بل الى من خطب بغيره بل انما الخطاب بالانهم في التخصيص والتخصيص  
 التخصيص قصور العام او حكمه على بعض ما انما في العام ما اعبر في استواء الوضوء للعموم سواء اتصل  
 فيه او لم يتصل من عمل العام الذي انما في جميع صيغاته ثم موقوف على الحكم الى البعض كما في بدل البعض  
 على اظهر الوجه او يخرج منه البعض كما في التخصيص بالاستثناء على ما استأوا بالشرط والفاء حيث  
 ولا انما يخرج المخرج الذي لا يشمل على الشرط انما لا ينافي ما قبل العام بغيره فانما القيل  
 بهما فخر قطعا على الحكم لاختصاصه واما من حيث ذلك انما انما في الحكم عن الحكم من علمهم عند  
 نقول الشرط او بعدا لغيره فليس من تخصيص العام او العموم لهما بالنسبة الى ذلك بل انما من باب  
 التقييد ان دل اللفظ عليه بالاطلاق او من تخصيصه بما دل على عموم الحكم بالنسبة لهما ان كان  
 هناك ما دل عليه والتخصيص ان مفادهما بالاعتبار الاول ايضا ليس من تخصيص العام بل انما  
 تقييد الامر كما في الشرط لان الحكم فيه انما يعلق بالجميع لكن لا يمتنع انما في الشرط او من تقييد العام  
 خصوصا كما في العام بالنسبة الى افراد التي لا تفرق ما قبلها اسم فان المراد باللفظ في قوله لانا اكرم  
 العلماء الى انما تقيسوا او الى يوم كذا العلماء الفر الموصوفين بالفسق والموجودين قبل الغاية  
 المذكورة اذ لا يمتنع للحدود في الغاية بالنسبة الى انما التقييد في عموم من من الخطاب او ما هو  
 عن الغاية وكذا في قوله انما انما في بعض ابداء بانما انما في الغاية لخاص باعتبار مجموع  
 واما الاطلاق العام على الخاص لا باعتبار عموم بل باعتبار ذكره موضوعا لشيء له فليس من التخصيص

تخصيص



ان قد ظهر عند اطلاق قولهم سائر غابر وضع العام كما لو اطلق لفظ الرجال على  
 رجل عليه باعتبار كونهم امة كما في الجمع المعروف للمعروف على ما عرفت خريج ذلك  
 عند عدم التخصيص في اقتصار اللفظ على احد محلات اللفظ ان كان في الحقيقة مفهوما  
 من قولنا بعض ما يتناول من حيث انه بعض ما يتناول وليس استعماله كما ذكرنا لكن في ذلك في  
 البعض فان الحكم لا يلزم من حيث كونه بعض مدلول اللفظ بل من حيث كونه مدلول لفظ اخر وجو  
 ان المدلول الصحيح ما كان يستلزم عطفه كونه بعضا من كل فشمول على نص حكم العام على بعض  
 لفظ لزم ان يغير في مدلول البعض من كل عطفه كونه بعضا من كل فشمول على نص حكم العام على بعض  
 ما يتناول له وان كان من حيث انه مدلول لفظ اخر ايضا ما اقتصار المعهود على بعض ما يتناول له  
 جازي رجال فاكرم رجال الرجال ابعضهم قد خوله في المدخل وخرجه منه مبنى على دخول في المدخل  
 في هذا العام وخرجه منه حيث اخبرنا سابقا دخوله في هذا العام لا يجرى مدلول في هذا الشخص  
 وشبه الجمع المعروف الموصوفى وقد تقدم الكلام فيه وقد علم في التخصيص بان يخرج بعض ما يتناول له  
 الخطا عنه وادع عليه بان الخطاب لا يتناول ما يخرج عنه واجيب بان ان اذ ما يتناول له  
 لا الاخراج كما في هذا الشخص مع ان الشخص لا يكون عاما فان الماد ما يكون عاما ولا الشخص  
 واخرى بان اذ ما يتناول له وضعه وان لم يكن مقصودا لهذا المخرج في هذا المطلق مخرج ولا  
 يخرج على الوجه الاول وقد يطلق الشخص على نحو المركب على بعض اجزائه باحدا اعتبارا به كما قد  
 يطلق عليه العام باعتبار شموله للاجزاء فيسمى مثل العشر عاما متصرفا على بعض اجزائها باعتبار  
 تخصيصها ولا يذهب عليها ان الحد الثاني للشخص متناول له بهذا المعنى ايضا من منع من دخول  
 الجمع المعهود في العام جعل نص على البعض تخصيصا له بهذا المعنى ثم الشخص قد يكون بالمتصل  
 وهو لا يستلزم فيه حصر في حصر الاستثناء المتصل نحو اكرم الناس الا زيد واما ما يخص بالمتصل  
 لان المتصل الشخص فيه والشرط نحو اكرم الناس ان كانوا علماء والصغير نحو اكرم الرجال العلماء  
 ولانما يخرجوا اكرم الناس الى ان يجهلوا وبدل البعض نحو اكرم الناس علماءهم وقد عرفت فيقول القول

في هذه

في هذه الوجوه قد يكون بالمتصل وهو لا يستلزم فيه عطفها ان كان في قولنا سائر غابر  
 شئ او لفظا كقولنا سائر غابر ما في الاوصاف قوله ثم حرم عليكم المنه الاثر  
 لا يرب في جواز الشخص في الجملة وانكار بعض الناس له ما هو في الحقيقة ان يثبت اليه واختلفوا  
 في معنى الشخص فذهب الاكثر الى انما يتناول جميع يرب من مدلول العام وذهب ائمة في النصف  
 والاخر على ما بعد عرفانهم من ان الشخص المذكور في قوله لا يخرج من مجموع فيجوز  
 ويقتل الى ان يمتد مدلوله الى ان يمتد في قوله لا يخرج من مجموع فيجوز ويقتل  
 الثلاثة في الجمع واجاز في غيره الى الواحد والجميع بعد ان نقل جملة من الاقوال المذكورة باختلاف  
 المقام تفصيلا اخر تفصيل في الشخص بالمتصل بين ان يكون باستثناء او بدله وبين ان يكون بغيرها  
 من شرط او صفة فاجاز في الاول الى الواحد نحو اكرم العلماء الا زيد واستثناء او بدله وبين ان يكون بغيرها  
 في الثاني الى اثنين نحو اكرم الناس العلماء وان كانوا علماء او في الشخص بالمتصل بين ان يكون في  
 محصور وتقبل نحو ذلك كل من زيد في وهم ثلاثة او اربعة وبين ان يكون في مجموع او في عدد كثر  
 فاجاز في الاول الى الاثنين ايضا وفي الثاني الى ما ذهب اليه الاكثر من اجماع يرب من مدلول العام  
 ولا بد من القول في الاول من بيان موضع النزاع فيقول قد سئل ان المتصل الشخص كما جازي  
 في نصوص حكم العام كانت من يطلق على استعمال العام في الخامس بالظن ان نزاعهم هنا في الشخص  
 الثاني كما يظهر من بعض نصوصهم والفرق بينه وبين الثاني في الاستثناء فان جازي في  
 افراد والكل منها ما يشاء وليسوا القول بالشرط بغير يرب من مدلول العام هذا الى الاكثر  
 وهذا ليسوا الى الاكثر القول بجواز الاستثناء الى ما في النصف ولا شك ما ذكرناه ما تنازعوا  
 الاكثر من مضمونهم في دفع اشكال التناقض المذكور في الاستثناء الى ان المتفق من مسئلة في الثاني  
 وان الاستثناء قرينة عليه حيث ان المتفق من عندهم من العام المستعمل في الخامس في الثاني في  
 الاستثناء يجوز ان يحد من النصف لتمام هذا باشتراط اجماع يرب من العام وذلك لانه اذا  
 تكون اولئك الاكثر من غير هؤلاء الاكثر في باعتبار الاكثر في الكل او البعض بالمتصل الى الثاني







لشبهها لا يوجب لزوم الاستعمال في الاول وانما روي اوله لئلا يخل في المقام  
وقد يوجب كلام المستدل بان مقصوده ان استعمال المذكور لعل في العموم والخصوص وليس  
الافراد في هذه العلاقة اولى من بعض فندفع عن جواب المذكور لانه لا يوجب الاختلاف فيما هو في نظر  
ان اريد بان العلاقة الى اصل من هذا العموم والخصوص في الجمع فتكون معتبر في الجمع فتوجب الجمع عليه  
كما في جواب لا يمتنع لانه لا يشكك في ان لا يمتنع لانه لا يشكك في ان لا يمتنع لانه لا يشكك في ان لا يمتنع  
في صحة استعمال هو مجرد التماس في العموم والخصوص وهو متساو في الجمع فهو ان كان متساو في  
كلام المستدل لكن لا يوجب لانه لا يوجب الجواب المذكور بل الوجه في الجواب ان لا يمتنع لانه لا يمتنع  
في الخاص بطول العلاقة في العموم والخصوص حتى يلزم تساوي جميع صور الشخص في هذا بل يوجب  
فهو هو ما يوجب بين كل ما يماثل ما يماثل بان لا استعمال في الخاص على اخصه المستدل  
عاجز فلا يوجب لانه لا يوجب في الجمع وليس في العلاقة لكل واحد بل يوجب تساوي الاجزاء في هذا لا يشكك  
في عكسها لان الاول العام كل فرد لا يجمع الا افراد بل العلاقة المشابهة الناشئة من الاشياء في صفة  
الاكثرية وهي انما تكون بين اكثر من مجموع دون غيره في نظر اما اول الاطلاق في النزاع في هذا الاصل على  
ما يظهر من اطلاقه لا يخصص بالعام الا فردي بل في مطلق العام افرادا كانا مجموعا وقصير الجواب المذكور  
النزاع جواز التخصيص في العام المجموع الى الواحد دون الافراد وهذا الفصل يوجب بعد عن  
الانظار المستفهم بما لا يصح به بل لا يمتنع في هذا فيكون فيه بانه في الاجماع المركب واما ثانيا فلا  
العلاقة في الجمع انما هي في المقام لا يخصص في العلاقة المشابهة حتى يخصص بها باكثر الافراد بل يوجب ان  
لغيره في العلاقة في العموم والخصوص فانها ايضا لا يخصص في الاستعمال كما انص عليه جملته من  
المحققين وفي شذوذه من العام وجميع جزئياته متساوية في هذا بعض الوجوه السابقة في الاشكال في  
وقد يوجب في العلاقة في العموم والخصوص بالخاصة في العموم في مقابلة من ذكر هذه العلاقة على  
العموم المتعلق هو في الجمع لان العلاقة في استعمالها لا يخصص في الجمع بل يخصص في الجمع بل يخصص في الجمع  
كانت تحقق بين كل فرد وبين اكثر افراد بل في الشمول ولا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع

اعتبارها

اعتبارها واما الثانيان شمول العموم لما يندرج فيها من افراد فهو ما قد يكون بطريق اللطافة  
كما في النكته المنقبة والمضاف اليها لفظ الكل وشبهه بناء على ان الموصوف بالعموم فهناك نظر في النكته  
المنقبة كما هو الظاهر قد يكون بطريق المنقبة كما في الجمع المعروف فان ما يتبادر الى اذهاد من هو انما  
لما عرفت من ان المنقبة به معتبر بالعدد وشبهه لوجوب الافراد في وعلى النكته من كونها لا حاد اجزاء  
وليس يجوز بان يجمع لعدم حدها كما انها على هذا بطلان قولهم بانها لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
على كل ثلثة منها فانما لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
ان شمول العام لما يندرج فيه من غير شمول الكل لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
دون الثاني وان كان باعضا متعلق الحكم به فراجع هذا عند التحقيق الى الوجه الاول مع ان التحقيق  
يعكس العلاقة في الاول فيجعل الاستعمال فيه من باب اطلاق اللفظ الموصوف بالكل في كل شئ انما يكون  
منه من الجزئ فيكون له بالرجل في قولك لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
النقي لما هو على فاسد هو كل رجل ولا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
ذوال كل على يود ولى زمان جزئية مفهوم به وان كان عرضيا كالضاحك فان زمانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
فرد ما الذي هو تمام حقيقة هذا الضاحك ولا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
باعتباره ولو سلم ان معنى العرف ليس على هذه الدقائق فلا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
وهو كاف في ابطال ما اراده الجيب من عدم المنع ثم لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع لانه لا يمتنع  
وكيف كان فالنكته في الجواب ان قرائن العلاقات باسرها انما هي حجبها على الطبع على ما امر  
تخصيص في اهل الكتاب والبيان المذكور انما هي حجبها على الطبع على ما امر  
جواز الاستعمال ما لم تثبت المسئلة المذكورة ومنها قوله تعالى انما افظون والماد به هو سبحانه  
وحده واجب بان يخرج عن محل النزاع اما اول الاطلاق في كلامه في صفة العموم لا في صفة الجمع ولو  
قد دخلنا بتفسير العام بما يتناول الاجزاء كالنكته صفتا او غير النزاع هذا الجواب انما ينافي في المنع  
وليس من النعم والتخصيص ذلك لما جرى به العادة من ان العطف يتكلمون عنهم وعن ابناءهم



القول المحكي من الفاعل مرجح هذه الأقوال إلى أن الكلام المذكور لا يشمل إلا استناد واحد  
 إنما يتعلق بما عدا المشتق وبغيره من المشتق والناقص ولما كانت الأقوال المذكورة في المسئلة  
 في المتن ولا يراجع لها كان لازم في غيرهم من أحوال قولين منها محتمل القول الثاني فاجتبه الأول  
 على محتمل الثاني ببيان بطلان نقالة الآخرين فلفظ الخارج بها ما هو مشترك الورد على  
 القولين ومنها ما يخص واحد في الفاعل أو غيره المشترك على ما لا يرد على أن الاستثناء المنفصل  
 أخراج بعض من كل ولو كان المراد بالمشتق منه أو بالجميع ما عدا المشتق لم يتحقق هذا لكل واحد  
 ولا أخراج ورد بان لم يرد بان لا يخرج بان المراد حق الكلمة في الجزئية والخراج ولو لم يرد بان  
 بنافي ذلك ولا لكل بان ذلك الاستثناء على الخارج ولو في الظاهر لم يرد على معناها وهو يرد  
 على كونها بغير استثناءها بغير هذا من هذا وبغير الوضع مع أن أصحاب القولين قد اختلفوا في اعتبار  
 أن المراد بالخارج ذلك الذي على انقضاء الحكم الثابت ظاهره أو فاعله أو مفعوله أو لا يخرج عن ذلك  
 كيف يصح على القول الثالث دعوى أنها تدل على الخارج ولو في الظاهر أنها لا تقع في التركيب لا ههنا  
 لأن القول إنما يستعمل بغيره عند هذا القائل في الاستثناء المنفصل أما في المنفصل فلا دلالة لها  
 على دفع الحكم المشهور من الكلام السابق عما بعد هاتذا إن جازي الخارج بالمعنى في المنفصل المذكور بالفتنة  
 اليه ومنها أنه يلزم أن لا يكون لنا في اللفظ أنه يكون لها شاعرا كغيره ما هو في معناه التام  
 والناظر بان الملازمة أن اللفظ الذي له معنى تركيبية قد لا يفتق منها بعض المدلول يكون  
 المراد بها لفظ الباقي أو يقع في التركيب فلا يبقى صفات الكل وأما بطلان الثاني فلأنه لا يقع  
 بان العشرة فلا نص في مدلوله واجب بان النص ما لا يشمل إلا معنى واحد عدم الدلالة في الشر  
 إذا جرد عن غيره الاستثناء كان كذا وقد بان النص ما لا يشمل إلا معنى واحد عدم الدلالة في الشر  
 فإن لفظ أيضا كذا والخمسين أن النص هو ما لا يشمل إلا معنى واحد ولو بساعة العرب واللفظ العشرة  
 إذا جرد عن غيرها لا يشمل ما دونها وقد يجاب عن قول الأخير بانها إنما تقتضي عدم نص العشرة  
 حين صيرورة للكلمة في الكلام ولا خلاف في أن النص إذا صار جزاء الخارج عن كونه نصا بل لفظا

والا وإن اردت أنها لا تستثنى من كونها صادرة لا تبدأ على كونها صادرة على النزاع ولا يفتق منها أنه  
 لا مانع من جعل الاستثنى من على تمام معناها الاستثناء اليه بعد أخراج المشتق منها فإن هذا ما يصح اعتبار  
 نفسه ويصيح اللفظ لم يفتق من على ما فيه ما فيه من إبقاء اللفظ المخرج من معناها الأصلية وأما القولين  
 الآخرين فلا بد من أن يكونا في المشتق منه والتمام وضع للتركيب وكلاهما يخرج عن الظاهر من ضرورة  
 اليه ويمكن الجواب بأن يخرج عن الظاهر ما لا يخص من على المقادير الثلاثة ما على القولين الآخرين فكذا  
 على القول الأول فلا استثناء من كونها صادرة لا تبدأ على كونها صادرة على النزاع ولا يفتق منها أنه  
 القول الأول من القولين أن القائل أشبه الجازي بالانصاف أما أن يجعل الضمير الجازي بغيرها أو لا  
 بجعل النصف والاول باطل لا يستلزم استثناء النصف من النصف هو مستوجب وكذا الثاني  
 لأن المراد من المشتق منه هو الباقي على ما مر من الباقي بعد أخراج النصف من النصف هو الربيع يكون هو  
 المراد منها بل من أخراج النصف منه أن يكون المراد منها الثمن لا الباقي بعد أخراج النصف وهكذا  
 إلى ما لا نهاية له واجب بان المراد بالخارج جزئ نصف تمامها لفظا لغيره في المشتق ليع إلى الجازي لا  
 باعتبار معناها الجازي أعني النصف بل باعتبار معناها الحقيقي أعني التام على سبيل الاستخدام فلا  
 يلزم الاستثناء لأن المراد بالنصف المشتق من النصف المشتق منه ثم يلزم أن يكون المشتق من خارجا  
 عن المشتق منه والقائل المذكور يلزم بذلك وبغيره بين المنفصل والمنفصل بالرجوع في ظاهر مدلول  
 اللفظ بل الاستثناء وعدمه ومنها القطع بان المراد بالجازي في المثال المذكور تمامها وأن الضمير  
 راجع إليها باعتبار الكمال ويمكن الجواب بان الخصم لا يبدأ على القطع المذكور لأنه في قول القطع بالكلية  
 ويجمع الضمير للجازي باعتبار الكمال لا يفتق تمام معناها لا يفتق ما ذكره الجواز أن يكون على سبيل الكلام  
 ولتوهم المذكور ولو جرد على القول الآخر اعتبارا لا يفتق وما أورد على القول الثاني أن يخرج عن القولين  
 اللغويين إذ ليس فيها لفظ تركيب من ثلثة اللفظ فضا عدا جزئ الأول منه وهو غير مضاف ومنها الزوم  
 عود الضمير إلى جزئ الاسم وثلث أشبه الجازي بالانصاف فانه ما كان جزئ لا لا فلا يصح عود الضمير اليه  
 ولا بد من عطف أن هذا إنما يجز إذا كان القائل يقول بان الموضع الباقي هو المشتق منه والمشتق ما إذا



خاتمة واما اذا قال بانها لو احتجوا ان كان لها اواخره ومنه قوله لم يتجمل عليه ذلك لان الصغر في المثال كذا  
يكون ايضا جزوه حال كونه جزوا لا يكون ضمرا فليكن العود الذي هو في الوجود الثاني ياتي  
اتج ان المراد بالمشقة في قول القائل على عشرة ما لا تلتزم اما المشقة او السبعة لقطع بانهم يهل بالاول  
باطل للاجتماع انما افرق المشقة في حقين الثاني وهو المراد بالجويا ما على الاول بيان الاقرار بانها  
تفرق بالاسناد وهو انما يتعلق بالمشقة بعد اخراج الثلاثة منها ولا يكون الاقرار بالسبعة لانه لا يبعد  
الاخراج واما على القول الاخر بيان دعوى القطع بان المشقة لم يهل غير مشقة عند الفلاس كانه غير  
المتنازع فيه ومنها انه لو كان المراد بالمشقة ضمها مع المشقة لكانت من اثبات الحكم لو لم يمتنع  
بالاستثناء واجب بان الابطال لم يتعلق بالمشقة من غير ان يمتنع ضمها فلا ينافي التمسك  
واجب الفاضل بان ابطال القول الاول عاذا كفي في جزاء القول الثاني وبطل القول الثاني عاذا كفي  
في جزاء القول الاول فحين المصداق في القول الثالث لا داعي له والى الجواب عن غير كل من التبعين كما تبين  
باطال مذهب الاخر كما تبين بطلان المذهب الثالث بل هو متفقان على ابطاله وهو اجدد بطلان  
ثم اعلم ان العضدي اورد في القول الاول في المقام الى احد القولين الاخرين فاورد في بيان تخفيفا  
حاصلها ان الحكم في قوله على عشرة ما لا تلتزم انما هو على السبعة وليس عشرة لغيره وانما هو  
بالاكثر لان المشقة مشقة مشقة ولا شيء من السبعة يمتنع مع فالحق في الحقيقة لكونها ان يكون  
هو المشقة المقتضى بالاثلة فيكون مجازا في السبعة وهو القول الثاني واما ان يكون هو الثاني فيكون  
اخراج الثلاثة فيكون مقتضى السبعة بان يكون المركب المذكور كله يراهم بان معنى ان مفردا مستقلة  
في معانيها الحقيقية وحصل مجموعها مع مقتضى السبعة كالسبعة والثلاثة وهذا مذهب الفلاس ثم قال  
والمراد بالاجماع الى احد ما وجه الثننا في بان الحكم على السبعة ان يكون باعتبار انما هو  
مجازي المركب او لغير مقتضى عليه معناه المتبادر منه ثم قال وهذا امر متفق عليه في المذهبين  
المذهبين اليه لان المركب واربع حقائق والعقل الذي استدل به او مجازا لا بد من استعمال مفردا في حق  
فيكون المشقة مستعملة في كل معناه والحكم بعد اخراج الثلاثة لا يتم التناقض فيكون المشقة مجازا

السبعة

السبعة واخر من على الحش الشراي بان المشقة المقتضى من هذا مستعملة في معانيها على القول  
الاول وفي السبعة القول الثاني فيكون صحيح وجميع المذهبين الى المذهب الاول بل جميع المذهبين  
اليه ثم قال فظهر ان قول العضد والمذهب الاول واجبه الى احد ما مستعملة لاظهار ان يقول الى الثاني  
اعني مذهب الفلاس اول وهذا الامر من لا يوافق ظاهر كلام العضدي فان الذي يستفاد من بيان هو ان  
المركب من المشقة من الاداة والمستثنى مستعمل على القولين في السبعة والاسناد متعلقين في بيان  
عن الاخراج وان قصدوا القائل بان المراد بعشرة الاكثر السبعة مجازا ان مفاد المركب المذكور انما هو المشقة  
المقتضى بالاخراج المذكور فاستمعوا في السبعة مجازا ان المراد بالمشقة المشقة منها السبعة مجازا  
فيكون من بابا مجازا المفرد وكلام الثننا في معنى على ان ذلك مما يتعلق ببيان وجه فلا يمتنع عليه  
المذكور وعلى هذا البيان فالقائل بان المشقة مستعملة في تمام معناه وان الاسناد بعد الاخراج  
يحمل ان يجعل المركب مجازا في السبعة فيجمع الى قول الاكثر او حقيقة فيجمع الى قول القائل  
ومن هنا يظهر ضعف ما روي به العضدي من المسألة في البيان حيث جعل المذهب الاول  
الى احد المذهبين كعلم التبعين دون الثاني على التبعين وذلك كما ذكر في المذهب الاول  
على هذا البيان لا اختصاص له باحد المذهبين للمعروف من ان كلامهم على حقيقة يقول بان  
الاستدلال الى محصل معنى المركب من السبعة فلا ضمانات بين ما ذكره هذا القائل من ان المشقة  
مستعمل في المركب في تمام معناه وان الاسناد بعد الاخراج وبين ما ذكره الاخر من ان المركب  
مستعمل في السبعة حقيقة او مجازا بل الظاهر انهم يوافقون هذا القائل بما ذكره كانه عليه الثننا  
في جمع كل من القولين الاخرين الى ما ذكره القائل الاول انما هو باعتبار ما ذكره من اعتبار  
وان كان مرجعه الى احد القولين الاخرين باعتبار ما ذكره حقيقة في البيان او مجازا باستقامته  
قوله العضد يرجع المذهب الاول الى احد المذهبين الاخرين وقوله الثننا في جميعها اليه  
ثم اعرض الحش المذكور على اصل التحقيق بان اعتبار المشقة المقتضى بالاخراج الثلاثة منها من قبل  
اعتبار الشيء مع عدم بعض اثنائه وهو يقتضي ان يكون ذا معنى في ذاته وهذا المعنى لا يمكن تصوره



حتى يصح وضع المركب باذنه للفرع عليه كونها حقيقة من غيرها في السبعة فان كل ذلك فرع  
لا مكان تصور معنى وحسب غير لغته في هذا الوجه من حيث ان المعنى المذكور يمكن ان يتصور  
العمل في جهة كماله الحق فان تصور العنوان المذكور يتصور له بالوجه وهذا هو ركاز  
في ان كان الوضع استدراكا من حيث ان لا يمكن ان يكون له البيان في بقوله وليس  
عشره ليس عشره وقوله لا شيء من السبعة عشره اذا عشره المتيقن بالاخراج المذكور كما يصدق  
انها ليست عشره كالاربعه في ليست بزوج فانه كما يصدق عليها انها اربعة كانه صدر عنها  
انها ليست اربعة في لا يصدق عليها ليست بزوج هو لا يصدق عليها اربعة والشروط في خروج منها ثلثة  
في العشرة التي ليست عشره هذا حصل كلامه في اول وهذا الاخر من منتهى ما ينبغي ان يكون في العشرة  
ذلك لان العشرة المتيقن بالاخراج المذكور يمكن ان يغير ويحجب ان يغيره ببلاتنة  
اي ناقص من تمام عدد ثلثه على ان يكون ناقصا من تمام العشرة ومعناها  
عشره هي بغيره ان السبعة عشره تامة اخرج منها ثلثة على ان يكون الامواج بعد اعتبارها في  
ولاختلاف في ان المعنى من مجال الاستثناء بغيره هذا المعنى وهذا المعنى الاول كما لو لم المعنى فان  
معنى وثلاثه الا ثلثة عشره اخرج منها ثلثة الا العشرة التي تكون ببلاتنة كلام المصدي  
ناظر هذا الى كماله في فقه ما ذكره من ان العشرة سواء اعتبر مطلقا او مقبلة العشرة ولا شيء  
السبعة عشره مع فهو من قبل قول الله الذي يقلب عجا او هو ما ولا شيء من ان العشرة او  
بما وتوكلت فسطح ما او دونه المعنى من تمام اول وما جعلها المصدي تحقيقا للمقام كلام  
صاحب الحنفية لان مبطل ان الحكم في التركيب المذكور ليس على اول لفظ العشرة مع لانه  
على السبعة وليس العشرة مع ليس على اصل التركيب المذكور وهذا واضح الفساد لان  
الحكم عند فقهاء الفقيه لا يكون بطلان التركيب بل على ما استعمل في لفظ العشرة بعضها في المنة  
الاول او كلاهما هو المذهب الثاني وقوله ليس عشره ليس عشره في اول القولين اصل الاول  
فلان الحكم ليس على العشرة بل على بعضها لعدم كونها سبعة لانها في كون الحكم على السبعة واما على

الثاني

الثاني فلان السلب المذكور انما يصدق اذا كانت العشرة مستقلة في معناها العشرة في المعنى تمام  
العشرة واما اذا كانت مستقلة في معناها الجاهلي اعني السبعة فيكون السلب منسوخا للزم سلب  
الشيء عن نفسه ثم ما حمل على كلام الجمهور من ان المركب المذكور حقيقة في عشره يعني ان يحصل  
معناه العشرة عشره معتد لا السبعة بل العشرة في نفسه فكيف يصح ناول كلامهم به بل الحقيقة للمقام  
تثلثه لا قال وترجمه ان لا يرب في ان قولنا العشرة على عشرة لانك اقرار بالسبعة لا غير لانها  
فيما الى العشرة المطلق او المتيقن بالاخراج المذكور او المجموع المركب فان كان الاول متيقن على  
العشرة على السبعة عاذا بغيره الاستثناء وهو القول الثاني وان كان الثاني في عين اعتبارها لاسنا  
فيها الى بعض العشرة وهو الباقي بعد الاخراج دون تمامها وهو القول الاول وان كان الثالث متيقن  
اعتبار المركب كناية عن السبعة او بماذا لاسنادا اليه بلصيا ومعناه الكفا في الجاهلي على ما  
مرغف في الكلام فيها في اهل الكتاب وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام الفقيه لاهل ما هو ظاهر كلامه في ان  
المجموع ثلثه من الكلام واحد وصنف باذنه الباقي فان فساد ما لا يمكن ان يصدق على احد فاضح مما  
حققناه ان الوجه المذكور في صفات العشرة لا يحل في لفظها علمها من جهة ما ذكره في عدم بدورها  
ان لو صح ما ذكره في مجاز ان السبعة ما ليس في المشتق منه او يربط عليها اذا اشتق منها ما يربطها  
بعضه كقولك له عشره الا عشره من الاخر عشره والثاني بان الملازمة اعم من ان يكون كافي فلا  
المشتق مستعمل في العشرة لانه الباقي بعد الاخراج ولا يرب في جواز استثناء العشرة من العشرة واما على  
مذهب الحنفية فلان الاشكال لا يندفع على طريقه الا جعل الاستثناء حقا لما بقى من المشتق منه  
بعد جميع الاخراجات او كان هناك اخراجات متعددة ولا يرب ان الباقي من العشرة بعد اخراج عشره  
عشره منها هو عشره وهو يخرج من العشرة وهو الاستناد الى ما بقى منها ما عليه مذهب الفقيه  
فلان السبعة الباقي بهذا الاسم اعني العشرة لا شخصية فلا بد من التزامها بانها اعم من ان يكون على  
له واما بطلان الثاني في علوم من العرف والاستعمال بل لفظ ان لا يخالف في كماله بل انما هو على



بطلان الاستثناء المستوعب من غير الحق للمفرد بين ما اذا انقضى استثناء آخر فاده بقدر البعض  
 اوله ببعضه لكن صرح الشهيد الثاني في الوضعية بطلان ذلك واخرجه من الاستثناء المستوعب نظرا  
 الى ان الاخراج في الحقيقة بالباقي من المستثنى بعد الاخراج لمصلحة البعض وبطلان جملته لا ينافي  
 الا باخره واخره ببعضه ولا يخرج مستوعب وانما خبر بان ما ذكره انما خبره اذا ساعد الطبع والاستعمال  
 ونحن اذا راجعنا وجدنا اننا وجدنا ان الاستعمال المذكور قد ساعد الطبع عليهم وهو كما  
 في اثبات الحق وشبهه بغيره كونه الحق في الاستثناء على حسب ما فرضوه على انهما خروجا عما هو الظاهر  
 المتداول في الاستعمال فان المفهوم من قولك جاني الرجل الا ان هذا استثناء للمفرد او لا الى جميع احوال  
 دون بعضهم فمما يدل على ذلك ان يورد انه اذا كان في الدار مثلا فليست جال فاننا لا نرى احوال  
 منهم نقول الرجل جاني الا واحد او اثنين منهم دون جاني وجاني فلو كان الفعل مستندا  
 الى الواحد او الاثنين المدلول عليهما بلفظ الجمع او المركب او المستعمل فيها لفظ الجمع كان اللزوم  
 افراد الضمير وتشبهه لوافق المرجع بل لا اقل من جواز ذلك من حيث انما يتصل بالضمير مع ما يلزمهم ومنه  
 استثناءه على ما قلنا بعد ما لا ينافي الحكم او ضميره الا لو كان ان يكون مفادا لمجمله بغيره كونه الحكم  
 للباقي بعد الاخراج وذلك لا يقتضي خوف خلافه بل لا يلزم خلوا الاخراج عن الفاعل فيكون ان يعلق  
 الفصل ببيان حكم الباقي فقط ولو لعدم العلم بما اخرج ودعوى اظهار تلك التكملة في معنى  
 مع ان ذلك لا يقتضي ان يكون الاستعمال حقيقة فيها خالفها مع جميع الرقعة الاستعمال بكونه ويمكن  
 وضعه على القولين الاولين بان لا اذ انقضى لم يبق موضوعه لفظ الاخراج بل الاخراج ما لا ينافي  
 الباقي في الحكم وافعاله على الثالث بان الواضع خص المركب المذكور بالباقي فيما اذا لم يشار  
 مدلول مدلولها الا اذا لم يلف الحكم وافعاله في الوجهين نفسه لا سيما الاخر مضافا الى ما مر على  
 القول الاول من لزوم وقوع الاسم باعتباره معناه المستعمل فيه مع ما لا يحكم بان التكملة من غير نفاذها  
 لفظي او معنوي فان الشرح للقول المذكور يستعمل في معناه لا اصله وهو مجموع الوحدات والاشياء

عليه

عليه الاستناد والعلق بل على بعضه كالبعض والحق ان ما لا يعلق التام على بعضه معناه انما يعلق على بعضه  
 العشرة باعتبار معناه المستعمل فيه وهو مجموع عن التام مع اختلافه بحسب اختلاف الاعمال في احوالها  
 فانما البيان بان قولنا كان لفظ المشرك هناك فانما مقام البعض فيكون معناه على ما مر عليه  
 استناد التام الى جزء المعنى بضم مقام استناده الى كل من يلفظ ما يقتضيه من اعراب ولا يخفى بانها من  
 النصف وعلى القول الثاني من ان الملائكة المشرك على السبعة على ما مر عليه في قوله فانما قطع بان قوله  
 الثاني قد خذ هذه المشرك مثلا مشرك الى اليسار واليمين فليخرج بل لفظه او يخرج من ذلك الكثرة والجمع  
 بوجوب محذور الاستعمال ما لم يلبس عليها الطبع على ما مر عليه سابقا ودعوى جوازه في خصوص التركيب  
 المذكور يقتضي دعوى على القول الثالث من ان الجواز التركيب وانما بان مركبه انما بان اصل الحق لا  
 لانها من قبل الامتثال وهي لا تغير اللفظ المذكور ولا اصله بل يقتضي ارجاع مع اختلافه باختلاف الاعمال  
 الداخلة عليه اللهم الا ان في ما يلزم من الثالث ان التركيب تاما او مع التام والافعال علم ان مع  
 القوم من ذات الفعل من شكل الناقص ومنها انقضاء ذلك ان ياتي بخرج من النسبة الى القدر  
 بان مرهم جميع القدر ونسب الشئ اليه فباني الاستثناء الاخر من النسبة لا ناقص لان ذلك جازم  
 للنسبة لا اعتقاد به ولم يرد بالنسبة فاداه الاعتقاد بل قصدت النسبة للخرج من حيث انما لا اعتقاد  
 وهذا غير مستقيم لان النسبة غير موضوعه فاداه الاعتقاد بل للكشف عن الواقع فان استعمل في معناه  
 الاشكال من لزوم الناقص للحقيقة بالنسبة واداه الاعتقاد فاداه الاعتقاد فيكون ان استعمل في  
 الوصل الذي يخرج عن اعتبار الكشف والوقوف على الحكم لا بالنسبة الى الباقي بعد الاخراج  
 ان ادبنا به مستعمل في الكشف باعتبار الباقي في جزمه الى بعد بالنسبة الى الخرج فمجرد بطلانها في  
 جواز استعمال اللفظ في اطلاق واحد في غيره فمجرد الخراج وقد سبق بطلانها ان في استعمل في  
 معنى واحد هو مجرد الوصل وهو في الكشف عن الواقع بالنسبة الى الاخر غير ممكن فكل في افاذه  
 الاستثناء بما ذكره من ما جزمنا في الثاني الا بالباطل النسبة السابق واذ بين ذلك من ان نصف الوجه  
 المذكور فاعلم ان ثانيا في معنى الاشكال المذكور هو بيان الخوان وهو قريب من البطلان في







ما ذهب اليه الاولون لثبوت وجوده منها لوانه لو اشيع فاما ان يكون من جهة المستثنى او النسبة المتعطفة على كونهما  
 اذ احتمل ان يكون من جهة المستثنى او النسبة المتعطفة على كونهما اذ احتمل ان يكون من جهة المستثنى او النسبة المتعطفة على كونهما  
 موضوعا لطلب الاختراع بدليل البناء على ما يشهد به الوجدان فيسرى فيه اخراج الاول والاكثري ثم قد بلغ  
 اخراج الاكثر الى حد الاستشباع فيخرج كذا من جهة الخرج عن قائلنا الوضع بل من جهة ركاكة المعبر عنها  
 من انصف فيقول انما قلنا ان على الف لا شعائر ولا شعور ولا شعور فيقول له على الف لا واحد  
 وواحد عدلي ما نراهما في اية في شجرة كل من الشجر بل يسميان ان الثاني عند الخوى في الشجر  
 من الاول ان ظاهرهما انما قلنا على هذا الثاني فيعين العدم على الاول فظهر ان مجرد البتة لا يخرج البتة  
 بنافي صفة الاستعمال من حيث الوضع نعم لو ثبت ان الاستشباع وجب الخرج في المستثنى منه او في النسبة النجس  
 المتع حيث يكون الاستشباع من ثلثه ينظر الى استثناء العلة انما هو في ثلثه في جهة الاستشباع  
 على تقدير الحقيقة ويقتضي على تقدير الجان حيث يثب في المنع في الثاني دون الاول فثبت ان الاستشباع  
 الثاني ثلثي من نفس استعمال اللفظ فيمنع وفي الاول من مجرد التركيب وهو خارج عن استعمال  
 اللفظ طارئة عليه فساد لا يقتضي فساد استعمال اللفظ و قوله ثم ان عبادي ليس عليهم سلطان الا  
 من ثبوت من الغاوي فاستثنى الغاوي وهم الاكثر بالحياد بدليل قوله تعالى وما اتاكم الله الا ولوجوب  
 يؤمنين فان ما عدا المؤمنين هم الغاوي ولو رد وعكس في قوله تعالى كما يظن اليك انهم اجمعوا الا  
 منهم المخلصين فيمنع استثناء الاكثر بل وانه في الاستثناء منقطع والادعاء بعباد المؤمنين بدليل ان  
 الاضافه للشريف فلا يخرج سلما لكن لا تكثر الغاوي ان العباد يتناول الملائكة والجن ايضا والفا  
 اقل بالنسبة الى الباقين والجواب ان الاستثناء المنقطع يحاكي عدم العباد اليه ما لم يحد الحقيقة ويكون  
 الاضافه للشريف فيمنع لنا فانما هو العباد منقطع ويجاوب ما ذكره قوله ثم ان عبادي ليس عليهم سلطان  
 وكفى بربك وكيل فان المراد بالعباد هنا خصوص المؤمنين فيجوز عدم الاستثناء ونفسه المؤمنين في الاستثناء  
 حمل العبادة على السابعة ايضا عليهم ويضعف ان رادهم لخصوص احد بانها لا ينافي اذ ما العدم في الاستثناء  
 مع مساهلة ظاهر اللفظ عليهم ولا يلزم المؤمنين في الاستثناء في هذا بل المقصود ان لا يحصل المعنى في الاستثناء

يختلف

يختلف على تقدير من مع احتمال ان يراد بالعباد في هذه الآية اشباع العباد ويراد بنفي سلطان عليهم  
 اقتدار على انما ادهم واجارهم على المعاصي حيث يخرجهم من هذا المكان والعباد كما في قوله تعالى وما كان  
 وما كان لهم من سلطان الا انهم الاية وقوله عز وجل كما يظن اليك انهم اجمعوا الا منهم المخلصين ويراد  
 بالسلطان في الآية السابقة لطلب عليهم بالسبيل الى سوتة ولا يخرج بها الضمير والاعتناء والطلب الى  
 بعبادى الا يراهم شيئا وادى سوتة لا يعلو مع تصريح المصنف به واهتم بعض المعاصرين ايضا ان يقال  
 العام انصت بعبادى لما كان منسوبا لاصناف كثيرة فخرج من احداهم علم القانون وان كثرت افرادهم  
 لا يستلزم كون الاضافه لباقي الا انى انما كان هذا من جهة العلم والشعر والظرفا اكثر  
 من الباقين فاذا اخرجوا بالاصناف الا الظرفا ما يمكن تعميم ما ذكره في الباقي كقولنا ما اجمعوا الا منهم  
 الا ربهم وعمر او بكر او خالدا الى اخر الظرفا عند تجميع هذا يحصل له وجوب ان الجميع المضاف لظواهرهم  
 انما يقتضي عمومهم بحسب الظرفا فلا يلام المضاف من حيث كونها اضافة وان شئت لانه من حيث انما لا  
 تحمله على عموم من حيث المضاف فخرج من الظرفا ما يحد فلا يعبأ به وما التمس بجهدها الاضافه  
 الا الظرفا كما في بعض النسخ فليس بشئ لان لفظا لاصناف لانهم الافراد من حيث المضاف الى الظرفا من  
 حيث كونهم حنفا ليسوا اكثر من الباقين وان كانوا من حيث الافراد اكثر في جهة النسخ جاز الاضافه  
 الظرفا ويؤيده عليه ما مر من ان عموم الجميع اعرف من افرادى الاضافه فاستثناء الظرفا منهم استثناء لا  
 ولما ما ادهم من فخر ذلك عند قوله لا يعبأ به وعمر الى اخر الظرفا فانما ايسر منه النسخ بحسب الاستشباع لا  
 لما ذكره بل انما ايسر الظرفا من غير فائدة لا الفصح عفا الغلط ما مر في ومع ذلك فاللزام لظاهر  
 ان يصح ذلك لا سيما اذ استمر بعد ذلك بكونهم الظرفا حيثما اخرجوا ايضا صنف من الاستثناء  
 الباقي اكثر من افراده وبنينا على انما ايسر من الباقين في جهة النسخ من كونها اضافة  
 الاجمال وهذا على وجه التفصيل ما ذكره المصنف من المنع بغير قولنا انما ايسر من الباقين جاز الا  
 من الظاهر وان كان الباقي اقل واضرر عليه بان هذا المنع في عمل النسخ على وجهه وادى بان هذه  
 العباد وانما في الحديث انهم ليسوا بعباد الا في جهة النسخ جاز ما اضطرر عليه هذا المذكور ايضا باية







البيان لوجه المنع عليه او لا ومنافاة العجوة المذكورة في دفع الشافعي ثانيا فان على مخالف فيه اذا  
اطلق المشتق منه وادبره تمام فكيف براد بعد ذلك بذلك الاطلاق بعينه وعلى ما سلك الكلام  
على يقين لا يوجد لهذا المعنى في ايراد غيره لا على عشرة الا اذ اريد تمام العشرة ثم تذكر ان الذي عليه  
السبعة قد اورد كقولهم الاثنية اتم تمام العشرة في وجوبه لا في عدها الحقيقية من باب لا تكرار بعد  
فلا يمنع ثم قد تفقد النسبة التي كانت كونه بعد من بعد عن الحمل فيدارك بالاستثناء بحسب  
للسامع انه كان فاصدا اياه من اول الامر صونا كلاما عن المذاهب في قوله بالثاني ان قصد  
عدم جواز الاستثناء لما فيه من الشافعي خالفناه فيناه وهذا النصف لتمام الدليل عليه في ما عداه  
منوعا بحكم الاصل وجواب ما عرفت مما عرفت في دفع الشافعي انه لو قال على عشرة وراهم  
الا عشرة والعشرة اربعة وراهم قد مستحجنا وليس الاكوبة استثناء لا اكثر فذلك على عدم جواز  
معه وجواب انه ان اردنا اثبات عدم الجواز من حيث الوضع فيجوز الاستثناء لا في نفسه وان اردنا اثبات  
عدم جواز الاستعمال من حيث الطبع نظرنا الى اشتغالنا على التحويل والشافعي الدليل المذكور لا  
يفتح ثبوته معه واما القولان الاخران فيستدل بهما في دفع الاستثناء من التي تضمن  
الاثبات وبالعكس وخالف الحنفية في المناهضة فيجعلوا انفاذ الجملة خوفا للحكم للباقي بعد الاستثناء  
من غير حكم على المشتق فيجلبوا معناه الاستثناء السكون والاعلام بعدم الغرض المشتق في المشتق  
منه الا انهم ذهبوا الى ثبوت حكم المناهضة في المقام الثاني بالاصل ومن هنا قوهم من سلب الحكم  
بثبوت المفهوم في المقام الثاني دون الاول وبشكل علمهم بان حكم المفهوم قد يكون مخالفا للاصل  
فكان عليهم ان يخصوا الاثبات بصورت الموافقة ثم لا يذهب عليهم ان ثمر النزاع انما ينظم فيها اذا كان  
الاستثناء وترا لا شعرا لان الاعلام بعدم الغرض المشتق الثاني في الاعلام بعدم الغرض المشتق  
الاول في الحكم اللازم المشتق منه وجوبه بخلاف ذلك الحكم لا يحسم بقصد ثم ينسب على انه لم يقصد  
في الحكم المذكور نعم وبما ينظر للنزاع هنا كثر في بعض الاحكام كما سنبين في مسألة التعاقب  
قلنا اول ان المبادى من اداة الاستثناء غير ان اخرج المشتق من بابها وما تعلق به من النسبة او غيره

وذلك

وذلك بوجوب مخالفه فيها اذا ثبت في الشافعي ثانيا فان على مخالف فيه اذا  
ان المشتق كان في حكم السكون بخلاف المشتق في الحكم نحو جاني القوم الا ان يادى به  
وجاني من يد وقساده معلوم من الغرض والافعال على ان كل واحد منهما قد ورد في  
مدلول الاستثناء الاعلام بعدم الغرض على المشتق لم يقدر وما يق من انها صند بوجوب  
الشرع لا اللغة قد يقع بان لا يكون في اسلام قائم من غير نقول من خلاف على عرف  
الشرع وبغيره في الاستعمال وبشكل بان نزاع الكفار في العلم لم يكن في اصل المسألة ان لم يكن  
احد منهم وجود صانع مدب النظم على الظاهر وانما كان في الحقيقة كالنحو في النصوص  
اعراضهم في المشتق في شافعي في العلم اعراضهم بالمسألة بقرع انه ما كان يكتفي في اسلام بغير الاثر المذكور  
ما لم ينضم اليه الاقارب والوسا له وهو يستلزم الاقارب بالمسألة ثم قطعا او ادعاء اجماع على العريضة  
على ان الاستثناء من التي اثبات وبالعكس على ما عداه فيلزم وادى به اياه في الثاني بان يتغير حيث  
غيره من عدم الحكم بالحكم بالعدم نظرنا الى كونه لا في نفسه في دفعه من جهة كل اقسام وراهم  
المؤيدون بين اجماع المذكورين في مقالة الحنفية فاورد في كلاما حاصدا ان الذي يكتفي بالنسبة  
في نفسه لخالق بالنسبة الخارجية فان ينسب الاستثناء الى النسبة التي ينسبها في نفسه بانه بعد  
حيث ينسب عدم الحكم التضييق وان ينسب الى النسبة الخارجية لم يكن له ولا المصلحة فيها على  
اثباتها في الجملة اجماع العرب على المعنى الاول وجعل في القوم مع الحنفية في المعنى الثاني والعرض  
حليها للفقهاء بان النزاع على هذا الوجه لا ينافي في الجملة الا في الثانية التي هي الغرض في المقام الاول  
لها النسبة خارجة فيلزم ان لا يكون له في مثل اكرام الناس ان يرد في حكم السكون عند بل عكسها  
عليه بعدم الجواب كرامه لا خلاف ودفع المشتق الثاني او لا بان هناك ايجابا خاصا واجبا بامتناع  
واللازم مما ذكر ان كونه في المثال المذكور يحكم عليه بعدم وجوب كرامه بالاجابة الخاص  
اعني الجواب الذي انشأه يقول اكرم لعدم ايجاب كرامه على ما عرفت فيكون في تمام في المقام  
الثاني فيكون مراد الحنفية يكون المشتق مسكونا عنه انما يحكم عليه بعدم ايجاب المطلق وان كان



محكمات عند عدم الإيجاب الخاص بها على ما مر وثابتا بان مدلول الاستثناء عند الحقيقة فيما مر  
 الاستثناء بعدم قصد تعلق الإيجاب بأكرام زيد وهذا غير ما يجعله غير مدلول من الحكم بعد تعلق  
 الإيجاب بأكرام زيد وان كان مستقلا فان الكلام في الدلالة اللفظية لا في مقصود التكلم لا  
 في الدلالة الواسعة وثالثا بان السكوت وعدم التوضيح انما ذكر في النسبة الخارجية دون النسبة  
 البسيطة في الجمل لا في النسبة البسيطة الخارجية في خارج عن محل البحث هذا يحصل كلاما في موضع واحد لا في  
 ان الوجه الاول في تفسير كلامهم لعدم صلته بالاستعمال عليه لا شئ في ذلك اكرام العلم بالادب  
 واكرام زيد والثاني يقتضي ان يكون التعلق في كونه الدلالة لا في أصل الدلالة كما هو المعروف و  
 الثالث لا خلاف ما ذكره المفسر ونزول كلام الحقيقة عليه بعد فان الظاهر عدم الفرق بين  
 الاشياء والخارجات فيكون ان ما جعله المصنف توقيفا بين مقالته العلم والدين بين مقالته الحقيقة  
 لتفسيره لا كما ينبغي ضعف على احد فان المفهوم من مقالته العلم والدين ان الاستثناء من التقي  
 يقتضي اثبات وبالمعنى ان مقتضى ذلك بلغة غير النسبة الخارجية دون النسبة البسيطة فقط  
 كما ذكر مع انه لا يقتضي الاستثناء من التقي فانما جعله للاشياء وعلى ما ذكره يكون للتقي ايضا  
 اجتماع العلم بالادب والجهل والاصول لا يظهر فانه لو دل الاستثناء على اثبات لد على شئ  
 العلم بغير الحقيقة والاصول بغير الطهارة وانما ياطل بالاصول والافتقار والجواب ان استثناء  
 الطهارة عن المصالح والعلم من الجبهه غير صحيح لعدم النسبة فلا بد من تقدير ما في جانب المشتق بان  
 يكون العلم لا يطلو الاصول بطلو العلم بغيره او في جانب المشتق منه بان يكون العلم لا يطلو  
 بشئ او بوجه لا يطلو ولا علم بشئ او بوجه لا يطلو فان زعموا ان الصانع من علم المشتق الاول يقتضي  
 ما ذكره فيضعفه ظاهر كما اشار اليه القضاة في غيره فان الاستثناء من التقي انما يقتضي اثبات  
 الجزئي فقولنا لا يطلو الا بطلو وانما يقتضي هذا المصطلح مع الطهارة في الجملة لا مع اذ ليس هناك ما  
 يقتضي العموم ويقتضي ذلك ان الجمل الاستثناء من التقي هو ما لم يبق من العلم بغيره او بوجه فحينئذ  
 في العموم وعدم مرادنا جهاد العموم او ما جاز الا المشار كان قولنا الا المشار في قولنا جازا

المشاة

المشاة فدل بظاهرها على عدم التقي والاثبات بدليل محتمل الاستثناء من التقي كما في قولهم من خرج عن  
 الظواهر قلنا ما جازي الا العلم على العالم كما لو قلنا جازي العالم لا على جازي كل فرد منه وكذا  
 اذا قلنا العلم على كل فرد منه لا يقتضي الاستثناء من التقي فان العلم من هذا القبيل يكون في قولنا العلم على العالم  
 جاء العموم الا العلم كان الظاهر العموم عند عدم الحد كما لو قلنا ما جازي العالم انما اذا كان المشتق نكرة  
 من الاشياء كان التقي الحكم عن فرد لا بغيره لا عموم التقي فاذا قلنا جازي الجاهل الا العلم على العالم  
 لم يجز الا ان كل فرد منه لا يقتضي بدليل محتمل الاستثناء من التقي فيخرج عن التقي على الاشياء كما  
 في المثال المذكور مستقيم بانما تعلق التقي بالنسبة الحقيقة سواء قلنا بانها الحقيقة كما هو الصحيح لا بغيره  
 بلزم خلوا الكلام عن العائد له لا لطلب شرطه الظاهر وعدم تحفظها ببدنه وان زعموا انها تقتضي  
 ذلك على التقدير الثاني نظر الى ان مفادها ان الصلوة تكون مع الطهارة او بالطهارة فقط وان العلم  
 يكون مع الجبهه او بالجبهه فقط هو نفسية العصر الحقيقة فيبقى شرطه هو بطلو العلم بغيره بطلو العلم  
 الا بطلو العلم على المصداق انما في وهو مندول في المثال الثاني في الاستعمال ومعه يرفع الاشياء  
 وبطلو الاستدلال واما ما بقي من ان المفهوم من الكلام المذكور هو شرطه الطهارة والمصطلح لا انها  
 يحصل بغيره فبقية على استظهار كون العصر في ذلك متافيا فلا ينافي ما ذكرناه واطلوا انما لا  
 يقتضي رفع الحكم السابق وهو من الحكم بالرفع وجوابه ان اداه الاستثناء انما تضعف رفع النسبة  
 المستفاده من الكلام السابق عن مدلولها فان كانت تلك النسبة نسبة التقي كما في قولنا اكرام العلم  
 الا بطلو فلا يبينان رفعها يقتضي رفع ما انشأ من طلبها وبغيره بالنسبة اليه وان كانت نسبة غيره  
 فقد عرفت انما موضوعه للنسبة التقي من حيث كونها كاشفة عن النسبة الخارجية فرفعها  
 رفع للنسبة الخارجية لان الحكم هو بشئ بلطفا وكونه وجها للحكم على ذلك الشئ فيكون مفادها  
 في التقي من حيث يقتضي حكم المشتق منه المشتق كاشفا او لرفع التقيين اذا خص العلم بطلو  
 اختلفوا في كونه حقيقة او مجازا الى ان قالوا انها حقيقة ان كانا الباقي غير محصور بان يكون له كثر العلم  
 بغيره وان كانا مجازا بانها حقيقة ان خص بطلو العلم كاشفا او كاشفا والاستثناء والا فجازا











يقتضيه كل مطلق ودفعه لا يقتضي كمالا لثبوتها فان اضر بحدودها عن الموضوع للطلب  
 مطلقا اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ما وضع له لفظا اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 غير متناه الموضوع له متناه لان يكون له ما اضر من غير متناه الموضوع له فان ذلك لا يوجب فرق  
 اللفظي اضر بحدودها لان كل لفظي اضر بحدودها لان كل لفظي اضر بحدودها لان كل لفظي اضر بحدودها  
 المطلوب اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ارادة المبدأ تشمل على ارادة المطلق اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 الهناس مطلق والمطلوع اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ظاهر ان لفظ العام اذا اضر بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 عام الا ان اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ان مثل هذا الفرق بين اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ان دعوى الاستدلال لا تقاوم على ان الفرق بين اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 الاكثر الى ان المستثنى من متعلق فباعتبار المتعلق اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 حجة القاطع ما في حجة الفصل للقدم الا ان اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ولحق تخصيصها لفظا اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 ولحق ان التام في تعدل اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 فلا يشترط الدليل ولعل يستدل بمثل ذلك في اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 في نفسها وانما يستلزم ما من حجة خصوصية المادة طجوا بان الوصف لا يقتضي تخصيصا بل اضر بحدودها  
 كانت الصفة اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 والبدل مع اذا اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع

اكرم

اكرم العلم ان تكتسب لا ينفك عن التخصيص فالفرق بين اكرم العلم والفرق بين اكرم العلم والفرق بين اكرم العلم  
 في محورها هو بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 الاول فالفرق بينه وبين الشرط والصفة فكم حجة الفصل بين التخصيص والفرق بينه وبين الشرط والصفة  
 اللفظي اذا كان مجازا الى اخر ما من الكلام فخر على حد وما سبق حجة الرازي ان العام منه لا يتكرر واذا  
 كما نص عليه على التخصيص كما ان بطلان ارادة البعض عند تكرارها لا يصير لياقيا عما ذكرنا فكم حجة الفصل  
 وجوبه لا يحتاج الى البيان لانه شاذ في جميع الاحكام فان الوضع هناك متعدد فكم حجة الفصل  
 لا يقتضي عن التخصيص غير مجازا في المقام . . . . .  
 وانما خصصناه بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 بعض على انهم دخلوا بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 هل يتوهم من هذا في اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 لفظ العام بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 والافلا في السارق والسارقة فاطمحو افراده لا يبنى على كون المال نصبا او غير جائز في الحوزة  
 المراد الفرق بين العام والخصوص بالشرط والغاية وبينه وبينه فانه لا يبنى على كون المال نصبا او غير جائز في الحوزة  
 بالشرط والغاية المستلزم من عدم تعلقه ببعض افراده من اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 فباعتبارها او عامتها ان كان قبل التخصيص لا يحتاج الى بيان فهو مجزى عن اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 بين في المراد قبل اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 انه حجة في اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 مع كذا في اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 من العام لا يضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 فكم اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع  
 وادى الا ان اضر بحدودها بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع بالمتنوع

٥٥٠







في كل دليل ظني احتمالي المعارض وهذه المسئلة في الحقيقة من جوارات تلك المسئلة كما اشار اليه بعض  
 الافاضل الا انهم نادوا بفرادها بالبحث فنظر الى ان احتمال المعارض فيها اقوى لنا ان علمنا  
 بوجود الشخص ككثير العيوب انما يوجب لنا اليقين بها كما يشهد به اذ في تنوع شئ مع حكايته واستقصاء  
 نقله من الشيعين يوجب عدم الوثوق بجموع عام تضاد في عدم مصادفة في الشخص مع عدمه  
 مع عندنا احتمال كونه من العيوب ان الشخص واحتمال كونه من غيرهما ان لم يخرج الاول بالنظر الى  
 المذكور ولا دليل على صحة تلك العيوب ما لم يحضر عند عدم البحث مع عدم الوثوق بجموعها لعدم قيام  
 والعقل عليه وهذا ظاهر وكذا الكتاب والسنة اذ ليس فيها ما يقتضي حجبها كما سنبين الى بعض  
 اما بعد التبع المورث للظن بعدم فيجب التبع عليه اذ لو اعتبرنا العلم بذلك لزم المورد الحرج في  
 عن الشيعين السمي ونقول ان لو ثبت في شخص ما من المسائل وطرح اكثر العيوب لعدم التمكن في حصول  
 العلم بعدم الشخص فيها وهذا الدليل يوجب حرج في بناء الادلة الظنية سواء كان ظننا من حيث السند  
 كجزا او احد او من حيث المتن كالادلة والمطلوب وغيرهما من الطواهر القطعية فان اتقينا حاد فاشتبها  
 منها لم نلزم بما ادهاه ما لم يثبت عن المعارض فنظن عدمه وذلك لعلنا بوجود المعارض المساوي في  
 الراجح في كثير منها فتحتاج في الظن بان ما صادفناه ليس من جملتها الشخص والتبع واسلم ان الضرر الكا  
 من الشخص والتبع ما يحصل من نظر والوثوق بعدم المعارض ويكفي فيه تنوع الابواب التي هي مظان ذكر  
 ما يتعلق بالحكم المقصود من الكتب المتوهم ودعا يكفي فيه موافقة اكثر المعظم وعدم انتشاره  
 من المتبعين منها الى المعارض حيث يكون وظنهم ذلك كما في بعض الكتب الاسد لانه في ذلك  
 اصح الجوز ونعلم بان لو وجد البحث عن الشخص في الملل العام لوجب البحث عن الجواز في المسئلة  
 ايضا فلنا الى العلم بالانفاق بيان الملازم لان ايجاب طلب الشخص انما هو من الخطا وهو موجود  
 في الجواز ايضا والجواب لا التام بالثاني فالمنع من الاجماع المدعى على بطلانه كما ذكرناه انفا في الجواب  
 بالعرف بين المتأخرين فان الشخص قد يقع في الشيوع الى حيث قبل من عام الادلة خصوص في حمل اللفظ  
 على العموم وجوحي لظن قبل الشخص لبحث عن الشخص بخلاف الحقيقة فان كذا لفظا محمول على احتياج

وما يثبت ان اكثر اللغات مجازات فنقول على البناء ان المراد ان اكثر اللفاظ لها معان مجازية او  
 مطروحة بشهادة الوجدان على خلافه الى هذا يرجع ما يثبت ان الشخص ككثير العيوب من غير محذور ان  
 يحصل الظن بعدم الثاني قبل الشخص واولا وهذا الفرق بان كان في نفسه ضعيفا الا انه من غير  
 جوا يلحق الدليل المذكور واد بعض المعارضين جواياتا ثانيا وهو الفرق بين المتأخرين وبينهم  
 على عدم وجوب البحث في الثاني دون الاول وان كان مقصوده ان الدليل المذكور وان كان في  
 نفسه عام لكنه دليل ظاهر في شخصه على بطلان دليله في غيره فلا يثبت به اذ هو الفرق بين المتأخرين  
 من حيث الشخص فيبلغ في اكثره الى حيث صار من الجواز ان الوجدان المساوي احتمالها احتمال الحقيقة  
 فتحتاج الى الشخص خلاف سائر انواع المجاز وهذا الوجه قد ذكره صاحب لم ايضا ويشكل بان الشخص لو  
 كان من هذا القبيل كان العام من قبل الحمل في عدم تعيين شئ من اذه العموم او الخصوص هذا لا يدل  
 كما هو شأن الحمل ولما كفي في المصير في العموم بعدم وجود الشخص كما لا يكفي في المصير في خصوص  
 الحقيقة مجرد عدم الفرض على الجواز الراجح عند التأملين بما اذا احتما لا احتمال الحقيقة ويمكن  
 الجواب بان غلبته ورواد الشخص على العيوب ما عارضه بل غلبته مصادفة الشخص على عدم وجود  
 فتشكك ان بعد الشخص في شئ ظاهر العموم سلبا عن المعارض لكن بشكل جواز ان مثل ذلك بالنسبة الى  
 كل مجاز راجح فلا يزم دعوى المسارات واسد البعض المتأخرين على عدم وجوب البحث عن الشخص  
 مطلقا المعارض بوجه اخر منها اجمع احوال الامنة والتابعين على ذلك حيث ان احد منهم لم يطلب  
 في مسئلة تشا جوا فيها الوثوق من صاحب حجة في المعارض الشخص بل كان يسكت او يفتي منه  
 بالقبول ولا انفرا لانه لا يثبت منها ان الاحوال لا يغير ما كمالا لم تكن موجودة عند  
 اكثر احوال الامنة بل بعضها كما يشهد به الشخص في احوال الجواز الامنة كما هو معلوم بانهم يعلمون بما  
 عندهم فلم يجز ذلك لانه لم يحصل الكل وهو علم من العمل بالبحث اذ لا يتم البحث عن الشخص الا  
 الجميع ومنها انه التثبت حيث تدل بمنه وبقائه عدم التثبت في خبر العدل والبحث عن الشخص في المعارض  
 تثبت يكون نصبا بمفهوم الاية ومنها انه التثبت في عدم وجود الشخص عندنا اذ الواحد من غير قيد







اول السبل الناشئ من الاشياء ثم جعل ذلك من الشرع على انهم جميع كلامه الى حل الحكم في  
 كلامهم على الحكم بعد تخصيص مبدء الاخر نطقا على الحكم بعد تخصيص مبدء الاخر فلو كان الحكم  
 بعد تخصيص مبدء الاخر فقط على الحكم المستفاد من الجمل الذي دعا الى ذلك ما هو من ان  
 عدم التخصيص لا يتقدم بقا اللفظ على العموم بل لا بد من كلاً من استعماله من  
 اقوالهم وادلهم من ان النزاع في الهيئة التركيبية من الاستثناء المتعصب للجمل يقتضي القول باشتراك  
 الهيئة انما يقتضي الرجوع اما الى الجميع فيلزم عدم بقا العموم في كل واحد منها بل الى الاخر  
 فقط فيلزم بقاها في مبدء الجمل او يقتضي القول بالوقوف عند بني الامرين فيكون اللفظ على القول  
 مرده جابجا ان يكون المراد من العموم التخصيص بغيرها على ارادة المعنى الاول او العموم التخصيص  
 بقى مبدء الاخر منها بقا على الثاني فيقتضي الوقوف على الثالث فان المادى للفظ هل  
 هو العام التخصيص او غيره غير الثالث في انما يخص ان لا يترك ان اصلا لعدم التخصيص انما يجري  
 في الثاني دون الاول وعلله بان كون العام يخصها او غير تخصها من مدلول اللفظ هنا وقد  
 شئت في تعيين المادى منه او هو ليس امر خارجا عنه فلا يمكن تعينه باخا لانه لا يقتضي مبدء التخصيص  
 وجعل ذلك نظير للعام التخصيص بالجمل ورد به للتخصيص المدقق الشرطي حيث نفي الاشكال في  
 موافقة القولين الاخيرين للقول الثاني في الحكم المستفاد من الجمل نظرا الى ان اللفظ يدل على العموم  
 دلالته بغيره ولا يقتضي عدم ما يقتضي التخصيص اذا التقيد بان اشياء القولين بخلاف المسئلة فلا  
 اللفظ من ظاهره مجرد احتمال اداة خلافة اول وفيه نظر اما ان لا خلاف دعوى ان تراهم في مبدء  
 الهيئة التركيبية فاسد في نفسها وديهم بها سلم الخلاف اما الاول فلا شأن اذا ان الهيئة التركيبية  
 موضوع للاخراج على الوجه المذكور دون اداة منها مع ظهور فسادها مخالفا لما اجمعوا عليه من ان  
 اداة الاستثناء موضوع للاخراج وان اراد ان كلامها موضوع لذلك فهو ايضا فاسد فان المأمور  
 من الكلام المستثنى اداة انما هو اخراج واحد ولا في وضع احد في موضع لا في موضع وضعه  
 بل انما يقع ان ذلك لا يوجب ان يكون النزاع في الهيئة فقط وان اراد ان الجميع المركب من اداة

الهيئة

الهيئة موضوع للاخراج دون كل منهما فسادا فهو ايضا فاسد لان الاخراج انما يقع من اداة كما  
 يفهم سابقا لمعاني القولين اداة اداة الهيئة ولا يوجبها في الحقيقة على من ان ذلك معنى  
 اداة وان اراد ان اداة موضوع للاخراج والهيئة موضوع لا فاداه ربطة بالمستثنى والمستثنى  
 منه واحد كان او متعدد وانما الوجه المذكور فهو ايضا فاسد لان الوقوف على ما ذكر في علمنا في  
 هو ايضا به موضوعه لعل ان اللفظ هنا حال تعلقا بها فاداه وان الاستثناء موضوع على هذا النحو  
 للاخراج الموقوف به حال المستثنى منه بل بعبارة المستثنى باعتبار ان الوقوف على نفسه معنى ربطة بالمعاني  
 ربطة بغيره الى ربطة بغيره لا يمكن اعتباره فغيره لم يخرج عن كون ربطة بغيره ربطة بغيره  
 وان اراد ان الجميع المركب من الاستثناء والجمل حيث يعود اليها موضوع بوضع تركيبها في التخصيص  
 منها اداة الاخر حيث يعود اليها التخصيص منها بقا ما اوجب من لزوم الوقوف على القولين  
 ناسبة جعله نظرا للعام التخصيص بالجمل لا يخرج من قبل اللفظ المشترك بين العموم والتخصيص اذ  
 هذا لا يتم الا على مبدء التخصيص وهو مرده وقد عرفت في اوجه التوقيف في النزاع المرد في اللفظ  
 على هذا القول الناحية اما في الثاني فيلزم ان يترك على ما عرفت من انما استثناء ذلك من  
 اقوالهم وادلهم وهي كما ترى لا اشعار فيها بذلك اصلا ثم ذكر صاحب الحق في القول بالاشارة  
 ما قلناه ولا تعدد في وضع المبدء انما لا بد لعل على كون الهيئة التركيبية موضوعا لوضعها  
 فدل على ان النزاع ربما ياتي بالعبارة والهيئة ايضا فاداه لا يثبت بخلاف ذلك ما اوجب من ان  
 هنا باعتبار الهيئة واما ثانيا فلان ما الزم به القائل بالاشارة والوقوف من عدم حمل مبدء الا  
 على العموم نظرا الى ان عدم التخصيص لا يتقدم بقا على العموم غير ذلك لان التخصيص اذا تضمن  
 اداة التخصيص يقتضي المصير الى العموم بلفظ القول بعبارة التخصيص ثم اذ لا يجوز ذلك الظاهر  
 فقام المصروف والمعارف في الثالث في تعيين المعنى المراد بالتخصيص لا يوجب الثالث في ذلك العام فان  
 ظهور العام في العموم لا يقتضي باخا التخصيص ومن هنا يبين ان ما اوجب من ان تراهم في الهيئة كما  
 مدخل له في ذلك وما استند اليه من ان ذلك لا يكون عاما تخصصا او غير تخصص من مدلول اللفظ

المستثنى



الثالث الى غير المدلول فاسد لان الاداة او الهيئة اما رصفت للخارج وهي ليست بالعدد  
انما هي من الخلق بغير رتبة البنية عليهم في المقام او ال اخرجها ما حكى عن ابي الحسن البصري ووافقه  
عليه لعلنا في هذا ان لا يخرج ان ليس استلزام الثاني عن اولى بالاجزاء عن اولى ذلك  
بان لا يشترط ان يكون في غير موضع وان يختلفا نوعا واسما او يكون الاسم الثاني ضمير للاسم الاول او  
حكما او اسما وحكما كالاول نحو اكرم بني عمهم والظاهر ان المراد بان لا يشترط ان يكونا شيئا ولا اخرجها  
وهل يخصص في ذلك على وجه الاختلاف في الشيء والاجزاء والاشياء او يبرى الى مطلق الاختلاف في النوع  
كما لو كان احدهما محله والآخر شرايطه كان احدهما من احد انواع الاشياء من الامور التي هي في  
النفس ونحو ذلك والآخر من نوع اخر وجهها يدل على اول ظاهر انهما ان عليه على الثاني في خصوص  
الاجزاء بالمدرك في كثير من تلك الاقسام والثاني نحو اكرم بني عمهم ويظهر ان هذا التمثيل غير  
مستبعد لان الكلام في الجمل المعطوفة في المفردات فالصواب ان يقال اكرم بني عمهم واما الثاني نحو اكرم  
بني عمهم واستاجر بني عمهم لا يشترط ان يكونا شيئا ولا اخرجها ما حكى عن ابي الحسن البصري ووافقه  
عليه لعلنا في هذا ان لا يخرج ان ليس استلزام الثاني عن اولى بالاجزاء عن اولى ذلك  
بان لا يشترط ان يكون في غير موضع وان يختلفا نوعا واسما او يكون الاسم الثاني ضمير للاسم الاول او  
حكما او اسما وحكما كالاول نحو اكرم بني عمهم والظاهر ان المراد بان لا يشترط ان يكونا شيئا ولا اخرجها  
وهل يخصص في ذلك على وجه الاختلاف في الشيء والاجزاء والاشياء او يبرى الى مطلق الاختلاف في النوع  
كما لو كان احدهما محله والآخر شرايطه كان احدهما من احد انواع الاشياء من الامور التي هي في  
النفس ونحو ذلك والآخر من نوع اخر وجهها يدل على اول ظاهر انهما ان عليه على الثاني في خصوص  
الاجزاء بالمدرك في كثير من تلك الاقسام والثاني نحو اكرم بني عمهم ويظهر ان هذا التمثيل غير  
مستبعد لان الكلام في الجمل المعطوفة في المفردات فالصواب ان يقال اكرم بني عمهم واما الثاني نحو اكرم  
بني عمهم واستاجر بني عمهم لا يشترط ان يكونا شيئا ولا اخرجها ما حكى عن ابي الحسن البصري ووافقه  
عليه لعلنا في هذا ان لا يخرج ان ليس استلزام الثاني عن اولى بالاجزاء عن اولى ذلك

على التوقف في المراد واما الموضوع فعمل في الاول والثاني والثالث ما ذهب اليه في ان  
صاحبه العود الى الجمع والى الاخر والى ايهما كان وكان حقيقة من حيث الخصوص لا يكون شيئا ولا ينفك  
لفظا كما ذهب اليه السبل بل يكون موضوعا بالوضع العام لموضوعات الاجزاء وقد ذهب المصنف في  
في كلامه حيث نرى انه قد ذهب الى القول بالاشترار في معنى وهو بان الاستثناء موضوع لطلق الاجزاء  
وان اشترار كل فرد من الاجزاء حقيقة فانه لا يلزم الاحتياج الى انه ينفك في المراد لكون افراد الكل غير  
متساوية في الجاهة بالنسبة ذلك اليه وقد نقل عنه بعد ذلك في وجهه بان الاستثناء موضوع  
بالوضع العام لموضوعات الاجزاء وكان يقول لخصوصها بالخصوصيات النوعية والخصائص بالاجزاء  
الاخرى والى اخرج عن الجمع ولا يخفى ما فيه فوجه ظاهر كلامه في الحقيقة للشواهد الموجودة في كلامه  
عليه في ان ذلك لا يجب كونه موضوعا لمطلق الاجزاء كما هو ظاهر كلامه بل لمطلق الاجزاء على  
ذلك لا يصح إطلاق القول بكون اشترار كل فرد من الاجزاء للاسم الا ان يراد بالواحد تلك  
الانواع او يغير استعماله في الامور حيث الخصوصيات يمكن ان يفسر بمثل اشترار المعنى في كلامه  
على ما يكون في الوضع فهو اما ان كان الموضوع لخاصا ويكون قوله موضوع لمطلق الاجزاء بمعنى كونه  
موضوعا لخصوصيات مطلق الاجزاء او لمطلق خصوصيات الاجزاء على تقدير ان يجمع ذلك  
لخصوصيات يكون في تقابل القول بانه ينفك او بما يشهد الى ذلك ما ذكره في بيان الفرق بين  
صاحب المصنف او غير من انه يقول بان الواضع تصور معنى الاجزاء في متعدد بقوله في العموم ووضع  
ادوات الاستثناء لكل واحد من خصوصيات افراد اشتمل العام المصور واسدق على الاجزاء في  
الماد بالواحد وعن متعدد واحد من المتعدد في مثل الاخر فقط وكل خصوصيات الموضوعات بالواحد  
تحمي خصوصيات جميع هذه المفاهيم هذا كلامه قد يراى ما ذهب اليه المعاصرون من كونها اداة  
الاستثناء موضوعة بالوضع العام لموضوعات الاجزاء من متعدد واحد في القول واحد في القول  
اجزاء او جوبت ويجعل ارجحها الى متعدد مجاز الترتيب من متعدد واحد كذا في الاتصال والجماعات  
والحق عندى ان اداة الاستثناء موضوعة بالوضع العام لموضوعات الاجزاء من متعدد واحد في القول واحد في القول







واما اذا لم يوجب ذلك بل بقي المفعول على محله فلا ينبغي ان ينزل ما ذكرناه في ذلك ما قبله  
حقنناه هنا ونعلم ان الموضوع في المشتق كان اللفظ الكلي فالوضع شخصي وكذا لو قلنا بان الموضوع  
كل صيغة خاصة او هبته خاصة واللفظ ما بنا الى الوضع لاحظها في وضعه تفصيلا لكنه بعيد ولعلنا  
بانه لاحظها او توصل بلا حظها الى وضع جزئياتها فالوضع نوعي وهذا ظاهر ثم قال وقد يكون الموضوع  
عاما والموضوع له خاصا وعندها اللفظ الكلي لا كاسمه الاشارة الى الموضوع لا في وضعه وحينئذ يعلم ان  
من هذا القبيل وضع الحروف فانها موضوعات باعتبارها مفعول عام وهو نوع من النسبة لكل واحد من خصوصيات  
وهذا البيان صالح للبيان على ما حققناه ما عدا في الحروف من انها موضوعات باعتبارها المفعول في حال  
متعلقاتها الخاصة فان ذلك يستلزم ان يكون الوضع باذنا مصادا في خصوصياتها فان كان في  
معناها الافعال المتماثلة وهذا انما يتم بالنسبة الى كان وما كان في معناها انما على ما يراه الملاحظون  
من انها موضوعات للمفعول الزماني واما على ما يظهر من النجاة من انها تستعمل بالذات ليعلم معناها الحديث  
بدل ما علم انما هي من باب الفعل وتقرى بهم لربما دل على انه في تفسيره ان الفعل على ما هو المتحقق  
لا يستعمل بالذات في الحديث تحكما حكم بين الافعال ثم عدلنا بعضهم من الافعال المشتقة عن  
الحديث يرجع حصوله الى الوجه الاول ويمكن ان ينزل كلام اخر عليه في هذا الوضع صراحا او لا ينقص عموم  
ما ذكره في المشتقات من انها موضوعات في الوضع العام لمعان عامة اذ لا يخرج من تخصيصها بغير المخرجه  
من المصادم لخاصة في حال واما الافعال المتماثلة فانه في وضعها باعتبار النسبة عام والموضوع له خاص  
ولم يصحح بالذات في قولنا على ما هو في كلامهم من مساو في حديث الحديث خاص واما الامر في الوضع  
وهذا هو من قبلنا للصواب ان يقول ان الوضع والموضوع لهما ههنا الاعتبار عام وهذا ظاهر  
يمكن التمسك به على ان وضع الافعال باعتبار النسبة الخاصة او النسبة الاستنادية باعتبارها  
ما يدل عليها وهي جزئياتها الكلية عام وذلك بلا حظها الى الوضع في وضعها عموم النسبة الاستنادية  
ومن حيث لا يخفى في وضع ما وضع باذنه النسبة من حيث اعتبارها في خصوصية الحديث فيه خاص لو وضعها باذنا  
النسبة الخاصة بكل واحد من طرفيها على ما يدل عليه في المادة والكان له خصوصية اخرى باعتبارها خصوصية

ما يستداليه احدث ولا يتغير بعده ثم قال انما هذا من ادوات الاستدانة كغيره من موضوعات الوضع  
العام اخصوصيات الاخراج هذا هو الذي يطرأ على كلامه في وسيلك ما ذكره فابعد في بعض عباراته  
يدل بظاهره على خلاف ذلك فلا بد من تنزيهه عن ذلك الشك هو قاعدة تتبع واستنباطه قال الملاحظون  
خطواتنا الفعل في الاخراج مائة هو باعتبار النسبة وقد علمت ان الوضع الاصل في اللفظ العام يربطه عموم  
الحال فيكون الموضوع له فيه ما يتحقق عليه على وجهه وفي بعضه لا في الاخر باعتبار النسبة  
بل باعتبار المادة والنسبة معا من جهة النسبة فخرجها لا في الاخراج فالوجه ان في افعال الاستدانة  
بالوضع خصوصيات الاخراج اما على تقدير اتحاد الوضع فيها لمصلحة المادة فيكون لها اعتبارا في افعال  
الغير المتصورة في وضعها على تقدير التعدد فان ذلك لازم مقتضى الوضع من انضمام وضع اللفظ  
الى المادة بوجوب فصله المادة بخرجها على ان كانت المادة في نفسها موضوعا لطلوع الاخراج كما  
في بعض الاطلاق ما هو معتبر في تخفيف الاخراج كما في ان يكون هذا اذا التزمنا بان ههنا في افعال  
موضوعات في موضوعات المشتقة ايضا واما الكلام المذكور يجري بالنسبة الى معناها الناشئة  
من التركيب قال واما الاسم يربط به مثل غيره فلا بد من قبل المشتق قبل بعض بالمعاني والوضع في علم  
وهذا بظاهره في صحيح لان كون مثل المشتق يقتضي ان يكون الموضوع له فيه ايضا وانما في التفسير  
ان يوجب يد بالنسبة الى المشتق لا في المشتق فيكون الموضوع له فيه ايضا وانما في التفسير  
انها موضوعات في الوضع العام لمعان خاصة او يربطه الفعل على ما يقتضيه او باعتبارها النسبة على ما هو  
وكيف كان فالوجه في عموم الوضع فيها وخصوص الموضوع له انها تستعمل بالنسبة الى الاخراج ولو  
الحكمة في النسبة الى اخرجها صانعة ولهذا كانت لا في الاخراج على ما ذكره في كتاب  
فيكون وضعها في افعال او الاسماء المتضمنة لمعاني الحروف فانها في افعالها لا تستند الى  
كل واحد يقتضي صلاحية المشتق في اللغز لان يكون مدلوله امر اندرج في مدلول كل واحد  
من الامور المشتقة فانها فانما في الاخراج في الدخول وهو يحصل باحد منها كون المشتق موضوعا  
وضع الاداة التي الوضع العام والظاهر ان يربط بذلك ما بيننا في عموم الموضوع له في خصوصية بغيره فيعلم







البدل والاعتناء بهما صلح المستوفى والملاحقة صلحهما باعتبارهما باعتبارهما بغير اعتبارهما بغير اعتبارهما  
اثرى مطلقا وجرا قريبا من المثل لا بد من عدم الحاجة الى اعتبارهما الاشتراك في الصلح كغيره  
صلوحه للاخرين خالف اعتبارهما معنى الجميع باعتبارهما معنى في ذلك فلا بد ان لا يفتقد في اعتبارهما معناه الحصري  
للمرجع الى الاخرين خاصة والجميع ثم قال صاحب لم يرد في هذا النوع بغير اعتبارهما في موضع ادائه الاستثناء  
بطلان القول بالاستثناء في علم اى وار جعل الاستثناء باعتبار الاداء او المصلحة كما يظهر من كل كلام وقدم  
بعض الناطق في كلامنا المطلق في ذلك لا بد من ان يكون في اعتبارهما لكل منهما في ذلك التعليل  
الا ان اسبعا كليا ولا يخفى في مقامين انما ذكره سابقا من ان ادائه الاستثناء كلاما موقفا بالوضع  
العام بخصوصية الاخراج والاعتناء بهما على الوجه الذي في هذا ما خالف فانه لا يفتقد في وضع  
المقدرة والاداء دليل على كونها طهنة التركيب موصوفة ومقتضا متعددة لكل من الامرين بهما الاداء  
ليست موصوفة للاخراج والمصلحة فاداه تعلف كل من الامرين على سبيل الاستثناء وقد مر بيان الدليل  
على امتناعه في البعض والآخر من علم العلم بالمدعى بان لا بد من الاستثناء انما يقول بعدم اعتبار المرجع  
الى الجميع والى الاخر لعدم علمه بالاختصاص المراد بالاستثناء لعدم علمه بالمعنى المراد من المستثنى وبغيرها بغير  
وهذا كما ترى منى على ادخال الاشارة في قوله فقلت انتم بهذا الى ما ذكره اجزائي ومصلح المستثنى من غير  
ظاهر في الحقيقة انما راجع الى ما ذكره او انما في الحقيقة وضع ادائه الاستثناء وانما اثر من صلح المستثنى  
في البين سطوا او بغيره انما اضرب على اصل مذهبنا بانما تقع كون العلم المصور من الوضع شامل للعلم  
المدكوز ودعوى تحقق الوضع لا في مطلق الاخراج اول الكلام ثم اورد على من سواك انه لو كان الوضع  
انما هو افراد الاخراج عن المعلوم وهو مطلق ولا يفتقد فيه وما ذكرته من اعتبار الواحد خلاف ذلك  
ولا دليل عليه والوضع المذهب يستلزم ان استعماله في كل افراد حقيقة واجاب بما حاصله ان الواضع  
انما وضع حال الواحد لا بشرط الوحدة في غير نفسه بالاصل حيث لا دليل عليه قال في الاطلاق ايضا قد  
يحتاج الى الدليل فاذا ذكره في مطلق لا يفتقد بشرط الوحدة ولا بشرط عددها في الاستثناء على  
الترتيب في الترتيب انما هو البناء وهو دليل الحقيقة فما ذكرناه اثره وجا به اننا قد بينا

عموم

عموم الوضع بموجب البناء فلا يفتقد الى المنع المذكور وما السوال الذي اورد على نفسه فاما  
من وجهه اما ان الاطلاق التمسك باحدا لا بعدم اعتبار البعد في الوضع على ايمان عموم لم يفتقد  
لا من مطلق باحدا لا بعدم غفوا الوضع في غير البعد فلو ان كلامهما حاد مسبق بالعلم  
ثم يمكن ان يثبت عليه نظام استعماله في ذلك الاصل لا يبعد ان يكون في القول في احوال  
ثانها فلا بد ان قوله والوضع المذهب يستلزم ان استعماله في كل افراد حقيقة نظامه خارج عن التمسك  
لما قصود في كلام المستدل والمعتز من ان الوضع لم ينسب الا افراد والمخصوصية وهذا المذهب  
اما ما اجاب عن السوال المذكور فانه لا يفتقد في ذلك الاصل انما هو الاستثناء الى الجميع وجا به استعمال  
الاستثناء في اكثر من معنى واحد وقريب من ذلك استجابه على اذهب المذهب حيث يثبت بان كلام  
الاستثناء والمستثنى موضع وضع وجا به على حدسنا في الحقيقة والجماع ان فلا يجوز ادائه فردين  
من الاخراج واو على البدل لا بد من النكرة المفردة فردين من المصلحة ولا بد من فردين ادائه الا  
الى اكثر من جملة فلا بد من ان ادائه مستثنى من الجملة السابقة كذا في الافعال والجماعات للجميع  
وهو مجاز لا باعتبار البعد بل وقد ينشأ في غير موضع على النوع ما يؤكد ذلك ولا يخفى ما فيه لان  
من يقول بعوده الى الجميع لا يقول بان استعماله في بعض افراد من شلا ولا على البعد بل في بعض  
واحد وهو اخراج متعلق بالجميع كما سبق الا ترى انك اذا ذكر جملة مستثنى منها من بعض  
كلام يكن مطلقا مستعلا على العذر الا في معنى واحد وهو الاخراج وان اختلفت متعلقه كلا او  
بعضا فبأن ادائه الاستثناء عند اهل هذا المذهب يستعمل على التقديرين في معنى واحد وان تغرد  
متعلق على هذا التقديرين في معنى ذلك لا ينافي في الحاد المنع ثم ما ذكر من ان الاطلاق لا يحتاج الى دليل  
انما هو حيث يثبت في ان الاداء اهل في موضع للاخراج مع او مقيد بالوحد فان الثابت مع  
مرددين لم يرب لا بصدا الى احدهما الا دليل ولما اذا علم بانها موصوفة للاخراج من غير اعتبار  
ضمنية كما هو متفق عليه حيث جعل ذلك نظير ما ذكره في المشرقة في الاطلاق لا حاجة الى دليل  
وهو واضح في الفائق بوجه الى الجميع بوجه ان العطف يصير المتعدد بمنزلة الفرد



حيث يقوم الجميع بحرف الجمع بلفظ الجمع فتقوم المحل المتعاطفة مقام الجملة الواحدة ولا بد  
ان الاستثناء اذا كان من الجملة الواحدة عاد الى الجميع فكذلك ما هو غير لفظي في قولنا انما  
الذين قتلوا الذين سرقيوا الذين ذوقوا الامن ثياب وبين قولنا انما الذين هم قتلوا وسرقت ذنبا  
الامن ثياب فكما ان المخرجات الواحدة متوقفة على صارت باللفظ غير لفظي ولم يمتدحى عاد الاستثناء فيها  
الى الكل انما كانت الجملة المتعاطفة صادرة باللفظ من جملة الواحدة فيكون الاستثناء فيها الى الكل  
ايضا والجواب اما اوله بان ذلك في سائر القواعد فمما يتبادر الى الوجود انما يتبادر الى الوجود  
وهو ان لا يثبت بين المعد في صفة الاداة بلفظ الجمع فيسقط الجمع باللفظ الى القواعد لا يصح  
اللفظ في الاستثناء بالمشبهة اذا لم يثبت في قولنا لا اكل ولا شرب ولا ضرب  
الاشياء الله تعالى والجميع بالانفاس فكذلك غير واجبة عند العاصم بان هذا شرط الاستثناء وهو  
عن محل التبع ولو اريد التبع به بجماع كونه متصفا متصلا مثله كان في سائر القواعد وقد اطلناه سلمنا  
لكل شرط مقدم ولو لم يدر بامثلة الاستثناء سلمنا لكنه يعود الى الجميع بقرينة الجمع على ما يجب ان يفتى  
ايضا في الجملة لا يفتى العود اليه عند القرينة كما هو المذهب ثم قال وقد بقي على الثاني بان الشرط  
بما تقدم لم يدر ما يرجع اليه ولو كان للاخيرة قدم عليها فلفظ لا يصح تارة وهذا كلامه ملخصا  
ولا ينبغي ان الوجه المذكور في كل ما نشأ في مثال المشد على العود بان يكون المثال من فعله  
ان يدفع ذلك عن الدليل بالتمثيل لا اكل ولا شرب لان لسان الله تعالى هو احدى العبادات في  
تأويل الاستثناء بالمشبهة على ما يظهر من الكتاب العزيز فقد جاء فيه الا ان لسان الله تعالى بينا شيئا اخر  
فيها ما دام الحيوان لا يرضى الا ما شاء الله الا ما شاء الله تعالى بعض النسخة بعد خبر ايضا سجد  
النساء الله من الصالحين وانا انشاء الله لهندونا في غير ذلك وصاحب لم بعد ان يفتى انه في  
من كونه استثناء لعدم وجود ان لا يمنع من كونه شرطا ايضا واجمع عليه بوجه على الماضي كما تقول  
وندنا انشاء الله قال وانما دخلت المشبهة في كل هذه المواضع لفظ الكلام عن العود والفتى في  
غير ذلك ثم جعل الاستثناء في قوله انما يتبادر الى الوجود بين القواعد بجماع الى الجميع وبين تعقيب خبر الجملة في قوله

ويجمل

ذلك في جملة عوده الى الاخر فلفظ لا يفتى ان ما ذكره من كونه في قولنا انما يتبادر الى الوجود قصد  
الاستثناء والتعليل بان الامور بامثلة ذلك فالجميع من غير علمه ومع قد علمه المصنف  
ليست على تأويل او تفيد كما يقولون في الجملة والبيان وهو في قوله ثم ما ذكره من ان الجميع هو انما  
بظاهر غير محذور انما اثبت المقصود في ذلك ثبت خبره بغيره ايضا لعدم التعليل بل التعقيب ان  
يجاب بان ذلك ارجاع الى الجميع بالقرينة الظاهرة من ذكر المشبهة اما الامثلة او قولنا  
والجواب بان قوله لا يفتى ظاهر كما يشهد له ليدل على استحباب الجملة وهو مطرد في الجميع حتى ان لا يفتى في الجملة  
منه الموصوفين ولا يجمع المسمى على خلافه من غيره ومنها انه لو كان الاستثناء مع كل جملة كما لو قيل في الآية العذ  
لا يتناولهم شيئا من ابد الا الذين تابوا اولئك القاصون الا الذين تابوا واحد مستبعدا كما  
وليس ذلك الا لعوده الى الجميع فيكون الباقي تكرار لشيء واحد الجواب ان عدل ذلك مستبعدا  
انما هو كونه مطلقا بالجميع امكان الاستثناء الى الاخر بتسبيل القرينة في عوده الى الجميع ومنها انما  
للعود الى كل واحد صفة لا يفتى بجماع عوده الى الجميع انما الحكم باوليه البعض يحكم الجواب المنع من  
عدم اوليه البعض فان قرينة الاخرية يصح مرجعها الى الجميع انما لو قال لعل نفسه وخسره  
الاستثناء كان الجميع انما في كذا في غير من الصور فاما الاستثناء والجواب ان خارج عن محل  
التبع انما كلامه انما هو في الجملة دون المفردات في الجملة الى كل واحد لا الى الجميع من ان قرينة  
الى الجميع منها فانما هو عدم استثناء المسمى على العود الى الجميع الى الاخرية فلفظ لا يفتى في العود  
على انه ان اردت تخصيصه بجماع الجميع وصفا كما هو متضمنه ما دام فلو لم لا استثناء او الجواب ان  
ظاهر على انها ليست في الجملة الى خصوص الاخر ايضا انما انما ان لسان الكلام كالمشبه وال  
يجب انما ما دام الحكم متعلقا بالكلام فيجب عوده الاستثناء المتعقب لجملة المتصلة الى الجميع بقا  
المتعلق بها والجواب ان بقا المتعلق انما يقتضي محذوف لا يقتضي اللغو ولا كلامه بغيره خبره  
بالاخرية وجوه ان الاستثناء خلاف الاصل لانه لا يفتى في الجملة في الحكم الاول تركنا العلية  
في الاخرية فضلا عن ذلك في الاصل في باقي الجملة سالل عن المعاني واما تعقيب الاخرية







عدم الاختصاص ولا يتم لزوم تعدد العامل على معول وانما يلزم ذلك لو كان العامل في المشتق هو العامل  
في المشتق منه وهو متعلق بل العامل في الاستثناء كما يذهب اليه جماعة من الخلق لانهما متماثلان  
استثنى منهما معناه بقاء العامل ما به يقوم الحق المتفق على ان العامل في المنادى هو اداة النداء  
لها ما مقام انادى على ذلك لكن لا يتم جواز تعدد العامل على معول واحد ولا يجوز فيها  
بعض المتعدي وقولهم ليس به بالمتعدي معارض بعض الكسائي والفرابي على الجواز بل معارض ما ذكره وهو  
في باب الصغر من جواز نحو تمام زهد وذهب عنه الظاهران مع ذلك ما به الى ان العامل في الصغرة هو  
العامل في الموصوف فان فضيلة كماله هناك جواز ايراد العامل على معول واحد وقد اورد هذا  
المذهب بعض المحققين مستشهدا عليه باخبارهم عن الثوري الواحد بامر من متضادين نحو هذا جازي  
حاشا لغيرها خبر واحد بالاشارة الى ذلك لعدم جواز خلوها عن الخبر بالاشارة واعتبار كل  
واحد منها بخصوصه فبعضهم يرون كل واحد منهما معكوما على المبدأ وهو جمع بين الصديقين وفي هذا  
يلزم قولهم لا يخلو ما فيه الخبر بالخبر واشفاؤه من الثاني وهو خلاف الغرض وفيه نظر لا يخفى  
الشم الاول ونسب لزوم اشكال الشانص عليه ذلك لان كل من المولود والماضي اما ان يكون ما خروا  
لبشر ان لا يكون بمزاجا لاخر وهذا اوجه الشانص لا يقع فيه وعدا الخبر فان ذلك لا يصح الجمع بين  
المتضادين وهذا ظاهر ما ان يكون ما خروا لا بشر ولا غير ذلك لا جازا الى اعتبار وعدا الخبر لا  
تناقض بينهما بهذا الاعتبار نعم لما كان كل منهما ظاهرا في معناه بالاعتبار الاول اجمالا في خبر الواحد  
قرينة على اوداها بالاعتبار الثاني فلهذا توهم ان ذلك من باب ايراد الموروثين على امر واحد متعلقين  
العوامل ليست على حقيقة بل دلالات معرفيات لو قال المرء على عشرة الا امرين كان  
قوله الا اثنين راجعا الى الاخر دون ما تقدم ما نفاها فكذا في خبر الواحد راجعا الى ما لا ينافي خارج  
عن محل البحث اذا تعارض في الجملة المتعددة ما المتعاطف وليس هناك جملة لا عطف ما انا بانها قد  
جوانا العود الى الجمع هنا انما هو لغيره لزوم الشانص على المذهب الثاني اودع عندنا هذا  
بما عليه من خبر المتعدد لحيث يكون مفادا لكلام عند اعتبار وجوده في الجمع هو مفاده السابق عليه

اصحاح

اصحاح الاثنى عشر من الادوية العشر لخصي الاقارب بالنسبة وما فاده بالاستثناء الاول وسببا لوضوح  
تبيين هو دونه الى احد ما يرجع ما عليه الخبر اليه فلا يلزم منه شي من العود الى الاخر حيث لا يثبت  
عليه الجملة الثانية حاملة بين الاستثناء وبين الجملة السابقة كالكون فيكون ما انفعول عليه  
لما انما الظاهر حال المتكلم انه لا ينقل الى الجملة الثانية لا بعد اشكال فرضه من السابقة كما لو سكن  
فانه يفتق استغفار من الكلام والجواب المنع من كونها حاملة بحيث لا يفتق عن اللولول في الكون هو  
عنه المتناقض فيه راجع السبب بوجوه ان الاستثناء لا ينقل ثانيا بالعود الى الاخر واخرى بالعود  
الى الجمع بلا خلاف في وقوع الاستثناء على الوجهين وظاهر الاستثناء ان يفتق المقيد والجواب ان اضافة  
للمقيد انما يفيد كون الاستثناء على المقيد ما كونه على سبيل الاستثناء في نفسه والوضع قد لا يجوز ان  
يكون ذلك بوضع واحد كما قرنه ما وقد يجب بان الاستثناء انهم من المقيد وهو لا يستقيم على ما  
ما حققناه ان القائل اذا قال لغيره فتعدي في فاعله في الواحد احسن ان يستقيم فعل  
استثنى من الجملة او من الجملة الاخر وذلك انه انما في اللفظ اشترط الجواب اما لو ابقانا الاستثناء  
قد يحسن رفع الاحتمال المبرح ايضا غصلا للقطع ان الظن القوي بالمراد ما انا بانها الاستثناء في  
المثال المذكور لا يحتمل العود اليها بل الى احد ما الظاهر ان استثناء الواحد لا يصح عوده الى جملتين ما لم  
يشتركا ولو في بعض الاحوال وحل المثال عليه بعيد سلب في الاستثناء المتعقب للجملتين من عوده  
اليها والى احد ما الامتناع ان لا يكون عامدا الى شي من افعالنا قد نظونا الى اوداها من خصه بالاخر  
اولا من خصه بالجمع فلم يجد فيها ما يرجع لقطع باحد ما فوجب ان تقف ولا تقطع بالعود الى  
والجواب ان عدم دليل غير على احد القولين لا يرجع الى الاشكال بل الى التوقف انما يقع  
بينما ما يرجع الى ما اخبرناه ان الحال والظروف اذا وقعت عقب جملة فعلية كما  
لو قلت ضربت غلاما واكرمته جاري واخرجت ذكوتي ما انا او صبا محمدا وفي مكان كذا احتمل  
ان يكونا العامل في جميع الافعال المتعددة كما يحتمل الاخر ليس لنا في ذلك ان نقطع باحد ما  
ما لم يتم قرينة عليه فكذلك الاستثناء قياسا على ما يجمع ان كل فعل في الكلام باي ما بعد تمامه وجوب















لوقوع الخلاف فيها ايضا ينبغي ان يكون كل منهما مظهرين وما يقين من ان كلا الكتابين  
 لان الحكم لا يطالب به ظاهره وبها خلافه فاما الجواب عن قوله في هذا الكتاب  
 فمفهومه ان تكون دلالة قطعية في المطالب في الواقع لوجوه البان عدم صولة اليه وغو ذلك  
 واما لو وصل اليه لبيان ولو بطريق اجناد الاحاد حيث يقول في بعضها الم بانهم في خلافه فطابق  
 ان الم يردده وما وقع في كلام بعض المعاصرين انهما لو وجد خبر لا يكون مخالفا للعام من عيوب الكتاب  
 فلا اقل من مخالفة لا حصل اليه الاثر الثاني بغيره لعل لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها وغو هذا فمفهومه  
 لان عموما اصل البرائة في نظائرها انما تقتضي البرائة مثلا حيث لا يدل على التكليف كالاثر المثلثا  
 فان عموما غرضه بالوصول الى البرائة فادله ان الكافي بوجهه وانما هي مصاديقه في يومه من المصنف  
 هذا ما وقع في كلام صاحب ترمذ العسدي من ان العام في المقام على الترتيب الذي لا يرد في العام  
 على المتن فطلى الدلالة لكل خبر في قوله بظاهره غير مستقيم لان دلالة العام كثر ما يكون عليها ايضا  
 لظن في احتمال الجوز اليه بل كثر ما يكون ايضا ما عدا ذلك فمفهومه كاصل لوجوه الشخص  
 به كما في النسخ به الدوام بغير الاضافي فالمفهوم شله بان الما من ان الدلالة تسكو الجمل على عباد  
 الشخص وهو الجمع بين الدليلين جاز بغير في النسخ فلو صلح على اطلاق المقامين والحواليين  
 فاما الاجماع على ان النسخ لا يشبه بغير واحد كان ذلك فادق بين المقامين ومخرجا بخصوص النسخ عما  
 تقتضيه لعل في الاصلية في قوله ما عداه اعني الشخص على حكم الاصل وقد عرفت ايضا بان احتمال النسخ بعد  
 من احتمال الشخص لغيره ونذكر النسخ فعدم تقاوت خبر واحد للمفوى كالبشرى عدم تقاوت الضعيف  
 وبان النسخ في فعله ثابت حصوله من الدلالة والمدة في النسخ والحكم والشخص في مقام ثبت حصوله والرفع  
 اسهل من الرفع واغرضه لعل لفاضل المعاصرين احصاه ان دعوى اسهله احد في بعض الاثر البشيرة فيما  
 الى فعله في الساري كل الحوادث بالنسبة اليه ومع ذلك فهو يوجب على ان الحكم لا يحتاج في البقاء الى توثيق  
 وهو مبنوع انتهى في كلا الوجهين فظهر ما في الاول فلا تمام انما ارادوا باسهله الرفع من الرفع كونه اقرب  
 في النظر الى الرفع باعتبار اقل ما يوجب عليه بالنسبة الى الاخر او المراد ان كتابه اسهل باعتبار ما اقتضاه

للاستحسان

للاستحسان او في اخره لا يرد ليس المراد ان صدور من الحكم اسهل فان الضمير في ما كثر في كتابه  
 اليه من غير اختصاص له بل هو اما في الثاني فلا فرق ان اردوا بالموثوق في هذا الموضع فبعد الاول  
 منعنا جاز الحكم في البقاء اليه وان اردوا بغير الموثوق السابق من ان يثبت الدليل على عدمه بل بهما ينبغي  
 على تقديره ان كان استحقاقه الاثر يستحق بغير الموثوق مما مضى فيبين ساد ما في في بيان الما  
 من ان النسخ في من الشخص كانه وقع لعموم الحكم الثاني يجب ان لا يمان فمفهومه جواز الشخص في الجمل  
 جواز الشخص في الجمل او احد جواز النسخ به ايضا وذلك لان الشخص الجوز عنده هذا ليس مطابقا للشخص  
 بل لعموم النسخ في الما في النسخ في الجمل لا يمان ذلك ولا على طرح الاجزاء التي في النسخ  
 انه وانما يجوزها او لا في النسخ في الجمل لا يمان ذلك ولا على طرح الاجزاء التي في النسخ  
 على جواز اجزاء الاحاد من الاجزاء في النسخ وان تصيب حكم الاول في الاثر الثاني فمفهومه الجمل  
 كان بالترتيب احد على المرفوع متناها الى منع شمول الاطلاق في النسخ في ذلك الاجزاء مثل ذلك فان  
 المباد منها النسخ في الثاني حيث لا يتيسر الجمل ولهذا لا يمان في اجزاء المباد عند تعارض الاجزاء  
 لوجوه الجمع على ان النسخ المذكور في النسخ في الجمل لا يمان ذلك ولا على طرح الاجزاء التي في النسخ  
 غالباً في الدلالة على تقديره بل هو على عموم تلك الاجزاء في مقام النسخ في الجمل لا يمان ذلك ولا على طرح  
 بنا على ذلك لا يمان على جواز واحد وما يستلزم محذوفه فهو فاسد بالضرورة واما اليوم ما  
 الرسول في قوله في النسخ بغيرها بين تلك الاجزاء كما ذكره بعض المعاصرين حيث ذكر في مائة فان  
 هذه الاثر انما هو على وجوبه لعل يقول الرسول لان يخرج عن قوله انما يوجب العلم به وهذا ظاهر  
 واما ما في من ان جواز شخص في كتابه يوجب لوجوه شخص تلك الاثر ان يمان ذلك الاجزاء في  
 عدم جواز شخص في كتابه يوجب لوجوه شخص ذلك الاجزاء فاحذر من شخص الكتاب اذا  
 غاير الامر ان يمان من جوده لا يوجب الشخص ويكون ذلك لان تلك الاجزاء على النسخ بالعموم  
 الوضع وذلك لان تلك الاثر يوجب الاطلاق لا يقتضي الترتيب مع سادتها لوجوه من يقتضي تأكيد تلك  
 الاطلاق في ترتيبها كما راجح المفضلون على صوة المنع بغيره من ان الحاس على فلا يصح لعل في النسخ







لكن لو انهم صنفوا غير هذه الاستدلالات بالاستصحاب من الضعف الدليل وقصور عن الحجج  
 لان الاستصحاب يخص نوعا من النسخ مما حققنا ان الفاضل المذكور قد خلط بين المفاهيم من  
 حيث ان صدر كلامه يدل على مصير الى الجواز في المقام الاول وذهب الى ان الجواز في المقام  
 الثاني والنسخ ايضا هو نوع من النسخ وهو ما استشهد به من كلام الاستصحاب وهو في نفسه ولا  
 نفعل اذ لو دعي انهما وقاسا كانا متساويين في الظاهر فان كانا في كلامه متساويين في كونهما او  
 كانا احدهما في كلامه متساويين في كونهما في كلام الرسول وفي حكم القضاة فانما مقام من الفعل والشرط فلا  
 يخبر ان يعلم انهما متساويان او انهما بالعلم بانها متساويتان في كونهما مع ذلك نابع الصفة  
 او لا يجهل ذلك في هذا صوابه ان يعلم القائلان انهما متساويان في العلم والشرط ولا شك  
 في وجوب حمل العام على الخاص وانما نحتاج فيه ولا يصور في الخاص الفعلي او التقديري او في  
 العام على الخاص في الذكر او في غيره حيث لا يمتنع في المقام ان يعرف ان شرط في المقسم الثاني عدم  
 حضور وقت الجاهل قبل وقوعه الخاص ولا لكان تنجاة لا في البيان الا في ولم يشر الى هذا  
 الاستدلال ولعله بعد التمرين ان يعلم انما هو الخاص عن العام مع انه علم ووجه الخاص بعد  
 العمل في العام في مودعه او بعد حضورها من المعين له وان لم يعلم به ولو يعلم ان كان له عينا  
 نفي كونها متساوية في البيان من وقت الجاهل في ذلك كما لو قال اكرم كل عام او قال اكرم  
 في كل جنس او قال في الصوفيين ويوم اكرام اخوانهم مقام اكرامهم مع ان عند هذا اكرامهم ثم  
 قال لا تكرم بهذا العام بعد اكرامهم اخبر لو بعد من الوقت وان خالفه اصحابنا فغير ان لا  
 يمنع من نفي بيان مانع كالبعد وشبهها فانما لا يخبر في ذلك لا بوجه النسخ وعلمه بول المثل  
 كلما نام في المقام ونظيره وان علم ووجه في نفسه كونها متساوية على عدم جواز النسخ وانما هما  
 بنار على جواز ولا يظهر من حيث الخصص لغيره ونذكر النسخ فيما كان من قبل وقت العمل على هذا جواز  
 وكذا ان جعل دونه قبله سواء علم تاريخ العمل او لم يعلم فليست بالنسخ بل هي من غير النسخ  
 استعمال لنسخ النسخ فيها نظرا الى انما لا يخبر في الحوادث واصلا لمقارنته لغير المتأخر ولو كان مخصوصا

ثم انما الجاهل على نفسه هو يمكن دفعه بانه اصل مثبت ولا يوجب له هذا كمن ينسب الجواز الى غيره  
 عن وقت الخطاب وامثلة القول بعد من ان الجواز هذا القائل نوع النسخ بل حضور وقت العمل  
 اجاز وقوع ذلك مع انه على تقدير وقوعه يبين عند ان يكون له نوعا من النسخ من قوله بل العمل على  
 تقديره وقدر بعد جعله نسخا لا يغيره لان هذا على ما ذكرنا على القول انما ينسب النسخ الى نفسه  
 كلامه متساويين في كونهما او مقام مقام من الفعل والشرط اما بالنسخ الى الوفاء كما ذكرنا ذلك  
 فيمكن اعتبار الخصص بعد عدم تفرقه ووجه الخاص بعد العمل يوم العام في مودعه ولا يمتنع من نقل  
 انما ان الخصص في الجاهل وذلك الواء لغيره لغيره ان لو لم يكن ذلك في نفسه لكان النسخ  
 اخذ بظاهر القول الجرح محل الفعل المسمى باسمه التمرين ظاهره وهو بعد لم يوضح وادعى العام  
 بمرارة من النسخ حصل التعارض بين نفي العمل في النسخ وبين نفي العمل في النسخ في المقام الثاني  
 على الثاني والظاهر ان العمل على النسخ ان يعلم انما هو الخاص عن العام فان لم يعلم في زمان العمل  
 به فغير ان يكون مخصوصا بغيره على عدم جواز النسخ بل حضور وقت العمل وان الجواز او علم في غيره  
 تعارض عدم الخاص باعتبار ذلك لا يثبت حكمة بحسب جميع الايمان وعدم العام باعتبار ذلك  
 على ثبوت حكمة بحسب جميع الافراد في النسخ في النسخ في النسخ وفي بل يبرج النسخ في حكمة  
 عن النسخ ونعم من توقف في ان الخصص اقرب من النسخ في الظاهر لانه في النسخ بالنسخ في النسخ فان  
 اكثر العوامان او اوجه في النسخ حضوره من اهلها ما هي مشغولة في النسخ في النسخ في النسخ  
 وقع للاعمال المتأخر والنسخ وقع للاعمال المتأخر في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 وفي النسخ اهلها لا يبرج في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 الا اعتبار ان كان بالظن لا ببيان كلام النسخ والخصص وقع حيث انما يبرهان ما ثبت في الظاهر من عدم  
 الحكم للافراد في النسخ او لا لان في النسخ وان كان بالنسخ الى الواقع خطا ان يكون في النسخ  
 الغير المتأخر المتأخر في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ  
 دفع على الاول بان العام المتأخر لا يبرج في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ



وعدة لا معارض له فيثبت ان العلم في الجملة على الثاني بان النسخ وقع الحكم الثابت انما هو في صورة كل  
قبل وان كان هو فيجب من النسخ مبدئيا ان العلم بان الحكم المنسوخ ثابت بحسب الواقع مع  
وغير النسخ لا يوجب ليدل لا يتبعان عن غير العلم او لاداه الحقيقة لا تكلف بيان من لاداه الا  
الا بلبا ينظر واما في الثاني فلاننا لا نعلم ان النسخ يقتضي افعال احدى الطرفين بمعنى الغائره لساو انما  
اهمال عموم لقوله النسخ هذا حاصل في التخصيص ايضا انما افعال النسخ بوجه ان من قال  
انزل زيد ثم قال لا تنزلوا المشركين كان خبره ان يقول لا تنزلوا ولا غير الى اخره لاداه في الثاني  
لا يعمل الا النسخ فكلما الاول لا يغيره فيكون النسخ عموم المتزاورين في جميع الاحكام فانها  
بالاجمال والتفصيل يوجب جواز التخصيص في الاول دون الثاني ان التخصيص العام بين  
فلا يصح نقل علمه والجواب ان نقل علمه لا لا اخبار عليه وانما المنسوخ نقل علمه بصفة الباطنة وهو  
غير لازم على نقله بالتخصيص بان وصفه بالتخصيص انما هو من بعد وورد لو لم يكن العام المتأخر  
ناشئا من تأخر البيان عن وقت الخطاب وانما هو جازم بعد المنسوخ من جواز تأخر البيان عن  
وقت الخطاب كما يجب ان هذا ليس من باب تأخر البيان بل من باب تفاوت البيان لغاذا ينظر  
من حيث كون مبدئيا ان نقل علمه من حيث فائده واما من حيث بعض المتأخرين في بيان دعوى القائل  
ولم فان وصفه بالباطنة متأخر عن البيان طبعاً فم واضح لان المراد بها المقابلة التي فيها كمالها  
من اللاتما في مثل العام لا المقابلة العقلية اعني المقابلة التي يثبت بذلك على ذلك انما جعلوا الشر  
الاولى من بابا المقابلة وليس المقابلة فيها غالباً الاعرف في كمالها عليه هذا وما يبينها يظهر ايضا  
فساد فوجبه بعضهم للدليل بان المراد عدم جواز خلاف العام عند عدم اذ في التخصيص من بيان اذ  
لازم ان العام حاله ان بيان التخصيص وجهه ظاهر كما ان الخاص المتأخر بطل حكم العام  
المقدم كلك لكونه متاخر متاخر امك العام بطل حكم الخاص للمقدم لكونه متاخر متاخر ابل  
ذلك مع قرينة لا لكونه صريح العام المتقدم لا بطلامه لاداه الى العاود دليل الخاص من انما  
منها غير متضمن في العام المتأخر ما نقل عن ابن عباس من قوله كنا نأخذ بالامدث فالاحداث

والجواب

والجواب منع بثبوت النقل المذكور على نقله ليس له كمال حمل النسخ به اذ لا يوجب عندنا على نقله  
ابن عباس منع بثبوت النقل المذكور على نقله ليس له كمال حمل النسخ به اذ لا يوجب عندنا على نقله  
العمل او ما هو عندنا من حكمه حكم الجمل في الصورة السابقة انما هو في بيان  
على الوجه المذكور سواء علم تاريخ صدق واحد او لم يعلم وعلى مقتضى مقتضى الصور السابقة من  
موجب التخصيص على النسخ ما لم يبين خلافه يرجع هذا احتمال التخصيص على مع احتمال ترجيح النسخ  
حيث يعلم تاريخ العام ولا يعلم تاريخ الخاص نظرا الى احدا الزاخره فيقارن اخر من العمل بالعام  
لان كلاهما حادث وورد في العام العلم ليس على من العمل بقا الخاص فانه علم بغير  
على من العمل بالعام ولو عين مع ذلك الزمن الذي ينسحق العام وقوع العمل فيه كان الاحتمال المذكور  
اظهر لكن مع معارضة ذلك اظهر التخصيص من جهة العقلية لا جدي في بعد بطلانها اذ لا بد من الاخذ  
بالخاص وهو ضرر العمل بالعام في مورد وعمل التخصيص وان قد يكون العام قطعا والخاص ظاهرا  
احدا للآخر لا يصح بحكمه افعال الدليل مع ظن تحببه وما يتو من ان الخاص المتأخر اذ كان وادان  
بل حضور وقت العمل كان مختصا اذ كان وادابعد كان ناسخا وينبغي تحببه على الثاني على  
ما اذا كان الخاص قطعا اذ كان العام ظاهرا وبدون ذلك لا يصح الخاص النسخ فليس على من  
الاعتقاد مع قبل واما في الخاص من ان يكون مختصا مقبولا وانما هو من ذلك على  
القول لم قد فرغ من امر من دار بين التخصيص والنسخ مع التخصيص على النسخ للبينة  
وشبهه هذا اذ اجل الفاعل والتفاد بالكلية واما العلم عدم تقدم احد هما او عدم تأخره او  
تقارنه وجعل الصورتان الاخريتين فيمكن التمسك في الاولين باحدا من الفاعلين متصفا الى مرجحان  
التخصيص على النسخ واما في كل منهما العلم عدم تقدم الخاص مع العلم بكون الخاص لا مكان التمسك  
مع باحدا من الآخر الخاص من غير فيكون ناسخا وهو مدفع بطلان التخصيص وهذا يرجح احتمال التخصيص في  
الصورة الاخري ايضا فانها وان اختلفت وجهها تلتزم ببعض التخصيص في بعضها والنسخ في بعض اخر  
الا ان مرجحان التخصيص بين الباطنة عند عدم ما يبين النسخ ان كانا في كلام احدا لا غير لو كان























للتفصيل بل المفيد بابل ثبوت المطلق في التبعيد مع انشاء وصفه الاطلافي عندهم لا يتم حصول  
بدون المطلق فوصف الاطلافي انما يبرهن المطلق عندنا عن التفيد صحتها لا بان باي فرد كان  
انما هي من لوازم الاطلافي ومقتضاها من جهة الاطلافي وليست خارجا وهو اصل لعدم التعيين هذا  
حصول كلامه وتخصيص امره وهو جدي جدا وموجبه الى ما حققناه في بعض مباحث التي نعم في اول مدلوله  
انتم من وما يصح للتفصيل فيرسله لان ما يصح للتفصيل هو تفصيل المدلول ولا يفعل كونه اعم منه ومنه  
يظهر ان اخره غير ان المفيد في عمله واداءه الفاضل الخاص عليه وجوهها مرجعها الى وجهين الاول  
ان قوله بل مدلوله اعم ان اراد به انه امرها يبرهن الامر في اعتناي فرد كان والمفيد فهو باطل جرحا لا  
مدلول المطلق المحصور في المنة لا بشرط وان اراد به معنى عام قابل للصدقة على المعين فهو صحيح وكذا  
تقتضاه صحة العمل باي فرد كان مع امكان البرائة عن التعيين فيثبت الجرح في الافراد وهذا ينافي  
مقتضى التقييد ثم استظهر ان يكون مراده المقتضى الاول بغير تقييد ذكره في موضع اخر ان المراد من المطلق  
كفيرة في رتبة مؤمنة ليس اى فرد كان من افراد المنة على البديل بل كان مدلوله معينا في الواقع وان  
لم يكن اللفظ مستوعلا في التعيين بل هذا اظهر من اكثر في الاجابة في الاول والاولى لا احتمال في ذلك  
التفصيل لخصيصا وفرة في الجواز واداءه عليه بعد حكمه في ذلك من غير ان يفرق بين ما يتعلق بالحكم الشرعي  
على سبيل التعيين في الواقع وبين ما يكون المقصود بالاداء في الحكم على الكليات يكون الفهم مقصودا با  
لشخص كما في جانيه في جمل وجنبي جمل اذا اريد اى فرد كان اذ لا بد في الاول ان يكون معر في المنة  
لغا طيب للتعين مقصودا فيمن الشارع وان لم يتقارن ذكر التعيين لتوقف الاشكال عليه كذا يبين  
ذكر لفظ المطلق واداءه معين واقعي من غير انما الثاني في ما يصح فيه ما ذكره لكنه يتوجب خارج  
عن عمل الجرح اما الثاني فلما خرج عن التفصيل واما الاول فلما خرج من باب المطلق ولهذا جاء جمل  
ثم لم يجاز في ذلك يكون بيا نا بجملة التفيد المطلق الثاني ان ما ذكره من وجود المطلق في التفيد غير مدلول  
لان مدلوله في قولنا رتبة مؤمنة هو المنة لا المطلق والمونة في المطلق المنة في المنة وتو لولا  
لزم حصول التفيد بدون المطلق فيرسله لا يستلزم محالا ولا فيجاء بل هو عين الحق فان مثل الرتبة في

المطلق

القيود

المطلق عندنا عن التفيد فيرسله انما هو كلف فعل وجود المطلق في من المنة لا يمكن انما كان  
المفيد من الكليات المشتركة بغيره وبين غيره من الافراد لكنه ليس معنى الرتبة في قولنا رتبة مؤمنة انما هي  
مقتضا القول لا في حق ما فيه فان لفظ المنة موضوعه ما راد انما لا بشرط حتى بالنسبة الى اعتبارها  
لا بشرط ولبيان اخرى هي موضوعه انما راد ما راد انما لا بشرط حتى بالنسبة الى اعتبارها  
جميع مصداقها وعن هذا التفيد الثاني لصدقه في بعض مصداقها واداءه في بعض اعتبارها وكذا في كل  
من الاعتبارين لما بينهما من خروج عن مقتضى الوضع وان اخذت بحسب وجودها في الرتبة  
الواقعية في القول بان لفظها موضوعه الامر لا يبرهن الامر في مقتضى الاطلافي والتفيد لا يقتضي  
خلو الموضوع عن عين المحول وتقييده او انشاءه بها مع ان اخذ بحسب وجودها في الاعتبار  
مع القول بانها موضوعه الامر لا يبرهن الامر في مقتضى الاطلافي والتفيد لا يقتضي  
اداءه في مقتضى بحسب المنة جاز في كل من شئ في التو بد الذي ذكره المدعي على حسب  
الاعتبارين ولا اشكال واما ما ذكره في الثاني الاول ومن مدلول المطلق المحصور في المنة لا بشرط  
ان اود ان ذلك مدلول لفظ المطلق في حله لفظه الاطلافي في المنة لا بشرط لان موضوعه في حله  
ملاحظة الاطلافي وعد مدلوله في حله لا يبرهن الاطلافي بل لا بد من ملاحظة امر اخر مع كل من  
التفيد وان اراد ان ذلك مدلوله في حله انه وان اخذ النظر من ما يطرح عليه من الاطلافي فيخرج  
وسمى المتع ظاهرا وما ذكره في المشق الثاني من التو بد ان مقتضى كونه موضوعا للمنع عام قاب  
لصدقه على المعين في حله اى فرد كان في حله بل ان ذلك مقتضى احد المصداقين لفظ المنة  
المعبر لا بشرط لا يقتضي المنة المحرمة من هذا الاعتبار فان المنة الماخوذة مجردة عن اعتبارها لا بشرط  
والتفيد لا يقتضي حله اى فرد كان والا لا يقتضي ذلك وان التقييد لان ما بالان لا يختلف  
واما ما حكاه عن الفاضل المذكور في مقام اخر فحصله راجع الى ما ذكرناه واما ما اوردوه عليه من  
الفرق في غير ادلان موارد الحكم العينية المطلقة بالمهية لا بالحاجة لا بد ان يكون معتبرا وانما  
سواء كانت انشاء او اخبارا واما كون التعيين مراد من لفظ المستعمل في المنة فيرسله في المقام



















تعلق على الذات بالمتنوع فاذا اتى المتنوع افعال المطابقة اشقي للادام ايضا واجاب بان  
اللفظ بالنسبة الى معانيه المطابقة والاشارة منه غير ان العام بالنسبة الى افراده فاذا قام الدليل  
على عدم اودا المطابقة يتبعه في المعاني الاشارة لعدم المعارض هذا المحض كل امر متعلق  
الاجزاء المذكورة او دلالاتها في اسداد لا تم عموم المتعلق وصريح العرف والاستعمال بكنز  
ان حشيشة رجل الاسد في قول القائل ان اسدا هرب على معناه لتعني كالحمل على الشخص المصنف  
بجميع ما يمكن انصافه من لوازمه حتى يخرج نقصا الاداء والنتيجة المقام الثالث حمل النفي على  
نفي الكمال شعبين اذا التقى بعد نفي الثالث في الحقيقة وعدم ما يشا ويرى من احتمال اخر من هذا ان  
قولهم لا صلوات على المسجد الذي للمجدد وما نحو ذلك لا مانع ولا كلام الا ما افاد وقد قيل ان المقصود  
فمنه في القائده والجدوى وهو ليس من مخرجه عن القائده والجدوى كما لا يخفى بل الاطلاق النفي في نفي  
العلم والكلام نفي لا ينافي النافع منها من غير الخارج عن حقيقة ما كما في قولك للبلبل ليس بان احم  
الاولون بان العرف في مثل هذه الصفة نازعة ونفي الكمال اخرى وذلك وجوب الفرد الموجه للاجبال  
اجيب باننا ان اردنا ان بعض اهل العرف يفترون العدة وبعضهم يفهمون الكمال بهذا بعد تسليمه لا يجب  
التردد بل كل صاحب ذهاب على اهل الفقه وان اردنا ان اهل العرف في بعض المواضع يفترون نفي  
العدة ونفيها نفي الكمال قد وقع بان فهم نفي الكمال من غير وجود القرينة المخيرة لا مادام قصد  
نقد هذا كما هو المذهب في الابدان عند فهم نفي الكمال اذا الصلة صحيحة الفصل على عدم الاجمال في الفعل  
الشرعي بامره في الفعل اللغوي اذا كان له حكم واحد بان ذلك الحكم يخصه نفي على تقدير تعدد مظهر  
بالتالي فلا يلزم ايضا اجمال على ثبوت الاجمال في الفعل اللغوي اذا تعدد الحكم بان النفي يصح  
لان يتعلق بكل واحد لا مرجح فينا في الاجمال والجواب ان مرجح من عدم المرجح وقد مر بانها المحرم  
المضاف الى الاشارة لقوله تعالى عليكم المنة الا انه وجوب عليكم انما لكم الاية التي في ذلك فان اضافة  
الحرم الى العين غير معقولة فلا بد من اضافة فعل يصح متعلقا بالعدة بعضهم من اجل غلظ الى ان لا  
كثير ولا يمكن انصار الجميع لان ما يقدر الضرر في تقديره بعد وفاء فبعث البعض لا مرجح فيتردد

ودذهب

ودذهب عن النفي لعدم الاجمال لان مثل حشيشة يطلق في البناء من غير ان يقع الفعل المقصود منه كما  
لا كل في الماكول والشرب في المشرب في الملبوس في الملبوس في الملبوس في الملبوس في الملبوس وهو  
كأن في جميع البعض وهذا بناء على عدم الفعل المقصود وظاهره انما الشدة ونحو حرم عليكم حشيشة  
محتمل ان يكون المحرم اصطفاؤه لا كل في القول بالاجمال في غير وجهه انما يكون من ان الحكم يتبع الحمل على  
العموم وكذا الكلام في اضافة ما من الاحكام الى الاعيان نحو طعام الذين اوتوا الكتاب ولا كل من طعامهم  
حل لهم ومنها ان المسح في الوضوء فعد لها بعض ما من الحمل لا من حمل مع كل الارواح وبعضه ولا اوتوا  
فيما في هذا الاجمال والتمنع عدم الاجمال كالحمل على المقتول ان يكون مع البعض في صدر المسح مع عرفه ان  
الظاهر من الثاني في عمل المقام البعض يكون مرعا على علمه ولا يخبر بانكاره بسبب مجيئه الذي يستقيم  
عشر موضوعات من كتابه بعد مساعدة الفهم عليه واشتراط بعض الخلفاء اياه مضافا الى ذلك لا يفتقر الى  
علمه واستدراكه لعل من غلط في الاجمال بان الباء ان كانت للبعث في التواضع في حق المكلف بين الا  
والاوجب الاستيعاب وضغطة لان الغنى يدعى كما في الاحتياط والى وليس في ذلك ما يوجب تعدد  
يجاب ايضا بان الباء ان دخلت على المسح تعدى الفعل الى الاكل في الاية فينبغي عبادا وان اخل  
وان دخلت على الاية تعدى الى اكل الخبز وغيره وهذا لا يخفى في سائر الالهييم بينكم في الظاهر ان  
لا يبعد على هذا العرف والفصل غير مرضي ومنها قوله الاثنان فانها جازية الطواف بالبيت  
صانع ونحوه مما العمل لغوي في شريعتنا فيكون المراد به تسهيل الطواف بالبيت صانع والا  
جملته وان الطواف بالبيت كاصول في الشرائع الطهارة والاثنان فانها كالحمل في حصول  
فصله الجاهل بما فهم من هذا من جملة النساء والاحكام التي فيهم من وجع الاحكام الاثنان لان  
شان الشارع بان الاحكام الشرعية لا اللغوية ويمكن العرف بان يكون الوضع هو الاستعمال شرعا  
وبين ان يكون عرفيا لغويا فيصير على الاجمال في الاول اذا كان الثاني الشارع بان الاحكام الشرعية  
يكون ثنائيا في موضوعاتها ويجعل في بيان الحكم في الثاني المأمور وبما يمكن المتأثرة في الشارع  
من تشاهد بيان غير الاحكام كشافة بينها فلا يخرج من بينهما فانه ان ذلك يخرج من ان الحكم







ليس خطاب ويمكن دفعه بان الاجمال في الفعل يرجع الى الاجمال في اللفظ المعنى دليل الناس وهو  
خطاين يكونان بين مينا له ولو قيل بان لا يبيح شيئا من حيث بانه للفعل ايضا وان قطع النظر عن  
الدليل اللفظي ولا ينافي له لكان قد دفعه بان المعبر في عكس الحد شموله لافراد الحد وحسب  
لا يبيح ما يلهيها من الاعتبار ثم المين قد يكون كما شفاعة المراد بالجل وهذا يلقى فيها ان يكون  
ولو ادعى من جهة الاعتناء استدلاله لانه قد يكون كما شفاعة المراد بغير الجمل على ظاهره وهذا يبيح فيه  
يكون اقوى من في الدلالة لانه مساواة كالتامين من وجع امسح العرج وان يكون سائبا اباه في  
السند ان كان ناسخا الى اخرى وهذا العكس عند من منع من ترجيح اطلاق بالظن وكذا اذا كان تخصا  
عند من منع تخصيصه ايضا ثم المين يصح ان يكون قولا انفا فافضل على الاصح ومخالفة فيه بعضا  
مسكيا بان الفعل يقول بالبيان به لست اكون ناخر مع امكان تجديله وان عجزا بانه لفظا لا يبيح كلها  
منوعة مضافا الى ما سبقت من وقوعه المستلزم كجواز ثم كون الفعل مينا فاعلم بالضرورة من  
قصده وقد عرف بالظن كما لا يبيح ثم فعل في نفس الحاجة ما يصح ان يكون بانه فاعلم كونه مينا  
له لانه لو كان ناخر البيان عن نفس الحاجة وقد يعلم بغير محكا في قوله صاعدا كما لا يبيح في  
فانه ليس بانه بل دليل على كون الفعل بانه فاعلم جعل الجميع بانه فاعلم بغير ذلك وقد  
يترك من القول والفعل كما لو بين بعضا بالقول وبعضا بالفعل ثم لا نزاع عند العدلين في عدم  
ناخر البيان عن نفس الحاجة على ما حكاه جماعة وهو ليس على ظاهر الاطلاق لقطع بان كثير من  
لم يبلغ بيانها الى احاد المكلفين بل المراد ما عدم جواز ناخر بيان الحكم الذي يتعلق بالمكلف تعلقا  
فعلما واضحا كان لظاهره فافهم ان يكون عدم جواز ناخر في بعض ما يشترط ناخر عن تعلق المكلف  
او بانه او عدم جواز ناخر بيان الحكم الواقعي مع انقضاء الموانع المستفيدة لعدم البيان او لعدم  
البلوغ كالنقبة ونحوها فيكون عدم جواز ناخر في جميع ناخر من حيث ادائه الى الاخلال با  
باللطف الواجب والمعتد هو الاول ويمكن تفسير عدم الجواز في المعنى الثاني ايضا بل هو وج  
فيصير تعيم العنوان الى التبيين لكن لا يساعده على احتجاجهم عليه بل يرد المكلف بالمال فيصير ارجا

ايضا

ايضا الى التكليف بمعنى اطلاق الفعل من مع الناخر لم الحكم المذكور اعني عدم جواز ناخر البيان عن مقت  
الحاجة بما لا يوجب فيه قلا احكام الانقضاء بغير بل موضع وزاد عند العدلين واجتوا عليه باستلزامه  
المكلف بالمال او طلب المال وانزع ويما سبق الى بعض الاطراف جواز ناخر بيان المكلف  
والكروه مع لانها ليسا بتكليف فلا يلزم التكليف بما لا يطالب ناخر بيانها واستدعاء مطلق  
الفهم منوع ولو سلم نفعنا فنقتضي ان الطلب لا المطلوب ولو سلم فالنظام حاصل على سبيل الاجمال  
واستدعاء النظام التفصيلي منوع وضعفه لان العلة في النظام انحصرت في لزوم التكليف بما لا يطالب  
على تقدير تسليم جزمها عن حقيقة وان كانت المناقشة في لفظة بل هناك علة اخرى مشككة بين  
الكل وهي قبح طلب المال ونسبة مكابرة واشتغال العقل لغيره وروى ويجوز انهم الطلب والمطلوب  
على الاجمال لا يجدي في وقوع ذلك وهو ما خرج من مقتضى ما اخرنا من المناخرين الاولين  
ناخر البيان من نفس الحاجة معتمدا بما ورد في بعض الاخبار من قولهم ان تسلكوا  
وليس علينا ان نجيب فان ادعى ذلك التكليف الفعلي فساد بضروري وليس فيما يملك به  
اشعار به وان ادعى في التكليف الثاني اي التائب على تقدير البيان فان اذ جواز ذلك في  
الجملة ولو مع المانع فهو لا يقبل التزام كما مر وان اذ جواز ذلك ولو مع انقضاء الموانع من النقبة  
وشبهها فهو راجع الفساد لخلاله باللطف الواجب والحكمة المقصودة من ازالة الكتب او  
الانبياء ونصيب لا وجب انهم معايد لاطلاق الرواية المذكورة على خلاف ذلك لكننا نرى في  
ظاهرها المناقاة لما مر من ذلك العقل المعتمد بالنقل قال الله تعالى بين الناس وقال جل ذكره  
لبيّن لهم وتماما على ما سبق لكم الى غير ذلك وشيئا بيان جملة من الاخبار والمصنوعة بذلك في حيث  
الاجماع بل الوجه تغيب الرواية المذكورة على تقدير تسليم صحتها صورة قيام مانع من البيان كما  
لنقبة وقد عارض الامام في بعض الموارد عن جواب السائل الى غير النقبة كما سئل عن قول ابن  
عقيب قول غير المغضوب عليهم ولا الضالين فاجاب بانهم اليهود والنصارى فمدل عن بيان  
حكم السؤال الى تغيب الرواية لكان النقبة في غير ذلك ثم ما تمسكنا به على منع ناخر من لزوم التكليف



بالحال او طلب الحال من غير ان يكون العلم بالبرائة لا يشترط فيكون لا يشترط في وجوب العلم بالبرائة  
القبلة او ما يليها مع اشتباهها بغيره في قصد ضيق الوقت عن التكرار او ان لا يشترط في وجوب العلم بالبرائة  
لكنه لا امر بالفعل بغيره لا يقتضي ان يكون الداعي اليه موافقة الامر على ما سبق بيان في بحث الامر  
ولو سلم او قدر ان قصد علمه لثبوت كونه عبادة امكن وتوهم بقصد الموافقة بغير الاحتمال كما  
في الصلوة عند الاشتباه وضيق الوقت على انه لا اشكال في ذلك فيما اذا دار بين اسوة الجواز  
لذا بان التبرع بعبادة من ادخال العلم بغيره من الدين بغيره ان حوزة الشرع بعبادة ولا لا كلام  
العقل بل الخلق في الاحتياج ان يستند الى قضاء الضرورة في دفع التكليف والطلب مع عدم اليقين  
او مع نأخه عن وقت الحاجة اليه لكونه يستألفا في الضرر او في دفع التكليف بل يطلب العلم بالبرائة  
الفعل على المكلف وهو لا يحصل مع عدم اليقين بالبيان فيكون التكليف مع من ياب التكليف الحال  
لا التكليف بالهال وان كان بحسب من موارده من هذا الباب ايضا كما اننا انما اولنا في  
وقت الحاجة بغيره من الاحتياج الى البيان استقام كطريق الدعوى ببياننا التقديم وان غير وقت العمل  
او بوقت يصح فيه ايقاع العمل كما يظهر من كلامهم وقد صرح به بعضهم انهم يحلونها بالجل المرددين  
عنه اشياء اذا كانت بحيث يمكن المكلف من حصول العلم بالبرائة بغيره بالفعل الكل او كان الظن او الشك  
في حصوله كافيا كما لمثال التقديم فان جواز التاخير في مثل ذلك ليس موضع تامل مع ان العنوان  
على الوجه الاول قاص من الوفاء بالمقصود لعدم تناوله التاخير بان العمل مع عدم وقوع العمل  
انما التاخير والثاني يقتضي قبح تاخير البيان وان استند الى المكلف كما لو التزم المكلف ببيان العمل  
تقدمه او اقامه على الفعل فلم يتقدم عليه او بالاحتياط في المكلف الغنية عن ابدونها كما في  
الكفاية او التخيير او اقامه بغيره او اوفى بالبدل وان اعتبرنا في هذه الصواب ان المكلف بالبيان على  
تقدمه او اقامه المكلف وجازر الفعل اليه ليجزى التكليف بدونه فان تمكن المكلف من البيان بحيث  
يحتاج اليه معبر في صحة التكليف ومن هنا يجزى ان في المتع في الحقيقة هذا الخبر انما هو تاخير  
تمكن المكلف من البيان من وقت الحاجة بحيث يحتاج الى البيان لا تاخير نفس البيان وما سبق الى بعض

لا يشترط

بالحال او طلب الحال من غير ان يكون العلم بالبرائة لا يشترط فيكون لا يشترط في وجوب العلم بالبرائة  
القبلة او ما يليها مع اشتباهها بغيره في قصد ضيق الوقت عن التكرار او ان لا يشترط في وجوب العلم بالبرائة  
لكنه لا امر بالفعل بغيره لا يقتضي ان يكون الداعي اليه موافقة الامر على ما سبق بيان في بحث الامر  
ولو سلم او قدر ان قصد علمه لثبوت كونه عبادة امكن وتوهم بقصد الموافقة بغير الاحتمال كما  
في الصلوة عند الاشتباه وضيق الوقت على انه لا اشكال في ذلك فيما اذا دار بين اسوة الجواز  
لذا بان التبرع بعبادة من ادخال العلم بغيره من الدين بغيره ان حوزة الشرع بعبادة ولا لا كلام  
العقل بل الخلق في الاحتياج ان يستند الى قضاء الضرورة في دفع التكليف والطلب مع عدم اليقين  
او مع نأخه عن وقت الحاجة اليه لكونه يستألفا في الضرر او في دفع التكليف بل يطلب العلم بالبرائة  
الفعل على المكلف وهو لا يحصل مع عدم اليقين بالبيان فيكون التكليف مع من ياب التكليف الحال  
لا التكليف بالهال وان كان بحسب من موارده من هذا الباب ايضا كما اننا انما اولنا في  
وقت الحاجة بغيره من الاحتياج الى البيان استقام كطريق الدعوى ببياننا التقديم وان غير وقت العمل  
او بوقت يصح فيه ايقاع العمل كما يظهر من كلامهم وقد صرح به بعضهم انهم يحلونها بالجل المرددين  
عنه اشياء اذا كانت بحيث يمكن المكلف من حصول العلم بالبرائة بغيره بالفعل الكل او كان الظن او الشك  
في حصوله كافيا كما لمثال التقديم فان جواز التاخير في مثل ذلك ليس موضع تامل مع ان العنوان  
على الوجه الاول قاص من الوفاء بالمقصود لعدم تناوله التاخير بان العمل مع عدم وقوع العمل  
انما التاخير والثاني يقتضي قبح تاخير البيان وان استند الى المكلف كما لو التزم المكلف ببيان العمل  
تقدمه او اقامه على الفعل فلم يتقدم عليه او بالاحتياط في المكلف الغنية عن ابدونها كما في  
الكفاية او التخيير او اقامه بغيره او اوفى بالبدل وان اعتبرنا في هذه الصواب ان المكلف بالبيان على  
تقدمه او اقامه المكلف وجازر الفعل اليه ليجزى التكليف بدونه فان تمكن المكلف من البيان بحيث  
يحتاج اليه معبر في صحة التكليف ومن هنا يجزى ان في المتع في الحقيقة هذا الخبر انما هو تاخير  
تمكن المكلف من البيان من وقت الحاجة بحيث يحتاج الى البيان لا تاخير نفس البيان وما سبق الى بعض



الاوهام من ان تاخير البيان في الواجب يرجع الى اخلاؤف جاز لا لانه لا يوجب التكليف بالحال  
 فضاؤه ثم ما بينا وما اذا خسرنا الحاجة وقت الحاجة فثبت الاحتياج الى البيان ولو لم يوجب عليه  
 شيء من ذلك اذا احتجنا الى البيان عند التمكن من اتياع المطلوب بالاثبات بالاحتمال او الكفى في  
 طهره بالظن والاحتمال مثلا حصل المسقط او امر من المكلف عن البيان او من غيره ترك الفعل  
 واما الاحكام التوجيهية فان كان التأخير فيها مستلزما لتأخير بيان الحكم التكليفي رجع اليه ولا  
 فلا يفعل لها وقت جازع يمنع التأخير عنها بل لا يقبل تأخير في وضعها الا ان يكون المقصود اثباتا  
 حكم في حق اخر ولو لم يشر به في حق واحد وعلمه كونه في التأخير في التأخير في الكفر فمخوذ ذلك واما  
 تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فثبت ان ثلثها وهو خبر العلامة بغيرها بغيرها  
 العامة للجواز فيما ليس له ظاهر كالحال والمنع فيما لا كلام والمطلق والمنسوخ مالم يفرق بالبيان  
 الاستدلال في جميع الامور لا في اولها ولا في هذا وهذا السبيل المرفوضه اصلها ما يظهر من في اثبات الاحتياج  
 وان اقتصروا في الدعوى على ذكر العام في عرض الشرح الا ان ارجاز تأخيرها في المنسوخ اجمالا وتفصيلا  
 مدعي عليه الاحتياج وهذا ذلك من شرائط النسخ والتمسك به الجوف من ثم لنا بعد الاجل  
 انه لو لم يجر ذلك لكان المانع يقتضي محذور مانع من ذلك الا ان المتكلم المتعمد وسبب من ان لا  
 يصلح المنع فاذا لم يكن هناك انما يقتضي المنع ثبوت الجواز لا امتناعه الى اسطره واما ما اذا دل به في  
 الاحتياج من ان لا يمنع عند العقل فرض مصلحة في حق اجلها فكانه ليس على ما ينبغي لان الكلام في اثبات  
 الجواز لا في اثبات جواز الرجحان وان استلزمه الثاني ان من مخاطب مجمل او وعد كلاما لم يشر به  
 المقصود بالمجمل او صرح بواحدة خلافا لظاهر الكلام عند حضور وقت الحاجة لم يقصر بذلك ولم يتكبد  
 عليه احد من العقلاء كما يشهد المراجعة الى مخاطبات اهل العرف ومخاوداتهم وذلك ان الجواز  
 ان لو لم يجر لما جاز تأخير بيان التأخير عن المنسوخ والثاني باطل فكذلك التقديم بيان الملازمة ان  
 لفظ المنسوخ لا بد ان يكون ظاهرا في الاستمرار كقوله المنسوخ فثبت ان تأخيرها به واجب جواز تأخير  
 البيان في كل ما لا اذا انفصل بين النسخ وغيره غير معقول بعد اشتراك المستند كما مستبعد على

ذلك

ذلك فيما لم يوجب الجواز في غير وجه المأمور بعدم القول بالفصل واما بطلان الثاني في الاحتياج  
 على الحكماء السديد وانما انقصنا ان يرد النقص في الاحتياج او الافتراض لا يخص به وجه  
 المانع من عدم جواز تأخير البيان في غير الجمل ما يشق ادلة المفصلين وعلى عدم جوازهم في الجمل  
 انه لو جاز خطابا للعرب باللفظ التوجيهية من غير ان يبين في الحال والثاني يتم بالصرف في بيان الملازمة  
 انه لا ينافي بينهما في ذلك لا شقرا كما في ان السامع لا يعرف المراد منها والجواب منع الملازمة لظهور  
 الفرق فان العرب لا يفهم من التوجيهية شيئا بخلاف الخطاب باللفظ الجمل ولو فرض حصول الفهم من  
 التوجيهية كالجمل منعنا بطلانها لغير من عدم حصول الفهم من الجمل ثم كالتوجيهية فانما منع جوازها ايضا  
 ويظهر من قولهم من غير ان يبين في الحال جواز خطابا للعرب بالتوجيهية مع البيان في الحال وهو على خلاف  
 ممنوع في التجزئة السبيل بطلانها في الجمل بامر وعدم جوازهم في غير وجه ان  
 ذلك استحال للفظ غير ما وضع لم يفرق بين حال الخطاب وان شق بينهما في العرف حيث يعرف  
 قول القائل اصل كذا ان صديقه الهندية او امك زيد مرديا به الصبر بالشد بد او دانت سمارا مرديا به  
 البليد من غير ترتيبه بل على المراد بينهما او متكررا فان التوافق بين التوجيهية والخطاب عند عدم انما هو التوجيهية  
 ولا يجرى هذا في تأخير بيان الجمل لانه مستعمل فيما وقع له والاولى يتصرف الى ذلك مستعمل في غير ما  
 وضع لمع التوجيهية لئلا يتبدل في موارد ان الحكم ان اراد بالكلام ظاهره فقد دل على خلاف  
 مراده ولا يقدح في ذلك على الشيء بالادلة لا في غير الاقناعا لغير الدلالة عند وقت الحاجة لانا نقول انما قيل  
 لوقت الحاجة في ذلك لانه لا يقدح في ذلك على شيء في وقت الحاجة فانما يدل لا يرجع اليه وذلك ان  
 قيل وقت الحاجة يقتضي ان وقت الحاجة انما يكون في غير نقص تكليفه وفي غير كالاخبار فيلزم ان يكون  
 تأخير البيان فيه الى غيره من مستقبل الاوقات وليس هناك وقت يصح للتوجيهية كما في التكليف وذلك  
 يورد على مقتضى الاستعداد من الكلام لوجاز ذلك لما استفاد احد من خطابات شيخنا الجوزي  
 لحوق البيان وذلك لوجوبه لا خلافا لبيان ان الوضع حشاشا لغير من حصول الافادة والاستفاد  
 لا يقتضي ان يستفاد لفظ الى ان يبين خلافا لانا نقول ليس هذا باولى من القول بان توجيهية ان يقتضي



الى ان يبين عدم ما يوجب غايه الامر ان يبين عدم ما قلناه من اننا قد قلنا انما  
يلزم فيها اذا كان الظاهر لفظ العوم ان يبين عدم ما قلناه من ذلك نصا صحتا الوقت في ذلك  
من حيث هي الى ان يظهر في الاستقراء هذا جملتها مع السيد تعالى وهو نقلناه من كتابه مع تصديق  
بما مر مستفاد من سابق كلامه وقد بسط عليه ايضا بان تاجرا لبيان فيما لم يزل في الامور بالجميل  
حينئذ ينفذ السامع بما مر من ان ما افاده ظاهر اللفظ انما هو لفظ العوم لا لفظ العوم في الواقع خلافا لظهور  
اما الجواب الثاني فنقول ان السيد قد نقل الاطلاق على جواز تاجرا في كل ما كان فيه كونه كلاما واما  
العام المقصود بادلة العقل وان لم يعلم السامع العقل بل هو المخصوص فانهم لم ينفذوا في جواز ذلك  
خلافا من احد ما ما اظهر من بعض المتأخرين من ان اللفظ انما هو لفظ العوم لا لفظ العوم في الواقع خلافا لظهور  
عوم العام لوجود المخصوص فلا خلاف في ذلك ولو نقل العوم ولم ينفذ المخصوص يعني لم ينفذ في جواز  
نقله ولم ينفذ المخصوص الا بعد ان يبين ان هذا يكون في باب تاجرا لبيان من ذلك الخطاب بل ينفذ في الامور  
ونعم الوجه قد فرغ بان ظاهر كلامه في نقل الاطلاق على جواز تاجرا لبيان في غير علمه باللفظ في الواقع من قبل  
للمعنى في الصورة الثانية لا ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
راجع الى السليم الجواب فلا ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
في الاصول فان السيد وجب جازوا ذلك مع ان ما ذكره من وجوه المنع جاز في المقتضى ان لا ينفذ فيها  
عد جواز ايراد كلامه لم يظهر اوده خلافا من غير نصيب في غير ما لفظ الخطاب بل هو في كل ما يمكن  
التفصيل عن الاول بدعوى ان النسخ ليس متبعا لانما في المنسخ وانما هو في المنسخ وانما هو في المنسخ وانما هو في المنسخ  
عن اوده جعله هو متصفا باللفظ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
الجواب وهذا ما يجوز ان يقع بجميع الاذنه من غير ان ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
بالنسبة الى الكل كما في النسخ قبل حضور وقت العمل او البعض كما في النسخ بعد ان لم يثبت ان التكليف في ذلك  
للمعنى في الواقع الى ذلك في حق كل واحد من الابداء لكنه متفرع فان كل واحد ليس السامع في المقامين الاخرين بل هو  
اللفظ في العوم قبل التفصيل بل يبين على التوقف واما بعد التفصيل في المخصوص فينبغي على مقتضاة قلنا

ينقل

ينقل عن البحث فان الخطاب في لفظ العام ليس له ان ينفذ في العوم بل هو في العوم في العوم في العوم في العوم  
المقصود من جواز تاجرا لبيان في غير ما لفظ الخطاب بل هو في كل ما يمكن  
بما يبين ان يبين عدم ما يوجب غايه الامر ان يبين عدم ما قلناه من اننا قد قلنا انما  
ان ينفذ اجمالا انه ينفذ في الاطلاق ان يبين عدم ما قلناه من ذلك نصا صحتا الوقت في ذلك  
ينفذ المفضل ويبنى على حيواما التفرقة في وجوه التفرقة فيمكن التكليف من الوجه اليها فانما في  
على البحث في غير ما لفظ العام في التفرقة في وجوه التفرقة فيمكن التكليف من الوجه اليها فانما في  
بما مر اذكرناه من جواز ايراد كلامه لم يظهر اوده خلافا من غير نصيب في غير ما لفظ الخطاب بل هو في كل ما يمكن  
فان ذلك كما لا يدور على احد ان يبين انما لفظ الخطاب في العوم في العوم في العوم في العوم في العوم في العوم  
ويمكن ان ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
المعنى في الواقع الى ذلك في حق كل واحد من الابداء لكنه متفرع فان كل واحد ليس السامع في المقامين الاخرين بل هو  
وما اعتد به من بعض المتأخرين ان لا ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
فليس بشي لان النسخ انما كان في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
ان كتاب ما بالكتاب لاسباب التثقل في النسخ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
في الوجه الاول باننا لا نعرف من العرف شيئا من ذلك في النسخ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
فيها ما ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
الشك في ان كان في ذلك المخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
البحث ومنها ما هو خارج عن الجواب في غير ما لفظ الخطاب بل هو في كل ما يمكن  
جواز ذلك ما يجوز ان ينفذ في الامور مخرج من ظاهره وهو ايضا متصفا باللفظ في الصورة الاخيرة  
الاداء في غير ما لفظ العام في التفرقة في وجوه التفرقة فيمكن التكليف من الوجه اليها فانما في  
واما قوله الفارق بين المقتضى والجواز في التفرقة في وجوه التفرقة فيمكن التكليف من الوجه اليها فانما في  
ولا جدوى له فيه واما من الثاني في ان الخطاب في العوم في العوم في العوم في العوم في العوم في العوم



ولا ريب في ان المجموع ما عليه وما ادعهم من انه لا مفضل في ذلك في اللفظ فان ادعى بولا اللفظ  
على المعنى في الجملة انما لا يجدى فيه وان ادعى ان لا عليه من حيث كونه هو المراد فتخرج بعد ما مر القول في ذلك  
واما منعه من جواز التاخير في الاجزاء في عمله كما عرفنا وليس فيه فخرج لما ذهبنا اليه واما عن التاخير في اجزاء  
ما فيه من ان يكون لخطاب به بالنسبة الى ما قبله في الجملة في اللفظ بالجملة وقد يباين في اجزاءه وانما  
امضوا في ذلك في بين القول بان العام ظاهر في الاستغناء والقول بالوفاة انما يظهر عند وقت الحاجة  
حيث يبنى من قال بالاول على العموم عند عدم ظهور المخصص بخلاف من قال بالتاخير اما عن اوجه الاجزاء  
في ان لا لا يتم ان يقع في اعتقاد الخالف لواقع تقييد من اذ لا يعلو عليه من مفضل لا يمتثل بل في وقوعه في النظام  
في جانب التعلل كما يظهر بالشيخ في جواز وفيه اسناد على الكذب من اذ لا يتم ان الكذب ما يخرج كونه اجزاء بل  
لكونه اجزاء مخصوصا من حيث اختصاصه ولهذا يتبع وان لم يوافق اعتقاد من هنا يتبع خراج الفقه في  
الفقه والشيخ في رأي الجملة ويخوذلك وانما اشتمل على اجزاء الجاهل كما اهل على تباين اجزاء بذلك هذا هو المذهب  
الذي لا يزل عليه في الجواب ويمكن ان يجاب ايضا بان اجزاء انما يندرج تحت الاشتمال بخلافه قد بينا ان  
قام فيما قبل الحاجة واصالة الحقيقة يتبع هذا لا يوجب القطع با دافعا وانما توجب المفضل في اذ لا يتم ان حمل الحقا  
عليه اقراره بالجهل في الظاهر عند العقل كالثبات لا يصح ادله به الاحتمال في غير ذلك على اعتبار ومن قال  
بان الاصل في الاستعمال الحقيقة اذ ان اللفظ مع قرينة في الحقيقة ويجوز عنه حمل على الحقيقة كما  
اذا حمل ما يوجب قطع بالمراد ولو في الحقيقة ذكرنا وجه لا يثبت عليه ما ورد به بعض اصحاب من ان فقهرا  
لهذا المعنى ما لم يبق له احد وان لا ريب في ان الظاهر من اللفظ الجرد عن القرينة بعد الفراغ من الكلام هو الحقيقة  
وذلك لان كلام الجيب على اولنا به في اللفظ لا اللفظ من الطينة ثم غلب ذلك على ظاهره

الرواي

في النسخ

في النسخ <sup>الاول</sup> النسخ في لغة الاداة لا في لغة الشئ الظاهر ان اداته والمفضل ومنه التاخير في كابدان و  
الناج في المواد قبل ومنه ايضا النسخ الكتاب اذا نكلت ما فيه وما فيه من النسخ اذ لا يمتثل هناك  
حقيقة وحمل هو مشترك بين معنيين وحقيقة في احد المعنيين في الاخر اذ لا يمتثل في موكول الى علم اللفظ  
واما في لغة الشئ او انفسه فيقول ذكر واحد واحد لا يسميها اياها من وجه التعلل فقال النسخ

الرواي هو اللفظ الدال على ظاهره وانما شربوا في الحكم الاول وقالوا في كل من اللفظ الدال على  
انفسه الحكم الثاني بالخطاب المفضل به وجب لولا ان كان تابعا لاجبه وقالوا انفسه هو اللفظ  
الدال على ان شرب الحكم الثاني لنفس المفضل به وجب لولا ان كان تابعا لاجبه وقالوا انفسه هو النسخ  
الدال على انفسه احد الحكم الشرعي مع مراعاة من يورده وادعى في الجمع او بان كل من اللفظ والنسخ  
اللفظ دليل النسخ لاجب عليه به ويمكن دفعه وان النسخ كما يطلق على الزميج كل ما يطلق على ما يدل  
عليه وتعرفه باللفظ وما في حكمه من على النسخ والتاخير في ان يمتثل بكل من المعنيين فيستلزم  
تقديره بالمعنى الاخر ولهذا لا يمتثل الى الجمع بينهما وانما يمتثل الى احدى الاراء بالنسخ او يمتثل على تلك  
الحدة ومع انه خارج عن اعداد ودماء من ان المراد اربع بان وان في الرواي انما يمتثل عنه  
واحد وثلاثا فيخرج النسخ بغيره فان النسخ لا يخص باللفظ ويختص باللفظ في هذا التاخير في  
الخطاب في هذا الخطاب النسخ كاجزاء اما لا شربة في احدى الاراء في هذا الفعل الاول ويرد عليها ما يمتثل  
مثل الاجزاء فيخرج وقت ما يمتثل في احدى الاراء في هذا الفعل الاول ويرد عليها ما يمتثل في احدى الاراء  
وجوده لسالك وبقائه في هذا الكلام مع سائر الاجزاء في هذا الفعل الاول ويرد عليها ما يمتثل في احدى الاراء  
الاحكام الواقعة لاصل الا باسرها فان شربا بقوله الحكم الثاني بعد من يمتثل على خلافه من ان لا يمتثل في  
كل شرف عليهم ووجه ما يمكن دفعه من هذا الاجزاء ان المراد بالحكم الشرعي جوازا بل الحكم العقلي مشا  
الكلام في انفسه الله وسادس ما يمتثل في هذا الفعل بعد قوله انفسه كما الى ان اقول لك انفسه وسادس  
لا يمتثل مع ان من ياد التفسير بالتاخير في هذا المعنى وسادس ما يمتثل في هذا الفعل الاول مستدركا  
مدلول النسخ لا شربة لا ظهور لا اشعار وان كان اثره لا يظهر في هذا الفعل الا بعد ظهوره في الاول والبيان ان  
من هذا التاخير مستدركا ايضا ارا الاول فلان الرق لا يكون الا اذا كان الحكم محب لولا الخطاب في  
ثابنا واما الثاني فلا يتم لولا انفسه الحكم الاول وكان دفعا لا نقا كما في النسخ وكل ما يمتثل في الاجزاء  
من هذا التاخير ما من ان يمتثل في هذا الفعل الاول في تمام العشرة واحدة فان يمتثل في  
تدلى على اربعة مثل الحكم السابق وهو وجود الجمع في هذا المعنى في كل بل ويرد عليه النسخ في كل



متأخر ولا يتحقق في الزمان المذكور وهو في الحقيقة بالشرع بدل شرعي متأخر من قبل الشرع  
غير رفع المباح الثاني بحكم الأصل فان دفعه ليس بنسخ ولا كان ثبوت كل حكم ماعدا ما باخره لا يس  
كان وكذا الحال في رفع ما لا يحكمها العقل الظاهر في كونه بحسب العلم بالشرع من الخلف به  
ومع ذلك المباح المشتمل على ما ذكرنا من المقتضى ان البدلية في غير ذلك من احكامها الظاهر في زمانها  
الواقعية منها في غير زمانها للنسخ وتخصيص بعضها كالمعصية لتلك برفع الا باخره اصله من قبل  
على التمثيل بالغايب بقوله بدل شرعي من دفعه بالموت في النوم والفعله والجنون فان الحكم بمنزلة  
انما يرفع بطلان تلك الاحكام العقل ما قبله من رفع العلم من ثلثة ثبوتها ان كونها واقعية وتؤكد  
لما دل عليه العقل عند رد وخطا بل لا ينفك عن الماخو عا لولا ما يخرق الواقع كقولهم صم الى اخر  
الشهر جعله المعصية في وقتها ان لان دلاله الكلام بالتمام فلا يثبت بطلان الكلام حتى يرفع قول  
ويرد على طوره اولا بما مر في الايراد الرابع والسادس وثانيا بما يخص العقل المتأخر في زمانها  
دليل ان شرعها يرتفعان الحكم الشرعي من بعض ما اوردناه من ثلثة ثبوتها بالبدلية المتأخر لا في زمانها  
بالجمله بعد ان افق بمقتضى الاصل وفيما عدا ذلك على دفع الحكم الثاني بالخطا بالمقتضى من  
موضوع معين عند طريان وصفه على اوردنا من غير ما اعتبره كادفعه بحاشية المعصية بعد ذلك  
لثبوت ما دل على انتفاء ما جعله وكان انتفاء بحاشية النفس بعد الاستحالة او المتغير بعد النسخ  
بما دل عليه من الثبوت اذ كان وعوده متأخرا الى غير ذلك مما لا يحصر ولا ينفك انما يرتفع الحكم لثبوتها  
بالبدلية لولا ان الخطا بالملاحقة فانها انما يكون منها غير ما كانا في سببها الطاري انما هو  
يجعل الشارع ووضعوه هو حكم شرعي فالانتفاء في الحقيقة انما يكون به وخامسا بان يفسر الحكم  
الشرعي بما ورد في خطاب من الشارع به مما لا ينافي مع علمه باللفظ فان المبدأ وشرع ما من شأنه ان يكون  
ما هو من الشارع سواء استعمل باثبات العقل او لا كما مر في حاشية الكتاب في تعريف المعصية بالتقول  
فمنع عدم رد وخطا بلفظي الا باخره اصله كلف لا يكون فادق لولا ان لا يكلف احد نفسا الا ما  
اينها وقوله رفع من اثنى الى قوله وما لا يعلمون وما اوردناه من ان لا يكلف الا بعد البيان الى غير ذلك

ويمكن

ويمكن التمسك اوردناه في الايراد الرابع وما ذكرناه في الوجه الثاني والثالث بان المبدأ بال  
الشرع هو الحكم الواقعي فقط والحكم الثاني في تلك الايراد انما هو حكم ظاهري مطلق الاول  
فلان الاجتنان انما يكون راضيا بالقياس الى الظاهر اما بالقياس الى الواقع انما هو بيان لوجوده  
وما في الثاني فقط واما في الثالث فلان الحكم الاول وان كان ظاهريا فلا اشكال ان كان راضيا  
فهو لا يرفع بالبدلية الثاني وانما اخذنا الجهد به من هذا الوجه برفع الاشكال انما هو اوردناه  
على الحدود والاشكال لكن الحكم في غير ما قبل النسخ بالاعتبار لرفع وعما اوردناه في الايراد  
السادس بان هذا الحكم في البدلية الشرعي بشرط ان قوله لا ينطبق انما يرفع من حيث كونه قول لا  
لفعل لان حيث كونه قول لا شرعي وان كان في غير ذلك لا ينفك عن كونه في الاشكال انما هو اوردناه في الايراد  
نفس البدلية الشرعي كما اذا كان الحكم في البدلية على بدل شرعي في بعضه وجوبه ويستفاد عليه يمكن  
دفعه بالتمام كون شرعها اذا كان الواقع في الواقع بذلك الدليل كما في الاشكال انما هو اوردناه في الايراد  
وعن الرابع بان ثبوت سببه الدليل المستفاد به يقتضي ثبوتها في الواقع هناك لا يستفاد به  
على المستفاد بل بعينه طر بان الحدود ومن الخامس بان الحكم الشرعي كما يطلق على المعنى المتداول  
والحكم الفعلي كما قد يطلق على ما يابله وهو المراجعة هنا ولو لم يثبت بيانها وود خطا باللفظ  
تخصضا لا يخرج من كونها في الحكم العقلي فيكون ذلك تأكيد لا كلف باللفظ انما هو اوردناه في الايراد  
الكلف بالخرج استقلال العقل به وثالثا كلام في وجوب المبدأ وشرعها انما هو اوردناه في الايراد  
اظهر الحدود والاشكال وها في الفهم وقد اخذنا المبدأ وادع عليه في بعضه لولا ان كان ثانيا  
وتحريمه سببا كونه امر بطل الاطلاق بعد البيان به من ثبوتها فان مقتضاها دفع الحكم السابق ولا بعد  
لغيره فمقتضاها ان لا يكون كذا الدوام كان الذي واما فيكون شرعا انما هو اوردناه في الايراد  
فلان من غير ما جرد ان العقل المذكور لا يساعد على جرد ان يمكن للدوام كان الحكم من ثبوتها  
الاشكال فلا يكون الواقع بالشرع في الحدود في الحدود جعله الفاضل المتأخر من الحكم الحدود  
الى قوله لولا وجوبه الامر بتأجيل عدم التاخر للتأكد ان في ثبوت الحكم بعنوان الاطلاق انما هو اوردناه في الايراد



















ان التكليف قد يشتمل على مصلحتي وقتي فحينئذ لا يكون التكليف حجة على المصلحة وبما نرجو ان لا يشتمل  
عليها وان اشتمل الفعل على المصلحة في الوقتين والاولى ان يكون كما يحسن الامر لمصلحة ناشئة عن المصروف كانت  
يحسن المصلحة ناشئة من نفس الامر تلك المصلحة قد تحصل وترفع قبل الفعل فياخر وينتج قبل الفعل يحصل  
المقصود واجيب بان حسن التكليف في بعض احوال قد يكون حجة في الوقتين ثم نحن في التكليف في  
الوقتين بالضرورة وبغيره لا يستغنى في مباحث الادلة العقلية هذا المصلحة كانت القوم يتصورون ان  
فيما لا يحسن انما ان قلنا بان الفسخ عيان عن رفع القلق بالحكم الشرعي كما نرى عليه بعد ذلك وما لو  
فسر رفع الحكم الظاهري فالقيد لا يجوز ان يخلو حصوله وقت العمل لا لا قبل النزاع ولا في غير المانع على  
لكن نرى في الفسخ بهذا المعنى مما لا يكاد يقع لا في المصلحة الشخصية والنفقة المانعة من تزويج الجوز المتأخر  
وهذا ما لم يكن ان وقت الفسخ في الحكم الظاهري الثابت في المصلحة مما يغيره ان وقت العمل في التكليف  
بأشياء في نظر الانبياء ولا يستلزم اختلاف المصداق المذكور فان الحكم الثابت فيها في كل حال معلق على التكليف  
بأشياء وانما يقع منه اما الجوز عدم الداعي الى التجهيل بان وجود ما يقتضي المصلحة بعد ما ذكرنا ان  
ان عدم وجوده المذكور في المصلحة على ذلك وان قلنا بان الفسخ رفع الحكم الواقع فان جعلنا التكليف  
عيان عن الادلة العقلية فامتنع من حصوله وقت العمل في وقت من وقت العمل لا لا قبل النزاع  
ايضا وكذا لو فسر الحكم الواقع بالحكم المسطور في الحج الحقوق وجميع الجوزين لا تنصض بانها جواز مشل  
وان جعلنا التكليف عيان عن ادعوى ما لا يرد له كالمصلحة جعلنا له ان عن الادلة الجدية ما لا  
المسطور في الحج الحقوق والاشياء جواز رفعه قبل وقت العمل لا لا في المصلحة في المصلحة على ذلك  
بحسب المانعين لانه لا يوجب البقاء المصلحة ولا لا للمصلحة على المصلحة في التكليف بعد المصلحة بما لا يصلح  
في فعله انما يقتضيه المصلحة بعد فعل الفعل ويمكن ان يثبت عليه كما يراه ابراهيم وليست في المصلحة لانها  
على ما وجهنا عليه ثم ان التبدل بعد العمل اعترض على الاشاعرة بانهم قالوا يجوز ان الفسخ قبل وقت العمل  
معتبرهم الى ان الامر لما هو جازي الى المصروف عند مباشره الفعل وان الامر لما هو جازي على الفعل اجاب بوجه  
الامر الى الفعل فان الاول ما ينافي قولهم هذا يشترط الامر قبل وقت العمل والثاني يستلزم الكذب

اذ الفسخ

اذا الفسخ اشعار التكليف حال الفسخ اقول لم يفرزه الى الاشاعرة من الامر المذكور في عام الفسخ على  
في كلامهم وقد نقل المصنف في الاما على ما يشترط التكليف في الفعل ثم اوردوا في التكليف حال  
الفعل نعم ذكر شيخ الاشاعرة ان وقت رفع الفعل لا حال وقوعه ولعل ذلك هو المقصود الى ان لا  
تكليف قبل الفعل لا لا تكليف بعد الفسخ و قد فرغ عليه المسئلة الثانية لكن احباب النوع الاول يجاز  
التكليف بالحق وهو المناسب لمصلحة الى ان افعال العباد اصطلاحية ثم لو سلم الفعل المذكور فيكون رفع  
الاشكال الاول بان ثابته حصول الحكم عند الفعل ما سلمه قبله والشيخ اذا يكون بالقبول والثاني  
بان المبدأ المذكور في مبدئ بما اذا المبدأ الناجح ولا يخلو عدم التصريح به لانه يوم ضنا  
اختلوا في الفسخ الى بدل فذهب الى كونها في الجواز ولو لم يكن في المصلحة في المصلحة وانما العمل  
النزاع فنقول لا يوجب في ان الفسخ كما يقتضيه رفع الحكم المفسوخ كما لا يخلو من كون الحكم لغوي على  
امتناع خلا الى اتمه من جميع الاحكام فالبدل المجرى عنه في المقام ليس بطلان البدل وانما هو البدل  
الشرعي اعني الحكم المدلول عليه ببيان شيء وان كان باخرا فانه الذي يمكن ان يكون الفسخ وذلك  
حسب يقع بل في الفسخ يشبهه فان لا يخرج انما يثبت بحكم الفعل لبيان الشئ والفسخ في خصوص  
البدل لا بدل التكليف في المصلحة على ما ذكرنا في فسخنا ان الفسخ لا ينفك عن شيء بدله ما يقتضيه  
ان يكون المراد به البدل التكليف بضعفة تمامه او ان المبدأ البدل يصرف الى البدل المطلق في مثل  
المقام وهو غير بعيد الا انه في عمل المصلحة في النزاع في مطلق الفسخ كما كان المفسوخ او لا في اوفى  
لنسخ الحكم فقط دون الملاءمة في جهان وبغضام كالمصنف في خصوص الفسخ في الحكم وهو الاصل ثم لما  
بالجواز لم يندم ما يبين عدمه ولو من الشئ وبعدهم الجواز وجوه ما يقتضيه ذلك فنقول الصواب  
في بعض مناشئنا في الاحتجاج بالادلة بانها انما تقتضي عدم الرقعة والقرينة في الجواز لا لا يسهل الى انما  
الجواز الصلح بعد الزيادة الجواز ان الفسخ اذ لم يفسد هذا فلتلحق الجواز عدم ما يقتضيه المصلحة لما سبقه  
من ضعفه ما علم به الحكم بعد ما يصلح المصلحة ولو لم يفسد الجواز في المصلحة في وقت وقوع الفسخ  
تقدم صدقنا في بين بدلتنا الجوزي بنا على ان لا يجعل له بدل كما هو في المصلحة في المصلحة في المصلحة



بعد ذلك فان لم يتصلوا وتاب الله عليكم فاجتنبوا الصلوات والركوع فلا تتركوا ولا تتركوا الصلوات والركوع  
الصلوات والركوع من غير ان يتصلوا بها بل يتصلوا بها كصلواتكم في الصلاة كما يظهر بالنظر  
الى ما يقع من ظاهره في الخطا على العرف في الحج الحظم فهو انما يتصل من غير ان يتصل بها فان حججنا  
لها مشاهد واجب بوجه ان المفهوم من الحج الاية لفظها لا يتصل حكمها فلا تتركها على  
الحج بالبدل في الثاني وما في من ان الحج حلت فيه غير في الحج الحكم كما به عليه حدودهم المعروفة  
فلم يعلل الحج لفظها بل لا يتصل اليه من غير ان يتصل به بالمتبع من ثبوت الحقيقة الشرعية في ذلك  
بحوز ان يكون باقيا على معناه الاصل في الحج ان دعوى اختصاصه في العرف في الحج الحكم على  
المتبع لا يمكن ودعوى ان لا يتصل به بين الحج واللفظ ان عدم الحكم قد يكون خبرا من ثبوت وقت  
لحج فان لم يتصل به في الاصل ما يجوز ان يختلف باختلاف الايمان والاحوال فلا يلزم الاثبات في  
وجوده وانما هو عليه او لا بان عدمه فلا يكون خبرا في هذا الاصل ما هو من كلام القائل  
وقد نص بعض المتكلمين على انه ما لم يتصل به بعد ان لم يتم عليه به ان فيكون الحج في الحج  
لوسم فلا يخفى ان من اثبت الحكم المذكور انما اراد به ان عدمه من حيث كونه بعد ما شر وانما  
ان يكون من حيث ما يتبعه من اللوازم المتضمنة لوجوده او من حيث عدمه الكفر بعدم الظلم وهو  
ذلك فيجب دخول عدم الحج في خبر هذا الاعتبار فان الحسن والفتح والخلق بالوجود والاعتماد  
وثانها ان عدمه لا يوصف بكونه ما يتصل به لانه لا يحصل بالفاعل ولا يتغير ان عدمه ان لا يتصل  
به الايمان والثابت لان متعلقها بالحوادث وان عدمه في صفة الايمان والثابت انما يتصل  
بالادوار والوجود في الكلام في عدم المتعلق الى فعل المكلف باعتباره كونه موجبا بالوجود  
وهو بهذا الاعتبار حادث ليس في صفة والمراد بالاثبات به او بالثابت فيه فغيره وثبت في حق  
المكلفين ولو رجع في نفسه وهو لا يقتضي ان يكون متعلقه وجوده او ثابته لانه في الكلام  
لان كل احد يعلم ان كل شيء يقتضي ثبوت نفسه وفيه ان المقصود بثبوت نفسه باحد الوصفين  
لا علم واثباته وثبوت الايمان على دفع الحكم لانه في الحج في حججه بغيره لانه يكتفي كون الجواز اخذ

فغابره

فغابره معافاة العام الخامس ان الاله على نفسه يسلم ولا اله الا الله فقبل الخصم من الحوز  
الذي ثبت فيه الحج الى الله ولا يخفى ان ما علمنا به من ان الحج الى الله في الاخبار وهو بمنزلة  
عن الخصم ان التمس بانها بيان اجمالي من السنن وهو يبيد عن القائل يمكن ان يجاب بانها بيانها  
ظاهرها في الاستقبال والمقصود من ذلك ونفي الخاص لا يخفى في العام لا وجه جوا  
الحج الى المساوي والاختلاف في الجوانب الى الاقل وفيما لم يثبت في مخالفة ذلك في قولنا  
اشقاء المانع وجواز نصنا بالمصلحة به ووجه كونه الحج في الصوم والعدا به من الصوم ولا ان  
ان التمس ان الحج الصوم عاشوراء بصوم شهر رمضان وهو اشق من الصوم لانه اشق من الصوم  
من التمس اجماله بوجه ان النقل الى الاشق بعد من المصلحة في الجواب ما او لا يثبت  
بالاحكام او افعلة لاصل الا باعتمادها نقل الى الاشق ولما تانها في الحج الجواز ان تكون المصلحة في الاشق  
قوله تعالى ما ننسخ من اية الاية فانها تلهي المصلحة في الحج وهو المانع والمساوي والجواب  
ان المراد بالحج هو الكثرة في ايامهم مصلية فيمنع الاشق او ينادي له قوله تعالى به الله يسلم  
وبذلك العرف قوله جل شاناه يريده ان يخفض حكمه في الجواب المانع الاول فينا في الاشق بالنسبة الى السنن  
يجوز ان يكون له في نفسه او للمراد بالسيف في المثال وان كان موافقا لما هو المانع الثاني فينا في الحج  
في المقصود الجواز ان يكون المراد به المصلحة في الحج لانه الجواب منها انما هو ان المراد بالسيف في الحج  
بالنسبة الى كمالها الامتياز وبانه لا عموم فيهما فيجوز ان يرد ذلك بالنسبة الى بعض الاحكام ويمكن  
الجواب ايضا بان كتاب الخصم على نفسه يسلم العرف في الجواز الى كمالها كمالها بل هو يجوز  
لحج الكتاب بخلافه بالنسبة المتواترة لانها مبدلان في طبعان في الجمل في الحج بها لا يستلزم بها السنن  
او طرهما عدم الموجب وطبع احدهما عدم المبرح ان كانت السنن مصلية لانه لا يتصل بالاشق وان كانت  
ظنية اعتبر ان يكون ظهوره في الحج اقوى من ظهوره في الكتاب في الاستمرار او جليله في نفسه بلها  
على غير الحج وقد خالفه بسلم المستعمل في القابض وقد مر في الشافعي في الثاني ما حجج جوده  
فان حجج منها او شملها فانما هي استلزام الايمان بالناسخ اليه والسنن اليه وهو صفة بالحج والاشقاء



وما يكون غير المراد لا يكون خبرا منه ولا سادها اياه وهو ليس من النسخ والتاريخ ليس عينا  
ويعول على ذلك ما يكون الى ان ابد من النسخ انفسه فان رتب كونا لشيء ناسخا لشيء قد يكون الجواب  
اما عن الاول فما كان الحمل على نسخ النسخ فحينئذ لم يكن له ان يرد نسخ الحكم ايضا كما هو  
فلا نسف ان النسبة ليست شرا كلف قد قال في قوله ثانيا وما ينطق عن الجوى ان هو الا وحى وحى ولا ينسخ  
الوصف بالخير او المساواة لان المراجحة خبر الحكم او مساواة الخبر للنسخ الدال عليه او سائر  
حتى يخرج ذلك بالنسبة لغير المراد واما عن الثاني فما لم يرد نسخ كونا لشيء ناسخا كلف وقد اشتمل  
على بيان المراد بالنسخ هنا لكن المراد منه بيان البعض من النسخ والبيان والظهور ان جميع ما ذكره لا يخل  
الى البيان واما عن الثالث فانه قد خصص في البند في كونه من النسخ انفسه وهو لا يقتضي نسخا لشيء بل  
بالوحى بل ربما كان الظاهر ثانيا من ان الظاهر منه بدل للفظ وكلام في حيز ان نسخ كونا لشيء مستقرا  
للبند بل هو ان يكون النسخ من غير بدل كما هو في نسخ النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
بالكتاب او بالنسخ المتواترة من غير بدل كما هو في نسخ النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
بين الدليلين واختلاف في جواز نسخها بالكتاب او باللفظ او بالكتاب او باللفظ او بالكتاب او باللفظ  
انه منقول على عهد اصحابنا ولا خلاف في ذلك شرذمة من العامة لنا ان ما دل على جواز اعادة النسخ  
لها على جوازها في المقام لان المستند على ذلك ان كان لا يرد في اشياء في هذه الصور  
كان ظاهرا لا باثبات ولا اخبار فقط ان ذلك لا يرد على جوازها من باب العموم او الاطلاق وهو مع ما ذكره  
الدليلين وهو ما دل على جوازها من باب العموم او الاطلاق وهو مع ما ذكره  
كان ما شققت في علم من اسناد باب العلم بغير التلخيص في الاحكام فلا خلاف في ان هذا الطريق انما  
يقتضي المنع على الطريق الذي هو طريق العلم بغير النسخ فانما كان العلم على الجاهل بانما كتفون في جوازها  
من طريق مخصوص قد جعله الشارع لنا طريقا بها انما لا يرد على جوازها في الاحكام بالعلم بالعلم  
لان اسناد باب العلم بالنسخ انما يقتضي المنع على الطريق الذي هو طريق العلم بغير النسخ فانما كان العلم على الجاهل بانما كتفون في جوازها  
او اسناد المتواترة ليست من جهة تلك الطريق كيف والمظنون ان لا تكون منها انما انقطع بذلك

بذلك

بذلك ما يرد في النسخ فان حصل لا كلف هذا الى ان النسخ من النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
بذلك ما يرد في النسخ فان حصل لا كلف هذا الى ان النسخ من النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
الواحد على النسخ اقبل بالنسخ في قوله ثانيا وما ينطق عن الجوى ان هو الا وحى وحى ولا ينسخ  
منهم ان الدليل المذكور جازية بغيره واما ما كانا في النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
حب الدلالة في النسخ فلا بد من ان المراجعة ليست بهذا الخبر علمه وان اوردنا انما خطبتان  
باعتبار ولا نحتاج الى استيراد الحكم ايضا من غير بل لا نحتاج الى استيراد الحكم ايضا من غير بل لا نحتاج  
بذلك ايضا فكونان دليلين على نسخ النسخ لا يمكن ان يكونا دليلين على نسخ النسخ لا يمكن ان يكونا دليلين  
باعتبار النسخ كل جازي واحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد  
الجزائي المتواتر على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد  
يملك في النسخ بعدم التواتر في جواز النسخ بل هو الواحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد  
به اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد  
فما مشا وكان في حق بعض النسخ من النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة باللفظ او المتواترة  
الاختلاف في الاحكام واجب بان النسخ اطلاقا لا يرد في النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
فلا يلزم من جواز الثاني جواز الاول ويمكن وقوعه بان النسخ والنسخ المتواترة باللفظ او المتواترة  
ثبت فيه وابطال الان فيسأل الى الواقع كانا قد اوردنا النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة باللفظ او المتواترة  
في عرف رافق في حق النسخ وعما في حق النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة باللفظ او المتواترة  
هو قيام الدليل على جواز النسخ من دون النسخ انما هو الواحد على اعتبار دلالة ذلك انما هو الواحد  
بذلك المذهب كان من انما عند اهل بيتنا في اسناد الى رسول بنادي بان القيل والقال في الاحكام  
استندادوا اليها ولم ينكروا على جواز النسخ ولا يرد في النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة باللفظ او المتواترة  
من انهم من اكل كل ذي ناب من السباع ولم ينكروا على جواز النسخ ولا يرد في النسخ المتواترة باللفظ او المتواترة باللفظ او المتواترة  
ولا على غير هذا الجواب عن الاول انه يجوز ان يكون ذلك الخبر قد اقدم القطع نظرا الى انما هو الواحد

فان



القائل انه من كون النادى انما نادى بحضرة من على رؤس الاشهاد والنادى به وانه من غير  
 كان كذا بالنادى غير محله في الشبهة الثانية من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 لهم المصل المستفاد من الابهة او نقول من الابهة لا احد لان كما هو الظاهر فلا بد ان يكون في الخبر ما يثبت  
 الى المستقبل ما نأخذ به انما يكون انما نأخذ به بالاصل وقد مر ان وضعه لا يبعد عن الثالث بان لا نأخذ به  
 من باب الترخيل بل التخصيص كما هو في قوله اوله قبل الكلام بعبارة الابهة ان شئنا الا انما في حق  
 بانهم كان بحيث لا احد يعلم الا حكم على مثل هذا النسخ وقدره في الفعل الفرق بين ذلك فلو ان  
 يكون اخبارهم بخبر في الاول كما ان خبر في الثاني والمجواب ان هذا القابل في نسخ ما ثبت في الاخبار ما كان  
 الخبر في حقنا في الصدق وفي غيره لك تنوع وهو في عدم نقل الفرق في حقهم من عدمه وانما  
 المراد من الكتاب في حقنا في الفرق مع ان مجرد عدم نقل الفرق لا يقتضي عدم الفرق ولو سلم في حق  
 صلواتنا في مثل هذا الحكم معلوم من غير وجود الفارق وهو ما اشرنا اليه واما الاجماع فالمعروف  
 بينهم ان لا يكون ناسخا لا منسوخا لان كلاهما متوقف على فائده من كون النسخ في حقهم لا في حقنا  
 ان كان جنانا عن الاتفاق كما في قول المصنف كما هو في هذا ما يمكن تحصيله في حقهم من كون  
 يكون ناسخا منسوخا وان كان جنانا عن الاتفاق جاعلا في المصنف على وجه لا يفرق في حقهم  
 فهذا ايضا ما يمكن في حقهم من انما هو اعلم بدخولهم في حقهم او بدخول المصنف في حقهم وكذا الكلام على طريقتي  
 النسخ ما اعلم من حيث الاتفاق لا دلالة له على ان يكونا على وجهين مختلفين في الفاعل فخصبه اكثر من اعمام  
 في زمانه كما في اجابهم بالاجماع على النسخ في حقنا في حقهم في عمل الجرح كما في اجابهم بالاجماع في حقنا في حقهم  
 خصوصية او عقيدة بغير زمانه بالاجماع ان تم او هو من النسخ في حقنا في حقهم في عمل الجرح كما في اجابهم بالاجماع في حقنا في حقهم  
 ومثله الاجماع بالضرورة في حقهم في حقنا في حقهم في عمل الجرح كما في اجابهم بالاجماع في حقنا في حقهم  
 حكم من غيره دليل على هذا كله ان كان الاجماع كاشفا عن حقيقة النسخ ما للفقهاء واما اذا كان كاشفا  
 بعد زمانه عن وقوعه في زمانه فلا نزاع في جواز هذا وقد بيناه ان الاجماع الواقع عقبة في النسخ  
 الخبر الثاني فما اخذ به اخذوا في الاول وضعه لان خبره ظاهر في حقهم من عدمه في حقنا في حقهم

عند بعض العيين فاذا انتقل من الاصل الى ما في الدليل في نسخ الخبر في حقنا في حقهم  
 الدليل ان الكائنات المتعارضة من بعد ما في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 القبلة في النسخ لانها لا ترفع في حكمها من عدمه وجوبها في النسخ لانها لا ترفع في حكمها من عدمه  
 عرفنا ان نسخ الحكم التوقيفي لا يمتنع ان يصرح بعدم وجوبها في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 الزيادة في عدد الصلوات او في غيرها في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 الزيادة فيها نسخ الحكم التوقيفي لا يمتنع ان يصرح بعدم وجوبها في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 وضعه لان ان اردنا ان يكون على صلاتها الزيادة لا يوجب في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 بها في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 وانما هو من باب ابقاء الحكم لا من باب ابقاء النسخ في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 هذا البطلان بالوجهين في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 لان الحكم السابق باق على ما كان وانما الزيادة حكم مستقل وانما النسخ هو الذي هو في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى  
 الاسم وهو من عدمه واما ما زاد من غير مستقلة الزيادة كما في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 مع بقاء المبدأ وبقاء الحكم كما في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 الحكم الوضعي في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 اخلاف حكمها كغيرها في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 صلواتا في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 قاض في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 او محرم ما كان فاسدا في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 الى الاصل في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 الشوط ما لم يمتنع في حقنا في حقهم من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى من كون النادى بالنادى  
 ولا لعدم البرائة بالانقضاء على ما عداها او نحو ذلك فان ذلك كله حكم عقلي لا يثبت على ثبوت العبادة

مطل



ثم لو كانت شرطا للعبادة اخرى كان ونحوها لكانت شرطا لغيرها وهو حكم وضعي يكون انما هذا الاعتبار وما نقصان  
 عبادة مستقلة فان كانت جزءا ولقد قدس الله بها فهو شرع باعتبار رفع حكم الكل ولا فهو شرع الحكم الواسع كما  
 عرفنا في جانب العبادة فان كانت شرطا فهو شرع لا لشرطه الثابت بالخطاب السابق وان كانت من حيث  
 الاشتراط لعبادة فهو شرع لخطابها كمن يخرج عن الفرض لانها بهذا الاعتبار عبادة مستقلة وليست بالشرع  
 باعتبارها التخصيص او فسادا لما كان صحيحا او حجة ما كان قاسدا لما عرفت وان تعدد هذا المبدأ كما لو قال صلى الله  
 عند الزوال مستقبلين ثم قال اول صلواتي على ابي عبد الله الحسن مستقبلين لطلبه في الشرع الحكم التكميلي لا  
 يفتقر الى شرع ثان بالضرورة بل هو شرع كونه شرعكم كما لا يخفى من قوله فيكون شرعا في شرعكم بالشرع  
 كما لو وضع حكمنا في الحكم السابق اما من حيث التناقض كما لو امره بان يقرأ القرآن او امره بالتحرك في وقت  
 ثم امره بالسكون في وقت او امره بالاسطر كما لو امره بشي ثم نهى عن فعله في ذلك لا يمكن الاثبات به الا بتعلق الامر بالشرع  
 ثم نهى عن قطع المسافة الى المسجد شرعا كما لو امره بالاعتكاف ثم نهى عن تلك الرقعة في وقت معرفة الشارع في  
 غير القسم الاول على غير ما ذكرنا اما بديل فطوى كالايجاع والسنن المواترة او طوى كجر الواحد وهو موقوف  
 ههنا ان كان الشرع كتابيا لان العرف هو هذا الشرع ليس على حد ثابت اصله والكلام عام فيها لو كان الخبر  
 مستقلا فالدلالة للشرع الشرع لم يثبت بغير واحد مما وجب لولم يرجع في العمل الى الاصل مع امكانه  
 لو كان احدهما محرما والآخر نهيها او احدهما ايجابا والآخر نهيها فافتمسك باحدا لا بالآخرين التخصيص في  
 الوجوب والحرم في الايجاب مع امكانه لو كان احدهما وجوب شي في العبادة والآخر استحباب  
 ويحتمل الرجوع هذا الى اصل عدم بناء على جواز في جواز العبادة ونحوها بل هو المعلوم والاعلم ان لو كان  
 احدهما ايجابا والآخر نهيها فافتمسك بالآخر في العمل باحدهما فقدما المحتمل الصحيح معلوم البطلان ولو كان  
 عدم شيئا للآخر من جهة تعارض احدهما والآخر في غير ما ذكرنا فافتمسك بالآخر في العمل بالآخرين مع امكان الرجوع  
 عملا بما دل عليه ذلك عند تعارض الاخبار وعلى هذا فما ذكره القاضى للعامة فيها اذا لم يعلم الشرع بالشرع  
 او بالاجماع او بالعلم بالناظرين انما يثبت في الخبر مدعي ان هذا ليس من قبيل اجازاتنا او اصل  
 التعارض بينهما في شرع بل الخلف من ماعرفت ثم الجدل الاول من كتاب اصولنا في اصولنا والحديث الاول

وباطنا

وباطنا وظاهرا ثم يفتقر على الحق الفخر كغيره من النعمان والفضل على غيره من النعمان  
 الاصفى فخر الله له ولو لم يكن واحدا لهما والى في يوم الله  
 سابع وعشرين من شهر محرم الحرام من شهر رجب  
 ليع وحين وماتى بعد ذلك

من الخلق النبوة

المصطفوية

صلى الله

عليه